سبحان من أنطق لسان الإنسان بالمنطق الفصيح البيان
قد طبعت الحواشي الحافلة لحل عويصات الشرح والحاشية قرة عين الطالب العليم المتقاربين العلم
بحاشية عبد الحكيم
على حواشي شرح الشمسية المعروفة بالاسم النسبى
بحاشية السيد على القطبي
من الحبر البحر الفهيم المولى الفخيم عبد الحكيم السيالكوتي الموزون بميزان شاهجهان سلطان الهند
في المطبع العالي المشتهر المنشي نولكشور بالإقبال السرور

اطلاع — اگرچہ اس مطبع مین ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ سلسلہ وار فروخت کے لیے موجود ہے اور اسکی فہرست مطول ہر ایک شائق کو چھاپہ خانہ سے مل سکتی ہے جسکے معاینہ و ملاحظہ سے شائقان اصل حالات کتب کے معلوم کر سکتے ہین قیمت بھی ارزان ہے لیکن خاص اس کتاب کے بیل پیج کے دو صفحون مین بعض کتب منطق وغیرہ کی درج کرتے ہین تاکہ جس فن کی یہ کتاب ہے اس فن کی اور بھی کتب موجودہ کارخانہ سے قدر دانون کو آگاہی کا ذریعہ حاصل ہو —

علم منطق

شرح سلم ملا حسن محشی — یعنی مجموعہ ستہ ضروریہ داخل درس مع رسالہ دیگر —

شرح تہذیب محشی — از فاضل عبد اللہ یزدی داخل درس مع شرح شائطہ از مولوی عبد الحکیم و مفتی سعد اللہ و شیخ الاسلام

مجموعہ شرح سلم — قاضی مبارک شامل چار کتاب محشی و تصحیح جناب مولانا عبد الحی لکھنوی مرحوم مطبوعہ مطبع مصطفائی —

مجموعہ میر زاہد رسالہ محشی و تصحیح جناب مولانا عبد الحی صاحب لکھنوی مرحوم مطبوعہ مطبع مصطفائی —

شرح ملا محمد حسین — مصنفہ ملا محمد حسین صاحب ایساغوجی مع حاشیہ —

میر ایساغوجی مع حاشیہ —

مجموعہ منطق — شامل بارہ کتاب صغری و کبری وغیرہ —

بدیع المیزان — مصنفہ مولوی عبد اللہ عثمانی —

قال اقول — شرح ایساغوجی مصنفہ اثیر الدین ابہری —

قطبی منطق محشی — شرح شمسیہ مصنفہ ملا قطب الدین —

حاشیہ عبد الحکیم — بر قطبی و میر — از ملا عبد الحکیم

شرح سلم ملا مبین — المسمے بمرآۃ الشروح در مباحث تصورات و دیگر رسالہ تصدیقات مصنفہ مولانا محمد مبین —

حاشیہ میر زاہد ملا جلال — از بحر العلوم مولانا عبد العلی —

منہیات شرح سلم — قاضی محمد مبارک مطبوعہ علوی —

علم مناظرہ

رسالہ آداب منیبیہ — مصنفہ مولانا ابو الخیر محمد معین الدین مشہدی —

علم نحو

مجموعہ نحو میر محشی — از میر سید شریف علامہ شامل چھہ رسالہ یعنی (۱) نحو میر (۲) مائۃ عامل (۳) نحو مل (۴) خلاصہ (۵) تتمہ (۶) عمدۃ الکلام

ضریری محشی — مصنفہ امام ابو الحسن علی حمید الدین —

شرح مائۃ عامل محشی — مصنفہ شیخ الامام عبد القاہر بن عبد الرحمن الجرجانی —

ہدایۃ النحو محشی — مع رسالہ عین الافادہ فی کشف الافادہ از مولوی عبد اللہ بلگرامی —

بعون من انطق لسان الانسان المشتاق باتم تصحيح البيان

قد طبعت الحواشي الحافلة لحل عويصات الشرح والحاشية قرة عين الطالب العليم المتعارفة من اهل العلم

بحاشية عبد الحكيم

على حواشي شرح الشمسية المعروفة بالاسلم النبي

بحاشية المير على القطبي

من الحبر البحر الفهيم المولى الفخيم عبد الحكيم السيالكوتي الموزون بميزان شاهجهان سلطان دهلي

في المطبع المصطفائي المشتهر في الآفاق كمال الاقبال والسرور

بسم الله الرحمن الرحيم
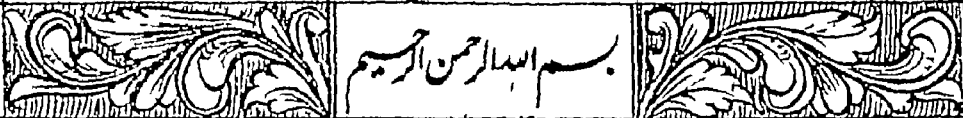
ان اجلى منطق افصح به لسان البلغاء | واولى مدرك ارتسم فى اذهان الاذكياء

حمد الله تصدق بكبريائه ونشكر منعم لا يتصور عد آلائه نحمده حمدا لا يحد ولا يرسم ونشكره شكرا لا يقاس ولا يسم
ونصلى على من ارسله حجة وبرهانا وخلقه هدى وبنيانا اوضح سبيل العقل والتفكر واقام الحجة عن اعوجاج الجهل والتحير
وعلى آله واصحابه المستقرين لسنته وآثاره والمتمسكين بسنته والواره وبعد فيقول الفقير المسكين عبد الحكيم
بن شمس الدين قد سالني الولد الاعز نور حدقة السعادة ونور حديقة العبادة فؤاد الفؤاد ابنا الغريب
عبد الله الملقب باللبيب عند قرائته للشرح المنسوب الى الطود العظيم والقمقام الجسيم والحواشي المعلقة
عليه للسيد السند والحبر الاحد ان اكتب ما سنح لذهني الكليل فى حل مشكلاتهما واحرر ما يتقرر لدى فى كشف
معضلاتهما سالكا طريقة الاقتصار ومقتصرا على ايراد ما يتعلق بحل الكتاب لما ان ما علق عليهما الفضلاء مع
استتارهم بها بعضها غير وافية لوجود الطفرة وبعضها غير شافية لعدم الظفرة وبعضها مملة للاطناب غير
متعلقة بالكتاب وبعضها مخلة للاحتواء على شكوك محيرة للطلاب فشرعت مستعينا بعون الله وحسن توفيقه
فى جميع ما تقرر لدى وتنميقه شارطا على نفسه الطريقة المذكورة مشيرا الى دفع الشبه المذكورة راكبا قطوف
التامل فى فهم المعانى تاركا طريقة التعسف فى حل المبانى فجاء بحمد الله كثير الاحصى فوائده مجرا لا يستقصى
فرائده ثم بعد ما تيسر الى تمامه وفرص بالاختتام ختامه جعلته عراضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة
الابدية وايده بالدولة السرمدية فخر الملوك والسلاطين زين الاساطين والخواقين صاحب النفس

القدسية وارث الرياسة الانسية كاسر اعناق الاكاسرة مالك رقاب القياصرة مروج الملة الحنفية البيضاء موسس معاهد الشريعة الغراء ظل الله في الارضين غياث الاسلام والمسلمين حامي بلاد الله خليفة رسول الله المويد بالتائيد والنصر الرباني امير المؤمنين ابو المظفر شهاب الدين شاه جهان بادشاه غازي صاحب القران الثاني لازالت سرادقات دولته ركنية الاوتاد وقباب سلطنته مرفوعة الى يوم التناد موافقا لما يحبه الله ويرضى ومقتضيا للنبيه وجه المصطفى صلى الله عليه وسلم ما دامت السموات والعلى يرحم الله عليه قال آمينا قوله هكذا وجدته كذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة وليس كناية عن غير العدد لان دخول هاء التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضي وما في موقع الحال او المفعول الثاني يوجد وليس بمبتدأ لعدم العائد في الخبر والمعنى وجد عبارة المتن في كثير من النسخ مماثلا لما نقل في الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابي متحدان من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الجزم بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشعار بان ضمير قوله راجع الى الشرح لانه على تقدير رجوعه الى المص ره يكفي ان يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذه الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختياره وهذه النسخة مع استلزامها التكرار وفي هكذا ها حرف التنبيه والكاف للتشبيه وذا اسم اشارة فيكون معنى الكلام انه تنبيه مثل ذا اي مثل ما نقلت وجد عبارة المتن قوله هنا اي في تعداد الاجزاء قوله فنسبت آه فيه مباحثة حيث نسب السهو الى القلم دون الكاتب في لفظ الناسخ رمز الى ان هذه الزيادة نسخ لعبارة المتن قوله يدل على ذلك ه لان اما موضوعة للتفصيل والتاكيد ولزوم ما بعد الفاء لما قبله باقامة الملزوم التقصيري مقام الملزوم الادعائي اعني الشرط المحذوف وكل من ذلك يقتضي بكمال عناية متكلم بالحكم بكون المقالات ثلثا وعدم العلم به سابقا فيكون الثلث المذكور سابقا زائدا فانا نسخ ما قيل ان التكرار حصل بان في ذا الحكم بزيادته اولى على ما وهم لان منشا الزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم المخاطب بثلثة المقالات وكذا ما قيل ان الاعادة لبعد العهد وما قيل ان المقصود الحكم بالتشابه لدلالة المقصدة يكون اولها في المفردات اي في الثلاثة لكونها معلومة مما سبق لا يصح ان يكون مقصودة ولو قيد بالف تسمح مع ان ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة يابى عن ذلك كما ذكرنا نظروا في توجيه الدلالة يكون ثلث في الاول فصلة وفي الثاني عمدة وكون الاولى اجمالا والثاني تفصيلا واتفاق النسخ في الثاني دون الاولى وكون السهو في الاول في لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الفاء مع كونه مما لا يدل عليه عبارة السيد ره انما تفيد اولوية الحكم بزيادة الاول دون صوابه قال الش الرسالة مرتبة هذه المقدمة تمهيدا لبيان ما هو المذكور في الاجزاء الخمس لان بيان الحصر الذي هو المقصود بالذات متوقف عليه وبيان مرجع الضمير والمراد من الرسالة مسمى الرسالة على ما هو الشائع من ذكر اللفظ وارادة معناه وما قالوا

ك اعلم ان المراد بقوله قول المصنف ولفظ قال قول الشيخ ولفظ قال سليم الله ١٢ جمعه

من ان الضمائر کلها راجعة الی الکتاب فمشاره قلنا التدبر فی المتن فانه قال اشار الی من سعد بلطف الحق تحریر الکتاب فی المنطق جامع لقواعده فبادرت الی مقتضی اشارته وشرعته فی متنه وکتابته ملتزما ان لا اخل لا یقید مع زیادات شریفة الی ان قال وسمیته بالرسالة الشمسیة فی القواعد المنطقیة ورتبته اه فان الضمیر فی متنه وکتابته راجع الی مقتضی اشارته لانه اقرب فی سیاقه الی الشروع فیه فانه المسمی لا المشار الیه لانه مفهوم کلی لیس فیه زیادات فی رتبته الی المسمی بالرسالة وہذہ الضمائر علی طریقة الضمائر المسرودة فی خطبة الفوائد الضیائیة حیث قال الحمد لولیہ آه وبما ذکرنا ظہر ان الخطبة فیه ابتدائیة ولیست بالحاقیة وان التسمیة وافقت لما فی الذہن بعد الشروع فی کتابته وکذا الترتیب یصح تقییده بقوله معتصما ومتوکلا کما لا یخفی وانما اخر الترتیب فی الذکر لیکون تفصیل الاجزاء متصلا باجماله وجعل کل شئ فی مرتبته وہو بحسب الظاہر لا یقتضی ان یکون التعدی بتضمین معنی الاشتمال قوله اما المقدمة ففی ماہیة المنطق الخ اختصار لعبارة المتن حیث قال اما المقدمة ففیہا بحثان الاول فی ماہیة منطق الخ لعدم دخل التفصیل المذکور فی وجه الحصر وذلک لان ظرفیة المقدمة للبحثین ظرفیة الکل للجزئین تشبیہا لاشتمالها علیہما باشتمال الظرف علی المظروف ومظروفیة البحثین لماہیة المنطق وبیان الحاجة والموضوع مظروفیة الالفاظ للمعانی یستلزم مظروفیة المقدمة لہا فما قیل عبارة الشرح مخالف للمتن حیث جعل المقدمة فی الشرح مظروفیة وفی المتن ظرفا فالتوہم وفق واعلم ان بین اللفظ والمعنی علاقة تصح جعل کل منہما ظرفا للآخر فباعتبار انه ایراد المتکلم الالفاظ علی وفق المعانی المدبرة فی الذہن من غیر زیادة وحفظہا بہا کانہا مظروفة للمعانی وباعتبار اخذ السامع المعانی عنہا فہمامنہا کانہا ظروف لمعان ولذا اشتہر الالفاظ قوالب لمعانی والشائع ہو الاول لدلالته علی عدم زیادة الالفاظ قوله واما المقالات فاولہا التعریض للمص بان اللائق لبعد ذکر عدد المقالات جعل الحکم بالتفصیل والتعیین مقصود بالافادة لا العدد ولیس مقصوده الاشارة الی ان لفظ ثلث فی الثانی زائد لما عرفت وبہذا تبین فساد ما قیل ان الش اشار بقوله واما المقالات فاولہا الخ الی ان لفظ الثلثة فی الثانی زائد اذ به حصل التکرار فاعترض السید علیه بان الصواب ان الاول زائد کیف ولو کان مقصوده ذلک لجعل مناط ہذه الحاشیة قوله واما المقالات فاولہا قوله قد یطلق المفرد آه فی التاج الافراد تنہا کردن فما ذکره ہی المعانی المستعملة بین ارباب العلوم وزاد فی الاولین لفظ الارادة لکونہما معنی مجازیا وہو مشروط بالارادة لقلة الاستعمال فیہما بالقیاس الی ما یقابل المرکب ووجود العلاقة به وہو الاشتراک فی انتفاء الترکیب وان کان فی الاولین مع النہر اعنی علامة التثنیة والجمع ومع المضاف الیه وفیما یقابل المرکب فی ذاته قوله اعنی الواحد اشار بذلک الی ان المفرد بہذا المعنی مفہوم وجودی اعنی اللفظ الدلیل علی ما یتصف بالوحدة ولیس امرا عدمیا والا کان تعریف المثنی والمجموع بما لحق بآخر مفردة دوریا فالتقابل

بینهما تقابل التضاد قوله ای لیس بمضاف فالتقابل بینهما تقابل الایجاب والسلب وشموله بهذا المعنی
للمرکبات التقییدیة والانشائیة والخبریة لایستلزم استعماله فیهما اذ لایجب استعمال اللفظ فی جمیع افراده معناه
انما اللازم جواز الاطلاق وهو غیر مستبعد کیف وقد قال الشیخ ابن الحاجب والمضاف الیه کل اسم نسب
الیه شیئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقدیرا فادخل مررت فی قولنا مررت بزید فی المضاف وجعل التقابل بینهما
تقابل العدم والملکة باعتبار قید عما من شانه ان یکون مضافا الیه مع مخالفته لظاهر العبارة لایدفع الشمول
المذکور علی ما وهم لان الاضافة شان المرکبات المذکورة باعتبار جنسه اعنی اللفظ الموضوع قوله قد
یطلق آه اطلق الاطلاق اشارة الی انهما معنیان حقیقیان علی ما فی شرح المختصر للعضدی اذ یسمی
النحویون غیر الجملة مفردا ایضا بالاشتراک بینه وبین غیر المرکب قوله والتعریفات ایضا اه فلا یرد علی الحصر
انه لایصح حصر المقالة الاولی فی المفردات لاشتمالها علی التعریفات التی هی مرکبات والحصر ههنا مستفاد
من المقام لان المقصود من تعیین الابواب والفصول تمییز المباحث بعضها عن بعض وهو انما
یحصل بحصر العنوان فی العنوان والمعنون فی العنوان قوله او عن المرکبات هذا القول فی الشرح
مؤخر عن مناط الحاشیة الآتیة قدس الله السید لمناسبته لما قبله قوله والدلیل علیه آه لما کان المعنیان الاولان
مجازیین لایحتاج نفی ارادتهما الی دلیل ذکر الدلیل علی ارادة المعنی الاخیر لان المشترک لابد له من
قرینة تعیین احد معنییه بالارادة قوله انه جعل المفردات فی مقابلة القضایا فلا یمکن ان یراد بها ما لیس
بمرکب مطلقا والا طرح البحث عن المرکبات التقییدیة عن القسمین فاما ان یراد بها ما لیست بقضایا
باستعمال المطلق فی المقید بخصوصه فیکون مجازا متفرعا علی المعنی الاخیر ویکون المرکبات الانشائیة
داخلة فیها والفصل الاول داخل فی مقاصد المقالة الاولی وان یراد بها ما لیست بجملة فیکون حقیقة و
هو الظاهر اذ لایصار الی المجاز الا عند تعذر الحقیقة ولذا اختار السید ره وعدم دخول المرکبات الانشائیة
فیها لایضر لان مباحث الالفاظ لیست من مقاصد المقالة الاولی بل هی من المقدمة ذکرها المصنف رح
فیها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنی ولذا لم یتعرض السید رح لدخولها واقتصر علی اندراج الکلیات الخمس
والمرکبات التقییدیة کیف لا ولو جعلت مباحث الالفاظ داخلة فیها لبطل المقابلة بینها وبین القضایا
لانه ذکر فی الفصل الاول القضیة ایضا حیث قال المرکب ان احتمل الصدق والکذب فخبر والا فانشاء
فتدبر فیما ذکر حق التدبر لیندفع الشکوک التی عرضت للناظرین قوله اراد بها المرکبات التامة آه فان
قیل صح لایصح حصر البحث عنها فی الاجزاء الثلثة لجواز ان یکون البحث عن المرکبات الانشائیة
قلت هو داخل فیما یتوقف علیه الشروع لکونه من المقدمة او هو خارج عما یجب ان یعلم فی المنطق

لان ما يجب علمه فيه ماله تعلق في الايصال او الشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما وهذا جواب عن سوال مشهور وهو انه اذا كانت المقالة الثانية في المركبات فلا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد يبحث في المقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المعرفات فلا يصح الحصر **قوله** ماذكرناه يعني لما علم ان المفرد ههنا ما يقابل الجملة علم ان المركب الذي يقابله هو المركب التام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسيما له لان ما عداه داخل في المفرد بهذا المعنى **قوله** فلا اشكال في كلام الشيخ من انه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى **قوله** ايضا كما لا اشكال في كلام المصنف حيث قال الثانية في القضايا اي في تعريفات القضايا وتقسيمها واحكامها من العكس والنقيض وعكس النقيض لانه يلزم ان يكون وجه الحصر دليلا للاشتمال على الامور المذكورة **قال** واتمارتبتها عليها في القاموس رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبته انا ترتيبا فالمعنى رتبت الرسالة واقرها على هذه الاركان وفي التاج الترتيب يك از پس ديگر فرا كردن ويقال رتب اطلاع موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب وح يكون متعلقه امورا متعددة فيحتاج الى التقدير اي رتبت اجزاء الكتاب على هذه المراتب على التقديرين لاستعلاء عقلي كما في عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه فيما قيل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشيء من المعنيين اللغوي والاصطلاحي الا بتضمين معنى الاشتمال او الحصر او الجعل او بتقديره ليس بشيء لما عرفت من صحة التعلق ولانه يلزم ان لا يكون وجه الحصر دليلا للترتيب بل لاشتمالها على الاجزاء المذكورة ولانه شاع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار التضمن والتضمين او التقدير في الكل تكلف كما في عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى الذين يومنون بالغيب حيث قال مرتبة عليه ترتب التحلية على التخلية **قوله** قيل عليه البطال توجه الحصر بانه يستلزم جزئية المقدمة المستلزمة للمحال ومدار هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشارح من كون كلمة في للظرفية بلا توسع ومتعلقا بيعلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق والمنطق بمعناه اذ لو جعلت في للتعليل متعلقا بيجب اي ما يجب لحصول المنطق علمه او حملت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب علمه في تحصيل المنطق واحتاج علمه فيه لتوقفه عليه او يجعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه ايضا لا يرد كما لا يخفى وقال بعض الافاضل انما يتوجه السوال على تقدير ان يكون قوله في المنطق متعلقا بقوله يعلم اما اذا جعل متعلقا بقوله فلا يجب **قوله** لا يعلم فيه قطعا آه ان قيل الملائم ان يقال لان ما هو خارج عنه لا يجب ايضا ان يعلم فيه قلنا ان قطعا ليس قيد المنفي بل النفي اي اصلا اذ الخارج عن الشيء ولا يكون في الشيء فامتنع ان يعلم فيه فضلا عن ان يجب **قوله** وح اي حين اذا كان ما يجب ان يعلم في المنطق جزء منه يكون المقدمة جزءا منه لكونه مما يجب ان يعلم فيه **قوله** هو بط اي كون المقدمة جزءا منه باطل بوجهين مخالفة للاجماع ولزوم الدور **قوله** كان الشروع فيها اي ما كان بمع قصد تحصيل الاجزاء الباقية للمنطق لان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد معه تحصيل الكل لا مطلقا **قوله** اذ لا معنى للشروع فيه آه اي لا يتحقق الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه التي هي ذوات اجزاء فنا يرد ان الشروع فيه يتحقق باحد جزء من اجزائه لا بالشروع فيه عبر عن عدم تحقق الكلي بدون فرد

من افراده بانه لامعنی له لاذلک مبالغه ولیس ذلک تفسیرا له فضلا عن ان یکون جامعا ومانعا فانقطع حرف التی بات التی
عرضت للناظرین قوله موقوف علی المقدمة بناء علی ماذکر فی وجه الحصر قوله فیکون الشروع فی المنطق آه لان المقدمة
ذوات اجزاء ونظریة لایمکن حصولها الا بالشروع فیها فان قیل لاحاجة الی هذه المقدمة اذ یکفی ان یقال الشروع فی المقدمة
شروع فی المنطق وهو موقوف علی مقدمة فیکون الشروع فی المقدمة موقوفا علی المقدمة فیکون تحصیل المقدمة موقوفا
علی حصولها وهو محال قلت لانم استحالة فان تحصیل المقدمة علی وجه یکون الشروع فیها شروعا فی المنطق موقوف
علی حصولها بوجه ما لما ان الشروع فیه امر اختیاری یتوقف علی تصورها بوجه ما والتصدیق بفائدة تترتب علیها
نعم لو لزم کون الشروع فی المقدمة موقوفا علی حصولها من الوجه الذی قصد تحصیلها بالشروع فیها لکان محالا
قوله فنقول اه ای اذا علمت مضمون مقدمات القیاس فنقول فی ترکیبها قوله الشروع اه فان جعل تعدد الشروع
بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقیقیا کانت القضیتان کلیتین وان جعل اعتباریا کانتا شخصیتین
والشخصیة فی حکم الکلیة فی الشکل الاول قوله الشروع فی المقدمة شروع فی المنطق وهی المقدمة التی لزمت
من فرض جزئیة المقدمة المشار الیها بقوله اذا کانت المقدمة جزءا منه اه قوله والشروع فی المنطق ای مطلقا
موقوف علی الشروع فی المقدمة بناء علی ماذکر فی وجه الحصر ولو قید الشروع بوجه البصیرة لایلزم الدور لانه
یصیر القیاس هکذا الشروع فی المقدمة شروع فی المنطق مطلقا والشروع فیه علی وجه البصیرة موقوف
علی الشروع فی المقدمة فلایتکرر الاوسط ولایصح التقیید المذکور فی الصغری کما لایخفی قیل ان اللازم مما تقدم
ان الشروع فی المقدمة مع قصد تحصیل المنطق شروع فیه وهو موقوف علی الشروع فی المقدمة مطلقا
فلایلزم الدور ولیس بشیئ وان تلقته القوم بالقبول لان تغایر الجهتین فی الموقوف والموقوف علیه انما یفید
اذا کانتا موثرتین فی التوقف وکان الموقوف والموقوف علیه هما الجهتان وههنا لاتاثیر لمقارنته قصد تحصیل
المنطق فی التوقف قوله وذلک محال لانه یستلزم تقدم الشیئ علی نفسه وحصوله قبل حصوله قوله ای
مایجب ان یعلم فی کتب المنطق ای فی جمیعها فلما تبرک فی کتاب منه وهو مایکون جزءا من المنطق او مرتبطا
ارتباطا تاما وفیه احتراز عن الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم اذ لااختصاص لها بالمنطق فظهر بذلک وجه اولویة
جعل المقسم مایجب ان یعلم به دون المذکور لاحتیاجه الی التخصیص قوله فیلزم ان یکون آه لما عرفت من
انه لایترک ذکر مایجب ان یعلم فی الکتب الا نادرا فلایرد ان مایجب ان یعلم فی الکتب لایلزم ان یکون مذکورا
فیها لان الوجوب استحسان قوله فاندفع المحذوران معا ای بقید واحد لانهما مبنیان علی جزئیة المقدمة للفن
وهما مخالفته القوم وتوقف الشروع فی المقدمة علی الشروع فیها قوله لان المقصود بیان انحصار الرسالة
اه ولیس مما یلزم ان یکون کل ما هو جزء الفن مذکورا فی الرسالة ولا ان یکون کل ما فی الرسالة جزء للفن فلو لم یقدر المضاف

لم یفد الوجه المذکور انحصار الرسالة فی الامور الخمسة **قوله** یلیق به ان یترتب اشارة الی ان الوجوب المستفاد مما یجب استحسانی واللیاقة بالنظر الی الوجه الذی ذکره الش فلا یرد انه یلزم ان یکون الترتیبات الواقعة فی الکتب غیر لائقة **قال** اما ان یتوقف علیه ای ذو ان یتوقف علیه او صفة ذلک وقس علی ذلک ماعداه وذلک ان تفرق بین المصدر والفعل المصدر لان عدم صحة حمل الاول علی مایجب لایستلزم عدم صحة حمل الثانی **قال** فهو المقدمة الحمل مبنی علی المسامحة بشدة الارتباط بین اللفظ والمعنی والمراد فهو مدلول المقدمة وکذا فیما سیاتی **قال** اما ان یکون البحث عن المفردات البحث فی اللغة التفتیش وفی الاصطلاح اثبات المحمول للموضوع فالمعنی ان ماثبت فیه احوال المفردات لها بان یکون عنوان المسائل مفهومات یتعدی الحکم ههنا الی المفردات وقس علی ذلک ماسیاتی وبذلک اندفع الشکوک التی اوردها الناظرون **قال** عن الحرکات الغیر المقصودة بالذات اے فی المنطق فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصل وهو الحجة والبحث عن القضایا لتوقفها علیه **قال** اما ان یکون النظر فیها من حیث الصورة ای تبحث لها احوال تعرض لها من حیث الصورة او من حیث المادة فالحکم فیها علی الاقیسة فلا یرد ان البحث عن القضایا ایضا بحث عن مواد الاقیسة فکیف یکون غیر مقصودة بالذات **قوله** اورد علیه ابطال لوجه الحصر لاستلزامه خروج بعض المباحث لانه ذکرت اولا ای فی تعداد اجزاء الرسالة ان الخاتمة مشتملة علی امرین وذکرت ههنا انها مشتملة علی امر واحد او منع لاستلزامه للمدعی لان المقصود اشتمالها علی الامرین ولم یثبت ذلک **قوله** هو المادة وحدها فلا یضر خروج اجزاء العلوم من وجه الحصر لان المقصر حصر ماهو مقصود فی الکتاب **قوله** فانما ذکرت فیها تبعا ای لمناسبتها بالمنطق فی عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفی الخاتمة لمناسبتها بمواد الاقیسة فانه کما ان العلوم مرکبة من اجزاء العلوم کذلک الاقیسة مرکبة من مواد الاقیسة بخلاف المقدمة فانها مقصودة فی الکتاب لشدة ارتباطها بالمقصود بالذات اعنی العلم لتوقف الشروع فیه علیها **قال** والمراد بالمقدمة اه لما کان معنی المقالة الاولی والثانیة والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها علی مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة لم یتعرض لها وبین المراد بالمقدمة ووجه اطلاقها علی الامور الثلاثة فما قیل انه علم مما تقدم ماهو المراد بالمقدمة فاعادته تکرار فالجواب عنه اشتغال بما لایعنی **قوله** انما قال ههنا الخ یعنی ان قوله ههنا ای فی اوائل کتب المنطق مشعر بان لها معنی آخر فی غیر هذا الموضوع عند ارباب هذا الفن فلا یکون فائدته الاشارة الی انها فی اللغة بمعنی مقدمة الجیش والا انها قد یراد بها مایتوقف علیه المباحث الآتیة کمقدمة المقالة الثانیة لعدم اختصاصه بارباب هذا الفن وانه یقال للاشارة الی مثل هذه الفائدة عندهم ولذا اقتصر قدس سره

سرہ علی بیان المعینین المحققین بارباب المنطق قولہ لانہا فی مباحث القیاس آہ الجار والمجرور متعلق
بیطلق قدم للاہتمام لان المقصود بیان فائدۃ ہہنا لا الحصر قولہ جعلت جزء قیاس او حجۃ ہذہ عبارۃ الاشارۃ
والتردید للاشارۃ الی تعدد الاصطلاح فقیل انہا مختصۃ بالقیاس وقیل انہا غیر مختصۃ بہ ویقال لما جعلت
من التمثیل والاستقراء ایضاً قد بسطناہ فی حاشیۃ حواشی شرح المطالع بما لا مزید علیہ قولہ ما یتوقف حجۃ
الدلیل ای بلا واسطۃ کما ہو المتبادر فلا یرد الموضوعات والمحمولات واما المقدمات البعیدۃ للدلیل فانما
ہی مقدمات لدلیل مقدمۃ الدلیل قولہ فتتناول آہ فہی بہذا المعنی الاعم من الاول قال ووجہ توقف الشروع
آہ علی صیغۃ الماضی المجہول من التوجیہ فی التاج البیہقی التوجیہ چیزی را بیک نسق کردن فلا یحتاج
الی تقدیر الخبر ویصح تعلق لام التعلیل فقولہ اما علی تصور العلم فلان آہ من غیر کلفۃ اذ کان اصل الکلام
ووجہ توقف الشروع علی تصور العلم لان آہ زید اما والفاء لتفصیل التوقف والتاکید واما قراءتہ علی
صیغۃ الاسم وتقدیر الخبر ای متحقق وجعل اللام زائدۃ او مفتوحۃ او جعل لفظ الوجہ زائدا فلا یخفی رکاکتہ علی
ان المقصود بیان وجہ التوقف نفسہ لا الحکم علیہ بشیء منہ التحقق وغیرہ قال اما علی تصور العلم آہ زاد لفظ
التصور ہہنا والبیان فیما سیاتی اشارۃ الی ان المراد بما یتوقف علیہ الشروع ما یتوقف علی علمہ تصورا
او تصدیقا فیخرج عن الحد ما یتوقف الشروع علی حصولہ وتحققہ مثل التلبس بالجزء وقصد الباقی وغیر ذلک
قال فلان الشارع آہ قد تقرر فی الحکمۃ ان الفعل الاختیاری للحیوان مسبوق بمبادی اربعۃ مترتبۃ بالتصور
الجزئی لذلک الفعل ثم التصدیق بالفائدۃ المخصوصۃ مطابق او غیر مطابق فان الرای الکلی لا ینبعث عنہ
الفعل الجزئی ثم للارادۃ المنبعثۃ منہ ثم صرف القوۃ المودعۃ فی الاعضاء ومن ہذا العلم ان تصور المشروع
فیہ مقدم علی الشروع ذاتا وزمانا وانہ لا یمکن بدون تصورہ بوجہ مخصوص فکلام الش مبنی علی انہ قد
یندفع الطلب الی شیء مخصوص باعتبار تصورہ بوجہ اعم او اخص من حیث انہ مما یوجد فیہ ذلک الوجہ لا باعتبار
خصوصہ فلذا قال لو لم یتصور اولا ای قبل الشروع زمانا وذاتا لکان طلبہ وقصدہ متعلقا بہ حال عدم
تصورہ بوجہ من الوجوہ فکان طالب للمجہول المطلق فی زمان طلبہ وہو محال لامتناع توجہ النفس والاقبال
منہا علی ما لم یتصورہ فضلا عن الطلب الذی ہو عبارۃ عن قصد تحصیلہ والعزم الیہ فاندفع الشکوک
التی عرضت للناظرین قال لان قولہ الشروع یعنی المدعی الذی ذکرہ بقولہ اما علی تصور العلم قال
فمسلم ای مسلم ثبوتہ بالدلیل المذکور قال فلا یتم التقریب عرفوا الدلیل بما یلزم من العلم بہ العلم
بشیء آخر ومعنی اللزوم ان یکون بینہما مناسبۃ مصححۃ الانتقال لیشمل الظنی والجہلی والجدلی فاذا لم
یوجد اللزوم اصلا لفسادۃ المادۃ او الصورۃ لم یتم الدلیل واذا وجد اللزوم فی الجملۃ لکن

لا اسمی المدعی بان یکون المدعی عاما والدلیل یستلزم الخاص او بالعکس او یکون المدعی مطلقا والدلیل یثبت المقید او بالعکس لم یتم التقریب یعنی بما بینہ الدلیل والتقریب ان لا یکون مدخولا فیہ لما کان منصب السائل الدخل فیہ شاع فی عباراتہم فلا یتم الدلیل ولا یتم التقریب دون فلا دلیل ولا تقریب اذ ورود الاعتراض لا یستلزم النفی **قولہ** ہو سوق الدلیل ای التقریب اجراء الدلیل علی وجہ یستلزم المدعی وقد عرفت ان الدلیل یعم الاستقراء والتمثیل فالاستلزام عبارۃ عن المناسبۃ المصححۃ للانتقال والتطبیق عبارۃ عن ایراد الدلیل علی وجہ لیوافق المدعی فالاختلاف بین التعریفین بالعبارۃ وما قیل ان الاول مختص بالقیاس اذ الاستلزام فیہ والثانی شامل للاستقراء والتمثیل فالاختلاف فیہ معنوی وہم **قولہ** اراد بہ خلاصتہ ان اللام فی العلم والکلام للعہد **قولہ** والمراد للفتح معناہ العرفی اعنی ما قیل الشروع فی المقصود فلا یرد ان الرسم لیس مذکورا فی المفتح **قولہ** فی اثناء المقدمۃ جمع ثنی بالکسر فی الصراح الثنی بالکسر یک تارہ از تارہا ای فی اجزاء المقدمۃ وایجابہ فما قیل لیس المقصود ایرادہ فی اثناء المقدمۃ بل ایرادہ فی المقدمۃ سواء کان فی اولہا او فی خاتمہا او اثنائہا وہم **قولہ** ولا یمکن تحصیلہ اہ اذ العام لا یحصل الا فی ضمن الخاص **قولہ** لاستلزامہ اہ دلیل لاصل تعلق الاختیار والقصد بہ واما اختیارہ علی آخر فلمرجح مثل کونہ موجبا للتمیز التام علی رای الحکماء او مجردہ الارادۃ علی ما ہو رای المتن **قولہ** لاختصاصہ بمعنی توقف الشروع علیہ توقفہ علی نوعہ کما قیل فی مبادی العلم اعنی ما یتوقف علیہ المسائل انہ ما یتوقف علی نوعہ اذ لا توقف لمسئلۃ علی دلیل خاص فلا یرد ان التصور بالرسم مستغن عنہ فی تحصیل ما ہو الواجب لحصولہ بتصور المرسوم لیمکن تحصیلہ بالرسم لان معنی التوقف ح استلزامہ لما یتوقف علیہ وہو لا ینافی الاستغناء عنہ والیہ اشار قدس سرہ بقولہ وکون غیرہ مستلزما کذلک الواجب آہ وان کان ذلک الغیر سابقا علی التصور بالرسم کما فی التصور بالوجہ المخصوص غیر الرسم اذا کان کسبیا **قولہ** فانہ تختار احدہما بعینہ فاعل اختیارہ لاستلزامہ ما ہو الواجب لا لخصوصیتہ وترجیحہ بمرجح سوی الارادۃ او نفسہا **قولہ** حیث قال فالاولی فان الظاہر ان اولویتہ بالنظر الی المذکور سابقا فلذلک قال اشارۃ او لانہ یستعمل الاولی بمعنی الصواب ایضا **قال** وان اراد بہ تصورہ برسمہ ای بالتصور تصور العلم برسمہ فیکون المراد بقولہ فلو لم یتصور ایضا التصور برسمہ لیصح قیاس الخلف نعم لا تتم الملازمۃ المذکورۃ لجواز ان یکون متصورا بوجہ غیر الرسم فلا یلزم طلب المجہول المطلق انما یلزم ذلک اذا لم یکن متصورا اصلا **قال** لا بد من تصور العلم برسمہ ای رسم کان کما یدل علیہ العنوان حیث قال البحث الاول فی ماہیتہ المنطق ای تصور ماہیتہ بالرسم لامتناع الحد ووجوب اعتبار الرسم المخصوص الاتفاق علیہ کما یشعر بہ قولہ ورسموہ فلا یرد ما قیل ان السؤال وارد علیہ ایضا لانہ ان اراد بالتصور

بالرسم مطلقا فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم فلا نم الملازمة لجواز حصول البصيرة برسم آخر على ان الش لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم قال ليكون اه اى وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع لتحصيل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسببية هذا خوله غاية مرتبة عليه لا علة غائية له حتى يرد ان علة الغائية انما يكون الفعل الاختياري ووجوب التصور ليس كذلك قوله الوجه السابق اه يعني ظاهر كلام الشيخ يقتضي ان الوجه الثاني قائم مقام الوجه الاول مثبت لما ثبته وليس كذلك فلا بد من العناية في عبارة الشيخ بان يقال مراده فالاولى ان يفسر المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة او بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه آه قوله وهذا الوجه يدل اه وذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعد علما واحدا ويفرد بالتدوين فاذا علمه بتلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزا تاما وان علمه بوجه اعم او اخص لم يحصل التميز التام فان اريد بتصور العلم برسمه التصور بوجه يفيد تميزه عما عداه سواء كان محمولا او لا بديهيا او كسبيا فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلي لامتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظري كما هو المتعارف فالوجوب استحساني فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين قوله علم اه اورد صيغة المفرد اشارة الى ان الوحدة معتبرة فلا يرد النحو مع غيره نقضا قوله باصول اى بقواعد يعرف بها اى يقتدر بسببها على معرفة احوال الجزئية العارضة للكلمات المستعملة في لغة العرب من حيث انها معربة او مبنية وفائدة القيود ظاهرة فلا حاجة الى الاطالة قوله حصل عنده مقدمة اه بناء على ان افرادها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالا قوله تمكين بذلك اه بضم صغرى سهلة الحصول فما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه المسائل تحت موضوع الكبرى نظريا عريا فالجواب عنه ان المراد سهلة الحصول بعد العلم بالكبرى اذ لا يحتاج ح الا الى تحصيل صدق مفهوم موضوع الكبرى المعلوم على فرده بخلاف ما اذا لم تعلم قوله وكل مسئلة كذلك فهي من النحو فيل هذه المقدمة غير مقدمة السابقة والجواب ان المقدمتين متلازمتان لما ان جهة الوحدة مختصة بالعلم الا ان الاولى لما كانت لازمة للتعريف صريحا ذكره اولا والثانية صريحة في الانتاج ذكره ثانيا قوله وكذا اذا تصور الميزان اه اورد مثالين اشارة الى ان جهة الوحدة التي تؤخذ بالقياس اليها اللازم قد يكون موضوع العلم كما في تعريف النحو وقد يكون غاية كما في ما نحن فيه واما جواز كونها جهة اخرى كالامر العام للمحمولات او المسائل فيحتمل الا ان المعتبر عند القوم هاتين الجهتين قوله وبالجملة ما الى آخره بيان اجمالي في جميع العلوم بعد التفصيل في جزئي اى اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بخاصة حصل

خاصة في ذهنه فاذا توجه اليها عرف انها خاصة وعلم منه ان كل مسئلة منها لها مدخل في تلك الخاصة لكونها
ماخوذة من جهة الواحدة المشتركة قوله فكانه قد علم آه فالمراد بقول الش علمه انها من ذلك العلم تمكن من علمه
عليها تمكنا تاما والتمكن المذكور لاينافي عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كما ان التمكن من الاجتهاد
لاينافي وقوع لاادري عن بعض المسائل من المجتهد وهذا التمكن منشاء كون التعريف ماخوذا من جهة الوحدة التي
يشترك فيها جميع المسائل لااشتراط كونه جامعا لجميع اجزاء المحدود مانعا من دخول غيرها فيلزم اشتراط امر
آخر في التعريف اهمله القوم في بيان الشروط او التزام ان خروج مسئلة او دخول غيرها يستلزم صدق المحدود
على غير افراد الحد او بالعكس بناء على ان هذا المجموع غير العلم قوله اذا اوردت عليه ظرف ليعلم لا ليقدر فان القدرة
حاصلة غير مشروطة بالايراد **قال** واما على بيان الحاجة زاد لفظ البيان اشارة الى انه مفهوم تصديقي وكذا
في الموضوع اي توقف الشروع في العلم على اثبات ان الناس يحتاجون اليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديق
بالغاية المرتبة عليه مع العلم باعتدادها بالدليل **قال** فلانه لو لم يعلم غاية العلم اي لو لم يعتقد اما جزما او ظنا بغاية
اي بالغاية التي لها مزيد اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ولذا عطف الغرض عليه وهي الغاية المعتدة
بها المرتبة عليه لكان طلبه عبثا وتفصيله ماذكره السيد قدس سره قوله يعني ان الشروع اراد آه ان امتناع اصل
الشروع بدون التصديق بفائدة الملحوظ ومنظور في نظم كلام الشارح لكنه لم يصرح به اعتمادا على ظهوره قوله
فلا بد من ان يعلم آه اي يعتقد فائدة اما جزما او ظنا مطابقا او غير مطابق بان لذلك العلم فائدة مخصوصة اي
فائدة كانت وليس المراد ان يعلم بالفائدة المبهمة فانه لايمكن الشروع بذلك في العلم لامتناع الترجيح بلا مرجح
على ما تقرر في الحكمة وما قيل انه قد يوجد الفعل الاختياري بتوهم الفائدة كتردد العاشق في سكة المعشوق بتوهم
رؤيته فمبني على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصديق بالفائدة المتوهمة المتحقق في الصورة المذكورة
قوله والا لامتنع الشروع فيه ولظهوره لم يتعرض له الشه كذا ذكره السيد قدس سره في شرح المواقف قوله
وان يكون تلك الفائدة معتدا بها اي في اعتقاده سواء كانت معتدة بها في نفس الامر سواء كانت او لا
مرتبة عليه اولا قوله والا لكان طلبه اه اي ان لايكون معتدا بها في اعتقاده بالنظر الى المشقة كان شروعه فيه
وطلبه لذلك العلم عبثا عرفا لانه فعل لايترتب عليه فائدة معتد بها في اعتقاده وكلما هذا شانه فهو عبث
عرفا اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حواشي شرح المختصر العبث بحسب العرف
مالايترتب عليه فائدة اصلا معتدا بها او غيرها او يترتب عليه مالا يعتد به نظرا الى ذلك الفعل المشتمل على المشقة
انتهى اي لايترتب عليه في اعتقاده فائدة اصلا لايعتد به في اعتقاده انكان في نفس الامر معتدا بها بناء
على المتعارف المشهور في الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم يترتب عليه غرضه يقال فعل فعلا عبثا

وان جهت فائدیته وبما ذکرنا من التقیید اندفع التدافع بین ما نقل عنه وبین ما فی المتن حیث یفهم من الحاشیة ان الفعل الذی یترتب علیه ما لا یعتد به عبث عرفا وان اعتقد الفاعل الفائدة المعتدة بها ویفهم من المتن ان الفعل الذی اعتقد فیه فائدة لا یعتد بها عبث وان یترتب علیه الفائدة المعتدة واندفع ما قیل ان العبث العرفی بالمعنی المذکور فیما نقل عنه لا یمکن وجوده فی تحصیل العلوم لانه یترتب علیها الفائدة المعتدة بها التی وضعت لها **قوله** وبذلک یفتر جده ای بسبب اعتقاده فائدة غیر معتدة بها فی اعتقاده یضعف سعیه فی تحصیل ذلک العلم فاما ان یترکه او لا یسعی فیه حق السعی فما کان فی شروعه علی بصیرة **قوله** ان یکون تلک الفائدة المعتدة بها التی اعتقده الشارح **قوله** لعدم المناسبة بینهما ای بین ما اعتقده وبین العلم فان کان عدم المناسبة ظاهرا زال الاعتقاد وان کان خفیا بقی فلذا قال ربما **قوله** فیصیر سعیه اما انه یجوز ان یعتقد بعد زوال الاعتقاد الاول فائدة المرتبة علیه وتکون مهمة له فیسعی فی تحصیله لاجل هذه الفائدة فلا یصیر سعیه السابق عبثا فلا یفهم لان قوله فیصیر الخ داخلة تحت ربما فاذا صار سعیه السابق عبثا علم انه لم یکن علی بصیرة فی شروعه **قوله** عبثا فی نظره وهو العبث العرفی فلا ینافی ما فی شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثا عرفیا **قوله** فانه یلیل آه نعلم من ذلک انه کان علی بصیرة فی شروعه وبما حررنا لک عبارة الشرح والحاشیة بحیث لا احک علی قواعد الفنون لم یظهر لک اندفاع شکوک الناظرین فی هذا المقام واعلم ان کل حکمة ومصلحة یترتب علی فعل یسمی غایة من حیث انها علی طرف الفعل ونهایة وفائدة من حیث ترتبها علیه فیختلفان اعتبارا ویعمان الافعال الاختیاریة وغیرها واما الغرض فهو ما لاجله اقدام الفاعل علی فعله ویسمی علة غائیة له ولا یوجد فی افعاله تعالی وان جهت فوائدها وقد یخالف الغرض فائدة الفعل کما اذا اخطار فی اعتقادها کذا فی الحواشی الشریفیة علی شرح المختصر **قال** فلان تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات ای التمایز الذاتی للعلوم علی قدر تمایز الموضوعات ان کان تمایزها بالذات کان تمایز العلمین کذلک وان کان بالاعتبار فبالاعتبار کاجرام العالم فانها من حیث الشکل موضوعة للهیئة ومن حیث الطبیعة موضوعة للسماء والعالم من الطبیعی ولذلک قد یتفق اتحاد بعض المسائل فیها بالموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهین کما نقول بان الارض مستدیرة **قوله** ولذلک ای کون تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات ثابت لان المقصود من تدوین العلوم سواء کانت آلیة او غیر آلیة فلا یرد ان الواجب ان یقول المقصود فی العلوم بیان احوال الاشیاء ای اثبات العوارض الذاتیة للموجودات بالدلایل والمقصود من ذلک البیان معرفة احکامها ای النسبة الخبریة العارضة للاشیاء بالقیاس الی الاحوال وذلک لان کمال النفس الانسانیة فی القوة الادراکیة هو التشبه بحضرة الواجب تعالی علما والتشبه انما یحصل بمعرفة احوال الموجودات علی ما هی علیه بقدر الطاقة وکانت معرفتها مختلفة متکثرة متعددیة فافردوا لکل طائفة من الاحوال الراجعة الی شیء او اشیاء متناسبة بالتدوین بعبارة علی حدة ...

للتعليم وسموا ذلك الشيء او الاشياء موضوع العلم لانه وضع لان يبحث عن احواله ولان موضوعات مسائله راجعة اليه
وهذا معنى قوله فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام قوله متعلقة بشيء واحد لسے كاحوال العدد في الحساب
او اشياء متناسبة ومعنى التناسب اشتراكها في امر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخط في المقدار او عرضي
كاشتراك الادلة الاربعة في استنباط الاحكام اشتراكا معتدا به بان يراعى جهة الاشتراك في جميع المسائل قوله
كان كل واحدة منهما اي من الطائفتين علما براسه واطلاق العلم على طائفة من الاحوال على سبيل المبالغة لانها
المقصودة من تدوين العلوم والا فالعلوم المدونة عبارة عن المسائل قوله ولو كانتا اي الطائفتان المذكورتان
ولذا لما ورد كلمة لو الدالة على انه فرض محض قوله من جهة واحدة اشارة الى ان اختلاف الجهة موجب لاختلاف
العلمين كما عرفت قوله لكانتا علما واحدا فعلم ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات قوله ولم يستحسن آه اشارة الى
انه استحساني اقتضاه حسن التعليم وتسهيله ولا استحالة عند العقل في ان يعد كل مسئلة علما على حدة او كل العلوم علما واحدا قوله وجعل
ان آه بيان للفرق بين الامور الثلثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الامرين الاولين
يتوقف اصل الشروع على نوعهما بخلاف الثالث ولاستلزامهما ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل
واحد منهما مفيدا لاصل البصيرة بخلاف الموضوع فانه لتاخره في المرتبة عنهما جعل مفيد الزيادة البصيرة بان الامرين
الاخيرين من قبيل التصديق بخلاف الاول فانه تصور قوله بما يعد عبثا اي عرفا فهو ايضا مفيد للبصيرة اذ الخروج عن العبث
من البصيرة قوله اذا كانت الفائدة مهمة اي موجبة زيادة اعتناء بشانها كما يقال اهمني الامر اذا اقلقك وحزنك قوله
واما معرفته بان موضوعه اه اي معرفته بما يقع جوابا عن هذا السؤال اي معرفته بان موضوع ذلك الشيء قوله فليست
بواجبة للشروع اي لاصل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه قوله اراد به انه لو لم يتميز آه وزيادة البصيرة ايضا البصيرة فيصدق
عليه انه ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة قوله تصور العلم بوجه ما على التوجيه الاول او برسمه على تقدير قوله فالاولى
قوله على معرفة احوال الالفاظ من الوضع والدلالة والافراد والتركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك وكونها مبنية
في مبادي اللغة لا ينافي توقف الاستفادة والافادة عليها قوله الا ان المصير اه وردها آه اي لشدة الارتباط
بين اللفظ والمعنى حتى انه قلنا ينعكس تعقل المعاني عن تخييل الالفاظ قوله بيان مرتبة العلم اي في التحصيل بالتقديم
والتاخير بالقياس الى علم آخر قوله فيما بين العلوم اعلم ان العلوم باعتبار موضوعاتها ثلث مراتب اعلى وهو ما يكون
موضوعه اعم من موضوعات سائر العلوم واوسط وهو ما يكون موضوعه اعم من البعض واخص من البعض الآخر وادنى
وهو ما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم الآخر قوله وبيان شرفه وله جهات الموضوع فما كان موضوعه
اعم فهو اشرف والدلائل فما كان دلائله اقوى فهو اشرف والغاية فما كان غايته انفع فهو اشرف قوله والاحسن في التعليم
آه اشارة الى دفع ما اورده الشارح التفتازاني من ان البصيرة ليست امرا مضبوطا حتى يقال انه يتوقف

علی الامور الثلثة ولا یحصل بواحد منها او باکثر منها **قوله** الاولی آه انما قال ذلک لانک قد عرفت ان مآل ما یتوقف
علیه الشروع علی وجه البصیرة هو الاغاثة الا ان هذه العبارة اظهر واسلم من المناقشة والمراد بها العلوم کما هو السابق
الی الفهم **قال** فان علم اه تصویر للحکم الکلی فی جزئی کما یدل علیه قوله مثلا ولیس باستدلال **قوله** افعال المکلفین آه اشارة
الی ان لیس موضوعه فعل المکلف مطلقا والا لما جاز البحث عن الافعال المخصوصة **قال** من حیث تحل وتحرم
الظاهر تعلقه بیجب لیکون بیانا للاحوال والحق انه متعلق بالعرض المفهوم من الکلام وانه قید للموضوع والقید
مطلق الحل والحرمة والمبحوث عنه الحل والحرمة المخصوصان فلا یرد ان الحیثیة تتمة الموضوع لا یکون مبحوثا عنها
قال من حیث انها تستنبط ای یصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط مبحوث عنه فیه **قال** ولما کان
بیان الحاجة ینساق آه فی التاج الانساق روان شدن ففی اختیاره دون السوق اشارة الی ان استلزامه
ایاه من غیر مدخل لتحریر المصولف التعرض قدس سره لاستلزامه ایاه فی نفسه من غیر تخصیص ببیان المصرح
وکون الاسم لازما له من غیر احتیاج الی تصرف وذلک لان آخر ما ینساق الیه بیان الحاجة انه یثبت
الحاجة الی قانون یفید عصمة الذهن عن الخطاء فی الفکر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال
وهو المنطق وکونه مستلزما ایاه لا یقتضی اکتسابه منه حتی یلزم اکتساب التصور من الحجة ومقصد الشه
بیان نکتة جمع بیان الحاجة والرسم فی بحث واحد مع ان الظ ایراد کل او الکل فی بحث ونکتة تقدیم
بیان الحاجة علیه مع ان العنوان تقتضی العکس وخلاصتها ما ذکره قدس سره من ان بیان الحاجة
یتضمن الرسم فلذا جمعهما دون العکس فلذا قدم البیان وبما ذکرنا اندفع ما قیل من ان بیان الموضوع
ایضا یتضمن الرسم لان ذلک باعتبار انه یمکن ان یوخذ منه لازم محمول یعرف به علی ان النکتة
انما هی لجمعهما بعد الوقوع **قوله** وغرضه ای غرض المدون **قوله** ویحصل بذلک آه لانه یحصل منه انه
علم یفید هذه الغایة وهو لازم مساو له شامل لجمیع اجزاءه والا لما کان غایة له بل لبعضه بین الثبوت
بعد اقامة الدلیل وهو معنی تصور الشئ بالرسم ولو ارید بالتصور الرسم المعنی الاعم اعنی تصور الشئ
بامر خارج کان ادفع للشغب **قوله** لشئ آه کان یقال علم یبحث فیه عن المعلومات التصوریة والتصدیقیة
ولا یتوهم منه استلزام الرسم بالغایة لبیان الحاجة فان مقصوده ایراد صورة الاجتماع فیه
فیما فی الوجود **قوله** فلذلک ای لضرورة بیان الحاجة اصلا متضمنا لبیان الماهیة بالرسم والاشارة
الی استلزام البیان له دون العکس یجعل قوله فصار مستدرکا **قوله** فشرع آه تفسیر لقوله وابتدا ببیان
الحاجة ای ابتدا بان شرع وفیه اشارة الی ان قول الشه وصدر البحث آه معطوف علی قوله اوردهما
ومرتبة علی الشرط باعتبار ان تقدیر البحث بالتقسیم ای جعله فی اوله کما هو معنی صدرت الشئ بالشئ

بتضمین التقدیر بیان الحاجة لان التقسیم من مقدماته فکانه فی الحقیقة جعلا التقدیر البحث بیان الحاجة والشروع
فی التقسیم کل واحد منهما معلل بعلیه ومن لم یفهم المقصود وقع فی تکلفات باردة قوله لتوقفه علیه ای لتوقف
بیان الحاجة علی الشروع فی التقسیم لان مقدمات بیان الحاجة مقدمات مترتبة وآخر ما تنحل الیه هو التقسیم
فان التقسیم یتوقف علیه قوله ولیس الکل من کل منهما ضروریا ولا نظریا المتوقف علیه قوله بل البعض من
کل منهما ضروری والبعض الآخر نظری یحصل بالفکر المتوقف علیه قوله وذلک الترتیب لیس بصواب المتوقف
علیه قوله نست الحاجة آه فعلی هذا الضمیر فی قول الشارح علیه راجع الی التقدیر ولک ان ترجع الضمیر
الی التقسیم فیکون المراد یتوقف بیان الحاجة لجمیع مقدماته ای ماسوی التقسیم علی التقسیم وعلی التقدیرین
اندفع ما قیل ان التوقف لا یقتضی التقدیر لتوقف بیان الحاجة علی کل واحد من مقدماته قوله فان قلت
اه منع للتوقف والجواب اثبات للمقدمة الممنوعة قوله اعنی الموصل ای مباحث الموصلین فلا یخرج
مسئلة من مسائله من بیان الحاجة الیه قوله فلو لم نقسم العلم اولا ای قبل سائر المقدمات لما عرفت من
ترتب مقدمات بیان الحاجة واما تقسیم العلم اولا الی الضروری والنظری ثم بقسمته الی التصور والتصدیق
او تقسیم کل من الضروری والنظری الیهما مع کونه موجبا لتیسر تعلم المقدمات ومحوجا ای اعادة النظری
من کل منهما یحصل من الضروری قلب للمعقول لان التقسیم باعتبار کیفیة حصول بعد التقسیم باعتبار الحصول
نفسه قوله لجاز آه لیس المراد الجواز العقلی لان معناه عدم الحکم بشیء من الطرفین بل الجواز الوقوعی والمراد
الجواز بالنظر الی الشرط المذکور لا فی نفس الامر حتی یرد ان اللازم امکان جواز الجواز قال ینقسم العلم
الی التصور فقط والتصدیق هذا ابناء علی ان التصور مع الحکم تصدیق عند ارباب هذا التقسیم کما هو منقوص
فی عبارة المطالع حیث قال العلم اما تصور فقط انکان ادراکا ساذجا واما تصدیق انکان تصورا
مع الحکم وان قوله ویقال للمجموع تصدیق بیان لمذهب الامام ولذا ذکر المجموع فلا یرد انه قسم العلم الی
التصورین دون التصور والتصدیق قال فالعلم الفاء للتفسیر وتقدیر قال معطوف علی قوله وصدر
قال لا حکم معه لما کان قید فقط مقابلا لقوله مع حکم کان معناه فانه عن اعتبار قید المذکور فی القسم
الثانی فیکون بمنزلة لا حکم معه وصدقه علی الحکم توهم لان قوله لا حکم معه قضیة سالبة والسلب انما یتصور
فیما یتصور فیه الایجاب ولا امکان للایجاب فی الحکم فلا سلب وانتفاء والواسطة بین النقیضین المراد
به ماسوی النقیضین فیما قیل الاولی ان یقال تصور معه عدم الحکم توهم قال ویقال له التصور الساذج
افاد بهذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقیید بعدم الحکم معه اعنی بشرط لاشیء لا عدم التقیید بکون الحکم معه
اعنی لا بشرط شیء فانه یستلزم انقسام الشیء الی نفسه والی غیره واما اطلاق التصور الساذج علی مطلق التصور

مع كونه بعيدا عن اللفظ اذ التوصيف بصفة زائدة على ما يستفاد من الموصوف يفيد التقييد دون الاطلاق
خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كما صرح به في حاشية المطالع قال من غير الحكم عليه اي لا
بالحكم عليه كما في ضربني من غير جرم فلا يستدعي وجود غيره يكون منشأ للتصور قال من غير حكم عليه المناسب
من غير حكم معه او زيادة لفظ به لان المعتبر في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكانه اراد كتصورنا
للانسان فيما وقع محكوما عليه قال بنفي او اثبات تفصيل للحكم وليس صلة له على تاويلهما بمثبت او
بمنفي لانه يخرج عنه الحكم السلبي قال كما اذا تصورناه ما كافة على ما هو الشائع في امثال هذه العبارة
ولم يقل كتصورنا الانسان وحكمناه اشارة الى ان القسم الثاني متحقق في هذه الصورة اعني مجموع تصوري
الطرفين الذين اعتبر اسناد احدهما الى الآخر بالنفي او الاثبات وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة
الظرفية والمراد كتصور حادث اذا تصورنا او مما لا يقتضي المصير اذ التصور عنده والتصوران المتعلقان
بالطرفين اذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصور آخر اعني المجموع المركب من التصورات الاربعة
والشارح لان مقصوده مجرد بيان مقصود المص مع قطع النظر عن صحته وفساده وحمله على احد المذهبين
ويجيء تحقيقه وما قيل ان هذا التقسيم يستدعي ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الا معه حكم ولا اقل
عن الحكم بان هذه الصورة متصورة له ففيه انه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمني والمراد ههنا
الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل قوله هذا التصور قد يكون تصورا واحدا اراد
بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الانحصار ويتضح حالهما اتضاحا تاما قوله وقد يكون متعددا وكون المتعدد الذي
لا يكون معه نسبة في افراد القسم الاول لا ينافي باعتبار الوحدة في المقسم لان التعدد الشخصي لا ينافي الوحدة النوعية
قوله اما يفيد به كان النظار يقول اما غير تامة الا انه لما لم يكن لها فرد غير التقييدية اقامها مقامها
اختصارا في العبارة والمراد بالتقييدية ان لا يفيد فائدة تامة فيدخل الامتزاجية ايض قوله تامة غير خبرية كان
المط الانشائية اختارها تنصيصا لعدم الواسطة قوله يشك فيهما او ينوبهما قوله يخلو عن الحكم اي
النفي والاثبات وتفسير الحكم بالوقوع او اللاوقوع او الايقاع او الانتزاع خروج عن مذاق المص قوله
واما اجزاء الشرطية فليس آه فصلها عما تقدم لكونها ذو جهتين بخلاف ما مر يعني حرف الشرط اخرج المقدم والتالي
عن كونهما قضيتين بالفعل فلا حكم في شيء منهما انما الحكم بينهما بالاتصال والانفصال كما صرح به في تعريف
الشرطية قوله الا فرضا بحذف اداة الشروط واعتبار كل منهما قضية براسهما فادراكهما ليس تصديقا بالفعل
لعدم اقترانهما بالحكم اي بالنفي والاثبات بالفعل بل بالقوة قوله بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج الى تغيير النسبة بل
الى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تغيير النسبة وتاويلها بالخبرية فاندفع الشكوك

التي عرضت لبعض الناظرين **قوله** هذا التصور اي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون متعددا في
نفسه كما يدل عليه **قوله** حتى يمكن اه وبعد الاقتران يصير نوعا مغايرا للقسم الاول فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة
للسرير يخرجه عن التعدد ويصير امرا مغايرا له في الاحكام فلا يرد ان وحدة المقسم معتبرة وان هذه
تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير نوعا مغايرا للاول **قوله** حتى يمكن اقتران الحكم اي قصدا
فان اقتران الحكم اي النفي والاثبات بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين دالة لتعرف حالهما
فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط او مع احد الطرفين اقتران بالطبع فتدبر فانه من
المذاق **قوله** مشتمل على شيئين اراد به تعيين مجمل يستدعيه كلمة اما وان المذكور تفصيل لذلك المجمل وبالشيئين
الشيئين المحتاجين الى البيان بقرينة **قوله** فاحتيج فلا ينتقض بالهيئة التركيبية لكون معناها معلومة من اللغة
وبالاشتمال الاشتمال بلا واسطة فلا يضر كون الجزء الثاني مشتملا على اجزاء كالعدم والحكم والكون والاضافة
قوله كونه بلا حكم الظاهر لا حكم معه لكن لما كان المقصود من تقييده بلا حكم كائن معه كونه بلا حكم عبر عنه به وكذا
الحال في كونه وكونه مع الحكم **قوله** فان عدم الحكم اه تعليل لتخصيص الاحتياج الى بيان الامرين مع اشتمالها
على ثلثة امور **قوله** يعرف بالمقايسة اليه في التاج القيس والقياس اندازه كردن چيزى را بچيزى
ويعدى الى المفعول الثاني بالباء وبعلى فتعديته بالى لتضمين معنى الاضافة اي يعرف بالتقدير حال كونه
مضافا الى الحكم **قوله** وح يصح اه اي حين بيان الجزئين يتضح القسمان باعتبار جزئيهما مجتمعين فاتضح
القسمان غاية الاتضاح لكونه علما بالشيء بكنهه **قال** فهو حصول صورة الشيء في العقل ان جعل تعريفا للمعنى
الاعم الشامل للحضوري والحصولي بانواعه الاربعة ولما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات
المجردة فالصورة ما يعم الخارجية والذهنية وبالحصول الحضور سواء كان بنفسه او بمثاله وبالمغايرة المستفادة
من الظرفية اعم من الذاتية او الاعتبارية وبفي معنى عند كما اختاره المحقق الدواني ولا يخفى ما فيه من
التكلفات البعيدة عن الفهم وان جعل تعريفا للتعقل الحصولي بقرينة ان المقصود تعريف العلم الكاسب
والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمراد بالعقل قوة يدرك الغائبات بنفسها والمحسوسات بالوسائط
وبصورة الشيء ما يكون آلة الامتياز سواء كان نفس ماهية الشيء او شبحا له والظرفية على الحقيقة ثم العلم
ان كان من مقولة الكيف فالمراد الصورة الحاصلة وفائدة جعله نفس الحصول التنبيه على لزوم الاضافة له
وان كان من مقولة الانفعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول الصورة في العقل اتصافه بها او قبوله اياها
واما من قال ان العلم تعلق بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا الامام
الرازي هذا هو القدر الضروري في هذا المقام والتعرض لتفصيله خروج عن الكلام **قال** فليس معنى اه التصور

للمعنى الكلي في مادة جزئية للايضاح والتعبير بالحصر للرد على من ذهب الى انه مجرد اضافة **قال** الا ان يرتسم
الارتسام في اللغة الامتثال والتكبر والدعاء وشئ منها لا يناسب المقام ولعلهم اخذوه من الرسم بمعنى العلامة
واستعملوه بمعنى الايضاح والانتقاش والمراد ان يحصل لا انتفاء الانطباع حقيقة واختاروه لتصوير المعقول و
بالمحسوس **قال** صورة منه متعلق بصورة لتضمنه معنى الاشعار والحكاية اي صورة حاكية منه لا ناشئة
منه لانه يخرج العلم العقلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وانه يجوز ان يكون مساوية واعم واخص مباينة
وفي عادة في العقل من غير تغيير اشارة الى ان الظرفية على الحقيقة **قال** بما يمتاز صفة كاشفة لصورة و
اشارة الى وجه اطلاق الصورة على المعنى الحاصل في العقل فانها في اللغة بمعنى تكسر يعني كما ان صورة الشئ
الشئ سبب للامتياز في الخارج كذلك ذلك المعنى سبب للامتياز في العقل **قال** من غيره اي من جنس
الغير سواء كان من جميع الاعتبار او لا ولا يشكل بتصور زيد بالشبح او الممكن العام لان زيدا امتاز بهذا الوجه
عما لم يعقل بهذا الوجه وان كان متصفا به في الواقع **قال** كما يثبت صورة الشئ آه في الصراح ثبوت وثبات
برجاي بودن تشبيه الحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية عندهم بالانطباع
مخيل عند الرياضيين القائلين بالانعكاس **قال** الامثل المحسوسات في الصراح مثال بالكسر مانند مثل
بضمتين وسكون جماعة والمراد بالمحسوسات المبصرات **قال** مثل المعقولات الاقتصار على ذكرها يدل على
ان التعريف للتصور العقلي والمراد بالثاني اعم من ان يكون نفس ماهية المعقول او شبحا له **قال** فنقول تفريع
على تعريف التصور بما ذكر انما قال اشارة لان الظاهر كونه تعريفا للتصور الساذج **قال** لانه لما ذكراه
اي لما ذكر هذا اللفظ ذكرا مرا ان ولما كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان في ذكره بذكره بينا ولذا لم
يتعرض لبيانه بخلاف التصور المطلق فان في كونه مذكورا بذكره خفاء لان المطلق ينافي التقييد ونبه على ذلك
بانه ضروري ومنشاء الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصف الاطلاق **قوله** فان قيل
لم لا يجوز آه منع لحصر العدد فيما ذكر والجواب ابطال للسند المساوي اذ لا احتمال للعدد الى رابع ولذا اورد
الفاء في قوله فلا معنى اي نوعا والى العلم فلا معنى آه والحمل على اثبات المقدمة الممنوعة وهم **قوله** لتوسط
تعريفه بين القسمين لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعريفه مع تلازمهما بسبعة المقسم في المذكور وكون التقسيم
مقصودا بالذات **قوله** بل ينبغي اضراب عن قوله لا معنى آه للتنبيه على ان احد محتمليه اعني التاخير وان كان
جائزا لكنه لا ينبغي لان المقسم ان كان معلوما بوجه يكتفي للتقسيم بتركيب تعريفه وان كان مجهولا لابد من تعريفه
اولا ليمكن تقسيمه والاولى ان يكون الوضع مطابقا للطبع فينبغي التقديم في الذكر وما قيل ان التوسط
يجوز ان يكون للاهتمام بالتقسيم فمما لا ينبغي ان يوسط به في الكلام **قوله** فان قلت آه استفسار بترتب

على اعتبار العود الى مطلق التصور ان كان الاستفهام على حقيقته وان جعل انكاريا كان ابطاله بطريق النقض
باستلزامه امرا باطلا وهو عدم الفائدة ويجوز ان يجعل معارضة **قوله** فما الفائدة فان المتعارف تقديم التعريف
على التقسيم ان لم يكن معلوما بوجه يكفي للتقسيم او تركه ان كان معلوما واما الافتتاح بالتقسيم المشعر بمعلومية
المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر بالاحتياج الى التعريف مع توسيط المرادف
فلا فائدة فيه **قوله** الفائدة في ذلك اي الفائدة في ذلك المذكور اما التنبيه على كون التقسيم عمدة فيه وهو حاصل
بالافتتاح بالتقسيم لان شانهم تقديم الاهم وعدم كون تعريفه عمدة وذلك حاصل من تعريف مرادفه
لانه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا اليه بخلاف ما اذا عرف مرادفه الذي هو مذكور تبعا
لقسمه فان تعريفه ح يكون مذكورا اتبع لتعريف قسمه فقوله دون تعريفه بيان لما بالنسبة اليه القصر **قوله**
لانه اخر دليله والمقصود دفع ما يتوهم من انه كيف لا يكون التعريف عمدة والتقسيم موقوف عليه **قوله** او التنبيه
على آه لان الافتتاح بالتقسيم مع ان الشائع تقديم التعريف تنبيه على ان تفسيره به مشهور لا حاجة
الى ذكره واذا كان العلم غير محتاج الى التفسير فسر به مطلق التصور لمعرفة القسم بذلك التعريف لا غيره
ليعلم انه لمرادفه فانه ح يحصل مع المعرفة القسم فائدة وهو العلم بالمرادفة فقوله ففسر معطوف على قوله
التنبيه على ان آه بتقدير الشرط هذا هو التوجيه انظر المحقيق بالقبول وللناظرين كلمات لا يليق ان
تنقل **قوله** فان قلت آه اعتراض على قوله ففسر مطلق آه وحاصله انه لا حاجة للعلم بالمرادفة الى ذلك
قوله فقد علم بالتعريف تنبيها على المرادفة مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففيه
مطلق التصور ليعلم انه مرادفه قال مقصوده قدس سره انه فسر مطلق التصور دون العلم يدل عليه عبارة السوال
قال واما الحكم فهو اسناد آه عديل لقوله واما التصور بيان للجزء الثاني من القسمين في الصراح الاسناد
تكيه دادن چيزي را بچيزي وفي العرف ضم امر الى آخر بحيث يفيد فائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة
مطلقا فعلى الاول قوله ايجابا او سلبا بيان لنوعيه وعلى الثاني تقييد لاخراج ما سوى النسبة الخبرية
في الصراح وجوب لازم شدن الايجاب تعديته والسلب ربودن في التاج الايقاع فگندن والانتزاع
بركندن والمناسب لاختيار المص آه اعني كون الحكم فعلا ان يفسر كلها بالمعاني اللغوية المنبئة عن كونه فعلا ولا
يتعرض للتفصيل ههنا فان التفصيل بعده مذكور قوله هذا يعم الحكم الحملي آه قد عرفت ان لا حكم في اطراف الشرطية
انما الحكم ههنا بالاتصال او الانفصال فالحكم عنده ثلثة اقسام **قال** ايجابا او سلبا تفصيل للاقسام الثلثة
اي ايجابا كان ذلك الحكم او سلبا فانهم اصطلحوا على ذلك وان كان في السلب رفع الحمل والاتصال
والانفصال **قال** فاذا قلنا تصور بمعنى الحكم في جزئي واختار الحكم الحملي لانه اكثر فال وليس بكاتب

معطوف بتقدیر قلنا علی قلنا ولیس بمعطوف علی کانت فانه ح یفید الترديد لا الحكم **قال** فقد اسندنا ای
اخذنا بهذا القول الاسناد المذكور وكذا في اوقعنا ای اخذنا ایقاع نسبته ہی ثبوت الکتابة الیه وانظر
ثبوت الکاتب الا انه تسامح بذكر مبدأ الاشتقاق بمقام المشتق لانه المقصود بالذات وكذا في رفعنا **قوله**
وقعنا او رفعنا تفسير لاسندنا فانه ليس الاسناد فيهما سوى الايقاع والوضع **قوله** ولابد ههنا ان في اسناد
الكاتب الى الانسان **قال** ان يدرك الانسان اولا لم يقل مفهوم الانسان للاختلاف في كون الموضوع
المفهوم من حيث اتحاده مع الافراد والافراد المفهوم ذاته بملاحظتها فعلى الاول لابد من ادراك
المفهوم وعلى الثاني لابد من ادراك الذات من حيث المفهوم **قال** ثم نسبته ثبوت الكتابة اى ثبوت.
الكاتب من حيث انه رابط بينهما وان انضمام احدهما الى آخر هو هو او بالاتصال او بالانفصال لان
معنى التقسيم ضم قيود مختلفة او متساوية الى المقسم وههنا قد ضم القيود الى التقدير فلو لم يكن مرادفا للعلم لم يكن
التقسيم تقسيما للعلم واما الاعتراض بان اللازم من ذلك ان يكون المراد فيهما واحدا الا ان يكون المعنى الموضوعين
له واحدا فمرفوع بان الظن في الاطلاق الحقيقة وذلك كاف في المقام الظني **قوله** فلا حاجة في ذلك اى
في العلم بالمرادفة الى تعريف مطلق التصور الذي هو غير مقصود وترك تعريف التصور فقط الذي هو المقصود
قوله واما اطلاق آه جواب دخل مقدر وهو ان المقصود من تعريف مطلق التصور التنبيه على اشتراكه بين المعنيين
ومرادفه للعلم والتقسيم لا يفيد الا الآخر كما يدل عليه قول الشارح بينهما على ان التصور حيث اورد كلا الامرين التنبيه
قوله والتقسيم لا دخل له في دفع السوال المقدر بل افادة امر زائد يتعلق بالمقدم **قوله** الحال على ما ذكرت
من ان التقسيم كاف للعلم بالمرادفة **قوله** لكن التعريف تنبيه فالمراد بالعلم فبقوله ليعلم انه مرادفة العلم المستفاد بالتنبيه
قوله لهذا التنبيه فائدة وهي عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور **قال** لا جائز ان يعود ان
قرئ بالرفع فهي من القسم الثاني للمبتداء وان قرئ بالفتح كما هو المشهور فهو اسم المرتبة وان يعود خبره والمعنى
لا من جائز عوده ولا يجوز ح ان يكون ان يعود فاعله فكلمة لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء
المبتداء في ما قائم زيد بالفاعل وان استخرجها بعض الاذكياء لان عملها عمل ان فهو نواسخ القسم الاول
من المبتداء ولان سقوط تنوينه اما للبناء وذا لا يجوز لان شرط البناء ان لا يكون اسمها عاملا واما للاضافة
فما بعده في موضع المفعول فلا يكون فاعلا اسادا مسد الخبر **قال** وانما عرف مطلق التصور مع سبق بيان المصح
كونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط مع انه المقصود بالتعريف تنبيها على ان المرادفة مع حصول المقصود وهذا
غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففسر مطلق التصور ليعلم انه مرادفه فان مقصوده قدس سره انه فسر مطلق التصور
دون العلم كما يدل عليه عبارة السوال **قال** ثم وقوع تلك النسبة اى ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة في الذهن

بينهما في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في الذهن او ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر
قال فادراك تفصيل وتميز بين التصديق والقضية فانه قد اشتبه على البعض مع حاصله ان القضية من قبيل المعلوم
والتصديق من العلم والنفي عن بيان المغايرة في النسبة بالمناسبة على الطرفين قوله تاخر ادراك آه اى
التاخر الزماني الذي يقتضيه لفظ ثم بناء على صفة ليس امرا واجبا في الحكم لجواز ان يدرك مفهوم الكاتب
قبل ادراك الانسان واما جواز ادراكهما معا فباطل لانه لا بد من احضار الطرفين في الحكم والنفس لا يقدر على
اخطار امرين قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات آه وكذا المقدم لكونه ملزوما والتالي لازما في المتصلة تحريا
وفي المنفصلة استلزاما والمراد بالذات ما يقابل الصفة المعتبرة بما يحمل على الشيء كما نص عليه السيد في شرح المواقف
في بحث الحال فيتناول الذاتي والعرضي وفي ايراد صيغة الجمع في قوله ثم مفهوم الصفات اشارة الى جواز
تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة قوله واما ادراك آه يعني ان تاخر ادراك النسبة من ادراك
الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع اخطار النسبة الا بعد اخطار الطرفين وان كان متاخرة عن ادراك
مفهوم الكاتب المتاخر عن ادراك الانسان استحسانا فالمراد بقوله ثم لا بد ما يعم الوجوب والاستحسان لان
مقصوده بيان الترتيب بين الادراكات الثلث في انفسها لا ماخوذة بوصف التاخر قوله ان يدرك
آه اى يدرك ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا اياه و
هو الاذعان بمطابقة النسبة الذهنية لما في نفس الامر او في الخارج اعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك
المدرك بل من حيث انها مستفادة من البديهة او الحس او النظر فمآل قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها
مطابقة واحد والمراد به الحالة الاجمالية التي يقال لها الاذعان والتسليم المعبر عنه بالفارسية بگرویدن لا ادراك
هذه القضية فانه تصور تعلق لما يتعلق به التصديق بوجه في صورة التخيل والتوهم ضرورة ان المدرك في جانب
الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا انها ليست على وجه الاذعان والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ
لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتب تصديقات غير متناهية وفيه اشارة الى ان الحكم ادراك متعلق
النسبة التامة الخبرية فانها لما كانت مشعرا بالنسبة الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة
بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف بالذات للتصور والى
ان اجزاء القضية ثلثة المحكوم عليه وبه والنسبة التامة الخبرية لا كما ذهب اليه المتاخرون في ان اجزاء القضية
اربعة المحكوم عليه وبه ونسبة تقييدية ووقوع تلك النسبة او لا وقوعها وان الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار
المتعلق اذ لا يشك احد في ان ليس في القضية سوى المحكوم عليه وبه وثبوته له او انتفائه وان الاذعان امر مغاير
بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق وبما ذكرنا ظهر اندفاع الشكوك التي اوردها الناظرون في هذا المقام

قوله حكما ايجابيا من قبيل نسبة الكلي الى الجزئين وكذا في السلبي وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة بما لا يرضى اليه الطبع
السليم قوله عن ادراك النسبة الحكمية اي عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة التي يعبر
عنه بادراك النسبة الحكمية التي هي مورد الحكم قوله عن ادراك طرفيها اي عن ادراك ذاتهما وان لم يجب تاخره عن
ادراك المحكوم به التاخر عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت قوله لا خفاء في تمايز ادراك آه التمايز متعلقاتها بالذات
بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية بالاعتبارين تردد بين وقوعها اي بين ان النسبة
متعلقة بينهما في نفس الامر اولا قوله وتوهم آه في العطف اشارة الى ان الظن ادراك بسيط والتوهم امر
مغاير له حاصل بعد ملاحظة الطرف الآخر وما قالوا ان الظن ادراك تجويز النقيض فالمراد انه كذلك بالقوة
نص عليه السيد في الحواشي العضدية قوله ولم يحصل له آه لانه عبارة عن الاذعان والتسليم قوله فادراك النسبة
الحكمية مغاير للحكم السلبي والايجابي ايضا اي كما ان انه مغاير للحكم السلبي واذا ثبت مغايرته لنوعي الحكم ثبت مغايرته للحكم
مطلقا فصورة الوهم دليل ثان لاثبات المغايرة الا انه استدلال بمغايرته للنوعين على مغايرته للحكم مطلقا بخلاف
صورة الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداء فما قيل ان التعرض لاثبات المغايرة بالحكم الايجابي
والسلبي بصورة الوهم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقا بصورة الشك لغو ليس بشيء قوله لكن التصديق آه
عطف على قوله ربما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة وبالمقدمة الثانية انه لا بد منه في
التصديق واورد كلمة لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكمية وان لم يحصل الحكم كما توهم
البعض من ان الشك والوهم من قبيل التصديق حيث لم يفرقوا بين تصور ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
وبين الاذعان به ولقد استشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقعوا في تكلفات باردة قال وعند متاخري
المنطقيين معطوف على مقدر اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واذعان للنسبة الخبرية وعند متاخري المنطقيين
فعل قوله بناء على ان آه والاشارة الى ذلك فسر الشارح الحكم بايقاع النسبة او انتزاعها وحكم اليه بقوله فعل من
افعال النفس لكن التحقيق عندي ان القول بفعلية الحكم التي ذهب اليه الامام ومن تبعه مبناه امر معنوي وهو ان
الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به لا بد ان يكون فعلا اختياريا
فالتصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا فقالوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة او
انتزاعها وهو ان تنسب باختيارك الصدق الى الخبر والمخبر وتسليمه فعل اختياري والتكليف باعتباره وقال
القاضي الآمدي ان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختياري وقال المحقق التفتازاني
ان المكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى والتكليف يكون باعتبار
تحصيله الذي هو اختياري وقال البعض ليس الايمان مجرد التصديق بل مع التسليم لتحقيق هذا المقال مقام آخر

قوله لم يحصل لنا سوى ادراك ذلك للخصم ان يقول ان اردت انه لم يحصل ادراك سوى ذلك فمسلم لكن لا يجدي ذلك نفعا وان اردت انه لم يحصل شئ سوى ذلك مطلقا فممنوع اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذهنك كون الشئ منسوبا اليه الوقوع في نفس الامر بل لا بد من الايقاع وهو ان تنسب اليه الوقوع في نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع بالمعاند لا يسمى صدقا كالكفار العالمين بصدق الرسول عليه السلام معاندين واورد هذا المنع بنى الكلام الى الرجوع الى الوجدان **قوله** فلا يصدق اشارة الى ان المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالا ان ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ما تقرر من ان المقولات العشرة متباينة بالذات **قوله** فانما يصح آه فحكم الشارح بانه انفعال على طريقة التمثيل دون التعيين **قوله** فلا يكون فعلا ايض اى لا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا وفيه اشارة على ان القياس المذكور في الشرح قياس على هيئة لشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج ان الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم من انفعال النفس يصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شئ من ادراك بفعل فلا شئ من الحكم بادراك وهو المط وهكذا القول على تقدير كون الادراك كيفا والادراك كيف والفعل لا يكون كيفا فالادراك لا يكون فعلا وهو بضم قولنا الحكم فعل ينتج المط ومن قال معنى بقوله ايض كما انه لا يكون انفعالا لم يات بشئ اذ لا دخل لنفي الانفعالية فيما هو المط **قال** فلو قلنا آه اى اذا تقرر انه لا بد في التصديق من امور اربعة وان الحكم مما اختلف فيه **قال** هذا اى المذكور قريبا اى الامام وفيه اشارة الى ان الاول مجرد احتمال لم يذهب اليه واحد وان قول المص ليقال للمجموع اى المجموع التصور والحكم بيان المختار الامام **قال** والتصور الذي هو الحكم يعين متعلقه اشارة الى ان متعلقه تلك النسبة المتصورة لكن من حيث الوقوع واللاوقوع كما مر **قال** دائما على راى الحكماء اى جميعهم والقول بتركيب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين **قوله** هذا هو الحق اى ما ذهب اليه الحكماء هو الحق لانه قادر اليه الدليل **قوله** لان تقسيم العلم آه اى تقسيم العلم في المنطق الى هذين القسمين دون اقسام آخر كالفعلي والانفعالي والاجمالي والتفصيلي لمناسبة لما هو مقصودهم من المنطق وهو بيان الطرق الموصلة الى المجهولات وذلك لامتياز كل منهما بطريق خاص كما سيجئ من ان الموصل الى التصور يسمى قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة وحاصله ان الغرض من التقسيم امتياز كل واحد من القسمين فاذا جعلت التصورات داخلا في التصديق كما هو مذهب الامام لا يحصل التمايز اذ دخول احدهما تحت الآخر **قوله** ثم ان الادراك المسمى بالحكم اى ادراك ان النسبة واقعة له طريق خاص هو الحجة المنقسمة الى القياس والتمثيل والاستقراء للخصم ان يمنع ذلك ويقول ان ادراك النسبة بواقعة او ليست بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان تنسب

باختیارک الوقوع الیها فطریقة الحجة اما اذا حصل فی ذهنک کونها منسوبة الیها الوقوع من غیر اعتبار فلا یحتاج الی الحجة
فالمکتسب بالحجة الادراک المذکور بشرط الحکم ولیس ذلک لادراک نفس الحکم کما زعمت بل الحکم فعل مقارن به قوله الی اقسامها
وهی ثلثة الاستقراء والتمثیل والقیاس قوله فلا فائدة فی ضمها الی الحکم هذا مسلم علی تقدیر کون الحکم ادراکا اما علی تقدیر کونه
فعلا فلا اذ ادراک النسبة من حیث الایقاع الذی هو فعل النفس له طریق خاص لا الادراک من حیث الذات ثم لقائل
ان یقول ان ذلک الادراک لکونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفین من حیث انها آلة لملاحظة بمنزلة الهیئة للسریر فجعلت
للامر الواحد الحقیقی فکما ان الحاصل فی النجار السریر مع ان العمل لم یتعلق الا بالهیئة فکذلک الحاصل بعد الحجة هذا المجموع
وان کان الاکتساب متعلقا بالادراک المذکور کما ان متعلقه اعنی النسبة الخبریة بمنزلة الهیئة للقضیة ونسبتها مدار الکل اعنی
الطرفین والنسبة امرا واحدا حقیقیا مغایرا للکل واحدا من الطرفین والنسبة مع ان الحاصل بعد الطرفین لیس الا
النسبة فکما جعلوا الطرفین والنسبة اجزاء من المعلوم فکذلک العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور شرطا
فی الاول وشطرا فی الثانی وانت باحاطتک بما قلنا ظهر لک ان النزاع فی التصدیق لفظی فمن نظر الی
ان الحاصل بعد الحجة لیس الا الادراک المذکور قال ببساطته ومن نظر الی ان الادراک المذکور بمنزلة
الجزء الصوری والحاصل بعد اقامة الحجة ادراک واحد متعلق بالقضیة قال بترکبه ومن نظر الی انه لا یکفی
فی التصدیق مجرد الادراک المذکور بل لابد فیه من نسبة المطابقة بالاختیار والا لکان ادراکا تصوریا متعلقا
بالقضیة مسمی بالمعرفة قال انه ادراک معروض للحکم سواء قلنا انه الادراک المذکور او مجموع الادراکات الثلث
فیصح تقسیم العلم الی التصور والتصدیق بای معنی تریدونه واما النظر الی مقصود الفن اعنی بیان
طریق الاکتساب فلا یروج شیئا من ذلک لتفرد التصدیق علی جمیع التقادیر بالکاسب اما باعتبار
نفسه او باعتبار جزئیة فتدبر **قوله** واما ان یکون ادراکا بغیر ذلک ای ادراکا واحدا ولا یرد المقسم لانه مدرک
واما ادراکه فهو داخل فی القسم الاول ولا استحالة فیه متعلقا معه ان النسبة الحاصلة فی الذهن واقعة
فی نفس الامر سواء کان متعلقا بان النسبة واقعة علی سبیل التصور کما فی الشک والتوهم او متعلقا بغیره
فلا فرق بین ان یقع ادراکا بغیر ذلک او ادراکا غیر ذلک فی افادة المقصود **قوله** علی مذهب الامام ای
علی القول بالترکیب فلا یرد ان الامام لا یقول بکون الحکم ادراکا علی انه قد نقل البعض ان الامام
متردد فی کون الحکم ادراکا او فعلا وفی حصر التقسیم علی هذین الوجهین اشارة الی بطلان القول بترکب التصدیق
مع فعلیة الحکم کما هو المشهور من الامام **قوله** ادراکات لامور اربعة ای ادراکا واحدا متعلقا بامور اربعة
من حیث حصل الواحدة بحیث صارت ونسبته فلا یرد ان وحدة المقسم معتبرة بحیث یندرج الادراکات
الاربعة تحت العلم الواحد للتنبیه علی ذهب قال ادراکا بلفظ المفرد **قوله** ادراکا هو غیر ذلک لادراک المذکور

ای ادراکا واحدا سواء کان من تلک الادراکات الاربعۃ او غیرہا الی الحکم داخل فی التصور **قولہ** قطعا اشارۃ الی بداہۃ عدم انطباقہ علی مذہب الحکماء بخلاف مذہب الامام **قولہ** وبیان ذلک ای بیان انہ لا ینطبق علی مذہب الامام **قولہ** ادراک غیر مجامع للحکم لان التصور فقط فی مقابلۃ معہ الحکم **قولہ** ادراک مجامع للحکم بناء علی ان الظاہر ان یکون الظرف لغوا **قولہ** ویرد علیہ آہ لا یخفی ان المتبادر من المعیۃ المقارنۃ بلا واسطۃ والتصور الذی یقارنہ الحکم اعنی ایقاع النسبۃ او انتزاعہا بلا واسطۃ ادراک النسبۃ الجزئیۃ او مجموع الادراکات الثلث ان قلنا ان الادراک الحاصل حین الحکم ادراک واحد متعلق بالقضیۃ والمقارنۃ بما عداہا بالعرض فلا انتقاض علی ان وحدۃ المقسم معتبرۃ فلا یصدق الا علی تصور واحد یجامع الحکم نعم یلزم خروج الحکم عن التصدیق وکونہ شرطا وہو ملتزم لذلک ومعترض علی الامام بانہ جعل المرکب من الادراک والفعل قسما من العلم **قولہ** فلا یکون آہ نتیجۃ للدلیلین المذکورین علی عدم صحۃ التقسیم المذکور علی المذہبین اعاد الدعوی بطریق النتیجۃ للاضراب عنہا بانہا غیر صحیحۃ فی نفسہا فقولہ ویرد علیہ تتمۃ لدلیل عدم الانطباق علی مذہب الامام **قولہ** لان التصدیق آہ وہو خلاف ما تقرر عندہم من الموصل الی التصور القول الشارح والموصل الی التصدیق ہو الحجۃ وللقائل ان یقول ان ادراک ان النسبۃ واقعۃ او لا اذا کان مجامعا للایقاع کان مستفادا من الحجۃ واذا لم یکن مجامعا لہ کان مستفادا من القول الشارح فلا یلزم ما ذکر نعم لو قیل ان الحکم مستفاد من الحجۃ والتصور المجامع لہ مستفاد من القول الشارح یلزم ما ذکر لکن لم یترتب الحل ولیس مستفادا من شیٔ **قولہ** ومنہم من قال وہو الشارح الطوالع الاصفہانی یعنی لیس المراد المجامعۃ مطلقا بل المجامعۃ علی وجہ العروض **قولہ** وان کان معروضا لہ فہو التصدیق لیس بمعنی العروض ہہنا القیام فانہ بہذا المعنی معروضہ النفس بل شبہ ذلک العروض یعنی کما ان قیام العروض بالمحل یوجب کمالہ وتمیزہ فی الخارج بحیث لا یلتبس بغیرہ کذلک مقارنۃ الحکم یکون موجبا لکمالہ وتمیز متعلقہ فی الذہن بحیث لا یبقی لتردد الخفاء ولا شک انہ بہذا المعنی عارض بالذات للنسبۃ الجزئیۃ وللمجموع بالطبع ولیس عارضا لما عداہا **قولہ** فلا یلزم ان یکون آہ ای لا یلزم علی ہذا المعنی دخول ما لیس بتصدیق من تصور کل واحد وکل اثنین منہا فی التصدیق لکن یلزم اطلاق التصدیق علی ما لیس بتصدیق عند الامام وان کان مستلزما لہ فعدم الانطباق باق **قولہ** ان یکون مجموع التصورات آہ لان عروض الحکم للنسبۃ لکونہ من حیث قیامہا بالطرفین عروض بالمجموع بسبب جزئیۃ **قولہ** بل یلزم آہ الاضراب عن لزوم کون المجموع تصدیقا الی لزوم کون تصور النسبۃ منفردا تصدیقا او للترقی فان عدم الانطباق علی مذہب الامام اظہر لانتفاء التركیب مطلقا **قولہ** فان قلت قد صرح آہ منع للزوم کون التصدیق

نہ لکن

عند الادراک المجامع للحکم لسندانہ قال المجموع المرکب من الادراک والحکم یسمی بالتصدیق وذلک مذہب الامام فبعینہ فانطبق التقسیم علی مذہبہ لان المراد بالمعیۃ فی قولہ واما تصور معہ حکم معیۃ الکل بالجزء **قولہ** قلت ذلک لایجدیہ نفعًا ای لایجدی تسمیۃ المجموع بالتصدیق لایجدی نفعًا صحۃ التقسیم علی رای الامام **قولہ** لان القسم الثانی الخارج من التقسیم آہ ای المراد بالمعیۃ معیۃ التقارنین لان الحاصل من التقسیم الادراک المجامع للحکم لا المجموع المرکب منہما بدلیل انہ قال یقال للمجموع ولم یقل ویقال لہ اویقال **قولہ** فانقلت آہ منع لقولہ فیرتقی عدد التصدیقات ای سبعۃ ویکون الحکم خارجًا لانہ صرح بان المجموع المرکب من الادراک والحکم یسمی تصدیقًا حیث قال ویقال للمجموع تصدیق وہو مذہب الامام نعم یلزم ان یرتقی عدد القسم الثانی ای سبعۃ ولم یسمیہ تصدیقًا و قولہ ذلک لایجدیہ نفعًا ای انطباق تقسیمہ علی مذہب الامام **قولہ** لا المجموع آہ قیل فیہ بحث لانہ یجوز ان یکون مرادہ بقولہ تصور معہ حکم المعیۃ الزمانیۃ الدائمۃ لانہا المتبادر الی الفہم الکامل ولیس تلک المعیۃ الا المجموع لیکون الحکم خبرًا او خبراعنہ وانما قال للمجموع ولم یقل لہ تنصیصًا علی المراد فان المعیۃ تحتمل المقارنۃ بالخارج ایضًا فیکون الخارج من التقسیم المجموع المرکب منہما وانت خبیر بسخافتہ مدار التوجیہ لان التعبیر فی التقسیم بما یوہم خلاف المقصود بل بما ہو صریح فیہ ثم تدارک صریحۃ فی المخالفۃ ایضًا لان زیادۃ لفظ المجموع ظاہر فی ان التقسیم الثانی الادراک المجامع لیس داب المحصلین فضلًا عن العالمین **قولہ** فان کان التصدیق آہ کما یدل علیہ عبارۃ المطالع حیث قال العلم اما تصور ان کان ادراکا ساذجًا او تصدیق ان کان مع الحکم نفی او اثبات وح یکون قولہ ویقال للمجموع تصدیق بیانا لمذہب الامام **قولہ** وان کان عبارۃ عن المجموع آہ فیکون قولہ ویقال للمجموع تصدیق بیانا التسمیۃ باسم التصدیق **قولہ** لم یکن التصدیق قسمًا من العلم والا لما انحصر العلم فی القسمین ولان الحکم علی ہذا التقسیم فعل والا لبطل الحصر فلا یکون التصدیق المرکب منہ ومن العلم علما **قولہ** وذلک باطل لاطباقہم علی ان التصدیق قسم من العلم انما الاختلاف فی حقیقتہ فلا یصح التقسیم فضلًا عن الانطباق **قولہ** وایضًا یصدق آہ عطف علی قولہ لم یکن التصدیق قسمًا من العلم ای یصدق فی قولنا الانسان کاتب **قولہ** فیرتقی عدد التصدیق الی سبعۃ ایضًا ای کما کان یرتقی الی سبعۃ اذا کان التصدیق عبارۃ عن القسم الثانی ولا فرق بینہما الا ان احدہما وہو المجموع المرکب من الادراکات الثلث والحکم مذہب الامام بخلاف السبعۃ السابقۃ فانہ لیس شئی منہا مذہب الامام لکون الحکم خارجًا فیہا فلا ینطبق والتقسیم علی کلا التقدیرین علی مذہب الامام **قال** والفرق آہ تنبیہ علی الفرق المفہوم مما تقدم **قال** بسیط عند الحکماء اذ قد عرفت ان المراد بقولنا ادراک ان النسبۃ واقعۃ اولا واقعۃ ادراکیۃ اجمالیۃ ہی مبدء ہذا التفصیل فلیست مرکبۃ من الاجزاء الغیر المحمولۃ کما ہو رای الامام ولا نیافی

ہذا ترکیبہ من الجنس والفصل لکونہ داخلة تحت العلم الداخل تحت مقولة من المقولات قال ان تصور الطرفین
آہ وکذا تصور النسبة الا انہ یتعرض فی بیان الفرق بما ہو اظہر وجودا قال ان الحکم نفس التصدیق ولا یخفی
علیک الفرق بین الوجوہ الثلثة من حیث المنشاء وعدم الاستلزام واحد منہا الآخر من حیث المفہوم
وان کانت متلازمة فی التحقق قال ان المشہور فیما بین القوم فی القاموس المشہور المعروف المکان
المذکور ای معروف المکان فی کتب فی بین القوم ومن قال ای فی بیان حاجة بین القوم فقد اتی
تبعد سخیف قال الی التصور الساذج والتصدیق عبر عن التصور معہ حکم بالتصدیق اشارة الی انہ المسمی
بالتصدیق عندہ والا لزم عدم الانحصار فی القسمین او عدم کون التصدیق علما وکلاہما باطل والی ان عدم
ورود الاعتراض للعدول فی القسم الاول دون الثانی بل العدول فیہ لکون الحکم فعلا عندہ قولہ قسم
الشیء فی القاموس القسم بالکسر النصیب او الجزء من الشیء المقسوم وقاسمہ الشیء اخذ کل نصیبہ والقسم
المقاسم والمناسبة بین المعنی اللغوی والاصطلاحی فی کلا اللفظین ظاہرة قولہ ما یکون مندرجا آہ لما کان
قسمة الکلی الی جزئیاتہ عبارة عن ضم قیود متباینة او متخالفة الی الامر لا بد فیہا من حصول مقیدین متباینین او
مختلفین بالاعتبار فیکون کل منہما مندرجا تحت المقسم واخص منہ مطلقا لصدق المقسم علی کل واحد منہما دون
الآخر ولو اعتبارا ومعنی الاندراج تحتہ ان یکون محمولا علیہ فلیشمل المبادی وانما اعتبر مع ان الاخص یعنی
حینئذ تنبیہا علی انہ معتبر فی مفہوم القسم کما ان الاندراج تحت الثابت معتبر فی مفہوم التقسیم وان بطلان کون
القسم قسیما وبالعکس لاستلزامہ الاندراج وعدم الاندراج والاخصیة والمباینة والمراد بالاندراج بلا واسطة
فلا یرد انہ یصدق علی فرد القسم ولا المجموع القسمین اذ لیس مندرجا تحتہ لاعتبار وحدة المقسم والا بطل الانحصار
والتقسیم یکون المجموع المرکب من القسم والقید وقد یکون المقید والتعریف یشملہا وکذا القسم فاندفع شکوک الناظرین قولہ
واخص منہ قیل لا فائدة فی قولہ واخص منہ لان قولہ مندرجا تحتہ یغنی عنہ قولہ ومعنی کون قسم الشیء آہ بین معناہما
لیظہر وجہ تخصیص کل منہما باحال ذلک لان الاصل فی الاضافة العہد فمعنی قسم الشیء ما ہو معلوم کونہ قسما منہ
ولزوم کونہ قسیما لہ ان التقسیم یقتضیہ وہو معنی الحمل وعکس ذلک معنی کون قسم الشیء قسما منہ فما قیل یمکن ان یکون
التفاوت بین الشقین بعکس ذلک ایضا الا ان بیان الشیء یقتضی لما ذکر قدس سرہ من لشیء وکذا ما قیل اعتبر قدس
سرہ القسم والتقسیم نظرا الی الواقع لکان احسن اما اولا فلانہ المتبادر من کون قسم الشیء قسیما لہ وبالعکس واما ثانیا فلانہ ذکر
فی لزوم الفساد لانہ صح دون الاحسن واما ثالثا فلان لزوم الشیء من التقسیم دلالتہ علیہ والتقسیم انما یدل علیہ دون
الاولین انتہی لان المتبادر ما ذکرہ قدس سرہ کما عرفت نعم لو قیل یلزم کون شیء واحد قسیما وقسما کان المتبادر
ما ذکرہ آنفا وان کل واحد من الاولین یکح لاستلزامہ الاندراج وعدمہ والمباینة وعدمہا وان التقسیم دال علیہ

انکان

كما بينه الشارح فان قلت التصديق باى معنى كان قد جعل فى التقسيم المشهور مقابلا للمطلق التصور وقسيما للعلم الذى
يرادفه فقد جعل فى التقسيم شئ واحد قسما وقسيما فلم لم يقل الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شيئا واحدا قسما
من شئ وقسيما له مع انه احضر واظهر الى نفسه والى غيره قلت بان جعل شئ واحد قسما من شئ وقسيما له جعل المقسم
نفس القسم فيؤل الى تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وهو مذكور فى الوجه الثانى قوله هذا انما آه يريد ان الحكم
اذا كان ادراكا سواء قلنا ان التصديق هو الحكم والادراكات الاربعة يلزم الى التقسيم المشهور كون قسم الشئ
قسيما له لكن لا يصير ذلك سببا لعدول المصنف او بزيادة قيد فقط لانه لا يقول بادراكية الحكم وان كان فعلا
فلزوم كون قسم الشئ قسيما له انما هو على تقدير ان يفسر التصديق بالادراك المجامع للحكم او المعروض للحكم لانه
كونه قسما من التصور فى الواقع ح معلوم ظاهر لان المقيد فرد المطلق بلا شبهة وقد جعل فى التقسيم قسيما له
واما اذا فسر التصديق بالمركب منها كما هو راى الامام فلا يلزم ذلك لان كونه ح قسما من العلم غير ظاهر بل
متيقن عدمه كما سيجئ الا انه اكتفى بعدم الظهور لانه كاف فى المقصود فح يحتاج فى بيان فساد التقسيم المشهور
الى ان يتمسك بما ذكره الشارح فى التصديق بمعنى الحكم وانما يتعرض الشارح له لكونه فى حكم الاحتمال الثانى واليه
يشير قوله كما انه بمعنى الحكم قسيم له وما قيل من ان التصور مع الحكم قسم من التصور فى الواقع سواء
اريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور قارن للحكم لان المقيد قسم من المطلق فاندفع ما قاله
السيد قدس سره آن هذا مبنى اه فهو مبنى على عدم الفرق بين المقيد والمركب قوله كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب
الكشف اى على كون التصديق عبارة عن كون الادراك المقيد بالحكم على احد الوجهين فلا يرد ان ظاهر العبارة
لا يدل على العروض قوله اذ لا يلزم اه لنفى الملزوم اشارة الى انه قد يكون كالمركب من الموجود والمعدوم
ومن الداخل والخارج ومن المستقل مع غير المستقل غير مستقل قوله التصديق بمعنى المجموع المركب كما ان قسيم
للتصور وذلك لان المركب من المقولتين لو كانتا مركبا امر اعتبارى ليس له وجود فى الخارج والمقولات
التسع موجودات خارجية ولذا قالوا ان السرير الذى هو جوهر عبارة عن الخشب المعروض للهيئة المخصوصة
واما المركب منهما فهو امر اعتبارى قوله كما انه بمعنى الحكم قسيم له باعتقاد المصنف رح بناء على ما زعم من ان الحكم فعل قال
وهذا الاعتراض انما ورد لك لابهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم قال الى التصور الساذج اى التصور المقيد قال
والى التصديق اه لم يقل او الى التصور مع حكم لئلا يتوهم ان للعدول فى القسم الثانى ايضا مدخلية فى عدم الورود قال
كما فعله المصنف اى جعل القسم الاول مقيدا بالقيد فقط قال فلا ورود له اى لا يتوجه الاعتراض اصلا قال
لانا نحتاج انما هى على تقدير التقسيم الى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المصنف فانه لا حاجة فيه الى
هذا الاختيار قال قوله التصور اه مبتدء محذوف الخبر اى لا يرد الجملة استئنافية كانه قيل ما السبب

ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فاجاب بان قوله والتصور آه وكك قلنا اه استينافية جواب سوال نشاء
من الجملة الاستينافية الاولى او ما قيل ان قوله خبر لقوله قوله تقدير في دفعه توہم لان حذف العائد
المجرور قياسا لا يجوز الا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولان عدم صحة الحمل باق بحاله لانا قلنا لا يحمل
على القول وان قيد بالف قيد **قال** فظ انه لبس لك واذا كان ظاهرا فلا يمكن توہم كونه قسما من مقابله
حتى يتوہم لزوم كون القسم قسيما **قال** لكن قسم التصديق اى في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وبناء
جعل القسم قسيما على ذلك بل الساذج فلا يتوہم من التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشئ قسيما له فعلم انه لا توجه
للاعتراض المذكور على تقدير تقييد القسم الاول بالقيد فهذا ما عندي في حل عبارة الش واحسن التوجيهات
التي ذكرها الناظرون وما قيل انه لا ورود للاعتراض على تقسيم المص اه لانا نختار في دفع الاعتراض عن
تقسيم القوم ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وتبين عدم لزوم كون الشئ قسم الشئ قسيما له بهذا الترديد المبني
على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المص فلا ورود له على تقسيمه اصلا وفيه ان القوم لم يقولوا بان التصديق
عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء اريد مجامعة الكل مع الجزء او المعروض مع العارض فان التصديق عندهم
هو الحكم فكيف يدفع الاعتراض عن تقسيمهم بما ليس مذهبهم وان دفعه مبني على ان التصور يطلق على معنيين و
لا يكفي مجرد تعدد التصور لانهم جعلوا المقسم والقسم واحدا وانه لا مخلص لدفعه الى اختيار كون التصديق عبارة
عن التصور مع الحكم اذ لو اختير الشق الثاني اعني كونه نفس الحكم ومنع كونه قسيما للتصور تم الجواب وانه لا يصح قوله
ولكن قسيم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج الا بان يصرف عن الظ ويقال معناه لكن لم يرد
تقسيم التصديق مطلق التصور بل الساذج **قوله** من قسم العلم اه بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم
وتوطية لما سيجيئ من قوله هذا الكلام يدل اه **قوله** ادراك ما عدا ذلك اى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
فالاضافة لامية او ادراك ان النسبة واقعة او لا فالاضافة بيانية اى ادراكا هو ما عدا ذلك **قوله** متقابلان
لتقابل متعلقيهما او لتباينهما في حد ذاته **قوله** ليس احدهما متناولا للآخر اه اى في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتم كون
احدهما قسما للآخر حتى يلزم كون قسم الشئ قسيما له **قوله** فهو معنى الظاہر ان يقال فله معنى آخر **قوله** معنى آخر شامل
للقسمين شمول العلم اياهما وليس التصديق قسيما له حتى يلزم كون قسم الشئ قسيما له لكونه قسما من مراده **قوله** ولفظ
التصور اه بيان لمنشاء الاعتراض يعني انه لو لم يعلم ان التصور يطلق على معنيين والتصديق قسيم منه بالمعنى الاول
وقسيم له بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحدا اعني مطلق الادراك فاورد ما اورد **قوله** فلا يلزم اه متفرع على مجموع
ما تقدم من قوله ولا شك لي ہہنا **قوله** وارادة اه عطف على ارادة الاول قدم التوجيه الاول لانه مبني على كون التصديق
عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق واما كونه مجموع الادراكات فمجرد احتمال لم يذهب اليه احد **قوله** للتصور

الايراد

بالمعنی الاخص وهو التصور الذی ماعدا ذلک المجموع **قوله** بالمعنی الاعم وهو الادراک مطلقا **قوله** ثم ظاهر تقریر لما قبله ای الامر کک او تقریر لما بعده والجملة علی التقدیرین مستانفة کانه قیل بل فرق بین التقسیمین **قوله** لو هم التباسا لعدم تقیید القسم الاول فیه تقیید لشعیر بتغایر القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المغایرة بینهما من الخارج بخلاف تقسیم المصنف فانه صریح فی تغایرهما **قوله** هذا الکلام اه یعنی ان اختیار احد شقی الاعتراض وبیان عدم لزوم المح المترتب علیه علی تقسیم المص یدل ان ذلک الاعتراض متوجه علی ذلک التقسیم لکنه مندفع بالجواب ولما کان هذا الکلام فی مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما یرد علیه اه یدل علی انه وارد علیه غیر مندفع عنه ولیس کک اذ قد عرفت اندفاعه عنه ایضا اقول اندفاع ما ذکر قدس سره علی کلام الش بما قررناه سابقا فلا یفید **قوله** الا ان اندفاعه اه توجیه لعبارة الش بانه من غیر عن اظهریة الاندفاع عن تقسیم المص رح بعدم الورود مبالغة فی الاظهریة بخلاف تقسیم القوم فانه وارد علیه ظاهر **قال** الثانی ان المراد اه منشاء الوجه الاول حمل التصور علی معناه المتبادر والتفتیش عن التصدیق وانه بالمعنی الاول قسم واقعی من التصور وقد جعل قسیما له وبالمعنی الثانی قسم واقعی له وقد جعل قسما منه فجعله قسما من مرادفه ولیس فی هذا الوجه ملحوظا حال التصور وان کان یلزم بعد الملاحظة قسمة الشیء الی نفسه والی غیره ولذلک قال الش یرد الاعتراض من وجهین ولم یقل یرد اعتراضان ومنشأ الوجه الثانی التفتیش عن التصور وانه ان حمل علی معناه المتبادر یلزم قسمة الشیء الی نفسه والی غیره وان حمل بقرینة المقابلة التصدیق علی معنی مقابله یلزم عدم اعتباره فیه ولا یلزم علی هذا التقدیر جعل التقسیم الواقعی للتصور قسما منه اذ التصدیق لیس قسیما له فی الواقع بل بالجعل وان جعل القسیم الواقعی منه قسیما له فالتصدیق لیس قسیما له فی الواقع عند المصنف فلا یصح کونه وجه العدول وبما حررنا لک ظهر اندفاع ما قیل ان الوجه الاول یدل علی جزم المعترض فان للتصور معنی واحدا وترديده فی الوجه الثانی یدل علی تردده فیه وعلی انه عالم بان له معنیان والجواب یدل علی انه جاهل به وان قسمة الشیء الی نفسه والی غیره یستلزم کون قسم الشیء قسیما له لان التصدیق قسم فی التصور وقد جعل قسیما له ویستلزم کون قسم الشیء قسما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسما للتصور المرادف له وجه الدفع ظ من ملاحظة ما تقدم فلا تکرره **قال** او المقید بعدم الحکم بقرینة المقابلة التصدیق اذ لا ثالث لیطلق علیه التصور وما قیل ان المراد بالمقید بعدم الحکم ان لا یکون نفس الحکم او مرکب من التصور والحکم اولا یکون ملحوق الحکم فلیس بشیء لانه مبنی علی التفتیش عن حال التصدیق وقد عرفت انه غیر ملحوظ فی الوجه الثانی **قال** فلو کان التصور اه مبناه علی عدم الفرق بین مفهوم التصور المقید بعدم الحکم وبین ما یصدق علیه او علی توهم ان هذا المفهوم ذاتی لافراده والا فلا یلزم من اعتبار ما یصدق علیه اعتبار مفهومه

فضلاً من اعتبار عدم الحکم وما اورد علیہ من انہ اذا کان التصور مقیداً بعدم الحکم کان عدم الحکم خارجاً عنہ فلا یلزم من اعتبار التصور فی التصدیق اعتبار عدم الحکم فیہ اذ لا یلزم من جعل الشیٔ جزء الشیٔ جعل قیدہ الخارج عنہ جزءاً لہ فلیس بشیٔ لانہ ان اراد خروج عدم الحکم عن مفہومہ فذلک بین البطلان وان اراد خروجہ عما یصدق علیہ فلا معنی لقولہ لا یلزم من جعل الشیٔ جزء الشیٔ جعل قیدہ الخارج جزءاً لہ **قولہ** معتبراً فی التصدیق ای فیما یصدق علیہ **قال** لکان عدم الحکم معتبراً فیہ لان المعتبر فی شیٔ معتبر فی ذلک الشیٔ **قال** والحکم معتبر فیہ ایضاً لانہ عبارۃ عن مجموع ادراکات الثلثۃ والحکم او الحکم المشروط بالتصورات علی ما سیجیٔ فی قولہ لان کل تصدیق لابد فیہ من تصور المحکوم علیہ وبہ والحکم لامتناع الحکم ممن جہل باحد ہذہ الامور والظرفیۃ علی التقدیرین الاولیین ظ وعلی الثالث باعتبار المغایرۃ بین نفس الحکم وکونہ مشروطاً بالتصورات فلا یرد ان الظرفیۃ لا یصح علی رای الحکیم اذ لا معنی لظرفیۃ الشیٔ بنفسہ ولا لظرفیۃ تحقیقۃ لنفسہ فلا ینفع تقدیر التحقق فی قولہ فیہ بحصولہا معاً **قولہ** قیل نتیجۃ اہ حاصلہ ان الوجہ الثانی متجہ علی تقسیم المص رہ ایضاً فلا یصیر وجہاً للعدول وانت خبیر بان الشق الاول بعید عن الارادۃ الانیاویل بعید لا یسبق الیہ الفہم بان یکون قید فقط مع کونہ فی مقابلۃ معہ حکم بیاناً للاطلاق مع کونہ مستفاداً بدون ذکرہ بل ذکرہ موہماً بخلافہ وان الشق الثانی متعین الارادۃ وتقسیم المص صحیح فی اعتبار التصور المطلق فلا اتجاہ لہ علی تقسیمہ اصلاً فان قلت قد اورد الشارح رہ الوجہ الثانی علی عبارۃ المطالع مع موافقتہا لعبارۃ المص حیث قال العلم اما تصور ان کان ادراکاً ساذجاً واما تصدیق ان کان ادراکاً مع الحکم قلت فی عبارۃ المطالع وقع التصور من غیر قید فی مقابلۃ التصدیق وقیدہ بالادراک الساذج فیمکن ان یحمل اطلاق التصور قرینۃ علی تفسیر الساذج بالاطلاق وان یحمل بالعکس بخلاف عبارۃ المص رہ فانہ جعل فیہما المقید فی مقابلۃ المقید وذکر القدر المشترک بینہما صریحاً **قولہ** فان قلت اہ ای فی جواب قیل وحاصلہ ان الجواب المذکور جواب عن قیل المص رہ وفیہ اشارۃ الی ان الوجہ الثانی وارد علی تقسیمہ مندفع بہذا الجواب بخلاف تقسیمہم وح یکون ہذا الکلام علی طبق ما تقدم فی الوجہ الاول **قولہ** قلنا حاصل منع قولہ غیر مندفع واذا اشترک الورود والاندفاع فلا یکون وجہاً للعدول **قولہ** بل ہو بکلامہم انسب اضراب عن التسویۃ المستفادۃ من قولہ کما یدفع الاعتراض الثانی ای لیس ہذا الجواب واقعاً علی الکلامین علی السویۃ بل بکلامہم انسب لاخذ الاشتراک فیہ وانما ہو یظہر من کلامہم ای تقسیمہم بناءً علی اطلاقہم التصور فیہ علی التصور الساذج مع کون اطلاقہ علی مطلق التصور مشہوراً ویحتاج الیہ فی تصحیح تقسیمہم لعدم دلالتہ علی تعدد التصور بخلاف کلام المص رہ فانہ لکونہ صریحاً

فی مقابلة مغایرة المقابل والمعتبر لاحاجة فیہ الی اعتبار اطلاق التصور الی التصور فقط ولا دلالة لکلامہ
علیہ **قولہ** فللتصور عندہ معنیان اشار بذلک الی ان المستفاد من کلامہم مجرد استعمالہ فی المعنیین و
قید الاشتراک فی عبارة الشرح بیان للواقع بناء علی استعمالہ فیہما علی السویة **قولہ** وبہذا الاشتراک یندفع
فقول الشارح وجوابہ جواب عن قبل القوم والضمیر راجع الی الاعتراض من وجہین لا الی الوجہ الثانی
اذ لا دخل لاطلاق التصور علی معنیین فی دفعہ بل یکفیہ ان المعتبر فیہ المطلق دون المقید انما یحتاج الیہ فی
دفع الاول **قولہ** واما اندفاعہ اہ ولذا لم یتعرض الشارح لاندفاع الثانی وقد عرفت انہ لا اتجاہ للاعتراض
علی تقسیم المصورہ **قولہ** لانہ یلزم ترکب الشیٔ ای التصدیق **قولہ** من النقیضین ای من الحکم وعدمہ ای یلزم
ذلک من مجرد الاعتبار المذکور وان کان یلزم من توقف الحکم علی التصورات الثلث اشتراط الشیٔ
بنقیضہ ایضاً وکذا الحال فی اشتراط الشیٔ بنقیضہ فانہ یلزم من مجرد الاعتبار وان کان یلزم من توقف
تحقق المجموع علی الحکم ترکبہ من النقیضین وکلاہما محالان لاستلزامہما اجتماع النقیضین فی الواقع نعم
ربما جاز ذلک فی المستحیلات وما نحن فیہ لیس منہا کذا فی حواشی المطالع وفیہ ان المحال اجتماع
النقیضین فی المفردات بمعنی حملہما علی شیٔ واحد لا تحققہما فی الواقع الاتری ان الانسان ولا انسان
متحققان فی الواقع وما نحن فیہ من قبیل الثانی دون ذلک ان نقول لاستلزامہما اجتماع النقیضین
من القضایا اعنی صدق قولنا الحکم معتبر فی التصدیق وقولنا الحکم لیس بمعتبر فیہ **قولہ** او اشتراط الشیٔ
ای الحکم بنقیضہ ای عدم الحکم المعتبر فی التصور الذی ہو شرط فیہ واما علی المذہب المستحدث فیلزم
اشتراط الشیٔ بنقیض جزئہ وانما لم یتعرض لہ اذ لا مجال لحمل عبارة القوم الا علی مستحدث **قولہ** والمعتبر
والتصدیق الیٰ **قولہ** والمعتبرہ جعل لمناط مجموع ما ذکر ان البحث وارد علی الاخیر اشارة الی ان الجواب
عن الوجہ الثانی **قولہ** والمعتبر فی التصدیق لیس ہو الاول بل الثانی وان **قولہ** والحاصل انہ تفصیل
لہذا المجمل وبیان لہ بان المراد بہ ان مفہوم الاول معتبر فیما صدق علیہ التصدیق لان الشرط او شطر لہ
لا للمفہوم وبہذا ظہر ان تحریر الوجہ الثانی بان المراد انہ علی تقدیر ارادة التصور المقید بعدم الحکم غلزم
ان لا یعتبر مفہومہ فی مفہوم التصدیق مع انہ معتبر فیہ لاعتبار العلم الذی ہو المقسم المرادف للتصور
فیہ وح تیم الجواب المذکور بلا شبہة غیر صحیح وما قیل فی توجیہہ بانہ لم یرد بقولہ شرطاً وشطراً الاشارة الی
مذہبی الامام والحکیم بل الی احتمال کون التصدیق ذاتیاً لما تحتہ فیکون التصور المعتبر فی مفہومہ جزء
التصدیقات وان یکون عرضاً لہ فیکون التصور شرطاً لہم کونہ لعبید اعن الفہم تجہ انا لانسلم انہ اذا کان
التصدیق عرضیاً لما تحتہ یکون التصور المعتبر فی مفہومہ شرطاً اذ لیس العارض شرطاً للمعروض فضلاً

عن جزئیۃ بل الامر بالعکس قولہ وکل واحد من ہذہ اہ وکون النسبۃ قائمۃ بالطرفین منضوبۃ من حیث انہا
رابطۃ بینہما لا یستلزم ان یکون تعقلہا و بداہتہا ونظریتہا تابعا للطرفین علی ما وہم والا لزم ان یکون
المفعولات بالنسبۃ کلہا کذالک وکذا کونہا فردا من الوجود المطلق البدیہی لا یستلزم بداہتہا لان
بداہتہ العالم اذا کان ذاتیا لا یستلزم بداہتہ الخاص فضلا عن ان یکون عرضیا قولہ فقد اعتبرہ فی تفرعہ
علی ما تقدم نظر لان کون کل واحد منہا تصورا ساذجا لا یقتضی اعتبارہ من حیث انہ تصور ساذج لم
لا یجوز ان یعتبر من حیث انہ تصور مع قطع النظر عن القید بل الحق ذلک لانا اذا رجعنا الی وجداننا نعلم
بالضرورۃ ان المحتاج الیہ فی التصدیق تصور ذات المحکوم علیہ المتصف فی نفس الامر بعدم الحکم لا من
حیث اتصافہ بہ فذات المقید معتبر دون القید فیصح ان المعتبر فی التصدیق شطرا او شرطا ہو التصور
لا بشرط شئی وان کان موصوفا بعدم الحکم فرجع الجواب المذکور فی ہذا الشرح الی ما ہو مذکور فی شرح المطالع
فتدبر فانہ مما خفی علی الفحول قولہ فالاشکال باق اہ لا یخفی ان بیان لزوم اعتبار الحکم وعدمہ فی التصدیق
بہذا الطریق یجعل قولہ ان یقال عدم الحکم اہ اعنی بعدم الحکم امتنع اعتبار التصور فی التصدیق قضیۃ اتفاقیۃ لان
امتناع الاعتبار المذکور لازم علی ہذا البیان سواء اعنی بہ المقید بعدم الحکم او عنی المطلق بل لا تعلق لہ بالتقسیم
اصلا فضلا عن تقسیم القوم فلا ینتج فلا یثبت بہ فساد تقسیم القوم الذی ہو مقصود المعترض لیصیر سببا
للعدول فلا بد ان یکون مرادہ امتنع اعتبار مفہوم التصور الساذج فیہ اما بناء علی عدم الفرق بین اعتبار
مفہومہ وبین اعتبار ما یصدق علیہ او توہم کونہ ذاتیا لما تحتہ ویتجہ المنع بانا لا نسلم بطلان التالی
فان المعتبر فیہ مفہوم التصور مطلقا دون مفہوم التصور الساذج قولہ ولیس کون تلک القطع جزء منہ اے
لیس وجود تلک القطع جزء منہ والا کان السریر معدوما لان الوجود امر اعتباری علی ما حقق فی موضعہ
مع کون وجود الخشب صفۃ وقیدا لہا قولہ ولا استحالۃ فی ذلک لان اللازم حصول الشئی ونقیضہ فی
موصوفین وذا لا یستلزم اجتماع النقیضین بخلاف ما اذا کان الصفۃ داخلۃ فی ماہیتہ التصدیق
فانہ یلزم اجتماع النقیضین اعنی ان الحکم معتبر فی التصدیق والحکم لیس بمعتبر فیہ وکذا الحال اذا کان الموصوف
شرطا دون الصفۃ قولہ وانما بنی الکلام ہہنا اہ حیث قال المعتبر فی التصدیق شرطا او شطرا ہو التصور
لا بشرط شئی قولہ تقریبا الی فہم المتبدی آہ ای تقریبا للجواب بمنع اعتبارہ التصور الساذج فی التصدیق
بتائیدہ وسندان المعتبر فیہ مطلق التصور کما فی سائر التقسیمات الی فہم المتبدی لانہ معتقد انہ
المعتبر فیہ فالمناقشۃ فی السند اذ لم یکن مساویا للمنع انہ غیر صحیح غیر نافع فی المقصد فاندفع ما قیل
ان التقریب الی فہم المتبدی بمقدمۃ باطلۃ وترک الجواب الحق اضلال لہ وترویج للباطل فکیف

يكون عذرا من قبل الش قوله فمن تشنع عليه اراد به سعد الملة والدين التفتازاني من حيث تشنع على الش
في شرحه للرسالة قال العلم اما بديهي لما كان الدعوى المذكور في المتن متضمنا لكون كل واحد من
البديهي والنظري موضوعا لمعنى واحد مشترك بين التصور والتصديق لعدم الواسطة بينهما والالزم من تقسيمهما
عن الكل الانقسام بين الش ذلك قال وهو الذي لم يتوقف اي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم
يتوقف لحصول المعتبر في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول والتوقف في اللغة درنگ کردن
فتعديته بعلى بتضمين معنى الترتب فيفيد قيد التوقف انه لولاه لما حصل وقيد الترتيب المتقدم فيؤل الى
معنى الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتاب الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر فبالقيد الاول دخل العلم
الضروري حصل بالنظر ايضا كالعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات بديهيا ولا نظريا وبالقيد
الثاني العلم الضروري التابع العلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى البديهي كالعلم بالعلم النظري فانه و
ان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتبا على النظر بل العلم المستفادة من النظر فان
المتبادر من الترتب الترتيب بلا واسطة وبما ذكرنا ظهر ان تعريفهما بما لا يكون حصوله بدون النظر والكسب
وبما يكون حصوله به منتقضان طردا وعكسا بالعلمين المذكورين فظهر انه لا يرد على التعريفين ان العلوم النظرية
يمكن حصولها بطريق الحدس فلا يصدق تعريف النظري على شيء من افراده لانه انما يرد لو فسر التوقف
على النظر بمعنى انه لولاه امتنع العلم اما اذا فسرنا بما ذكرنا اعني لولاه لما حصل فلا وتفصيل ذلك ان طرق
حصول العلم منحصر بالاستقراء في البداهة والاحساس والملكة والتجربة والحدس والنظر فاذا كان حصوله
والتواتر
بشيء سوى النظر لم يكن النظر محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاه لما حصل اذا لم يكن حصوله بما
عداه كان في حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاه لما حصل له العلم ثم ان البديهي والنظري يختلف بالنسبة
الى الاشخاص فربما يكون نظري شخص بديهيا لآخر وبالعكس فقيد الحيثية معتبرة في التعريف على ما تقرر
من انه يعتبر في تعريفات الامور الاعتبارية قيد الحيثية وانما لم يذكروا واما اختلافهما بالنسبة الى شخص
واحد بحسب اختلاف الاوقات فمحل بحث لان الحلول معتبر في مفهومهما اولا وهو اما بالنظر او بدونه
وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين فتدبر قوله البديهي بهذا المعنى اه دفع لتوهم ان
التقابل للنظري الضروري دون البديهي يعني ان البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري فذكره في
مقابلة النظري كذكره فظهر فائدة تقييد الضروري بالمقابل النظري وفيه اشارة الى ان الضروري
قد يطلق بمعنى آخر لا يقابل والنظري اعني مرادف البديهي بالمعنى الاخص قوله وقد يطلق اه بيان
فائدة التقييد بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شانها ان تجعل جزء قياس

وقد فسرہا السید قدس سرہ فی قول المواقف المقصد السادس فی المقدمات وایراد صیغۃ الجمع مع بطلان
الجمعیۃ بلام الجنس للاشعار بان اطلاقہ علیہا اطلاق الکلی علی افرادہ فان بمفہومہ ما یکفی تصور الطرفین مع
ملاحظۃ النسبۃ فی الحکم وقد یطلق البدیہی علی ما یشبہ الفعل بمجرد التفات الیہ من غیر استعانۃ بحس اوغیرہ تصورا کان
او تصدیقا ذکرہ قدس سرہ فی شرح المواقف الا ان اطلاق الاول شائع فلذا ذکرہ ولم یتعرض الثانی لعدم تعلق
الغرض بضبط معانیہ **قولہ** تنبیہا اہ ففی ذلک اشارۃ الی ان الدعوی المذکورۃ بدیہیۃ یکفی فی التنبیہ علیہا التمثیل
وان اثباتہ بالدلیل مبنی علی التنزل عن ذلک **قولہ** فلا اشکال قد استفید من تعریف البدیہی
والنظری المطلقین ومن التمثیل بہما من التصور والتصدیق تعریف کل واحد من البدیہی والنظری
من التصور والتصدیق **قولہ** فان البدیہی منہ ما لایتوقف علی نظر اصلا ای لا بالذات ولا بواسطۃ
بالامور النسبۃ التی یکون المنسوب الیہ نظریا نظریۃ وان کان ادراکہا فی نفسہا بدیہیا کالاعدام الملکات
وکذا النسبۃ الحکمیۃ اذا کان احد طرفیہا نظریا وما قیل ان کونہا نظریا تحکم لان النظری ما یستفاد من النظر
فی مبادیہ النظر لم یقع فی مبادی تلک العلوم بل فی مبادی علم نظری آخر یتوقف علیہ ہذا العلم
مدفوع بان مبادی الموقوف علیہ مبادی للموقوف ولا یرد التصورات الضروریۃ التابعۃ للتصورات
النظریۃ لان معنی کونہا ضروریۃ انہا اضطراریۃ لا انہا بدیہیۃ **قولہ** ومثل ہذا التصدیق اہ لاعتبارہم
فی بداہۃ التصدیق ونظریۃ الاحتیاج الی موصلہ **قولہ** کالحکم بان اہ فان من تصور الممکن بعنوان
ما یتساوی وجودہ وعدمہ بالنظر الی ذاتہ ومعنی الاحتیاج الی المؤثر ما یرجح احدہما علی الآخر جزم بثبوتہ لم یمکن
تصور کفتی المیزان بانہما متساویان لا رجحان لاحدہما علی الآخر فی ذاتہ جزم بانہ یحتاج فی الرجحان
الی امر خارج عنہ **قولہ** وہذا ہو المراد اہ لانہ المتبادر الی الفہم عند الاطلاق وان کان التوقف
فی نفسہ شاملا لما بالذات ولما بالواسطۃ **قولہ** فقد قوی ہذا الاشکال ای المذکور علی من اعترف
بکسبیۃ التصور حیث لا ینفع ح لدفع المذکور فان التوقف ح لیس الاعتبار الاجزاء ولا فرق بین
جزء وجزء قوۃ الاشکال لا یقتضی عدم اندفاعہ حتی یرد ان التصدیق البدیہی عند الامام ثم لا یتوقف
علی النظر اصلا والنظری ما یتوقف علیہ فی الجملۃ فالتصدیق المذکور عندہ نظری ولذا استدل ببداہۃ
التصدیق علی بداہۃ تصورات اطرافہ ہذا ولک ان تفرق بان الحکم ہو الجزء الاخیر للتصدیق بخصوصیات
الصورۃ وتصورات الاطراف سابقۃ فی الحصول فمدار البداہۃ والنظریۃ عندہ ایضا ہو الحکم وح لا یلزم
اکتساب التصدیق من القول الشارح واما استدلالہ ببداہۃ التصدیق علی بداہۃ تصورات اطرافہ
فلتصدیق لا یکون موقوفا علی النظر اصلا حاصلا للبلہ والصبیان کالتصدیق بانا موجود مثلا قال

كالتصديق بان النفى والاثبات اى ثبوت شئ لشئ او انتفائه سواء كان مفهوم الوجود او غيره وليس المراد
بها ادراكى الثبوت والانتفاء لا انا نلبنها التضاد باعتبار اتصاف النفس بهما بل نفيا ان عند التردد قال
واذا عرفت هذا اى معنى البديهى والنظرى بحيث لا واسطة بينهما فنقول فى تحرير المدعى والاستدلال
عليها قال ليس كل واحد من كل واحد اشار الى ان اللام فى قوله الكل عوض عن المضاف اليه المنكر
والمقصود منه استغراق الافراد ومن الثانى استغراق الانواع بقرينة قوله منهما دال لو اسقط احدهما
لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منهما لا فادان ليس مفهوم كل واحد بديهيا ولو
اسقط الثانى وقيل ليس الكل منهما لا فادان ليس كل فرد من مجموعهما قال فانه لو كان جميع التصورات
الموافق لما ذكر فى تحرير المدعى ان يق بانه لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار
الى انه لا يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا معرفا اى ليس كل الافراد من كل واحد منهما
وان حكم الكل الافرادى والمجموعى ههنا واحد قوله يريد تفصيل لقوله ليس كل واحد لما فيه من الاجمال
وبيان لفائدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لافادة الشمول الافراد والثانى لافادة ان الحكم
على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المط كما سيفصله فى الحاشية المنوطة على قوله
اما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الناشى من هذا البيان بانه لو كان المقصود ذلك لما
جمع بينهما فى قوله والا لكان جميع التصورات والتصديقات بديهيا بقوله لكنه جميع آه بانه للاختصار مع
الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك بالدليل بقوله فكانه قال هكذا ينبغى ان يفهم
هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكانه قال اعادة لما سبق وان مفاد هذه الحاشية بعينه ما ذكره
فى قوله اما ان يكون جميع التصورات آه قوله قد فسرها آه اى العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق
منصرف الى الكامل قوله فتامل لعل وجه التامل منع قوله فكان ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان
المحتاج الى التجربة والحدس وليس اسهل حصوله من المحتاج الى النظر قال فالصواب متفرع على قوله
فالبداهة لا تستلزم الحصول اى فالصواب فى نفس الامر هذا فان حمل عبارة المتن على هذا اصح و
الا فلا والمراد الصواب فى العبارة فان التفسير المذكور تعسف كما صرح به فى حاشية المطالع فظاهر دان
اللائق ان يقول خطا الاول لما مر من توجيه المتن قال لما كان شئ من الاشياء قوله مجهولا لنا لا ذوا تها
ولا وجودها فظاهر دان بطلان التالى ممنوع لان كل شئ معلوم لنا ولو بوجه كل شئ قوله عطف
على بديهى وكلمة لا لتاكيد النفى لئلا يتوهم ان المنع المستفاد متوجه الى مجموع كونه بديهيا ونظريا قوله
هذا البرهان موقوف آه قبل اتمامه بدون ذلك بان يق لو كان الكل من كل واحد منهما نظريا

لامتنع الاکتساب لتوقفہ علی تصور المطلوب و علی التصدیق بالفائدۃ ولما ہتبہ المبادی فیلزم الدور والتسلسل وفیہ نظر لانہ انما یلزم ذلک لو کان کل نظر صادرا منہا بالقصد والاختیار لم لا یجوز ان یقع نظر منا من غیر قصد فیحصل بہ تصورا و تصدیق من غیر تقدم الشئ مما ذکر **قولہ** علی امتناع اکتساب آہ بناء علی ان لزوم الدور والتسلسل معناہ امتناع انفکاکہا عنہ وہو موقوف علی امتناع الاکتساب اذ لو امکن لامکن عدم الدور والتسلسل فاندفع ما قیل انہ موقوف علی انتفاء الاکتساب المذکور لا علی امتناعہ **قولہ** فان قلت آہ الظاہر انہ نقض اجمالی یعنی انہ دلیلکم بجمیع مقدماتہ لیس بصحیح لاستلزامہ المحال لانہ قیاس استثنائی مشتمل علی مقدمتی الملازمۃ والاستثناء علی تقدیر نظریۃ الکل یکون التصدیق بتلک المقدمات والتصورات التی یشتمل علیہا نظریۃ فلابد من تحصیلہا لیتم الاستدلال فیحتاج الی مقدمات آخر و یلزم الدور او التسلسل المحالان ففی قولہ فیحتاج فی تحصیل ہذہ التصورات والتصدیقات الی الدور او التسلسل مسامحۃ والمراد الی تحصیل معلومات یلزمہ الدور او التسلسل ویمکن ان یکون مناقضۃ بمنع المقدمۃ التی مدعیہا المستدل ضمنا وہی ان المقدمات معلومۃ **قولہ** قلت ہذہ المقدمات آہ وکذا استلزامہا النتیجۃ امر معلوم بلا شبہۃ فی ذلک وفیہ اشارۃ الی ان منع معلومیتہا مکابرۃ **قولہ** فتم الاستدلال لانہ انما یتوقف علی معلومیتہا فی نفس الامر لا علی التقدیر المذکور فلا یضر عدم معلومیتہا علی التقدیر وفی ایراد الفاء اشارۃ الی ان الحجۃ انما یقوم علی من اعترف بمعلومیتہا فی نفس الامر لا علی من یجحد معلومیتہا فی نفس الامر وعلی التقدیر ایضا لان کل ما یورد علی اثبات معلومیتہا یتجہ علیہ منع المعلومیۃ اذ لم یثبت بعد ضروری لا یقبل المنع وحاصل الجواب منع **قولہ** فیحتاج الی الدور والتسلسل علی تقدیر کون السوال نقضا بانا لا نسلم انہ علی تقدیر کونہا نظریۃ یلزم الدور والتسلسل لانہا معلومۃ فی نفس الامر وہو کاف للاستدلال واثبات للمقدمۃ الممنوعۃ علی تقدیر کونہ مناقضۃ بان تلک المقدمات معلومۃ فی نفس الامر بلا شبہۃ ونظریتہا علی التقدیر لا تنافی الاستدلال لانہ انما یقتضی المعلومیۃ فی الواقع **قولہ** نعم یلزم ایضا بناء علی ان نظریۃ الکل یستلزم امتناع المعلومیۃ فلا یجامعہا والاستدلال مبنی علی تقدیر فرض المجامعۃ **قولہ** وہذا مؤید لمطلوبنا لانہ لما لم یجامع التقدیر المذکور لما ہو فی نفس الامر لم یکن واقعا فی نفس الامر وہو المطلوب **قال** والدور یتوقف آہ حقیقۃ الدور توقف کل واحد من الشیئین علی الآخر کما یدل علیہ بیانہ فی التمثیل وعبارۃ المواقف نص فی ذلک ویلزم توقف الشئ علی ما یتوقف علیہ فہو تعریف باللازم اختارہ لکونہ اظہر استلزاما لتقدم الشئ علی نفسہ فاندفع تخالف البیان والتعریف وما قیل ان ہذا التعریف یقتضی ان یستلزم کل دور دورین

قال اما بمرتبة واحدة متعلق بيتوقف عليه وتوقف الشئ على معناه المتبادر اعني مايكون بلا واسطة
فالمعنى توقف الشئ بالذات على مايتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف
واحدا او بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفا والاول مصرحا والثاني مضمرا فاذا توقف
ا على ب و ب على ج و ج على ا صدق عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف ا على ب بلا واسطة
وتوقف ب على ا بواسطة او اعتبر توقف ا على ج بواسطة وتوقف ج على ا بلا واسطة وكذا يصدق
على ماكان التوقف فيه بواسطة بان يتوقف ا على ب و ب على ج و ج على د و د على ا وان اعتبر
فيه كل واحد من التوقفين بواسطة بان يعتبر توقف ا على ج وتوقف ج على ا لخفاء ذلك الصدق
على الناظرين قال بعضهم انه متعلق بكلا التوقفين على التنازع اذ لو تعلق باحدهما يدخل الدور
المضمر بواسطة في المصرح ولا يخفى انه وان خرج من المصرح لكنه لم يدخل في المضمر اذ ليس فيه الا ثلث
توقفات فلا يكون كل واحد من التوقفين بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لنوعي الدور بل اشارة
الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق ولا يخفى ان
اشكال التعلق باق لا يدفع بهذا البيان على ان كلا التوجيهين لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث المعرف
ومنها تعريف الشئ بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى دورا مضمرا
فانه صريح في تعلق الجار بيتوقف وانه بيان لنوعي الدور قال والتس سواء وصفيا او عقليا هذا اعني
التس عند الحكماء والاستحالة مطلقا مشروط متفق عليهما كالوجود والاجتماع ومختلف فيهما مثل كونه جانب العلل
دون المعلولات والمراد بقوله واللازم التس اللازم ههنا ان الدليل يختص به فما قيل الاولى
ترتب علل غير متناهية ليصح قوله واللازم بط فان ترتب معلولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه
ليس بباطل عند الحكيم ليس بشئ قوله واما الملازمة فلان صورة الاستدلال هكذا لو كان نظريا يلزم الدور
والتس عند التحصيل واللازم بط لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فالملزوم مثله فلا يستلزم احدهما
فلذا قال حاولنا وليس نظرية الكل في نفسها مستلزما للدور والتس وهو ظ فما قيل نظرية الكل تستلزم
الدور والتس في الواقع لتحقق العلم لشئ من الاشياء فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا لبس الشئ
لان اعتبار تحقق العلم لا يجعل الدور والتس لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله قال وذلك العلم
ايضا نظري فاما ان يكون حصوله بالاول فيلزم الدور المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له فيكون حصوله
بعلم آخر وهلم جرا فاما ان يذهب السلسلة وهو التسلسل او يعود التس فيلزم الدور المضمر واذا لم يقل وهو
الدور واما منع لزوم الدور والتس لجواز الانتهاء الى نظري ممتنع الاكتساب والى علم حضوري فمنع

لا یفر المستدل کما لا یخفی قال وہلم جرآہ لا حاجۃ الی ہذا بل مخل لانہ یوہم ان لزوم الدور بعد الجز ولیس کذلک قولہ اذا کان الدور آہ دفع لما عسی ان یختلج فی ذہن المبتدی انہ اذا کان الدور بمرتبۃ یلزم تقدم الشئی علی نفسہ بمرتبۃ فقال لا بل اللازم منہ التقدیم بمرتبتین واذا کان الدور بواسطۃ کان التقدم بثلث مراتب وہکذا یرید مراتب التقدم علی مراتب الدور بواحدۃ وما فی قولہ کما اذا توقف کافۃ قولہ یلزم ان آہ الشرط مقید بالظرف فلذا جعل الجزء لزوم تقدم علی نفسہ لا لزوم تقدم الشئی علی نفسہ قال وانہ مع لانہ لا یمکن تصور حصول الشئی قبل نفسہ اذ التقدم لا یتصور الا بین شیئین فاستحالتہ اجلی من انہ یبین بانہ یلزم وجود الشئی حال عدمہ وانہ اجتماع النقیضین قال الموقوف علی الخ ای ما یغیر فلا یکون التحصیل واقعا مع انہ واقع قال استحضار ما لا نہایۃ لہ ای طلب حضورہا فی الذہن مفصلۃ سواء کانت مرتبۃ او غیر مرتبۃ حاصلۃ قبلہ او حال الاستحضار ولا یتصور فی الآن لکونہ بالقصد والطلب وان کان یمکن حضورہا فیہ کبرق خاطف فہو فی زمان فاما ان تکون مجتمعۃ فیکون فی زمان واحد او متعاقبۃ فاما فی ازمنۃ متناہیۃ وکلاہما مح اما الاول فلان النفس لا یقدر علی التوجیہ من النظر فی زمان واحد الی شیئین واما الثانی فلمنافیۃ عدم تناہیہا او متعاقبۃ فی ازمنۃ غیر متناہیۃ کل امر فی زمان و استحالتہ غیر ظاہرۃ قولہ دفعۃ ای فی زمان واحد بطریق الاجتماع او فی زمان متناہ بطریق التعاقب او لظہور بطلانہ لکونہ منافیا للمعروض لم یتعرض لہ الش آہ ذکرہ السید قدس سرہ توضیحا للمرام قولہ منعنا الملازمۃ والسند ما ذکرہ فی الشرح وما قیل بطلان اللازم مسلم واورد علیہ انہ یجوز ان یحصل للنفس امور غیر متناہیۃ کبرق خاطف فمن فضول الکلام قال معدات لحصول المط المعد ما یوجب الاستعداد والاستعداد لا یجامع الفعل فہو ما یتوقف الشئی علی عدمہ بعد وجودہ وقد تقرر فی الحکمۃ ان الفکر الصحیح معد لفیضان المط من المبدأ فالامور الغیر المتناہیۃ معدات قریبۃ او بعیدۃ لحصول المط وکذا بعضہا معد لبعض لکون کل واحد منہا مطلوبا من وجہ ومبادی من وجہ والمعدات لا یلزم اجتماعہا فی الوجود مع المط ولا بعضہا مع بعض کالخطوات الموصل الی المقصد فلا یلزم استحضارہا فی زمان واحد قولہ قیل علیہ ہذا السوال دلیل علی اثبات المقدمۃ الممنوعۃ کما یدل علیہ آخر الکلام وہی انہ یتوقف مع حصول المطلوب علی استحضار امور غیر متناہیۃ قولہ اعنی الانتقالات اشار بذلک الی انہ لیس الحرکۃ ہہنا بالمعنی المصطلح لانہا تقتضی المسافۃ المقابلۃ للانقسام الی ما لا نہایۃ بل المراد مجرد انتقال الذہن من علم الی علم آخر دفعیا ولذا قال الشیخ فی اول برہان الشفاء ان الفکر کالحرکۃ للنفس قولہ والانتقال من بعضہا الی بعض عند الترتیب قولہ فان العلم باجزاء المعرف لا بالمعرف بانہ علم تفصیلی لا یجامع العلم بالمعرف الذی

اجمالی بخلاف العلم بالاجزاء ای بکل واحد فانہ حاصل فی ضمن العلم بالمعرف **قولہ** واستعداد الشئ ای الاستعداد
للشئ لا یکون الشئ مستعدا لیصح الحمل **قولہ** نعم بیان المنشاء غلط السائل **قولہ** فالعلوم السابقۃ اما آہ لان
ما یتوقف علیہ المعلول اما ان یتوقف علی وجودہ وہی العلل والشروط فلا بد من اجتماعہا معہ او علی عدمہ
وہو المانع او علی عدمہ بعد وجودہ وہو المعد ولا شک ان العلوم لیست بمانع من حصول المط ولا معد لما
سبق **قولہ** فہی اما علل موجبۃ ای لہا دخل فی ایجاب وجود المعلول او شروط والتقیید بالموجبۃ احتراز عن المعد
فانہ لا یوجب وجود المعلول بل استعدادہ وفی ایراد الفاء اشارۃ الی ان ما ذکرہ سابقا من ابطال کون العلوم
معدات توطیۃ بہذہ المقدمات ولیس الغرض منہ ابطال المستند اذ کان یلزم منہ ذلک ولذا قال قیل علیہ
قولہ اجیب بانہ لا شک اہ ہذہ المقدمۃ مجرد توطیۃ لقولہ واما ما لہ دخل فی الجواب **قولہ** واما ما یقع فیہ
او فی ہذا العبارۃ اشارۃ الی ان انتفاء کونہا معدات لا یقتضی ان یکون عللا موجبۃ او شروطا فانہا مما یقع
فیہ المعد فہی لیست مما یتوقف علیہ وجود المعلول بلا واسطۃ والمنحصر فی الاقسام المذکورۃ ما یتوقف علیہ
وجود المعلول بلا واسطۃ فلا یرد ما قیل ان ہذا البیان لا یدفع الاستدلال فانہ تمسک بحصر العلۃ فی الاقسام
المذکورۃ وابطال کونہا معدات **قولہ** تبلک المسائل اہ الباء متعلق بالتصدیق لا بالمطلوب حتی یتوہم ان المفہوم
ہذا ان المسائل عبارۃ عن المبادی ومن قولہ فی المسائل الہندسیۃ عبارۃ من المدعیات **قولہ** نعم یعلم اجمالا ای
یعلم علما بالفعل متعلقا بجمیع المقدمات من حیث ہی مجموعۃ کالرؤیۃ الواقعۃ علی الجماعۃ ولیس المراد بہ العلم بالقوۃ القریبۃ
من الفعل کما توہم **قولہ** لانہا محال المعدات ای کالمحال لہا فی تعلقہا انہا تعلق الظرفیۃ لان المحل الحقیقی لہا
النفوس الناطقۃ فیکون مجازا مرسلا **قولہ** او فی حکمہا فیکون استعارۃ وانما لم یحمل المعدات علی معناہا الحقیقی
بان یراد بالامور الغیر المتناہیۃ العلوم من حیث وقوع الانتقال فیہا کما جعل البناء من حیث صدور الحرکات
عنہ معدا او ذاتہ جزء لہ فی حاشیۃ المطالع لانہ ح یصیر الترديد المذکور فی الشرح قبیحا اذ لا معنی لقولہ ان عنیتم بقولکم
انہ یتوقف علی استحضارہا من حیث انہا کک دفعۃ واحدۃ **قولہ** فی عدم لزوم الاجتماع ولذا اکتفی الش علی ذلک
قولہ مفصلۃ ای بالفعل اہ العلم التفصیلی بالاشیاء عبارۃ عن صور متعددۃ بعدد تلک الاشیاء والعلم الاجمالی
عن صورۃ واحدۃ متعلقۃ بالکل من حیث ہو کل و قد یکون مبدء التفصیل و قد لا یکون فالاول علوم متعددۃ
بالفعل والثانی علوم متعددۃ بالقوۃ فلذا فسر قولہ مفصلۃ بقولہ ای بالفعل و قولہ مجملۃ بقولہ ای بالقوۃ والا فالعلم
الاجمالی ایضا علم بالفعل بالکل من حیث ہو کل **قولہ** مفصلۃ ای کل واحد بصورتہ **قولہ** مجملۃ ای الکل بصورۃ
واحدۃ **قولہ** جاز ان لا یکون اہ لما عرفت ان العلم الاجمالی لا یجب ان یکون مبدء التفصیل للآحاد کالرؤیۃ الواقعۃ علی
الجماعۃ فقد یکون مبدء و قد لا یکون **قال** بنی علی حدوث النفس و لا یمکن بناؤہما علی قدم النفس و حدوث البدن

وبطلان التناسخ لان بطلان التناسخ مبنی علی حدوث النفس کما تقرر فی الحکمة لانه لیس مذهبا لاحد من الحکماء فان مذهب افلاطون القدم مع التناسخ ومذهب ارسطو الحدوث مع بطلان التناسخ ولانه یستلزم ان یکون النفس عقلا لعدم احتیاجه الی البدن وجودا وبقاء فان قیل لو فرض قدم النفس مع التناسخ یمکن ابطال نظریة الکل بان النفس بعد انتقاله من بدن الی آخر لایبقی له علم بشیء من الاحوال السابقة فلا یمکن تحصیل شیء قلت عدم بقاء العلوم السابقة غیر معلوم بقینا انما المعلوم عدم العلم بها وهو لایستلزم عدمها **قوله** قد یتوهم آه اشارة الی اثبات المقدمة الممنوعة بحیث لاتبنی علی حدوث النفس لتوهم انه لابد من استحضار المبادی کلها بعد القصد وقبل الحصول وهو زمان محدود **قوله** وفساد هذا التوهم ظ ومنشاه عدم الفرق بین الحصول والاستحضار لوجب استحضار المبادی القریبة لترتیبها لتحصیل المط واما المبادی البعیدة فانما یجب حصولها ولو فی ازمنة متعاقبة لا استحضارها لعدم وقوع النظر فیها **قوله** والاولی ان یق اه ای اذا ارید ابطال نظریة الکل مستقلا لایترتب علیه مع انضمامه الی ما سبق من ابطال بداهة الکل انقسام کل من التصور والتصدیق الی الضروری والنظری واما اذا ارید اثبات الانقسام ابتداء فالاولی رفع مؤنة ابطال الایجاب الکلی فی الشقین من البین وان یق ینقسما الی الضروری والنظری بالوجدان **قال** اما ان یکون جمیع التصورات اه لما اضرب المص ره عن ابطال بداهة الکل ونظریته الی دعوی انقسام کل منهما الی ضروری ونظری یحصل منه بالفکر من غیر اقامة الدلیل علیها اشار الشارح ره الی ان هذه الدعوی مرکب من حکمین احدهما لازم مما تقدم وهو الانقسام والثانی بدیهی وهو امکان تحصیل نظری بلا کسب والبدیهی فلا حاجة الی الدلیل وبما حررنا لک ظهر فساد ما قیل انه نتیجة لما تقدم وان الظ ایراد الفاء الا انه اورد کلمة الاضراب تنبیها علی ان المقصود من الدلیل النتیجة لعدم لزومها لما تقدم فضلا عن کونها نتیجة لهما واما کونه اضرابا عن الاستدلال الی اثبات الانقسام بالوجدان محقق بان یضرب عنه لان العبارة لایساعده **قوله** یعنی ان التصورات آه خلاصته ان الشارح ره جمع ههنا ایضا فی التصورات والتصدیقات فی الحکم للاختصار والمقصود الحکم علی کل منهما بالانفراد فالاحتمالات منحصرة فی الثلثة فبطلان الاولین یستلزم ثبوت الثالث بلا شبهة **قوله** ولما کان آه جواب سوال مقدر وهو ان یق لانسلم ان بطلان الاولین یوجب تعیین الثالث لجواز ان یکون صدق السالبتین المذکورتین بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب ان الموضوع موجود فلا یمکن صدق السالبتین الا باعتبار رفع المحمول واذا انتفی عن الکل البداهة والنظریة تعین الانقسام **قوله** فان النظری بمعنی اللابدیهی فهو نقیض له بمعنی العدول لابمعنی السلب حتی لایتصور بینهما واسطة لکون القضیة سالبة المحمول وهی مساویة للسالبة البسیطة کان یق الشیء اما بدیهی اولیس ببدیهی **قوله** وجاز ان لایکون

آہ بان لایکون ذلک الشئ او صدق العدول علی وجودہ قال والنظری یمکن تحصیلہ تغیر قول المصنف یحصل منہ بالفکر بامکان التحصیل لان اثبات الاحتیاج الی المنطق یکفی امکان التحصیل بالفکر فانہ اذا امکن و ذلک مع ان الفکر لیس بصواب دائما احتیج اذا ارید الاکتساب بہ الی قانون یفید العصمۃ عن الخطاء ولا یتوقف ذلک علی تحصیل نظری بہ بالفعل وبما حررہ الشارح من جعل قولہ یحصل بالفکر مقدمۃ بدیہیۃ غیر مستفادۃ مما تقدم اندفع ما قیل ان الثابت مما تقدم ہو ان البعض من کل منہما ضروری فیجوز ان یکون البدیہی تصورا او احدا وتصدیقا واحدا او متعددا او غیر مناسب للمط او تصورات جزئیۃ وعلی جمیع التقادیر لا یمکن تحصیل النظری بالفکر قولہ اورد الدلیل اہ یعنی لیس اقتصارہ علی دلیل اکتساب التصدیقات لاجل انتفائہ فی التصورات فلا یثبت الاحتیاج الی جزئی المنطق بل لان البیان فی التصورات یحتاج الی کشف شبہۃ یطول الکلام بذکرہا ولا یلیق و بحال المبتدی ایرادہا قولہ وفی التمثیل ای تمثیل الفکر قولہ توضیحا ای توضیحا بجریان الفکر فیہا قال بالضرورۃ متعلق بقولہ حصل لہ من العلمین اہ والمقصود ان کون العلم بوجود اللازم حاصلا من العلمین معلوم لنا بالضرورۃ فافادۃ النظر للعلم معلوم بالضرورۃ فلا یحتاج الی نظر آخر حتی یلزم الدور او التسلسل المانعان من الاکتساب قال والفکر ہو ترتیب امور اہ الترتیب فعل اختیاری لا بد لہ من علۃ غائیۃ فان الباعث فی ذلک التادی الی المجہول یقینا او ظنا او اجمالا فہو الفکر فخرج منہ المقدمۃ الواحدۃ لان الترتیب فیہما لیس للتادی بل لتحصیل المقدمۃ ودخل فیہ ترتیب المقدمات المشکوکۃ المتناسبۃ لوجود غرض التادی الی المجہول بواسطۃ التعلیم لانہ فکر بمعونۃ الغیر وکذا الاسم الکامل لان المط فی ذلک ہو الماہیۃ علی الوجہ الاکمل والمعلول الواحد لا بد لہ من علۃ واحدۃ علی ما نص علیہ فی شرح الاشارات فالترتیب من جمیع الذاتیات والعرضیات موصل الیہما الکان کل واحد من الترتیبین اللذین یشملہما فی نفسہ فکر احدہما موصلا الی الکنہ والثانی الی الوجہ وکذا قیاس المساواۃ والاستلزام بواسطۃ عکس النقیض داخل فیہ وان اخرجہما حد القیاس لعدم اللزوم لذاتہ وکذا النظر فی الدلیل الثانی لان المقصود منہ العلم بوجہ دلالتہ وہو مجہول المصادمۃ و انما قال للتادی ولم یقل بحیث یودی لیشمل الفکر الفاسد صورۃ او مادۃ ویترتب علیہ قولہ وذلک الفکر لیس بصواب دائما فیشتمل المغالطات المصادمۃ للبدیہیات کالتشکیک فی نفی الملزوم لان الغرض منہا التصدیق بالاحکام الکاذبۃ وانلم یحصل بلا مؤنۃ ہذا تعریف الفکر عند المتاخرین وعند المتقدمین مجموع الحرکتین حرکۃ من المطلوب المشعور بہ الی المبادی وحرکۃ الی المطلوب المجہول بوجہ آخر قال کما اذا حاولنا ما کافۃ واذا شرطیۃ ورتبنا بما جزاءہ وہو المقصود بالافادۃ ولیست موصولۃ او موصوفۃ واذا ظرفیۃ علی وہم ثم اعترض بان الواجب الواو فی قولہ ورتبنا بہا وکذا قولہ کما اذا اردنا قال فالترتیب جعل کل شئی اہ فی شرح

المطالع وضع کل شئ والمآل واحد والمعنی ان الترتیب بین الاشیاء وضع کل شئ منہا فی مرتبۃ التی عند الاکثر فیشمل الفکر الفاسد وفیہ اشارۃ الی انہ لابد فی الترتیب من اعتبار المرتب تلک المرتبۃ فلو وضع شئ منہا فی مرتبۃ ولم یلاحظہا لایکون ترتیبا قیل ان الضمیر اما ان یرجع الی کل او الی شئ وعلی التقدیرین یفسد المعنی اذ الترتیب لیس وضع کل شئ فی مرتبۃ کل شئ ولا فی مرتبۃ شئ ما وقد تحیر الناظرون فی حلہ والجواب انہ ذکر الرضی فی بحث المعرفۃ ان الضمیر الراجع الی النکرۃ المذکورۃ لاحکم سابقا علیہ معرفۃ لصیرورتہ معہودا فنختار ان الضمیر راجع الی کل شئ والمعنی وجعل کل شئ من الاشیاء فی مرتبۃ کل شئ یتعلق بہ الوضع ولاشک ان الاوضاع متعددۃ بحسب تعدد الاشیاء ولکل واحد منہا مرتبۃ مختصۃ بہ عند الوضع لیس بغیرہ فاندفع المحذور ان وصار مآل المعنی مافی التاج الترتیب نہادن چیزی را پس دیگری والاظہر ان یقی وضع کل شئ بعد شئ ولایہ نادبلفظ کل اشارۃ الی ان الترتیب اللغوی انما یتحقق اذا وضع کل شئ منہا فی موضوعہ حتی اذا انتفی فی شئ منہا انتفی الترتیب فاندفع ماقیل ان ہذا التعریف یقتضی تعدد الترتیب بحسب تعدد الاشیاء الموضوعۃ قال الاشیاء المتعددۃ وفی التوصیف اشارۃ الی ان بقاء تعددہا حال الترتیب فاذا جعل الماء الذی فی الاناءین فی اناء واحد لایکون ذلک ترتیبا وکذلک لایکون الترتیب من الاجزاء المجموعۃ عند من قال لوجود الکلی فی الخارج ترتیبا لانہ لیس التعدد باعتبار حال الترتیب **قال** بحیث یطلق اہ ای یعتبر فیہا انضمام بعضہا الی بعض بحیث یتصف بالوحدۃ الحقیقیۃ او الاعتباریۃ فیطلق علیہا لفظ الواحد **قولہ** فالاضافۃ بیانیۃ علی ماہو الشائع فی اضافۃ الاسم واللفظ الی مابعدہا والمطابق کما وقع فی بعض النسخ بالتوصیف وکما فی شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذکر لفظ الاسم **قولہ** ہذا داخل اہ تذکرۃ تتقوم ماہیۃ الترتیب بدون التالیف علی احتراز الیہ اذا یمکن وجود الاشیاء مع بقاء تعددہا بدون التقدیم والتاخیر بینہا حسا او عقلا فالتالیف اعم منہ مفہوما واما صدقا فمتساویان وقیل معناہ لایصح ان یقی بعد جعلہا شیئا واحدا ان ہذا متقدم وذاک متاخر وح یتحقق العموم من حیث الصدق فی الحقیقۃ المرکبۃ من الشکل واللون والحرکۃ المدرجۃ من الذہنیۃ والوضعیۃ والامور الذہنیۃ الملحوظۃ دفعۃ واما الجسم المرکب من الہیولی والصورۃ ففی کل منہا تقدم وتاخر عقلی من وجہ **قال** وکذلک کل جمع اہ ہذا التنبیہ علی ماتقرر ماسن عام الا وقد خص منہ البعض فلابد ان المجموع الماخوذۃ فی تعریف النوع والجنس لیست کک ولعل وجہہ ان الاصل فی الفن مباحث الموصل الی التصور والتصدیق وفی تحققہا یکفی الامرین فالجمع استعمل فی تعریفہا بمعنی مافوق الواحد فکک فی مابینہما الا نادرا **قولہ** وانما اعتبرت فی الامور یعنی ان ہذا القید لیس اختیاریا بل بنفیا ذکر بینہما اللا ترتیب **قال** وبالمعلومۃ الترتیب بالذات انہ یقع فی المعلومات

المطلوب

او بالتبع فی التصور سواء قلنا بمغايرة العلم بالمعلوم بالذات او بالاعتبار فمن قال ترتيب علوم اراد بالعلوم المعلومات او اعتبر الترتيب التبعي كذا افاده السيد في حواشي المطالع وما اورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول باتحاد العلم والمعلوم بالذات توهم منشاءه عدم التدبر للمغايرة الاعتبارية **قال** والتصديقية اليقينيات اه ذكر الاقسام الثلثة بطريق التمثيل لكونها عمدة والا فالتصديقية لاتنحصر فيها فان الحكم باحد الطرفين اما بامتناع الآخر او بتجويزه الثاني المظنون والاول اما ان يعتبر مطابقته الخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وان لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب وان لم يكن ثابتا فهو تقليد المصيب ولا يعتبر مطابقته وان كان لا يخلو عن احد الطرفين فاما ان يقارنه تسليم فهو المسلم او انكار فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الاربعة من البرهان والخطابة والجدل والسفسطة كذا في شرح الاشارات **قال** فان الفكر كما يجري آه الكاف بمجرد قران الفعلين في الوجود على ما في الرضي وقدم الجريان في التصور انما ماشانه ومن لم يفهم وقع في حيص بيص **قال** وهو احض من الاول مجرد بيان للواقع اذ لا دخل له في السوال **قال** لانه لم يفسره في هذا الكتاب يعني قبل تعريف الفكر الا به فهو السابق الى فهم المتعلم فلا يرد ان عدم الذكر في الكتاب ليس قرينة للمتعلم ولم يكن القرينة نصا في الدلالة على ارادة ما في شرح المطالع هو اولى من المعلوم اذا دلت القرينة على ان يقال معنى العلم يتضمن معنى الجهل ايضا فلذا لم يتعرض له في السوال والجواب **قوله** مبادي المط اه يعني كما ان اعتبار الجهل ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومين **قوله** اي حاصلة يعني معلومة بذلك للتنبيه على ان المراد من العلم الحصول لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت **قوله** واما المط يعني ان المراد من الجهل الجهل من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه **قوله** طريق اكتسابه اه يعني ان المراد بقوله فاكتسابه من التصورية ان هذا الاكتساب واقع معلوم قطعا لا انه واجب وكذا في قوله الامور التصديقية **قال** ومن لطائف اه وفي ايراد كلمة من التبعيضية اشارة الى ان له لطائف اخرى من التنبيه على ان الترتيب لا يمكن الا بين اثنين واشتراط المعلومية في الامور والجهل في المط هذا ان اعتبر اضافة اللطائف الى هذا التعريف متقدمة الى اعتبار البعضية وان اعتبر البعضية متقدمة على الاضافة افاد بعض هذه اللطيفة من مطلق اللطائف لا من لطائف هذا التعريف والحق ان صحة كلمة من في امثال هذا الموضوع يكفيه كون المذكور بعضا من مدخول من ولا يقتضي وجود امر آخر بل جوازه **قال** مشتمل على العلل الاربع اي تعريف بلازم مشير اليها وجه لطافته انه يفيد امتياز الشي بعينه وجوده ثم ان الامور الاجتماعية داخلتان في المرتب اعني المعرف والحجة خارجتان عن الترتيب فاطلاق المادية والصورية على التشبيه واما القول بان المراد بالعلل الاربع العلل الاربع لاجل النظر اعني المعرف والحجة والعلل الاربع كما يضاف الى المركب يضاف الى اتحاده وكما يفيد اشتمال تعريف المركب عليها ايضاحه كذلك يفيد ايضاح ايجاده وان كان يصحح اطلاق المادية والصورية على الحقيقة

فمع کونہ تکلفا مخالفا لعبارة الشارح یستلزم ان یکون اطلاق الفاعل والغایۃ مجازا لان فاعل المعرف والحجۃ المبدء الفیاض دون المرتب والعلۃ الغائیۃ انما یکون للصادر بالاختیار **قولہ** کل مرکب ای موصوف بالترکیب فی نفسہ مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر کما ہو المتبادر سواء کان موجودا خارجیا او ذہنیا وہو المراد بالمرکب الحقیقی الواقع فی بعض تصانیفہ فلا یرد ان فی کل امرین موجودین اعتبر الترتیب بینہما فانہ مرکبا ولیس لہ مادة ولا صورة قید بالمرکب لان البسیط لا یکون لہ علۃ مادیۃ ولا صوریۃ سواء کان صادرا عن مختار او موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا یکون لہ علۃ غائیۃ سواء کان مرکبا او بسیطا وادخال الفکر فی ہذہ الکلیۃ علی التشبیہ وہو علی اثبات المادیۃ والصورة کما سیجیٔ **قولہ** من علۃ مادیۃ لان المتصف بالترکیب فی نفس الامر لا بد لہ من الاجزاء التی بہا بالقوة من الانضمام بہ بالفعل ولا یعنی بالمادیۃ والصوریۃ الا ما بہ الشیٔ بالقوة وما بہ الشیٔ بالفعل بخلاف المرکب الاعتباری اذ لا انضمام فیہ فی نفس الامر بل بمجرد الاعتبار **قولہ** داخلتان فیہ مقدمتان لماہیتہ ولذا اسمیتہا علل الماہیۃ **قولہ** او من علۃ فاعلیۃ لانہ ممکن والممکن لا بد فیہ من فاعل **قولہ** وعلۃ غائیۃ وہی ما لاجلہا الفعل لان الصادر بالاختیار لا بد لہ من مرجح یرجح احد طرفی الفعل علی الآخر لئلا یلزم الترجیح بلا مرجح علی ما تقرر فی الحکمۃ والاشاعرة ینکرونہ **قولہ** خارجتان عنہ ای عن ماہیتہ یتوقف وجودہ علیہما ولذا خص بعلل الوجود **قولہ** کان ذلک لحمل آہ فالاختصاص المستفاد من اضافۃ اللطائف الی ہذا التعریف نسبۃ تحقیقیا بل الی الاقسام الثلثۃ **قولہ** ولیس المراد آہ بیان الفائدة اعتبار قید الاشتمال دخل لما وقع فی عباراتہم انہ تعریف بالعلل الاربع **قولہ** قول تحقیقی من حققت الامر اذا تحققتہ وتیقنتہ ای قول منسوب الی الیقین بلا شبہۃ فیہ **قولہ** فہو قول علی سبیل التشبیہ ای التشبیہ ما بہ الفکر بالقوة المادیۃ وتشبیہ ما بہ الفکر بالفعل بالصوریۃ وان کانا خارجتین عن ماہیتہ ومن ہذا ظہر آن کونہ قولا بالتشبیہ یحتاج الی التعلیل لکونہ معلوما بما ذکرہ سابقا من کون المادیۃ والصوریۃ داخلتان فی المرکب فالتعلیل لقولہ لان النظر آہ علی سبیل التنزل اما باعتبار انہ قد یطلق النظر علی مجموع الامور المرتبۃ المخصوصۃ کما وقع فی عبارة الملخص واما باعتبار ان المادیۃ قد یطلق علی ما بہ الشیٔ بالقوة مطلقا حیث جعلوا الموضوع داخلا فی المادیۃ کما فی المحاکمات **قولہ** من الاعراض النفسانیۃ ای المختصۃ من الاجسام بذوات النفس الحیوانیۃ سواء قلنا انہ الترتیب المخصوص او المرتب المخصوص **قولہ** والمادة والصورة آہ صرح بہ المحقق الطوسی فی شرح الاشارات حیث قال وانما قال ای الشیخ کانہما علتاہ المادیۃ والصوریۃ ولم یقل ہما علتاہ لان المثلث لا مادة لہ ولا صورة فانہ کم والمادة والصورة تکون للاجسام انتہی فانہ صریح فی انہما لمعنی المادة والصورة المختصین بالاجسام

والیه یشیر عبارة الشارح حیث قال وصورة الفکر **قوله** بعد التعبیر بالعلة الصوریة وهذا لاینافی ما صرح به السید قدس سره فی شرح المواقف من ان المراد بالعلة المادیة والصوریة ما یعم الاجسام والاعراض کذا فی شرح الملخص من ان المراد بالمادة والصورة ههنا ای فی التقسیم العلة ما یعم الاعراض والاجسام لانک تلک الارادة بطریق التشبیه والمجاز فانه دفع الشکوک التی عرضت للناظرین **قوله** بل معلولة له ای قیل هذا انما یتم اذا جعل الترتیب مصدرا للفاعل اما اذا جعل مصدرا للمفعول فمدلوله نفس الهیئة الاجتماعیة فدلالته علیه مطابقة ولیس بشیء لان النظر صفة الناظر فکیف یصح تعریفه لما هو صفة الامور ولان التادی علة غائیة للفعل للناظر لا للهیئة المترتبة علیه **قوله** لان دلالة العلة علی معلولها قال المحقق الطوسی فی شرح الاشارات العلم التام بالعلة التامة لا یتم من غیر العلم بکونها مستلزمة لجمیع ما یلزمها لذاتها وهذا یتضمن العلم بلوازمها التی ههنا معلولاتها الواجبة بوجوبها فالعلم التام بالعلة التامة یقتضی العلم بماهیة المعلول وانیته والمعلول من حیث هو معلول لا یقتضی علة المعینة انما یقتضی علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حیث هو معلول یقتضی العلم بانیة العلة دون ماهیتها انتهی وخلاصته انه لابد فی العلة من خصوصیة بها یصدر المعلول المعین دون غیره فاذا اعلم بتلک الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعین وحاصل الجواب انه لاشک فی دلالة الترتیب علی الهیئة والمرتب لان الذهن ینتقل منه الیهما والاولی دلالة العلة التامة بمعنی الفاعل المستقل بالتاثیر والثانیة بالعکس فالاولی اقوی ولو قال فان الترتیب المعین یدل علی الهیئة المعینة بلا شبهة دون المرتبة فلذا اعتبر عنها بالمطابقة یکفی فی مقصوده لکنه قصد اثباته بالقاعدة الکلیة فانه دفع الشکوک التی عرضت للناظرین فتدبر **قال** کالنجار آه هذا ابناء علی بادی الرای والا فالنجار فاعل للحرکات التی هی معدات للسریر **قال** لجلوس السلطان آه ای للسریر وهو ایضا قول ظاهری والا فهو غایة لایجاد السریر **قال** ای الفکر فسر الترتیب بالفکر رعایة لسوق الکلام فان ما قبله وما بعده مذکور بلفظ الفکر وما قیل انه لتوهم ان یحمل الترتیب علی مجرد الهیئة الاجتماعیة فتوهم لان المشار الیها الترتیب المخصوص الذی هو الفکر **قال** لیس بصواب دائما ای فی جمیع الاوقات قید للمنفی فلا بد ان یکون خطاء فی بعض الاوقات فتحقق فکر فاسد اما بان یظهر فساد الفکر الاول بعینه او یظهر فکر آخر یناقضه وعلی التقدیرین لا یکون کل فکر صحیحا فیلائم اول الکلام وآخره **قال** فمن دا... بناقضه العقلاء فلذا قدم الجار والمجرور علی متعلقه ... ومن ثم یقل فواحد لان المقصود بالذات بیان ... مقتضی الافکار دون تفصیل العقلاء **قال** والا لزم اجتماع النقیضین ان ادی الفکر الی النقیضین فظاهر لن ادی الی المتنافیین فلاستلزام کل منهما نقیض الآخر **قوله** وان بدیهة العقل آه فلا یرد ان وقوع الخطاء لا یستلزم مساس الحاجة الی القانون لجواز ان یکون تمیز الخطاء عن الصواب بدیهیا حاصلا بمجرد الالتفات

فان قلت عدم كفاية البداهة لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولى قلت معلوم بالضرورة انه ليس التميز من الحسيات والتجربيات والحدسيات فلو كان ضروريا كان بديهيا او من قضايا قياساتها معها وعلى التقديرين يكفي البديهة في ذلك لذا لم يقل ان مجرد التوجيه لا يكفي تمييز الخطاء عن الصواب **قوله** عن العقلاء الطالبين آه في التوصيف اشارة الى دفع ما يتوهم من انه يجوز ان يكون الخطاء لعدم طلبهم الصواب بل لمجرد التشكيك والتغليط وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان شان العقلاء طلب الصواب لا التشكيك والتغليط **قوله** لانه اظهر لان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره **قوله** فالوقتان اه اى في المتن والشرح والجار والمجرور متعلق بتناقض بتضمين معنى التفكر **قوله** واما النتيجتان اه فلا يرد ان بشرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح **قوله** بناقض في وقتين **قوله** واقتصر على بيان الخطاء اه اى الشارح حيث قال فمن واحد اه **قوله** لعدم ظهور ذلك اى الخطاء في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لا تناقض ولا تنازع بينهما انما التنازع بين الاحكام الضمنية اللازمة لها او الكسب في التصورات بناء على شبهة الامام فترك التعرض لبيان الخطاء فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزء المنطق بل لاحتياجه الى بيان لا يليق بهذا المختصر المدول للمبتدي **قوله** يريد آه يريد دفع ما يرد من اللازم من وقوع الخطاء في الافكار وعدم كفاية البديهة في التميز الاحتياج الى معرفة احوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان ههنا مقدمة مطوية تركها الشارح لظهورها كانه قال فمست الحاجة الى قانون لتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهة العقل لا تفي بذلك التمييز فلابد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التي لا تنحصر في عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع منا صحيح او فاسد ولا شك في تعذر تلك المعرفة والا لم يعلل بلزوم الدور او التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر او بلزوم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون صحته وتمييزه عن الخطاء بديهيا او ليا وقد يعلل بان معرفة صحة الفكر الجزئي الواقع معرفة يقينية لا يحصل الا من القانون الكلي الذي يندرج فيه لان الطريق المقدر لنا ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال الجزئي على الكلي او الحال بجزئي على الجزئي والاخيران لا يفيدان اليقين فتعين الاول وعلى كلا التعيين لا يثبت الاحتياج الى المنطق في تحصيل نظري يكون صحة فكره بديهيا او ليا مادة وصورة ولا خير في ذلك فتدبر فانه مما زال فيه اقدام الناظرين **قوله** يرجع اليه في معرفته اى في معرفة صحة الفكر المخصوص مادة وصورة **قوله** لم يرد ان اكتسابه حتى يرد عليه ان اللازم مما تقدم هو الاحتياج الى القانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون من الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره ففيه انه يستلزم استدراك قوله من الضروريات

قوله قد عرفت اه يريد به بيان معنى صحة الفكر وفساده قوله فاذا اريد آه الفاء لتفصيل صحة المادة والصورة المذكورتين سابقا وسببيتين لما ذكره قدس سره ان المراد بطريق اكتساب النظريات اقسام المعرف والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد معنى افادة المنطق اياها افادة مناسبتها وبالافكار الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج عن المعاني الاصطلاحية عن غير ضرورة قوله لها مناسبة مخصوصة آه لكونه مثل كونه ذاتيا له او خارجا محمولا التساوي او ابينيا قوله وكذا الحال في التصديقات فانه لابد فيها من مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلثة قوله فلكل مطلوب اه وهذا هو صحة المادة قوله من طريق مخصوص مثل الحد الرسم في التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات قوله له شرائط مخصوصة كمساواة المعرف وكونه اجلى او ايجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلا قوله لم يصب اي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حمار ولكل حمار جسم وما قيل ان اللازم ههنا هو الجسمية التي في ضمن الحمار ففيه انه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بحمار قوله والتكفل اه اما التكفل لتحصيل المبادي التصورية فبيان اقسام الكلي وبيان خواصها التي تميز بعضها من بعض واما للطريق فبيان اقسام المعرف وشرائطها واما للمبادي التصديقية فبيان ما يتالف عنه الصناعات الخمسة وبيان ما تتميز به بعضها عن بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها واما للطريق فبيان اقسام الحجة وشرائطها قوله كما ينبغي انما قال ذلك لان كل حكم متكفل بيان صحة مباديه لكن لا حق التكفل لان العلم اليقيني بالجزئي انما يحصل عن العلم بالكلي فان التمثيل والاستقراء لا يفيدان اليقين قوله ادراك المعقولات اي الامور الغائبة عن الحواس قوله يقوى الاول لان التكلم على وفق المعاني المدبرة في الذهن فاذا كان تدبير المعاني شديدا كان التكلم شديدا قوله ويسلك بالثاني آه الباء للتعدية لانه تحفظه عن عروض الخطاء فيه قوله يتقوى ويظهر اه في عطف يظهر على يتقوى اشارة الى ان الظهور في الشرح بمعنى ذلت يا فتن على ما في التاج وفي التعبير بالنفس الانسانية الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفي التوصيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة يشير الى كونها مبدء للنطق وهو معنى القوة النطقية قال آلة قانونية اختيار صيغة المفرد اشارة الى كونها علما واحدا مفردا بالتدوين قال وهي الواسطة اه هكذا فسر الامام في شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة القلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرج الوسائط المذكورة مما لا يكون طرفاها فاعلا ومنفعلا ولظهور فائدة هذا القيد لم يتعرض له الشارح وتعرض لفائدة القيد الاخير اي في وصول اثره اليه

وما قیل انہ یصدق التعریف علی الشرائط وارتفاع المانع والمعد لانہا وسائط بین الفاعل والمنفعل فی وصول الاثر اذ الایجاد لا یحصل بدونہا فتوہم لانہا متممات الفاعلیۃ فان الفاعل انما یصیر فاعلا بالفعل بسببہا لا وسائط فی الفاعلیۃ قولہ اذ علۃ علۃ الشئی اہ تعلیل لقولہ فانہا واسطۃ آہ ای ان رجع ضمیر منفعلہا الی الفاعل بتاویل العلۃ وان رجع الی العلۃ المتوسطۃ فہو تعلیل لمقدمۃ مطویۃ فیکون واسطۃ بین فاعلہا ومنفعلہا ایضا لان فاعل الفاعل فاعل لہ بالواسطۃ لدخلیتہ فی الفاعلیۃ علی ما قالوا من ان مطلق العلۃ ینصرف الی الفاعل اولان الشئی اذا کان محتاجا الیہ لامر ہو محتاج الیہ لآخر کان الشئی الاول ایضا محتاجا الیہ للآخر بالضرورۃ فہو اثبات لکونہ منفعل العلۃ المتوسطۃ منفعل فاعلہا باثبات الفاعلیۃ بالواسطۃ لہ او بمقدمۃ کلیۃ ضروریۃ لیشمل الفاعل وغیرہ ولیس مصادرۃ علی ما وہم قال لا انہا آہ استدراک من قولہ فانہا واسطۃ بین فاعلہا ومنفعلہا قال فضلا عن ان یتوسط اہ یعنی ان التوسط فی الوصول فرع تحقق الاصول فاذا انتفی الاصل انتفی الفرع بطریق الاولی باد فضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنی زاد ویقع علی ما فی شمس العلوم یقع بعد نفی صریح او ضمنی للتنبیہ من نفی الادنی علی ما نفی الاعلی فعلی الثانی معناہ انتفی الوصول مطلقا حال کونہ تعبیۃ عن التوسط ای عن الوصول بالتوسط وجزءا منہ فیکون انتفاءہ اظہر وعلی الاول معناہ انتفی الوصول مطلقا حال کونہ زائدا ومتجاوزا عن التوسط ای عن انتفاء التوسط فہو متنف اولا قال انما الواصل الیہ آہ کلمۃ انما لتاکید النفی السابق صریحا للاہتمام بشانہ قال لانہ الصادر منہا آہ ای المعلول معلوم الاتصاف بالصدور من المتوسط لکونہ اثرہا والمتوسط معلوم الاتصاف بالصدور من البعیدۃ لکونہا الذی ہو اثرہا ومعلوم ان الشئی الواحد لا یتصف بالصدورین ولا یقوم صدور واحد بصادرین فثبت ان الواصل الیہ اثر المتوسط دون البعیدۃ فالتعریف فی قولہ الصادر منہما من قبیل وو الذک العہد وخلاصۃ کلامہ ان المعلول منفعل البعیدۃ لکونہا فاعلۃ لہ ولیس صادرا عنہ فلم یصل اثرہا الیہ لتحقق ذلک قولہم الواحد لا یصدر عنہ الا الواحد مع اتفاقہم علی ان الواجب تعالی فاعل لکل الممکنات بلا واسطۃ او بواسطۃ وللناظرین ہہنا کلمات اوہن من نسج العنکبوت تنکشف لک حالہا بما ذکرنا لک فلا حاجۃ الی التصریح قولہ قیل علیہ فعلی ہذا ای علی تقدیر عدم وصول اثر العلۃ البعیدۃ الی المعلول ومبنی الاعتراض علی استلزام الانفعال بوصول الاثر فاذا انتفی الوصول انتفی الانفعال قولہ اولا ای سابقا فلا یقتضی وجود التصریح ثانیا قولہ والجواب آہ خلاصتہ ان الانفعال لا یستلزم الوصول فالمعلول منفعل العلۃ البعیدۃ مع عدم وصول اثرہ الیہ وذلک لان البعیدۃ لہا مدخل فی وجود المعلول لتوقفہ علیہ ولیس ذلک الا بالفاعلیۃ اذ لا جہۃ لتوقف وجودہ علیہا سواہا فیکون فاعلۃ لہ فیکون منفعلا لہا ایضا لکون الفاعلیۃ والمنفعلیۃ من الاضافۃ

الموانع
نادالایجاب
للوصول

لكنه فاعل بعيد تخلل بينه وبين منفعله لما فاعل اخر بسببه لم يصل اثره اليه لما عرفت من انه صادر من المتوسطة
دون البعيدة **قوله** اشار مجملا بقوله آه قد عرفت تفصيل ذلك المجمل بما لا مزيد عليه **قوله** فتامل امر بالتامل لدقته وغموضه
حتى يظهر لك دفع ما يتوهم من ان المتبادر من منفعله المنفعل القريب فلا حاجة الى القيد الاخير فان المتبادر
هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقريب فقال ما يتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب **قوله**
في وصول اثره اليه ولو سلم فالمتبادر من المنفعل القريب ما لا يكون بينه وبين فاعله واسطة اصلا لا ان
لا يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن التعريف آلة الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حائل **قوله**
اذا قلت كل فاعل مرفوع اه تمهيد للتفسير المذكور بقوله فقوله امر كلي آه كما يدل عليه الفاء فتعرض اولا
لما يتبادر الى الوهم من لفظ الكلي ومن انطباقه على الجزئيات ونسبته الجزئيات اليه من غير تقادير ولذا
ذهب اليه بعض الناظرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثانيا لما هو المراد
وبيان معنى الانطباق وان نسبة الجزئيات اليه بالتسامح ثم اشار الى بطلان الاول بقوله والقانون | بالنتائج
والقاعدة والاصل آه بانه خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة العبارة له **قوله** وهذه القضية اه ايضا امر
كلي اي حكم كلي وليس مختصا بالفاعل كما سبق الى الوهم من تذكير الكلي **قوله** قد حكم آه تفسير لمعنى الكلية اذا
وصف بها القضية **قوله** هي الاحكام اه اي المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك
الجزئيات كما يدل عليه التمثيل **قوله** وهذه الفروع آه اشارة الى ان الانطباق ح بمعنى الاشتمال لا الحمل
كما سبق الى الوهم مع نسبته الى الجزئيات **قوله** بالقوة القريبة من الفعل متعلق بالمشتملة والمراد بالاشتمال
وجوده فيها ولا شك في كونه بالقوة القريبة اذ الحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج
منها حتى يرد انه بالفعل **قوله** والقانون والقاعدة آه يعني ان هذه الالفاظ مترادفة يطلق في الاصطلاح
على هذه القضية مثلا من حيث اشتمالها على تلك الفروع وللاشارة الى الحيثية وصف الامر الكلي بالانطباق
مع انه لا يكون الا كذلك وبهذا ظهر عدم صحة حمل الامر الكلي على موضوع تلك القضية لان صدقه على جزئياته
لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس بمعتبر في مفهوم القاعدة حتى يقال انه ذكر للاشارة الى الحيثية وايضا لا معنى
لاستخراج احكام جزئياته منه الا بتقدير المضاف اي من حكمه واذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل
لا الموضوع **قوله** بهذا العمل وهو تحصيل الصغرى وضمه الى القاعدة **قوله** وقس على ذلك اي على استخراج
الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع آخر لهذه القاعدة ولغيرها **قوله** على جميع احكام اه
بحذف المضاف بقرينة **قوله** ليعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس للقضية جزئيات قال
يتعرف في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لا محل لها من الاعراب وفي بعضها باللام العاقبة

دون التعليل في صيغة التفعل اشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة فخرج من التعريف القضية الكلية
التي يكون فروعها بديهيا غير محتاج الى التخريج كقولنا الشكل الاول ينتج فيكون ذكره في الفن بطريق المبدئية
لمسائل آخرى قيل ما ذكره قدس سره تكلف مستغن عنه بان يق معناقضية كلية يشتمل على جزئيات يعتبر
فيها باعتبار تحققها لا باعتبار تعقلها ويستدعي تحققها فخرجت الشرطيات اذ لا جزئيات لها والسوالب
اذ لا يشتمل على الجزئيات المعتبرة في تحققها بناء على ان السالبة لا يستدعي وجود الموضوع فالقانون لا يكون
الا قضية كلية حملية موجبة وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح اضافتها الى موضوعها
للدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعتبرة دون الاعم
الشامل للجزئيات الفرضية المعتبرة في معنى الكلي **قول** وفيما ذكره تكلفات الاول ان يراد باشتمالها
على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد بجزئياته الجزئيات المعتبرة في تحققها
ولا دلالة اللفظ عليه مع ان المتبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئية بالقياس اليه والا ان
يكون ذلك الشيء كليا له الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم نقيض المتساويين متساويان ونقيض الاعم
اخص من نقيض الاخص قانونا لاشتمالها على نقائض الامور الشاملة نحو اللاشيء واللا ممكن شيء من الامور
العرضية الرابع انه يستلزم ان لا يكون المسائل التي موضوعها الكليات المنحصرة في فرد واحد كمباحث
الواجب والعقول والافلاك لعدم الجزئيات قوانين لها في نفس الامر بل بالغرض ثم لا يخفى على الفطن
ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم مما ذكره هذا الفاضل بلا شبهة لكن المراد مشغوف بنتائج
ذكره وايضا ما قيل ان المراد بالجزئيات الفروع تشبيها لها بها في الاندراج وباحكامها الاحكام التي
يشتمل على تلك الجزئيات عليها وح لا حاجة الى الحذف والاظهر عندي ان المراد قضية كلية تنطبق اي
يحمل موضوعها على جزئياته عند تعرف احكامها منها فح يكون التعريف مشتملا على بيان التفريع ايضا
ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجا الى التوجيه ويكون الجزئيات محمولا على معناها المتبادر
من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي اذ معناه
ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه ويؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعريف احكامها فان تعلق
عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى التكلف واللام في ليتعرف كما في اكثر النسخ ح يكون
للوقت يعني ان التعريف على التوجيهات المذكورة غير ما ذكره ذلك الفاضل يصدق على القضية
السالبة مع انهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجوابه ان القضايا السالبة من القوانين
او استنباط الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتاويل المذكور انما ارتكبوه

ذكره والظاهر

يجعل

لان البحث فی العلوم لایکون الا عن العوارض الذاتیۃ **قولہ** لافاعلۃ لہا ای للذاتہا ولا لاثر یتعلق بہا
لان الترتیب الذی ہو فعلہا انما یتعلق اثرہ اعنی الہیئۃ المخصوصۃ بمبادیہا فلا یکون المنطق واسطۃ فی
وصول اثرہ الیہا فلا یرد ان یکون المطالب الکسبیۃ منفعلۃ لایتوقف علی کون العاقلۃ فاعلۃ لہا
فان الخشب منفعل للنجار والنجار لیس فاعلا لہ **قولہ** فلا اشکال فی التصدیقات لان المنطق یکون واسطۃ
فی حصول التصدیق ہو اثر الایقاع الذی ہو فعل النفس وہذا القدر یکفینا فی کونہ آلۃ ولا یجب جریانہ فی
التصورات ایضا **قولہ** بناء علی ان الظاہر المتبادر آہ من الادراکات لما کانت فائضۃ بتوسط فعل صادر
عن النفس اعنی الاحساس مع التوجہ والنظر یسبق الی الفہم انہا افعال لہا ولا ضیر فی بناء اطلاق اللفظ
علی شیء باعتبار ما یتبادر الی الفہم وان کان خلاف الواقع انما یضر ذلک فی المطالب العلمیۃ **قولہ** واما
بناء اہ فکلام الشارح علی حذف المضاف ای بین مبادی المطالب الکسبیۃ **قال** فی الاکتساب
آہ ای فی حال الاکتساب **قال** لان مسائلہ قوانین بیان اطلاق القانون علیہ کما یستفاد من قولہ
وہو المنطق باعتبار ان اجزائہ قوانین الا باعتبار ذاتہ وبہذا ظہر وجہ کونہ قانونیۃ لکونہ منسوبا الی القانون
نسبۃ الکل الی وصف الاجزاء ووصف القوانین بالصفۃ الکاشفۃ لاثبات کونہا قوانین لان
صدق الحد دلیل علی صدق المحدود ولم یذکر للتعریف احکامہا لانہ خارج عن الحد بیان لثمرۃ الانطباق
ولفظ السائر بمعنی الجمیع علی ما فی القاموس وان انکرہ الزمخشری وقال انہ فی اللغۃ بمعنی الباقی واستعمالہ
بمعنی الجمیع توہم وان وقع فی کلام المصنفین **قال** من العلوم ای العلوم الکسبیۃ کما یقتضیہ السیاق او العلوم
الحکمیۃ علی ما ہو الغرض من تدوینہ **قال** لیس نفسہ تعصم ای لیس کافیا فی العصمۃ بل لابد من المراعات **قال**
العلوم القانونیۃ التی لا تعصم آہ بان لایکون غایۃ العصمۃ کالعلوم الالہیۃ واما ان یکون غایۃ العصمۃ لکن لا عن الخطاء
بل عما یضر او عن الخطاء لکن لا فی الفکر بل عن الخطاء فی اللفظ **قال** فان الذاتی للشیء آہ معناہ انہ اذا لوحظ الشیء
فی نفسہ وقطع النظر عما سواہ یجب ثبوت الذاتی لہ وہو ظ فلا یضر ذلک کون النسبۃ ذاتیا للامور النسبیۃ کالمقدار
النسبیۃ **قال** حقیقۃ کل علم بمعنی ما بہ الشیء ہو ہو ولذا اعلم ضم الماہیۃ الیہا واعتبار وضع الاسم لہا لکونہا حقیقۃ
اعتباریۃ باعتبار وضع الاسم بازائہا **قولہ** اسماء العلوم المخصوصۃ اہ المقصود منہ دفع التدافع بین
کلامی الشارح حیث ذکر ہہنا اولا ان حقیقۃ کل علم مسائلہ وثانیا ان العلم ہو التصدیقات بالمسائل فان
الحصر انما یصح بالنسبۃ الی المعنی الحقیقی وہو الحقیقۃ الاسمیۃ فلا یرد انہ یطلق اسماء العلوم علی الملکۃ
الحاصلۃ من التصدیقات ایضا فلا وجہ للتخصیص بہذین المعنیین **قولہ** ان یعلم تلک المعلومات اشارۃ
بالتفسیر الی ان النحو الذی ہو اسم العلم فی ہذا القول بمعنی المعلومات المخصوصۃ فلا ینافی ما وقع فی کلامہم

ان العلم فیہ عبارۃ عن الملکۃ قولہ وہو ظ فان ہذا الاطلاق اکثر فی العرف وشائع بالقیاس الی الاول ولہذا یقال فی تعریف کل علم علم باصول وان کان الاطلاق الاول ایضا حقیقۃ عرفیۃ قولہ اولا حیث قال الشارح ان حقیقۃ کل علم مسائل ذلک العلم قولہ کما صرح بہ ثانیا حیث قال العلم ہو التصدیقات بالمسائل فان حصر العلم علیہا صریح فی انہا حقیقۃ عرفیۃ اذ لا یصح الحصر علی المعنی المجازی قولہ بان اجزاء العلوم آہ فلا یصح ان حقیقۃ کل علم مسائلہ وکذا ان حقیقۃ العلم بہا لانہ العلم بالموضوع والمبادی والمسائل قولہ المقصود من ہذہ الثلثۃ ای من جملۃ ہذہ الثلثۃ لان الغرض منہا المسائل لان تدوین العلم لاجل العلم بہا والموضوع والمبادی مقصودان بالغرض فالقول بان حقیقۃ العلم المسائل قول تحقیقی وقولہم اجزاء العلوم ثلثۃ قول مبنی علی المسامحۃ قولہ واما الموضوع آہ اورد علیہ ان تصور الموضوع والتصدیق بوجودہ داخلان فی المبادی والتصدیق بالموضوعیۃ من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنی بعد الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع فی العلم کما یوہم قولہ لیرتبط بسببہ فان الرابط وجہ الوحدۃ الذاتیۃ للمسائل نفسہ ففیہ انہ لا معنی لایراد نفس الموضوع فی العلم والجواب انہ ان ارید بالمبادی ما یتوقف علیہ المسائل فالتصدیق بالوجود داخل فیہا لان ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوت المثبت لہ علی ما قیل وان ارید بہا المقدمات التی تترکب عنہا ادلۃ المسائل فہو خارج عنہا فلعل من جعلہ جزء علیحدۃ اراد بہا المعنی الثانی وقیل انہ وان کان داخلا فی المبادی الا ان لاختصاص لمبدئیۃ مثلثۃ دون مثلہ فلکونہ مبدا لجمیع المسائل عدوہ جزء برأسہ قولہ لیرتبط آہ ارتباطا ذاتیا لکون موضوعات المسائل راجعۃ الیہ فلا یرد الغایۃ قولہ فالاولی والانسب آہ تمیزا بین ما ہو مقصود بالذات عما ہو مقصود بالعرض وحطا لہ عن مرتبتہ قولہ ومن جعل آہ معطوف علی قولہ ان المقصود بالذات مقدمۃ ثانیۃ من الجواب قولہ مع انہ یجوز آہ ظرف متعلق بقولہ فالاولی والانسب ای الاولی والانسب ان یعتبر تلک المسائل علیحدۃ مع انہ یجوز ان یعتبر المقصود بالذات مع ما یحتاج الیہ فیکون الامور الثلثۃ اجزاء العلوم حقیقۃ ویکون القول بان حقیقۃ العلم المسائل مبنیا علی المسامحۃ بقصر النظر علی المقصود بالذات قولہ لکن الاولی ای جعل الموضوع والمبادی جزء المسامحۃ اولی من جعلہا جزء حقیقۃ فہذا الاولی غیر الاولی السابق فانہ عبارۃ عن ان اعتبار المسائل علیحدۃ اولی من اعتبارہا مع الموضوع والمبادی وہما متغائران فی المفہوم کما یدل علیہ فاء التفریع فی الموضعین وان کانا متلازمین فی الوجود قولہ ان مسائل العلوم آہ لا یخفی ان الشارح ادعی الموجبۃ الکلیۃ فیکفی فی السؤال ثبوت تزاید المسائل فی بعض العلوم فلا یرد ان بعض العلوم لا تتزاید مسائلہ کعلم الجبرۃ والمقابلۃ قولہ لا یتوقف علی تحصیلہ فی الخارج لتحقق الوضع للمعدومات حتی لا یمکن التحصیل الاجمالی اذ لا

ربطہ من الشروع
پہلے ہمیشہ
بیان شرح
تحقیق

اجمال العلوم فلا یرد ان بعض العلوم لا تتزائد مسائله فی الوجود فی الخارج بل علی تحصیله فی الذهن وفی الذهن تحصیلان تفصیلی واجمالی والمراد ههنا الاجمالی فاندفع الاعتراض فظهر لک مما قیدنا ان تقریر الجواب لا یتوقف علی ان یکون للمسائل تحصیل فی الخارج وان التعرض لاثباته بان الوجود الاصل لها فی الذهن بمنزلة الوجود الخارجی للاعیان فی حق ترتب الآثار التزام لما یلزم وتدقیق لا حاجة الیه یدل علی ما ذکرنا ایراده قدس سره لفظ المعنی منکرا وتفریع فلم یرد علی التحصیل فی الذهن قوله لو خطت اجمالا وسمیت بذلک الاسم فالملاحظة الاجمالیة باعتبار الموضوع او الغایة مثلا آلة للوضع والموضوع له جمیع المسائل المشترکة فی جهة الوحدة المستخرجة وغیره المستخرجة وح لا یکون العلم الذی تتزاید مسائله متحققا بجمیع اجزائه فی وقت ما والعالم بها انما یسمی عالما باعتبار الملکة لا باعتبار التصدیقات بالمسائل ولیس من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد فی الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصیان ضرورة کون اللفظ والمعنی شخصیین الا ان آلة الوضع مفهوم کلی یندرج فیه الاجزاء المستخرجة وغیر المستخرجة کما اذا قدر الرجل ابنا ووضع له اسما ثم ان لم یعتبر تعدد المسائل والتصدیقات باعتبار تعدد المحال کما فی العرف کان علما شخصیا وان اعتبر ذلک کان علما جنسیا فلا تنافی بین ما ذکره ههنا وبین ما ذکره فی حواشی الشرح العضدیة من ان اصول الفقه علم للجنس قال لا تحصل الا بالعلم بجمیع مسائله اذ لا حقیقة له سواه لا تجعل نفسها حدا له بناء علی ان الحد یکون بالاجزاء العلوم المحمولة ایضا ویؤخذ منها الجنس والفصل بالتحلیل والانتزاع علی اختلاف الرأیین فلا یرد ان الحصر ممنوع لجواز ان یحصل معرفته بحده بالجنس والفصل علی ان الجنس والفصل انما یؤخذان من امر مشترک ومختص بهما جزءان خارجیان للمرکب والعلوم المدونة کک قال ولیس ذلک مقدمة للشروع اه ای لیس العلم بجمیع المسائل فی الواقع مقدمة الشروع انما هی تصوره بوجه یمتاز عما عداه عند الشارع علی ما مر واما انه لا یمکن ذلک قبل الشروع لانه یستلزم الدور او یمکن فاشتغال بما لا دخل له فی المقصود قال فلهذا ای لان مقدمة الشروع معرفته بالرسم قوله لم یکن صحیحا لانه لیس مقدمة الشروع واما ان المذکور رسم کما بینه الش فوجه لصحة رسموه لا لاختیار رسموه علی حدوده قوله لکنه عن التنبیه المذکور استدراک لدفع توهم من یتوهم انه اذا لم یکن فی نفسه صحیحا لا یکون التزکیة بدخل فی التنبیه بان عدم صحته لا ینافی خلوه عن التنبیه المذکور قوله ای ذلک القانون اشارة الی انه لو اورد الضمیر کان راجعا الی القانون دون المنطق مع قربه لان المراد به اللفظ قوله عار ای خال عن التنبیه المذکور لشمولها الحد والرسم قال العلم بالمسائل آه یعنی ما ذکر فی بیان الفائدة تدل علی ان معرفته بحده تحصل من العلم بجمیع المسائل الا انه لیس مقدمة الشروع ولیس کک لانها التصور والعلم بالمسائل

تصدیق بها والتصور لا یستفاد من التصدیق بالاتفاق وانما الاختلاف فی احکامها وانما کان العلم بالمسائل
هو التصدیق بها لان المسئلة من حیث انها مسئلة مرکب تام جزئی والعلم المتعلق بالمرکب الجزئی من حیث
هو تصدیق ولو تعلق التصور بها ایضا یلزم ان یکون شئ واحد معلوما تصورا وتصدیقا من جهة واحدة
وههنا مع ما ذکرنا ظهر ان لا یمکن ان یقال فی الجواب ان المراد بالعلم بجمیع مسائله تصورها ولا شک انه لیس
مقدمة الشروع والمراد التصدیق بها والمعنی ومعرفته بحده وحقیقته لا تحصل الا بسبب التصدیق
بجمیع المسائل لان تصور المسائل یتوقف علی حصولها وحصولها لیس الا التصدیق بها کعدم وجودها
فی الخارج وعلی التقدیرین لا حاجة الی تغیر الدلیل واعتبار اطلاق العلم علی التصدیقات بالمسائل آه
قال العلم بالتصدیق بالمسائل ای مع قطع النظر عن خصوصیة المحل لان اسماء العلوم المدونة لا یستعمل الا
فی التصدیقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصیة حاصلة عن قیامها بذهن شخص من الاشخاص
والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا یضر فی تشخصها لانها غیر معتبرة فی الوضع کالاختلافات الحاصلة
فی زید بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات لا تدخل فیه ما قیل ان تعریف النحو مثلا لا یصدق الا
علی التصدیقات الحاصلة لکل شخص دون التصدیقات الکلیة فتوهم اذ لا یدخل فی تعریف غایة النحو
علی تلک التصدیقات للحصول لشخص معین بل للحصول فی الذهن مطلقا وهو معتبر فی مفهوم التصدیق
انما الکلام فی الحصول الشخصی قوله هذا هو المعنی آه بیان لما ذکره سابقا بقوله کما صرح به ثانیا قوله
لما کان الشروع فی الدلیل علی ان تصور العلم بحده یتوقف آه قوله فاذا تصورت تلک الاجزاء آه
بنفسها او باخذ اجزاء المحمولة منها بالتحلیل او الانتزاع ان امکن قوله فقد یحصل تصورا لم بحده قد یقال معرفة
الشئ بحده لا یحصل بمعرفة اجزاء الغیر المحمولة علیه ولا شئ من هذه التصدیقات محمولات علی العلم فکیف یکون
معرفته بحده بتصور جمیع تلک التصدیقات والجواب عنه ان المحققین قالوا انه کما یکون بالاجزاء المحمولة
کذلک یکون بالاجزاء الغیر المحمولة قوله لا تصوره بجمیع اجزائه المحمولة او غیرها کما نص علیه فی شرح المطالع
ناقلا عن الشیخ الرئیس قوله والتصور امر لا حجر فیه لا استبعاد ان یتعلق التصور بالتصدیق فانه تعلق احد الضدین
بالآخر وفیه توهم اجتماع الضدین قوله بان یتعلق بکل شئ ولو بوجه ما فلا یرد کنه الواجب فرض اشتراک الجزئی
علی انه قد تقرر عندهم انه ما من عام الا وقد خص منه البعض قوله وان یتصور التصدیق ان کان علم التصدیق
حضوریا فتصورها مجرد الالتفات الیه واستحضارها وان کان حصولیا فهی باعتبار الوجود الاصلی فی الذهن
تصدیقات وبالاعتبار الوجود الظلی تصورات مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحکام باختلاف الوجودین
کالموجودات العینیة فاندفع توهم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم او لزوم کون شئ واحد تصورا وتصدیقا مع تباینهما

قوله ولما كان الخ دفع دخل مقدر تقريره انه ما وجه كون معرفة العلم برسمه مقدمة للشروع ولم يكن معرفة العلم بحده مقدمة الشروع حاصل الدفع ان تصور العلم بحده يتوقف على تصور جميع التصديقات بالمسائل كما تقرر آنفا وكان تصور جميع تلك التصديقات امرا متعذرا والموقوف على المتعذر متعذر فيكون تصور العلم بحده متعذرا ولهذا لم يجعل مقدمة للشروع قوله امرا متعذرا اى قبل الشروع فيه سواء كان متعذرا في نفسه ايضا كما في العلوم التي تتزايد مسائلها او لا والقرينة على ذلك انه قال لو لم يكن تصور العلم بحده مقدمة الشروع فيه ولم يقل لم يكن تصور العلم بحده قوله اذا استدل اه الاستدلال دليل گرفتن كذا في التاج فذكر الدليل بعده تصريح لما علم ضمنا او مبني على التجريد لارجاع الضمير الآتية الآلة قوله ان منع آه المنع باز داشتن از كاري والمراد ههنا منعها عن الثبوت بان طلب دليلا على ثبوتها واما منعها بالابطال فليس بمقبول بل غصب لمنصب المستدل قوله او كل واحدة منها كلمة او للتعميم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليست للتفريع فلا يرد ان قوله كل واحدة منها مستدرك لانه ليس قسيما لمنع مقدمة واحدة لانه ممنوع متعددة لا منع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة قوله يسمى منعا وصفه باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل او بدعوى بداهتها وازالة خفائها واما مجرد دعوى بداهتها فلا يدفع المنع الا ان يكون بداهتها في غاية الظهور فيكون اشارة الى ان المنع مكابرة او بتغيير الدليل و ترك تلك المقدمة قوله ومناقضته اه في الصراح المناقضة سخن برخلاف يكديگر گفتن و النقض باز كردن بناء وبنا رسن و المناسبة ظاهرة ويسمى نقضا تفصيليا لتعيين محل النقض فيه قوله ولا يحتاج اه لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجهل و ذلك لا يقتضي الشاهد قوله يسمى سند المنع ومستندا في الصراح سند بالتحريك آنچه پشت بوى باز نهند از بلندى و كوه و تكيه گاه والكلام على السند بالمنع غير مقبول وبالابطال مقبول مطلقا ونافع ان كان مساويا للمنع اى لنقيض المقدمة الممنوعة لان الابطال احد المتساويين يستلزم ابطال الآخر بخلاف ما اذا كان اعم فان ابطاله يضر المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة الممنوعة وكذا اذا كان اخص لان ابطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة الممنوعة قوله بان يقول ليس اه واما منعها بمعنى طلب الدليل عليها واظهار الجهل لها فلا معنى له قوله نقضا اجماليا لكونه نقضا فيه اجمال لعدم تعيين متعلقه ودفعه اما بالمنع او بتغيير الدليل قوله ولا بد ههنا من شاهد آه لانه لو اعتبر مجرد الدعوى عدم صحة الدليل يلزم انسداد باب المناظرة وحصروا الشاهد في تخلف الحكم او استلزامه المح قوله وان لم يمنع آه ليس مراده ان عدم المنع شرط في المعارضة حتى يرد عليه ان المعارض يجوز ان يكون مانعا وناقضا بل مراده ان المعارض من حيث انه معارض لا يكون مانعا وناقضا قوله مقابلا لدليل المستدل بان يثبت خلاف ما اثبت دليله والتقييد بالمستدل لان الاصل في مباحث المناظرة الاستدلال ولذا قال قدس سره اذا استدل على مطلوب بدليل والا فقد يقام

بداہتہ الدعوی مقام الاستدلال ویعارض بالدلیل **قولہ** علی النقیض مدعاہ آہ بالواسطۃ او بواسطۃ دلالۃ علی
ظاہر مدعاہ ولو قال علی خلاف مدعاہ لکان اشمل اذا اقامت علی حدوث العالم فی مقابلۃ دلیل قدم العالم
معارضۃ مع انہا لیسا متناقضین **قولہ** فذلک ای الایراد المخصوص **قولہ** یسمی معارضۃ فی الصراح
معارضۃ مکافات کردن بدانچہ دیگری کند و مقابلہ کردن کتاب بکتاب و دفعہ بالمنع والنقض لا
بالمعارضۃ لان الدلیل الواحد لیعارض ادلۃ کثیرۃ اذ لا ترجیح بکثرۃ الادلۃ فلا فائدۃ فی المعارضۃ
قال فلا حاجۃ الی تعلمہ لانہ عبارۃ عن تعلم مسائل العلم والمسئلۃ لا یکون الا حکما نظریا علی ما تقرر عندہم
فلا یتوقف ہذا الحکم علی کون التعلم کسبیا ولا یرد علیہ انہ یجوز ان یکون محتاجا الی التعلم باعتبار اطرافہ
لان ذلک لیس احتیاجا الی تعلم المنطق بل الی تعلم اطرافہ **قال** فاحتیج فی تحصیلہ وذلک القانون الی
قانون آخر لکونہ نظریا محتاجا الی نظر والنظر مجموع حرکتین حرکۃ لتحصیل المبادی المناسبۃ وحرکۃ
لترتیبہا ولا شک ان تحصیل المبادی وترتیبہا یحتاجان الی القانون لیعرف بہ صحتہما کذا ذکرہ الشارح
فی شرح المطالع ولا یمکن ان یکون ذلک القانون ہو القانون الاول لامتناع تحصیل الشئ من نفسہ
اذ لا تغایر حتی یتصور التحصیل والسببیۃ بینہما فاحتیج الی قانون آخر ویرد علیہ انہ یجوز ان یکون فی مرتبۃ من المراتب
مباد مناسبۃ ضروریۃ وترتیبہا بدیہی الانتاج فلا یحتاج فی صحۃ ذلک الفکر الی قانون نعم یجب ان یکون
ذلک الفکر الجزئی مندرجا تحت قانون وموافقا لہ ولا یجب استخراجہ منہ حتی یثبت الاحتیاج الیہ
کذا یستفاد من کلامہ قدس سرہ فی حواشی المطالع **قولہ** لان الاکتساب اما للتصور آہ فان
قیل قد علم ان القانون الذی یفید معرفۃ طرق اکتساب النظریات من الضروریات ہو المنطق فما
الحاجۃ الی اقامۃ الدلیل علی ان المنطق مجموع قوانین الاکتساب **قلت** اللازم مما سبق ان
المنطق جمیع القوانین التی یحتاج الیہا فی اکتساب النظریات واما ان القانون الذی یحتاج
الیہ فی اکتساب المنطق داخل فیہ فلذا تعرض قدس سرہ فلا اثبات ان المنطق مجموع قوانین
الاکتساب مطلقا **قال** والتقدیر ان الاکتساب آہ بناء علی ما مر منقولا عن شرح المطالع وقد عرفت
ما یرد علیہ وانما تعرض بہذہ المقدمۃ اذ بہا یثبت المقدمۃ الممنوعۃ اعنی لزوم الدور والتسلسل **قال**
ولتقریر الجواب آہ خلاصتہ ان احد المحذورین انما یلزم اذا کان کلہ بدیہیا او نظریا لم لا یجوز ان یکون
بعضہا بدیہیا وبعضہا نظریا فلا یلزم شئ من المحذورین فاللائق ان یقول حتی لا یلزم الاستغناء وحتی
یلزم الدور والتسلسل الا انہ اورد بطریق الدعوی والاستدلال للدلالۃ علی ان الاحتمال الثالث
متحقق فی نفس الامر ولیس مجرد احتمال عقلی **قولہ** فان انتاجہ اشارۃ بذلک الی ان فی قولہ کالشکل

الاول تسامح والمراد قولنا الشکل ینتج قولہ لایحتاج الی بیان ای اثبات الدلیل تفسیر لقولہ بین قولہ
بل کل من تصور آہ اضراب عن قولہ بین بانہ بدیہی اولی یکفی فی الجزم تصور الطرفین الذی یکفی فی التنبیہ
علی مفہومات اصطلاحیۃ واشار بیان بداہۃ الضروب الاربعۃ الی ان معنی قولہم الشکل الاول ینتج ان ضروبہ
الاربعۃ منتجۃ لان بعض ضروبہ عقیمۃ قولہ جزم بدیہیۃ باستلزامہا اہ لان تصور الموجبتین الکلیتین علی ہیئۃ الضرب
الاول یستلزم العلم باندراج کل الاصغر تحت الاوسط وکل الاوسط تحت الاکبر وذلک یستلزم بالضرورۃ العلم
بلزوم اندراج کل الاصغر تحت الاکبر واشار بقولہ باستلزامہا ایاہا الی ان المراد بقولہم انہ ینتج آہ النتیجۃ لازمۃ
لہ ممتنع انفکاکہا عنہ قولہ ہکذا حال باقی الضروب فان تصورہا وتصور النتیجۃ الحاصلۃ منہا یستلزم الجزم
باستلزامہا ایاہا قولہ علم وجود اللازم قطعا بیان للانتاج وقولہ وعلم معطوف علیہ وبیان لکون انتاجہ
بینا کافیا فیہ تصور القیاس الاستثنائی اعنی المقدمتین فی تصور النتیجۃ الحاصلۃ منہا اعنی وجود اللازم
یعنی حکم بدیہیۃ من غیر احتیاج الی بیان بل بمجرد تصور المقدمتین وتصور النتیجۃ باستلزامہا لہا فما قیل
یستفاد من کلامہ قدس سرہ ان الانتاج لازم بین للشکل الاول بالمعنی الاعم والقیاس الاستثنائی المتصل
بالمعنی الاخص توہم قولہ اذا استثنی نقیض التالی نحو ان کان ہذا انسانا کان حیوانا لکنہ لیس بحیوان ینتج
انہ لیس بانسان قولہ وکذا الاستثنائی المنفصل بدیہی الانتاج وکثیرا فان الحکم فیہا بعد تصور الطرفین علی النحو
الذی ہو مناط الحکم بدیہی اولی قولہ ہذہ المباحث لم تقل المسائل لان المسئلۃ لاتکون الا نظریۃ کما صرحوا بہ
قولہ ان یکون فی بعضہا آہ اشارۃ الی ان ہذہ الفائدۃ غیر مطردۃ بخلاف الثانی قولہ ان یتوصل بہا آہ
ولم یجعل من المبادی المبینۃ لایصالہا الی المطالب الکسبیۃ ایضا لاقریبا او بعیدا قولہ انما یکون بطریق النظر
اذ لیس من القضایا التی قیاساتہا معہا ولا من الحدسیات فیکون بالنظر کان بین الشکل الثانی
شکل الاول بالرد وکل شکل اول ینتج فیحتاج فی معرفۃ صحۃ ہذا النظر الجزئی الی قانون آخر لان
التقدیر ان الاکتساب لایتم الا بالمنطق فیعود لزوم الدور والتسلسل قولہ ذلک النظر آہ ای لانسلم ان
ذلک النظر یحتاج الی قانون آخر انما یلزم ذلک لو کان ذلک النظر الجزئی الواقع فی البعض البدیہی نظریا
انتاجہ بل ہو بدیہی الانتاج فالکسبی من المنطق یکتسب من بعضہ البدیہی بطریق جزئی بدیہی الانتاج
ولایخفی انہ ح یمکن الجواب باختیار ان کلہ نظری ومنع لزوم الدور او التسلسل لجواز ان یکون استفادتہ من
مبادیہ البدیہیۃ بطریق جزئی بدیہی الا انہ لما کان ذلک خلاف الواقع لم یتعرضوا وہذا الجواب مبنی علی ما حققہ
قدس سرہ من انہ یمکن تحصیل نظری بنظری بدیہی ولایحتاج الی المنطق کما مر واما علی ما ذکرہ الش من
ان کل نظری یحتاج فی اکتسابہ الی قوانین المنطق فلا یتم کما لایخفی وقد ذکرہ قدس سرہ فی حواشی المطالع

قال ہہنا مقامان ای دعویین فالمقام بفتح المیم لانہ محل القیام المدعی والخصم ومنہم من قرء بضم المیم فاحتاج فی تطبیق عبارۃ الش علیہ الی تکلفات قال وان فرضنا اتمامہما ای فی نفسہما بان قطع النظر عما یرد علی مقدماتہما لا من حیث انہما معارضۃ فلا ینافی قولہ لا یصلح للمعارضۃ قولہ قیل علیہ القائل مولانا سعد الملۃ والدین التفتازانی وعبارتہ ہکذا ہذا یمکن ان یکون جوابا عن معارضۃ تقریرہا ان یقال لو افتقر اکتساب النظریات الی المنطق لزم المحال لانہ لیس بدیہیا والا لاستغنی عن تعلمہ والتالی باطل ضرورۃ افتقار القوانین المذکورۃ الی التعلیم فتعین ان یکون نظریا والتقدیر ان اکتساب النظری یحتاج الی المنطق فیحتاج المنطق الی قانون آخر وننقل الکلام الیہ حتی یلزم الدور او التسلسل وبہذا یندفع ما یقال ان المذکور فی معرض المعارضۃ لا یصلح للمعارضۃ انتہت قولہ یدل علی انتفائہ آہ لان المنطق سواء کان عبارۃ عن المسائل او التصدیق بہا لا وجود لہا الا فی الذہن فاذا لم یکن حاصلا فیہ یکون منتفیا فی نفسہ فاندفع ما قیل ہذا غیر مسلم لجواز ان یکون ثابتا فی نفسہ ویکون ممتنع الحصول فلا یتصف باحدہما اصلا قولہ ولا تعلق لہ بکونہ محتاجا الیہ لا اثباتا ولا نفیا فیکون قضیۃ الملازمۃ اعنی لو کان محتاجا الیہ لکان بدیہیا او کسبیا اتفاقیۃ والاتفاقیۃ لا ینتج فی القیاس الاستثنائی قولہ اذ یصح آہ دلیل لقولہ ولا تعلق لہ بکونہ محتاجا الیہ یعنی کما یصح کون المنطق غیر محتاج الیہ مقدما لکونہ بدیہیا او نظریا یصح کون المنطق محتاجا الیہ مقدما لہ فلا یکون کونہ بدیہیا او نظریا لازما للشیء منہما بخصوصہ بل الوجود المنطق فی نفسہ سواء کان محتاجا الیہ او لا فلا ینتج استثناء نقیض التالی نقیض احد المقدمتین علی التعیین قیل ان انتفائہ فی نفسہ یستلزم عدم الاحتیاج الیہ فلا یصح قولہ لا تعلق لہ بکونہ محتاجا الیہ لانہ حصل لہ التعلق بالواسطۃ بان یقال المنطق لا یحتاج الیہ اذ لو کان محتاجا الیہ لکان موجودا ولو کان موجودا لکان اما بدیہیا او کسبیا وکلاہما باطل والجواب انا لا نسلم انہ لو کان محتاجا الیہ لکان موجودا لجواز الاحتیاج الیہ فی کونہ بدیہیا مع انتفائہ فی نفسہ غایتہ عدم وجودہا لاجلہ یحتاج الیہ اعنی التمییز بین الافکار الصحیحۃ والفاسدۃ یدل علی ذلک ما سیجیء من قولہ ویمکن ان یق لما بین آہ حیث تردد بعد ثبوت الاحتیاج الیہ فی کونہ بدیہیا او نظریا ممتنع التحصیل وما قیل فی الجواب ان العقلاء لا یکتفون باقامۃ ما یدل علی نفی وجود الشیء علی نفی صفۃ مخصوصۃ والمقصود بعد ہذا المجمل واستبعاد قصد المعارض ذلک فلیس بشیء اما اولا فلان الکتب مشحونۃ بالاستدلال بنفی وجود الشیء علی نفی صفۃ مخصوصۃ اذا کان ذلک النفی مقصودا کاستدلالہم بلزوم نفی وجود الواجب علی نفی زیادۃ وجودہ واستدلالہم علی عدم زیادۃ الوجود مطلقا بعدم کونہ موجودا امثال ذلک

لمن تتبع الکتب الکلامیۃ والحکمیۃ واما ثانیا فلان المقصد دفع ماذکرہ الشارح من انہ لایصح للمعارضۃ وکونہ مستبعد الابجزہ قولہ المنطق آہ تقریرہ اذا عرضت علی قوانین الاستدلال انہ لو افتقرت الی المنطق لزوم الدور او التسلسل والتالی باطل بیان الملازمۃ انہ کسبی وکل کسبی محتاج فی تحصیلہ الی قانون وھو ایضا کسبی لکونہ من المنطق فیدور او تسلسل بیان الصغری انہ لو لم یکن کسبیا لکان بدیھیا وھو باطل والا لاستغنی عن تعلمہ وھذا التقریر اوردہ المحقق التفتازانی فی شرحہ للرسالۃ قولہ المحتاجۃ الی المنطق ای علی زعم المستدل فان المعارض لایعترف الاحتیاج الی المنطق قولہ ولم یلتفت الشارح رہ آہ اشارۃ بہ الی انہ معلوم للشارح حیث ذکرہ فی شرح المطالع الا انہ لم یلتفت الیہ ھھنا لعدم مناسبتہ للمتن اذا کان المناسب ح تقدیم ذکر نفی النظری لانہ الذی جعلہ العارض ملزوما للدور والتسلسل المستلزم لعدم الاقتصار واما نفی البداھۃ فالخصم معترف بہ لاثباتہ النظریۃ فالجواب غیر محتاج الیہ انما ذکرہ للاشارۃ الی المعارضۃ فالمناسب تاخیرہ قولہ وان یشیر الی لزوم آہ لیکون اشارۃ الی التقریر المذکور قولہ لان یقتصر آہ کما ھو المتبادر من عبارتہ قولہ یعنی ان المعارضۃ آہ ای مطلقا لا بالتقریر المستفاد من ظاھر عبارۃ المتن کما وھم لان التقریر المذکور فی شرح المطالع لھذہ المعارضۃ غیر ھذہ التقریر فما قیل ان ھذا اعتذار عن جمیع التقریرات المذکورۃ ایضا وھم قولہ مقابلۃ الدلیل بدلیل آہ فی التاج المقابلۃ روی فرا روی کردن والممانعۃ کسی را از چیزی باز داشتن والباء فی بدلیل للتعدیۃ فالمعنی روبروی کردن دلیل مستدل را دلیل دیگر کہ باز دارندہ است دلیل مستدل را از ثبوت مقتضاء او وھو بعینہ ما قیل المعارضۃ اقامۃ الدلیل علی خلاف ما اقام علیہ المستدل فما توھم من اختلاف المعنیین وجعل احدھما التعریف مبنیا علی المسامحۃ لیس بشیء وکذا قیل المعارضۃ فی الاصطلاح دلیل یدل علی نقیض المدعی لان قولھم عورض ویعارض ومعارض مشاھد علی کونھا فی الاصطلاح بالمعنی المصدری والا کان فذ یطلق علی الدلیل مسامحۃ قولہ لا تمیز عند العقل تمیزا تاما آہ ای لیس المقصود حصر مطلق التمیز التام حتی لایصلح بل التمیز بل التام ای التمیز الذی ھو للعلم فی نفسہ واعتبر فی جعلہ علی علحدۃ منفردا عن علم آخر وکذا المراد من زیادۃ البصیرۃ زیادۃ فی حد ذاتھا ولیس المراد التمیز التام من التمیز الاول والزیادۃ علی البصیرۃ السابقۃ اذ لایلزم سبق شیء مما یوجب التمیز علی العلم بالموضوع وما قیل انہ یفید تمیزا تاما باعتبار الترتیب الذی اعتبرہ المصنف فی مقدمات الشروع وانہ کالجزء الاخیر من العلۃ التامۃ مما لایفوہ بہ عاقل لان الکلام فی تمایز العلوم مطلقا قولہ اعنی التصدیق آہ یعنی ان المراد بقولہ ان موضوعہ ماذا یقع فی جواب ھذا السوال اذ لیس الاستفھام المذکور موجبا للتمییز قولہ کما اشرنا الیہ فی بیان قول الشارح فلان تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات حیث قال

تعریف

بحث الموضوع

وذلک لان المقصود من العلوم آه وقد حمل بعض الناظرین الاشارة الی ماذکره قدس سره من ان التمییز یحصل بتصور العلم لغایته ولعله کان فی نسخته لما اشرنا الیه باللام فجعله تعلیلا لتقیید التمییز بالتام وهو سهو لان حصول التمییز لغیر الموضوع فی الجملة بین لایحتاج الی برهان ثم اعترض بان تصور العلم بالغایة لایمیز به مسائله عن مسائل العلوم الآخر لجواز اشتراک العلمین فی المسائل والاختلاف بجهة البحث فغایة العلم بالغایة ان یعلم ان هذه المسئلة من علم کذا ولایلزم ان یکون من علم آخر ولها مدخل فی غایة کل منهما فقول الش اذ اتصور العلم برسمه وقف علی جمیع مسائله اجمالاً آه لاینافی ماذکره ههنا من ان العلم لایتمیز عند العقل الا بعد العلم بموضوعه حتی یحتاج الی الاعتذار بان زیادة التمییز لایحصل الا بعد العلم بالموضوع اقول تمییز العلم حاصل بالعلم بالغایة واما تمییز کل مسئلة عن مسائل العلوم الآخر فلایحصل بالعلم بالموضوع ایضاً لجواز اشتراک العلمین فی الموضوع والاختلاف بجهة البحث علی ماقالوا قوله هذا کلام القوم ولیس مرضی الش حیث علل فی شرح المطالع تقدیم تعریف الموضوع المطلق بماذکره قدس سره بقوله بل الحق انه لما کان المقصود آه قوله ویتبادر منه آه حیث نسب الخصوص والعموم الی المفهومات التصوریة قوله فلذلک ای لمایتبادر الی الفهم اعترض علیه فان لوکان المقصود التصدیق بالموضوعیة لم یتوجه الاعتراض قوله علما بالکنه ای بتفصیل اجزائه وانما فسرنا بذلک لان العلم بالکنه قد یطلق علی حصول الشئ فی الذهن بنفسه لابامر صادق علیه قوله ذاتیا للخاص ای داخلا فی ماهیته سواء کان محمولا اولا قوله وکلاهما ممنوعان ای لانسلم ان مقدمة الشروع تصور موضوع المنطق بالکنه ولانم ان مطلق الموضوع جزء منه لابد لکل منهما من دلیل قوله بان الخاص ههنا اعنی موضوع المنطق مقید هذا الجواب للمعترض یعنی ان الخاص ههنا مقید والعام مطلق اوان المراد بالخاص ههنا المقید وبالعام المطلق سبیل علی التجویز ولاشک فی ان معرفة المقید من حیث انه مقید مسبوق بمعرفة المطلق لتحقق الشرطین المذکورین قوله حتی یصح اه ای حتی یکون مقیداً فیصح توقفه علی معرفته اه قوله بل المط اه لانها مقدمة الشروع اذ بها تمییز العلم عما عداه لاتصور مفهوم موضوع المنطق قوله ولیس ذلک مقیدا بل مایصدق علیه المقید والجواب ولما کان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع و فی الجواب تسلیمه لکن المراد بالخاص والعام المقید والمطلق وفی الرد التصریح بذلک لان المراد تصور مایصدق علیه المقید جعل قدس سره کلها تحت قوله فلذلک وعطف البعض علی البعض قوله بل الحق اه اضراب عما یفهم من قوله فسقط ماذکرتم ای فسقط ماذکرتم من جواب الاعتراض ویبقی الاعتراض فلایکون مایتبادر من کلام القوم حقا بل الحق ان یقی وجه ایراد تعریف مطلق الموضوع انه لما کان المقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع والتصدیق بان الشئ الفلانی اه وبهذا الحق یمکن حمل کلام القوم

علیہ بان یکون المراد لقولہ الابعد العلم بموضوعہ التصدیق بانہ موضوع العلم فلا بد فی المنطق من التصدیق بان الشیٔ الفلانی موضوع المنطق ولما کان موضوع المنطق الذی ہو محمول فی ہذا التصدیق لکونہ مقیدا اخص من مطلق الموضوع والعلم بالمقید من حیث انہ مقید مسبوق بالعلم بالمطلق لانہ ہو المطلق مع المقید وجب اولا ای قبل الشروع فی البرہان تعریف مطلق الموضوع فلا شارۃ الی ذلک التاویل خص قدس سرہ الاعتراض بما یتبادر منہ قولہ والحاصل اہ ای حاصل قولہ بل الحق وافادہ امرین احدہما اذا ثبت کون المتبادر من کلامہم غیر حق یصح الاضراب فان اللازم مما سبق لقار الاعتراض علی دلیلہ ولا یلزم من عدم تمام الدلیل ان لا یکون المدعی احقا والثانی ان ما سبق من کون الموضوع محمولا فی التصدیق المذکور انما ہو بطریق التمثیل ولا تعیین ذلک قولہ فی ہذا المقام ای فی مقام ان العلم بموضوع المنطق مسبوق بالعلم المطلق الموضوع قولہ اصلاً سواء کان ذلک التصور بالکنہ او بالوجہ قولہ لانہ عارض لہ اذ وصف الموضوعیۃ انما عرض لبعد تدوین المنطق والبحث عن احوالہ فیہ قولہ الی بیان مقومہ ای تعریف مفہوم مطلق الموضوع قولہ سواء جعل اہ لکونہ ماخوذا فی التصدیق وصفا عنوانیا ومحمولا قال یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای یحمل علیہ او علی انواعہ او علی اعراضہ الذاتیۃ او علی انواعہا علی ما سیجیٔ فی الخاتمۃ قولہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای جمیع عوارضہ بمعنی ان عارض لہ ذاتی لیستخرج من القوۃ الی الفعل یبحث عنہ فلا یرد النقض علی تعریف الموضوع بالمساوی لہ علی ما توہم قولہ موصولۃ لان الشیٔ الذی لاجلہ اللحوق متعین فی نفسہ قولہ احد الضمیرین اہ من غیر تعیین لان الاتحاد حاصل من الجانبین واختار فی التفسیر رجوع الاول الی ما بقربہ منہ قولہ وحاصلہ اہ لان المراد الاتحاد فی المفہوم فقولہ لجزئہ عطف علی لما ہو ہو ولو ارید الاتحاد فی الصدق یدخل منہ ما یلحق لجزئہ او لما یساویہ فیکون ح قولہ او لجزئہ عطف لذاتہ قال فموضوع کل علم انظاہران یقول موضوع العلم زاد لفظ کل للتنصیص علی ان التعریف لا اختصاص لہ بموضوع علم دون علم قال فی ذلک العلم اشارۃ الی ان الضمیر فی عبارۃ المص راجع الی علم باعتبار معلومیتہ بانتساب الموضوع الیہ سابقا فلا یرد انہ لا یصح ارجاع الضمیر لا الی کل ولا الی علم کما مر فی تعریف الترتیب ولک ان ترجع الضمیر الی علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمیر کانہ قیل موضوع کل علم ما یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیۃ ای علم کان قال عن عوارضہ الذاتیۃ تفصیل الکلام ان کمال الانسان معرفۃ اعیان الموجودات من تصوراتہا والتصدیقات باحوالہا علی ما ہی علیہ بقدر الطاقۃ ولما کان معرفتہا بخصوصہا متعذرۃ مع عدم افادتہا کمالا معتدابہا لتغیرہا وتبدلہا اخذوا المفہومات الکلیۃ الصادقۃ علیہا ذاتیۃ کانت او عرضیۃ وبحثوا عن احوالہا من حیث انطباقہا علیہا لیفید علمہا بوجہ کلی علما باقیا ابد الدہر ولما کان احوالہا متکثرۃ

وضبطها منتشرة مختلطة متعسر اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم ومفهوم جعلوها علما منفردا بالتدوين وعمموا الاحوال
الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته او لجزئه الاعم المساوي فان له اختصاصا بالشيء من حيث
كونه من احوالها ومن احوال مقدمته او للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على
الاطلاق او مع مقابلة التضاد او العدم والملكة دون مقابلة السلب والايجاب اذ المتقابلين وتقابل
الايجاب والسلب ولا اختصاص لها بالمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فاثبتوا
الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع والشاملة مع مقابلها لانواعه واللاحقة للخارج المساوي لعرضه
الذاتية ثم ان تلك الاعراض الذاتية لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على التقابل فانتسبوا
العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض او
لك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض في الحقيقة قيود للاعراض المثبتة للموضوع ولانواعه و
لانواعها لكثرة مباحثها جعلت محمولات على الاعراض وهذا التفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض
الذاتية ان يثبت تلك الاعراض لنفس الموضوع او لانواعه او لاعراضه الذاتية او لانواعها واعراض
انواعها وبما ذكرنا اندفع ما قيل انه ما من علم الا ويبحث عنه عن الاحوال المختصة بانواعه فيكون بحثا عن الاعراض
الغريبة اللاحقة لها بواسطة امر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن او النباتات والحيوان
وذلك لان المبحوث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طبيعة او ذو نفس المختصة او غير آلي وهي من عوارضه
الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر وبالمركبات التامة وغير التامة كلها تفصيل لهذه العوارض
وقيود لها ولاستصعاب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال معنى قولهم يبحث عن عوارضه الذاتية
انه يرجع البحث فيه اليها بان يثبت اعراضه الذاتية او يثبت لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او لعرضه
الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك او يثبت النوع العرض الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يخفى
عليك انه يلزم دخول العلم الجزئي في العلم الكلي لعلم الكرة المتحركة في علم الكرة وعلم الكرة في علم الطبيعي لانه
يبحث فيهما عن العوارض الذاتية لنوع الكرة او للجسم الطبيعي او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه الذاتي
قال بل من حيث الصحة والمرض قيد المعروض المستفاد من اضافة احواله وليس بيانا للاحوال فالمراد
من حيث استعداد الصحة والمرض لانه يبحث عنهما في الطب وقيد الحيثية من تتمة الموضوع لا يبحث
عنه في العلم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء قال كالتعجب اي ادراك الامور الغريبة
المخفية السبب فانه لاحق للانسان لذاته لا لجزئه اعني الناطق على ما وهم لان الغرابة تقتضي الحدوث و
هو من خواص المادة فيكون للحيوان ايضا فيدخل في عرضه وان اريد به الانفعال الذي يمنع ذلك للادراك

فهو لاحق المساویه فلذا وقع فی الکتب مثالا لها **قوله** مایکون محمولا علیه لان مسائل العلوم قضایا حملیة و
لذا فسر البحث بالحمل ومعنی مایلحق الشیء ما یحمل علی الشیء **قوله** خارجا عنه بناء علی ان ثبوت الذاتی للشیء بعد العلم
بکونه ذاتیا والمسئلة لابد ان تکون نظریة **قوله** بینها محمول اه للسببیة علی ان المراد المفهوم لا ما یصدق علیه
قوله واعلم اه دفع لما سبق الی الوهم من انه اذا کان العرض الاولی عارضا للشیء لذاته یکون بین الثبوت
له فلا یکون اثباته مطلوبا فی العلم لوجوب کون المسائل نظریة وحاصل الدفع ان انتفاء الواسطة فی الثبوت
فی الواقع لا یستلزم عدم انتفاء الواسطة فی الاثبات ای العلم بالثبوت فیجوز ان یکون العارض لذاته غیر
بین الثبوت فیطلب فی العلم بالبرهان واعلم ان معنی کون الشیء واسطة لثبوت وصف لامر ان یکون ذلک
الشیء علة لثبوت ذلک الوصف لذلک الامر وهو علی قسمین احدهما ان لا یتصف ذلک الوصف للواسطة اصلا فیکون
هناک عارض واحد وعروض بالذات والاعتبار کالنقطة العارضة للخط بواسطة التناهی وکالاعراض القائمة
بالممکنات بواسطة الواجب وثانیهما ان یتصف الواسطة بذلک الوصف وبواسطتها یتصف ذلک الامر
لا بمعنی ان هناک اتصافین حقیقیین لامتناع قیام الوصف الواحد بموصوفین حقیقة بل اتصاف واحد بالحقیقة
للواسطة وبتبعها لذلک الامر والاعتبار علی جواز تعدد الشیء بالاعتبار وهذا القسم یسمی واسطة فی العروض
تمییزا لها عن القسم الاول ثم ان المعتبر فی العرض الاولی عدم الواسطة فی العروض نص علیه قدس سره
فی حواشی المطالع وذلک لانه لو اعتبر عدم الواسطة فی الثبوت بالمعنی الاعم یکون المعتبر فی العروض الذاتی
الغیر الاولی وجود الواسطة فی الثبوت اعنی الجزء او المساوی فیلزم انحصار مسائل العلوم فی القضایا الضروریة
لان الاعراض الذاتیة مقتضی ذات الشیء او جزئه او مساویه فیمتنع انفکاکها عنه ویلزم ان لا یکون العرض
الذاتی اخص من الموضوع مع انهم صرحوا بجوازه وانه لم یجوز کونه لاحقا لامر اخص فالمراد بقوله لا یکون
واسطة فی ثبوتها القسم الثانی منه لا الاعم فلا مخالفة بین کلامیه الا ان حمل ههنا لان مقصوده دفع الوهم
المذکور ومنشاؤه عدم الفرق بین الواسطة فی الثبوت والواسطة فی الاثبات **قال** کالحرکة بالارادة
اللاحقة اه ای التحرک بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء علی ان الحساس والمتحرک بالارادة
لا یجوز ان یکونا فصلین للحیوان اذ الماهیة الحقیقیة لا یکون لها فصلان فی مرتبة واحدة فهما لازمان
للفصل اقیما مقامه لجهالته **قال** بواسطة التعجب ای التعجب بالفعل فانه مساو للانسان اذ لا یوجد فرد
منه لا یکون متعجبا فانه یعرض الاطفال فی المهد ولذا یضحکون وکون التعجب سببا للخوف والفرح مثلا
لا ینافی کون التعجب معروضا للضاحک بلا واسطة **قوله** التی یبحث عنها فی العلوم التقیید للاشارة الی
انه المتنازع فیه لا یکونها اعراضا ذاتیة بمعنی استنادها الی الذات واختصاصها بمفهومیه **قوله** ولیست

بصیغۃ لعل التانیث بتاویل المقدمۃ والا فظاہر ولیس ای الجعل المذکور بصحیح ذکرا لشرح فی شرح المطالع لعدم الصحۃ وجہین الاول ان المبحوث عنہ فی العلم الآثار المطلوبۃ لہ اذ المقصود معرفۃ حال الموضوع والا ما ہو اعم منہ والآثار المطلوبۃ لہ ہی الاعراض المعینۃ المختصۃ التی بمعرضۃ لسبب استعدادہ المختص بہ واللاحق بواسطۃ الجزء الاعم بعمہ وغیرہ وفیہ نظر لانا لانسلم ان الآثار المطلوبۃ بین الاعراض المختصۃ فان ما یختص بمقدمۃ ایضا من الآثار المطلوبۃ لاستناده الی ما یتحد معنی فی الجعل والوجود بخلاف الخارج الاعم قال الشیخ فی الشفاء وانما سمیت اعراضا ذاتیۃ لانہا خاصۃ بذات الشئی او جنس ذات الشئی فلا یخلو عنہا ذات الشئی او جنس ذاتہ اما علی الاطلاق واما بحسب المقابلۃ ولو سلم فیجوز ان یخصص بقیود مختصۃ فیصیر من الآثار المختصۃ بخلاف اللاحق بواسطۃ الخارج الاعم فانہ لایجوز تخصیصہ لانہ مجرد تخصیص نسبۃ فقط والمعتبر تخصیص الامر لوجب ذلک التخصیص کالتقدیم نص علی ذلک فی الشفاء الثانی ان علم الحساب انما جعل علما علیحدۃ لان لہ موضوعا علیحدۃ وہو العدد ینظر صاحبہ فیما یعرض لہ من جہۃ ما ہو عدد فلو کان الحاسب ینظر فیہ من جہۃ ما ہو کم لکان موضوعہ الکم لا العدد وفیہ بحث ظ لان مجرد النظر فیہ من جہۃ الکم لایقتضی کون الحکم موضوعا لہ انما یلزم ذلک لو لم یبحث فیہ عن الاحوال التی لحقتہ لکونہ عددا ولذا عدل عنہ السید الشریف قدس سرہ الی انہ یلزم اختلاط مسائل العلم الاعلی والادنی اذا کان الاعم موضوعا لعلم کما فی الکرۃ مطلقا والکرۃ المتحرکۃ وفیہ ایضا نظر لان غایۃ ما یلزم مما ذکرہ ان لایبحث عنہ فی العلم الادنی لکونہا مبحوثۃ عنہا فی العلم الاعلی وذلک لایقتضی ان یکون من الآثار المطلوبۃ بموضوع العلم الادنی علی ان لزوم الاختلاط ایضا ممنوع لانہ یحمل فی العلم الادنی علی الاخص وفی العلم الاعلی علی الاعم **قولہ** او لما یساویہ ای فی الوجود سواء کان محمولا علیہ او لا علی ما قال قدس سرہ فی حاشیۃ شرح المطالع من انہ یبحث فی الطبیعی عن الالوان مع انہا محمولۃ علیہ بواسطۃ السطح الذی یساویہ فی التحقق فان الجسم ابیض بواسطۃ ان سطحہ ابیض **قال** ان العوارض اہ ای العوارض باعتبار انقسامہا الی الذاتیۃ وعدمہا ستۃ فلا یرد انہا بالقسمۃ الاولیۃ اثنان وبالقسمۃ الغیر الاولیۃ یزید علی الستۃ **قال** لاستنادہا الی ذات ای لنسبتہا الی الذات نسبۃ قویۃ بناء علی ان الاستناد فی اللغۃ تکیہ گرفتن یعنی ان لہا خصوصیۃ بالذات لازمۃ کانت او مفارقۃ لیست بما عداہا من العوارض وان کانت لازمۃ کالسواد للغراب وہی کونہا لاحقۃ بلا واسطۃ او بواسطۃ لہا خصوصیۃ بالتقویم او بالمساواۃ **قال** مستندۃ الی الذات فی الجملۃ ای بواسطۃ مقومۃ وان لم یکن الواسطۃ مستندۃ الیہ بل الامر بالعکس بخلاف الخارج المساوی فانہ مستند الیہ لکونہ عارضا لہ مساویا ایاہ **قال** بواسطۃ انہ جسم آہ فان الحرکۃ عارضۃ لذات الجسم وان کان تقتضیہا الطبیعۃ او الارادۃ

نفار

او القاسر قال للخارج الاخص ای مطلقا کالضحک لعارض للحیوان بواسطة الانسان او من وجه کالضحک العارض
للابیض بواسطة انه انسان قال بواسطة انه انسان وان کان عروضه للانسان بواسطة التعجب قال
وهو اخص من الحیوان وخارج عنه ضرورة خروج الکل عن الجزء قال کالحرارة العارضة آه هذا المثال تخییلی
لان النار لیست واسطة فی العروض بل فی الثبوت اذ الحرارة القائمة بالماء غیر الحرارة القائمة بالنار والمثال
الصحیح کاللون العارض للجسم بواسطة السطح کذا فی شرح المطالع قوله یعنی ان الثلثة الاول اه تحقیق لوجود الغرابة
فی هذه الثلثة بل بالقیاس الی الثلثة الاول حتی یصیر وجها لتخصیصها بهذا الاسم قوله لما استندت الی الذات
یعنی ان الثلثة الاول لما کانت قویة النسبة الی الذات نسبت الی الذات بخلاف الثلثة الباقیة فانها
لیست بهذه المثابة وان کانت عارضة له فکان فیها غرابة بالقیاس الیه قال لا یبحث فیها الا عن
الاعراض الذاتیة ای لا عن الاعراض الغریبة کما یقتضیه السیاق فالمراد الحصر الاضافی وان کان فی الواقع
حقیقیا اذ لا یبحث عن الذاتیات ایضا قال الشیخ فی الشفاء ان المحمول فی المسئلة لا یجوز ان یکون طبیعة
جنس او فصل او شیئا مجتمعا منهما اذا کانت طبیعة الموضوع محصلة وقد یبرهن علی وجودها للشیء اما اذا
کان عرف بعوارضه ولم یکن تحقق جوهره وح لم یکن المحمول جنسا للموضوع بل کان جنسا لشیء آخر مجهول
یعرض له هذا الذی یطلب له المجهول قوله الا عن الاعراض الذاتیة لا عن الاعراض الغریبة کما یقتضیه
السیاق فالمراد الحصر الاضافی قوله لان المقصود اه اثبات للحصر المذکور باثبات جزئیه وتقریره ان قوله المقصود
فی العلم ای ما یبحث عنه فیه لکون تعریف المسند الیه مفیدا للقصر یتضمن حکمین وهما احوال الموضوع یبحث
عنه فی العلم وما لیس من احواله لا یبحث عنه فیه فیحصل قیاسان احدهما الاعراض الذاتیة احوال له وما هو
احواله یبحث عنه فی العلم فالاعراض الذاتیة یبحث عنه فی العلم وهو الجزء الثبوتی والثانی ان الاعراض
الغریبة لیست من احوال الموضوع وما لیس من احواله لا یبحث عنه فی العلم فالاعراض الغریبة لا یبحث
عنه فیه وهو الجزء المنفی قوله بیان احوال موضوعها ای اثباته بالدلیل الانی ان کانت مجهولة الانیة
وبالدلیل اللمی ان کانت معلومة الانیة نص علیه الشیخ فی الشفاء قوله فی الحقیقة لما عرفت من ان
استنادها الیه کما انها احوال فی الظاهر لکونها محمولة علیه ولیس الحقیقة بمعنی نفس الامر ومقابل المجاز
علی ما توهم لان الاعراض الغریبة ایضا احوال له فی نفس الامر لحملها علیه والحقیقة المقابلة للمجاز صفة للفظ
او الاسناد وکلاهما منتف ههنا قوله فهی فی الحقیقة اه لاستنادها الیها وان کان فی الظاهر اعراضا لحملها علیه قال
اشارة حال من فاعل قال فلا یلزم تعلیل المعلل ویصح عطف اقامة علیه من غیر تکلف قال واقامة
للحد اقامة آه عطف علی اشارة لکن البحث عن الاعراض الذاتیة لا یوجب اقامة الحد مقام المحدود کما

یوجب اشارة الی الاعراض الذاتیة قال اذا مہد ہذا ای تصویر مفہوم مطلق الموضوع قال موضوع المنطق اہ راعی مطابقة المتن بجعل موضوع المنطق موضوع المدعی وعکس فی النتیجة لانہ اللازم من القیاس للاشارة الی انہ لا فرق بین عین التعبیرین قال لان المنطقی اہ کان الظاہر انہا یبحث فی المنطق عن عوارضہا الذاتیة وما یبحث فیہ عن عوارضہ موضوع لہ الا انہ اقام القضیة الاولی المستلزمة للصغری مقامہا تنبیہا علی ان اعراضہا الذاتیة غیر محصورة فیما دونت اقام القضیة الشاملة للکبری مقامہا لانہا المستفادة من تعریف مطلق الموضوع لتکثیر الفائدة قولہ لیس المراد اہ تحقیق للمقام ودفع لما یتراءی من عدم التقیید بالحیثیة ان یکون موضوعہ المعلومات التصوریة والتصدیقیة مطلقا ترکہ الشارح اتباعا للمتن اشارة الی ان تقدم الشروع ہو التصدیق بموضوعیتہا واما تعیین جہة موضوعیة فامر زائد اذ لا علم یشارک للمنطق فی الموضوع ممتازا عنہ بالحیثیة حتی لا یتمیز عند المطالب بدون العلم بالحیثیة المعتبرة فیہ واما ما قیل من انہ اطلاق الدعوی او مقدمات الدلیل عن الحیثیة فیتجہ علی الدعوی انہ خلاف الواقع وعلی الصغری المنع اذ المنطقی لا یبحث عن المعلومات مطلقا فمدفوع لان الاطلاق عن التقیید بحیثیة لا یقتضی العموم لجمیع الحیثیات قولہ بل ہی مقیدة اہ حال عن المبتدء فان ابیت فعن الضمیر المفعول للفعل المستفاد من انتساب الخبر الیہ ای ینسب الیہ موضوع لہ قولہ باعتبار اہ متعلق بالعروض المستفاد من اضافة احوالہا قولہ وکونہا مطابقة اہ ای کون المعلومات التصوریة والتصدیقیة امورا ثابتة فی نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر او اعتباریة مختصة کانیاب الاغوال والقضایا الذہنیة وتفسیر بالکونہا صادقة او کاذبة او بکونہا مطابقة لبعض الحقائق دون بعضہا کالحیوان الناطق فانہ مطابق لماہیة الانسان دون الفرس خروج عن العبارة فان الشائع فی الاول التعبیر بمطابقة الواقع وعدمہا والواجب فی الثانی لماہیات لبعض الاشیاء دون بعض قولہ فلا بحث للمنطق اہ وان کان عروض ما یبحث المنطقی عنہ موقوفا علی بعض تلک الاحوال کالوجود الذہنی لکن لا دخل لہ فی الایصال فان من ینکر الوجود الذہنی معترف بہ ایضا قولہ فموضوع اہ متفرع علی قولہ بل عن احوالہ باعتبار صحة الایصال وتلک الاحوال ہی الایصال اہ قولہ لا بنفس الایصال حتی یرد علیہ ان قید الموضوع من تتمتہ لا یبحث عنہ فی العلم والایصال مبحوث عنہ فی المنطق وہکذا الحال فی کل حیثیة وقع عنہ البحث عنہا فی العلم وفی حواشی المطالع ان قید الموضوع مطلق الایصال والمبحوث عنہ الایصال المخصوص اعنی الایصال الی التصور والتصدیق فیکون الاعراض الذاتیة اخص من الموضوع شاملة لہ علی المقابلة قولہ والا ای وان کان نفس الایصال قید الموضوع المنطق ولا یکون عارضا من عوارضہ قولہ من الاعراض الذاتیة اہ ابداء لما تعین من کون الایصال قید الموضوع وکونہ عرضیا ذاتیا والقید من تتمة

الموضوع جزء منه وكونه مبحوثا عنه والقيد يكون مسلم الثبوت **قال** لانه يبحث عنها من حيث آه متعلق به يبحث بيان للمبحوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المنطقي اه **قوله** احوال المعلومات التصورية اه افاد قدس سره في هذه الحاشية صورا ثلثة الاول حصر اقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الشارح على الحد التام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من احوال المعلوم التصوري وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لا من احوال المعلوم التصديقي كما يوهم ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت اقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي **قوله** كما في الحد التام في شرح المطالع كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايصالا بلا توسط قضية وهو معنى الايصال القريب سواء كان بالكنه او بالوجه فلعله قدس سره اراد ههنا حصول الكلي في الجزئي **قوله** توقفا قريبا اي بلا واسطة ما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا **قوله** وجنسا وفصلا وخاصة فذكر النوع والعرض العام استطرادي اذ لا دخل لهما في الايصال نعم من فسر الايصال بكونه موصلا او موصلا اليه حيث يبحث في المنطق ان البسيط لا يحد ويرسم يحد ويرسم جعل مباحث النوع مقصودا بالذات واخلاقي الايصال القريب **قوله** فان الموصل الى التصور اي ما يصدق عليه الموصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها يصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والخاصة من حيث يتركب موصل منهما مما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما او احدهما فداخلان في الايصال **قوله** بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور اجزاء للموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عروض بعض هذه الامور بتوسط بعض آخر كالجنس الفصل فانه يعرض للمعلوم التصوري بتوسط الذاتي فمن قال ان الذاتي والعرض مما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفا بعيدا فقد بعد عن المرام قوله ههنا اي في بيان التوقف القريب لموصل الى التصور على سبيل الاستطرادي بتبعية ذكر الكلية اذ الجزئي ليست بكاسبة ولا مكتسبة **قوله** اي بواسطة فان ما صدق عليه الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحمولات فالايصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها **قوله** في ضمن باب القضايا لان الاحتياج اليها بواسطة القضايا **قوله** المقدمات فان الايصال موقوف على القضايا الشرطية وهي موقوفة على المقدمات والتوالي **قوله** بالقوة القريبة فانه بعد حذف اداة الشرط يحصل قضيتان بالفعل **قوله** فهما معدودان آه نظرا الى حالهما بالقوة وتحقق التوقف البعيد للموصل التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي وبعضهم نظر الى حالهما بالفعل فجعلهما كالموضوع والمحمول من قبيل المعلومات

التصورية وما قيل ان البحث عن العلوم التصوري لا ينحصر فيما يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفا بعيدا بل يبحث
عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا قريبا كالبحث عن موضوع الكبرى فانه يجب ان يكون بعينه
محمول الصغرى وانه يتوقف على ذلك الاتحاد كالايصال توقفا قريبا لا بعيدا فتوهم محض اذ ليس ما ذكر من مسائل المنطق
اصلا بل انه لابد من تكرير الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى **قوله** وذلك مباحث القياس
اه لم يقل باب القياس والاستقراء والتمثيل لعدم ايرادها في باب واحد لحطّ مرتبتهما من مرتبة القياس **قوله**
وذلك مباحث القضايا لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول **قوله** لكونها مقدمات
وتوالي وما قيل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحيثية اكثر من ان يحصى فان مقدمتي القياس
من حيث انهما يتركب منهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس
يتوقف عليهما الايصال توقفا بعيدا اه الا انه ليس في القضايا الا جزء المحمول فهو موهوم اذ ليس لنا احوال للمقدمتين
يبحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس ثم توقف صورة القياس نفسها عليهما لا ينفع
في ثبوت التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكيم الحكم باطل لتصريحهم
بان المصدق به عبارة عن القضية **قال** من حيث انها كيف تتركبان متعلق بقوله يبحث والمراد ما يقع في جواب
السؤال بكيف وهو الهيئة المخصوصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انها كيف تؤلف
بصير قياسا **قال** وكذلك يبحث اه معطوف على قوله كما يبحث **قال** لذواتها اي الامر يبحث عنها اذ ليس جميع
هذه العوارض مما يلحقه لما هو هو لان الذاتية تعرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يساويه اعني كونه جزء الماهية
والفصلية بواسطة كونه جزءا مختصا بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام **قوله** الاشارة اه
اي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الايصال كما توهمه لفظ هذا ولو ترك ايثار لفظ الاحوال لكان
احسن اخصر **قوله** ولما انحصر قد تقرر انه اذا عطف جزئان بشرط واحد بالواو فقد يكون كل واحد منهما جزءا
مستقلا وقد يكون الثاني جزءا له بواسطة الاول وههنا من قبيل الثاني والا لكان ذكر انحصار المعلوم
في المتصور والمصدق به مستدركا **قوله** انحصر المعلوم ثم ان انحصار المعلوم من حيث انه معلوم في المتصور
والمصدق به بسبب انحصار العلم فيهما فلا ينافي ما ذكره في حواشي المطالع من ان انحصار العلم فيهما انما
هو لانحصار المعلوم لانه حيث ذاته لا باعتبار وصفه المعلومية فانه ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور
قوله اذا علم وادرك ذكر اولا العلم لظهور تفرعه على ما قبله ثم فسره بالادراك للتنصيص على المراد **قوله** تحصيل اه
اي يناسب للمط فالنظر فيه هو تحصيل مناسبة لا تحصيل نفسه فانه ح يكون النظر فيما يحصل به لا فيه **قوله** ذلك
لان الدليل على ان المعرف في اغلب الاوقات مركب وحاصله ان اقسام المعرف ست اربعة منها مركبة

١٦٧ (

(٤٨

واثنان منهما غير مركب قوله فكيف يجوز لانه على هذا التفسير يجب ان يكون في القول الشارح امور حتى يتحقق ترتيبها فيوجد النظر ثم يوجد ايصاله لانه موصل بطريق النظر قوله قد تسامح في العبارة فترك ذكر احد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلاً ناقصاً ليس للصناعة فيه كثير مدخل قوله فاعتبر اه الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت ان مباحث ما يتركبان منه من تتمتهما لتوقفهما عليهما قال ان الغرض اه اى الغرض الاصلي فانه المقصود من العصمة عن الخطأ في الفكر قال عادة في القاموس العادة ديدن ح في الصراح ديدن خو عادت قال اى فالمشترك ماهيات الاشياء اما بالكنه او بالوجه قال ستدلالاً يعني ان الغلبة لازم للحجة حال الاستدلال لها دون حال الفهم مثلاً قال من حج يحج اى من باب نصر لانه مشتق منه قال اذا غلب لا من حج اذا قصد قال وقد يجب اى يستحسن قوله وذلك لان الموصل القريب آه ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة الشارح مقيد بالقرب والبعيد لان الموصل ههنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى للتقييد وايضاً التقييد في الموصل الى التصور لغو اذ لا موصل البعد فيه وفي الموصل الى التصديق للاحتراز عن الموصل الابعد عبث لان كون التصور موصلا الى التصديق لا يضر في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل لو كره بل مقصوده قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع اعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق تصديق وهي الاشارة الى ان الموصل الى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يتالف منه وكذا الموصل الى التصديق فهذه فانه من المهمات قوله هو الكليات الخمس لا يقال ان النوع من الكليات الخمس ليس بموصل الى التصور لا قريبا ولا بعيدا لانا نقول للاكثر حكم الكل فلما كان الاكثر ههنا موصلا قال هو الكليات الخمس وان لم يكن فرد منها وهو النوع موصلا قوله والموصل البعيد وهو الكليات الخمس هذا الكلام لافادة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان يكون كل واحد منهما موصلا بعيدا حتى يرد النقض بالنوع والعرض العام على ما وهم قوله اى لا يكون موثرا آه يعني ليس المراد نفي العلية مطلقا والا لم يكن محتاجا اليها بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً اي مستجمعاً لجميع ما يحتاج اليه المعلول كان التقديم بالعلية لا بالطبع فبقيد التاثير دخل ما عدا الفاعل مما يحتاج اليه وبقيد الكفاية دخل الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما العلة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم يكن المادية والصورية معتبرة فيه فلا تقدم بالعلية عند الجمهور واليه يشير عبارته قدس سره حيث قال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل وقال في المحاكمات عندي ان التقدم بالعلية وهو الفاعل المستجمع لا المجموع وان كانا معتبرين فيه فهي متاخرة

لا نحیه ... رشحة

عن المعلول لكونه جزءا منها فافهم ولا تصغ الى ما قاله الناظرون فانهم تحيروا في حل هذه العبارة قوله فان المحتاج
آه انما اعتبر عدم الموثرية والكتابية في التقدم بالطبع قوله ولما ثبت آه دفع لما يتوهم من ان اللازم مما ذكره
الشارح تقديم التصورات الثلث على التصديق والكلام في تقديم مباحث التصور مطلقا على مباحث التصديق
وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان النوع التصور تقدما على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكان
المناسب ان يقدم مباحث النوع المقدم على مباحث النوع المتاخر قوله اعني التصورات اشار بصيغة
الجمع الى ان التقدم للنوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات قوله كما ان التصديق اه افاد بهذا
التعميم ان تخصيص الشارح تصور المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة التمثيل يدل على
ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كل قال كذلك عاد المتبدر باسم الاشارة لبعد العهد والكاف
في كما وكذلك بحر القران في الحكم ليس للتشبيه قوله سواء كان بكنههما او لا قيل تصور النسبة تابع لتصور
الطرفين في كونها بالكنه او بالوجه وفيه بحث لان كون النسبة قائمة بالطرفين والة لارتباطهما لا يقتضي
ان يكون تصورها تابعا لتصورهما فان لها حقيقة وراء الطرفين في كونها وجودها واعتبارات صادقة عليها
قوله حقائق اه جمعه باعتبار تعدد المحكوم عليه المستفاد من قوله بنسبة اشياء الى اخرى قوله ولا النسبة
التي بينهما فان الواجب في التصديق ان يتصور النسبة بانه رابطة بينهما بهو هو او بالاتصال او بالانفصال
اما ان حقيقتها ماذا فلا قوله يعني اي معنى صحيحا لنفي افادة اصل المعنى مبالغة لظهور فسادها قوله لامتناع
النسبة الحكمية اه يعني ان معنى قوله لامتناع الحكم ممن جهل باحد هذه الامور انه لا بد من تصور هذه الامور
فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة الحكمية نفسها في الواقع بدون تصورها وهو معنى بطلان نسبة
شيء الى شيء في نفس الامر لا يتوقف على تصور متصور لاتصاف الاشياء باحوالها وان فرض عدم كل
متصور حتى المبادي العالية ولذا قال بدون نفي وجودها لعم وجود النسبة موقوف عليه وفرق بين ظرفية
الواقع لشيء وظرفيته لوجوده على ما بين في محله وبما ذكرنا من ان معنى ممن جهل باحد هذه الامور انه لا بد من
تصورها ظهر فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل معنى وذلك لان الحكم
جعل منسوبا الى ان من جهله بامتناعه منه ونسبته امر الى شخص بامتناعه منه انما يحسن اذا كان لذلك
الامر تعلق بذلك الشخص بان يكون صادرا ان يصير وصفا له والنسبة الحكمية ليست بهذه الحيثية على ان
اللازم مما ذكره عدم الحسن لا ان لا يكون له معنى قوله وهذا اظهر فسادا لظهور عدم وروده على المدعى
لانه يدل على وجوب تصور النسبة لا نفسها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعى وهو
وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديقات بضم مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق

مع اشتراکہما فی عدم صحۃ المعانی وقیل وجہ الاظہریۃ انہ یرد علیہ ما یرد علی الاول مع شئی آخر وہو ان النسبۃ معتبرۃ فی القضیۃ لا فی التصدیق وفیہ انہ یدل علی اکثریۃ الفساد لا علی ظہورہ وعلی فساد المدعی لا فساد الدلیل الذی ہو المط وقیل لانہ یدل علی نقیض المدعی لانہ اذا کان النسبۃ ممتنعۃ لا یمکن اعتبارہا فی التصدیق وفیہ ان الحکم بامتناعہا بدون التصور لا بامتناعہا فی نفسہا ولعل منشاہ عدم ذکرہ قدس سرہ ہہنا لفظ بدون تصورہا قولہ فیکون المعنی ای علی تقدیر عطف الحکم علی المحکوم علیہ واما علی تقدیر عطفہ علی التصور ففسادہ ظہر مما تقدم ولذا لم یتعرض لہ قولہ وہو بط قطعا لانہ یلزم منہ استدعاء التصدیق لتصور الایقاع وانہ لا معنی لامتناع النسبۃ بدون تصور الایقاع قال ہذا ای البیان المذکور لبطلان قال فحصول التصدیق آہ فنتیجۃ المقدمتین المذکورتین من الشکل الاول بجعل الاولی کبری والثانیۃ صغری قال علی ان المص آہ دلیل آخر علی الاستدعاء المذکور قال صرح بہ ای بتوقف التصدیق علی تصور الحکم وجعل تصورہ شرطا للتصدیق لا جزءا منہ قال فنقول آہ جواب عن السوال بابطال الاحتمال المذکور ایضا حتی یثبت بطلان ارادۃ الایقاع مطلقا ولیس جوابا بتغیر الدلیل علی ما وہم قال یدل علی آہ حیث قال فیہ ولم یقل لہ لکن الحق ان المراد لا بد فی حصولہ لان الدلیل لا یثبت الجزئیۃ وکلیتہ الاستدلال علی طریقۃ الحکم ایضا قال بخلافہ ای بخلاف کونہ جزءا حیث نقل عنہ وجعلہ شرطا قال قال الامام تائید لکون قول المص لا بد فیہ والا علی جزئیۃ تصور الحکم ووجہہ ان الامام قال من ثلث تصورات فلو لم یدل کلمۃ فیہ علی الجزئیۃ لقال اربع تصورات لان الحکم عندہ فعل لا بد فی التصدیق من تصورہ فلو کان الحکم فی عبارتہ محمولا علی الایقاع زاد اجزاء التصدیق کک فی عبارۃ المص رہ قولہ المقصود من ہذا الکلام آہ یعنی ان الشارح رہ وان ذکرہ بطریق التائید لما تقدم لکن المقصود ومطمح نظرہ ایراد الاعتراض المذکور بقولہ قیل فرق آہ ودفعہ فہو تمہید وتوطیۃ لہ فی الحقیقۃ وقیل مرادہ قدس سرہ انہ من الاعتراض المذکور بیان لمنشاء الغلط یعنی ان الشارح رہ لما رای ان الحکم فی قول الامام معطوف علی المحکوم علیہ قطعا ظن انہ کک فی کلام المص رہ ایضا قدمہ لیرجع ضمیر فرق مابین قولہ ولا یخفی علیک بشناعۃ تقدیم منشاء الغلط علی بیان الغلط وان ایراد الضمیر مشروط بتقدیم المرجع فکیف یکون سببا للتقدیم قولہ تقریر ذلک الاعتراض حاصلہ منع دلالۃ قول المص رہ لا بد فیہ آہ علی جزئیۃ تصور الحکم حتی یزید اجزاء التصدیق علی الثلثۃ انما یلزم ذلک لو عطف الحکم علی المحکوم علیہ لم یجوز عطفہ علی التصور قولہ حتی یصح آہ زاد کلمۃ حتی لتاکید معنی الغایۃ التی یستفاد من حتی فانہ قد یجیء للاستیناف قولہ لم یلزم محذور اصلا الظاہر لم یلزم المحذور المذکور کما یدل علیہ الاضراب الا انہ اورد المنکر ترویجا لکلامہ ومبالغۃ فی صحتہ قولہ لا یفی آہ ہذا

الاعتراض مجرد قدح فیما ذکرہ السائل من انہ تمم فیما ذکرہ الامام لا دخل لہ فی دفع المنع قولہ والتصور الذی ہو الحکم اشارۃ الی ان الحکم ح یکون معطوفا علی تصور المحکوم علیہ والا لکانت الاضافۃ لامیۃ لکونہا فی المعطوف علیہ کک قولہ واما تقریر الدفع آہ حاصلہ انہ وان لم یلزم المحذور المذکور علی ذلک التقدیر لکن یلزم محذور آخر وہو عدم ورود الدلیل علی المدعی والاستدراک فی العبارۃ قولہ یوجب ان یقول لان الجہل لا یتعلق الا بما یکون متصورا وہہنا المتصور امران المحکوم علیہ وبہ قولہ لو حمل آہ اشارۃ الی ان لزوم الفساد من وجہ آخر لازم من الحمل لا من صحتہ الا ان الشارح جعلہ لازما لصحتہ مبالغۃ قولہ لغوا لان الکلام علی تقدیر عدم کونہ تصورا کما صرح الشارح قال لا شغل آہ اراد بہ دفع توہم مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لا یرادہا فی المقالۃ الاولی فافادہ انہا لیست مقاصد بالذات وایرادہا ہہنا الشدۃ الاتصال بین الالفاظ والمعانی قولہ وانما اعتبر ہذہ الحیثیۃ یرید ان المنفی ہو الشغل بالذات بقرینۃ قولہ صار النظر فیہا مقصودا بالعرض وانما اعتبر الحیثیۃ فی نفی الشغل بالذات عن المنطقی لان المنطقی اذا کان نحویا مثلا لہ شغل بالذات بالالفاظ فاندفع ما قیل ان قید الحیثیۃ احتراز عن کونہ مفیدا او مستفیدا کما یدل علیہ عبارۃ الشارح لا عن کونہ نحویا قولہ ایضا اشارۃ الی ان الحیثیۃ بیان الاطلاق ای من غیر ان یعتبر معنی سوی کونہ منطقیا لانہ اذا اعتبر معہ کونہ نحویا مثلا آہ ولیس للتقیید کما تقرر انہ اذا اعید البحث فی الحیثیۃ کان بیانا للاطلاق قال لما توقف افادۃ المعانی اہ ای الصور الذہنیۃ لکن لا من حیث حصولہا فی الذہن بل من حیث مطابقتہا لما فی الخارج سواء کانت تلک المعانی من المنطقیۃ عینہ او غیرہ علی الالفاظ ای علی نفسہا علی ما جرت بہ السنۃ الالہیۃ صار النظر فیہا ای البحث عن احوالہا قولہ فالمنطقی آہ اورد الفاء اشارۃ الی ان المذکور فی الشرح کلیۃ متفرع علیہ ہذہ الجزئیۃ فی الاکتفاء علی التعمیم اشارۃ الی ان المراد بالمنطقی العالم بالمنطق وان المراد بالاستفادۃ الاستفادۃ غیر المفید الذی ہی لازم الافادۃ لا استفادتہ بان یکون المفید والمستفید شخصا واحدا قولہ مجہولا تصوریا او تصدیقیا سواء کان من المنطق اولا قولہ اما اذا اراد آہ یعنی انما قال لتوقف الافادۃ المعانی واستفادتہا ولم یقل لتوقف فہما وتحصیلہا آہ لانہ اذا اراد تحصیلہا فی نفسہ لا یتوقف ذلک علی الالفاظ قولہ لتعقل المراد بہا ما یقابل الالفاظ لا التصور الذہنیۃ قولہ تخیل الالفاظ آہ کانہ یناجی نفسہا بالفاظ مخیلۃ قولہ صرفا ای خالصۃ عن قوالب الالفاظ المخیلۃ والمحققۃ قولہ بل یقول آہ مبنی الوجہ الاول علی ان المراد بالمنطقی العالم بہ وان المراد افادۃ المعانی مطلقا وکون المفید والمستفید متغایرین ومبنی ہذا الوجہ علی ان المراد بالمنطقی مالہ اختصاص بالمنطق سواء کان طالبا لہ او عالما بہ وتخصیص المعانی بالمعانی المنطقیۃ وکون المفید والمستفید واحدا والترقی فی ہذا الوجہ باعتبار شدۃ الاحتیاج حینئذ

دعموه لاعالم والمتعلم قوله وكذا الحال آه فان من اراد استفادة اى علم كان او افادته يحتاج الى الالفاظ
قوله فلذلك اى لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة فى
كل علم كالتصور بالرسم والتصديق بالغاية والموضوعة قوله ثم ان المنطقى آه دفع لما سبق الى الفهم من انه
لما توقف افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان معرفة وضع الالفاظ بجواهرها وهيأتها المفردة والمركبة
من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة الشروع لا خصوص هذه المباحث التى اوردها فى المنطق
وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقف على معرفة وضع الالفاظ المخصوصة التى بها الافادة والاستفادة
الا ان المنطقى يبحث عن احوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للمناسبة قوله وانما يورد آه اعتذار عن وقوع
البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب وبلغة اليونان قوله يريد بالعلم اى فى الموضعين والقرينة شيوع
اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق فى تعريفهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الحجة قال كون الشئ بحالة يلزم من العلم به الخ اى فى الجملة كما هو المقرر من
ان الحكم اذا اطلق عن الجهة يتبادر منه الاطلاق العام اعنى بعد العلم بوجه الدلالة اعنى فى الوضع ولاقتضاء الطبع
او العلية او المعلولية او بعد العلم بالقرينة ليشتمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى واللزوم عبارة عن امتناع
الانفكاك بين الشيئين بان لا يتخلل بينهما امر آخر سواء كان فى التحقق فى وقت واحد كالانسان والضحك وفى
وقتين مستعقباله كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او فى العلم بان يعلما معا بان يكون احدهما مستقلا قصدا والثانى
تبعا والا فاخطاء امرين بالبال مع كما فى المتضائفين وفى المدلول المطابقى والتضمنى والالتزامى او يكون العلم باحدهما
مستعقبا للعلم بالآخر بلا فصل كما فى الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول او المعرف والمعنى والمراد
بالعلم ههنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره فى حواشى المطالع فلا يرد بانه يلزم ان لا يكون اللفظ
دلالة عند التكرار لامتناع علم المعلوم قوله غير اللفظية عقلية نص قدس سره فى حواشى المطالع ان الدلالة الطبيعية
تتحقق للالفاظ فقط والعقلية تعم اللفظ وغيره والاكتفاء ههنا على العقلية ايضا مشير الى ذلك قال المحقق الدوانى
فى حاشية التهذيب وهى ان الطبيعة لا تنحصر فى اللفظ فان دلالة الحمرة على الخجالة والصفرة على الوجل
وحركة النبض على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره اراد ان تحققها للفظ قطعى فان تلفظ اح
لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها البعض لا تصدر عن الحالات
العارضة لها بل انما يصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبعثة
عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعة ويجوز ان يكون آثار
النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة دخل فى تلك الدلالة فتكون عقلية قال بحسب جعل الجاعل

لم یتعرض للمجهول اشارة الی عمومیة اللفظ وغیره قوله وهی ای ما یجعل الجاعل الوضعیة یشتمل الوضعیة اللفظیة
وغیرها والمثال المذکور مثال اللفظیة الوضعیة وکذا الحال فی قوله وهی الطبعیة وقوله وهی العقلیة قال الوضع هو جعل
اللفظ بازاء المعنی سواء کان لوحظ اللفظ والمعنی بخصوصهما فیکون الوضع شخصیا او لوحظ اللفظ بوجه کلی والمعنی اللفظ
بخصوصه فیکون الوضع نوعیا کما فی المشتقات او لوحظ المعنی بوجه کلی واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع
له الخاص کما فی المضمرات والمبهمات واما عکسه فلم توجد سواء کان جعل اللفظ بازاء المعنی بنفسه کما فی الحقیقة
او بواسطة القرینة کما فی المجاز قوله هذا التعریف وضع اللفظ اه لا تعریف مطلق الوضع حتی یرد النقض
بوضع الخط والعقد بدلیل انه علم تعریف المطلق مما تقدم من قوله لجعل الجاعل فان قلت ای حاجة الی
تعریف وضع اللفظ بعد العلم بمطابقة قلت التنصیص علی المقصود مع الاشارة الی ان التعریف المشهور
اعنی تخصیص شیء بشیء معناه التعیین والجعل لا الحصر والا انتقض بوضع المشترک والمرادف قوله واما
تعریف الوضع اه تصریح لما علم من قوله ما یجعل الجاعل وهی الوضعیة قوله اذ افهم آه او زواذا میلا الی
ما هو المختار عند الجمهور وان کان المناسب لاصطلاح المنطقی منی قوله هو بفتح الهمزة آه فی حواشی المطالع
هو بضم الهمزة وسکون الخاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهمزة دل علی التحسر قوله علی وجع الصدر ای
علی ذی الصدر کما فی حواشی المطالع ویدل علیه الاستناد قوله اح الرجل علی وزن مد قال فان
طبع اللافظ فی القاموس الطبع والطبیعة والطبایع بالکسر السجیة التی جبل علیها الانسان وفی الاصطلاح
یطلق علی مبدأ الآثار المختصة بالشیء سواء کان بشعور او لا وعلی الحقیقة فاذا ارید طبع اللافظ فالمراد
به المعنی الاول فان صورته النوعیة او نفسه تقتضی التلفظ به عند عروض المعنی واذا ارید به طبع اللفظ
ای طبع مدلوله فالمراد به المعنی الثانی واذا ارید به طبع السامع فانه یتادی الیه عند سماع اللفظ الی
طبع مدلوله من غیر احتیاج الی الوضع فالمراد به مبدأ الادراک ای النفس الناطقة او العقل وقد
ذکر الوجوه الثلثة فی حواشی المطالع واقتصر ههنا علی الوجه الاول لانه اظهر قوله ولهذا الاقتضاء یعنی
الاقتضاء المذکور علاقة الدلالة قوله کما ان صدور اللفظ اه فیکون لفظ المذکور من حیث الصدور
علاقة ذاتیة بالطبع فدلالته علیه ودلالة الاثر علی المؤثر وعلی المرض دلالة طبیعة بواسطة اقتضاء
الطبع له فلا عروض للمعنی وینافی بین اجتماع الدلالتین بل الدلالات کما اذا فرض وضع لفظ
اح اح بمعنی الیضا قال وهی العقلیة کدلالة اللفظ ای علی المعنی المجازی مطابقة عند اهل العربیة لان
اللفظ مع القرینة موضوعة للمعنی المجازی بالوضع النوعی کما صرحوا به واما عند المنطقیین فان تحقق
اللزوم بینهما بحیث یمتنع الانفکاک فتضمن مطابقة والا فلا دلالة علی ما صرح به قدس سره فی حواشی المطالع

فی دلالۃ المعمیات علی معانیہا قولہ لا بدلالۃ اللفظ ای فقط الخ قلنا ان العلم بالمشاہدۃ یجامع العلم بدلالۃ
اللفظ اذ لا منافاۃ بین الطریقین فح قولہ لیظہر من الظہور بمعنی آشکارا شدن علی ما فی التاج فانہ اذا علم
وجود اللافظ بطریق آخر کان فی تحقق دلالۃ اللفظ علیہ نوع خفاء و اشتباہ ویؤید ہذا التوجیہ الحصر
المستفاد من قولہ واما المسموع آہ او اصلا الخ قلنا ان العلم بالمشاہدۃ لا یجامع العلم بدلالۃ اللفظ بناء علی
ان المعلوم بالضرورۃ لا یستفاد من الدلیل فح قولہ لیظہر من الظہور بمعنی پیدا شدن علی ما فی الصراح
والحصر بیان للواقع قولہ فلا یعلم وجود لافظہ الا بدلالۃ اللفظ آہ فان فہم وجودہ بعد صدور اللفظ منہ بسبب
کونہ بحیث یلزم من العلم بہ علمہ لکونہ اثرا لہ ولولا ہذہ الحیثیۃ فیہ لا یعلم وان علم اللفظ فما قیل العلم بوجودہ
انما حصل من العلم باللفظ والدلالۃ لیست سببا فالحق ان یق الا بالعلم باللفظ لیس بشیء قولہ وانحصار
آہ الحصر اما عقلی ان کان یجزم العقل بہ بمجرد ملاحظۃ القسمۃ مع قطع النظر عن امر خارج عنہ واما استقرائی
ان لم یکن کذلک وبہ نص قدس سرہ فی حواشی الشرح العضدی ومنہم من قسم القسم الثانی ما یجزم بہ
العقل بالدلیل او التنبیہ وسماہ قطعیا والی ما سواہ وسماہ استقرائیا والحصر الجعلی استقرائی فی الحقیقۃ
الا ان للجعل الجاعل مدخل فیہ قولہ الدائر بین النفی والاثبات بحیث لا یحتمل النفی وراء ذلک القسم
فلا یرد الحصر الاستقرائی الدائر بین النفی والاثبات لضبط الانتشار لکون النفی فیہ مرسلا یحتمل
عند العقل امرا آخر وراء القسم قولہ لا یلزم ان یکون اہ وذلک لانہ لا یلزم من انتفاء کون العلاقۃ بالوضع
او الطبع ان یکون العلاقۃ بینہما ذاتیۃ بان یکون احدہما علۃ للآخر او معلولا لہ او معلولا لعلۃ واحدۃ لجواز
ان یکون العلاقۃ امرا آخر قولہ ای کلما اطلق فسر متی بکلما لانہ نص فی العموم بخلاف متی فانہ ظ وکلاہما
من سوار الایجاب الکلی الشرطی وقد عرفت ان المراد بالعلم فی الموضعین الالتفات القصدی اذ قد لا
ینتقل الذہن من حضور اللفظ تبعا الی المعنی المطابقی ولا من المعنی المطابقۃ ولا من المطابقی الحاصل
تبعا الی المعنی الالتزامی لان احضار الملزوم شرط الانتقال الی اللازم وان المراد باللزوم الاستعقاب
فلا یرد لزوم الالتفات الی شیئین فی آن واحد ولا یصح الجواب بانہ یجوز ان یکون الالتفات
الی احدہما بالاخطار والی الآخر بالطبع وما قیل انہ یشکل بما اذا کان المعنی ملتفتا الیہ لانہ یلزم الالتفات
الملتفت الیہ فوہم اذ لا یشک احد فی انہ کما سمع اللفظ الموضوع لمعنی یلتفت الذہن الیہ والالتفات
الثانی غیر الاول قولہ بواسطۃ قرینۃ ای ظنیۃ الی الدلالۃ علی تعیین المراد کما فی المجازات والکنایات
المتبنیۃ علی العرف والعادۃ والادعاء فما قیل ان اراد انہم لا یحکمون بدلالۃ بدون القرینۃ فمسلم لکن اہل
العربیۃ والاصول لم یوافقوہم فی ذلک وان اراد انہم لا یحکمون بدلالۃ مع القرینۃ فمم لان کون دلالتہ ح

کلیۃ وہم قال للعلم بوضعہ فاذا اطلق المشترک یلتفت السامع العالم باوضاعہ الی معانیہ الی وفق العلم باوضاعہ ان اجمالاً فاجمالاً وان تفصیلاً فتفصیلاً وما قیل من عدم صدق التعریف علی الضمائر والمبہمات فان ہذا مثلاً موضوع لکل مشار الیہ مفرد مذکر واذا سمع ہذا اللفظ من ہو عالم بوضعہ لا یفہم جمیع معانیہ فوہم لان ہذا لیس موضوعاً لکل مشار الیہ مفرد مذکر مطلقاً بل لمعین وقع الاشارۃ الیہ واستعمل اللفظ فیہ وذلک المعنی مفہوم عند الاطلاق للعالم بوضعہ لہ بوضع عام قولہ ای بوضع ذلک اللفظ مطلقاً سواء کان لذلک المعنی او لما دخل فیہ او لما ہو ملزومہ قولہ لئلا تختص بالدلالۃ المطابقیۃ لان فہم المعنی للعلم بوضع اللفظ لہ لیس الا فی المطابقۃ قولہ لان دلالۃ اللفظ آہ لان دلالۃ اللفظ اما علی نفس الموضوع لہ وہی المطابقۃ او لا وح اما ان یکون علی جزء لہ وہی التضمن او لا وہی الالتزام فالعقل یجزم بالانحصار بمجرد ملاحظۃ القسمۃ وما قیل ان حصر الدلالۃ فی الاقسام الثلثۃ المذکورۃ لا یقتضی انحصارہا فی المطابقۃ والتضمن والالتزام لاعتبار قید الحیثیۃ فیہا فوہم لان قید الحیثیۃ انما اعتبرت لئلا یلزم تداخل الاقسام لا لاخراج فرد من الدلالۃ اللفظیۃ الوضعیۃ من الاقسام الثلثۃ وکذا ما قیل ان دلالۃ الالتزام مشروطۃ باللزوم الذہنی فلم یکن الحصر عقلیاً لانہ یجوز العقل ان یدل اللفظ علی الخارج الغیر اللازم لان ذلک شرط لتحقق الدلالۃ الالتزامیۃ ولیس بمعتبر فی مفہومہا واعترض علی الحصر بوجوہ الاول ان لفظہی اذا کان راجعاً الی الابوۃ والبنوۃ مثلاً یدل علی المجموع بالمطابقۃ وعلی احد الجزئین بالتضمن وکل جزء یستلزم الآخر لامتناع تعقل احدہما بدون الآخر فاللفظ یدل علی کل بواسطۃ لزوم احدہما للآخر وہذہ الدلالۃ لیست مطابقۃ وہو ظ ولا تضمنیۃ لعدم اعتبار حیثیۃ الجزئیۃ ولا التزامیۃ لعدم الخروج اقول لا نسلم تحقق الدلالۃ بواسطۃ اللزوم بینہما لان تعقل احد المتضائفین انما یستلزم تعقل الآخر کان مخطراً بالبال والا لزم تعقلات غیر متناہیۃ متعلقۃ بالمتضائفین عند تعقل احدہما وہہنا لما کان فہم احدہما فی ضمن فہم مجموعہما الذی ہو مدلول مطابقی لم یکن فہم احدہما مستلزماً لفہم الآخر فلا تحقق الدلالۃ فلا حاجۃ فی جوابہ الی ارتکاب تکلف بان یق المراد بالخروج فی مدلول الالتزامی ان یصیر مدلولاً للفظ من حیثیۃ غیر حیثیۃ المعنیۃ والجزئیۃ الثانی ان لفظ ضرب مثلاً اذا لم یذکر مع الفاعل یدل علی الحدوث ولیست مطابقیۃ وہو ظ ولا تضمنیۃ لانہ لم یفہم فی ضمن الکل ولا التزامیۃ والا لزم تحقق الالتزام بدون المطابقۃ اقول لا نسلم دلالۃ ضرب بدون الفاعل علی المعنی اذ لا استعمال بدون الفاعل اصلاً ولو سلم فنقول انہا مطابقۃ لان دلالۃ الفعل علی الحدوث بجزءہ الموضوع لہ ودلالتہ علی النسبۃ والزمان بہیئتہ الموضوعۃ ایضاً الثالث انہ اذا اطلق المشترک یفہم کل واحد من معانیہ عند العلم باوضاعہ ویفہم جمیع المعانی ایضاً

ومع انه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام الثلثة اقول لا نسلم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم
لاجتماع فهم كل واحد منها منه واعلم ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا ينافي كونه عقليا لان البديهي
قد يتطرق اليه الشبهة بواسطة عدم تجريد الطرفين كما هو مناط الحكم قال واما تسمية الدلالة الاولى آه في التاج
المطابقة باکسی موافقت کردن التضمن درمیان خویش آوردن التزام دربر گرفتن فلاشتمال
الدلالات الثلث على المعاني اللغوية للالفاظ الثلثة سميت بتلك الالفاظ وكما كانت هذه الدلالات انواعا
للدلالة العقلية او الوضعية اللفظية جاز نسبتها اليها فيقال دلالة مطابقية وتضمنية والتزامية قال لا ينتقض
حد بعض الدلالات لم يقل حد كل واحد منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى
يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام وبالعكس ولذا لم يتعرض له الشارح ره قال فانه موضوع آه
ولا شك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه لمفهوم الامكان الخاص
شبهة لان كل واحد سلب مقيد وليس احد المقيدين جزءا من الآخر الا ان يقال ان سلب الضرورة
عن الطرفين عبارة عن السلبين فالسلب الواحد جزء منهما قال في الضوء جاز اطلاق الشمس
على الضوء في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقت العصر ما لم يتغير الشمس والاصل في الاطلاق
الحقيقة قال ويتصور على صيغة المعلوم او المجهول من التصور بمعنى صورت بستن وچیزی را صورت
کردن باخویشتن قوله يريد ان لفظ آه لما كان عبارة الشارح ره يرد عليه الاعتراض من وجوه ثلثة
الاول انه يدل على اشتراط الارادة في الدلالة وذلك باطل وان نقله المحقق الطوسي عن الشيخ في
شرح الاشارات الثاني ان قوله كان دلالته على الامكان الخاص مطابقة لا دخل له في الانتقاض
الثالث ان قوله وعلى الامكان العام تضمنا يشعر بانه لا مطابقة حيث لم يذكره في محل البيان
وجه قدس سره بان ذكر الارادة بيان للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لكون
دلالته على الامكان العام تضمنا واليهما اشار قدس سره بحذف الارادة عن البين وجعل دلالته
على الامكان الخاص حالا والدلالة على الامكان العام جزءا مقصودا بالافادة وبان عدم ذكر
المطابقة بواسطة انه لا دخل لها في الانتقاض لا لانتفائها عن الدلالة على الامكان العام تضمنا
اذ لا منافاة بينهما واليه اشار بقوله وذلك لا ينافي قوله على الامكان الخاص اي دلالته عليه فهو
ظرف مستقر اذ الاطلاق معناه التخلية والارسال وهو لا يتعدى بعلى قوله وذلك لا ينافي آه على
ما توهمه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتقاض كان دلالته على الامكان العام تضمنا
لا مطابقة وكذا في الانتقاضات الآتية ورده الشارح ره في شرحه للمطالع بما ذكره قدس سره

قوله على الامكان العام ايضا اى مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعا له ففى ذكر لفظ كل ايضا ههنا اشارة
الى ان الدلالتين متغائرتين بالذات لتغائر الجهتين بالذات فما قيل المناسب للسياق ان يكون
قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم قوله دلالتين آه حاصلتين من ملاحظة الوضعين ولا شك
ان استحضار الموضعين لايكون فى آن واحد فكذا الدلالتين مما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين فى آن
واحد وهم قوله فاذا اعتبرنا آه كلمة او المجرد الظرفية لا للشرط اى يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له فى زمان اعتبار دلالة التضمنية وانما قيده بذلك لانه مدار انتقاض قوله لا يرد ان لا اعتبار
لا دخل له فى الصدق لان الصدق متحقق وان لم يتحقق الاعتبار قوله اى لتحقق الدلالة التضمنية اشارة
الى الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام فى تلك الصورة وحاصله الدلالة
التضمنية قوله ولا مدخل آه اشارة الى قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا مدخل فيها بوضعه
للامكان العام وهو ظ فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق الوضع فرض محال فجاز ان يستلزم
انتفاء الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال قوله لما كان آه فلا يتوهم من الاكتفاء على كونها دلالتها
على الضوء التزاما انتفاء للمطابقة على ما زعم بعض الشارحين فانه بط لتحقق الدلالتين لاشتماله على جهتين
الدلالتين قوله لما عرفت من اشتماله على جهتين وان يكون هناك تضمنية فلا يتوهم من الاكتفاء
على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج اليها فى الانتقاض قوله فتامل لعله اشارة
الى سوال وجواب ذكر الشارح فى شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل باقوى الدلالتين اعنى
المطابقة لا يدل باضعفها اعنى التضمن والالتزام لانا لا نسلم ذلك وانما يكون كك لو كانت الدلالة
القوية والضعيفة من جهة واحدة قوله والا لزم اى وان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والحال
ان جميع الالفاظ الموضوعة متساوية فى كونها موضوعة ان يكون كل لفظ دالا على معانى غير متناهية
لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلا واجمالا لخروجها بالاعتبارين عن الموضوع له وهو ظاهر
البطلان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعانى الغير المتناهية لا اجمالا ولا تفصيلا
قال فلابد له متفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما فى قوله تع ما اصابكم من نعمة فمن الله فعلم انه لابد للدلالة
على الخارج من شرط اى من امر يتعلق بوجودها على ما هو المعنى للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل
لا يساعده قال الامر الخارجى نسبة الفرد الى الكلى والظ الامر الخارج كما فى بعض النسخ قال يلزم
من تصور المسمى فى الذهن تصوره اى من ادراكه ادراكه سواء كانا تصورين او تصديقين او احدهما تصورا
والآخر تصديقا قال فانه لو لم يتحقق هذا الشرط كان الظ ان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم الذهنى

فان الكلام في ذلك الشرط ہو اللزوم الذہنی الا انہ عبر عنہ بہذا الشرط اشارۃ الی ان کلمۃ والا فی المتن و
انکان تقدیریا وان لایشترط لکن المراد منہ وان لاتحقق ہذا الشرط لان لایجعل ذلک شرطا لان عدم
جعلہ شرطا لایستلزم انتفاع فہم الامر الخارجی بل عدم تحققہ فی الواقع فالمراد بقولہ ویشترط فی الدلالۃ
الالتزامیۃ اہ انہا مشروطۃ بہ فی الواقع لانہ یجعل شرطا لہا قولہ فیکفی فیہا آہ ای اذا اطلق اللفظ الموضوع
اطلاقا صحیحا علی ما ہو المراد فی تعریف الدلالۃ فلا یرد انہ اذا اطلق الحرف بدون المتعلق والفعل
بدون الفاعل لایکفی العلم بالوضع فی فہم معناہما المطابقی والمشتقات موضوعۃ باعتبار الہیئۃ وضعا
نوعیا وباعتبار المادۃ وضعا شخصیا والعلم بالوضعین کاف فی فہم معانیہا قولہ من سماع اللفظ ای و
لاجعل سماعہ ومن اللفظ المسموع قولہ وہذا ہو الدلالۃ المطابقیۃ ای الانتقال المذکور قال قدس سرہ
فی حواشی المطالع واما التعریف الدلالۃ بالفہم مضافا الی الفاعل او المفعول اعنی الی السامع او المعنی
او انتقال الذہن من اللفظ الی الفہم فمن المسامحات التی لاعبس المقصود اذ لا اشتباہ فی ان الدلالۃ
صفۃ اللفظ بخلاف الفہم والانتقال ولا فی ان الفہم والانتقال من اللفظ انما بسبب حالۃ فیہ فکانہ
قیل ہی حالۃ اللفظ لسببہا الفہم المعنی منہ او ینتقل منہ الیہ کانہم نبہوا بالتسامح علی ان الثمرۃ المقصودۃ
من تلک الحالۃ ہی الفہم والانتقال انتہی کلامہ فالمراد بالدلالۃ فی قولہ واما الدلالۃ علی المعنی الموضوع
ثمرتہا بناء علی المسامحۃ المشہورۃ والا فاصل الدلالۃ یکفی فیہا الوضع ولاتعلق لہ بالعلم بالوضع اصلا
قولہ وکذا اذا علم اہ انما کان فی کتابۃ العلم بالوضع فی فہم المعنی المطابقی من اللفظ المشترک خفاء
منشاہ عدم الفرق بین الارادۃ والدلالۃ حتی قال من شرط الارادۃ فی الدلالۃ ان اللفظ المشترک مالم
یوجد قرینۃ ارادۃ احد معانیہ لایفہم منہ معنی لغرض لبیان حالہ بان الدلالۃ بالنسبۃ الی جمیع معانیہ
متحققۃ انما المحتاج الی القرینۃ الارادۃ قولہ لمعنی مرکب ای ذی اجزاء من حیث انہ مرکب فالمراد بہ
ما یقابل البسیط لا ما یقابل المفرد فان الترکیب المقابل للافراد یوصف بہ المعنی بعد الوضع وانما
اعتبر الحیثیۃ لانہ اذا وضع لمعنی مرکب من حیث انہ واحد لایدل علی اجزائہ دلالۃ تضمنیۃ قولہ و
لایمکن اہ دفع لان یقال الدلالۃ التضمنیۃ والمطابقۃ لایکفی فیہا العلم بالوضع بل لابد من شرط وہو ان
لایکون موضوعا لمعنی مرکب اجزاء غیر متناہیۃ ولایکون موضوعا لمعان غیر متناہیۃ باوضاع غیر
متناہیۃ فقولہ لایمکن الاول متعلق بالتضمن والثانی بالمطابقۃ ونفی الامکان باعتبار عدم ترتب
الثمرۃ المقصودۃ من وضع الالفاظ وہی افادۃ ما فی الضمیر واستفادتہا منہ اذ کان الواضع ہو البشر
نعم او غیرہ فلا یرد ان نفی الامکان غیر مسلم اذا کان الواضع ہو اللہ سبحانہ ونعم قولہ لخصوصیتہ اہ ای

لمعنی مرکب من اجزاء غیر متناهیة ملحوظة بخصوصیتها فاما وضعه لمعنی مرکب من اجزاء غیر متناهیة ملحوظة لا بخصوصیتها بل اجمالا فواقع کلفظ الجملة والجمیع ونحوهما قوله ان یوضع لفظ واحد اه قید بالواحد لان الالفاظ الکثیرة المستعملة فی کل لغة موضوعة لمعان غیر متناهیة وضعا شخصیا او نوعیا او افرادا او ترکیبا یمکن تادیته ای معنی یراد بها اما حقیقة او مجازا وقید بالاوضاع لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع الواحد العام متحقق ولما کان عموم الجمع المنکر الموصوف بمعنی کل فرد فرد افاد الکلام کونه موضوعا بکل معنی لوضع لا باوضاع متعددة کما توهم فقیل الواجب ان یقول بوضع وضع من اوضاع غیر متناهیة قال ولا یشترط فیهما اللزوم عطف علی قوله وهو اللزوم الذهنی ولا حاجة الی تاویله بقولنا یشترط فیها اللزوم الذهنی لان عطف الفعلیة علی الاسمیة وبالعکس جائز ولا الی تکلف انه عطف علی ما نقله من عبارة المتن من قوله ویشترط فی الدلالة الالتزامیة قال یلزم من تحقق المسمی فی الخارج ظرف للتحقق فی الموضعین والمراد بالتحقق الخارجی التحقق الاصلی لا ما هو فی خارج الذهن لیشتمل لزوم الصفات النفسانیة لبعضها البعض کالحیوة للجیوة للعلم اعم من ان یکون فی نفسه او فی شئ فیشمل لزوم الجوهر للجوهر کلزوم الهیولی للصورة والجوهر للعرض العرض للجوهر کلزوم التحیز للجسم وبالعکس ولزوم الامور الاعتباریة لمحالها کلزوم القیام بالذات للجسم ولزوم لبعضها البعض کالابوة والبنوة ولزوم السلبیة کلزوم عدم الفرسیة للانسان قال بحیث یلزم من تحقق المسمی فی الذهن ای من وجوده الظلی وجوده الظلی واما استلزام الوجود الاصلی بشئ للوجود الظلی لا جزء وعکسه ممتنع لان ظرف هذا اللزوم لا یجوز ان یکون الخارج ولا الذهن لاستلزام النسبة فیما فیه وجود الطرفین فیه نعم ههنا قسم آخر من اللزوم وهو لزوم شئ لشئ فی نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان کان ظرف الاتصاف الذهن کلزوم عدم المعلوم لعدم العلة فانه لیس باعتبار تحققهما فی الخارج وهو ظ ولا فی الذهن بالمعنی المذکور بل بین انفسهما وان کان ظرف اللزوم بینهما الذهن ولزوم الکلیة للصورة العقلیة والمعلومیة للمعلوم من هذا القبیل وکذا جمیع المعقولات الثانیة اللازمة للاولی واما لزوم الوجود العلم الاصلی بوجود المعلوم فی التصور فوهم لان ههنا وجود واحد للعلم اصالة وللمعلوم ضمنا کوجود الکلی فی الخارج فی ضمن فرده فتدبر ولا تغلط وانما تعرضوا لعدم اشتراط اللزوم الخارجی لان اکثر الاحکام باعتبار الخارج قوله الدلالة التضمنیة داخلة فی هذا القسم لان اه لما کان استعمال اللزوم شائعا فی الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنیة لیصح الحصر المذکور قوله یلزم من فهم المعنی اه یعنی انه ناش من فهم الموضوع له فانه بسبب لفهمه من اللفظ وحاصل بتبعیته ولا ینافی ذلک تقدم فهم الجزء فی نفسه علی فهم الکل فان فهم الجزء من اللفظ

غیر فہمہ فی نفسہ قولہ المضاف اہ مقصودہ قدس سرہ دفع ماتساق الی الوہم من انہ اذا کان البصر خارجا
عن مفہومہ کان مفہوم العدم المطلق فیصح اطلاقہ علی کل عدم وحاصلہ ان التقیید داخل والقید خارج
فان المعنی العدم المضاف الی البصر من حیث انہ مضاف الی البصر لا العدم من حیث ذاتہ قولہ ومفہوم العمی
ہو العدم آہ فی شرح المطالع فی اوائل بحث القضایا فرق بین جزء الشیء وبین جزء مفہومہ فان البصر
لیس جزءا من العمی والا لم یتحقق الا بعد تحققہ بل ہو جزء مفہومہ حیث لم یکن العدم تعلقہ الا مضافا
الیہ ولا یجد الا بان یقترن البصر بالعدم فیکون احد جزئی البیان انتہی وہو مخالف لما خرج بہ ہذا
اقول ترک ذکر البصر معہ فی قولہ تع صم بکم عمی وقولہ تع بل ہم قوم عمون یدل علی دخول البصر فی مفہومہ
وذکرہ معہ فی نحو قولہ تع لا تعمی الابصار یدل علی خروجہ عنہ لئلا یحتاج الی التجرید فلعل الشا
رح بنی کلامہ فی الموضعین علی الاحتمالین اللذین یؤیدہما الاستعمال واما استدلالہ علی الجزئیۃ فغیر
تام لجواز ان یکون توقف التعقل ووجوب الذکر فی الحد لاجل دخول الاضافۃ فی مفہومہ ہکذا ینبغی
ان یفہم ہذا الکلام ودع عنک خرافات الاوہام قال اراد بیان آہ فہو من تتمۃ التعریف موجبۃ
لمزید انکشاف الدلالات فلا یرد ان بیان الاستلزام لا دخل لہ فی الافادۃ والاستفادۃ قال ای
لیس متی تحققت اہ یعنی ان المراد بعدم الاستلزام رفع الایجاب الکلی فان متی من سور الایجاب الکلی
وذلک لان الاستلزام عبارۃ عن امتناع الانفکاک فی جمیع الاوقات والاوضاع ومعنی قولنا متی تحققت
تحقق اللزوم فی جمیع الاوقات لا دوام الاتصال علی ما وہم لانہ المتبادر من الشرطیۃ ولانہ تفسیر
لنفی اللزوم والقول بانہ تفسیر باعتبار نفی الکلیۃ لا باعتبار اللزوم تکلف مستغنی عنہ قال بالاستلزام
متعلق بالسبب لا بالبیان فیدخل فیہ البیان بالتوقیف قال لجواز ان یکون آہ الجواز ہہنا بالنظر
الی الوضع کما ہو المتبادر من دخولہ علی النسبۃ بین اسم کان وخبرہا وانما اکتفی علی الجواز لکفایتہ فی المقصود
وللتردد فی تحقق الوضع للبسائط بخصوصہا لعدم تکلف العلم بہا لک الآن لو یکون الوضع ہو البہ
تع اوبالوضع العام وکلاہما مختلف فیہ واما المعنی البسیط فلا شبہۃ فی تحققہ کالنقطۃ والوحدۃ
والمجردات فانہ او وضع احدنا لفظا لذلک لتحقق المطابقۃ بلا تضمن بخلاف الجواز الذی فی قولہ لجواز
ان یکون من الماہیات بالاستلزام شیئا لکن ذلک فانہ جواز بالنظر الی وجود اللازم فیفید ذلک عدم
العلم بالاستلزام لا العلم بعدمہ وقیل ان لجواز الاول امکان وقوعی او امکان فی نفس الامر
ولا شک فی منافاتہا للاستلزام لانہ عبارۃ عن امتناع الانفکاک والثانی امکان عقلی ای لا یحکم
العقل بامتناعہا وذلک لا یکفی فی نفی الاستلزام لان عدم حکم العقل بالامتناع لا یستلزم عدم الامتناع

قوله بهذا الدليل ايضا اه احترازعن عدم التعرض لبيان استلزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوما من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط والنكرة الموصوفة تعم فيفيد جواز الوضع بكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني او لا فيما اذا كان لازم ذهني يتحقق الالتزام بدون التضمن واورد قدس سره كلمة اذا وكان للتنبيه على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الانقسام خارج عن ماهية النقطة والدلالة هي بعد ومنه ولازم بين لها بالمعنى الاخص ولذا اخذوه في تعريفها وكذا كونها ذا وضع وكذا في الوحدة وما قيل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستلزام ففيه انه ان اراد الامكان في نفس الامر فممنوع وان اراد العقلي فمسلم لكنه لا يثبت عدم الاستلزام بل عدم العلم به قال فغير متيقن لم يقل فغير معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الاستلزام ولان المقصود نفي العلم اليقيني اثباتا ونفيا سواء كان مشكوكا او مظنونا وان ادى الدليل الى الشك قوله دفعة واحدة اي في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فيترتب الانتقالات فلا يكون في زمان واحد قوله وهو محال لان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منها الى آخر في زمان متناه محال بالضرورة فما قيل يمنع استحالة تعقل ما لا يتناهى معا دفعة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت ليس بشيء قوله ورد ذلك منع لقوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين معنيين ما قيل ان مجموع المعنيين ايضا معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التعاكس ان لا تسكن النفس من الانتقال عن احد المتلازمين الى الآخر بل تنتقل من احدهما الى الآخر دائما والوجدان يكذبه فمدفوع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهنيا لاحد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين وتعقل المجموع وان اللازم في صورة التعاكس تعقل المعنيين معا كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة آه لا الانتقال من احدهما الى الآخر قوله لان التلازم بين الطرفين آه ذكر الطرفين للتنصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين قوله دورا محالا اي دور تقدم فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور معية وهو لا يقتضي الا حصولهما معا في الخارج او في الذهن واجاب قدس سره في حواشي المطالع عن اصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور الملزوم بالاخطار فلا يلزم من تصور الملزوم بالاخطار تصور لازمه كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم واورد عليه ان هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانها كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه والالتزامية ليست كذلك بل متى اطلق وتعقل المسمى بالاخطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه

(حاشیہ: شیئیہ منہ — ان التین)

الی اللفظ والتجرد عن الشواغل کما صرح به المحقق التفتازانی فی شرحه للرسالة قوله فان صح آه یعنی ان هذا
استدلال بالوجدان فالمنصف یعترفه اذا رجع الی وجدانه والمکابر ینکره ویقول لا نسلم تحقق الذهول
عن سائر الاغیار انما المحقق الذهول عن الشعور وهو لا یستلزم عدم الشعور فتردده قدس سره
ههنا فی تمامیته والجزم بعدم الاستلزام فی بعض تصانیفه مبنی علی الحالین من الانصاف والمکابرة
وقد یستدل علی عدم الاستلزام بان جمیع المفهومات اذا اخذ بحیث لا یشذ عنها شیٔ فهنا مطابقة و
لیس له لازم ذهنی والا لزم خلاف المفروض وفیه ان تلک الجملة موصوفة بعدم التناهی وبانه لا یشذ
عنها کل واحد منها خارج عنها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع علیه التزامیة ولا ینافی
دخوله فیها باعتبار انه مفهوم من المفهومات فتدبر قوله ای سلب الغیر آه السلب یطلق علی ما یقابل
الایجاب اعنی ادراک لا وقوع النسبة وعلی ما یقابل الثبوت اعنی الانتفاء واللا وقوع الذی
هو المعلوم وکذلک المعنی یطلق علی الصورة الذهنیة التی هی العلم وعلی ذی الصورة الذی هو المعلوم
فعلی الاول المراد بالحصول فی الموضعین حصول نفسه وعلی الثانی حصول صورته قوله وهو باطل
والا لزم من ادراک امر ادراک امور غیر متناهیة ولان الوجدان یکذبه قوله ولیس یصح آه اورد
المنع فی صورة الدعوی والسند فی صورة الدلیل مبالغة قوله ولو صح اه نقض بعد المنع قوله
بیان لمنشاء الغلط الزاعم قوله لازم بین بالمعنی الاعم آه المراد ههنا باللازم ما یمتنع انفکاکه عن الشیٔ
محمولا کان او لا قوله وقد یتوهم آه منشاء هذه الشبهة ایضا اشتباه اللازم البین بالمعنی الاعم
باللازم البین بالمعنی الاخص وحاصل الجواب منع کونه بینا بالمعنی الاخص وهو المعتبر فی الالتزام
وکلمة بل للاضراب او للترقی بانضمام الترکیب الی الامرین وقد یتوهم ایضا ان التضمن فهم الجزء من
حیث کونه جزءا والجزئیة مفهوم خارج عن ذات الجزء فیکون التضمن مستلزما للالتزام والجواب ان
التضمن فهم الجزء بسبب کونه جزءا لا بوصف کونه جزءا فالحیثیة تعلیلیة لا تقییدیة قوله ایضا کما یدعی
فی عدم استلزام المطابقة الالتزام قوله انا نجزم بجواز آه فهو امکان وقوعی وفی نفس الامر
لدخول الجزم علیه فبعید عدم الاستلزام قوله علی قیاس اه حال من فاعل نجزم ای قائلین علی
قیاس ما قیل فی المطابقة فهذا فی الدلیل وقوله ایضا فی المدعی فلا تکرار قال وفی عبارة المصـ
تسامح حیث حذف المضاف اعتمادا علی فهم المتعلم ای تبیّن عدم تبیّن استلزام اه فی التاج
التسامح آسان گرفتن بایکدیگر یستعملونه فیما یکون فی العبارة تجوز والقرینة ظاهرة الدلالة قال
لان التضمن والالتزام تابعان لان فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الکل منه وان کان فهم الجزء

تعیین

مطلقاً متقدماً على فهم الكل وفهم بعض اللوازم اعني الملكات متقدم على ملزوماتها اعني الاعدام واما قيل
بتبعية التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضي الدلالات الثلث اعني الوضع يقتضي المطابقة اولا
وبالذات والتضمن والالتزام ثانيا وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستلزمين لها ولا ينافي
ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر فسقط ما اورد الش في شرح المطالع من ان لا امر في التبع و
بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففيه بحث لان ماله التبعية في القصد وقد منع السيد
قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كالسفر للحج وكذا ما قيل ان الواضع
جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابقي واستتبع هذه الحيثية كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى التضمني الالتزامي بواسطة ان فهم الكل متاخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم بدون فهم اللازم
فالامر في الدلالتين على عكس تحقق المدلولين فالاعتراض ناش من عدم الفرق بين الدلالة والمدلول
وفيه بحث لانه ان اراد الاستتباع في القصد فمسلم لكن لا يفيد المط كما عرفت وان اراد الاستتباع
في التحقق فهم لابد له من دليل قوله احترازا عن التابع الاعم ومن متبوعه الخاص في التحقق سواء كان
معلولا له او معلولا لعلة اخرى وسواء قلنا الواحد النوعي معلول لعلة ما او معلول لعلل معينة والحيثية
يفيد الاحتراز عن دخوله في موضع الكبرى اذا كانت قيدا له وعن دخوله في الحكم اذا كانت قيد المحكوم به
قوله فان اردت آه يعني ان الحيثية اذا كانت عين المحيث كان معناه الاطلاق وانه لا قيد ههنا
حتى قيد الاطلاق ايضا ولا شك ان ثبوته للتضمن مقيد بهذا الاعتبار يستفاد منه الاتحاد في المفهوم
اذ الاتحاد في التصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية فاندفع ما توهم ان اللازم ان التضمن ثابت له
مفهوم التابع لانه عينه قوله يعني ان قولنا آه حاصله اختيار الشق الثاني واثبات تكرار الاوسط لجعله
متعلقا بالمحكوم به ولما كان المجيب موجها كلامه يكفيه الاحتمال فلذا لم يتعرض الشارح لاثباته وتعرض
قدس سره لذلك بقوله ولا يخفى آه ترقيا في الجواب قوله فان اردت بالتابع يعني ان اردت
بالموضوع مفهوم التابع يلزم امران احدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية
والثاني بالنسبة الى الحيثية وهو ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لانه ح يكون معناه
مفهوم التابع من حيث انه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فانه اذا قيد
لا يوجد بدون المتبوع ايضا وما قيل في بيانه من انه لا وجود لمفهوم التابع اصلا فلا يحصل التقييد
سلب وجوده بقوله بدون المتبوع ففيه انه يقتضي ان لا يكون لقولنا لا يوجد الابوة بدون البنوة
معنى محصل لان احد المتضايفين لا يوجد الا آخر الا انه لا دخل له في ما نحن فيه لانه لا يأتي فيما لا دخل له في

المقام لیس معنی محصلا له قوله وان ارید به ذات التابع وما یصدق علیه فح یکون
بالحیثیة غیر الحیث والغرض بانها قید للموضوع فهی اما للتعلیل اتصاف الذات بالعنوان فیکون المعنی
کل ذات موصوف بالتابعة لاجل انه موصوف بها فیلزم تعلیل الشئ بنفسه اعنی تعلیل الاتصاف
بالتابعة واما لتقیید اتصاف الذات بالعنوان فالمعنی کل ذات موصوف بالتابعیة مقیدا بکونه
موصوفا بالتابعیة فیلزم تقیید الشئ بنفسه قوله فتعین آه ای اذا بطل تعلقها بالمحکوم علیه تعین
تعلقها بالمحکوم به اذ لا ثالث بان یکون حالا عن ضمیر لا یوجد مقدما علیه للتوسع فی الظرف وتفصیل
هذا الکلام ما ذکره قدس سره فی حواشی المطالع ان قولک من حیث کذا قد یراد به بیان الاطلاق
وانه لا قید ههنا کما فی قولنا الانسان من حیث هو انسان وقد یراد به التقیید کما فی قولک
الانسان من حیث انه یصح و یمرض موضوع الطب وقد یراد به التعلیل کما فی قولک النار من حیث
انها حارة تسخن قوله لکن لا ینجبر ح ای حین اذ احل الحیثیة قید المحکوم به فیل لتقیید المحکوم به بالحیثیة
لاعتبار ان احدهما ان یکون قید الحدث فح یفید النتیجة مقیدة والثانی ان یکون قید الانتساب
الحدث الی الفاعل فئیول ح الی المشروطة والعرفیة العامتین کانه قیل وکل تابع ما دام تابعا
لا یوجد بدون المتبوع والصغری دائمة والدائمة مع احدی العامتین ینتج دائمة کما هو مذکور
فی الموجهات فینتج التضمن والالتزام لا یوجدان بدون المتبوع دائما وهو المطلوب اقول القضیة ح یکون
منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط کونه موصوفا بالتابعیة توجد بدون المتبوع الخاص کالحرارة
فانها بشرط اتصافها بصفة التبعیة توجد بدون النار فی الشمس نعم انها لا توجد مقیدة بصفة التبعیة
له بدونه فتدبر قوله ومنهم من قال اراد به المحقق التفتازانی ورده قدس سره فی حواشی المطالع
بانه ان اراد به التاخر فی الوجود فقد بان بطلانه وان اراد انهما مقصودان تبعا ضرورة ان المقصد
الاصلی من وضع اللفظ للمعنی دلالته علیه واما دلالته علی جزئه او علی لازمه فمقصودة بالتبع ورد
علیه ان المقصد بالتبع وقد یوجد بدون المقصود بالذات کما فی قطع المسافة للحج انتهی ولعله ترکه ههنا
لان فهم الجزء من اللفظ متاخر فی الوجود عن فهم الکل وان کان فهمه فی ذاته متقدما علیه سواء قلنا
ان فهم الکل عین فهم الجزء بالذات متغائر له بالاعتبار کما هو ذکر فی شرح مختصر الاصول العضدی
او قلنا بتغائرهما بالذات قال الدال بالمطابقة لم یقل الدال علی المعنی المطابقی لیکون صریحا
فی ان المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة بالمطابقة بخلاف الدال علی المعنی المطابقی فانه
یشمل الدال علی المعنی التضمنی والالتزامی ایضا فلابد من اعتبار قید الحیثیة لاخراج الدال علیهما قال

فان قصد بجزء منه اه لاشک فی ان اللفظ انما عرض له الترکیب حین الاستعمال وقصد افادة المعانی الترکیبیة
فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانیها متفرقة والمرکب من حیث انه مرکب انما صار موضوعا
بوضع الاجزاء کما صرح به السید قدس سره والاستعمال عبارة عن ذکر اللفظ وارادة المعنی فعلم ان القصد
معتبر فی الترکیب ولما کان الافراد عبارة عن عدم الترکیب کان معناه عدم القصد وان الترکیب والافراد
لایجتمعان فی اللفظ فی حالة واحدة فقد اعتبر المتاخرون القصد فی تعریفهما ولیس مبناه علی ان الارادة
معتبرة فی الدلالة علی ما وهم اذ لو کان کذلک لما احتیج الی اعتبارها واما الاکتفاء علی اعتبار الدلالة وعدمها
کما وقع فی عبارة المتقدمین فغیر صحیح لانه یستلزم اجتماع الافراد والترکیب فی مثل عبد الله وتابط شرا
وذلک یستلزم ان یجری علیه احکام الافراد والترکیب المعنویة من کونه کلیا وجزئیا وقضیة وجزء قضیة
وفائدة الفائدة التامة وعدمها واللفظیة من الاعراب والبناء وصحة کونه مسندا الیه وعدمه فی حالة
واحدة وذلک بین البطلان واعتبار قید الحیثیة لایدفع ذلک لان الحیثیتین حاصلتان معا فیه انما یدفع
ذلک انتقاض تعریف احدهما بالآخر فتدبر ولاتصغ الی ما قیل ان قید الحیثیة مغن عن اعتبار القصد ولا
الی ما قیل ان اعتبار القصد یوجب خروج المرکب من تعریفه حین انتفاء القصد ولا الی ما اجیب به انه من
ان المعتبر تقدیر القصد فان ذلک من الهفوات قال ان قصد بجزء منه اه قصدا جاریا علی قانون الوضع
کما صرح به الشارح فی شرح المطالع فلا یرد نحو زید اذا قصد بجزئه الدلالة علی جزء معناه علی خلاف قانون
الوضع والمراد من قصد الدلالة ان یعتبر تلک الدلالة فی افادة المعنی المقصود من اللفظ سواء کان المفاد صحیحا
او باطلا فیشمل المرکبات البدیهی البطلان مدلولها والمرکبات المجازیة نحو رمی بدر وما قیل ان التعریف منتقض
بلفظ الانسان اذا ضم الیه مهمل فلابد ان یقال لکل جزء منه فمدفوع لانه خارج عن القسم لانه الدال بالمطابقة
او الدال بالوضع والمجموع لیس بموضوع لا بوضع المعین ولا بوضع الاجزاء وما قیل انه یصدق التعریف علی نحو
ضرب والتقیید بالاجزاء المترتبة فی السمع مما لا دلیل علیه فمدفوع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة
والصورة علی مجموع المعنی لا دلالة الجزء علی الجزء قوله یعنی ان هذا المجموع آه لما کان للقسم الدال بالمطابقة
فلابد من تحقق الوضع فی المرکب من حیث انه مرکب وکان فیه خفاء ازاله قدس سره لبیان ان له من حیث
الترکیب وضعا باعتباره یدخل فی الدال بالمطابقة وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وانما قیدنا بالحیثیة
لان للمرکب وضعا نوعیا باعتبار هیئته لکن لا مدخل له فی الترکیب والافراد فان المعتبر فیهما الاجزاء المترتبة
فی السمع کما سیجیء قال فان الرامی مقصود منه الدلالة ای الغرض منه تلک الدلالة وان کان موضوعها
بالذات ما نسب الیه الرمی وعلی ما تقرر من ان الصفات تعتبر فیه النسبة من جانب الذات

مفہوم

متعلق

مرفوع

معین

وفی الافعال من جانب الحدث وذلک لان الذات المبہمۃ مشترکۃ فی جمیع الصفات اخذت
فی مفہومہا لاقتضاء النسبۃ الیہا والغرض منہا افادۃ الاحداث المخصوصۃ المنسوبۃ الیہا قال
الی موضوع ما ای ذات قائم بہ الرمی فالقیام ایضا مدلول لہ واحترز بہ عن نحو لابن وتامر فانہ دال
علی ذات ما ینسب الیہ اللبن والثمرۃ لا علی ما اتصف بہ فما قیل ان الصواب الی ذات ما لان الذات
الماخوذۃ فی مفہومہا الصفات فی غایۃ الابہام وہم قال ومجموع المعنیین معنی رامی الحجارۃ اے
معناہ من حیث انہ مرکب فظاہر ان لہ جزء آخر اعنی معنی الہیئۃ الترکیبیۃ قال فلابد اہ ای بالنظر
الی القیود المذکورۃ فی تعریف المرکب صریحا لابد من تحقق اربعۃ امور واما کون ذلک المعنی مقصودا
فانما یستفاد بطریق اللزوم لان الدلالۃ علی جزئہ اذا کانت مقصودۃ ولم یکن المعنی الذی ہو جزءہ
مقصودا اصلا کان ذکر الجزء الآخر من اللفظ الدال علی الجزء الآخر من المعنی مستدرکا فلذلک لم یتعرض
لہ فی تفصیل القیود وتعرض فی بیان فوائدہا لان الاخراج حاصل بہذا القید المستفاد لزوما
قال لکن لا دلالۃ لہ علی معنی سواء کان لمعنی جزء کزید اولا کاسماء حروف التہجی وانما لم یتعرض لہذا التفصیل
لعدم دلالۃ القیود المذکورۃ فی التعریف علیہ لا صریحا ولا لزوما لان المذکور قید الدلالۃ وہو یقتضی
المعنی واما عموم ذلک المعنی بان یکون لہ جزء اولا فلا دلالۃ علیہ لان الاطلاق لا یقتضی العموم وما قیل ان
ہذا القسم مجرد احتمال عقلی لان الحروف موضوعۃ لا عداد فلیس بشیء لان ذلک انما ہو بعد الوضع ابا جاد ومختصۃ
بہذہ الحروف الثمانیۃ والعشرین التی فی لغۃ العرب لا فی جمیع اللغات قولہ وذلک اہ لما کان العبودیۃ
لازمۃ للذات المشخصۃ واللوازم تشتبہ بالذاتیات ازال الخفاء بقولہ وذلک آہ قولہ وہو ظ ولذا لم
یتعرض لہ الشارح قال تشخص انسانی انما لم یقل فرد انسانی لان التشخص یقال بالنسبۃ الی الذاتیات
بخلاف الفرد فانہ اعم فمعنی انسانی ان الانسان ذاتی لہ فیترتب علیہ قولہ فان معناہ ح اہ بلا ریبۃ
قولہ لیکون مفہوم اہ تتمیم لکلام الشارح بضم مقدمۃ مطویۃ فی کلامہ ترکہ لظہورہ قال سواء کان
اہ یعنی ان النفی داخل علی القصد المقید والنفی متوجہ الی القید لا الی اصل القصد ولما کان القیود متعددۃ
کان لنفی القصد المقید بہا صورا متعددۃ فما قیل ان عبارۃ التعریف محمولۃ علی خلاف ما یتبادر
فی استعمال المحاورات من توجہ النفی الی القید مع بقاء الاصل توہم علی ان رجوع النفی الی
القید والاصل شائع فی استعمالات الفصحاء والکلام المجید قال ومخالفۃ الوضع الطبیعی
من غیر داع فی الصراح القوۃ توانائی ای لیس بخطاء لکنہ فی قوتہ فی القبح قال للمفرد
والمرکب اعتباران ای للفظہما اعتباران عمم الاعتبارین لہما اولا ثم خص البیان باعتبار المعنی

رضعہ

تعریفہ
مطلق

قوۃ الخطا

اشارة الى مدار الجواب تحقق اعتباری المفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد موخر عن مفهوم المركب
والكان بالصدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم
وما صدق عليه على طبق ما ذكر فی الكتاب اشارة الى ان التقديم والتاخير دائر على اعتبار ذينك
الحالتين لا على تحققهما فی انفسهما قال فان القيود اه المراد بالوجودی ما لا يدخل السلب فی
مفهومه والعدمی بخلافه قال فلهذا ای لتحقق الاعتبارين فی المفرد قال لانها بحسب
الذات ای المقصود منه تحصيل الاقسام وان كان فيه ضم القيود الى المفهوم مشترك قال
وانما اعتبر فی المقسم اه لما كان عبارة الشارح يحتمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن
والالتزام بديهيا كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارهما معها وذلك بان يكون الاطلاق
فی قوله ودلالته المطابقة قرينة التقييد بقيد فقط وليستفاد منه كونه ذلك التقييد قيد معها فی قوله
لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالاحتمال الثانی بقرينة ان الاحتمال الاول بعيد لا يذهب
اليه الوهم وان كان ظاهر العبارة موهما له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو المقصود بالذات واعتبار
ما هو المقصود بالتبع قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقا ای معنی قوله لا التضمن والالتزام لم يعتبر
التضمن والالتزام معها بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل القسم الدال المقيد بالثلثة
والا لخرج الدال باحدهما عن المفرد والمركب قال لان المعتبر ای فی نفس الامر كما هو المتبادر
الى الفهم عند اطلاق الحكم ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم
وذلك ليس صريحا منهم بل فهم بسبب انه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب شططا قوله ثم اذا اعتبر اه
يريد ان بعد اعتبار القسم الدال مطلقا يتحقق احتمالات اربعة احدها ان يشترط فی المركب دلالة
الجزء على جزء جميع المعانی الثلثة وفی الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعانی
او باعتبار بعضها وح لا يجتمع الافراد والتركيب والثانی ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة
باعتبار ای معنی كان وفی الافراد وعدمها باعتبار ای معنی كان وح يجتمع الافراد والتركيب
فی لفظ واحد والثالث ان يشترط فی المركب وجودها باعتبار جميع المعانی وفی الافراد
انتفائها باعتبار الجميع ايضا والرابع ان يشترط فی التركيب وجودها باعتبار واحد منها و
فی الافراد انتفائها باعتبار الجميع وهذان الوجهان باطلان لانه يستلزم لان تحقق الواسطة
بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول
بعيد جدا لانه يستلزم خروج اكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخولها فی المفرد لان وجود الدلالة

المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قليل جدا فبقي الاحتمال الثاني فتعرض له الشارح فبين انه يستلزم
اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد نظرا الى الدلالتين واعترض عليه بانه لا محذور في اجتماعهما
نظرا الى الدلالتين **اقول** هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على ان وجه النظر منع لبطلان
ورب الثاني اعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب فمعنى قوله لا دلالة جزئه على جزء معناه انه ليس
المعتبر في التركيب تلك الدلالة على انفرادها بان يكون وبحصوله ومعنى قوله لزم ان المركب من
لفظين موضوعين المعنيين بسيطين مفردا انه يلزم ان يكون في حال تركبه مفردا ولك ان تجعل النظر
مرددا بين منع الملازمة المشار اليه بقوله غايته ما في الباب وبين منع لبطلان التالي بان يقول
ان اردت بقوله لزم ان يكون اللفظ المركبة آه انه يلزم دخول ذلك المركبة في المفرد فمنع الملازمة
انما يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لم لا يجوز ان يعتبر
وجودها باعتبار واحد منها وان اردت انه يلزم ان يكون المركب حال تركيبه مفردا ايضا فمنع
لبطلان التالي اذ لا محذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة جزءه على جزء معناه التضمني والالتزامي
ليس المعتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المعتبر وجود الدلالتين ولا بانفرادها بان يكون كل واحد
منها موجبا للتركيب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ المركب آه لزم دخول المركب في المفرد لورد كونه
مفردا حال تركيبه فعلى هذا التوجيه يكون الاحتمالان مذكورين في الشرح بلا ريبة فتدبر **قوله** لانه عدم التركيب
الخ لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن انتفاء التركيب باعتبار جميع المعاني
وما قيل ان المعتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئي فيكون
عدمه سلبا كليا فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فوهم لان النفي في تعريف
المفرد ليس موجبا الى احد والا لافادة التعريف تحقق الافراد اذا كان اللفظ جزء دال على جزء المعنى
ولا يكون ذلك المعنى واحدا من المعاني الثلثة وذلك بط **قوله** فلذلك اه تقديم الجار والمجرور
المجرد الاعتناء بشان التعليل وحصول الحكم معللا لا للحصر على ما وهم فقوله وبين عطف على لم يتعرض مع
متعلقه فلم يستلزم كون استبعادة الوجه الاول عليه لبيان لبطلان الثاني ايض وعلى انه لو اريد بيين
فساد الثاني ففقط صح التعليل ايض **قوله** بل هذا اولى آه اضراب من السيد قدس سره استظهار الورود
والنظر ذلك لانه اذا جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدلالتين الغير المجتمعين كان اعتبار
اجتماعهما باعتبار الدلالتين المجتمعين اولى **قوله** انما كان في حالتين اي حالة قصد المعنى العلمي وحالة
قصد المعنى الاضافي **قوله** زيادة التباس بين الاقسام بحيث يتحير في اجراء الاحكام الافراد

والترکیب علیہ اذ لا تستعمل الا فی معنی واحد قولہ لکنہما فی حالۃ واحدۃ وہی حالۃ قصد المعنی المطابقی
وہو بحسب وضع واحد وہو الوضع الذی یدل باعتبارہ علی المعنی المطابقی قولہ فیلتبس الاقسام زیادۃ
التباس یوجب التحیر فی اجزاء الاحکام لانہ تحقق الترکیب والافراد فی استعمال واحد قال والاولی
ای فی بیان اعتبار الحصر المطابقۃ وحدہا فی المقسم او اعتبارہا مطلقا قولہ ذلک الافراد استطرادی
فی التاج الاستطراد خویشتن را از پس دشمنے بہزیمت وادن براے فریفتن ویراد بعدی بل
المراد ہہنا ذکرہ لا عن قصد بل بتبعیتہ الترکیب قولہ فانہ اذ تحقق اہ لان قولنا کلما تحقق الترکیب
باعتبارہما تحقق الترکیب وباعتبار المعنی المطابقی ینعکس الی قولنا کلما تحقق الترکیب باعتبارہ لم
تحقق باعتبارہما وہو ملزوم لقولنا کلما تحقق الافراد باعتبارہ تحقق الافراد باعتبارہما وما قیل انہ
تحقق الافراد فی اللفظ الموضوع لمعنی بسیط غیر ملزوم لشئ بالنسبۃ الی المعنی المطابقی دون التضمنی
والالتزامی فہو وہم مبنی علی ان تحقق الافراد بالنسبۃ الیہما یقتضی وجودہما کما فی تحققہ بالنسبۃ الی المعنی
المطابقی ولیس کذلک قولہ لکن الترتیب اہ دفع للتوہم الناشی من کون الافراد بعکس الترتیب
فانہ یستلزم ان یجوز الاکتفاء فی المقسم علی اعتبار دلالۃ التضمن والالتزام بناء علی انہ اعم محققا لا
ان الافراد باعتبار المعنی المطابقی یستلزم الافراد باعتبارہما قولہ ہو المفہوم الوجودی ولان القصد
بالافادۃ المعانی الترکیبیۃ ولان المعنی المطابقی اصل فاعتبار الترکیب والافراد بالنظر الیہ اولی قولہ و
اعتبارہ اہ ای الترکیب باعتبار المعنی المطابقی یغنی عن اعتبارہ بحسب المعنی التضمنی والالتزامی اذ لا
تخرج فرد من افراد المرکب بترک اعتبار الترکیب بحسبہما ولیس المرکب باعتبار الترکیب بحسبہما
واحکام تخصہ فاعتبار الترکیب بحسبہما بعد اعتبار الترکیب بحسب المعنی المطابقی مستغن عنہ واعتبار
الترکیبین فی المرکب بلا حاجۃ فاندفع ما قیل ان ما ذکرہ یدل علی ان ما لا یکون لہا فرد من المرکب
بالنسبۃ الی المعنی التضمنی والالتزامی لم یکن مرکبا بالنسبۃ الی المعنی المطابقی وہذا لا یقتضی ان یخصص
تعریف المفرد والمرکب فی مقام بیان الاصطلاح بالدال بالمطابقۃ کیف بانہ یشعر بان الترکیب والافراد
لا یتحقق بالنسبۃ الی المعنی التضمنی فظہر ان ما قیل ان ملخصہ انہ یفید بحسب النظر لا بحسب الحقیقۃ لان الترکیب
بحسبہما ایضا مندرج فیہ لانہ اخص من الترکیب بحسب المدلول المطابقی وہم یخص یتادی علی فسادہ
قولہ یغنی عن اعتبارہ بحسب المعنیین الاخیرین قولہ فلذلک ای لکون الترکیب وجودیا وکون
اعتبارہ بحسب المعنی المطابقی مغنیا اعتبر المطابقۃ وحدہا دون مطلق الدلالۃ التی یندرج فیہا التضمن
والالتزام لانہ یلزم اعتبار ما مستغن عنہ ولم یلتفت الی ما یقتضیہ الافراد لکونہ عدمیا قولہ من لا الاکتفاء

بیان ما یقتضیه قال لان جزء الجزء جزء هذه المقدمة بدیهی فالتعرض لبیانه اشتغال بما لا یعنی فدلالته
علی جزء المعنی التضمنی دلالته علی جزء المعنی المطابقی بلا خفاء لظهور هذا البیان لم یبین الاستلزام ههنا بامتناع
تحقق التضمن بدون المطابقة وان کان تاما لانه اذا دل علی جزء اللفظ علی جزء المعنی التضمنی لابد
لهذا الجزء من اللفظ من معنی مطابقی والجزء الاخر لایکون مهملا ولا مرادفا له فله ایضا معنی مطابقی فتحقق الترکیب
بالقیاس الی المعنی المطابقی قوله بل لزم ترکیب اه ای ترکیب اللفظ باعتبار المدلول الالتزامی
دون ترکیبه باعتبار المدلول المطابقی قوله ولا دلیل آه فانه اول المسئلة قوله والا لم یکن هناک
ترکیب ای ترکیب بین اللفظین من حیث الدلالة علی المعنی فلا یکون داخلا فی المقسم لانه الدال
علی المعنی بالوضع ولا وضع فی هذا المجموع لمعنی لا بنفسه ولا بوضع الاجزاء فاندفع ما قیل ان قولک جسق
مهمل مرکب خبری مع کونه جزئه الاول مهملا لان ذلک الترکیب من حیث دلالته علی نفسه لا من
حیث الدلالة علی المعنی قیل الاظهر ان یقال ولا یجوز ان یکون الجزء الآخر مهملا والا لم یکن المجموع دالا
بالمطابقة فلا یکون دالا بالالتزام فلا یکون مرکبا بحسب المعنی الالتزامی وهو المفروض ولا ریبة فی
انه یتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة الی نفی جواز کون الاجزاء مرادفا فالاول وفیه بحث لانا لا نسلم
الملازمة المستفادة فی قوله والا لم یکن المجموع دالا بالمطابقة لان تمام الموضوع له لذلک المجموع
هو المعنی المطابقی لجزئیة الموضوع ولم یثبت بعد ان المدلول المطابقی للمجموع لابد ان یکون مرکبا
من مدلول الجزئین قوله فلا ترکیب هناک ای من حیث المعنی اذ لا وضع للمجموع هناک لمعنی
فلا یرد انه قد یحصل الترکیب من المرادفین کعطف البیان مع معطوفه بل من ضم اللفظ الی نفسه
نحو جائنی زید زید و قرأت الکتاب بابا بابا لانتفاء الترکیب بینهما من حیث المعنی انما الترکیب من
حیث اللفظ لفائدة التاکید او التفصیل والایضاح قوله ولزم الترکیب آه ای لزم من تحقق الترکیب
باعتبار المعنی الالتزامی الترکیب باعتبار المعنی المطابقی والا لزم اما تحقق الالتزام بدون المطابقة
او انتفاء الترکیب بین اللفظین من حیث المعنی قوله فان قلت اه منع لتحقق المقدم المشار الیه بقوله
انه اذا دل جزء اللفظ علی جزء المعنی الالتزامی بالالتزام فلابد ان یکون لهذا الجزء معنی مطابقی بل من
المفروض دلالته الجزء علی جزء المعنی الالتزامی لا مطلقا لا دلالته علیه بالالتزام حتی یتحقق له معنی
مطابقی فیلزم الترکیب باعتبار المعنی المطابقی لم لا یجوز ان یکون مدلولا تضمنیا او مطابقیا ومن
هذا تبین ان ما قیل ان الاولی تقدیم هذا السوال علی السوال السابق وهم وما قیل ان هذا السوال
غیر منتج اذ لیس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل علی جزء المعنی الالتزامی لزم ان یکون تلک الدلالة

الالتزامیۃ بل المقصد انہ لابد فی الترکیب باعتبار المعنی الالتزامی ان یکون دلالۃ احد الجزئین من اللفظ غیر یقینی وعلی ما یفہم منہ دلالۃ التزامیۃ والالم یکن مجموع المعنیین مدلولا التزامیا فقیہ انا لانسلم الملازمۃ المذکورۃ بقولہ والالم یکن مجموع المعنیین مدلولا التزامیا لجواز ان یکون لاحد جزئی اللفظ دلالۃ علی احد جزئی المعنی الالتزامی بالتضمن او المطابقۃ ولایکون للجزء الثانی من اللفظ دلالۃ علی جزء الثانی منہ اصلا ویکون مجموع المعنیین لازما بینا لمجموع معنی اللفظ المرکب کالجسم الماشی فانہ مدلول التزامی للحیوان الناطق والجزء الاول منہ یدل علی الجسم تضمنیا ولادلالۃ للناطق علی الماشی اصلا ومجموع المعنیین مدلول التزامی لکونہ خارجا عن المعنی المطابقی للحیوان الناطق قولہ لان المرکب من الداخل والخارج خارج بمعنی انہ لیس نفسہ ولا جزء لہ قولہ قلت آہ جواب بتغییر الدلیل بحیث لایرد علیہ المنع المذکور قولہ اما ان یکون التزامیۃ آہ وذلک لانہ دلالۃ اللفظ بالوضع وہی منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ فما قیل انہا لیست شیئا منہا لانہا دلالۃ من حیث انہا لازم الموضوع لہ او جزئہ او نفسہ لیس بشیء لان الکلام فی دلالۃ جزء اللفظ علی جزء المعنی وکونہ جزء المعنی الالتزامی ای بالنسبۃ الی المرکب لایکفی فی دلالۃ الجزء علیہ کما لایخفی قال اللفظ المفرد بالنظر الی معنی استعمال فیہ فلا یرد قولنا لبعض الحروف فی وللظرفیۃ المخصوصۃ معنی فی فان المراد بکلمۃ فی فیہما نفسہا لامعناہا سواء کان حقیقیا او مجازیا لیدخل فی الاداۃ لفظۃ ہو التی فی قولنا زید ہو قائم فانہ لو وقع فی قالب الاسم یستفاد منہ وتفصیل فی السعدیۃ فما قیل انہ تقسیم اللفظ المفرد باعتبار معناہ المطابقی اذ لایسمی اللفظ باعتبار معناہ المجازی بہذہ الاسماء من بدایع الاوہام ولامن بدایع الابہام قولہ یشکل ہذا بمثل الضمایر المتصلۃ اہ یعنی ان جعل عدم صلاحیۃ الاخبار صفۃ اللفظ مع ان منشاءہا المعنی یدل علی ان المعتبر عدم صلاحیۃ المعنی لذلک من حیث انہا فی قالب ذلک اللفظ فحینئذ یرد الاشکال بالضمایر المرفوعۃ المتصلۃ فانہا لکونہا فاعلۃ ابدا لایصلح الاخباریۃ وبالضمیر المنصوبۃ بالفعل والمجرورۃ فانہ لکونہا فضلۃ ابدا لایصلح لذلک ایضا وانما قال بمثل آہ لانہ یشکل بالاسماء اللازمۃ الظرفیۃ ایضا فانہا لایقع الامفعولا فیہ واما ما قیل لانہ یشکل بالاعلام الشخصیۃ فمبنی علی ان یراد بالاخباریۃ الحمل ایجابا والظاہر شمولہ للسلب ایضا وعلی ان الجزئی لایصح حملہ وسیصرح الشارح بخلافہ فی تعریف الجنس قولہ انہا لاتصلح اہ بناء علی انہا فی مقابلۃ قولنا وان صلح لذلک والمتبادر منہ صلاحیۃ الاخباریۃ فی الجملۃ ولو بمرادفہ قولہ وہذہ بخلاف الاداۃ فانہ لامرادف لہا قولہ ولیس لفظۃ فی للظرفیۃ اہ دفع توہم ان الحروف لہا مرادفات ایضا یعبر عنہا بہا عند تفسیر معانیہا کما یقال فی للظرفیۃ ومن للابتداء والی للانتہاء قولہ مطلق الظرفیۃ فلا یکون مرآۃ لملاحظۃ حال الطرفین منعقدۃ بینہما

انکان مستلزما لتعقلها اجمالا **قوله** ظرفیة مخصوصة اه ای النسبة الی الطرفین ماخوذة فیها وہذا القید بیان للواقع
ومناط للفرق **قوله** معتبرة اه ای المعتبرة من حیثیة انه رابطة بینهما مراٰة لملاحظة احدهما بالقیاس الی الآخر
فلا یکون مستقلة بالمفهومیة صالحة للحکم علیه وبه اندفع ما قیل ان کلامه قدس سره یدل علی ان مناط الفرق
البطلان والخصوصیة ولیس کذلک بل مناط الاستقلال بالمفهومیة وعدمه وکیف یتوہم ذلک ان
قوله وہذه الظرفیة المخصوصة المعتبرة علی ہذا الوجه یتادی بان مناطه الاعتبار المذکور **قوله** فانه صالح لها
کما یقال معنی الظرفیة او الظرفیة معنی فی قوله وقس علی ذلک فان معنی لفظ الابتداء ہو الابتداء المطلق یصلح
لان یخبر به وعنه ومعنی لفظة من ہو الابتداء المخصوص الغیر الصالح یخبر عنه ولا به **قوله** نعم یحتاج آه فیل الظاہر
انه لا احتیاج فیهما ایضا الی التاویل لوقوعهما مخبرا عنهما فی قولک انک عالم وضربی زیدا ولیس بشئ لان
الضمایر المنصوبة المتصلة بالفعل قسم غیر المنصوبة المتصلة بالحرف علی ما فی الکافیة وصلاحیة احدهما للاخبار
لا یستلزم صلاحیة الاخر والضمیر فی ضربی مجرور فلیس مخبرا عنه نعم انه مخبر عنه من حیث المعنی والکلام فی صحة
الاخبار باللفظ وکذا الجواب من قولک علمتنی منطلقا واما ما قیل من انه یصح الاخبار بالکاف فی علمتنیک ای
علمتنی نفسک من غایة الاتحاد بینی وبینک فموقوف علی صحة ہذا القول والظاہر عدمها اذ مفعولی افعال القلوب
فی الحقیقة مفعول واحد وہذا المصدر الماخوذ من المفعول الثانی مضافا الی الاول لان معنی علمت
زیدا قائما او انسانا علمت قیامه او انسانیته وفی المثال المذکور لا یمکن ذلک **قوله** واما ان لا یصلح معناه
یعنی لو زید لفظ المعنی فی التعریف لم یحتج الی التاویل لان یکون التعریف صریحا فی ان ذلک صفة المعنی فی
نفسه لا مدخل للفظ فیه ولا شک ان معانی الضمایر المذکورة لاستقلالها بالمفهومیة تصلح لذلک بخلاف الاداة
قوله لم یحتج الی تاویل ای لادخل الضمایر المذکورة لانه لا یحتاج الی تاویل اصلا فانه یحتاج الی تاویل للاخبار
بالاسناد لدخول اضرب ولا تضرب بل نقول لا تاویل لها لان الاخبار معناه فی اللغة الاعلام ولا شک
ان الانشاءات تصح ان یعلم بها النسبة الذہنیة **قوله** وان لم یصلح اه یعنی ان الایراد النسبة علی ان الاداة
قسمان **قوله** فلا بد ان یکون فی جزئه آه ذلک لان القید جزء من مفهوم المقید وان کان خارجا مما یصدق
علیه **قوله** کما ان لا فی زید لا جزء من اجزاء المخبر به واما ما قیل من ان معنی لا غیر مستقل وضم الغیر المستقل الی
المستقل لا یوجب الاستقلال فلا یصح الاخبار بلا حجر وانما وقع ہہنا جزءا باعتبار نقله الی النفی المطلق الذی
ہو مستقل الا تری ان المعنی المطابقی للفظین غیر مستقل لعدم استقلال النسبة التی ہی جزء منه فلیس
بشئ لان المعنی الغیر المستقل اذا ضم الی امر یحتاج الیه فی الاستقلال یصیر المجموع مستقلا فی المفهومیة
بمعنی انه لا یحتاج الی تعقله الی ضمیمة نعم ضمه الی غیر ما یحتاج الیه لا یوجب کضم النسبة التی فی الفعل الی الحدث

والزمان بخلاف ما لو ضم بالفاعل فانه یصیر مستقلا کما لا یخفی قال ثم هو ان لم یصلح لان یخبر بها لانها موضوعة لتقریر الفاعل علی ضمیمة فالمخبر بها هو الصفة ومدلولها التقریر وخص النقض بالافعال لان مشتقاتها مصادر بها یقع مخبرا عنها کما لا یخفی قال فیلزم ان یکون ادواة مع انها افعال قال لا بعد فی ذلک ای فی دخولها فی الادوات مع کونها افعالا غائیة ما یلزم ان یکون ادوات عندهم افعالا لا عند النحاة قوله وهذا کلام حق اشارة الی ان الاعتراض حق باعتبار المعنی وما ذکره الشارح ایضا حق نظرا الی جانب اللفظ قوله یعنی ان القوم اه ای لیس مراد الشارح انهم قسموا الادوات صریحا الی القسمین فانه خلاف الواقع بل اراد انه لزم ذلک من کلامهم لزوما لا اخفاء فیه لانهم سموا الرابطة اداة وقسموا الرابطة الی القسمین ویفهم منه ان الاداة منقسم عندهم الی قسمین بلا اخفاء قوله وقسموا الرابطة ای الرابطة التی بین اللفظ کما صرح به فی السعدیة حیث قال اللفظ الدال علی النسبة الحکمیة یسمی رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انها اداة لدلالتها علی معنی غیر مستقل فاندفع ما قیل انهم جعلوا الرابطة اداة بمعنی عدم الاستقلال بالمفهومیة لا بمعنی انه لفظ مفرد یدل علی معنی لا یصلح لان یخبر به بدلیل انهم جعلوا الحرکة رابطة وما قیل انهم لم یصرحوا بان الاداة قد یکون اسما وقد یکون کلمة بل انها قد یکون فی قالب الاسم وقد یکون فی قالب الکلمة وبون بعید بین المعنیین وعلی تقدیر التسلیم یلزم ان یکون هو اداة فوهم لانه لا یمکن تقسیم الاداة الی الاسم والکلمة بل الی ما یکون فی قالبها وفی صورتها وباعتبار المعنی اداة قوله وذلک غیر لازم فیجوز ترکه الا ان التطابق اولی واحسن ولا بعد فی ترک الاولی قال لان نظرهم فی الالفاظ من حیث المعنی ای ینظرون الی المعنی بالذات والی اللفظ بواسطتها ولاجلها والنحاة بالعکس یعنی یبحثون عن احوال العرض للفظ من جانب المعنی والنحاة یبحثون من احوال تعرض للفظ نفسه فلا یرد ما قیل انهم قالوا فی وجه حصر الکلمة الی اقسامها لانها اما ان لا تدل علی معنی آه لان الدلالة المذکورة حال تعرض للفظ نفسه لا حال یعرض من جانب المعنی کالکلیة والجزئیة قوله لتمامها تعلیل للمسماة بالتامة والمراد بالکلام ما تضمن الکلمتین بالاسناد قوله فی کثیر من العلامات متعلق بتشارک وهی دخول قد والسین والسوف والنواصب والجوازم ولحوق الضمایر وتاء التانیث الساکنة والانقسام الی الماضی والمضارع والامر والنهی وغیر ذلک قوله لذلک ای لاجل دلالتها علی الزمان کالکلمات التامة سموها القوم کلمات ولعدم صلاحیتها للاخبار ضموا الیها ما الکونه وجودیة ای دالة علی ثبوت اخبارها لاسمائها قوله ومن ثم ای لاجل کونها ذات جنسین لا درجها فی شیء منها قوله اما ان یکون معناه اعم من المطابقی والتضمنی وکذا فی مقابله قوله وقد یقال البعض ای کما یقال انه یلزم ان یکون الافعال الناقصة ادوات وتعقله بقوله لیشکل بامثال الضمایر المتصلة وهم قوله لابهامها یحتاج آه فالاحتیاج الی الصلة لازالة الابهام والافادة التامة لا لصحة الاخبار قوله

لکون مفهومه وجوديا اي مفهومه المختص به وهو الذي به يمتاز عن قسيمه والا فالمفرد الذي هو المقسم معتبر في مفهومه وهو عدمي قوله لكن هذا القسم اه يعني تقديم الوجودي اولى اذ لم يعارضه مانع كلزوم الانتشار والتكرار فيما بحث فيه واما اذا عارضه مانع فلك الخيار في رعاية المانع او في رعاية الوجودي فان كل منهما ترك ماهو اللائق في باب التعليم من وجه واثباته من وجه قوله احترازا عن المحذورين اي كليهما بخلاف ما اذا اخر العدمي فانه تحصيل الاحتراز عن احدهما اه قوله مثال لما يدل بهيئة على الزمان الحاضر آه دفع لتوهم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في احد الزمانين مجازا في الآخر بناء على ما سبق الى الوهم من الدلالة على احد الازمنة عدم الدلالة على اثنين قال فاما ان يدل بهيئته اه اي يشترط ان يكون في مادة موضوعة منصرفة فيها فلا يرد نحو حبشي وحجر فانهما على هيئة ضرب مع عدم دلالتها على الزمان وللتنبيه على ذلك قال بهيئة ولم يقل بهيئة قال بهيئته وصيغته آه الهيئة في اللغة نيكرو نهاد في السرف الصيغة والصيغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنى دركالبد بر يختين گداخته را اويعني آماده كردن او بمعني پيدا كردن وفي العرف اسم للحالة المخصوصة وعطف الصيغة على الهيئة المتغير لشهرته في المعنى المرادف قال زمان معين آه قيد التعيين بيان للواقع لا للاحتراز اذ لا يدل على الزمان غير المعين قال والمراد آه لم يقل والصيغة الهيئة الحاصلة اه لان الهيئة يطلق بمعنى الصيغة والصيغة قد يطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة قال الهيئة الحاصلة اه تحقيقه ان الصيغة الشخصية عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة بالاعتبار للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالاعتبار المذكور والصيغة الصنفية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها اصلية وزائدة مع قطع النظر عن خصوصيتها والصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية من حيث انها كذلك وهي الدال الزمان فالهيئة الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ماهية الصيغة والاختلاف فيها موجب لتنوعها وما يحصل بالحروف الزائدة او لخصوصية الحروف الاصلية خارج عن ماهيتها والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصنافا واشخاصا اذا عرفت هذا فنقول المراد بالهيئة الصيغة وبالحروف اسم من ان يكون في الحال او في الاصل كق وفيه اشارة الى ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهمزة الاستفهام لا يطلق عليه الصيغة والى ان الهيئة الحاصلة للكلمات باعتبار التقديم والتاخير كعبد الله وتابط شرا علمين لا يسمى صيغة ثم ان جعل تعريفا لمطلق الصيغة فالحروف على اطلاقها وان جعل تعريفا للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف الاصلية وذكر التقديم والتاخير كليهما للتنبيه على ان الكل منهما مدخلا في حصول الهيئة كانه قيل باعتبار ترتيبها في اللفظ وفي اضافة الحركات والسكنات الى الضمير لمجرد الاستنباط على التقدير الاول وحركة الحروف الاخير داخلا فيه ضرورة انها موجبة للاختلاف

التشخص وعلی التقدیر الثانی لا اختصاص ای للتی لہا اختصاص بتلک الحروف بان لایکون لعروض عارض لحرکۃ اخیر الکلمۃ وسکونہ لکونہما بسبب عارض البناء والاعراب وکالتغیرات الحاصلۃ فی الصیغۃ باعتبار الاعلال کما فی قیل وباعتبار المجاورۃ کما فی استفعل حیث سکن الفاء للزوم توالی اربع فتحات وباعتبار اللواحق کما فی ضربا وضربوا فان شیئا منہا لا یوجب اختلاف الصیغۃ لو عاقم ان اعتبار الحرکات والسکنات فی الصیغۃ لا یقتضی اعتبارہما معا حتی یخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للجمعیۃ وبما ذکرنا اندفع الشکوک التی عرضت لبعض الناظرین دابیح لہا لکن بقی بحیث اکرہ قدس سرہ فی حواشی المطالع وہو انہ یلزم ان یکون نحو متکلم وتکلم واحدۃ بالنوع لعدم الاختلاف بینہما الا باعتبار حرکۃ الآخر وہو غیر معتبر والجواب ان الاصل فی فاء المضارع عند السکون نص علیہ الشیخ الرضی فی شرح الشافیۃ فی بحث کسر حروف المضارعۃ قولہ فان الہیئۃ ہہنا یعنی ان المراد بقولہ فان دلالتہا علی الزمان بحسب مواد ہالاہیاتہا استقلالہا بالدلالۃ لشہادۃ الدلیل فیکون المراد بقولہ فان دلالتہا علی الزمان بموادہا لا بہیئاتہا ان للمادۃ مدخلا فیہا بالقرینۃ المقابلۃ والمقصد نصب القرینۃ علی ارادۃ خلاف الظاہر قولہ کما ستذکرہ بقولہ لشہادۃ اختلاف الزمان آہ قولہ فان آمد وآید متحدان فلا یصح قولہ کلما اتحد الصیغۃ اتحد الزمان وان اختلف المادۃ واما النقض بگفت ورفت وخاست مفردا حیث اختلفت الصیغۃ مع عدم اختلاف الزمان فلا یصح قولکم کلما اختلفت الصیغۃ اختلف الزمان وان اتحد المادۃ فغیر وارد لاختلاف المادۃ فیہا قال لشہادۃ اختلاف الزمان عند اختلاف الہیئۃ ای فی الکلمات فلا یرد انہ لیس اختلاف الزمان بین المصدر والماضی مع وجود اختلاف الہیئۃ وکذا لم یرد ان نحو علم یضرب وضرب مختلفان فی الہیئۃ مع عدم اختلاف الزمان لان لم یضرب لیس بکلمۃ بل ہو مرکب من الاداۃ والکلمۃ وکذا الحال فی قولہ یعنی واتحاد الزمان عند اتحاد الہیئۃ فلا یرد ان لا یضرب ولم یضرب متحدان فی الصیغۃ مع عدم اتحاد الزمان لان کلیہما من المرکبات فتدبر فانہ من المزالق قال وان اتحدت المادۃ الظاہر مع عدم اتحاد المادۃ اذ لا یکفی فرض اتحاد المادۃ فی الشہادۃ ولیس نقیضہ اعنی عدم الاتحاد شہادۃ فضلا عن ان یکون اولی بہا وکذا الحال فی قولہ وان اختلف المادۃ قولہ اورد علیہ آہ قد ظہر لک مما ذکرنا فی تحقیق معنی الصیغۃ اندفاعہ لانہ اختلاف صنفا اذ ہو باعتبار حال الفاعل او باعتبار الحروف الزایدۃ فاما اختلاف الثلاثی والرباعی المجردین فہو من حیث المادۃ والصیغۃ والکلام فی اختلاف الزمان عند اختلاف الصیغۃ مع اتحاد المادۃ و ما قیل فی الجواب انہ لا اختلاف فی الصیغ الماضی الا باعتبار آخر الماضی ولا اعتداد بہ فی الصیغۃ

فان اراد به انه لا اعتداد به فی الصیغة اصلا فباطل لتحقق الاعتداد به حیث قالوا صیغ الماضی بلفظ الجمع
وان اراد به انه لا اعتداد فی الصیغة الدالة علی الزمان فلابد من بیان یظهر الفرق بین الصیغ الدالة وغیرها حتی
یتم الجواب والفرق ما حققناه وکذا الجواب بان المراد باختلاف الصیغة ان یتبدل ما عین للماضی بما عین
للمستقبل اجمال لا یوجب التشفی قوله ولیس هناک اختلاف الصیغة لم یقل مع اتحاد الصیغة کما هو الظاهر
اشارة الی ان الشهادة المذکورة شهادة بالدوران وجودا وعدما فمعنی قول الشارح واتحاد الزمان عند
اتحاد الصیغة انه کلما لم یختلف الصیغة لم یختلف الزمان فیرد علیه المضارع حیث قال تحقق فیه عدم
اختلاف الصیغة مع اختلاف الزمان واما الجواب بانه لم یختلف الزمان فیه لان الدالة علی الزمانین
ما لیس باختلاف فی الزمان فمبنی علی ان یراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصیغة عدم تبدیل الزمان
عند عدم تبدیل الصیغة فیکون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصیغة بقوله تبدله ولیس کذلک
بل المراد منه تعدده کما فی ضرب ویضرب فیکون المراد بعدم الاختلاف عدم تعدده ولذا عبر الشارح
عنه بالاتحاد وذلک لان المعلوم تعدد الصیغة مع وحدة المادة واما تبدل صیغة الماضی بالمضارع
او العکس فغیر معلوم من اللغة وانما یجرد باعتبار صرفی قوله فالاولی ای اذا بطل الدلیل المذکور
علی دلالة الکلمة بالهیئة فالاولی ترکیب القسم المبنیة علیها وان یقال فی وجه القسمة آه ولم یقل فالصواب
لان بطلان الدلیل لا یستلزم به بطلان المدعی قوله ان یکون لعدم صلاحیتها للاخبار عنها لان النسبة
التامة الی الفاعل ماخوذة فی مفهومها لکونها بمعنی الماضی او الامر قوله یلزم من ذلک ای من التقسیم
المشهورة واما علی تقسیم المصنف فهی داخلة فی الاسم لعدم دلالتها بالهیئة علی الزمان بل مجموع المادة والهیئة
فیها موضوعة للحدث والزمان قوله ینبغی ان یکون کلمة ای عند المنطقی لان نظره فی الالفاظ من
حیث المعنی قوله فلامور لفظیة من کونها صیغها مخالفة لصیغ الافعال وعدم التصرف فیها ودخول
اللام فی بعضها والتنوین فی بعضها وکون بعضها مرکبة من الجار والمجرور واستعمالها مفردا قوله وبالجملة
اه ای جملة التقسیم وتمامه بخلاف ما تقدم فانه کان قسمه یقسم منه قوله حقیقة ای من غیر تاویل بمعنی
اسمی فان الاداة اه یصلح اذا اول بمعنی اسمی بان یعبر عنه بالاسم کان یقابل الظرفیة المخصوصة بمعنی فی
کما سیجیئ قوله کاذ ونظائرها مما هو لازم الظرفیة قوله فعلی هذا آه لم یظهر لی فائدة هذا التفصیل
الا ایضاح الواضح قوله وعن الاسم آه بخلاف تقسیم المصنف فان امتیاز الکلمة عن الاسم فیه بقید
وجودی وهو الدلالة بهیئته علی الزمان وامتیاز الاسم عنها بقید عدمی وعن الاداة بقید وجودی
قوله ای مرتبته فی السمع اشار بذلک الی ان قوله مسموعة حال من ضمیر مرتبته حال السمع هو ترتیبها

فی السمع وفائدتہ الاحتراز عن الحرکۃ الاعرابیۃ فانہا دالۃ علی الفاعلیۃ او المفعولیۃ او الاضافیۃ مترتبۃ
فی الوجود علی الحرف الذی تحققہ لکونہا صفۃ لہ لکنہا لیست مرتبۃ فی السمع لان سماع الحرکۃ والحرف
معا قولہ بان یسمع الا بان یکون مرتبۃ بقوۃ السامعۃ اذ لا ترتیب ہناک قولہ او اداۃ لا یتلفظ
بہ کیلا یلزم استدراک او حروف وفی تمثیل المرکب من القسمین اشارۃ الی ان مایرد قولہ او
حروف التنبیہ علی تحقق القسمین قولہ لکفاہ آہ لکنہ یخلو عن التنبیہ المذکور قولہ مسموعتان
معا لکن التنبیہ بتتبع الالفاظ فیکون ملفوظۃ بتتبعہا ایضا قولہ حیل آہ حیث قال رح اما ہ قولہ لان
انقسام اللفظ آہ ای انقسام اللفظ الیہا لیس باعتبار ذاتہ فیکون جمیع اقسامہ متساویۃ فی ذلک
الانقسام علی ما بینہ بقولہ والسر فی ذلک بل ہو وصف لہ باعتبار متعلقہ اعنی معناہ فانہ المتصف
بالجزئیۃ والکلیۃ اذا حصل فی العقل واما قبل الحصول فلا یتصف بشئ منہا لانہما من العوارض الذہنیۃ
ولذا زاد قید الصلاح فی قولہ ومعنی الاسم آہ والا فالمناسب للحوق وان نقول ومعنی الاسم من حیث
ہو معناہ متصف بہا وخلاصۃ کلامہ قدس سرہ ان معنی الاسم من حیث انہ یعبر عنہ صالح للاتصاف
بہما فاذا لوحظ ذلک المعنی فی قالب الاسم یصح قسمۃ الاسم اعتبارہ الیہما ومعنی الاداۃ والکلمۃ من حیث
التعبیر بہما لا یصلح الاتصاف بہما فاذا لوحظ معناہما فی قالبیہما لا یمکن للعقل قسمتہما باعتبار ذلک
المعنی الیہما بل لابد فی القسمۃ من ملاحظۃ معناہما فی قالب الاسم فیکون القسم ای الوصف العنوانی
فی القسمۃ الاسم بحیث یتناول الاقسام الثلثۃ وللتنبیہ علی ہذا غیر الاسلوب المشہور فی القسمۃ
فقال رح ولم یقل وہو او الاسم ولیس مقصودہ قدس سرہ ان الاداۃ والکلمۃ لا ینقسمان الیہما
اصلا حتی یرد انہ خلاف الواقع کیف وقد نص الشیخ فی الشفاء بان الاسم المنقسم الی الجزئی والکلی
بمعنی اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلثۃ وانہ لا یلزم من عدم انقسام معناہما من حیث التعبیر بہما
عدم انقسامہ مطلقا فیجوز ان یکون ذلک بملاحظۃ فی قالب الاسم کما فی الحکم علیہ لعدم الاستقلال
وان اختصاص بعض الاقسام لا یوجب التخصیص اذ لا شک فی ان الاقسام الباقیۃ یشترک فیہا
الاقسام الثلثۃ قولہ صالح للاتصاف بہا آہ ای اتصاف المعنی بالکلیۃ والجزئیۃ فی الذہن اتصافا
انتزاعیا ینتزع العقل منہ ہذین الوصفین بعد ملاحظتہ بالقیاس الی کثیرین ولا شک ان انتزاع
شئ من شئ یلزمہ العلم بکونہ منتزعا منہ وبالعکس وکذا صلاحیتہ لکل منہما فیہما تلازم لتعاکس فلذا
استدل قدس سرہ بتحقق صلاحیۃ الحکم بہا علی صلاحیۃ الاتصاف فی معنی الاسم وبانتفاء صلاحیۃ
الحکم علی انتفاء صلاحیۃ الاتصاف فی معنی الاداۃ والکلمۃ فلا یرد ان صلاحیۃ معنی الاسم للحکم بالاتصاف

لا یستلزم الاتصاف فی نفسہ ولو ارید الحکم المطابق للواقع یمنع ذلک لانہ موقوف علی صلاحیۃ اتصافہ فی نفسہ ولو سلم فلا نسلم انتفاء صلاحیۃ الحکم بالاتصاف یستلزم انتفاء صلاحیۃ الاتصاف لان انتفاء الملزوم لا یستلزم انتفاء اللازم قولہ فان معناہ من حیث ہو معناہ الخ من حیث انہ یعتبر بہ ویعتبر فی غالبہ لیس مستقلا ای لا یتحصل ذہنا ولا خارجا الا بالمتعلق والحکم علیہ من حیث یعبرہ بقولنا یعنی الحرف لعدم الاستقلال الا باعتبار تعبیرہ بنفسہ فلا ینافض واذا لم یکن صالحا للحکم اصلا لا یکون متصفا بشئ فی نفسہ کما عرفت قولہ ابتداء مخصوص اہ اعتبار الخصوصیۃ بیان للواقع لا دخل لہ فی عدم الاستقلال بل لمفہومیۃ بل المراد کونہ ملحوظا تبعا فان الابتداء المخصوص یصلح الحکم بہ وعلیہ لانہ ابتداء الملحوظ فہذا قید بمتعلق مخصوص ولیس مراد التعرف حال شئ ومعنی کونہ مخصوصا انہ اعتبر فیہ خصوصیۃ الطرفین سواء کان جزئیا حقیقیا کما طرفاہ جزئیان حقیقیین او کلیان کما طرفاہ کلیان قولہ علی وجہ یکون آلۃ لملاحظتہا ای لملاحظۃ السیر بالنسبۃ الی المجموعۃ لا ملاحظۃ مجموعہما وکذا قولہ لتعرف حالہا واطلاق الآلۃ والمراۃ علیہ باعتبار التشابہ بینہما فی کون کل منہما غیر ملحوظۃ قصدا قولہ فلا یصلح آہ لان النفس مجبول علی ان تمتنع الحکم منہ ما لم یلاحظہ قصدا قولہ فضلا اہ ہذا بناء علی ان بعض الالفاظ یصلح محکوما بہ لا کونہ محکوما علیہ والا فہما متساویان فی اقتضاء الاستقلال من غیر تفاوت قولہ وکذا الفعل التام احترازا عن الفعل الناقص فانہ داخل فی الاداۃ فی عدم صحۃ الحکم علیہ وبہ قولہ علی حدث قال الرضی نعنی بالحدث معنی قائما بغیرہ سواء صدر عنہ کالضرب ولا کالطول قولہ وعلی نسبۃ مخصوصۃ وہی النسبۃ الحکمیۃ التی لا تتحصل ذہنا ولا خارجا الا بذکر الفاعل المعین بخلاف النسبۃ المطلقۃ والمخصوصۃ والملحوظۃ بالذات فانہما یقع محکوما علیہا وبہا لانہا لا یکون نسبۃ حکمیۃ بہذا الاعتبار مراۃ لملاحظۃ قال الحدث بالقیاس الی الفاعل قولہ علی انہا آلۃ لملاحظتہا ہذا انما فی ما وقع فی مختصر الافعال من ان الجملۃ موضوعۃ لافادۃ النسبۃ اذ یجوز ان یکون الامر الملحوظ لاجل الغیر المقصودۃ اما بالافادۃ من اللفظ قولہ مع النسبۃ الملحوظۃ بہذا الاعتبار ای باعتبار انہا آلۃ لملاحظتہا ومراۃ لتعرف حالہا قولہ غیر مستقل بالمفہومیۃ لانہ لا یتحصل معناہ ذہنا الا بالفاعل المعین الذی ہو خارج فی ذلک المجموع بخلاف الصفات فان النسبۃ التقییدیۃ المعتبرۃ فیہا من جانب الذات المبہمۃ الی الحدث وان کانت آلۃ لملاحظتہما الا ان الذات المبہمۃ والحدث داخلان فی مدلولہما فیکون المجموع مستقلا بالمفہومیۃ فیہا فیصلح لان یحکم علیہ وبہ وکذا مدلول ہذا الرجل فان یحتاج الیہ التنبیہ والتعریف ماخوذ معہ فیکون مستقلا بالمفہومیۃ قولہ فلا یصلح لان یحکم آہ قیل اعتبار الفاعل لعدم استقلالہ بالمفہومیۃ وکذا بعد اعتبارہ معہ لان تلک النسبۃ تامۃ مقصودۃ بالافادۃ لا یرتبط الشئ الا بعد جعلہا غیر مقصودۃ محکوما

ولا یصلح کونہ محکوما علیہ لامتناع کون المسند من حیث انہ مسند ومسند الیہ قولہ لا اظنک آہ کما لا مریۃ فی
عدم صحۃ جعل کلمۃ من من مسند الیہ مسندا قولہ لا یصلح لشیٔ من ذلک ای الاتصاف بالکلیۃ والجزئیۃ
والحکم بہما علیہ قولہ ای الاسم من حیث انہ اسم قولہ بخلاف الکلمۃ والاداۃ من حیث انہما کذلک قولہ
فلیس مختصا بما یختص بالاسم بل یجری فی الکلمۃ والاداۃ تخصیص القسمۃ بالاسم لیعم القسمۃ الاولی والثانیۃ
قولہ قد یکون مشترکا الاشتراک والنقل والحقیقۃ والمجاز فی الفعل قد یکون باعتبار المادۃ کالامثلۃ المذکورۃ
وقد یکون باعتبار الہیئۃ کالمضارع المشترک بین الحال والاستقبال وضع العقود والمنقولۃ من الماضی الی
الانشاء ووضع الماضی المستعملۃ فی المستقبل للدلالۃ علی تحقق وقوعہ فالمعتبر فی الاشتراک والنقل والحقیقۃ
والمجاز تعدد الوضع اعم من الوضع الشخصی لوضع المادۃ وعن الوضع النوعی کما فی الہیئۃ والالفاظ الموضوعۃ
بالوضع العام لیس فیہا تعدد الوضع اصلا لا شخصیا ولا نوعیا فلا یدخل فی المشترک علی ما وہم قولہ لتساویہ
الاقدام لتساویہما فی کونہا الفاظا موضوعۃ للمعانی فان جمیعہا مستقلۃ فی اختصار انفسہا لا یحتاج الی
اعتبار ضمیمۃ فیصح الحکم علیہا وبہا قولہ وقد عرفت ان معنی الاداۃ والکلمۃ ای من حیث انہ معناہما قولہ التقسیم
یستلزم آہ لانہ عبارۃ عن ضم قیود مختلفۃ او متباینۃ الی امر مشترک فلا بد فی اعتبار صفات الصریحۃ التی
ینضم الی التقسیم ومن اعتبار الحکم من حیث الصورۃ وان کان فی الحقیقۃ تصویر الاقسام وتبیینہا فی الذہن علی
ما ذکرہ قدس سرہ فی حواشی شرح التجرید من ان المعتبر فی التقسیم انضمام امر الی المفہوم لیحصل لہ قسم فلا یکون
قضیۃ فی الحقیقۃ بل فی الصورۃ واذا قید بہ الحکم فقد خرج عن حقیقۃ التقسیم وصار قضیۃ طبیعیۃ قولہ فربما
یحصل لا یلتفت الیہا حال التقسیم فضلا عن موصوفاتہا فیجوز فی تقسیم اللفظ الی اقسام القسمۃ الثانیۃ ان لا یلتفت
الی صفات المعانی ولا الی المعانی فلا اتصاف بمعنی الاداۃ والکلمۃ بتلک الصفات نعم فیہ صلاحیۃ انہ
اذا التفت الیہ العقل ولاحظ تلک الصفات وجدہ متصفا بہا وذا لا یتوقف علی ملاحظتہ فی قالبہما فیجوز ان یلاحظ
فی قالب الاسم قال فاما ان یکون معناہ ان الموضوع لہ بالمعنی العام لیشتمل والمجاز ایض قال فان کان
معناہ واحدا ولا یکون ذلک المعنی حقیقیا اذ لو کان مجازیا لکان معناہ کثیرا لامتناع تحقق المعنی المجازی
بدون الحقیقی فلا یرد ما قیل ان ارید بالمعنی المطابقی لا یصح جعل المجاز داخلا فی الاقسام وان ارید اعم لا یصح
قولہ یسمی علما اذ اللفظ المستعمل فی شخص بجوز لا یسمی علما ثم ان ہذا التقسیم مبنی علی رای القائلین بالمضمرات
واسماء الاشارات والحروف موضوعۃ للمعانی الکلیۃ الا انہ شرط استعمالہا فی الجزئیات فہی داخلۃ فی
الکلی واما علی رای من قال بانہا موضوعۃ بالوضع العام للمعانی الجزئیۃ فخارجۃ عن اقسام القسمۃ الاولی
لعدم کون معناہا واحدا عن الاقسام القسمۃ الثانیۃ وہو ظ ومن قال انہا موضوعۃ لمعان مشخصۃ فقد

سمی لانہا موضوعۃ لمعان جزئیۃ داخلۃ تحت المفہوم الکلی الذی ہو آلۃ لوضعہا سواء کانت متشخصۃ او لا
قال فی عرف النحاۃ لانہم یبحثون عن اقسام المعرفۃ وعلمیۃ علم الجنس تقدیریۃ فلا ینافی خروجہا عن تعریف العلم
واما البیانیون فوظیفتہم البحث عن مقتضیات العلمیۃ قال فی عرف المنطقیین تسمیۃ الدال باسم المدلول
واشہر ذلک فیما بینہم حتی ظن الظاہرون ان الکلیۃ والجزئیۃ من صفات اللفظ حقیقۃ ولفظ المستعمل
فی الجزئی الحقیقی یجوز کالانسان فی زید لایسمی جزئیا فی عرفہم قال فہو الکلی تسمیۃ الدال باسم المدلول
ایضا کما سیصرح بہ الشارح وجعل الکلی مقابلا للجزئی الحقیقی دلیل علی ان تسمیۃ اللفظ بہ فرع تسمیۃ المفہوم
بالکلی الحقیقی لا فرع تسمیتہ بالکلی الاضافی والقول بانہ لایسمی اللفظ الاشی کلیا وان المعتبر فی التواطی
والتشکیک ہو الصدق فی نفس الامر والکلیات الفرضیۃ خارجۃ عن القسمین مما لاشاہد علیہ من کلامہم
ولا فائدۃ فی ذلک کیف وقد قال الشیخ فی الشفاء الکلی انما یصیر کلیا بان لہ نسبۃ ما اما الی الوجود واما
لصحۃ التوہم الی الجزئیات یحمل علیہا قال فی افرادہ الذہنیۃ ای الفرضیۃ وان کان یمتنع ذلک لسبب
خارج عن مفہوم اللفظ کالشمس کذا فی الشفاء فالمراد بالخارجیۃ ما یقابلہا سواء کانت فی الاعیان او
فی الذہن فیصح ان یقال ان الانسان افراد خارجیۃ لا ذہنیۃ وللشمس افراد ذہنیۃ وانا تیقع التحیر الذی عرض
للبعض الناظرین قال وصدقہ علیہا بالسویۃ اذ لایصح ان یقال ان ارید اشد او اقدم او اولی
بالانسانیۃ من عمرو علی ما لعل من بہینا ان معیار التشکیک استعمال صیغۃ التفضیل ولایتوقف ذلک
الحکم علی کونہ تمام الحقیقۃ افرادہ وعلی کون حقیقۃ الحیوان الناطق او غیرہا علی ما وہم قال وصدقہا علیہا
ایضا علی السویۃ اہ لان الافراد التی یفرضہا العقل متفقۃ مع الفرد الموجود فی الخارج فی جمیع ما عدا التشخص فی
مبدء للانتزاع امر آخر مقوم لتلک الافراد المخالف لمقوم الفرد الموجود قال اولی ای احق والیق واقدم
ای بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزمانی فی التشکیک اشد بان ینتزع العقل بمعونۃ الوہم ومثل
البعض الآخر قال التشکیک بالاولویۃ ای بسبب الاولویۃ والتشکیک بالمعنی اللغوی علی ما سیجئ
فی وجہ التسمیۃ والحمل علی الاصطلاحی وہو لعدم الاصطلاح علی معنی التشکیک انما الاصطلاح علی
بیان اسبابہا قال وہو ای الاولویۃ والتذکیر باعتبار الخبر او ارجاع الضمیر الی التشکیک وہم
قال فانہ فی الواجب اہ ای حصولہ فیہ اتم علی طبق نظریۃ اتم لعدم سبق العدم علیہ لا ذاتا ولا زمانا او
اثبت لامتناع زوالہ او اقوی لامتناع تصور انفکاکہ عنہ لانہ عین ذاتہ فذاتہ تعالی احق من الممکن
وہو معنی الاولویۃ قال متقدما ای بالذات قال قبل حصولہ فی الممکن لکونہ علۃ لجمیع ما عداہ قال
فلہذا سمی ای لاجل انہ تشکیک بل الناظرین فیہ یسمی مشککا علی سبیل الاسناد المجازی قال او لانہ

غیر مسبوق بوضع آخر لئلا یتکرر لفظ ثم قال ثم لوحظ ذلک المعنی اعم من ان یکون تلک الملاحظة من الواضع الاول او عن غیره لیدخل فیه الحقیقة الطاریة کلفظة الایمان فانه فی الاصل بمعنی جعل الغیر آمنا ثم استعمل بمعنی التصدیق مطلقا قال ووضع لمعنی آخر بلا واسطة او بواسطة فیدخل فیه المجاز الذی اتسع فیه ای یستعمل فی معنی مجازی لمناسبة بمعنی مجازی کلفظة دون فانه فی الاصل لادنی مکان الشیء فاتسع فیه فاستعمل بمعنی ادنی ثم اتسع فاستعمل بمعنی تجاوز حد قال بل کان وضعه آه اضراب من نفی تخلل النقل اشارة الی ان انتفاء النقل لیس باعتبار انتفاء المعنیین اذ المقسم اللفظ اذا کان معناه ولا باعتبار التاخر فی الملاحظة بان یشترط فی المشترک ملاحظة المعنیین معا لان اعتبار الملاحظة فی النقل للتوسل به الی الوضع لمعنی آخر ولیس قید امعتبرا فیه براسه فانتفائه باعتبار انتفاء الوضع لها مناسبة سواء کان الوضعان من واضعین او من واضع واحد فی زمان واحد او فی زمانین وسواء وجد المناسبة اولا فالمرتجل داخل فی المشترک وبعضهم اورجوه فیما تخلل النقل واسقطوا قید المناسبة منه وقالوا ان تخلل النقل فان المناسبة فهو المنقول والا فهو المرتجل والمصنف لما قسمه الیها وغیر اثره قید المناسبة فیه لینحصر القسمة قال من غیر نظر الی المعنی الاول ای المعنی السابق علی احد المعنیین سواء کان منهما او غیرهما فلا یشکل علی تعریف المشترک باللفظ المقیس الی معنی حقیقی او مجازی لیس الوضع له مناسبة فلذلک المقیس الحقیقی بل بمعنی حقیقی آخر بهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل فی حقیقی وغیر حقیقی للمناسبة له معنی حقیقی ویسمی خطاء بالنسبة الی غیر حقیقی فخارج عن القسم قوله یعنی ان المعتبر آه افاد قدس سره ان قوله من غیر نظر الی المعنی الاول تفسیر لقوله علی السویة وان المراد بالاستواء بین الوضعین عدم ملاحظة الاول فی الثانی لا المعیة فی الزمانیة کما یتبادر من عبارة المصنف ره حیث جعل قوله ثم نقل فی مقابلة قوله علی السویة والمراد بقوله الوضع الاخر اعم من ان یکون فیهما او غیرهما لما عرفت قال لاشتراکه بین المعنیین آه الاشتراک فی اللغة بمعنی المشارکة فالمنظور اشتراک تلک المعانی فیه فالمشترک فیه علی الحذف والایصال لا انه استعمال الاشتراک بمعنی التخصیص تجوزا قال فاما ان یترک آه ای لایستعمل فیه اصلا بدون القرینة لا انه لایستعمل فیه اصلا وحج یجوز ان یکون متروکا عند قوم دون قوم فلذا اجامع المنقول المجاز والحقیقة قال والناقل آه الاقسام المعتبرة باعتبار الناقل والمنقول عنه ستة عشر الا ان الموجود منها هی الاقسام الثلثة وهی النقل من اللغة الی الشرع والعرف العام او الخاص والبواقی غیر متحققة کذا قالوا وفیه ان الحقیقة الطاریة کلفظ الایمان فی التصدیق لیست مجازا وهو الظاهر ولا داخلة فی المشترک لملاحظة الوضع الاول فیه فلو لم یدخل فی المنقول بطل الانحصار فیتحقق النقل من اللغة الی اللغة

قال اما العرف العام ای مالا یتعین ناقلہ قال لکل ما یدب اہ الدبیب ترم رفتن و کل ماشی علی الارض فهو دابة کذا فی الصراح قال من اہل تخصیص لذات القوائم بما ترکب علی ما فی القاموس غلب علی ما یرکب و یقع علی المذکر و المونث قولہ و قیل ان الفرس خاصۃ ذکرہ الامام فی التفسیر الکبیر و العلامۃ الرازی و عبارۃ المفتاح مشعرۃ بانها للفرس و البغل و المختار ما ذکرہ الشارح قولہ فاعلم اہ لا یرید ان اللفظ اذا وضع بالقیاس الی معنی معین فاقسام القسمۃ الاولی متباینۃ و کذا اقسام القسمۃ الثانیۃ و اما اقسام القسمۃ الاولی مع اقسام القسمۃ الثانیۃ فهی متغایرۃ بالاعتبار فلا بد من اعتبار قید الحیثیۃ فی قولہ فان کان معناہ واحدا او ان کان کثیرا قولہ یقابل الکلی مقابل الایجاب و السلب اذا لم یعتبر و افی مفهوم الکلی المقابلۃ الموجودۃ و لیس مفهوما خارجا عنهما و سیجئ فی کلامہ قدس سرہ ان یقابل العدم و الملکۃ قولہ و قس علی ذلک حال المنقول لم یتعرض لبیان الحقیقۃ و المجاز لا یراد من المنقول ههنا حقیقۃ من وجہ مجاز من وجہ فبیانہ بیانهما قولہ کذا الحال بین الحقیقۃ و المجاز فی انهما لا یجتمعان و فی الاکتفاء اشارۃ الی ان ما عدا ما ذکر لا یتقابلان فالمنقول یجامع الحقیقۃ و المجاز و کذا المشترک کلفظ الشمس بالنسبۃ الی الضوء ان اعتبر العلاقۃ یکون مجازا و ان اعتبر الوضع لہ کان مشترکا و لذا المنقول مع المشترک بان یوجد المناسبۃ بین المعنیین فلا یکون مهجورا احدهما عند قوم دون قوم قال و العرف الخاص ای ما یتعین ناقلہ و الشرع و ان کان داخلا فیہ الا انہ اخرج المصرۃ منہ لشرافتہ قال کاصطلاح النحاۃ جمع ناج بمعنی النحوی علی ما فی القاموس و النظار و انہ جمع ناظر بمعنی المنسوب الی علم المناظرۃ لکن لم یستعمل مفردہما بهذا المعنی اصلا قال لما صدر عن الفاعل فی الصراح فعل بالفتح کردن و بالکسر کردار فهو فی الاصل لما صدر عن الفاعل فی تعریف الفعل استعمل لما قام بالشئ تجوزا و التعریفات اللغویۃ تعریفات لفظیۃ فلا باس فی اخذ الفاعل فی تعریف الفعل قال کالدوران بفتح الواو مصدر دار یدور و السکک مونث جمع سکۃ بالکسر کوچہ خرد کذا فی الصراح قولہ الاولی ان یقال فی الصراح و التاج و غیرهما الدوران گردیدن فعلی هذا هو موضوع للقدر المشترک بین الحرکتین فیکون حقیقۃ فیهما و فی بعض حواشی شرح الآداب المسعودی انہ فی اللغۃ الطواف و قیل الحرکۃ فی السکک فالنقل علی الاول للمناسبۃ بین فرد المعنی اللغوی و بین المعنی الاصطلاحی و علی الثانی للمناسبۃ بین نفسهما و علی ای تقدیر الاولی ان یعتبر المنقول عنہ الحرکۃ حول الشئ لشدۃ مناسبتہ بالمعنی الاصطلاحی قال ثم نقلہ ای اصطلاح الناظرین افراد الضمیر برعایۃ السیاق حیث جعل الناقل للعرف الخاص قال ترتب الاثر ای ما هو اثر فی نفسہ وجودا و عدما و یقال علی ما لہ صلاح العلیۃ ای یصح ان ینسب الیہ و یقال انہ یؤثر فیہ قال یسمی حقیقۃ اہ ای یسمی ذلک اللفظ المنقول باسمین الحقیقۃ و المجاز باعتبارین فلا یرد

رنفا عکس

ان الحقیقة لایلزم انیکون معناه کثیرا قال ان استعمل فیه اشارة الی انه لابد من قید الاستعمال فی المتن فان
اللفظ قبل الاستعمال لایسمی حقیقة ولا مجازا لکن لما کان هذا القسم ساقطا عن درجة الاعتبار لان المقصود من
وضع الالفاظ الافادة والاستفادة لم یعتبر هذا القید لاخراجه ولذا اسقطوه عن التقسیم قال وان لم یترک
المعنی الاول ای غیر المسبوق بمعنی آخر وهو المعنی الحقیقی ومعنی الترک انه یستعمل فیه بعد النقل کما کان
یستعمل فیه قبل النقل ای بلا قرینة قال وهو المنقول عنه فرد الاول والثانی بالمنقول عنه والمنقول
فیه اشارة الی انه لیس المراد بالاول والثانی ما یتبادر منهما اعنی المعنیین اللذین بینهما التقدم والتاخر
مرتبة بل ما لا یتقدم علیه فیدخل فیه اللفظ المقیس الی المعنیین نقل من احدهما الی الآخر وکلاهما
مجازیان قوله ورح ان فعیلا بمعنی المنقول یستوی فیه المذکر والمؤنث الا اذا کان موصوفه
غیر مذکورة فانه یدخله التاء فی للمؤنث رفعا للالتباس نحو مررت بقتیلة بنی فلان فاذا کان حقیقة
بمعنی مفعول یجب ان یقال ان التاء فیه لیست للتانیث بل للنقل لعلاقة کون کل منهما النقل والتانیث
فرعا او نقل ان التاء کانت فیه قبل النقل بان اعتبر صفة لمذکر غیر مذکور ثم نقل عنه قوله فلا اشکال
فی التاء لان فعیلا بمعنی فاعل لا یستوی فیه المذکر والمؤنث والحقیقة ههنا صفة للکلمة فدخله التاء
وانما لم یعتبروا هذا الوجه لان اللفظ انما یصیر حقیقة بالاستعمال فهی النسب فی بالمثبتة والمعلومة قال
فهو مثبت فی مقامه فهو المثبت الکامل بخلاف المجاز فانه مثبت فی غیر مقامه فکانه غیر مثبت وکذا
فی معلوم الدلالة قال من جاز ای مصدر منه قوله فهو محل الجواز فیکون لفظ المجاز ظرف
مکان وقال صاحب الایضاح انه من جاز المکان سلکه فان المجاز طریق الی تصور معناه قال
ما مر من تقسیم اللفظ ای ما مر من تقسیم اللفظ المفرد الی الاداة والکلمة والاسم وتقسیمه الی الجزئی
والکلی والمشترک والمنقول والحقیقة والمجاز والقصر علی الاخیر تقصیر فلا تکن من القاصرین فهذا التقسیم
مقابل للتقسیمین السابقین وثالثها علی ما فی المطالع وقول المص کل لفظ معطوف علی قوله وهو ان
لم یصلح آه والمراد بکل لفظ کل لفظ مفرد بقرینة تقدیمه علی تقسیم المرکب وایراد لفظ کل مع ان المناسب
للتقسیم ترکه للتنصیص علی شموله لجمیع الاقسام وادخل الفاء فی جزئه بناء علی جواز دخوله فی جزء کل
مضاف الی نکرة غیر موصوفة نحو کل رجل فله درهم ولیس المقصود منه الفرق بین هذا التقسیم فالتقسیم السابق
حتی یرد ان الفرق ظ لان ذلک تقسیم للاسم وهذا التقسیم لمطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلثة علی
انک قد عرفت ان التقسیم السابق ایض لمطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم قال کان بالقیاس
الی نفسه ای لا بالقیاس الی لفظ آخر وبالنظر الی نفس معناه لا الی حال معناه بخلاف هذا التقسیم

فانه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف يعني لفظ آخر قوله تقسيم اللفظ
وضع المظهر موضع المضمر لا يظهر وجهه قال اي يكون معناهما واحدا فخرج التاكيد المعنوي والموكد وكذا الحد و
المحدود وان لم يعتبر فيه قيد الافراد وكذا التابع مع المتبوع نحو عطشان نطشان لان الاتحاد في المعنى
المجازي وبالواحد ما يقابل المتعدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناهما اثنين متفقا فيه مترادفان
من وجه متخالفان من وجه ففيهما اجتماع القسمين قال فهو مرادف له اي موصوف بالمرادفة له وفيه اشارة
الى ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والمتخالفين
قال اخذ هذا اللفظ اخذا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان فاذا كانا مترادفين كان
كل واحد مترادفا لاخر فلذا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تعرض للمتباينة دون
التباينين تنبيها على ان كلا منهما يستلزم الاخر قال من الترادف الذي هو ركوب آه لم يوجد
الترادف لهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التتابع وعلى هذا لا حاجة الى اعتبار
مؤنة التركيب فان المترادفين متتابعان في الاستعمال والمتخالفين متعارفان فيه والمراد
ركوب احدهما خلف الاخر على الشارب ليتحقق الترادف ويجوز ان يكون بمعنى اصل الفعل قال
ومتى اختلف كان الظاهر ان يقول ومتى اختلف المعنى تحقق المفارقة الا انه راعى المناسبة بالترادف
فلذا تعرض لنفي وحدة المركوب قوله فيه تحقير لشانهم اي في هذا البيان تحقير لشان اي في هذا التعبير
تحقيق لشان الظانين وقال القاضي في تفسير قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ان المعنى
ومن الناس ناس وارد عليه انه وذلك لان المقصود من هذه الجملة ليس مجرد الاخبار لانه
لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس ساير الناس بهذه الصفات وتقديم الخبر للتشويق
كما يقال في المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته اي امتيازه عن سايرهم بهذا الحكم فاذا كان الصفة
صفة كمال افاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه واذا كان صفة
نقصان افاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وفيما نحن فيه من هذا القبيل بناء على
ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم اما التعبير في البعض المبهم فانه قد يكون للتحقير واما التعبير
عنهم ببعض الناس دون بعض الفضلاء والعلماء واما التعبير اعتقادهم بالظن اشارة الى قوله تعالى ان
بعض الظن اثم واما التعبير عن جزمهم بالظن لضعف الجزم مع عدم الاطراد [illegible] هذا الكلام
لا يخرجه عن عدم الافادة فضلا عن افادة التحقير قوله موصوف بالفصيح [illegible] احد المترادفين
بالاخر في الصحاح الفصاحة كشاده سخن [illegible]

اہل المعنی علی ما وہم فی صفة النطق واجزائه علی الناطق من قبیل متحرک مسرع قوله والفصاحة صفة الناطق
البار للفارق بین ناطق فصیح وبین سیف صارم من ان الاولی صفة الصفة والثانی صفة الموصوف
کما صرح به فی حاشیة شرح مختصر الاصول قوله مع صدق الناطق علی ذات اخری وهو الذی فی
لغته لکنة ولا یصح مخارج الحروف قوله والعد بینهما آه لصدق کل واحد منهما بدون الآخر قوله الا
انه لیس بذلک البعد لتساویهما فی الصدق فیمکن ان یتوهم من ذلک الاتحاد فی المفهوم قوله
وکان منشاره آه کما اشار الیه الش بقوله نعم اه قوله کان مترادفا اه اتحادهما فی الذات بمعنی حملهما
علی ذات واحدة قال لما فرغ عن المفرد اه ای عن تقسیم المفرد وبیان اقسامه شرع فی
تقسیم المرکب وبیان اقسامه متعددة وهذه الشرطیة لزومیة نظرا الی الترتیب الذی التزمه المصنف ره وفایدتها
التنبیه اول الامر علی ان هذا ابتداء مبحث اخر ولیس تتمة لما قبله قوله الاظهر ان یقال اه اذا جمع
بین العبارتین لما فعله الش ره فالاظهر ان یقدم العبارة الثانیة لاجمالها ویجعل الاولی تفسیرا
لها لئلا یتوهم خلاف المراد اما علی ما فعله المصنف رحمه الله من الاکتفاء علی صحة السکوت فالظاهر
عدم ذکر العبارة الثانیة والاکتفاء بعدم الاستتباع المذکور وانما قال الاظهر لان الظاهر ان الش ره
فسر عبارة المتن بالعبارة المشهورة بین القوم بالمرکب التام ثم عطف علیها ما هو المقصود منها تنبیها
علی اتحاد مودی العبارتین والعجب ممن فسر الفایدة التامة بما لا یفهم منه ثم قال فلا یرد منه قوله
والاظهر ان یقال قوله الفایدة الجدیدة اذ الفایدة الحاصلة انما یستفاد من الاخبار معا ویذکر بانها
ناقصة فی کونها فایدة تامة قوله هذا التفسیر لصحة السکوت آه یعنی قوله ولا یکون عطف علی
قوله ویفید وتفسیر لصحة السکوت بعد تفسیره بالعبارة المشهورة قوله اذ فیه نوع ابهام لان
المفهوم منه ان لا یقصد المخاطب بعبارة لا ولیس بمراد قوله ایضا ای کما ان فیه نوع تفسیر بالنسبة
الی الفایدة التامة او کما ان فی الفایدة التامة نوع ابهام قوله ای الاستدعاء ای لیس المراد
بالاستتباع انه یستدعی ذکره علی وجه السببیة اذ کل من المسند والمسند الیه رکنان من المرکب
التام لیس احدهما تابعا للآخر بل مجرد الاستدعاء قوله بقوله متعلق باشار یعنی اشار الش ره بقوله کما اذا
قیل آه فانه مفعول مطلق بقوله مستتبعا ای استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قیل آه قوله لان المخاطب
ینتظر آه اما لکونه مسائلا منه کما اذا قال من ضرب زیدا او لان الفعل فی تعقله او وجوده یحتاج الیه
قوله ولا یکون مستتبعا اه قیل یلزم ان یکون زید وعمرو فی مقام التعداد مرکبا تاما لانه یفید المخاطب
فایدة لا ینتظر معها للفظ آخر والجواب انا لا نسلم کون لاسماء المعدودة مرکبة ولو نسلم فالمراد نفی الانتظار

بالقیاس الی المعنی ولا شک انہا من حیث المعنی مستتبعۃ للفظ وان کانت من حیث الغرض غیر مستتبعۃ قال الخبر اما ان یکون آہ مبنی الاعتراض علی ان الاحتمال فی اللغۃ بردا شتن والمتبادر من قولنا یحتمل الصدق والکذب ان قولک الاحتمال فی نفس الامر ولا خبر یحتملہما فی نفس الامر وقد صرح بذلک فی الجواب حیث قال کل خبر صادق یحتمل الصدق آہ وحمل الاحتمال علی المعنی الامکان العام والخاص تدقیق لافائدۃ فیہ سوی تعسف التعریف وحملہ علی ما ینساق الیہ الذہن قال لانہ لا معنی الاحتمال یعنی ان لفظ الاحتمال ح مستدرک یجب حذفہ ولذا قال غیر مرضی ولم یقل غیر صحیح لان اشتمل التعریف الی لفظ زاید لا ینافی صحتہ ولم یتعرض لہ فی شرح المطالع وبعضہم اطال الکلام بزعم انہ تحقیق وہو بالترک حقیق قال والجواب ان المراد آہ صلاحیۃ تسلیم ان المراد من الاحتمال المعنی اللغوی المتبادر کما ذکرہ المعترض لکن المراد ان المرکب التام ما یحتمل الصدق والکذب فی نفسہ کما ہو المتبادر من غیر نظر الی الخصوصیۃ زایدۃ علی کونہ مرکبا تاما بل بالنظر الی ماہیتہ الکلیۃ وہو کونہ ثبوت شئی لشئی او انتفائہ عنہ فیدخل جمیع الاخبار الصادقۃ والکاذبۃ التی منشاء صدقہا وکذبہا امر خارج عن ماہیتہ سواء کانت خصوصیتہ المتکلم او خصوصیۃ الطرفین اذ امر آخر وظہر لک مما ذکرنا انہ حمل التعریف علی المعنی المتبادر فمن قال بعد ملاحظۃ الاطناب والحاصل الذی ذکرہ قدس سرہ انہ لفساد لعبارۃ التعریف بالتاویل و حمل الاحتمال علی الامکان الذہنی وادعی انہ معناہ عندہم فقد افسد الکلام علی نفسہ فرع عنک خبر التی الاوہام قولہ الی یحصل زاد المحصل وعطف علیہ ماہیتہ مقتضیا علی ان المراد مفہومہ الکلی فان الماہیتہ بدل علی الکلیۃ کما سیجئی قولہ اما ثبوت شئی لشئی اہ او اتصال شئی لشئی او انفصال شئی لشئی فہو مذکور بطریق التمثیل قولہ ولذا لا یرد ان مثل قولنا آہ ای الاخبار البدیہیۃ التی منشاء صدقہا او کذبہا خصوصیۃ الطرفین لانہا لا یحتملہا عنہ قطع النظر عن تلک الخصوصیۃ فمن قال اہل قطع النظر عن الخارج کاف فی صحۃ التعریف فقد سہی قولہ فلا اشکال اہ ومن قال ان الاخبار المخصوصۃ من حیث انہا مخصوص فرد الخبر خارجۃ عن تعریفہ فقد سہی لظہور صدق التعریف علیہما حال کونہا ماخوذۃ بتلک الحیثیۃ قولہ والجواب لم یتعرض قدس سرہ بان الصدق الماخوذ فی تعریف الخبر صفۃ المتکلم وہو الاعلام عن الشئی علی ہو یۃ لعدم صحتہ علی التحقیق الذی ذکرہ فی احتمال الصدق والکذب ولا بان ہذین التعریفین لفظیان اذ الخبر والصدق والکذب امور معلومۃ فاشتمالہا علی الدور لا یضر لان الاصل فی التعریف ان یکون حقیقیا مع ان ادعاء معلومیۃ حقیقۃ الخبر والصدق والکذب مما یتطرق الیہ المنع قولہ مطابقۃ النسبۃ الایقاعیۃ ای النسبۃ التی تعلق بہا ادراک انہا واقعۃ

حاشیہ: ط ۷ نسخہ — خبر التی حیرت/ الاوہام

او لیست بواقعة للنسبة التی بین الشیئین فی حد ذاتہا وحاصلہ مطابقۃ النسبۃ من حیث انہا مدرکۃ لنفسہا
من حیث انہا واقعۃ بین الطرفین قال دلالۃ وضعیۃ اسقط لفظ اولیۃ الواقع فی المتن للتنبیہ علی انہ لا مدخل
لہ فی التقسیم وانما زاد المص مبالغۃ لعبارۃ القوم فیہ ثم فسرہ بما ہو المراد یعنی لیس المراد بالاولیۃ فی المتن
القصدیۃ حتی یخرج عن القسم الاول النہی المستعمل فی النفی مجازا فانہ لا یدل علی طلب الفعل دلالۃ قصدیۃ
بل ما یکون لا بواسطۃ ما نیکون موضوعا لہ والمراد بقولہ وضعیۃ ان یکون دلالتہ بتوسط الوضع لہ بقرینۃ
وقوعہا وتفسیر الاولیۃ دلالتہ المتبادر رد ما قیل ان دلالۃ الامر علی طلب الفعل دلالۃ تضمنیۃ لان الطلب
مدلول الہیئۃ الفعل فمدفوع بان الطلب الکائن مدلول الہیئۃ والجوہر فہو تمام الموضوع لہ قال اما ان
یقارن الاستعلاء ای یفہم معہ عند المتکلم نفسہ عالیا شریفا سواء کان عالیا او لا او یقارن التساوی
لا یفہم معہ الاستعلاء والخضوع لا انہ یفہم التساوی حتی یرد انہ بقی قسم وہو ان لا یقارن شئی منہما قولہ
اعترض علیہ اہ ہذا الاعتراض ذکرہ الشارح رہ فی شرح المطالع وقال والاولی ان التقیید للتفرقۃ
بین الاوامر وتلک الاخبار فی دلالتہا علی طلب الفعل اذ انہ لاخراج نحو لیت زید یضرب فانہ یدل
علی طلب الفعل لا بالذات بل بواسطۃ تمنیۃ فعلی ہذا یجوز ان یکون واعترض علی صیغۃ المعلوم ویکون
فی قولہ والاولی اشارۃ الی صحۃ الاحتراز ولعل وجہہ ما ذکرہ قدس سرہ بقولہ ویمکن ان یجاب
قولہ فکیف تخرج اہ لانہ اخراج الخارج قولہ بان المراد الاحتراز اہ بل قد ظہر لک مما ذکرناہ معنی
قولہ وضعیۃ خروج تلک الاخبار لعدم دلالتہا علی طلب الفعل بتوسط الوضع وما قیل انہا خارجۃ
عن المقسم لانہ الدال بالمطابقۃ فمندفع بما عرفت من بیان الشم ای قیدہ بالمطابقۃ قید من حیث اللفظ
دون المعنی وانہ فی الحقیقۃ قسمۃ الدال بالوضع مطلقا فتلک الاخبار داخلۃ فی لکونہا دالۃ علی الطلب
دلالۃ التزامیۃ قولہ فیکون داخلۃ فی الانشاء وقیل دخولہا فیہ فرع کونہا داخلۃ فی المرکب التام
الذی ہو قسم الدال بالمطابقۃ ودلالتہا علی طلب الفعل تضمنیۃ اذ لا مدخل للمسند الیہ فی تلک الدلالۃ
والجواب لو صح ہذا لزم ان لا یکون الامر ایضا قسما منہ وحلہ ای المراد بطلب الفعل ہہنا طلب الفعل
للمعین الا انہ لما کان حصول الاقسام باعتبار الدلالۃ علی طلب الفعل وعدمہا ولا مدخل فیہ للفاعل
لیقطعوہ عن الذکر قولہ لکن دلالتہا علی الانشاء آہ دفع للتوہم الناشی من دخولہا تحت الانشاء
وہو انہ اذا کانت داخلۃ فیہ لا یصح اخراجہا من الامر لانہ یبطل انحصار الانشاء الی اقسامہ ضرورۃ
عدم دخولہا فی بعض الاقسام وحاصل الدفع ان دلالتہا علی طلب الفعل مجازیۃ لان الاخبار عن
طلب الفعل یستلزم طلب الفعل فاذا کانت تلک الاخبار مستعملۃ فیہ بالقرینۃ المتعینۃ للمراد یکون بینالہ

بالمعنی الاخص فتحقق الدلالۃ التزامیۃ فلا یعد امرا لیس لمخالفتہا صیغ الامر فان اسماء الافعال الدالۃ بالوضع
علی طلب الفعل عندہم امر وانما قال امرا مع ان النظم فلا یعد من القسم الاول لان عدہا منہ یستلزم عدم الامر
او یقال المراد من الامر مطلق الدال علی طلب الفعل قال بل الاخبار اہ اما الطلب منک الفعل فنظم اما
کتب علیکم الصلوٰۃ فلان معنی کتب اوجبہ فیکون اخبارا عن ایجاب الصلوٰۃ الذی ہو عبارۃ عن
طلب الفعل الوما قال خارجان عن القسمۃ ای لیسا داخلین فی شیء من اقسامہا فانہ معنی الخروج
عن القسمۃ قال اما الاقسام اہ لم یتعرض لعدم دخولہ فی تحت الاقسام الباقیۃ مع ان الخروج عن اقسامہ
یقتضی ذلک لظہورہ انما الاشتباہ فی دخولہ تحت التنبیہ وکذا فی قولہ واما النہی فلعدم دخولہ تحت الامر
قولہ ویندرج ای یندرج فیہ المرکب التام الذی دخل علیہ حرف التمنی وحرف الترجی وحرف القسم
وحرف النداء فان کلہا انشاءات بنیۃ علی ما فی ضمیر المتکلم من نفی المضمون الجملۃ وتوجیہ والقسم فان
معنی باللہ اقسمت باللہ والنداء اعنی او ازدادہ علی ما فی الصراح وتعریف المنادی بالمطلوب اقبالہ
لا یستلزم کون معنی النداء طلب الاقبال حتی یرد انہ یطلب الفعل من المخاطب فانہ تعریف باللازم قولہ
قیل علیہ اہ مبنی الاعتراض توہم ای النفی فی القسم الثانی منتفی جمیع الی النفس المطلوب بناء علی انتفائہ
فی الاقسام المذکورۃ لہ من التمنی والترجی والقسم والنداء ومبنی الجواب ان النفی متوجہ الی الطلب
والقید معا وفی الاستفہام فتحقق انتفاء الطلب بالنظر الی القید قولہ لکنہ لا یدل اہ لان الفہم
لیس لفعل قولہ بحسب ای باعتبار حقیقتہ وماہیتہ قولہ بل ہو انفعال اہ لان نفس العلم وہو اما الحصول
فیکون انفعالا او الصورۃ الحاصلۃ فیکون کیفا قولہ لکنہ لعداہ ولذا قال ان افہم واعلم امر والسر فی
ذلک ان المطلوب بالامر ما یکون مقدورا لتحصیلہ سواء کان من مقولۃ الفعل اولا قولہ والمتبادر اہ ان لم
یستعملہا اہل الاصطلاح المعنی المصطلح لکونہ حقیقیا وما عداہ مجازیا قولہ علی الاستفہام ای الجملۃ
الاستفہامیۃ قولہ فلا یندرج فی التنبیہ والجواب بان المراد بالفعل ما ہو معنی ماخذ اشتقاق اللفظ
المستعمل ولا شبہۃ فی انہ لیس للاستفہام مثل ازید قائم ماخذ الاشتقاق سواء کان للفظ المستعمل
او لا لیس لشیء اما اولا فلانہ لا دلالۃ للفظ الفعل علی ذلک واما ثانیا فلانہ یخرج من الامر نحو زید وجیہ
قولہ لا الفہم الذی ہو فعل المتکلم اذ لا معنی لطلب فعل نفسہ عن غیرہ قولہ والتفہیم فعل تحت الحقیقۃ
قولہ فیلزم ما ذکرناہ من عدم اندراجہ فی التنبیہ قولہ فالقلت التفہم اہ اثبات للمقدمۃ الممنوعۃ
اعنی لکنہ لا یدل علی طلب الفعل بالوضع بعد تسلیم ان المراد بالفعل ما بعد عرفا فان المتبادر من لفظ
الفعل فعل الجوارح والفہم لیس منہ فیصدق علیہ انہ لا یدل علی طلب الفعل فیندرج فی التنبیہ

قوله قلت آه نقض اجمالی ان ما ذکرت لیس بصحیح لاستلزامه ان لایکون مثل فهمنی وعلمنی من الاوامر المشتقة من التفهیم وما یرادفه امرا وهو باطل قطعا ویمکن ان یقال انه منع للتبادر المذکور بسند لزوم خروج مثل علمنی وفهمنی قوله بان المقصد الاصلی فقد بینا فی ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهیم المخاطب لان ذلک مط من الصیغة ومدلول له وانما قال الاصلی لان الاستعلام ایضا غرض لکنه بالتبع قوله والامر فی ذلک سهل لان المناسبة مرعیة بالنظر الی المقصد بالتبع غیر مرعیة بالنظر الی المقصد الاصلی فلا تعلق بذلک غرض علی قوله کما هو المتبادر الی الوهم من کون کلمة لا للسلب قوله فلا یکون مقدورا للعبد لان متعلق قدرة حادث فی المکلف به لابد ان یکون مقدورا قوله حاصلا بتحصیله لامتناع تحصیل الحاصل والمکلف به لابد ان یکون حاصلا بتحصیل العبد لتحقق فایدة التکلیف قوله کف النفس اه فی الصراح الکف باز استادن و باز اسنانیدن لازم ومتعدی فهو فعل من افعال النفس یصدر عنها بالاختیار بعد المیل الی شئ قوله هو الکف عن فعل آخر ای الکف عن فعل غیر الکف المط سواء کان کفا او غیره فیدخل فیه لایکفف لان المط به الکف غیر الکف المط ولا یدخل فیه اکفف لان المط هو الکف لا الکف عن شئ وکذا اکفف عن الزمان مثلا لان المط بالصیغة هو الکف واما کونه عن الزنا فهو مستفاد من متعلقها قوله کما ذکره حیث اطلق الفعل قوله طلب فعل غیر کف ای غیر کف عن فعل آخر بقرینة السابق سواء کان طلب فعل غیر الکف نحو اضرب او طلب الکف لکن لایکون عن فعل آخر بان یکون طلب مطلق الکف نحو اکفف او یکون الخصوصیة مستفادة عن ذکر المتعلق نحو اکفف عن الزنا فتدبر فانه دقیق قوله وهو مقدور اه یعنی ان عدم الفعل وان لم یکن مقدورا باعتبار نفسه لکونه ازلیا وحاصلا مقدور باعتبار استمراره فی الاستقبال واستمراره حاصل بتحصیل العبد باعتبار ان یفعل ذلک فالمط بالامر احداث الفعل والمط بالنهی استمرار العدم قوله جعل الشارح اه فان قلت طلب شئ اعم من طلب الفعل فی نفسه لا تعلق له بجعل الجاعل قلت مراده قدس سره ان الشارح جعله اعم منه من حیث الصدق حیث ادخل تحته طلب الفهم مع انه غیر متناول له کما سیجئ لانه جعله اعم منه من حیث المفهوم قوله وقد عرفت بقوله وایضا المطلوب بالاستفهام تفهم المخاطب للمتکلم لا الفهم الذی هو فعل المتکلم قوله وکیف لا ای لا یدل علی طلب الفعل والمط من الغیر سواء کان مغایرا بالذات کما فی امر المخاطب والغایب او بالاعتبار کما فی امر المتکلم نفسه وکذا فی النهی قوله علی رای من یقول ان العدم لیس مقدورا والمط بالنهی الکف قوله واما فعله مع عدمه ارادة مقارنته به فی محذور کونه مطلوبا لا فی کونهما مطلوبین من صیغة واحدة ولو قال وعدمه لکان اظهر الا انه راعی مقابلته لفظ فقط قوله

سے علی رای ای علی رای من یقول ان العدم لیس مقدورا باعتبار استمراره والمطلوب بالنہی عدم الفعل قولہ اتفاقا ای بین الفریقین قولہ فالاولی انما قال فالاولی لانہ ممکن ان یقال مبنی کلام اللہ ماہو المشہور من ان المطلوب فی الاستفہام ہو فہم المتکلم او تفہیم المخاطب کما یدل علیہ لفظ الاستفہام وان کان کلامہم مبنیا علی التسامح بناء علی ان الفہم اثر التفہیم فطلبہ طلبہ والمراد بالفعل فعل المخاطب وما قیل انہ یلزم ح خروج لا علم لان المطلوب منہ فعل المتکلم فمندفع بما عرفت من ان الطلب فیہ مبنی علی التغایر الاعتباری فیکون فیہ علم الغیر وفہمہ قولہ ان یقال ای اذا ارید ابراز ہما فی القسمۃ قولہ فاما ان یکون المقصود ای الغرض من طلب الفعل حصول شئی فی الذہن ای وجوده لموجود ظلی قولہ من حیث ہو الخ ای من حیث ذاتہ مع قطع النظر عما سواه فالحیثیۃ للاطلاق قولہ واما حصول شئی فی الخارج ای وجوده لعلی سواء کان فی الذہن او فی الاعیان وما قیل ان المراد بالخارج خارج ذہن المتکلم لئلا ینتقض بمثل اعلم وافہم ففیہ انہ یرد علیہ ح لا علم ولا فہم فان الغرض منہا حصول شئی فی الذہن المتکلم فیخرجان عن الامر ویدخلان فی الاستفہام قولہ لان المقصود ہہنا الخ یرد علیہ ان اراد بالمقصود المدلول فالاستفہام ایضا کذلک کما اعترف بہ من انہ موضوع لتفہیم المخاطب وان اراد بہ الغرض فلا نسلم ان الغرض من علمنی وفہمنی حصول التعلیم والتفہیم فی الخارج بل غرضہ حصول الفہم والعلم فی ذاتہ وانما یطلب التفہم والتعلم لکونہما وسیلۃ الیہما فظہر ان الفرق دقیق وما قیل ان المقصود من علمنی وفہمنی حصول شئی فی الخارج وحصول شئی فی الذہن علی نحوین حصول اتصافی اصلی یترتب علیہ الآثار وحصول ظرفی ظلی لا یترتب علیہ الآثار مثلا اذا تصورت کفر الکافر وحصل فی ذہنک کفر صوره وکفره الذی ہو العلم وصرت بقیامہا بذہنک عالما بہ ویترتب علیہ آثار العلم بہ ولما کان العلم عین المعلوم کان کفره ایضا حاصلا فی ضمن تلک الصورۃ حصولا ظرفیا غیر موجب للاتصاف بالکفر فہو الوجود الظلی للمعلوم الذی لا یترتب علیہ آثار ذلک المعلوم وہذا علی قیاس حصول الماہیۃ فی ضمن المفرد فی الخارج اذا عرفت ہذا فالغرض فی الاستفہام وجود النسبۃ المستفہمۃ بوجوده ظلی وان کان ذلک مستلزما للاتصاف بصورتہا وذلک لان المستفہم لیس غرضہ من الجملۃ الاستفہامیۃ الا ان یحصل المخاطب فی ذہنہ تلک النسبۃ اثباتا ونفیا والغرض فی الامر ہو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوہره ووقوعہ علی المفعول لا حصول شئی فی الذہن وان کان یستلزمہ فی بعض الاوامر بواسطۃ کونہ اثر الذلک الحدث لا من حیث انہ حصول شئی فی الذہن کما فی فہمنی فان معناه اطلب منک تفہیمہا واقعا علی کما ان معنی اضربنی اطلب منک ضربا واقعا علی الا ان

التفہم لما لم یتحقق الا بحصول شئ فی الذہن اقتضاہ لا من حیث انہ حصول شئ فی الذہن بل من حیث انہ اثر التفہم کما ان حصول الضرب یقتضی حصول اثرہ فی الخارج وہو الالم فحصول شئ فی الذہن مقصود المتکلم وغرض لکن لا من حیث ذاتہ بل من حیث انہ اثر التفہم فظہر لک مما ذکرنا ان الفرق دقیق یحتاج الی تامل صادق غفل عنہ الناظرون وحسبوہ حسیبا وان الاحتیاج الی قید الحیثیۃ انما ہو فی الاستفہام لان الحصول فی الذہن علی نحوین لا فی الامر والنہی وان العلم داخل فی لان المطلوب بہا انصاف المخاطب بالعلم والعلم ووجودہا بوجود اصلی یترتب علیہ الاثار وان کان یستلزم حصول شئ فی الذہن بوجود ظلی قال الفصل الثانی فی المعانی المفردۃ ای تصور مفہوماتہا وتقسیماتہا والمذکور فی الفصل الثالث احوال المعانی المفردۃ فانہا احوال الکلی ولذا زاد لفظ المباحث فقد طول الناظرون فی وجہ الافراد والامر بین اذ لا یتعلق بہ غرض علمی قال المعانی ہی الصورۃ الذہنیۃ یعنی المعانی اذا وقعت فی مقابلۃ الالفاظ کما فی المتن حیث جعل الفصل الاول فی الالفاظ والثانی فی المعانی یراد بہا الصور الذہنیۃ ولیس المقصود تعریف المعنی فانہ معلوم انہ عبارۃ عما یقصد من اللفظ والصور الذہنیۃ یطلق علی العلم والمعلوم لحصول کل منہما فی الذہن الاول بوجود اصلی والثانی بوجود ظلی فعبارتہ منطبق علی المذہبین مع ان النزاع بین الفریقین لفظی کما بین فی موضعہ وان لم یفرق بین العلم والمعلوم تحیر فی مفہوم الاختلاف بین المذہبین واطال الکلام قال من حیث انہا وضع بازائہا آہ لم یقل من حیث وضع لہا الالفاظ لیشتمل المعانی التضمنیۃ والالتزامیۃ حیث یطلق علیہا المعنی ولان کون المعنی بازاء اللفظ یعم انیکون موضوعا لہ وانیکون لازما لما وضع لہ لما قیل ان تلک المعانی معانی مطابقۃ لالفاظ آخر ففیہ انہ لا یجدی فی دخولہا من حیث انہا معانی تضمنیۃ او التزامیۃ قولہ کما ہو الظاہر لعدم الاحتیاج الی الاعلال قولہ من عنی اہ اما مصدر میمی منہ او اسم مکان وکذا لفظ المقصد ولا حاجۃ حین کونہ الی جعلہ بمعنی المقصد نص علیہ قدس سرہ فی تحقیق لفظ المجاز فی حواشی شرح مختصر الاصول اما کونہ اسم مکان فمبنی علی تشبیہ ما وقع علیہ القصد بما وقع فیہ قولہ ای المقصد ہذا اوجہ اقرب من حیث المعنی والاول من حیث اللفظ قولہ من حیث اہ اشارۃ الی ان الحیثیۃ تقییدیۃ وان المعتبر فیہ تعلق قصد التکلم بہ من اللفظ فی وقت ما کونہ ماخوذا فی مفہومہ ولا یکفی مجرد الوضع قولہ غیر معتبر فی الافادۃ والاستفادۃ فلا یقصد المعنی بسببہا من اللفظ قولہ کما مر اہ من عدم انضباطہا قولہ فلذلک ای لاجل ان لا یکون قصد المعنی من اللفظ الا بالوضع قولہ من حیث اہ تنبیہا علی اعتبار الوضع واما عدم ذکر القصد فلانہ قصد المعنی علیہ لکونہ معتبرا فی مفہومہ وقیل معناہ ای لاجل کون الوضع سببا للقصد قال من حیث وضع آہ

اقامة السبب مقام المسبب تنبیہا علی ان المراد القصد الجاری علی قانون الوضع ویرد علیہ ان الوضع
لیس سببا للقصد قولہ بجعل وصلاحیتہا اہ سواء تعلق بہ القصد فی وقت اولا فیشتمل جمیع المفہومات الموضوعۃ
بہا الالفاظ وغیرہا قولہ سواء وضع اہ لم یقل سواء قصد اولا تنبیہا علی انہ لایلزم فی ہذا الاطلاق الوضع
کما لایلزم القصد وان المراد بالصلاحیۃ اعم من القریبۃ والبعیدۃ قولہ یتصف بالافراد اہ فح یکون
قیدا لمفرد لاخراج المعانی المرکبۃ قولہ وعلی الثانی بصلاحیۃ الافراد آہ فان ارید بالمفردۃ مایصلح
ان یکون مفردۃ یکون القید لغوا لصلاحیۃ جمیع المعانی للافراد والترکیب بحسب وضع الالفاظ وان ارید
المفردۃ بالفعل کان اعتبار الصلاحیۃ فی المعنی لغوا قولہ لیس المراد آہ ای وصف المعنی بالافراد
باعتبار نفسہ کما فی قولہم الجسم مفرد او مرکب علی ما ہو الظاہر المتبادر من اجزائہ علیہ قولہ بل المراد
آہ ہذہ العبارۃ ظ فی انہ وصف للمعنی بحال متعلقۃ نحو زید قایم الاب وقولہ فیقال المعنی المفردۃ اہ
یفید انہ وصف لہ بحال نفسہ الا انہ وصف حصل لہ بسبب وصف اللفظ قولہ فالافراد والترکیب
آہ یحتمل معنیین بان یراد بالتبع ما یحصل بسبب الغیر وان یراد بہ مایکون وصفا لہ بحال متعلقۃ وکذا قول الشارح
فان عبر عنہا بالفاظ مفردۃ اہ لکن قولہ المعانی المفردۃ یدل علی انہ وصف لہ بحال نفسہ لان الوصف
بحال المتعلق لایذکر بدون المتعلق فلا یقال فی زید قایم الاب زید قایم وعلی ای تقدیر لابد من صرف
احد العبارتین عن الظ وحملہ علی انہ بیان للافراد بلازمہ فتدبر قولہ بعبارۃ اخری للاولی بالاجمال
للتفصیل قولہ مالایستفاد جزئہ الی آخرہ ہذا بناء علی عدم اعتبار القصد فی تعریف المفرد کما وقع
فی عبارۃ المتقدمین او یقال ان الاستفادۃ یدل علی القصد لانہا مطاوع الافادۃ قال والا
فالمرکبۃ النفی متوجہ الی قید الافراد کما ہو السابق الی الفہم والاصل ان محیط الفایدۃ القید الاخیر
قال والکلام اہ ای فی ہذا الفصل فی المعانی المفردۃ دون المرکبۃ فلذا خص العنوان بہا قال
کما ستعرفہ من انہ لو لم یخص الکلام بالمعانی المفردۃ بتطل انحصار جزء الماہیۃ فی الجنس والفصل کمثل
الجوہر الناطق قال فکل مفہوم ای مفہوم مفرد کما یقتضیہ العنوان وقد نص فی الشفاء علی ان
القسم الکلی والجزئی المفرد والمعنی والمفہوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حیث فہمہ من اللفظ
یسمی مفہوما ومن حیث قصدہ منہ یسمی معنی عبر بالمعنی فی العنوان رعایۃ لمقابلۃ الفصل الاول حیث
جعل عنوانہ الالفاظ المفردۃ فی القسمۃ بالمفہوم لانہا باعتبار حصولہ فی الذہن ولو بوجہ ما ان ارید الحصول
بالفعل ولو بوجہ خاص ان ارید ما یمکن ان یحصل قولہ ملخص الکلام فی التاج التلخیص ہو یداکردن ای
ما ظہر وخص بعد التفتیش والتفتیح من الکلام فی تعریف الکلی والجزئی ہذا المذکور قولہ فی العقل ای عند العقل

او فی المدرک یشتمل الجزئی قولہ بمجرد حصولہ ای مع قطع النظر عن ما ہو خارج عنہ قولہ فرض صدقہ
اہ ای تجویز حملہ ایجابا دون التقدیر الاعتبار کما فی التعریف المتصلۃ حیث قالوا صدق التالی
علی فرض صدق المقدم فان للعقل تقدیر کل شئ ولو لم یکن لہ تقدیر الصدق فی الجزئی شئ وتصورہ
کیف یحکم بسلبہ عنہ قولہ استحال عنہ اہ لان الہذیۃ والہویۃ الشخصیۃ مانعۃ لہ عن تجویز ذلک قولہ
فالکلیۃ امکان الخ ای کونہ بحیث یمکن فرض الاشتراک فلا یرد ان الامعان وصف الغرض
والکلیۃ صفۃ المعنی فکیف حمل احدہما علی الآخر والحاصل ان الکلیۃ لا یقتضی الاشتراک فی نفس الامر
ولا فرضہ بالفعل بل یکفی فیہما امکان الفرض والجزئیۃ یقتضی امتناعہ واستحالتہ قولہ کما کان ظاہر
العبارۃ یدل اہ ای اسناد المنع الی نفس التصور یدل علی ان المانع ہو نفس التصور ولیس کذلک اہ
اذ المانع عن حمل المفہوم علی کثیرین لیس صورتہ الحاصلۃ فی العقل بل ذاتہ لکن باعتبار حصولہ
فیہ قال والامکان للمعنی معنی لان المفہوم ہو المعنی فیصیر التقدیر کل معنی جزئی ان منع نفس
تصور معناہ فیکون للمعنی معنی قولہ فیقولون اہ لحضورہ غیر المقسم وسہی عن تغییر التعریف قولہ
یریدانہ لو قیل اہ ظاہر عبارۃ الشرح یدل علی ان المقصود بیان فایدہ قید النفس حیث یزاد فی
الموضعین لفظ مجرد والسید قدس سرہ لغرض البیان فایدۃ التصور ایضا فکیف یصح قولہ یرید فقیل
انہ یرید بیانہما الا انہ ترک بیان فایدہ قید التصور لظہورہا ولا یخفی انہ مجرد دعوی لا شاہد علیہ
وعندی ان مقصودہ قدس سرہ ان ظاہر العبارۃ وان کان والاعلی انہ بیان لفایدۃ قید التصور
لکن مرادہ بیان فایدۃ القیدین لان معنی ما یمنع الاشتراک فی نفس الامر کما ہو المتبادر ولو لم نظر
الی الامر الخارج عن نفس التصور ای عن المفہوم من حیث انہ متصور کمفہوم الواجب فان الشرکۃ
فیہ ممتنعۃ فی نفس الامر بالدلیل الذی ہو خارج عن مفہومہ من حیث انہ متصور فلو لم یذکر القیدین
دخل مفہوم الواجب فی الجزئی ان قیل ما یمنع عن الشرکۃ واذا لوحظ التصور ان ان
قیل ما یمنع تصورہ عن الشرکۃ وفی توصیف الدلیل بالخارجی اشارۃ الی ان مرادہ بالخارج ما
ذکرناہ لا یقابل الذہن او ما یرادف النفس الامر ثم انہ قدس سرہ ذکر فی حواشی المطالع ان لا احتیاج
الی زیادۃ قید النفس بناء علی ان یراد بمنع تصورہ عن الشرکۃ ای یکون لہ مدخل فیہ ولو ارید ما
یکون منفعلا فیہ فلا حاجۃ الی ذلک القید فقید النفس احتیاطی لرفع توہم الخروج قولہ لفہم منہ اہ
اورد لام الابتداء للدلالۃ علی تاکید ہذا الفہم لکونہ متبادرا علی ما صرح بہ فی حواشی المطالع فقید التصور
ضروری قولہ فی نفس الامر ظرف لمنعہ یدل علیہ قولہ منعہ فی العقل قولہ ای امتناع آہ یعنی

او لا یکون ان یقال ان المفہوم ہو الوجود والوجوب او الامتناع نفسہ من الوجود وہو ہذا ای لا شک ان الہویۃ الشخصیۃ ان امتناع الصدق علی کثیرین والحمل علی کثیرین انما ہو من المعلوم دون العلم

شئ

العقل

اسناد المنع الی المفہوم مجازی فانہ موصوف بامتناع الاشتراک لانہ صور الامتناع بصورۃ المنع واسند الیہ مبالغۃ فی الامتناع کما فی اقدمنی بلدک حق لی علی فلان قولہ منعہ ای المفہوم قولہ ویمتنع منہ ذلک ای یمتنع من الاشتراک ذلک المفہوم عطف تفسیری لقولہ یمنع الفعل کما عرفت قولہ فلئلا یتوہم فیہ اشارۃ الی ان ما نقلناہ من حواشی المطالع فان اسناد المنع الی المفہوم ظ من استقلالہ بذلک قولہ مع ملاحظۃ برہان التوحید ای برہان یدل علی انحصارہ فی فرد واحد ولا یمکن وجودہ فی فرد آخر قولہ لا یمکنہ لانہ مع حصول الیقین بالوحدۃ کیف یجوز التعدد قولہ صدقہا فی نفس الامر ای حملہا فی حد ذاتہا من غیر اعتبار معتبر وفرض فارض قولہ علی شئی من الاشیاء الخارجیۃ ای الاشیاء التی یکون الخارج ظرف لنفسہا سواء کان ظرف لوجودہا او لا فیشتمل النسب التی یتصف بہا الاشیاء فی الخارج وان لم یکن موجودا فی الخارج وکذلک الذہنیۃ فیشتمل النسب التی یتصف بہا الاشیاء فی الذہن وان لم یکن موجودۃ فی الذہن ای متصورۃ قولہ فان کل ما یعرض فی الخارج ای کل ما یعرض ظرفیۃ الخارج لنفسہ فہو متصف بالشیئیۃ فی الخارج لا تصافہ بصحۃ انعقاد الاخبار ولو بکونہ مظروف الخارج وکذا فی قولہ کل ما یعرض فی الذہن وانما زاد قید العرض بناء علی ما ہو التحقیق من مذہب الشیخ ان المعتبرۃ فی القضیۃ المحصورۃ فی جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بوصف العنوانی بالفعل بحسب الغرض تنصیصا علی المراد لیتضح عدم امکان صدق اللاشئی علی شئی من الاشیاء بخلاف ما اذا قال کل ما ہو فی الخارج شئی فی الخارج فانہ یتجہ علیہ لنظر الی الظ ان اللازم من کون کل ما ہو بالفعل فی الخارج او فی الذہن شیئا ان لا یکون اللاشئی صادقا بالفعل علی شئی من الاشیاء لا عدم امکانہ صدقہ علیہ فان قیل اذا لم یکن صدق اللاشئی علی شئی من الاشیاء فکیف یصدق تعریف الکلی علیہ والحال انہ قسم من المفہوم وکل مفہوم شئی وکذا اعتبر فی مفہومہ التصور والتصور ہو حصول صورۃ الشئی فی العقل قلت مفہوم اللاشئی فرد للشئی ولا استحالۃ فی کون الشئی فرد النقیضہ والکلام فی انہ لا یصدق ذلک المفہوم علی شئی من الاشیاء فی نفس الامر فقد برئ مما تحیر الناظرون فی فہمہ ولا در شکوک زاعمین انہم علی شئی قولہ فلا یصدق اہ فلا یمکن صدقہ کما یدل علیہ السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوی الخارج والذہن وقد عرفت ان ما یفرض منہما فہو شئی فلو امکن صدق اللاشئی علیہ لزم امکان اجتماع النقیضین قولہ وکالممکن بالامکان العام بمعنی سلب الضرورۃ عن احد الطرفین لا بمعنی سلب الضرورۃ عن جانب المخالف لانہ غیر شامل للاقسام الثلثۃ قولہ فان کل مفہوم ای ما یفرض اتصافہ بالمفہومیۃ بالفعل لما مر قولہ فانہ یصدق اہ اما واجب وممتنع او ممکن خاص بالحصر العقلی وکل منہما ممکن عام قولہ فیمتنع آہ الامتناع صدق النقیضین علی شئی واحد واما صدق الشئی والمفہوم

على اللاشئ واللامفهوم وهو صدق احد النقيضين على الآخر وهو جائز قوله فان كل ما هو في الخارج اى بعرض ظرفية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه او في غيره كالنسب والامور الاعتبارية فلا يرد ان الظرفية الخارج للشئ لا يقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج ظرفا لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ما يعرض في الذهن قوله لا يمتنع العقل آه اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الجزئي فان هذيته وشخصيته المعتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الجزئي الغرض ممتنع وفي الكليات الفرضية الفرض ممتنع بالاضافة قوله بجميع الاشياء الذهنية والخارجية آه اى ما يكون الذهن والخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجوده فيكون محققا اى متصفا بالوجود بالفعل اما في الذهن او في الخارج او ظرفا لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه فالمحققة والمقدرة صفتان للاشياء مطلقا لا للخارجية يدل عليه ما قلنا ما سبق من قوله فان ما يفرض في الخارج شئ في الخارج وما يفرض في الذهن شئ في الذهن قوله داخلة في الكليات اى في اعدادها ومن جملتها ولم يقل في الكلي دون الجزئي لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار امتناع فرض العقل لاشتراكها وعدمه ليس مغايرا لجعلها داخلة في مفهومه فكيف يترتب عليه بالفاء قوله ليتوصل ببعض المفهومات الى البعض اى من حيث الفهم يشعر بلفظ المفهومات قوله وذلك انما هو انما باعتبار حصولها في الذهن اى لحصول الوجود الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي او الوجود مطلقا قوله فاعتبار احوالها الذهنية اى احوالها التي يعرض للمفهومات انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى ما لها في الخارج او في نفس الامر او لامر الخارج عن التصور فيكون الكلي عبارة عما لا يمنع نفس تصوره عن الشركة والجزئي ما يمنع نفس تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه قوله ان افراد الكلي التي تحقق اه اشارة الى ان الافراد التي بها تحقق كونها عنوان للمحصورات الاربع يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر قوله وكون تلك الافراد محققة لا يلزم الكلية اه عطف على كلية ولفظ محققة ح على بناء اسم الفاعل وفي بعض النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجملة ح معطوفة على قوله اذ بينا القدر ولفظ على بناء اسم المفعول قوله اذا لم يمنع العقل آه ظرف لمتعلق الجار والمجرور الواقع جزاء اعني من افراد الكلي قوله فلو لم يعتبر نفس التصور آه في بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطي فمآل التعبيرين واحد والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيهما ويقال ما لا يمنع عن الشركة وما يمنع عنه لزم الدخول والخروج معا ولو ترك في احدهما لزم الدخول فقط او الخروج فقط فقول الشارح دخل وخرج اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع لو لا ان الواو لمطلق الجمع على ان اعتبار القيد في احدهما دون الآخر مما يذهب اليه الوهم فلا حاجة الى نفيه قوله فلا بد ان يصدق اه اى لا بد من الصدق في نفس الامر بالفعل على راى الشيخ

او بالامکان علی رای الفارابی قولہ وستظہر آہ وہی ما وقع علیہ الحکم فی القضیۃ المحصورۃ وہو ما یکون فردا فی نفس الامر محققا او مقدرا الا ما یکون کلیۃ باعتبارہ وان اعتبر ذلک وجب التقیید بالافراد الممکنۃ لصدق الکلیۃ الموجبۃ قولہ متعلق بقولہ آہ یعنی انہ متفرع ومترتب علیہ ولیس لہ تعلق بقولہ ومن ہہنا یعلم بل ہو جملۃ معترضۃ لبیان فایدۃ قولہ اشارۃ اہ فالمراد بقولہ غالبا الغلبۃ باعتبار انواع الکلی لا باعتبار الاشخاص اذ لا یلزم ان یکون افراد الثلثۃ اکثر من افراد الاشیف قولہ فان الجنس والفصل اہ فبیان انہ لجزئیۃ النوع للشخص بیان لجزئیا تمالہ لان جزء الجزء جزء وما ذکر جزئیۃ الحیوان للانسان والجسم النامی للحیوان فللتنبیہ علی کون الکل جزء للجزئی انما ہو بالقیاس الی الجزئی الاضافی قولہ کالخاصۃ والعرض العام من حیث انہما کذلک وکذا فی الجنس والفصل والنوع لما تقرر من ان الکلیات الخمس مختلف باختلاف اعتبار قال فیکون الجزئی کلا ولا شک ان اتصافہما بہاتین الاضافتین اعنی الجزئیۃ والکلیۃ اللغویتین لا یکفی فی نسبۃ احدہما الی الآخر لان الکلی معناہ شئی منصوب الی امر متصف بکونہ کلا فلا بد من نسبۃ اخری وکذا الجزئی فلذا الغرض بعد بیان کونہما کلا وجزء البیان انہ قد عرض للجزء بالقیاس الی الکل اضافۃ اخرے وہو یعنی الکلیۃ المصطلحۃ فیصدق علیہ انہ منسوب الی کلہ وللکل معنی وہو معنی الجزئیۃ المصطلحۃ فیصدق علیہ انہ منسوب الی جزئہ قال کلیۃ الشئی انما یکون اہ ہذا تحقیق المقال فدع عنک ما قیل او یقال قولہ ہذا ای کون کلیۃ بالقیاس الی الجزئی وجزئیۃ بالقیاس الی الکلی فیکونان متضایفین قولہ انما یظہر فی الکلی اہ ہذا مبنی علی ما ذکرہ فی حواشی المطالع من ان المشہور ان الکلی لہ مفہوم واحد یقابل الجزئی الحقیقی یقابل العدم والملکۃ ویقابل الجزئی الاضافی یقابل التضایف وفی بعض النسخ فی الکلی الاضافی وہو مبنی علی ما حققہ قدس سرہ من ان الکلی ایضا لہ معنیان کما سیجئی قولہ تقابل الملکۃ والعدم نص علیہ قدس سرہ فی حواشی المطالع علی ان مفہوم الجزئی ملکۃ ومفہوم الکلی عدم وفیہ اشکال اذ اعتبار عما من شانہ فی مفہوم الکلیۃ لا فایدۃ فیہ لانہ انما اعتبر فی اعدام الملکات لاخراج الاعدام التی لیست شان محلہا قابلیۃ الملکۃ وفیما نحن فیہ لیس کذلک بل ینبغی وارادۃ الایجاب والسلب من العدم والملکۃ ہہنا کما یتوہم من عدم ذکر عما من شانہ فی مفہوم الکلی تکلف لذکرہ مع التضایف المصطلح ولذا حمل علی ان مفہوم الجزئی عدم ومفہوم الکلی ملکۃ لان معنی منع صدق فرض الاشتراک انہ لا یمکن فرض اشتراکہ وعدم المنع امکان فرضہ فلا بد من اعتبار قید عما من شانہ فی الجزئی لاخراج الہویات الخارجیۃ والمفہومات التصدیقیۃ عنہ فانہا لا تتصف بالجزئیۃ مع امتناع فرض اشتراکہا قولہ فاطلق اسم العام یرد انہ اطلق بطریق النقل عن العام

او بعلاقة العموم والخصوص ثم الی الخاص فیکون فی الخاص منقولا او مجازا لکونه منافیا لما یجئ لان الجزئی
یقال بالاشتراک علی معنیین ولانه یرد علیه ان الجز شرط فی النقل ولا یرد ههنا بل المراد انه اطلق لفظ
الجزئی المنقول الی العام والی الخاص بطریق النقل من اللغوی الیه لمناسبة للمعنی العام المناسبة للمعنی
اللغوی فیکون حقیقة اصطلاحیة مشترکا فیهما ومستعملا فیهما **قوله** فالاولی ای اذا کان التضایف انما یظهر
بالقیاس الی الجزئی الاضافی فالاولی من ذکرہا ههنا ان یذکر **قال** واعلم ان الکلیة والجزئیة آہ قیل ان حصر القسمة
الحقیقة فی المعانی لا یصلح لان الالفاظ جزئیات حقیقة لذواتها والجواب انه ما لم یعتبر حصولها فی العقل و
وضع الالفاظ بازائها لیست بجزئیات لان المقسم المعنی المفرد علی ما مر والافراد لا یتحقق الا بعد الوضع وبعد
الاعتبار تصیر معانی **قال** بهذه المقالة اہ ای المقالة الاولی **قال** اقتباص المجهولات الاقتباص
الاصطیاد وفیه اشارة الی ان المراد تحصیلها بالنظر **قوله** لان الجزئیات اہ ای الجزئیات من حیث
انها جزئیات لا تدرک ای لیس ادراکها علی الوجه الجزئی واقعا الا باحد الانواع الثلثة من الاحساس
والتخییل والتوهم سمی الکل احساسا لحصولها باستعمال الحواس وللتنبیه علی ذلک اورد صیغة الجمع وضم الیه
قوله اما باحد الحواس الظاهرة او الباطنة لانه لا یمکن ادراکها بدونها لعدم توقف المقصود اعنی عدم
اقتناص المجهولات التصوریة بالجزئیات علی ذلک اما الجزئیات المجردة فلا یدرک الا بمفهومات کلیة و
لیس ادراکها علی الوجه الجزئی وکذا جزئیات الامور العامة کجزئیات الامکان الا اذا انتزعت من جزئی
مادی وح یکون ادراکها بالتوهم **قوله** بان یحس اہ بیان للکیفیة مادیة الاحساس الی احساس
آخر بالنظر بمعنی الترتیب یعنی لیس الاحساس بالمحسوسات المتعددة ترتیبها بالقصد مخصوص بحیث یصیر
ذلک المرتب المخصوص باعتبار قیامه بالذهن احساس بمحسوس آخر ومراة لمشاهدة المخصوص کما ان القادیة
بالنظر فی الامور المعقولة عبارة عن ترتیبها علی وجه یکون ذلک المرتب المخصوص باعتبار قیامه فی
الذهن مراة لمشاهدة مجهول بل لا بد من احساس آخر وذلک لان الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئیة
مکیفة بالعوارض المادیة منتزعة عن محسوس معین ولا شک ان الصورة الجزئیة المکیفة بالعوارض
المشخصة المنتزعة عن محسوس معین لا یمکن ان یصیر صورة جزئیة کذلک لمحسوس آخر وبهذا ظهر ان
لا یکون الاحساس مؤدیا الی احساس آخر بالنظر بمعنی تحصیل امر للتادی الی مجهول الا انه قدس سره
لم یتعرض له لقلته وعدم تعلق الفن به کثیر تعلق والحاصل ان الامور العقلیة لکونها منتزعة من امر واحد
بعد حذف المشخصات یجوز ان یکون صورته لبعض مراة لمشاهدة لبعض الآخر للتصادق بینهما بخلاف
الامور المحسوسة فانها متباینة فلا یجوز ان یکون الصورة الجزئیة لواحد منها مراة لمشاهدة محسوس آخر

يحتاج الى احساس آخر نعم احساس محسوس يوجب التخييل والتوهم اى لحصول صورة فى الخيال او حصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس فى الوهم وليس هذا التحصيلا بالنظر بل ايجاب احساس لاحساس اخر وبما حررنا اندفع ما قيل ان التادية متحققة فى الاحساسات كالاحساس بالمراة الموجود الى الاحساس بالوجه وكالانتقال من احساس صورة خاص الى تخيل انسان مخصوص ومن لعيم شيا الى تخيله فان فى هذا الصدر ايجاب الاحساس لاحساس آخر ولاكلام فيه انما الكلام فى التخيل بالنظر بان يكون الاحساس بالترتيب او بالتحصيل مراة لمشاهدة محسوس آخر لان مركب خارجي من محسوسات مستور الشئ وازيل الستر من احد الاجزاء ثم من الاخر الى الامر الاجزاء يحصل من الاحساس بتلك المحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما فى الحد التام وذلك لان احساس كل جزء منها يصير سببا لاجتماع الصور الجزئية للاجزاء فى الحس المشترك والخيال فيحصل صورة الكلى فيهما فالاحساسان متغايران يوجب احدهما الاخر وكذا الحال فى الكلمة المسموعة لسماع حروفه المترتبة وغير ذلك مما يتخيل تادية الاحساس الى الاحساس قوله وذلك اظهر مما يتخيل فيهما الاحساس لان الاحساس اذا لم يكن مؤديا الى الاحساس مع التناسب بين المحسوسات فى كونها مدركة الحس فكيف يكون الصورة المكتنفة بالعوارض المادية مراة لمشاهدة امر مجرد وما يتوهم من كون احساس البلقة الجزئية الى ادراك البلقة الكلية فعلى تقدير تحقق الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من ان الاحساس بالجزئيات موجب لان يستعد النفس لفيضان صور كلية عليها لان الاحساس بها ادراك الامر الكلى وانما اطنبنا الكلام لانه زل فيه الاقدام قوله فالجزئيات لا يقع فيهما اه واما انه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك امر آخر لا يتوقف المدعى اعنى عدم اشتغال المنطقى بها على ذلك مما قيل ان الكليات مستفاد من الجزئيات بطريق النزاع فلم لا يجوز ان يكون بطريق النظر ايضا وهم قوله ولا شئ مما يحصل بالفكر لما عرفت ان طريق تحصيلها الاحساس فلا بحث عنها الا بان يجعل الجزئيات موضوعات للمسائل ولا بان يجعل مفهوم كلى عنوان لها بحيث يسترى الحكم الى الجزئيات قوله فلا غرض للمنطقى آه لان غرضه عصمة الذهن عن الخطاء فى الفكر اذ لا تعلق للفكر بالجزئيات فلا تعلق لغرضه بها ايضا قوله بل لا يبحث عن الجزئيات اى من حيث انها جزئيات بان يجعل تلك موضوعات المسائل قوله فى العلوم الحكمية اه اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية قوله يحصل كمال هو التشبه بالواجب علما قوله يبقى ببقائها اى لا تزول عنها اصلا كما فى الواجب تعالى قوله والجزئيات متغيرة اه اى الجزئيات المادية متغيرة ان كانت معروضات ومتبدلة ان كانت عوارض وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول الجميع الكمالات بالفعل فخروجها اليه دفعة او تدريجا يستلزم التغير والتبدل قوله فلا يحصل من

ادراکہا لانہ حین التغیر ان لم یتغیر العلم یکن کمالا لکونہ جہلا وان تغیر لم یبق بیقاء النفس واما ادراکہا بالاطلاق العام عن مقید بزمان وقوع التغیر کادراک المنجم الکسوف المخصوص بجمیع جزئیاتہا قبل الوقوع فہو ادراک تعقلی کلی منحصر فی شخص واحد لعدم الانتزاع عن المادۃ المخصوصۃ والکلام فی ادراک الجزئیات المادیۃ من حیث انہا جزئیات قولہ والیضا الجزئیات آہ ما مرکان خاصا بالجزئیات المتغیرۃ مقیدا لعدم البحث عن جمیعہا وعن بعضہا وہذا یعم المادیۃ والمجردۃ مفید لعدم البحث عن جمیعہا بہوا لعلم ببعض الجزئیات لا یوجب کمالا یعتد بہ لعدم حصول التشبیہ بالمبدا بذلک لمشارکۃ الحیوانات العجم فیہ فلا یرد ما قیل ان ما لا یدرک کلہ لا یترک کلہ فہذا الوجہ لا یفید عدم البحث عن الجزئیات مطلقا قولہ فلا یبحث الا عن الکلیات اے لا یبحث فی العلم الحکمیۃ الا عن الکلیات بان یجعل المفہومات الکلیۃ عنوان المسایل بحیث یسری الحکم منہا الی الجزئیات تحصیل العلم بہا علی الوجہ الکلی الباقی ابدا فلا یرد ان الکلیات ایضا غیر منضبطۃ فلا بحث عنہا ایضا قولہ فان قلت فقد ذکر جزئی الحقیقی اہ ایراد علی قولہ فلا بحث عنہا یعنی ذکر الجزئی الحقیقی بجعلہ قسما من المفہوم وبتعریفہ ولذا لم یقل عرف فکل واحد منہا یستلزم حکما علی الجزئیات الحقیقیۃ فقد وقع البحث عنہا بجعل مفہوم الجزئی الحقیقی عنوانا لہا فاندفع ما قیل ان البحث عن مفہوم الجزئی الحقیقی لیس بحثا عن الجزئی الحقیقی لکونہ کلیا قولہ وسنذکر جزء الجزء الاضافی بان کل اخص تحت اعم وذلک حکم علیہ ظاہر او یتضمن تعریفہ ولذا لم یقل وسنعرف قولہ وذلک ای المذکور بحث عن الجزئی الحقیقی ای یتضمن البحث عنہ اما الاول والثالث فظ واما الثانی فلشمول الجزئی الاضافی للحقیقی فیسری الحکم منہ الی افراد الجزئی الحقیقی ایضا قولہ قلت ما ذکرہ ہہنا اہ ای ما ذکرہ وان کان یتضمن حکما علی افرادہ لکن لیس المقصود منہ ذلک بل المقصود تصور مفہوم ما یتضح بہ مفہوم الکلی فان معرفۃ الشئ تکمیل بمعرفۃ مقابلہ قولہ واما الجزئی الاضافی ای الحکم علیہ کل اخص تحت اعم وان کان یتضمن البحث عن الکلی والجزئی لکن البحث عن الاول مقصود دون الثانی قولہ لان البحث ای فی الاصطلاح قال والکلی اذا نسب الی ما تحتہ ای التی ما یحمل ہو علیہ لان نسبتہ الی المباین غیر معتبرۃ فانہ بالنسبۃ الیہ لیس شیئا من الاقسام الی الثلثۃ ثم قیدہ بکونہ من الجزئیات سواء کانت تبعیۃ او ابتدائیۃ ای حال کونہا بعضہا منہا او ناشیا منہا للاشارۃ الی ان المعتبر النسبۃ الی جزئی واحد ای جزئی کان لا الی مجموع الجزئیات لانہ یبطل الحصر اذ ہہنا اقسام اربعۃ اخری ہی ان یجتمع فی الکلی تلک الاقسام الثلثۃ ثنائیا او ثلاث ولا الی جزئی واحد معین لانہ یصیر الاقسام متباینۃ و قد اعتبر تصادقہا حیث ذکر الجنس فی تمام الماہیۃ وجزئہا بل ہو معتبر علی اطلاقہ فیکون الاقسام متخالفۃ بالاعتبار علی ما صرح بہ من جواز اجتماع الخمسۃ فی الکلی واحد ثم الجزئی الواحد لا یجوز ان یراد بہ الحقیقی

والا لخرج الاجناس والفصول العالیۃ والمتوسط وخواصہا واعراضہا مقیسۃ الی الماہیات التی الی اجناس متوسطۃ
او سافلۃ بل الاضافی والاشارۃ الی ذلک عبر عنہ بقولہ ماتحتہ ہذا لکن یرد الناطق مقیسا الی الحیوان فانہ خاص
لہ مع دخولہ فی الکلی المنسوب الی ماتحتہ من جزئیاتہ الا ان یقال ان ما یحمل علیہ شیء فہو جزئی الاضافی
لہ ثم ان الظم ان الکلیات الفرضیۃ داخلۃ فی ہذہ الاقسام الثلثۃ کما یظہر فی الحاشیۃ المنوطۃ علی قولہ
بل لفظ الکلی الخ وذلک لان امکان فرض صدقہا علی کثیرین نظرا الی مجرد مفہومہ یستدعی امکان فرض
الاقسام الثلثۃ فیہا وان لم یکن شیء منہا فی نفس الامر فاندفع ما قیل ان فرض صدقہا فی نفس الامر
محال فیجوز ان یستلزم المحال بان لایکون شیا من الاقسام الثلثۃ فانہ یجوز فرض صدقہا نفسہا
وجزءا وخارجا بالنسبۃ الی امر واحد فیلزم صدق الکلیات الخمسۃ علیہا بالنسبۃ الی ذلک الامر
لان الفارض والمفروض کلیہما ممتنعان اذ لا یمکن العقل تجویز کونہ نفسا او جزءا او خارجا بالنسبۃ الی
امر واحد ویجوز ان تخرج الکلیات الفرضیۃ ویعتبر النسبۃ الی ما یحمل علیہ فی نفس الامر بناء علی عدم تعلق
الغرض الحکمی باحوال الکلیات الفرضیۃ ویکون ادخالہا فی التعریف یتبع ادخال مفہوم الواجب فیہ
وہذا علی طبق ما قالوا فی النسب بین الکلیات فان بعضہم خصصہا بما سوی الامور الشاملۃ وتقابضہا وبعضہم
عمم قولہ ای عن الماہیۃ لا عن التشخص قولہ اجزاءہا المنقسمۃ یرید انقسام الکلی الی اجزاء فان کل تقسیم
بالنظر الی مفہوم القسمۃ قسمۃ الکلی الی الجزئیات بالنظر الی الحاصل من القسمۃ قسمۃ الکل الی الاجزاء
قولہ اشارۃ آہ سواء کان للتکثیر علی ما ہو الشایع فی الاستعمال او للتقلیل علی ما ہو اصل الوضع لان التقیید
ببعض الاوقات یدل علی ان الاستعمال الاول مطرد قولہ یعنی ان الافراد الانسان اہ لما کان عبارۃ
الشارح یوہم ان افراد الانسان لایزید علی مفہومہ الا بلحوق العوارض المشخصۃ من الکم والکیف والوضع
وغیر ذلک فیکون زید مثلا عبارۃ عن الانسان الملحوق والاعراض وذلک مخالف لما تقرر فی الحکمۃ
من ان الشخص عبارۃ عن الماہیۃ والتشخص ہو امر وجودی داخل فی تو امہا دفعہ السید قدس سرہ
بان المراد بعدم الزیادۃ انہا داخلۃ فیہ وبالعوارض المشخصۃ المشخصیات تجوزا باعتبار لزومہا للتشخص
وکون التشخص فایقۃ من المبداء عند عروضہا الماہیۃ لما بینہ فی المحاکمات قال ثم النوع المتعدد
قیل ان النوع لاینحصر فی القسمین لجواز ان لایکون تحتہ اشخاصا کمفہوم النوع فانہ نوع للکلی ولایزید افرادہ
بعوارض مشخصۃ والا لکانت اشخاصا لا انواعا والجواب ان افرادہ المفہومات من حیث ہی اشخاص
وان کانت باعتبار الصدق انواعا ولذا ادرج بعضہم الطبیعۃ فی الشخصیۃ قال بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ
فی القاموس ہذا بحسب ذا ای بعددہ وبقدرہ ای الکان السوال بالشرکۃ یکون مقولا فی جوابہ و

الكان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه ومعا انتصابه على الحالية اي مجتمع والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كليا سواء اجتمعوا او لا كذا في الرضي فالمعنى حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك ان يكون المقولية في زمان واحد قال لتمام الماهية المختصة به اي المختصة به في السؤال وهذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعددة الافراد لا يمكن ان يكون مختصة بشخص لا يحتاج الى الكليات بارده ارتكبها الناظرون قال كان طلبا لماهيتها الضمير الواحد المونث وهو راجع الى الجماعة المدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله تعم واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي للروية اوالضمير النسبة على ما في بعض النسخ في الرضي لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بوضع المعطوف عليه الكان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة صار كالواو في القرآن ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المونث ايضا الى شيئين او اشياء باعتبار كثرتها في انفسها والكان اثنين من حيث العطف وقد تحير الناظرون في الارجاع قوله وتمام ماهية الاشياء لم يقل او شيئين اختصارا على المقايسة وحمل الجمع ههنا على ما فوق الواحد خروج عن السياق قال لان السائل يعني ان كونه مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة ايضا فلا يرد ان هذا انما يتم لو لم يصلح السؤال عن الفرد المقدر الوجود قال فهو اذن كلي آه اي فهو اذا كان منقسما الى قسمين كلي مقول آه ليس معناه اذ علمت ما ذكر لان كونه معرفا بهذا التعريف منوطة بانقسامه اليها لا بالعلم بالشرطية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في حجة كتابة بالنون ههنا نظر لان التقدير اذ علمت وكانه اذ بالكسر لا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت قال مقول على واحد او على كثيرين اه لا يمكن الاكتفاء على احدهما لما عرفت ان المقول على واحد يمكن ان يكون مقولا على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية المحضة فلو لم يذكر او على كثيرين لم يكن التعريف جامعا قال متفقين بالحقائق اورد صيغة الجمع تنبيها على كثرة مراد الكثيرين المتفقين والا كان النظر ايضا بالحقيقة قال ليدخل في الحد يعني لو لم يقل على واحد بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه فدخوله في الحد بالنظر الى الاكتفاء بعلى كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء بعلى واحد ولم ينبه اول الدخول في الاول لوضوح الدخول لكونه داخلا في الكلي وفي الثاني لعدم الدخول لكونه داخلا في كلي مقول على واحد قال متفقين بالحقائق ايراد صيغة الجمع المذكر السالم للتغليب العقلاء على غيرهم والمراد لكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشعر به تعليق الحكم ما سبق وما يلحق

من کونہ جوابا بحسب الشرکۃ والخصوصیۃ معا فلا یرد ان الجنس ایضا قد یقال علی متفقین فی الحقایق نحو زید وبکر حیوان بل فی جواب ماہو ایضا فیقال ما زید وبکر وعمرو وہذا الفرس یجاب بالحیوان فالحیوان مقول علی زید و عمرو بکر کما انہ مقول علیہم وعلی ہذا الفرس لان مقولیۃ الحیوان علیہم لکونہم من افرادہ لا لاتفاقہم فی الحقیقۃ او اختلافہم فیہا وما قیل ان قید فقط مراد من التعریف ففاسد لانہ یخرج الجنس بالقیاس الی خروجہ عن التعریف قولہ مطلقا ای قریبا کان او بعیدا لما عرفت فی حاشیۃ السابقۃ قولہ ویخرج العرض العام مطلقا ای سواء کان عرض عام للنوع او للجنس مفارقا او لازما وذلک لان مقولیتہ لکون الکثیرین من افرادہ لا لاتفاقہم فی الحقیقۃ او اختلافہم وکذا الحال فی الفصول البعیدۃ وخواص الاجناس قولہ فانہ والکان اہ علۃ لاخراج الماشی مع کونہ من افراد العرض العام یعنی ان المقصد اخراجہ عن النوع بالاعتبارین قولہ فانہ یخرج الفصول مطلقا لکونہ مقولا فی جواب ای شئ فی ذاتہ او فی عرضہ قولہ وکان اسنادہ آہ لئلا یتشوش ذہن المتعلم باخراج بعضہا بقید والبعض الباقی بقید آخر ویحتاج الی ملاحظۃ التفصیل فیہا یعنی ان الفصول البعیدۃ وخواص الاجناس وان خرجت عن قولہ متفقین فی الحقیقۃ لکن لیس ذلک مقصودا منہ قولہ اولی لخروجہ بہ مطلقا مع مناسبۃ للجنس فی العموم قولہ وانما اسندہ یعنی ان الشارح راعی المناسبۃ بین العرض العام والخاصۃ فاخرجہما بقید واحد قولہ فلا یقال فی جواب ماہو والکان یقع فی مطلق الجواب اماش زید ام واقف قولہ لانہ لیس ماہیۃ لما ہو عرض عام لہ والکان ماہیۃ مخصصۃ وبہذا الاعتبار یقع قولہ لیس ممیزا لما ہو عرض عام والکان متمیز الما ہو خاصۃ لہ کالماشی فانہ من حیث انہ عرض عام للانسان لیس ممیزا لہ اصلا لا عن جمیع ما عداہ ولا عن بعضہ وانما یمیزہ عنہ باعتبار کونہ خاصۃ للحیوان قولہ لما کان فصلا وخاصۃ لہ قد عرفت فایدۃ التقیید غیر مرۃ قولہ واما النوع اہ اشارۃ الی ہذہ القید بالنسبۃ الی متفقین بالحقایق اعم من وجہ ولیس اخص منہ مطلقا کما ہو الشایع فانہما یجتمعان فی النوع وتحقق ہذا القید فی الجنس دون الاول قولہ ہذہ المعانی ای المعانی التی بہا تمایزت الکلیات الخمسۃ قولہ علی واحد زاید حشو الحشو ملیۃ تعیین زیادۃ ففیہ اشارۃ الی تعینہ قیل فیہ نظر لانہ کما یصدق مقول علی کثیرین مطلقا علی النوع الغیر المتعدد الاشخاص یصدق مقول علی واحد علی النوع المتعدد الاشخاص فیصح التعریف بان یقال مقول علی واحد فی جواب ماہو والجواب انہ کیف یمکن اسقاطہ وہو بمعنی الکل کما سیجی نعم لو کان المراد بالمقول علی کثیرین بالقول یصح اسقاطہ والاکتفاء علی المقول علی واحد فی الخارج او الذہن قال والصواب آہ لان اشتمال الکلام علی المستدرک خطار سیما فی التعریفات فان المقصد منہا التفتیش والمحہول

فی الذہن ثم تصویرہ قال وان کان المراد آہ واما ارادۃ الکثیرین فی الذہن فقط فہو ظاہر البطلان اذ لا معنی
للتردید ویلزم خروج الانواع الموجودۃ فی الخارج قولہ بل لفظ الکلی ایضا الترقی بالنسبۃ الی مفاد لفظ ایضا
حکم باستدراک لفظ الکلی مع ان التکرار حاصل بمقول علی کثیرین بناء علی وجوب ذکرہ بواسطۃ تعلق متفقین
فی جواب ما ہو قولہ لغیتبہ لا تغایر بینہما الا بالاجمال والتفصیل وکانہما مترادفان قولہ ومفہوم المقول
آہ بناء علی ان المتبادر الی الفہم الاطلاق العام قولہ التزام ان سلم دلالتہ علیہ اذ یمکن منع کونہ لازما بینا
بالمعنی الاخص قولہ الا تصالح ای بالفرض کما مر بالقرینۃ العقلیۃ وہو ما افادہ بقولہ اذ لو ارید
بہ المقول بالفعل قولہ لیس لہا افراد سواء لم یکن لہا افراد اصلا کالکلیات الفرضیۃ او کان
لہا فرد واحد انی الخارج والذہن کمفہوم الواجب بناء علی برہان امتناع تعدد الواجب خارجا وذہنا
وما قال المحقق الدوانی فیہ بحث اما اولا فلانہ یلزم ح ان یدخل فیہ الکلیات الفرضیۃ بالنسبۃ الی الحقائق
الموجودۃ اذ یمکن فرض مقولیتہما علیہا بل الکلیات المباینۃ بالنسبۃ الی المباینۃ مطلقا واما ثانیا فلان
الکلیات التی لیست لہا افراد لیست اجناسا للشئ فلا باس بخروجہا والجواب عن الاول ان اراد
انہ یدخل فیہا من حیث انہا حقایق موجودۃ ومباینۃ فممنوع اذ لا یمکن ح فرض صدقہا علیہا وان
اراد انہ یدخل فیہا مع قطع النظر عن صدق الموجود علیہا وبکونہ مباینۃ فمسلم ولا ضیر فی ذلک وعن الثانی
ان مقصودہ السید قدس سرہ انہ یلزم خروجہا عن الکلیات الخمسۃ لا خروجہا عن الجنس فقط ولا شک
ان المقول بان مفہوم الواجب لا شیأ منہا بطل علی ان عدم الافراد فی نفس الامر لا ینافی کونہا اجناسا
باعتبار امکان الفرض ولیت شعری انہا اذا لم یکن داخلۃ فی الکلیات الخمسۃ فما فایدۃ ادراجہا
فی تعریف الکلی قال وح یکون کل نوع اہ ای جنس واذا عرفت بہذا التعریف یکون مفاد التعریف
ذلک کما ہو فی نفس الامر بخلاف تعریف المص قال مفادہ انقسام النوع الی القسمین قال والمص
لما اعتبرہ بیان لمنشاء غلطہ ای المص اعتبر فی النوع مقولیتہ فی جواب ما ہو بحسب الخارج وفی بعض
النسخ لما اعتبر النوع فی قولہ فی جواب ما ہو بحسب الخارج فح بحسب الخارج متعلق باعتبر والمآل واحد
قولہ لنظر الفن سواء کان فی المبادی او فی المسائل فالتعریفات من المبادی التصوریۃ قولہ لتشمل المواد
کلہا سواء کانت من الموجودات الخارجیۃ او الذہنیۃ فالمراد بالمواد الامور الجزئیۃ التی
یوجد فیہا الامر الکلی لانہا اصول الکلیات فی الوجود والانتزاع منہا قال فلان المقول اہ یعنی
انہم اصطلحوا علی ان المقول بحسب الخصوصیۃ المحضۃ ما لا یکون مقولا بحسب الشرکۃ اصلا وہو الحد
التام بالنسبۃ الی المحدود والخروج عن اصطلاح القوم من غیر داع فی قوۃ الخطاء

لایکون الجسم من حیث انہ تمام المشترک بین الحیوان والجماد جنسا علی ما وہم لانہ یصدق علیہ فی ہذہ الحالۃ
انہ تمام المشترک بین الماہیۃ وبین نوع حقیقی بان لم یصدق من ہذہ الحیثیۃ فتدبر قولہ ہذا القدر یعنی لیس
اعتبار وحدۃ النوع الآخر لاجل انہا معتبرۃ فی الجنس حتی یلزم ان یکون تمام المشترک بین النوعین او الانواع
داخلا فی انہ لایکون لاجل ان ہذا القدر کاف فی تحقق الجنسیۃ سواء کان تمام المشترک بالنسبۃ الی النوعین
او الانواع او لایکون معنی قولہ فلا یکون تمام المشترک بین الماہیۃ وبین نوع من الانواع قولہ فانہ
اذا کان الجزء الخ اعتبر فی الشرط امرین کون الجزء مشترکا وکونہ تمام المشترک ولم یقتصر علی الثانی انہ
کاف فی ترتب الجنسیۃ القریبۃ اشارۃ الی ان الکلام الامرین معتبران فی الجنس قصدا ومحط للفایدۃ
فالنفی فی قولہ ولایکون راجعا الی کلیہما لا کما یفہم من الظاہر ان المقصود کونہ تمام المشترک وعدم کونہ تمام
المشترک وان الاشتراک امر مسلم مفروغ عنہ علی ما قالوا من ان محط الفایدۃ المفید قولہ وبین
النوعین الاخیرین آہ لم یقل بین کل نوع یشارک الماہیۃ فی ذلک الجزء مع انہ اخصر متابعۃ للشم
فانہ لم یقید قولہ وبین نوع آخر بالمشارک لہا فی ذلک الجزء قولہ وسیطلع عنقریب ای فی قولہ وہو
قریب لکان آہ ولا یخفی لطف قولہ عنقریب قال لایکون وراءہ او وراء فی الاصل مصدر بمعنی الستر
استعمل بمعنی الوراء وہو القدام وبمعنی المستور وہو الخلف ولذلک صارت بین الاضداد والمراد ہہنا
الخلف ای لایکون ملحقا ای بعد جزء آخر مشترک فیجوز ان یکون ای قبلہ جزء مشترک وہو جزءہ انما لم یقل او لا لا یکون
جزء مشترک خارجا عنہ رعایۃ بمعنی التمام فان التمامیۃ یدل علی انہ لایبقی بعدہ شیٔ آخر وحملہ علی معنی
غیر توہم لعدم المشاہد مع ان التعبیر بلفظ الوراء ثم حملہ علی معنی الغیر ثم تفسیر الغیر بالخارج واشتغال
بما لا یعنی قولہ تفسیر ای لیس تفسیر القول جزء مشترک کما توہمہ القرب ولا تنکیران والمعنی اذا یصیر الکلام
الجزء المشترک الذی لایکون غیرہ جزء مشترک لایکون جزءا مشترکا خارجا عنہ فیفید جواز کون
غیرہ جزءا مشترکا خارجا عنہ ولانہ لا معنی لذکرہ مطلقا ثم یفسرہ بالمقید ولا فایدۃ فی اعادۃ جزءا
مشترکا بل تفسیر لتمام التعریف بیان للمعنی المستفاد من لفظ وراء بلفظ یصرح فاندفع ما قیل ان التخصیص
بعید عن العبارۃ وکون ہذہ العبارۃ التر محل نظر قولہ یعنی قولہ وربما یقال آہ کما یشعر بہ لفظ ہذا الموضع
القریب ولفظ البین فانہ فی الاصل مصدر بان بمعنی الفرق استعمل ظرفا للمکان الفاصل بین الشیئین
الحاضر بینہما فیکون ذکرہ استطرادیا لانہ بیان بلفظ الماخوذ فی المقدمۃ الاولی لدلیل الانحصار والقول
بانہ یجوز الحمل علی مجموع التفسیرین اذ لا یلزم من کون الشیٔ ضروریا ان یکون مقصودا اصلیا لجواز ان یکون
موقوفا علیہ والمراد بقولہ ما کنا فیہ ہو المقصود الاصلی صرف عن الظاہر من غیر ضرورۃ ویستلزم ان یکون

التعریفان اطراف المسایل ومقدمات الدلیل کلها واقعة فی البین **قوله** لایکون مقولا ومحمولا علی شئ آه لان
مناط الحمل الاتحاد فی الوجود ولیس معناه ان وجودا واحدا قایم بهما لامتناع قیام العرض الواحد بمتلبسین بل
معناه ان الوجود لاحدهما اصالة وللاخر بالتبع بان یکون منتزعا منه ولا شک ان الجزئی هو الموجود اصالة
والامور الکلیة سواء کانت ذاتیة او عرضیة منتزعة منه علی ما هو التحقیق المتاخرون فالحکم باتحاد الامور
الکلیة مع الجزئی صحیح دون العکس فان وقع محمولا کما فی بعض الانسان زید فهو محمول علی العکس اذ علی
التاویل فاندفع ما قیل انه یجوز ان یقال زید انسان فلیجز الانسان زید لان الاتحاد من الجانبین فظهر انه
لا یمکن حمله علی الکلی واما علی الجزئی فلانه اما نفسه بحیث لا تغایر بینهما اصلا بوجه من الوجوه حتی بالملاحظة
والالتفات علی ما قال بعض المحققین انه اذا لوحظ مرتین وقیل زید زید کان مغایرا بحسب الملاحظة والاعتبار
قطعا ویکفی هذا القدر من التغایر فی الحمل فلا یمکن تصور الحمل بینهما فضلا عن امکانه واما جزئی آخر مغایر له ولو
بالملاحظة والالتفات فالحمل وان کان یتحقق ظاهر الکنه فی الحقیقة حکم بتصادق الاعتبارین علی ذات واحدة
فان معنی المثال المذکور ان زیدا المدرک اولا هو زید المدرک ثانیا والمقصود منه تصادق الاعتبارین علیه وکذا
فی قولک هذا الضاحک هذا الکاتب المقصود اجتماع الوصفین فیه ففی الحقیقة الجزئی مقول علیه الاعتبارین نعم علی
القول بوجود الکلی الطبیعی فی الخارج حقیقة کما هو رای الاقدمین الوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة
من حیث الوحدة لا من حیث التعدد فیصح حمله علی الکلی لاستوائهما فی الوجود والاتحاد من الجانبین ولعل
هذا مبنی ما نقل عن الفارابی والشیخ من صحة حمل الجزئی هذا ما عندی فی هذا المبحث الغامض والیه الملهم
الصواب **قوله** فلا یراد به ذلک الشخص بحیث لا یغایره بوجه من الوجوه ولو بالالتفات **قال** وبقولنا
مختلفین النوع ای مطلقا لان مقولیته علی کثیرین لاتفاقهم فی الحقیقة لا لاختلافهم فیخرج الکلیات الخمسة
بالقیاس الی خصصها ایض فما قیل الجنس والعرض العام نوعان بالقیاس الی خصصها ولا یخرجان بقوله
مختلفین بالحقیقة توهم **قوله** ویخرج ایض فصول آه لان مقولیتها المسیلة اتهما النوع ولا للاتفاق والاختلاف
ولذا لم یتعرض الش لاخراجهما **قوله** مطلقا سواء کان للانواع او للاجناس **قوله** اسند الاخراج مما تسهیلا
علی المتعلم **قوله** فلا یخرج اه لکونه مقولا علی کثیرین لاجل اختلافهم حتی لو فرض اتفاقهم فی الحقیقة لا یکون
عرضا عاما بقی ان الجنس یصدق علیه حین کونه مقولا علی مختلفین انه مقول علی متفقین اعنی الخصص فلابد
من قید الحیثیة لیخرج منه بهذا الاعتبار فتدبر فانه من المزالق **قال** رتبوا الکلیات ای الکلیات
المخصوصة کما بینه بقوله وضعوا والتفسیر بالکلیات الطبیعیة او معروض الکلیات المنطقیة ههنا تفسیر
بالمجهول **قوله** ولا یخفی علیک آه لم یصرح فی کتب القوم بالترتیب المذکور بقوله فوضعوا اه ولم یشتمل

بتلک الکلیات المرتبۃ فی موضع ازال قدس سرہ الخفاء بقولہ ولایخفی علیک آہ وحاصلہ ان ایراد الامثلۃ لتوضیح القواعد طریقۃ مسلوکۃ بین العلماء فاصحاب ہذا الفن ایضاً سلکوا تلک الطریقۃ فی تفہم ومن جملۃ مباحث الکلیات فاوردوا لہا امثلۃ ومن جملتہا ترتیب الانواع والاجناس من العالی والسافل والمتوسط والمفرد فمثلوا لہا الکلیات مخصوصۃ مترتبۃ بعضہا فوق بعض ترتیبا بینہ الش بقولہ فوضعوا اہ فالترتیب الضمنی الذی راعوہ فی تلک الکلیات المخصوصۃ تمثیل الانواع والاجناس المرتبۃ وہو المراد بقولہ رتبوا الکلیات حتی یتہیأ لہم التمثیل لا التصریح بالترتیب المذکور والتمثیل بہا مجتمعۃ مترتبۃ والغرض من ذلک تسہیل فہم تلک الانواع والاجناس المترتبۃ علی المبتدی کما ان المقصد من تمثیلات جمیع مباحث ہذا الفن بل جمیع الفنون ذلک وما قیل ان الترتیب بین تلک الکلیات لیس بوضع القوم بل ہو حاصل بین طبایعہا فلیس بشیء لان کون الانسان تمام ماہیۃ افرادہ وکون الحیوان جزءا وتمام المشترک بین انواعہ وکذا ما فوقہ موقوف علی الاصطلاح علی ذاتیات الحقایق وسطے ترتیبہا فی التقویم وذلک متعدد فہو مجرد اعتبار التمثیل **قولہ** لان القواعد الکلیۃ آہ وصف القواعد بالکلیۃ والامثلۃ بالجزئیۃ للتنبیہ علی علۃ عدم انضمامہا الا بہا فان النفس لالفہا بالمحسوسات فی بدء الفطرۃ تعقل الکلی فی ضمن الجزئی اسہل لہا من تعقلہا اصالۃ **قولہ** فاصحاب اہ تفریع للحکم الجزئی علی الکلی وکذا فوقہ فاوردوا **قولہ** کما بینہ ای بقولہ فوضعوا آہ متعلق لقولہ مرتبۃ **قال** اذا تحقق اہ ای اذا علمت تعدد تمام المشترک فاعلم انحصار الجنس فی القسمین فانہ موقوف علی ذلک **قولہ** بالقیاس الی کل ما یشارکہا فیہ اہ کلمۃ ما سواء کانت موصولۃ او موصوفۃ لیشمل جمیع المشارکات وکل واحد منہا اما اذا کانت موصوفۃ فظ لان المجموع من حیث انہ مجموع ایضا مما یشارکہا فیہ کما ان کل واحد کذلک واما اذا کانت موصولۃ فلانہ لم یرد لہا الجمیع بوصف الاجتماع بل اعم من ان یکون مجتمعۃ او متفرقۃ وکذا الحال فی لفظ الجمع فلذا سوی قدس سرہ بین العبارتین اولا کل ما یشارکہا کما فی المتن وثانیا جمیع ما یشارکہا کما فی الشرح فالفرق بین العبارتین والنقض بالقسم الثانی علی تقدیر ارادۃ الجمیع توہم ولا حاجۃ الی دفعہ الی حمل البعض علی العموم **قولہ** وعن جمیع ما یشارکہا فیہ مجتمعۃ ومتفرقۃ **قولہ** ویسمی جنسا قریبا لم یکتفوا فی الجنس القریب بان یکون تمام المشترک بالنسبۃ الی کل ما یشارکہا فیہ او بان یکون جوابا عن الماہیۃ وعن کل ما یشارکہا فیہ لیظہر وجہ القرب فانہ بعدم توسط الجنس آخر بینہ وبین الماہیۃ وذلک انما یظہر بعدم تعدد الجواب **قولہ** ویسمی جنسا بعیدا آہ لتوسط جنس اخر وذلک لان الجوابین لایکون فی مرتبۃ واحدۃ اذ لایمکن ان یکون للماہیۃ تمامان مشترکا فی مرتبۃ واحدۃ فلابد من الترتیب **قولہ** والضابطۃ آہ یرید ان تعدد الاجوبۃ معلول البعد کما فعلہ الش

بقولہ ویکون ہناک جوابان آہ والعلم بالمعلول یوجب العلم بالعلۃ قولہ واعلم آہ یرید ان القرب والبعد لیسا قسمین متباینین بل متخلفین بالاعتبار قولہ کل ذلک بالتامل الصادق فی کون کل منہما تمام المشترک بالنسبۃ الی مالیشارکہا فیہ وبعض تمام المشترک بالنسبۃ الی البعض آخر قولہ واعلم ایضا یعنی لایتوہم تصویر اشارہ القریب والبعید فی الاجناس المترتبۃ ومن کون القرب والبعد من الاضافات من انہ لایتحقق القریب بدون البعید فیکون ترتب الاجناس واجبا قولہ ولاتحتہ جنس بان یکون تحتہ نوع فیکون جنسا قریبا لکونہ جوابا عن کل المشارکات لہ فما قیل ان قولہ من جنس قریب مغن عن قولہ لاتحتہ جنس توہم قال ہذا بیان للشق الثانی آہ ای اثبات لحکم الشق الثانی من التردید الذی اعتبرہ المص وترکہ الصریح والاقتصار اعتمادا علی دلالۃ الشرطیتین الدایرتین بین النفی والاثبات علیہ اعنی الحکم علیہ بکونہ فصلا بالدلیل فقولہ وہو راجع الی الشق الثانی بناء علی حذف المضاف منہ وقولہ وذلک اشارۃ الی البیان قال اما ان لایکون آہ ای لایکون ذاتیا لنوع آخر وذلک بان لایوجد فی نوع آخر او یوجد ویکون عرضا لہ او جزءا غیر محمول علیہ فانہ فی مقابلۃ کونہ ذاتیا مشترکا بین الماہیۃ وبین نوع آخر فیکون جنسا ففی جمیع ہذہ الاحتمالات یکون ممیزا للماہیۃ اما علی الاول فظ واما علی الثانی والثالث فلانہ اذا اعتبر ذلک النوع باعتبار ذاتہ مع قطع النظر عن العوارض ومع قطع النظر عن ترکیبہ من الاجزاء الغیر المحمولۃ یکون ممیزا لہا عنہ لعدم وجودہ فیہ بہذا الاعتبار ولا اختفاء فی انہ لایجب فی الفصلیۃ التمیز عن جمیع المشارکات فضلا عن التمیز بجمیع الاعتبارات فاندفع ماقال قدس سرہ فی حاشیۃ المطالع من ان مجرد الذاتی غیر ممیز للماہیۃ بوجودہ فی ماہیۃ ما من الماہیات ولو بالعروض وان اعتبر بوصف کونہ ذاتیا فہو بہذہ الجنسیۃ خارج عن الماہیۃ ولایکون فصلا لہا وکذا اندفع ما قیل ان الماہیۃ اذا کانت من الامور الشاملۃ لجمیع الاشیاء الذہنیۃ والخارجیۃ المحققۃ والمقدرۃ لایکون جزءہا المختص بہا ممیزا لہا عن غیرہا اصلا لشمولہ للجمیع کالماہیۃ لانہ علی تقدیر تسلیم جواز الجزء لہا لاتغایر علی جواز ترکیب الماہیۃ من امرین متساویین یکون ممیزا لہا عن سایر المفہومات من حیث ذواتہا وان لم یکن ممیزا لہا عنہ من حیث اعتبار صدقہا علیہ واندفع الاشکال الیض بان المفہومات العرضیۃ المختصۃ لہا لیست عرضا عاما لعدم شمولہا الماہیۃ اخری ولاخاصۃ لعدم التمیز لہا عن شئ ممیز اعرضیا فلا یصح حصر الخارج فی القسمین ولا القول بان الخاصۃ فی جواب ای شئ ہو فی عرضہ قال مساویا لہ انما احتیج الی اثبات المساواۃ اذ علی سایر التقدیرات لایکون فصلا لان المباین لایفید تمیز الماہیۃ والاخص یکون ممیزا لبعض افراد الماہیۃ عما لایوجد فیہ لاللماہیۃ والعام

يجوز ان يكون ذاتيا لجميع المفهومات فلا يفيد تميز الماهية اصلا قال فاما ان لا يكون مشتركا اى ذاتيا مشتركا لان الكلام فى الجزء المحمول وهو شامل للاحتمالات الثلثة التى مرت وكذا قوله فيكون مشتركا بعد ان لا يكون ذاتيا مشتركا قال اما ان يكون مباينا آه هذه النسب معلومة للمتكلم تكررا ما سبق فى بيان قيود التعريفات المذكورة سابقا فلا يرد ما قيل الانسب تاخير انحصار الكلى فى الخمسة عن مبحث النسب والمراد النسب الاربع من حيث الصدق فى نفس الامر فانها المعتبرة فى المفردات لا من حيث المفهوم فانها لا يكون بين الكليات الا بالعموم المطلق او من وجه ولا من حيث الوجود فانها فى القضايا قال فى الاجزاء المحمولة اه اى على الماهية فلا بد ان يكون البعض وتمام المشتركين محمولين على الماهية والامور الصادقة على شئ واحد متصادقة قال مباينا اى مباينة كلية لانها المتبادر عند الاطلاق ولانها المنافية للحمل دون الجزئية ولذا جوزوا تركب الماهية من الجنس والفصل واللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض قال لوجود الاعم بدون الاخص ليس المراد منه الوجود فى الخارج اذ لا يجب وجود الماهية فى الخارج فضلا عن اجزائها ولا الصدق لانه يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدونه بل الوجود فى الذهن وتصوره اى لجواز تصور الاعم بدون الاخص اى لا يكون الاخص معه فيلزم جواز وجود الكل فى الذهن بدون الجزء وانه محال بالبديهة وقد نص عليه الشيخ فى الاشارات حيث قال جميع مفهومات الماهية داخلة مع الماهية فى التصور وان لم تلحظ بالبيان مفصلة وهذا الوجه يجرى فى نفس المباينة ايضا كما لا يخفى الا ان ما ذكره اظهر مما ذكرنا لكن لا بد من اعتبار قدس سره منع الجواز حيث قال والا لجاز وجود تمام المشترك آه لان اللازم من كونه اخص هو جواز تصور الاعم بدونه لا تصوره بالفعل وان لم يتنبه بهذه الدقيقة قال المراد بكونه ولا اخص انه جائز ان يكون اخص فيلزم من جواز كونه اخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم اشكال عليه فى قوله ولا اعم اه لان جواز كونه اعم لا يستلزم وجوده فى نوع آخر بل جواز وجوده فتفرق العناية الى اعتبار مقدمة اخرى وهى انه لو كان جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه النسبة فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز ان يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقال فى بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئى دون الجزء وهو مستحيل او ان المراد بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمولة عليه اذ الكلام فى الاجزاء المحمولة وهو محال اذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول عليه وانت خبير بان هذين التوجيهين مع عدم

تمامیتهما علی ماہیته بعض المقصدین لجمیع مباحث تمام المشترک بعید عن العبارة بحیث لا یرضی به الطبع السلیم
قوله ولا اخص مطلقا ولا من وجه کما هو الظاهر من اطلاق الاخص قوله لم یکن اعم من وجه لتلازم العموم
من وجه مع الخصوص من وجه قوله ای مطلقا بناء علی انه المتبادر عند الاطلاق قوله ویجعل الاعم
آه لیبطل جمیع النسب التی سوی المساواة قوله والحاصل آه یعنی ان احد القسمین لازم فی اثبات
المساواة ولیس مقصوده قدس سره انه لا یجوز الجمع بینهما علی ما وهم قال لکان موجودا فی نوع
آخر وما قیل الاعمیة لا یقتضی الا ان یکون موجودا فی نوع آخر بالاطلاق العام فیجوز ان لا یکون ذلک النوع
موجودا فی وقت وجود بعض تمام المشترک فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترک یکون ذلک البعض
اعم منه ایضا علی الوجه المذکور وهکذا فاللازم ان یکون ماهیته المرکبة من تمام مشترکات لا ینتهی عند
حد فلا یکون مرکبة من الاجزاء الغیر المتناهیة بالفعل فوهم لانه یستلزم ازدیاد ذاتیات الماهیة عند
وجود الانواع وهذا افحش من کون الاجزاء غیر متناهیة بالفعل قوله فی النوع الآخر الذی هو بازائه اے
یوجد فیه البعض بدون تمام المشترک قوله موجودا ایضا فی هذا النوع فلا یتحقق لنوع بازاء تمام المشترک
اصلا ولیس المراد انه یجوز ان یکون تمام المشترک موجودا فی هذه النوع الذی فرض کونه بازاء تمام
المشترک فانه محال لکونه فرض المتباینین فاندفع ما قیل ان تحقق العموم لا یتوقف علی اعتبار جوازه
وجود تمام المشترک فی النوع الثانی بل یکفیه وجوده فی النوع الذی بازاء الماهیة فانه یتحقق للبعض
فردان تمام المشترک والنوع الذی بازاء الماهیة وتمام المشترک لیس له الا فرد واحد وهو النوع
قوله لصدقه علی تمام المشترک لفرض عمومه قوله وعلی هذا النوع یصدق تمام المشترک علیه و
صدق الخاص علی شیء یستلزم صدق العام علیه قوله فیکون له ای لبعض تمام المشترک فردان یکون
صدقه صدق الکلی علی جزئیاته لا صدق احد المتساویین علی الآخر وانما احتاج الی اعتبار الفردیة
لان العموم والخصوص مرجعهما الی الموجبة الکلیة والسالبة الجزئیة فلا بد من صدق احدهما علی کل افراد
الآخر وعدم صدق الآخر علی بعض افراده فاندفع ما قیل یکفی فی اثبات الاعمیة صدقه علی تمام المشترک
وعدم صدق تمام المشترک علی نفسه ولا احتیاج الی اثبات المفرد لاحدهما والفردین الآخر قوله
فیکون له فردان ای للبعض من حیث انه بعض مشترک فلا یرد ان له فردا فان وهو الماهیة لان
ذلک الفرد من حیث انه ذاتی لها لا من حیث الاشتراک وقس علی ذلک قوله فیکون له فرد قوله
فلا یصدق علی نفسه ای صدق الکلی علی الجزئیات فلا یرد ان عدم الفردیة لا یقتضی عدم الصدق
لان احد المتساویین لیس مفردا الآخر قوله اذ لا یکون لشیء ای الشیء اذ لوحظ ذاته من غیر اعتبار

خصوصیۃ لایکون فرد النفسہ لان الفردیۃ یستدعی الخصوصیۃ فلا یرد مثل قولنا المفہوم مفہوم ولا یحتاج
فی دفعہ الی ان المراد لا یلزم ان یکون فرد النفسہ ولان نفی الفردیۃ ونفی الصدق متساویان فی الجلاء والخفاء
فلا یناسب الاستدلال باحدہما علی الاخر واما ما قیل الشئی لابد ان یکون صادقا فی نفسہ اذا اعتبر بین جعلہ موضوعا
ومحمولا مغایرۃ اعتبار افتمام المشترک یصدق علی نفسہ اذا اعتبر بین جعلہ موضوعا ومحمولا مغایرۃ بالاعتبار غایۃ
انہ لا فائدۃ فی ہذا الحمل ثم انہ لو صح ما ذکرہ یلزم ان یکون کل واحد من المتساویین اعم من الآخر من الاخص مطلقا لصدقہ
علی الاعم وہو لا یصدق علی نفسہ وان لا یصح الانتہاء الی تمام المشترک مساو لان ذلک البعض المنتہی الیہ صادق
علی تمام المشترک وہو لیس صادقا علی نفسہ و کل ان قولہ ان تمام المشترک لا یصدق علی نفسہ ان ارادانہ لا یصدق
بالحمل الطبعی بدون الاعتبار التغایر فمسلم لان الحمل یستدعی الاثنینیۃ لکنہ غیر بالنفع لانہ یصدق علی
نفسہ مع اعتبار التغایر وان ارادانہ لا یصدق علی نفسہ بالحمل المتعارف فہو غیر مسلم فانہ اذا ارید بالحیوان
الافراد فیل الحیوان حیوان لا شک فی صحۃ ہذا الحمل فادہام تاشیۃ من عدم الفرق بین الصدق والفردیۃ
وبینہما لون بعید فان الصدق یقتضی الاتحاد فی الوجود والفردیۃ یقتضی اعتبار خصوصیۃ زایدۃ بہا
یصیر جزئیا للمحمول ومدار النسب الاربع علی الفردیۃ دون مجرد الصدق فان مفہومی المتساویین
متصادقان ولا یلزم ان یکون احدہما فرد الاخر ولغیری مفاسد فلہ التامل اکثر من ان تحصے **قولہ** و
اجیب آہ خلاصۃ الجواب حذف النسب وتقیید النوع بالمبانیۃ ومدار الدفع علی اعتبار المبانیۃ
فیجوز ان یکون جوابا بالتغییر وان یکون بالتحریر **قولہ** اما ان لا یکون مشترکا اصلا ان ذاتیا مشترکا کما
عرفت **قولہ** عن جمیع المباینات لنظرالی ذواتہا کما عرفت **قولہ** فی الجملۃ ای عن بعض المشارکات
لان مشترکات الجنس بعض مشارکات الماہیۃ **قولہ** لان ذلک النوع مباین للماہیۃ ایضا لان
مباین تمام المشترک مباین لہا فلو کان ذلک البعض تمام المشترک بین تمام المشترک وبین نوع
مباین لہا یصدق علیہ تمام المشترک بین الماہیۃ وبین نوع مباین لہا فیکون جنسا داخلا فی القسم
الاول وہو خلاف المفروض **قولہ** لکن آہ استدراک لدفع تمامیۃ الاستدلال الناشی من قولہ فاندفع
بذلک آہ **قولہ** اتجہ ان یقال آہ جزء لقولہ اذا قیل **قولہ** بان یکون آہ مثلا بازاء الانسان والفرس
والشجر ویشارک الفرس الانسان فی تمام المشترک وہو الحیوان ویشارک الشجر لہ فی تمام مشترک
وہو الجسم النامی المنتصب القامۃ ولا یوجد الحیوان فی الشجر ولا الجسم النامی المنتصب القامۃ فی الفرس
والجزء اعنی النامی اعم من الحیوان لوجودہ فی الشجر المباین لہ **قولہ** بازاء الماہیۃ ای اعتبر اشتراک
فی الذاتی بالقیاس الیہما فلا یلزم استدراک قولہ ومباینان للماہیۃ **قولہ** متباینان فیکون لکل

منها تمام مشترک مباین للآخر کما هو المفروض او صدق احدهما علی الآخر یستلزم صدق تمام المشترک
علیه قوله متباینان للماهیة لیکون تمام المشترک بین الماهیة وبین کل واحد منهما جنسا اذ لا بد للجنس
ان یکون مقولا علی نوعین متحصلین متمیزین متفصلین متباینین قوله ولا یکون فصل جنس لعدم المساواة
قوله مما لا دفع له آه ای عن الدلیل المذکور من غیر تغیر وهذا الحصر ادعائی للتنبیه علی قوة الاعتراض فلا یرد ان
علم انحصار الدفع فی الثبوت المذکور قال الفاضل القوشجی یمکن دفع الاعتراض من غیر بناء علی
تلک الفائدة بان یقال هذا الجزء الذی هو بعض تمام المشترک یکون مشترکا بین الماهیة وکلا النوعین
المذکورین فاما ان یکون تمام المشترک بین تلک الانواع الثلاثة او بعضه قوله لا سبیل الی الاول لانه
خلاف المقدر ولا الی الثانی لانه یلزم ان یکون هناک تمام مشترک ثالث بین تلک الماهیة وذینک
النوعین المذکورین یکون ذلک الجزء المذکور بعضا منه وننقل الکلام الیه فیلزم ان یکون هناک تمام
مشترکات غیر متناهیة یکون کل منها اعم مطلقا من الآخر انتهی اقول فیه بحث لانه ان اراد من
کلا النوعین مجموعهما فلا نسلم انه لو کان ذلک الجزء تمام المشترک بین الانواع الثلاثة یلزم خلاف المقدر
لان المقدر عدم کونه تمام المشترک بین الماهیة ونوع محصل لانه فی مقابلة ان یکون تمام المشترک
بین الماهیة ونوع من الانواع المحصلة واحدا کان او اکثر لیکون جنسا ومجموع النوعین لیس نوعا
محصلا وان اراد کل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترک ثالث قوله الا اذا ثبت آه فی شرح الجدید للتجرید
وقالوا لو امکن جنسان فی مرتبة واحدة لم یحصل کل منهما بالفصل والا کان النوع متحصلا بدون الجنس الآخر
فلا یکون جنسا له والتقدیر بخلافه بل کل منهما یتحصل بالفصل وبالجنس الآخر فعلة تحصیل کل منهما هو المجموع
الحاصل من الجزء الآخر والفصل فیکون کل منهما علة ناقصة لتحصیل الآخر فیکون تحصل کل منهما موقوفا علی الآخر
فیلزم الدور انتهی ویرد علیه اعتراضات یحتاج فی دفعها الی اطناب لا یتحمل المقام ایرادها قوله ولم
یثبت ههنا من الاثبات ههنا ای فی مقام انحصار جزء الماهیة فی الجنس والفصل فالدلیل المذکور ههنا
ناقص والحوالة الی العلم الالهی وتسلیمه لا یفید اطمینان قلب المتعلم فالمستحسن ترک هذا الدلیل والتمسک
بدلیل آخر لا یحتاج الی الحوالة قوله الماهیات ما هو بسیطة اذ المرکب لا بد ان ینتهی بالتحلیل الی البسیط ولان
کل کثیرة وان کانت غیر متناهیة لا بد فیها من الواحد لانه مبدؤها فلو انتفی الواحد انتفی الکثیر لانتفاء مبدئه
ولذا قال فی التجرید وجود البسیط والمرکب معلوم بالضرورة قوله عن الماهیات آه التی لا یشارکها
لا شک فی ثبوت الماهیات المرکبة المباینة وکل مرکبة لا بد من انتهائها الی البسیط لما عرفت فیلزم
ثبوت الماهیات البسیطة قال وهو غیر لازم قیل یمکن ان تقرر الدلیل علی وجه یلزم ان یکون

تمام المشترک الثانی جزء من الاول وهکذا بان یقول لبعض تمام المشترک لو کان اعم لابد ان یوجد فی نوع بدونه فهو مشترک بین الماهیة وبین تمام المشترک وذلک النوع ولا یجوز ان یکون تمام المشترک بل بعضه فهناک تمام المشترک بین هذه الثلثة فلابد ان یکون الثانی جزء من الاول والا لم یکن تمام المشترک الاول تمام المشترک وهکذا آه وفیه بحث وان یقول ان لبعض تمام المشترک بالقیاس الی النوع وتمام المشترک بالقیاس الی تمام المشترک الاول ولا یلزم خلاف المقدر لان تمام المشترک الاول لیس نوعا محصلا بل ماهیة جنسیة فلا تثبت الجزئیة قوله وانما یلزم ذلک ای یلزم الترتیب من الدلیل المذکور وکلمة انما لمجرد التاکید او للحصر والمراد انه یلزم ذلک علی هذا التقدیر لا علی تقدیر کون المشترک الاول جزء من الثانی فانه بط فضلا عن لزوم الترتیب لانه ح لا یکون تمام المشترک الاول تمام المشترک قال اراد بالنسبة وجود امور غیر متناهیة علی القول بوجود الکلی الطبیعی یلزم وجود الامور الغیر المتناهیة بالفعل وعلی القول بعدم وجوده بان الاجزاء الذهنیة امور انتزاعیة من الهویة البسیطة یلزم وجود الامور الغیر المتناهیة بالفرض بمعنی قدر وجوده کانت غیر متناهیة وعلی کلا التقدیرین لا یجری برهان التطبیق والتضایف فیها اما علی الاول فلعدم تمیز الآحاد بحسب الوجود واما علی الثانی فلکونها متناهیة بالفعل وانما ذکرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التفتازانی من انه یستلزم حصر ما لا یتناهی بین حاصرین واستدل الش فی شرح المطالع بانه یستلزم امتناع تعقل الماهیات بالکنه والکلام فی الماهیات المعقولة او ما یمکن تعقلها وفیه ان ثبوت تعقل ماهیة بالکنه بمعنی الاطلاع علی الذاتیات مما لم یقم علیه دلیل انما الثابت التعقل بالکنه بمعنی تعقل الشیء بذاته لا بامر صادق علیه فلا یلزم تسلسل الوجود قوله کما ذکرتم من ثبوت الماهیات البسیطة قوله بمجرد تمیزه لها ای تمیزا ذاتیا قوله فی الجملة ای عن کل المشارکات او بعضها قوله الظ فی العبارة لان التسلسل انما هو فی تمام المشترکات والظ اعتبار الانتهاء الی واحد منها لا یوجد بعده آخر واما لبعض تمام المشترک فهو امر واحد الا ان وجود وصف المساواة فیه لما کان موجبا لانقطاع تلک السلسلة نسب الانتهاء الیه تسامحا واما ما قیل ان المراد من بعض تمام المشترک فرده وضمیر له راجع الی البعض الذی هو جزء تمام المشترک فیخرج عن سوق الکلام مع استدراک لفظ البعض قال ولا نعنی بالفصل آه ای بعد کونه جزء اغیر تمام المشترک ولظهوره لم یتعرض قال والی هذا ای الی ما ذکر من الاستدلال قال اسے سواء کان تفسیر من الش للعموم المستفاد من کیف ما کان تخلل بین الشرط والجزاء من غیر الماهیة فهو من کلام المص داخل تحت قوله لقوله وفی بعض النسخ فهو تمیز الماهیة وهو فاسد اذ لا یمکن جعله من کلام المص وجعله من کلام الش مع انه

لا فایدۃ فیہ واحتیاج الفاء الی تقدیر الشرط الجعل قولہ کیف ماکان ناقصا عن بیان المشار الیہ اللھم الا ان
یراد کیف ماکان اہ قال من الدلیل ای من الدلیل الذی مر ہو ان الجزء اذا لم یکن تمام المشترک یکون
مختصا بہا او ببعضا منہ مساویا لہ وکلما کان کذلک یکون ممیز الہا فی الجملۃ فاذا لم یکن تمام المشترک
یکون ممیز الہا فی الجملۃ وکونہ نتیجۃ لہذا الدلیل لا ینافی کونہ مقدمۃ الدلیل حصر الجزء فی الجنس والفصل
قال کان فصلہا ای الفصل الذی انضم الی الجنس کما ہو المتبادر من مقابلیتہ لجنس الماہیۃ
فلا یرد ان الجوہر اذا ترکب من امرین متساویین یصدق علی کل منہما انہ فصل لماہیۃ الانسان مع
انہ لیس ممیز الہا عن المشارکات الجنسیۃ واما التقیید الفصل فالمقسم او التقسیم فتقیید لا دلیل علیہ
واصالۃ للتعلم الی مالیس معلوما لہ قال فیکون فصلا اذ لا نعنی بالفصل الا الذاتی الممیز وہو کذلک و
توہم کونہ اخص او مباینا باطل لان الجزئیۃ ینافی الخصوص والحمل ینافی المباینۃ قال فیکون کل
منہما فصلا والا یلزم توارد العلتین علی معلول واحد لان التمیز الحاصل باحدہما غیر التمیز الحاصل
بالاخر قولہ بعضہا جنسا وبعضہا فصلا اما مطلقا او من وجہ کما اذا کان بینہما عموم وخصوص من وجہ
کالحیوان والناطق عند البعض قولہ قد ینا قش آہ والجواب بان عدہم ذلک من الجنس المتوسط
باعتبار التعبیر عنہ بمفرد الجسم مادۃ الشبہۃ لانہ یدرج الحصر علی الجوہر الناطق باعتبار التعبیر عنہ بمفرد
والحق انہ لا وجہ لجعل الجنسیۃ والفصلیۃ دایرۃ علی الالفاظ قولہ او فصولا فلا یجوز ان یکون کلہا
اجناسا لانہ ان لم یحصل فیہا ماہیۃ فظ وان حصلت کان کل واحد منہا ممیز الہا عما یشارکہا فی الاخر
فیکون فصلا وجنسا بالقیاس الی الاخر قال ورسموا الفصل بانہ کلی آہ ای بہذا الطریق لا بہذا الرسم
فلا یلزم اخذ المرسوم فی الرسم قال فی جوہرہ فی موضع الحال عن ہو اما علی التاویل او بدونہ
ومعناہ ای شئ ہو کاینا فی ذاتہ ای مع قطع النظر عن عوارضہ قال وذاتہ ای نفسہ عطف تفسیری
لجوہرہ فانہ یطلق علی الذات وعلی ما یقابل العرض قولہ فانہ اذا سئل آہ دلیل لصحۃ التمثیل بالناطق
والحساس قال انما یتم اہ ای لیس ذاتیا ممیزا لہ فلا یرد انہ یتم الجواب قیام وقابل للابعاد ایضا قولہ
اذا سئل عن الانسان اہ مقصود السید السند قدس سرہ تحقیق المقام وتفصیل جمیع ما یقع فی جواب
ای شئ مع الاشارۃ الی تفصیل بعض الالفاظ المجملۃ من لفظہ فی الجملۃ ولفظۃ فی فی جواب ای شئ
ہو بان المقصود اختصاصہ بکونہ جوابا لہذا السوال حتی لو سئل بای جوہر او جسم او حیوان مثلا لا یکون
الواقع فی جوابہ فصلا بل المراد ای شئ وامثالہ الا انہم اختاروا ہذا اللفظ لشمولہ جمیع الفصول فان
کلہا ممیز الماہیۃ عن المشارکات فی الشئیۃ قولہ ما یمیز ای عن المشارکات فی الشئیۃ والضابطۃ

ان السوال بای یکون عما یمیز المسئول عنہ عما یشارکہ فیما اضیف الیہ ای قولہ سواء کان اہ وما قیل تفسیر فی الجملۃ مما ذکرہ یجعل الترديد فی السوال الآتی فی الشرح قبیحا فلیقصر علی التعمیم الثانی لیس بشئ لان مقصودہ قدس سرہ تحقیق مطلب ای وتفسیرہ فکیف یصح الاختصار ولا نسلم لزوم قبح الترديد اذ یکفیہ تحمل العبارۃ لہ فی نفسہا وان تعین المراد منہ علی ان القصر المستفاد من انما فی قولہ انما یطلب والتعمیم المستفاد من قولہ وکل ما یمیزہ فی الجملۃ یتادی علی التعمیم الذی ذکرہ قدس سرہ قولہ فالخاصیۃ مطلقۃ کانت او مضافۃ قولہ لم یصح آہ لعدم کونہا ممیزا ذاتیا ای بالنظر الی ذاتہ قولہ ویصح بالفصول المذکورۃ لکون کل واحد منہا ممیزا ذاتیا عن کل المشارکات فی الشیئیۃ او بعضہا قولہ الا بعد التامل لانہ لیس ممیزا عن المشارکات فی الجسمیۃ فیس علی ذلک ما سیاتی قال ثم ان طلب الممیز الجوہری آہ بان ضم الیہ فی جوہرہ او فی عرضہ قال ولقولنا یحمل علی الشئ اہ ان مجموع الفعل ومتعلقاتہ عبارۃ عن مفہوم فصل واحد فلم یقل محمول فی جواب ای شئ او کلی ہو جواب ای شئ فہو فی ذاتہ لئلا یتوہم لزوم وقوعہ فی الجواب بالفعل فان المعتبر مجرد صلاحیۃ لہ وانما لم یقل لقال اہ کما فی سایر الکلیات لانہم ذکروا ان الفصل علۃ لحقۃ الجنس وکان مظنۃ ان الفصل لا یحمل علیہ لامتناع حمل العلۃ علی المعلول فصرح بلفظ الحمل ازالۃ لہذا التوہم قال یخرج النوع اوای من حیث انہا کذلک قولہ فی الجواب اصلا ای لا فی جواب ما ہو ولا فی جواب ای شئ فانہ یقال فی جواب کیف ہو کما اذا قیل کیف زید الیقال صحیح او مریض فان قلت آہ اما ایراد علی التعریف بانہ اما جامع او غیر مانع فیکون نقضا او علی قولہ یخرج الجنس فیکون منعا وعلی الاول فالجواب بمنع وعلی الثانی اثبات للمقدمۃ الممنوعۃ وما قیل ان ورود السوال بالنوع اشد لورودہ علی شقی الترديد والجواب عنہ بانہ اعتبر فی ای شئ ان یکون جزء الماہیۃ فوہم اما الایراد فلان الطالب بای شئ انما یطلب ما یمیز الماہیۃ المسئول عنہا عما یشارکہ فی الشیئیۃ والنوع نفس الماہیۃ لا ممیزہا واما الجواب فلانہ صرح لا یکون النوع خارجا لقولہ فی جواب ای شئ ہو وقد یجاب عن السوال بان الجنس من حیث ہو جنس ممیز لان الجنسیۃ من حیث الاشتراک والتمییز باعتبار الاختصاص وفیہ بحث لان الحیثیۃ ان کانت تقییدیۃ یلزم ان لا یکون الجنس ذاتیا لعدم دخول الحیثیۃ فی الماہیۃ وان کانت تعلیلیۃ فلا یفید لان کون ذات الجنس ممیزا کاف فی النقض وان کانت علۃ التمییز الاختصاص قال لا یکفی کلہ کلامہ یدل علی ان عدم کونہ تمام المشترک معتبر فی جواب ای شئ لکن المذکور فی کتب العربیۃ ان ای شئ یطلب بہ الممیز مطلقا کما صرح بہ الشارح سابقا الا ان یقال ہذا معتبر فیہ اصطلاحا وما قیل ان المراد قید عدم

كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابلته بتمام المشترك فمع عدم مساعدة عبارة الشرح وعدم
جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه ح يكون الجنس خارجا بهذا القيد لا بقوله
في جواب اي شيء هو قال ومحصله اي محصل قوله انه كلي آه لا محصل التعريف لئلا يكون قوله ان الفصل
لغوا قوله لم يكن الجنس العالي جنسا عاليا لوجود جنس فوقه قوله ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا الا ان هذا الفصل
لكونه مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله مميزا له عما يشاركه في جنسه ويكون
جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيهما اما تمام المشترك او بعضه فيكون للماهية جنسان في مرتبة
واحدة اذ لا يجوز ان يكون احدهما جزء الآخر للزوم تكرار الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل
لا نفس هذا الفصل فلا يكون الفصل فصلا اخيرا لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص
امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط او العالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطا او
عاليا اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه اللزوم
انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والنوع المباين له فيكون مشتركا
بين الماهية وذلك النوع المباين اما تمام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا
من جنس الماهية لا العكس والا لم يكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل في التحصيل
والتمييز بل هو غير متضمن في الحقيقة ويكون المميز للنوع في الحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون الفصل الاخير فصلا
اخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ومميزا له وفيه بحث اما اولا فلانه لا يلزم من انتفاء العكس
كون جنس الفصل جزء الجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منها في الآخر واما ثانيا فلجريانه في جميع الفصول
ولا اختصاص له بالاخير واما ثالثا فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلا بل جزئه والمتبادر
من العبارة ان لا يبقى الفصل موافقا لصفة التاخير وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان
يتم تحليلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص فصلا لان المحصل للعام المبهم هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان
جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر جنسا وقابل الابعاد والحساس والناطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور
فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجرد
الخاص فصلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما اولا فلان العقل
انما يعتبر الاعم في جانب الجنس اذا كان محصلا ومميزا له في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل اعم من جنس
الماهية او مساويا له او مباينا له والمجموع المركب محمولا عليه واما ثانيا فلان اللازم منه عدم انتفاء
لا الامتناع واما ثالثا فعلى تقدير تمامه يقيد عدم كون المجموع فصلا لا عدم كونه اخيرا اي يكون الاجزاء

متساویۃ لامتناع کونہا متباینۃ قال کل منہما ای مثلا فلا حاجۃ الی تقدیر او کل منہما قال فی الشفاء
واما فی الاشارات فقال فی جنس او وجود قال فان کان ممیزا عن المشارکۃ الجنسی آہ لم یقل ممیزا
للنوع اشارۃ الی ان التقیید فی المتن حیث قال والفصل الممیز للنوع بطریق التمثیل او لاختصاص القریب
والبعید بالنوع الحقیقی واما حملہ علی النوع الاضافی فبعید اذ لم یعرف فیما سبق معناہ قال وان میزہ
عن مشارکاتہ فی الجنس البعید ای فقط بقرینۃ المقابلۃ لئلا ینتقض التعریف بالفصل القریب فانہ ممیز
عن المشارکات فی الجنس البعید ایضا قال وانما اعتبر ای انما فسروا القریب والبعید بحیث یختص
بالفصل الجنسی ولم یعتبروہ بما یعم الفصل الوجودی فلا یرد انہ ان اراد بالقریب والبعید الاصطلاحی
فلا یمکن اعتبارہما الا فی الفصل الجنسی وان اراد معنی آخر فلیبین ولا حاجۃ یتکلم بہ فیہ قولہ فلا یمکن عدم
بعضہا اہ فیہ اشارۃ الی ان لا یمکن تحقق القریب بدون البعید وبالعکس لانہما من الاضافات فلا یصح
کون الفصول الوجودیۃ کلہا قریبۃ فاندفع ما قیل ان عدم تفاوت الفصول الوجودیۃ فی الغیر انما
یفید عدم صحۃ تقسیمہ الی القریب والبعید لا عدم صحۃ انقسام مطلق الفصل الیہما بان یکون الفصل الوجودی
داخلۃ فی القریب دون البعید قولہ فقد وجد آہ کما وجد احوال فصول الجنسیۃ مختلفۃ فی التمییز فان
فصلا واحدا یکون قریبا الی ماہیۃ بعیدا بالنسبۃ الی آخر کالحساس فصل قریب للحیوان بعید للانسان
فلا یرد ان الکلام فی الفصول المختلفۃ فی الغیر بالقیاس الی ماہیۃ واحدۃ دون الاختلاف فی التمییز
لفصل واحد بالقیاس الی ماہیتین قولہ واما التعریفات اہ اعتذار عن عدم تخصیص التعریف بالفصل
الجنسی ودفع بما یقال ان الشارح اعترض سابقا علی المصنف بتخصیصہ تعریف النوع بالخارجی وہہنا
جواز التخصیص ووجہ الاولویۃ ان التعریف للماہیۃ من حیث ہی دون الافراد فاللائق بہ الشمول
للموجود والمعدوم قال لیس متحقق الوجود بخلاف الفصل الجنسی فانہ ثبت ترکب الجسم من المادۃ والصورۃ
وکل منہما اذا وضعہ لا بشرط شیء کان جنسا وفصلا علی ما حقق فی موضعہ قال کالجوہر مثلا تقریر الدلیل
فی شرح التجرید ان کلا اما جوہر او عرض فان کان جوہرا کان الجوہر جنسا لہا وان کان عرضا کان احد التسعۃ
او الثلاثۃ علی اختلاف المذہبین جنسا لہا فلا یکون ترکبہا من امرین متساویین وان فرض تلک
الماہیۃ جنسا من الاجناس العالیۃ مثلا لو ترکب آہ فعلی ہذا قولہ مثلا متعلق بقولہ کالجوہر مفعول
مطلق لتاکید معنی التمثیل المستفاد من الکاف فانہ قد یجی التمثیل بما ینحصر فیہ الممثل ویحتمل کونہ متعلقا
بالجنس العالی فیکون اشارۃ الی جریانہ فی الفصل الاخیر والجنس المفرد ایضا قال ان کان عرضا الترديد
بین مفہوم العرض والجوہر غیر حاصر فالمراد الترديد بین ما صدق علیہ العرض وما یصدق علیہ الجوہر

بین

قال یلزم تقوم الجوہر بالعرض ای یکون العرض محمولا علیہ مواطاۃ وذلک محال لاستلزامہ اتحادہما فلا یرد تقوم السریر بالہیئۃ القائمۃ بالخشب علی ان فی کون السریر بمعنی المرکب من الخشب والہیئۃ جوہر مناقشۃ قال فاما ان یکون الجوہر نفسہ ای یکون الجوہر المطلق نفس ذلک الجزء الذی فرض جواہر النفسہ منصوب علی الجزئیۃ و داخلا وخارجا معطوفا علیہ قال وانہ محال لانہ لا ینبغی الکل کلا والا الجزء جزءا قال لامتناع ترکب الشئی من نفسہ وغیرہ لاستلزام کون الکل نفس الجزء واحتیاج الشئی فی تقوم نفسہ الی خارج عنہ وتقدم الشئی علی نفسہ الی غیر ذلک قال فلا یکون العارض اہ مثلا لو ترکب الجوہر من اب ولشئی عرض لہ الجوہر الذی حقیقتہ آب یمتنع ان یکون عارضا لہ لنفسہ فیتعین ان یکون العارض ب قولہ یعنی ان الاستدلال اہ مبنی التوجیہین ان المطارح جمع مطرح ظرف مکان من المصدر المبنی للفاعل علی التوجیہ الاول نحو المکتب ومن المصدر المبنی للمفعول نحو المثل علی التوجیہ التالی قولہ ای ہو من المباحث اہ یعنی ان کنایۃ عن دفعہ علی تشبیہہ بالمرتفعۃ قولہ والمقصود ای من الامر بالنظر الاشارۃ الی استخراج باقی الدلیلین من الانظار قولہ الماہیۃ الحقیقیۃ ای الموصوفۃ بالوحدۃ فی الخارج احتراز عن الماہیۃ الاعتباریۃ کالعشرۃ فانہ لا یلزم فیہ احتیاج بعض اجزائہ الی البعض قولہ المتمایزۃ فی الوجود العینی صفۃ کاشفۃ للخارجیۃ قالوا لو لم یحتج بعضہا الی بعض لم یحصل منہما ماہیۃ حقیقیۃ ویکون کالحجر الموضوع فی جنب الانسان وادعوا بداہۃ ذلک الحکم قولہ لصار احتیاج احدہما الی الآخر من جہتین کما قالوا فی الہیولی والصورۃ قولہ فلا یلزم دور قال بعض الناظرین اما المراد بقولہ فان احتیاج کل منہما الی الآخر الاحتیاج من جہۃ واحدۃ فیلزم الدور قطعا والاحتیاج من الطرفین باختلاف الجہۃ داخل فی لزوم الترجیح بلا مرجح ولا یخفی انہ خلاف العبارۃ لا فائدۃ فیہ الا نقل النظر من موضع الی آخر قولہ متخالفین فی الماہیۃ النفی بجواز التخالف بناء علی مقتضی منصب المنع والا فالتخالف واجب والا لم یحصل الترکیب قولہ واما فی الدلیل الثانی اہ ونقض ہذا الدلیل بانہ لو تم لدل علی امتناع ترکب الماہیۃ من الاجزاء المحمولۃ متساویۃ کانت ولا بل بمعنی الترکیب عن الاجزاء الخارجیۃ ایضا کما لا یخفی ولم یذکرہ قدس سرہ لان المقصود بیان الانظار الواردۃ علی مقدماتہ قولہ خارجا عن الماہیۃ ای ماہیۃ الافراد علی ما ہو الخارج من قسمۃ الکلی بالنسبۃ الی ماہیۃ ما تحتہ والخارج عن الحقیقۃ الشخصیۃ کالواجب بالنسبۃ الی ذاتہ تعالی ومطلق التشخص الی افرادہ خارج عن القسم وحمل الماہیۃ بمعنی ما بہ الشئی ہو ہو الشامل للحقیقیۃ الشخصیۃ علی ما وہم خروج عن قسمۃ السابقۃ قال اما ان یمتنع انفکاکہ عن الماہیۃ ای لا یجوز ان تفارقہ وان وجد فی غیرہا فلا یرد اللازم

الاعم من ذلك الامتناع اما الذات الملزوم او الذات اللازم او لامر منفصل كالسواد للحبشي قوله كالسواد هذا على تقدير كونه مثالا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثالا اللازم الوجود فلا حاجة الى القول بالمسامحة لان اللازم اعم من العرض اللازم لجواز ان لايكون محمولا قال اعتمادا اه نكتة مصححة والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامح قال اما اللازم للوجود اي لازم للماهية باعتبار وجودها الخارجي اما مطلق كالتحيز للجسم وماخوذ العرض كالسواد للحبشي فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده وتخصصه الصنفي لا الماهية من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقا والا لكان جميع افراد اسود او باعتبار وجودها الذهني بان يكون ادراكها مستلزما لادراكه على ما يجيئ اما مطلق او ماخوذا بعارض فالحاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الفردين او لازم باعتبار خصوصية احد الوجودين اما مطلقا او ماخوذا مع التشخص اي عارض خارج عن الماهية وانما لم يتعرض لاستيفاء لازم الوجود بل اكتفى بايراد مثال اللازم الوجود الخارجي المخصوص الذي هو الخفي لان ذاك في وظيفة الحكمية لا يتعلق غرض المنطقي اعني الاكتساب به فان الكاسب لازم الماهية اذ هو المستعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطرادا بما ذكرنا اندفع ايراد المحقق الدواني من ان السواد لما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب النظر في قوة لان السواد ليس لازما لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه عبارة الشارح من انه اراد بلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم التشخص كما يشعر به قوله وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم المشهور فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او للشخص من حيث هو متشخص ومحصول التقسيم المذكور بان اللازم اما لازم لكلا الوجودين او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران الا ان القسم الاول منهما واحد فيرد عليه ان المقسم لازم الماهية فكيف يندرج فيه لازم التشخص وان التقسيم غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجود بين ليس لازما للنوع ولا للشخص قال واللازم ذكر بلفظ المظهر للاشارة الى انه تقسيم للازم مطلقا لا العرض اللازم فانه مختص بالكلي الخارج عن الماهية بخلاف اللازم المطلق فانه يمتنع انفكاكه عن الشيء كليا كان او جزئيا وليس للازم معينان على ما توهم قال فانه متى تحققت آه اي في الخارج والذهني وفيه اشارة الى ان امكان الوجود كاف في لازم الماهية ولا بحسب وجوده بالفعل في الخارج او في الذهن قال كالسواد للحبشي المراد به الممتزج

بالمزاج الصنفی المخصوص سواء کان بالحبشیۃ او غیرہ فیخرج من لیس لہ ہذا المزاج وان تولد بالحبشیۃ والمراد بالسواد کونہ اسود بالطبیعۃ والتخلف بمرض لا ینافی ذلک علی ان المریض لا یبقی لہ ذلک المزاج وکذا افادہ المحقق الدوانی قال فانہ ممتنع الانفکاک اہ لما کان السایل مبطلا للتقسیم باستلزامہ المحال کان منع لزوم المحال کافیا لدفع السوال فلذا قال اولا لانسلم ان لازم الوجود لکن ذلک غیر کاف فی صحۃ التقسیم فلذا التعدی لاثباتہ بقولہ فانہ ممیز الانفکاک آہ وہو استدلال بالشکل الاول ینتج ان لازم الوجود ممتنع انفکاکہ عن الماہیۃ قال فان ما یمتنع انفکاکہ اہ ہذا دلیل علی الکبری یعنی انہ یصح قسمتہ الیہما واصح قسمتہ الیہما کان صادقا علیہا قولہ کان المعنی اہ وکذا اذا کان متعلقا بالانفکاک کما لا یخفی قولہ ما یمتنع فی الجملۃ ای بوجہ من الوجوہ قولہ فاذا اعتبرت اہ واما اذا لم یعتبر العلۃ بل نظر الی نفس الماہیۃ لا یمتنع انفکاکہ عنہ وان کان العلۃ محققۃ فتدبر فانہ زل فیہ اقدام بعض الناظرین قولہ لم یکن لہ معنی اصلا اہ المتبادر منہ ما یکون ماہیۃ بوجہ من الوجوہ ولا معنی لہ قولہ الا ان یقال اہ بان یکون فی الجملۃ عبارۃ عن الاطلاق وما قیل بان المراد بالماہیۃ فی الجملۃ ما یطلق علیہ لفظ الماہیۃ سواء کانت مطلقۃ او مقیدۃ فوہم لان ما یطلق علیہ لفظ الماہیۃ مفہوم الماہیۃ والمراد ما یصدق علیہ مفہوم الماہیۃ وقال المحقق التفتازانی اخذنا تفسیر اللازم اعم من المجردۃ المخلوطۃ لیصح جعل اللازم الوجود قسما منہ وہو عجیب اذ لیس المراد بالماہیۃ من حیث ہی ہی الماہیۃ المجردۃ لامتناع عروض شیء لہا فضلا عن اللزوم قولہ فالاولی اہ انما قال ذلک لانہ یمکن ان یراد بالماہیۃ فی الجملۃ مطلق الماہیۃ الشاملۃ للماہیۃ المطلقۃ ای من غیر تقیید بشیء والماخوذۃ مع الوجود لکن التقسیم ح لا یکون مفیدا للاقسام المحصلۃ بل مجردۃ الاعتبارات المتعددۃ علی ما قالوا فی اعتبار الماہیۃ بشرط شیء وبشرط لا شیء ولا بشرط شیء قولہ الماہیۃ الموجودۃ قال قدس سرہ المتبادر من الوجود ہو الوجود الخارجی وح یعلم اللازم بشرط الوجود الذہنی بطریق المقایسۃ ذلک ان تحملہ علی ما یعمہما ولہما معا وقولہ فیما سیاتی ای فی الخارج یشیر الی الوجہ الاول وما قیل انہ یلزم ح خروج السلب اللازمۃ للماہیۃ المعدومۃ لیس بشیء لان المعدوم المطلق لا عارض لہ فضلا عن اللازم وکذا المعدوم فی الخارج من حیث انہ معدوم ومن حیث انہ موجود مقدرا داخل فی الماہیۃ الموجودۃ قولہ او مقدرا کالعنقاء فانہ یلزم کونہ طایرا علی تقدیر وجودہ قولہ انما لم یقل ذلک آہ قال قدس سرہ فی حواشی المطالع لو قیل ما یمتنع عن الشیء لا ینحصر فی لازم الماہیۃ ولازم الوجود انتہی وذلک لجواز کونہ لازما للشخص وقد عرفت فیما سبق دخولہ فی لازم الوجود قال فاما ان یقال آہ یعنی ان تصور النسبۃ مراد الا انہ ترک ذکرہ لعدم التفاوت

فيه بين البين وغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات قوله فاما ان يقال آه يعني ان اللازم البين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضيا لتصور النسبة بحيث يمتنع انفكاكه عنه فح يكون تصور الطرفين كافيا في الجزم كقولنا الاثنين نصف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس ببين والمناقشة بان المقال الذي ذكره الش ليس من هذا القبيل سهل فليكن فرضا واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشيء لانه يصدق ح على اللازم الغير البين لان تصور اللازم والملزوم من حيث انهما كذلك يستلزم الجزم باللزوم ولان المراد منهما في اللازم البين بالمعنى الاخص ذاتاهما اذ لا يمكن تصور الملزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم قال في جزم العقل فلو كان كافيا في الظن باللزوم لم يكن بين اللزوم قال بان الاربعة منقسمة بمتساويين اي بالضرورة لتحصيل الجزم باللزوم قال فهو الذي يفتقر آه والافتقار الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي يمتنع حصول الجزم باللزوم اما لامتناع القصد باللزوم او بامتناع الجزم بل غاية الظن داخل في غير البين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل الملزوم قال اذا وقع خط مستقيم على مثلثة بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل ومنفرجتان في الخارج قال كتساوي الزوايا الثلث والقائمتين للمثلث لقائمتين متعلق بالتساوي وللمثلث متعلق بالزوايا حال عنهما قوله والمثلث اي الذي يلزمه التساوي فان مطلق المثلث قد يكون اضلاعه فيساره قوله ان مقصودهم منع الجمع فلا ينافي الخلو وتحقق قسم ثالث لا يصدق واحد منهما قوله لفوات الانضباط اي المقصود انضباط اقسام اللازم وهو يفوت حين هو اذا اريد منع الجمع قوله وتوضيحه اه لما كان في جواز احتياج اللزوم الى شي سوى الوسط صفاء او جه بارجاعهما الى القضية الاولية والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة بينهما قوله فمن اراد حصره واما التفسير الكاتبي في البين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط فيدخل ما يحتاج الى امر آخر سوى الوسط فيه كما اختاره المحقق التفتازاني فبعيد عن لفظ الغلبة ولفظ البين الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المعنى اللغوي لان اطلاق الوسط على الحدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين شيئين ولذا لم يتعرض لها السيد قدس سره قال ما يقترن بقولنا لانه اي ما يجعل محمولا للموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها لا زم الاستدلال على ثبوت شي لشي او نفيه كما يقال العالم حادث لانه متغير كذا افاد المحقق التفتازاني فينحصر بالشكل الاول واذ دخل الاشكال الثلثة باعتبار رجوعها اليها لا يدخل القياس الاستثنائي فلو اريد

تنبيه

به ما يقع بعد قولنا لانه سواء كان حدا اوسطا او لا فيكون الوسط اعم من الحد الاوسط يدخل الجميع **قوله** هذا هو اللازم المعتبر آه وان كان العرض اللازم الذي هو قسم الكلي الخارج عنه اخص ضرورة وجوب كونه كليا محمولا على الماهية وشئ منهما لا يعتبر في اللازم لانه يجوز ان يكون جزئيا وان لا يكون محمولا بالمواطاة فيكون لازما للشخص فاللازم قيد القسم من المقسم **قوله** وان لزوم شئ سواء كان وجوديا او عدميا محمولا بالمواطاة او بالاشتقاق او لا نحو العمى والبصر **قوله** بحسب الوجود الخارجي اى باعتبار خصوصيته **قوله** على معنى انه يمتنع اه لا على معنى انه يمتنع وجود الشئ الاول بدون الشئ الثاني بل على معنى انه يمتنع وجوده في نفسه في شئ الخارج اى بالوجود الاصلي سواء كان في الاعيان او في الاذهان منفكا عن الشئ به الاول اى عن نفسه كما في العدميات او من حصوله اما في نفسه كالعرض بالنسبة الى المحل او في شئ غير الملزوم كالابوة والبنوة او الملزوم كالصفات اللازمة فهذه كلها اقسام اللازم الخارجي والقصر على البعض تقصير فلا يكن من القاصرين **قوله** لازما خارجيا لكون لزومه اياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود الملزوم او اللازم في الخارج بل وجود الملزوم فيه على ما بين في محله **قوله** بحسب الوجود الذهني اى باعتبار الوجود الكلي لخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن اصالة **قوله** على معنى انه اه اى لا على معنى انه يمتنع وجوده الظلي بدون حصول الشئ الاول اصالة فانه يبطل اذ الوجود الظلي لا يترتب عليه اثر خارجي بل على معنى انه يمتنع وجوده الظلي الاول بدون وجوده الظلي الثاني **قوله** وحاصله اه يعني ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطلق لا الحصول الاصلي فيه فاللزوم بين الشيئين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون الطرفين من الموجودات الاصلية **قوله** على معنى اه اى لا على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يمتنع ان ينفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية المنفكة عن كل ما يعرضه بل على معنى انه يمتنع ان يوجد باحد الوجودين اى وجود كان منفكة عنها فلا مدخل في الامتناع لخصوصية شئ منهما **قوله** منفكة عن ذلك اى عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة به لا عن حصوله في الخارج او في الذهن والا كان اللزوم خارجيا او ذهنيا **قوله** اينما وجدت اه اى في الخارج او في الذهن لكانت معه فامتناع الانفكاك بالنظر الى الماهية نفسها واحد الوجودين ايهما كان ظرف للاتصاف به بناء على ان ثبوت شئ لشئ فرع لثبوت المثبت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودان كالاربعة حيث يلزمها الزوجية فيهما او وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وتقدس اى لا يوجد في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن تمتنع انفكاكه عنه ايضا او وجود في الذهن فقط كالطبائع فانها تمتنع ان يوجد

منفکة عما یلزمها عن الکلیة والذاتیة وسائر المعقولات الثانیة لکنها بحیث لو وجدت فی الخارج کان
متصفة بها ولذا من قال بوجود الطبائع فی الخارج قال باتصافها بها فیه ایضا علی ما فی شرح التجرید
الجدید قال قدس سره فی حواشی التجرید المعقولات الاولی طبائع المفهومات المقصودة من حیث ماهی
وما یعرض للمعقولات الاولی فی الذهن ولا یوجد فی الخارج امر یطابقه کالکلیة والذاتیة ونظائرهما
یسمی معقولات ثانیة فان قلت قد صرح قدس سره فی حواشی المطالع وشرح المواقف ان المعقولات
الثانیة عوارض ذهنیة لا یعرض للمعقولات الا فی الذهن قلت کونها عوارض ذهنیة بمعنی ان عروضها
لها لیس الا باعتبار الوجود الذهنی لا ینافی ان یکون امتناع انفکاکه عنها نظرا الی ذاتها بمعنی انه لو وجدت
فی الخارج کانت متصفة بها فالکلیة عارضة للحیوان مثلا فی الذهن ومن لوازم ماهیته بمعنی یمتنع انفکاکه
عنها اینما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام للازم باعتبار انقسام اللزوم فالواجب ان لا یصدق
اقسام اللزوم بعضها علی بعض واما اقسام اللازم فالخارجی ولازم الماهیة یکون لازما ذهنیا واللازم
الخارجی لا یکون لازما للماهیة فتدبر فان هذا المقام من المزالق کم زلت فیه اقدام الناظرین قوله
موصوفة به اشار بذلک الی ان امتناع انفکاک لوازم الماهیة باعتبار الاتصاف بها اتصافا انضمامیا
لا باعتبار حصولها فی نفسها او فی غیرها کما فی اللوازم الخارجیة قوله فان قلت اه مورد هذا السوال
عدم صحة قسمة لازم الماهیة الی المقصود الاصلی تفسیر لازم الماهیة بما ذکره ومنشاؤه عدم الفرق بین حصول
الشیء فی الذهن بالوجود الظلی الذی هو الادراک وبین الانصاف به فیه وان اشار الیه سابقا بقوله
حاصله ان یمتنع ادراک الشیء الثانی بدون ادراک الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بینهما کما فصل
مما لا مزید علیه قوله والا لزم اه ای ان کان حصول صفة موجبا للشعور بها لزم من ذلک امر ادراک امور غیر
متناهیة لان ادراک امر یستلزم حصول صفة فی الذهن وهو کونه مدرکا فیلزم الشعور به بناء علی ذلک فیلزم
ادراک کونه مدرکا وذلک یستلزم حصول صفة للادراک لادراک وهو کونه مدرکا وهکذا فتدبر فانه مما خفی
علی من یدعی الاطلاع علی الدقائق قوله بل یجوز اه عطف علی قوله یجب واضراب عن نفی الوجوب
قال کالشیب والشباب اکتفی فی شرح المطالع علی الشباب وهو الظاهر واما الشیب فهو بیاض الشعر
او سن الذین یضعف فیه الحرارة الغریزیة ففی کونه بطیء الزوال خفاء الا ان یراد الشیب الغیر الطبیعی فانه
یزول بالادویة بمدة مدیدة وسمعت انهم یعالجون بالمعالجة بمدة مدیدة فیصیر الشعر الابیض اسود ویعود
القوة التی کانت فی الشباب وکتبوها فی کتبهم ورأیت شیخا بلغ عمره مائة وعشر سنة قد صار شعر لحیته البیضاء فی
اصله اسود وبقی مباحث فی اعلاه یتبدل بما فیه ما قال وهنا ابحاث لیس بحاضر ولذا اتهم فی شرح المطالع الی المفارق

بالقوة والى المفارق بالفعل وقسمه الى سريع الزوال وبطيئه وما قيل ان التقسيم غير حاصر لجواز ان يكون العرض المفارق مما يمكن اتصافه به ومفارقا عنه ابدا كالابيض للحبشي ففيه ان المقسم الكلي بالقياس الى ماهية ما تحته من الافراد وهو لا بد ان يكون محمولا عليها فكيف يكون مفارقا ابدا قوله الكلي الخارج اه جعل المقسم الكلي الخارج وعممه اشارة الى ان اللائق بالمصنف رحمه بعد تقسيمه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج وتعميمه ليحصل مقصوده من قسمه من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتب انحصار الكليات في الخمس من غير تكلف لا تقسيم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك صحيحا بناء على ان الخاصة قيد القسم لا نفسه فانه يبطل الانحصار فظاهر او يحتاج الى الاعتذار قال ان يختص اه على صيغة المجهول يقال خصه بكذا واختصه به في الصراح خصوص وخصوصيه بالضم والفتح خصيص بالفتح افصح خاصه كردن يقال خصه بكذا واختصه به وكان المناسب لما سبق ان يختص الماهية واحدة الا انه اختار لفظ الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المعدومة كما ان المعدوم مسلوب في نفسه فكيف يتصف بشيء ويراد بلفظ الافراد لان كلية الكلي بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع اشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشياء التي لها ماهية كلية اولا كخواصه نعم وخواص التشخصيات لا يتعلق غرض به اذ لا بحث للمنطقي عن احوال الجزئيات واراد بها ما فوق الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة اعم من النوعية والجنسية ليعم خواص الاجناس ايضا ولا بد من اعتبار الحيثية لان خواص الاجناس اعراض عامة بالنسبة الى انواعها والمراد باختصاصها بافراد حقيقة واحدة ان لا يوجد في غيرها لانها المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافية فهي ليست خاصة مطلقة واطلاق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في الشفاء قوله وكذا يخرج فصول الاجناس اي بالقياس الى انواعها واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط فيخرج بقوله قولا عرضيا وما قيل ان المقول على افراد حقيقة واحدة فقط فيصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار والا بقوله قولا عرضيا فمدفوع بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة قوله اعني الفصول اه يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة بالقيد الاخير واما بالقياس الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكروا ما ظنها نتائج مراتب التعقل منبهة على ان الجنس ايضا خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على افراد حقيقة

واحدة جنسية لانه کفصل الجنس و الخاصة له وذلک باطل لذلک وقد عرفت ان التعریف یقتضی مغایرة
المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلک فی الجنس بالقیاس الی افراد حقیقة الجنسیة ویتحقق بالفصل والخاصة
بالقياس اليه وهو ظ قوله امور موجودة فی الاعیان آه ای موجودة بوجود اصلی لیشتمل الصفات
القائمة بالنفس الناطقة واما باعتبارية ليعتبر بالنقل اما بان تنتزعها من امور موجودة فی الخارج
کالوجوب والامکان والامتناع وسائر الامور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعها العقل
من الموجودات العینیة ولیس لها وجود اصلی ومعنی ثبوتها فی نفس الامر ومطابقة احکامها
ایاها ان مبدأ انتزاعها امر فی الخارج وانه بحیث یمکن ان ینتزع العقل تلک الامور منه ویصفه
بها او یخبر عنها من عند نفسه کانسان ذی رأسین وانیاب الاغوال تنویر وقد ظهر لک مما ذکرنا فساد ما قیل
ان الاعتبارية التی وقعت فی مقابلة الموجودة قسمان احدهما ما لا یکون له تحقق فی نفس الامر الا باعتبار المعتبر
کالمفهومات الاصطلاحية والثانی مفهوم له تحقق فی نفس الامر بدون اعتباره وان لم یکن موجودة کالوجوب
والامکان والحدوث وغیرها من الامور الممتنعة الوجود فی الخارج ولا شک ان التمییز بین ذاتیاتها وعرضیاتها
فی غاية الاشکال فان ماهیاتها متحققة فی نفس الامر بدون اعتبار المعتبر قوله المسماة بالحدود
والرسوم الحقيقية وهی التی لشرح ماهیاتها الموجودة فی الخارج بخلاف التمییز بین حدودها
ورسومها المسماة بالاسمية اعنی ما یشرح لمفهوم وضع الاسم بازائه فانه لا یعتبر قوله لان کل
ما هو داخل آه ای لانها مفهومات اعتبرها العقل سواء کان مبدأ انتزاعها فی الخارج
او لا وکلما هو داخل فی مفهوماتها من حیث الاعتبار فهو ذاتی لها ان کان محمولا علیها وفی حکم
الذاتی ان کان غیر محمول اما جنس او فی حکم الجنس او فصل او فی حکم الفصل قوله فلا اشتباه
لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وان ما اعتبره خارجا فهو خارج قال اما جنس او فصل اه
ای لا یخلو عنهما فیجوز ان یکون کل واحد منهما جنسا وفصلا بان یکون بینهما عموم وخصوص من وجه
وان یکون بعضها جنسا وبعضها فصلا وان یکون کل منهما فصلا بان یترکب من امرین متساویین
قال وراء تلک المفهومات ای قدام تلک المفهومات ای متقدمة علیها بالذات فیکون
تلک المفهومات خارجة عنها سواء کانت مشتملة التعریف او لا فیکون التعریف بها رسما قال فحیث
لم یحقق ذلک علی صیغة المجهول ای لم یتیقن ذلک من قولهم تحققته ای تیقنته فلا یرد ان اطلاق
الرسم مبنی علی تحقق هذا الاحتمال لا عدم تحققه والحمل علی ان المراد لم یتحقق انتفاء ذلک بعید
کل البعد قال حصلت مفهوماتها ای الکلیات فالاضافة من قبیل مفهوم الانسان بالغرض

بالاجمال والتفصیل وزاد لفظ المفهوم اشارۃ الی ان ہذا التحصیل فی العقل ومن الخارج قال لما خرج بذلک
ای المذکور من التحصیل فی العقل والوضع ولما کان ذلک یحتاج الی التعقل صحیحۃ قدس سرہ بتصریح رئیس اہل
ہذا الفن بہ واندفع بذلک ما قیل انہ یحصل من التقسیم المذکور مفهومات للاقسام الخمسۃ سوی ما فہم
من التعریفات فالنظر ان تلک المفهومات ماہیۃ وضع الاسماء بازائها قولہ ای ہذہ التعریفات
یعنی ان ضمیر ہی راجع الی التعریفات لا الی المفهومات ولذا بردہ قولہ ملزومات باعتبار اللزوم
بناء علی ما ہو المشہور من ان الرسم لا یکون الا بالخاصۃ اللازمۃ وان جوز الشارح فی شرح المطالع
بالخاصۃ المفارقۃ واما المساواۃ فیکون التعریف بها جامعا ومانعا ولکون ہذہ المفهومات کذلک
قولہ والمص ترک المسامحۃ اہ یعنی فی ترک المسامحۃ اللازمۃ من التمثیل المذکور فی مقام تسامح فیہ
القوم تنبیہ علی تلک الفائدۃ فلا علی ذلک تنسب فی مثال النوع والجنس لاتفاقہ فی القوم فیہ و
عندی بعبارۃ الشارح معنی آخر وہو ان فی تمثیل الکلیات الثلث بالمشتقات لا بالمبادی مع ان
الاختلاف بین الکلیات لیس الا باعتبار المبادی اذ الذات المبهمۃ مشترکۃ بین الکل تنبیہ علی
تلک الفائدۃ فلا حاجۃ الی اعتبار ترک المسامحۃ فی مقام المسامحۃ قال وفی مبادیها اراد بها
مبداء الانتزاع علی ما بین فی محلہ من ان الجنس والفصل مبداہما المادۃ والصورۃ وکذا العرضیات
المحمولۃ مبداء العوارض الغیر المحمولۃ وقیل فیہ مسامحۃ اذ لفظ النطق مبداء اللفظ الناطق واما
مفهوم الناطق فلیس مبداء لمفهوم الناطق قولہ بل النطق اہ دفع لما یترائی من ظاہر
العبارۃ ان ہذہ المفهومات لعدم کونها محمولۃ علی افراد الانسان لا یکون کلیات بان المفهم
لفی کونها کلیات بالقیاس الی افراد الانسان لا بالقیاس الی حصصها قولہ ولما کان سواء
العبارتین وہو الاتصاف لا الاتحاد کما فی حمل المواطاۃ قولہ کان جعلها اہ تعلیلا للانحصار بقدر
الامکان والحاصل ان البعض نظرا الی جانب اللفظ والشارح الی جانب المعنی قولہ معتبرا
فی اقسامہ والالم یکن تقسیما بل تردیدا لانہ ضم قیود متخالفۃ او متباینۃ الی مفهوم کلی یحصل منہ امور
متخالفۃ او متباینۃ قال فیکون اقسام الکلی اہ ای اقسامہ المحصلۃ الاولیۃ کما ہو المتبادر من
اطلاق الاقسام واضافتها الی الکلی فلا یرد ان الاقسام الاولیۃ ثلثۃ والاقسام المطلقۃ تسعۃ
لانقسام کل من الجنس والفصل الی القریب والبعید لان الاقسام الثلثۃ وان کانت اولیۃ لیست محصلۃ
لان الجزء والخارج مبهمان واقسام الجنس والفصل اقسام ثانویۃ وفی عطف قولہ لا خمسۃ اشارۃ الی
ان کونہ سبعۃ مناف لکونہ خمسۃ لما ان اسم العدد نص فی مدلولہ لا یحتمل الزیادۃ والنقصان الا مجازا

ربیہ شرح ۵

علی ما بین فی الاصول فلا یتجہ فی جوابہ ان یقال کونہا سبعۃ لا ینافی کونہ خمسۃ قولہ وقد یعتذر فی الصرح عذر بیانہ اعتذار خواستن وفیہ اشارۃ الی ضعفہ لانہ ح لا یکون للقسم الخارج الی اللازم والمفارق مدخل فی التفریع اصلا مع انہ المذکور اولا قولہ علی تقسیمہ ای المص فلیس الضمیر راجعا الی الخارج لان التفریع علی تقسیم الکلی الی الاقسام المذکورۃ قولہ ہہنا ای فی العنوان والمعنون علی ما ینساق الیہ الدلیل فانہ یفید انہ لا شغل للمنطقی بذلک صلا لعدم غرضہ ومن ہذا ظہر سماحۃ ما قیل ان ذکر الجزئی ہہنا للتنبیہ علی ان لہ خطأ من بعض ہذہ المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامکانہ یرجع الی البحث عن الجزئیات الحقیقیۃ والبحث عن المعانی الثلثۃ لا یخصہ بل الجزئی ایض فاذا قلنا زید جزئی فہناک امور ثلثۃ وانما قال ہہنا لان ما ذکرہ فی باب القضایا ذکرہ فی قسمۃ القضیۃ الی الشخصیۃ والمسورۃ لیس باستطرادی لتعلق الغرض بہ من حیث انہ موضوع الشخصیۃ لوقوعہا کبری الشکل الاول قولہ لکنہ استدراک لدفع التوہم الناشئ من نفی البحث عنہ علی سبیل العموم وقد نبہ قدس سرہ فیما سبق بالتفصیل باعادتہ ہہنا تذکیر لما سبق قولہ فمناط الکلیۃ اہ ای الملحوظ فی الکلیۃ والجزئیۃ الوجود العقلی ولا دخل فی ذلک الوجود الخارجی فیجوز ان یکون ما یصدق علیہ الکلی ممکن الوجود وممتنع الوجود وکون الامتناع والامکان ایض مناط الوجود العقلی لا یضرہ فما قیل ان المراد ان الوجود العقلی المفصل بناءً من ان تجرد العقل النظر الی مفہوم الکلی فلا یرد ان امکان الکلی وامتناعہ ایض مناط الوجود العقلی مما لا حاجۃ الیہ قال واما ان یکون ممتنع الوجود اہ ای یصدق علیہ الکلی لان مفہومہ ممتنع الوجود فی الخارج لکونہ من المعقولات الثانیۃ فلذا زاد لفظ المفہوم فی قولہ فامر خارج عن مفہومہ ومن لم یتنبہ قال الاظہر خارج عنہ اذ الکلی ہو المفہوم لا ما لہ مفہوم قال خارج عن مفہومہ ای لیس معتبرا معہ لا شطرا ولا شرطا کما یدل علیہ قولہ لا یقتضیہ نفس مفہوم الکلی وخص المص البیان بامتناع الوجود لانہ اذا لم یکن امتناع الوجود مقتضی النفس مفہومہ جاز ان یکون ممکن الوجود فیلزم جواز جمیع الاقسام قال احتمال عندہ احتمالا سطایقا لنفس الامر کما یشہد بہ الوجدان فلا یرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم باللزوم لکونہ نظریا فیکون فی الواقع مقتضیا لاحدہما قال لشریک الباری ای ما یشارک ذاتہ تعالی فی صفاتہ فانہ ممتنع الوجود فی الخارج لما دل علیہ برہان توحید الواجب وکذلک فی الذہن اذ ما حصل فی الذہن لا یکون موصوفا بالصفات قولہ مقیدا بجانب الوجود الامکان العام من جانب الوجود معناہ سلب ضرورۃ العدم فہو یعم الوجوب دون الامتناع کما ان الامکان العام من جانب العدم معناہ سلب ضرورۃ الوجود ویعم الامتناع

واما الذی یعم الجمیع فهو مطلق الامکان یعنی سلب الضرورة عن احد الطرفین للوجود والعدم کذا افاده المحقق التفتازانی قوله فلا یتجه آه لان المراد الامکان العام المقید بجانب الوجود لا مطلقا فلا یندرج تحته الواجب لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفین والواجب ضروری الوجود قوله والحاصل ای حاصل هذا البحث وفی جعل الاقسام الاولیة الموجودة والمعدوم تعریض للمصنف بان اللائق ان تقسیمه هکذا لان هذا التقسیم کلی باعتبار الوجود فی الخارج فالنظر الیه فی التقسیم الیه اولی من النظر الی احواله قوله وهو ایضا قسمان این مع امکان غیره او مع امتناعه قوله وهو ایضا قسمان متناهی الافراد غیر متناهیة قوله فانحصر اقسام الکلی ای اقسامه المحققة فی نفس الامر ولذا مثل لکل قسم بمثال فلا یرد ان الکلی المعدوم الممکن یجوز ان یکون منحصرا فی فرد مع امتناع غیره او لا و ان یکون متعدد الافراد المتناهیة وغیر المتناهیة فانه مجرد احتمال عقلی قوله وما وقع اه وانما غیر الاسلوب اعتبارا بیان التناهی او عدم التناهی قوله من قال بقدم العالم وعدم التناسخ ایضا کارسطو فانه اذا کان نوع الانسان قدیما ویکون لکل بدن نفس یلزم ان یکون النفوس الناطقة المفارقة عن الابدان غیر متناهیة واما عند افلاطون القائل بقدم العالم مع التناسخ فانها عنده متناهیة فبیانه قدس سره قاصر قال اذا قلنا الحیوان مثلا کلی اشار بذلک الی ان فی المتن استدراکا حیث قال اذا قلنا الحیوان بانه کلی وان صح ذلک باعتبار اللازم لازم فی قوله وقالت اخراهم لاولهم ربنا هؤلاء اضلونا ای عنهم ولیست داخلة علی المقول له کما قلت لزید کذا او ان دخول الباء فی مقول القول بکونه بمعنی التکلم علی ما فی القاموس عن ابن الانباری انه یجی بمعنی التکلم قال فههنا امور ثلثة ای ما یتعلق به عرضا فلا یرد ان ههنا امور اخر کالحیوان المقید والعارض المقید والحکم والنسبة بینهما قال ومفهوم الکلی ای مفهوم الکلی الصادق علی الحیوان صدق العارض علی المعروض علی ما نبه علیه قولهم اذا قلنا الحیوان کلی ویرشد الیه ما یجی فی کلامه قدس سره بقوله والحاصل اه وهذا المفهوم من حیث هو هو ومن انه یعرض له الکلیة ای من حیث اشتراکه بین الکلی العارض للانسان والکلی العارض للفرس الی غیر ذلک علی ما اختاره الشارح کلی طبعی والکلی العارض له کلی منطقی ففی قولنا الکلی کلی ایضا امور ثلثة مفهوم الکلی من حیث هو هو والکلی العارض المحمول علیه والمجموع المرکب منهما وکذا فی قولنا الکلی جنس والجنس جنس والجنس القریب نوع الی غیر ذلک فتدبر فانه قد اشکل الفرق بین هذه المفهومات الثلثة علی من یدعی التفرد بحل المشکلات قال لو کان المفهوم من احدهما ای احد اللفظین اعنی الحیوان

والکلی ولذا اثنی الضمیر ولیس راجعا الی المفهومین حتی یلزم ان یکون للمفهوم مفهوم علی ما دہم والضمیر فی قوله من تعقل احدهما راجع ای المفهومین ای المفهوم احدهما والمفهوم من الاخر ویرشد الی جمیع ذلک قوله لان مفهوم آه ولاعتبار التغایر بینهما من حیث نسبتهما الی اللفظین فان لزوم من تعقل احدهما تعقل الاخر ولم یلزم تعقل احدهما عین تعقل الاخر قال فالاولی اه تفریع علی تصویر المفهومات الثلث فی مادة معینة یحکم کلی یعنی المفهوم الذی یصدق علیه مفهوم الکلی یسمی کلیا طبعیا ومفهوم الکلی العارض له یسمی کلیا منطقیا والمجموع المرکب من المعروض والعارض کلیا عقلیا محصل لکل واحد منهما معنی محصلا ممتازا عن الاخر واندفع الوهم العارض لبعض الناظرین من ان الفرق بین مفهوم الحیوان ومفهوم الکلی لا یفید ما هو المطلوب اعنی تحصیل مفهوم الکلی الطبیعی الصادق علی الحیوان وغیره قال جواز تعقل احدهما سے واحد کان فیول الی معنی کل واحد قوله ظهر التغایر بین کل واحد منهما آه فلا یرد ان التقریب غیر تام لان المدعی التغایر بین المفهومات الثلث والدلیل یفید التغایر بین اثنین منها قوله والحاصل تصویر للمعروض والعارض والعروض الذهنی بالامور الثلثة الخارجیة حتی تتضح تغایر المفهومات حق الایضاح فان الاشتباه بها لاجل کونها عوارض ذهنیة قوله حالة اعتباریة ای حالة لیس لها وجود الا بالاعتبار والانتزاع قوله کنسبة البیاض اه فی ان کلا منهما قایم بموصوفه مختص به اختصاص الناعت بالمنعوت الا ان احدهما من حیث الوجود الذهنی والاخر من حیث الوجود الخارجی قوله وعارض هو مفهوم کلی فیه اشارة الی ان الکلی المنطقی هو مفهوم الکلی من حیث صدقه علی شیٔ صدق العارض علی المعروض قوله فلا فرق اذن آه ای اذا کان الحیوان من حیث هو کلیا طبعیا وجنسا طبیعیا ایضا کان مفهوم الطبیعة من حیث هی فیلزم صدق الفرق بینهما من حیث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عروض الکلیة والجنسیة فما قیل کون الحیوان فردا لهما لا یوجب اتحادهما بل بینهما فرق العموم والخصوص وهم قوله فالصواب ان مفهوم آه هذا ذکره الش فی شرح المطالع قال انه منصوص فی الشفاء وقال المحقق التفتازانی وهذا مصرح به فی کلام المتقدمین والمتاخرین الا ان بعضهم صرحوا بالقید وبعضهم ترکوه وقال معنی قولهم الحیوان من حیث هو کلی طبعی انه مع قطع النظر عن عوارض سوی الکلیة وکذا الحال فی الجنس الطبیعی وغیرهما ومعنی قولهم الکلی الطبیعی موجودة فی الخارج ان الطبیعة التی یعرض له بالاشتراک فی العقل موجودة فی الخارج لا انها مع اتصافها بالکلیة موجودة فیه لکن کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات صریح فیما هو المشهور حیث قال المعنی التی لا یقع مفهومها عن

وقوع الشركة فذ لو خلا من حيث هي هي لا من حيث انها واحدة او كثيرة او كلية او جزئية او موجودة او معدومة الى قوله فانها من حيث هي كذلك تسمى طبائع اى طبائع اعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي اه قوله او صالحة اه كلمة او للتجزي يعني انت مخير في اعتبار اخذ القيدين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للترديد او للتعميم لانه طبيعية من الطبائع اى حقيقة من حقائق اعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطرادها قوله يعني يا خذا آه فليس معنى القصر انه يبحث عن مفهوم الكلي نفسه حتى يكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث عنه من غيران تنبيه الى مادة من المواد قوله المراد بالمبدأ المشتق منه لا العلة بان يراد ان الاتصاف بالكلية علة لحمل الكلي عليه لان الكلام في مفهوم الكلي لا في الحمل والاتصاف قوله فان نسبة الكلية اه لما كان في كون الكلية مشتقا منه والكلي مشتقا خفاء ازاله بانهما بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونهما بمعنى المصدر واسم الفاعل قال لعدم تحققه اى هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من العارض والمعروض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعروض والعارض موجودين في الخارج كالابيض او قلنا بعدمه لعدم كون العارض موجودا قال ولا المفهوم الكلي هذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان لفظ مثلا فيه متعلق بالحيوان فقط لا لمجموع الحيوان كلي لان الفصل منعقد في مباحث الكلي ولذا قدم لفظ مثلا على انه كلي قوله اى قد يكون موجودا فيه هو ان كان ذاتيا لما تحته وما تحته موجودا فيه قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج اى حقيقة لا بمعنى ان فرده موجود فيه على ما ذهب اليه المتاخرون كالشارح ومن تبعه قال لان هذا الحيوان اى الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعروض للتشخص او عن مجموعهما قال والحيوان جزء منه لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على اشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه وكاطلاق الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل نجزم بانه متقوم به ولا نعني بالجزء الا ما يتقوم به الشئ ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه كالمثلث فانه لا يتقوم ولا يتحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلاصته انه لا شك لبعض للاشخاص يشارك بعضا آخر بدون بعض في امر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض فذلك الامر المشترك يتقوم به تلك الاشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده اينما وجدت والا لم يكن متقومة به فاندفع الاعتراض التي تلقته الفحول بالقبول وهو انه ان اريد انه جزء له في الخارج فهو اول المسئلة وان اريد انه جزء له في الذهن فلا نسلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك لان الجزء مما يتقوم به الشئ ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية

مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه ینقسم الی خارجی ای غیر محمول علیه و ذهنی ای محمول علیه بحسب اختلاف اعتباره بشرط لا شئ و لا بشرط شئ علی ما حقق فی موضعه و لو کان بینهما اختلاف بالذات لزم ان یکون لشئ واحد ماهیتان او یکون اطلاق الجزء علی احدهما مجرد اصطلاح کما قال المتاخرون من ان الاشخاص هویات بسیط فی الخارج ینتزع العقل منها بحسب تنبیه المشارکات المباینات امور اکلیة الا ان ما ینتزع من ذواتها یسمی جزء او ذاتیا و ما ینتزع منه بملاحظة امر خارج عنه یسمی عرضیا کالوجود فانه ینتزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة من الشئ یشهد علی وجوده ما اتفقوا علیه من ان الماهیة اذا لم یکن تشخصها نفسها لا بد له من علة اما نفسها فینحصر نوعها فی فرد و العلل بموادها و اعراض یکیف بها فان الاحتیاج فی الاتصاف بالتشخص الی العلة یقتضی ان یکون الاتصاف خارجیا فهو یقتضی وجود الموصوف فی الخارج و لا اعتبار فی هذا المطلب لما قالوا من انه لو کان موجودا فاما یوجد الفرد فیلزم قیام وجود واحد بامرین و اما یوجد مغایر له فلا یصح الحمل و ان کان موجودا فی الخارج فهو متشخص بالبدیهیة و هذا هو الذی قادهم الی الحکم بامتناع وجوده و قد اجیب عن الاول بما لا تحتمله المقام ایراده و تحقیقه و الثانی حکم و همی کیف لا و التفتیش المذکور سیاق الی وجود الامر المشترک و الی ما ذکرنا من التحقیق اشار الشیخ الرئیس فی الاشارات بقوله تنبیه قد یغلب علی اوهام الناس ان الموجود هو المحسوس و ان ما لا ینالہ الحس بجوهره بفرض وجوده محال **قوله** خارج عن الصناعة لانها باحثة عما له دخل فی الایصال **قال** من حیث هو موجود ای مع قطع النظر عن خصوصیة زائدة علی کونه موجودا **قوله** یرید انه یعنی ان المشار الیه بقوله هذا مجموع ما فهم من الکلام السابق من جزء عن الصناعة و کونه وظیفة الحکم الالهیة **قال** و اما الکلیات لا یخفی ان مفهوم الکلی قدر مشترک بین المفهومات الثلث عارض لها کما یدل علیه اشتمالها فما قیل ان تنبیه من قبیل تثنیة اللفظ المشترک وهم **قال** النسب بین العینین اه هذا النسب من مقولة الاضافة و حقیقتها النسبة المتکررة ای نسبة تعقل بالقیاس الی نسبة اخری معقولة بالقیاس الی الاولی فاذا اعتبرت من حیث انها رابطة بین الطرفین من غیر اعتبار لحوقها باحدهما و تحصیلها به یقال النسبة بین الشیئین و کذا و بهذا الاعتبار واحدة اما بالنوع فیعبر عنها بلفظ واحد کالاخوة والجوار و التساوی و التباین و اما بالجنس فیعبر عنها بمجموع اللفظین کالابوة و النبوة و القرب البعد العموم و الخصوص و علی کلا التقدیرین فوجب تصادق کل من الطرفین بفرد منها موافق للآخر او مخالف فالنسب بین الکلیین الواحدة بالنوع کالتساوی و التباین او بالجنس کالعموم و الخصوص مطلقا او من وجه اربع و باعتبار قیامها بالطرفین ثمانیة فافهم و لا تقنع الی قول من قال العموم و الخصوص المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم الانفکاک

احدہما عن الآخر فانہ وہم لاطرادہ فی جمیع الاضافات فیجوز ان یعد الابوۃ والبنوۃ نسبۃ واحدۃ بما حررنا لک
اندفع ما قیل ان العموم والخصوص اما صفۃ لمجموع الطرفین فینبغی ان یصح اطلاق اسم العام والخاص علی
المجموع واما صفۃ لاحد الطرفین فینبغی ان یطلق علیہ اسم العام والخاص قولہ اذ النسب ظرف للحکم باحد الامرین
اعنی الصدق وعدم الصدق لا لنفسہما فلا یرد ان اتصاف الکلیتین بالنسب ثابت سواء نسبا بکلی
الی کلی الاخر اولا قولہ بان اللاشئ واللاممکن واما اذا کان احدہما من الکلیات الفرضیۃ نحو اللاشئ
او الانسان فبہما داخلان فی المتباینین وبین نقیضہما اعنی الشئ واللاانسان عموم وخصوص من وجہ یصدق
الشئ بدونہ الانسان واللاانسان بدونہ فی اللاشئ واجتماعہما فی الفرس وقس علی ذلک اللاشئ والباری
فلا اخص مادۃ لنقض الکلیتین الفرضیتین قولہ واجیب اہ قال المحقق التفتازانی لا یقال المعتبر فی مفہوم
النسب الصدق فی نفس بحسب امکان الفرض والتقدیر والنقصان لکونہما کلیتین یمکن للعقل ان
یفرض کلا منہما صادق علی کل ما یصدق علیہ الاخر فیکونان متساویین لانا نقول لو لم یکن المعتبر فی مفہوم
النسب الصدق فی نفس الامر لم ینضبط لانہ یمکن للعقل ان یفرض صدق احد المتباینین علی الاخر
وصدق احد المتساویین علی غیر الاخر وصدق العام علی غیر افراد الخاص وان کان ذلک المفروض
محالا بل الجواب ان النقیضین لکونہما کلیتین لا بد لہما من صورۃ حاصلۃ فی العقل وہی لاشئ بالذات
وشئ من حیث انہ صورۃ حاصلۃ فی العقل ویصدق علیہ الامران حتی ان اللاممکن المتصور صادق علی
شئ فی الذہن ولا تناقض لتغایر جہتی الایجاب والسلب فی الصدق ہہنا لا یکون کما فی القضایا حتی لا
فی الموضوع لنفس المفہوم انتہی وحاصلہ ادخلہما فی المتباینین لکن انما یتم لو فسر التساوی بصدق کل
منہما علی الآخر واما علی ما فسرہ من صدق کل منہما علی کل ما یصدق علیہ الاخر فلا کما لا یخفی علی ان قولہ وہی
لاشئ بالذات ممنوع لان مفہوم اللاشئ ما فرض صدقہ علیہ فتدبر قولہ او التی یمکن صدقہما اہ کلمۃ
او للتمییز لا للتردید او للتعمیم قولہ تخصیص الدعوی لم یرض بارجاع النفی فی قولہ لم یصدق علی شئ
واحد الی قید الوحدۃ مع بقاء الصدق واخراجہما عن تعریف المتباینین لانہ یخل بانحصار النسب
فی الاربع قولہ بل فی الکلیات اہ ای بل غرضہم اصالۃ فی الکلیات الموجودۃ وتبعا فی الامور الصادقۃ
علی شئ لان المنطق آلۃ دون للحکمۃ الباحثۃ عن احوال الاعیان الخارجیۃ علی وجہ کل موضوعات
مسائلہا ومحمولاتہا اما ذاتیات الاعیان فہی کلیات موجودۃ او عوارض صادقۃ علیہا فی نفس الامر
کالامور العامۃ وما لیس شیئا منہا فلا غرض للمنطقی فی البحث عن احوالہ فقولہ اصالۃ وتبعا متعلق
بالغرض ومن لم یفہم وقع فی حیص بیص قولہ ولا یمکن اہ یعنی لو امکن ادراجہما یعم کما عم تعریف الکلی

داد رجت فیه وان لم یتعلق غرض بها قوله مع رعایة تلک الاحکام ای الاحکام الآتیة للنقیضین قوله
فی زمان واحد تفسیر للمعیة لدفع ان یحمل علی مجرد الاجتماع فی الصدق قوله فان النائم والمستیقظ متساویان
فی الصراح الاستیقاظ بیدار شدن از خواب فما قیل یجوز ان یتولد علی الاستیقاظ ولا بصیرة
قایما بل لموت مع عدم الاتصاف فالنوم فلا یصدق کل مستیقظ نائم وہم منشاء عدم الاطلاع
علی معنی الاستیقاظ قوله انما هو بین النائم فی الجملة ای فی وقت ما قوله وقس علی ذلک اه فلا بد
ان یصدق العام علی جمیع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا یکون تحقق العام لنفسه لازما للخاص بل
صدقه بالاطلاق لازم لتحققه ولا یکون نفی العام مستلزما لنفی الخاص بل نفی صدقه واعلم ان المراد
بقولهم فی تعریف المتساویین ان یصدق کل منهما علی کل ما یصدق علیه الآخر ان لا یخرج ما یصدق
علیه احدهما عن الآخر کما فی قولهم العلة التامة جمیع ما یتوقف علیه الشئ سواء کان تعدد ما صدق علیه
اولا فیدخل فیه الکلیة ان المنحصر ان فی فرد واحد کالواجب بالذات والقدیم وکذا الحال فی العموم فیدخل
فی العام والخاص الواجب بالذات والقدیم بالزمان قال اعم مطلقا ای عموما مطلقا غیر مقید بوجه
دون وجه قال ومرجع التباین اه مصدر میمی ولیس بمعنی ما یرجع الیه ای ما یجب ان یتحقق حتی
یتحقق التباین علی ما وہم لکونه مستعملا بالی واقدم لکونه مما یتحقق علة فاعلیة التباین ثم رجوع التباین
فی الکلیتین الی سالبتین کلیتین یقتضی ان لا یتحقق التباین لا دونهما فلا ینافی ذلک ما سیجی عن تحقق التباین
بین الجزئیین وبین الجزئی الکلی الغیر الصادق علیه کما یکتب لسان عن المفهومین الذین لم یصدق شئ
منهما او واحد منهما فقط علی امر مع عدم التباین بینهما لان الصدق علی امر معتبر فی النسب کما مر قال
الی سالبتین کلیتین ای سالبتین لا الی جزئیتین من الطرفین یتعلق بالسالبتین معناه حاصلتین من سلب
الطرفین الی کل واحد من الآخر علی حذف المضاف وکذا قوله من احد الطرفین ای ایجاب احد الطرفین
وقوله من الآخر ای من سلب الآخر واما ما قیل من ان قوله من الطرفین بمعنی الناشئین من الطرفین
لان منشاء القضیة الموضوع والقضیة لبیانه فتکلف کما ان تعبیره بالمرکبین من الطرفین غیر جائز فی
قوله من احد الطرفین قال الی موجبتین کلیتین ای مطلقتین عامتین کما عرفت فی النائم والمستیقظ
قوله علی معنی اه لا علی معنی ان کل کلیتین یتحقق النسب الاربع بینهما قوله فلا یوجد فیهما الاقسام
اه مبنی علی ان الجزئی الحقیقی مقول علی واحد کما اختاره الشارح اما علی تحقیقه قدس سره فلامتناع عملة لا یتحقق
شئ من النسب الاربع فی الجزئیین قوله فلو قال المفهومان آه تعریض قدس سره هذا التوهم علی
وجود النسب الاربع بین الکلیتین یدل علی ان منشاء التوهم خصوص هذا التقسیم بناء علی ان بعض ما تحته

كذلك فلا يرد ان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشئ لا يكون بحريانه في كل ما تحته وليس اكثر مائل الاسناد لوجد مثله
قوله لكان التخصيص لغوا لكون البحث عن الكلي مقصود بالذات لا يقتضي التخصيص لان الاصل في القواعد
العموم قوله بادنى الالتفات اى بعد العلم بحقيقة الاقسام الاربعة بعلم النسبة بينهما بادنى الالتفات
قوله على ان المقصر اه يعني لو لم يعلم ما ذا فيهما فلا ضرر قوله قلت اه خلاصة مع تصادقهما على تقدير
المشار اليه ومنع كونهما جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لمجرد الاستظهار اذ لا
يذهب الوهم الى تصادقهما على تقدير التعدد قوله وبذلك اه اى بسبب مقارنته باوصاف
متعددة لا مدخل لها في تشخصه قوله لم يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا اى كائنا في نفس الامر قوله بل
هناك تعدد بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمنة متعددة لا يوجب تعدده تعددا حقيقيا
بل فرضيا قوله كما هو المتبادر من العبارة اى من صيغة التثنية فانه يستفاد منه التعدد في نفس الامر
لا بمجرد الفرض قوله ولو عد جزئي اه اى لو عد جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات التي لا مدخل
لها في تشخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم انيكون الجزئي مقولا على كثيرين لانه مقارن
بالاوصاف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عدا
فاندفع ما قال المحقق الدواني ان لزوم كون الجزئيات كلية ممنوع لان الكلية يجوز صدقه على ذوات متكثرة
لا صدقه مع مفهومات أخر على ذات واحدة والمحقق ههنا هو الثاني دون الاول وكذا ما قيل انهم
قالوا ان الحد التام مغاير للمحدود بالاعتبار مع انهم اعتبر التساوي بينهما فعلم انهم لا يشترطون في التساوي
كون الطرفين متغايرة بالذات لان الكلام في ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيما اعتبرت فيه
لا ان تعدد الاعتبارات لا يعتبر في الحد مع الحدود واعتبر التغاير بالاجمال والتفصيل حيث جعل احدهما
موصلا الى الآخر ولم يعتبر ذلك التغاير موجبا للتعدد الماهية كما في نحن فيه فتدبر قال بين العينين اي
بين نفسيهما الكليتين وذاتيهما اى كونهما صادقين على ما تحته من غير اعتبار عروض وصف كونهما نقيضين
لمفهومين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس والعدميين كاللاانسان واللافرس ولذا
اعترض السيد قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين باللاممكن واللاموجود قال في بيان النسب
بين النقيضين اى في بيان النسب التصادق والتفارق بين الكليين من حيث عروض هذا الوصف اعني
كونهما نقيضين لمفهومين آخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لهما لا باعتبار ذاتيهما فالمبحوث عنه مثلا النسبة
بين اللاانسان اللاناطق من حيث كونهما نقيضين لامرين متساويين لا من حيث كونهما نقيضين لخصوص
الانسان والناطق والنسبة بين الكليين بهذا الاعتبار قد يختلف فان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه

مبلیثة باعتبار ہما فی انفسہما یکون النسبة بینہما باعتبار کونہما نقیضین النبا بن الجزئی فتدبر فانہ مما خفی
علی من ندعی فہم الدقائق قال والا الکذب ای وان لم یصدق کل واحد منہما علی کل ما یصدق
علیہ الاخر لا یبقی ما صدق احد علی بعض ما یصدق علیہ الاخر لان رفع الایجاب الکلی یستلزم السلب
الجزئی فکلمة علی صلة الصدق الذی یتضمنہ الکذب فانہ عبارة عن عدم الصدق باسرہ تفسیر
فسر الصدق من الحمل والتحقق مطابقة الواقع قال والا الکذب النقیضان ای ان لم یصدق شئی منہما
علی ذلک البعض وہو محال لانہ ارتفاع النقیضین قال مثلا یجب اہ فقولہ کل لا انسان لا ناطق
وکل لا ناطق لا انسان مثال لقولہ ای یصدق کل واحد من نقیضی المتساویین علی کل ما یصدق علیہ
نقیض الاخر وقولہ والا لکان بعض اللا انسان لیس بلا ناطق مثال لقولہ والا الکذب احد النقیضین
علی بعض ما یصدق علیہ الاخر ای وان لا یصدق الکلیتان یصدق نقیض احدہما فکان بعض
اللا انسان لیس بلا ناطق مثلا فہو مذکور بطریق التمثیل ولا حاجة الی تقدیر او بعض اللا ناطق لیس بلا انسان
وقولہ فیکون بعض اللا انسان ناطق مثال لقولہ فیصدق عین احد المساویین علی بعض ما یصدق علیہ
نقیض الاخر ولیس مثلا لقولہ ما یکذب علیہ احد النقیضین یصدق علیہ عینہ علی ما وہم لانہ حکم کلی شامل الصورة
یقتضی المتساویین وغیرہا مبرہن لقولہ والا ارتفع النقیضان اورد دلیلا لقولہ فیصدق احد المتساویین
علی بعض ما یصدق علیہ نقیض الاخر فہو المحتاج الی المثال وقولہ فبعض الناطق لا انسان عکس
لقولہ فبعض اللا انسان ناطق ومثال لقولہ فیلزم صدق احد المتساویین بدون الاخر ان لا یصدق
علیہ الاخر بل لخلفہ لنقیضہ وہو غیر لازم من قولہ فیکون بعض اللا انسان ناطق فاندفع ما قیل ان
قولہ فبعض الناطق لا انسان مستدرک لا یحتاج الیہ فی محاذاة ما ذکرہ سابقا من التمثیل قولہ
اورد علیہ اہ لا یخفی ان الایراد علی المثال بعد الاستدلال علی المدعی لا معنی لہ الا انہ اورد ہہنا
لوضوح ورددہ منہ فہو فی الحقیقة راجع الی قولہ فیصدق عین احد المتساویین علی بعض ما یصدق
علیہ نقیض الاخر ثم ان ہذہ المقدمة ایضا مدللة لقولہ لکن ما یکذب علیہ احد النقیضین یصدق علیہ
عین الاخر فالمنع علیہما راجع الی منع قولہ والا الکذب النقیضان ولذا اعترض اخر بان ہذا المنع مکابرة
لان ارتفاع النقیضین محال بالبدیہیة واجاب بان النقیضین بمعنی العدول یرتفعان النقیضان بمعنی السلب
وقد اشتبہ علی المستدل احدہما بالاخر ہکذا ینبغی ان یفہم ہذا الکلام لا کما قیل ان کلام المستدل ظاہر
فی دعوی استلزام السالبة المعدولة المحمول للموجبة المحصلة فاورد علیہ بمنع الاستلزام فانہ لا
اشارة فی کلام المستدل الی ذلک قولہ ان السالبة المعدولة المحمول ای القضیة السالبة التی

يكون سلب جزءا من محمولة اعم من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزءا منها محمولها قوله ان الايجاب
يستلزم اه اي صدق الايجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الايجاب ان خارجا فخارجا وان
ذهنا فذهنا قوله ان ثبوت مفهوم وجودي اي موجود في نفسه او معدوم او ما لا يكون السلب
جزء مفهومه او يكون جزءا منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت له في طرف ذلك الثبوت
لامتناع اتصاف المعدوم بصفة قوله اتجه المنع المذكور وهو انه يجوز ان يصدق الاولى لعدم
موضوعها فلا يصدق الثانية لانه يقتضي وجود الموضوع قوله فان قلت آه اثبات للمقدمة الممنوعة
يعني استلزام قولنا بعض اللاشيء ليس بلا ممكن لقولنا بعض اللاشيء ممكن وليس ابتداء استدلال
على ان نقيضي المتساويين متساويان على ما وهم قوله متناقضان اذا اعتبر في انفسهما اي اذا اعتبر
مفهوم في نفسه وادخل على السلب حصل هناك مفهومان متناقضان بمعنى انهما متباعدان غاية
التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا النقض بمعنى العدول قوله واما اذا اعتبر صدقهما اي صدق ذينك
المفهومين المعتبر في انفسهما قوله لان نقيض آه بناء على ان نقيض كل شيء رفعه قوله ولا شك اه يعني
فيما نحن فيه من قولنا ونقيض المتساويين متساويان ان اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين
او عدميين على شيء بناء على ان رجوع المساواة الى الموجبتين الكليتين وكذا في ما ذكر في اثبات عكس
لانه قضايا والمعتبر في اطراف القضايا اي في جانبي الموضوع والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم
المحمول على ذات واحدة فاذا وجد النقيض لشيء منهما كان سلب صدقه على شيء لا ما هو نقيضه في
نفسه قوله فوضعت احدهما مقام الاخر حيث قلت ان اللاممكن نقيض الممكن واذا لم يصدق
اللاممكن يصدق الممكن والا ارتفع النقيضان فانهما نقيضان باعتبارهما في انفسهما وقد اعتبرتهما
نقيضين باعتبار الصدق قوله والمخلص اي الاخلاص وما يوجب الخلاص عن الاشكال المذكور
قوله باعتبار الصدق اي صدق المتساويين على شيء بناء على رجوع المساواة الى الكليتين الموجبتين
فيكون نقيضاهما سالبتين اي سلب صدق المتساويين على شيء لا انفسهما في انفسهما قوله فيحصل
قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين اي حكم فيهما بايجاب سلب المحمول لما سلب عنه الموضوع
قوله والموجبة السالبة الطرفين بناء على ان ما نحن فيه كذلك والقضيتان الموجبة السالبة
المحمول لا يقتضي وجود الموضوع لان الايجاب اعتباري صرف اعتبار العقل ان سلب شيء
عن شيء ايجاب لذلك وسلب له وصورة كذلك ولا ايجاب في الحقيقة بخلاف المعدولة فان
الاتصاف به حقيقي وان كان الصيغة سلبيا واذا تمهد هاتين المقدمتين فنقول لو كذبت احد

ہذین القضیتین لکذبہما اما بعدم الموضوع و بالنظر لعدم استدعائہما وجودہ اما بصدق نقیض المحمول علیہ فیصدق عین احد المتساویین مع نقیض الاخر مثلا اذا کذب کل ما لیس بانسان لیس بناطق کان کذبہ بصدق نقیض بناطق علی ما لیس بانسان وہو صدق الناطق علیہ قولہ فتم البرہان بلا اشتباہ لاستلزام الموجبۃ السالبۃ المحمول ح للموجبۃ المحصلۃ بوجود الموضوع قولہ وہذا الفن آلۃ اہ یعنی ان المنطق انما دون لاجل ان لا یعرض الغلط فی الحکمۃ ولا قضیۃ حکمیۃ لا من المسائل ولا من المبادی التصدیقیۃ اطرافہا من نقائض الامور الشاملۃ فلا حاجۃ الی معرفتہا فلا باس فی اخراجہا عن القواعد المنطقیۃ قولہ کما مر بقولہ واعترض علیہ بان اللاشیٔ واللاممکن بالامکان العام قولہ الی غیر ذلک من کون الموجبۃ الکلیۃ تنعکس کنفسہا بعکس النقیض ومن کون نقیضی المتباینین متباینا تباینا جزئیا فان بین المعدوم فی الخارج بین الممکن العام بمعنی سلب الضرورۃ عن احد الطرفین مطلقا عموم وخصوص مطلقا لصدق الممکن العام علی الواجب فیکون المعدوم واللاممکن العام مباینۃ کلیۃ لما مر من ان بین عین الخاص ونقیض العام تباین کلی فیکون بین نقیضہما اعنی اللامعدوم واللاممکن العام تباین جزی مع تحقیق العموم المطلق بینہما لصدق الممکن العام بدون اللامعدوم فی الممتنع وشمولہ جمیع افرادہ واللامعدوم لانہ اما واجب وممکن خاص وہذا اشکال لا یمکن النقض عنہ الا بالتخصیص قولہ یوجب تکلفات بعیدۃ ذکرہ الش فی شرح المطالع اوبین وجہ عدم تامیتہا وان شئت فارجع الیہ وفیہ اشارۃ الی ان ما ذکرہ اولا ایضا تکلف بعید لان القضیۃ السالبۃ المحمول اخترعہ المتاخرون مع ان مباحث ہذہ السبب مذکور فی کلام المتقدمین والقول لعدم استدعائہ وجود الموضوع مما نوقش فیہ بان حکم العقل بان الایجاب یستدعی وجود الموضوع لا الفرق بین ایجاب وایجاب باخراج الموجبۃ السالبۃ المحمول تخصیص فی الاحکام العقلیۃ قولہ کما اشرنا الیہ بقولہ وفی کون نقیض الاخص اعم من نقیض الاعم کما لا یخفی علی ذی فطرۃ سلیم وعقل مستقیم قولہ المخصص بامر بان نقول نقیض الاعم والاخص باعتبار الصدق لکون مرجعہما الی قضیتین ماذا لم یصدق کل ما لیس بممکن عام لیس بانسان فلکذبہ لیس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائہ ذلک بل باعتبار صدق نقیض المحمول فیصدق بعض ما لیس بممکن عام انسان فیلزم صدق الخاص بدون العام او یخص البحث بما اذا لم یکن العام من نقائض الامور الشاملۃ فنقیضا العام والخاص ح یصدقان علی شی خارجی او ذہنی فیلازم الموجبۃ المعدولۃ والمحصلۃ قال ونقیض الاعم مطلقا آہ مطلق الثانی متعلق باخص الاول ولا حاجۃ الی تقیید الاخص الثانی لان لونہ مطلقا فہم منہ تقیید الاعم مطلقا

قال ان یصدق نقیض الاخص اه بیان لمعنی العموم المطلق بینهما فالمعنی کل فرد یصدق علیه کل نقیض
الاعم یصدق علیه کل نقیض الاخص دون العکس ولا غبار علی هذا ان تردد بعض الناظرین قال
فلانه لو لم یصدق نقیض الاخص الخ ای لو لم یصدق نقیض الاخص علی کل ما یصدق علیه نقیض الاعم
یصدق علی ذلک الاخص علیه لان الاخص علی ما زعم قوله ودفعه بما مر من اعتبار القضیة موجبة سالبة المحمول
او التخصیص بما عدا القضایا التی موضوعها الامور الشاملة قوله فکیف یستدل الخ ای الشارح علی اثبات ما ادعاه
المصنف بدل علیه الجواب فیه اشارة الی ان ما ذکره الشارح لیس تفسیرا لما فی المتن فانه بطریقة علیحدة ترکها الشارح لظهورها
وهو انه اذا صدق العام علی کل ما صدق علیه نقیض الخاص لم یبق للعام فرد سوی الخاص وذلک یستلزم صدق
الخاص علی کل افراد العام بما حررنا اندفع ما قیل ان المفصل انه کیف یمکن تفسیر کلام المصنف فی الاستدلال
بما لا یرضی به فالجواب بان الشارح نظر الی الواقع لا ینفع فی دفعه قوله لم یتبین بعد ای بعد هذا المبحث حتی یکون
حواله علی ذلک بل انما یتعین فیما بعد عکس النقیض علی طریقة المتاخرین قوله نظر الی الواقع وان لم یکن فرضا
للمصنف قوله ولم یکتف اه ای لم یکتف فی اثبات الجزء التالی اعنی لیس ما یصدق علیه نقیض الاخص
یصدق علیه نقیض الاعم بعکس النقیض حتی یرد علیه ما ذکر بل استدل بما صح التمسک به عند المصنف ایضا اعنی
قوله او نقول وایضا قوله او نقول آه وما قیل ان للمصنف مدعیین احدهما قوله لیس کل نقیض الاخص نقیض الاعم والتالی
هو مستلزم یصدق الاخص علی کل الاعم والذی بینه الشارح بعکس النقیض هو التالی وما یصح به التمسک عند المصنف
هو استدلال علی الاول فیلزم الاکتفاء فلیس بشیء ان معنی قول الشارح بعکس النقیض ان مدلوله لانه لازم بتوسط
عکس النقیض اذ لا مغایرة بینهما یدل علی ذلک قوله فلیس کل لا انسان لا حیوان اه حیث اکتفی علی عکس النقیض
قوله قریب من الطبع لان المحمول فی القضیة الموجبة الکلیة اما مساو للموضوع او اعم منه ولا شک فی انتفاء کل منهما
یستلزم انتفاء الموضوع واما نزاع المتاخرین فانما هو فی عمومه وجزئیته فی نحو کل ممکن شیء فانه لا یصدق کل لا شیء
لا ممکن لعدم وجود الموضوع الذی یستدعیه الموجبة قوله جزء الدلیل ای صغری القیاس وکبراه مطویة ای کلما کان
کذلک کان بعض الاخص اعم من نقیض الاعم قوله فهو بحقیقته ای اذا کان الصغری تعریفا للمدعی فهو بحقیقته استدلال
بثبوت الحد علی المحدود فلا مصادرة قوله بما بعده ای قوله اما الاول اه واما الثانی اه قوله ان المقصود
اه ای لیس المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما یصح لو کان المحدود معلوما بغیر الحد وفیما نحن فیه قد علم
المحدود بهذا الحد بل المقصود تفصیل المدعی الی جزئین لیستدل علی کل واحد منهما علی الانفراد اذ لا دلیل یثبت
المدعی بتمامه قوله ولیقال اه ای یصدق فی عطف تفسیری لقوله یجعل ای المراد یجعله تفسیرا
له ان نورد بعده بحرف التفسیر لیستفاد منه التفصیل لا ان یکون الغرض منه التفسیر للازم التعاند

قوله فف الكلام تسامح اى تساهل فى اللفظ حيث اورد لام التعليل مقام حرف التفسير قوله
لجعل التفسير اى ماهية تفسير فى الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التعليل
عليه فمعنى قول الشارح وهو مصادرة على المطلوب انه مصادرة صورة ولما ذكره قدس سره ظهر كونه
تسامحا حقيقة ولا حاجة الى ان القول الشارح بالتسامح تسامح لانه خطاء اولا الى ما قيل ان التسامح
اللفظى ربما يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى الفساد كما يقتضى الى فوت الادنى فانه خلاف المتعارف
بينهم قال مصادرة على المطلوب فى الصراح مصادرة خون كسى را بمال او خريدن وفى القاموس
صادرته على كذا كالتجرية والمناسبة ظاهرة قوله حاصله اه لما كان فى كلام الشارح اطناب بين
حاصله ودفع به ما قيل ان التباين الجزئى ايضا يثبت المدعى لانه يقال بدون التباين الكلى ولا يستعمل
فى مجرد العموم من وجه لان ذلك انما هو فى لفظ التباين الجزئى ومقصود ان انه لو اطلق التباين الجزئى
لاحتمال ان يكون ذلك متحققا فى احد نوعيه اعنى التباين الجزئى الجامع للعموم من وجه فلا يثبت
نفى العموم بينهما قال اذا لم يتصادقان اه اى ان لم يحمل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد
لكون مرجعه الى سالبتين جزئيتين فما قيل انه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فان لم يتصادقا
آه وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا لم يجتمعا فى بعض الامور قال فانقلبت
اه سعارضته متساوية لوهم كون المدعى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع النكرة فى سياق
النفى وعدم المعلولية بمادة من المواد قال المراد انه ليس يلزم آه بقرينة ان جميع القضايا التى اثبت
النسبة فيهما ضرورية مع ان الشيخ قال ان قضايا العلوم كليات اكثرها ضرورية ولذا قدم هذا الجواب
قال لافادة العموم بناء على ان المهملات العلوم كليات قوله فيكون سالبة جزئية وليست
من المسائل اذ المقصود منهما دفع توهم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان ما ذكر عام
مخصوص البعض قوله كان حاصله آه لئلا يكون التعرض للمبهم مع تحقق خصوصية احد الفردين ابهاما
فى بيان النسبة قوله ولا يعنى بالمباينة الجزئية الا هذا القدر سيجئ فى كلامه قدس سره ان
هذا القدر غير كاف فيهما لان المراد بها المباينة مجردا عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية
قال كاللاوجود واللامعدوم اى اللاوجود واللامعدوم فان كل واحد منهما يصدق على نقيض
الآخر ولا يصدقان على شئ واحد فما قيل انه من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص
النسبة بالكليات الصادقة فى نفس الامر وهم قال تباين جزئى آه بمعنى صدق كل منهما بدون
الآخر فى بعض الصور فقط بقرينة حصوله فى مقابلة التباين الكلى وهذا كما يطلق السلب الجزئى

في مقابلة السلب الكلي ويراد به النفي عن البعض مع الاثبات للبعض فكانه قال وان صدقا معا كان بينهما
عموم من وجه الا انه عبر عنه بالتباين الجزئي فيترتب عليه قوله فالتباين الجزئي اي بالمعنى الاعم
لازم جزما قال يصدق كل واحد من المتباينين مع الاخر بناء على ان الكلام في الكليات الصادقة
في نفس الامر على ما مر بيانه في قوله ونقيضا المتساويين متساويان قال وانت تعلم اه يريد انه لم
يعتبر العموم في قوله احد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظ كل او بجعل
الاضافة للعموم يثبت المدعى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك ما في المقدمات من قوله لانه
اما ان يصدقا الى قوله ضرورة صدق آه فاستدراكنا في المقدمات غير مغنية بخلاف استدراك
قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررنا لك اندفع ما قيل
ان المص لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المص مستدرك قوله اجيب خلاصته اي قيد فقط متعلق
بقوله مع نقيض الاخر متشابهة بقوله احد المتباينين ومحط الفائدة اضافة احد الى المتباينين اي يصدق
احد المتباينين لا احد النقيضين مع نقيض الاخر لا مع عليه فيفيد الاول صدق احد النقيضين بدون نقيض
الاخر والثاني صدق نقيض ذلك الاخر مع عين الاخر مثلا يصدق الفرس مع اللاانسان يصدق
اللافرس مع اللاانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاد يصدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر
قوله وليس معناه آه اي ليس قيد فقط متعلقا بقوله احد المتباينين ويكون محط الفائدة لفظ احد
فيكون معناه ما ذكره قوله خاليا عن الفائدة فقط لا يخفى عليك حسن العبارة قوله الى هذا القيد
متعلق بترك يتضمن معنى الرجوع قوله وحمل اللفظ اه لان المتبادر ان يكون محط الفائدة لفظ احد
الاضافة الى المتباينين قوله لكن الخلل اه لا بالمعنى فالحمل عليه ادنى قوله اذ لا يقال آه لما مر ان
الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في ضمن احد الفردين بخصوصيته تقصور في بيان النسبة قوله
ويعلم من ذلك عطف على قوله يقال ان النسبة اه اي يعلم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئي
في الموضعين اي في المثالين المذكورين من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين
الجزئي فانه لا يفهم منه احدهما بعينه فيكون البيان قاصرا قوله ولا شك اه عطف على قوله بان
معنى قولهم آه مقدمة ثانية من الجواب قوله وهذا الكلام اه يحتمل ان يكون من تتمة كلام المجيب ويحتمل
ان من كلامه قدس سره بحسبنا للجواب قوله قيل اه جواب عن اعتراض ذكره الش بقوله
نعم لم يبين لما ذكره المصنف ره النسبة بين نقيضي امرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به اخر اخره
ههنا التوقفه على قوله يصدق احد المتباينين مع نقيض الاخر قوله في بعض الصور آه وهو عين الاخص

مع نقیض الاعم **قوله** فاذ اضم اه فانما احتیج الی الضم لان اللازم مما ذکر ثبوت التباین الکلی فی بعض الصور
وثبوت العموم من وجه فی بعض امروا ما النسبة التی ہی شاملة لجمیع الصور فلم یعلم ماہی فاذا ضم ذلک
الی ما یستفاد مما ذکره فی نقیضی المتباینین من صدق عین کل واحد مع نقیض الاخر ظهر ذلک **قوله**
فانه جاز فیهما اه ای ما ذکره فی نقیض المتباینین جاز فی نقیض الامرین اللذین بینهما عموم من وجه **قوله**
فبل الخ جملة معترضة بین قوله نفی اولا وبین المعطوف علیه اعنی قوله ولم یتعرض لدفع توہم انه اذا کان
المقصود نفی ما یتبادر الیه الوہم فلم نفی العموم مطلقا حیث قال لیس بینهما عموم اصلا ای لا مطلقا ولا من
وجه بانه لاجل المبالغة فی النفی **قوله** ولم یتعرض للنسبة ای ثانیا **قوله** المتبادر انما قال ذلک
لاحتمال ان یحمل علی ان للکلی مفهوما واحدا یسمی باعتبار مقابلة للجزئی الحقیقی حقیقیا وباعتبار انه
امر نسبی لا یعقل عروضه للشیء الا بالقیاس الی کثیرین اضافیا کما یشیر الیه کلامه قدس سره **قوله**
لان التمایز بین الشیئین اه فان عدم صلاحیة فرض الاشتراک وان کان متعلقا بالقیاس الی
کثیرین لکنه عروضه للشیء بحسب نفس تصور مفهومه ولا یحتاج الی وجود کثیرین فالجزئیة بهذا المعنی ثابت
للشیء بالنظر الی نفس مفهومه وکونه اخص امر عارض له بالقیاس الی ما ہو اعم منه فهو معنی اضافی
لا یمکن عروضه للشیء الا بالقیاس عروض عموم لشیء اخر **قوله** متمایزان کذلک یکون احدهما حقیقیا والاخر
اضافیا بل معنی واحد اضافی **قوله** ولا شک انه امر نسبی ای النسبة داخل فی مفهومه اذ النسبة الی
کثیرین لا یعقل عروضه للشیء واتصافه به الا بالقیاس الی ذات کثیرین ویستلزم نسبة اخری عارضة
للکثیرین وہو کونهم معروض الاشتراک فیه **قوله** ہذا المعنی ویکون التعبیر بقوله ہو الاعم من شیء تعبیرا
منه لعبارة واصح فی کونه اضافیا بل کما یشیر الیه قدس ره فی رسالة القاسمیة ان کل واحد من الکثیرین
یسمی فرد الکلی وجزئیا اضافیا له **قوله** وان اراد معنی آخر ای مغایرا لذلک المعنی المتقدم فلم یتنبه
ومنشاء السوال عدم الفرق بین صلاحیة الاشتراک بین کثیرین وبین الاعم من شیء الا من حیث
التعبیر اعلم انه لو ترک فی السوال والجواب واکتفی لقوله ومعناه الذی یندرج آه لکان اخصر واخصر
اذ الترديد فی السوال والقول فانه لم یتنبه لعد ان فسر الش الکلی الاضافی لقوله وہو الاعم من شیء
لشیء ثم الجواب بانه اراد معنی اخر وقد تنبه آه مشبث معنی جدا الا ان الش فی شرح المطالع صرح بان
ہناک مفهومات ثلاثة الجزئیین والکلیین فلذلک تردد قدس سره وتشکک فی کون المفهومات
اربعة او ثلثة عند الش ولذلک قال سابقا المتبادر **قوله** حتی یرجع الی المعنی آه فیه اشارة الی
ان منشاء السوال عدم الفرق بین المعنیین **قوله** لا ذہنا ولا خارجا کالکلیات المعدومة اذ الجزئی

بها فرد فی الذهن سواء کان المفروض ممکنا او ممتنعا کما فی شریک الباری **قوله** لان الاضافة فیه اظهر لان کون الاندراج والاندراج فیه من الاضافة امر ظاهر فی بادی الرای بخلاف صلاحیته لفرض المشترک بین کثیرین ولا یناقش فیه **قوله** لکونه مقابلا اه فهو توصیفه للشئ توصیف مقابلة باجزاء التقابل مجری التناسب **قوله** فی کونها اضافیة ای منسوبة الی الاضافیة نسبة الفرد الی الکلی **قوله** موقوفا علی تعقل الغیر اعنی الکثیرین لکونه داخلا فی مفهومها **قوله** کما ان تعقل منع اه ای تعقل مفهوم الجزئی الحقیقی موقوف علی تعقل الغیر اعنی کثیرین لدخوله فی مفهومه ایضا **قوله** لان تحققه فی شئ وعروضه له لا یتحقق علی تحقق الغیر وکذلک مفهوم الکلی عروضه لشئ لا یتوقف علی تحقق الکثیرین فالتوقف فی کلامه قدس سره فی جمیع المقدار علی معناه الحقیقی لا بمعنی الاستلزام علی ما وهم **قوله** مقابلة العدم والملکة بهذا صرح فی حاشیة شرح المطالع داخل بیانه علی ذکره سابقا فی القسمة حیث قال المفهوم اما من شانه ان یحصل فی العقل سواء حصل بالفعل او لا ان منع هو من حیث انه مقصود من وقوع الشرکة فیه بالحمل علی کثیرین ایجابا فهو الجزئی ان لم یمتنع فهو الکلی انتهی یفهم منه ان الذی لیس من شانه الحصول فی العقل واسطة بینهما النفی مفهومه الکلی قید عما من شانه ان یمتنع ای من شان نوعه هذا المفهوم مطلقا معتبر والنظر الایجاب والسلب فاذ تحققت شئ لیس من شانه الحصول فی العقل اصلا محل تردد ثم المراد ان التقابل بین الکلیة والجزئیة اعنی المنع وعدم المنع کذلک لا بین الکلی والجزئی لانهما مفهومان من صفتهما المنع وعدمه فلیس احدهما منعا للاخر حتی یکون بینهما تقابل العدم والملکة او الایجاب والسلب فهما متضادان **قوله** تقابل التضایف کالکلیة والجزئیة من المتضایف الحقیقی والجزئی والکلی من المتضایف المشهوری **قوله** من ان المعتبر فی الکلی الاضافی الاندراج بالفعل وفی الحقیقی امکان فرض الاندراج وهو اخص منه **قوله** وهذا هو المعنی الخاص بعینه واما ما قیل ان معناه ان یقع موضوع له فی القضیة الموجبة الکلیة حتی ان احد المتساویین عد جزئیا اضافیا للاخر فمع کونه خلاف المتبادر یستلزم ان لا یکون تعریف المص جامعا **قوله** فلا یجوز ان یذکر احدهما اه فیه اشارة الی تعرض الش لبیان ان الکلی بمعناه العام لیس لاجل ان اتمام النظر فی تعریف المص موقوف علیه لانه ما اخذ الکلی الاضافی فی التعریف بل لفظ الاعم فیکفی فی اتمامه ان الجزئی الاضافی معناه الخاص کما ان الخاص خاص بالنسبة اه بل لتمیم الفایدة وهی انه لا یجوز ان یذکر فی تعریف الکلی الاضافی الجزئی الاضافی والخاص **قوله** مقدم علی معرفة المعرف لکون معرفته سببا لمعرفته ولو اخذ احد المتضایفین فی تعریف الاخر لزم تقدم الشئ علی نفسه بمرتبتین **قوله** تعقل الاعم اه یعنی ان الاعم من حیث انه دال علی زیادة العموم

نیل عرض

ماخوذ فی التعریف وهو متوقف علی تعقل زیادة العموم علی تمام اخر فیلزم احد المتضایفین فی التعریف
بالواسطة فیلزم تقدم الشیٔ علی نفسه بثلث مراتب قوله مع ان المقصود اه وان کان اللفظ مستعملا
فی معنی التفضیلی کما یقال العسل احلی من الخل ای علی تقدیر فرض الحلاوة فیه فیرجع الی معنی اصل الفعل
فلا یرد انه لایمکن ارادة هذا المعنی فی عبارة المتن لان صیغة التفضیل اذا استعمل بمن یکون نصا فی الزیادة
قوله لا معنی الزیادة والتفضیل والا لزم ان لایکون الشخص جزئیا اضافیا بالنسبة الی مافوقه کلیا
اضافیا بالنسبة الیه قوله اقوی من الثانی لان امتناع تعقل الشیٔ قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل
احد المتضایفین قبل الاخر قوله فالاولی ان لایقتصر اه المقصود منه ان فی کلام الشارح ره نقصانا
کما فی ابطال السند الاخص فلا یرد انه لیس من المباحث الثلثة فلا وجه لایراده انما قال فالاولی
لانه غیر لازم علی المعترض ایراد جمیع الاعتراضات قوله تعریفه اے الشارح وما قیل ان التعریف
هو الاخص من شیٔ خارج عنه ففیه نسبة الخصوص الی شیٔ اخر معتبر فی مفهومه قوله مع زیادة وهو
تعریف الشیٔ بنفسه او بما یتوقف علیه قوله وان لم یسلم بان یقول معنی الاندراج الدخول تحته
ومعنی الخصوص عدم الشمول لما یشمله الاخر وهما معنیان متغایران وان استلزم احدهما الاخر قوله
یندفع الاشکالات اللذان ذکرها الشارح وهما لزوم تعریف الشیٔ بما یضایفه وعدم جواز ذکر لفظ
کل واما لزوم تعریف الشیٔ بنفسه او بما یتوقف علیه وان اندفع ایضا لکنه اشکال اورده قدس سره
قوله الا ان المقام مقام بیان معنی اخر للجزئی ولذا شبه بالمعنی الاول فهو یقتضی الاعتناء به فیکون
القصد الی التعریف قال وهذا منقوض اه ای دلیلکم علی ان کل جزئی حقیقی اضافی لیس
بجمیع مقدماته صحیحا لاستلزامه المحال وهو ان یکون لذاته لعم ماهیة کلیة وقد تقرر فی الحکمة بطلانه
وما قیل انه نقض تفصیلی للمقدمة القابلة ان کل جزئی حقیقی داخل تحت ماهیة المعراة فهو لان المانع
سائل لا مبطل وکذا ما قیل انه نقض اجمالی بتلک المقدمات بناء علی کونها مدللة بزعم المستدل وتوجیهه
ان ای دلیل اورد علیها لیس بصحیح اذ لو کان صحیحا یلزم منه محال لانه یلزم فی الصحة صحة تلک
المقدمة مع انه بطلان المقصود من بیان عدم صحة الدلیل بیان عدم ثبوت تلک المقدمة فلا معنی
للاستدلال بعدم صحتها علی عدم صحة ای دلیل وارد علیها قوله کما صرح به الشارح حیث قال المفهوم
ای ما حصل فی العقل اما جزئی او کلی قوله ولیس من شان اه ای کان المقسم بمعنی الحاصل فی
العقل بالفعل فالتعرض بنفی الشان للمبالغة کانه قیل لیس شانه نعم الحصول فی العقل فضلا عن حصول
فیه بالفعل وان کان بمعنی ما من شانه الحصول فیه فالامر ظاهر قوله حتی یتصف بالجزئیة فهو خارج

بين الكلي والجزئي وكذا الحال في التشخصات الجزئية فانها كذاته لغم في كونها متشخصة بنفسها لا بامر زايد عليها
والا لزم البه ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة **قوله** بل لا يعقل اه اي فيما اذا اريد
تعقل بالوجه المختص به فالمعلوم بها كلي بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وان العلم بالشئ بالوجه
نفس الغير بالوجه على ما هو التحقيق فلا يرد ان كون الوجوه الكلية مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون العلم كليا
قوله ورد بان معنى الجزئي آه كيلا يخرج منهما شئ من المفهومات على ما هو اللائق لعموم قواعد الفن فعلى
هذا الكلية والجزئية له من عوارض الماهية لان هذه الحيثية ثابتة للاشياء اينما وجدت ويكون التقابل
بينهما تقابل السلب والايجاب وما قالوا ان مناط الكلية والجزئية هو الموجود الذهني وانهما من المعقولات
الثانية فمبني على ان اتصاف المفهوم بهذه الحيثية وابر على اتصاف صورته بالمنع عن الشركة فيه وعدمه
ولذا لغته وعدمها انما يتصف به الشئ بعد حصوله في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون اتصاف الصورة
بها بالذات وذي الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكثيرين صفة له والكانت المطابقة صفة للصورة
او فسر بالنسبة المصححة بالحمل فان الصورة الحاصلة مانعة عن شركة ذي الصورة بين كثيرين اي حمله عليها
سواء قلنا ان العلم نفس المعلوم او شبح او مثال له فتدبر فانه دقيق وبالتامل حقيق ولا تلتفت
الى ما قيل انه مما ذكره قدس سره في حواشي المطالع ان الكلي والجزئي معاني اربعة الاول الشركة
الحقيقية وثانيها الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحمل ورابعها كون الشئ بحيث اذا حصل
في الذهن عرض له الشركة والمعنى الاول لا يعرض للشئ لا في الخارج ولا في الذهن والثاني
والثالث يعرض في الذهن والرابع يعرض للشئ في الخارج ولا الى ما وقع في المواقف من ان الكلية
والجزئية صفة الصورة على راي من قال باتحاد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على راي من ذهب الى
القول بالشبح والمثال ولا الى ما وقع في شرح التجريد الجديد انه لا يصح تفسير الشركة بالمطابقة
لان الكلية والجزئية صفة المعلوم على ما نص عليه المنطقيون والمطابقة وعدمها صفة الصورة على ما حققه
السيد قدس سره **قوله** بحيث لو حصل اه اورد كلمة لو اشارة الى ان فرض الحصول كاف في
الجزئية والكلية وان كان المفروض محالا ولا ينافي ذلك استلزامه على تقدير حصوله المنع الشركة او
عدمها لعلاقة عقلية بينهما والايراد عليه بانه على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستلزما لشئ منهما
او مستلزما لكليهما لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مدفوع بانه لا بد للزوم من العلاقة ولا يتصور
للشئ علاقة بالمتنافيين كما يشهد به البديهة وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان
بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق **قوله** اذ لم يرد اه كونه مفهوما بالفعل ولا كونه من شأنه ذلك الا لخرج

الامور الغیر الحاصلة بالفعل وما لیس من شانها ذلک عنها واکتفی بنفی الاول لانه المتبادر الی الفهم قوله
ذلک ای المذکور من معنی الجزئی الحقیقی قوله یصدق علی الواجب تعالی ای علی ذاته المقدسة
لانه علی تقدیر حصوله فی العقل مانع عن وقوع الشرکة فیه والا لم یکن متشخصا فیه قوله وایضا الممتنع آه
بناء علی انه لا طریق مقدور الینا لحصول کنه الشیء الا التجدید والبسیط تمنع تجدیده قوله لا ذاته علی
وجه یعرض له الجزئیة اذ یجوز ان یحصل مع اجتماع الوجوه الکلیة وجه جزئی یکون مراة لمشاهدة ذاته
المخصوصة وما قیل ان ضم الکلی الی الکلی لا یفید الجزئیة فلیس بکلی علی ما بین فی محله کیف لا وقد
صرحوا بان لفظ الله علم لذاته تعالی والتعریف بالعلمیة لاحضار شیء بعینه فی ذهن السامع فلو لم یکن
احضاره بوجه جزئی لم یحصل الفرض من وضع العلم واجاب العلامة التفتازانی عن النقض بان
تشخصه تعالی عین ذاته فی الخارج ولا نیافی ذلک تحلیله الی ماهیة وتشخص فی الذهن فیکون مندرجا
تحت ماهیة المعراة ولعمری ان هذا مصداق ما قیل ان الکل عالم هفوة لانه مصرح فی الکتب
الحکمیة بان تشخصه عین ذاته تعالی بحیث لا یتصور الانفکاک بینهما وهذا غایة مرتبة التوحید وان ذاته
تعالی فرد للوجود والتشخص وسایر الصفات مع کونه قایما بذاته وما قیل ان نسبة التشخص الی الماهیة کنسبة
الفصل الی الجنس فی کون کل واحد منهما رافعا للابهام فعلی تقدیر صحته انما هی فی الماهیات الممکنة قوله
وبما ذکرت من معنی الکلی الحقیقی والکلی الاضافی قوله النسبة بین الکلیتین وهی ان الکلی الاضافی
اخص من الکلی الحقیقی بدرجتین او بدرجة قوله وصدقهما بدونه قیل فیه بحث اذ کل مفهوم
شامل مندرج تحت الاخر والا لم یکن شیء سالما بل مندرج تحت نفسه والجواب انه ان اراد بالاندراج
کون کل منهما موضوعا للاخر فلا ینفع فی کونه جزئیا اضافیا عند الجمهور وان اراد به کون کل واحد منهما
اخص من الاخر فمم لان العموم والخصوص باعتبار الصدق ومرجعهما الی موجبة کلیة وسالبة جزئیة ولا
سالبة جزئیة فیهما قوله فلیس آه فلیس فیهما اضافة زایدة علی ما اعتبر فی مفهوم الکلی الا انه عرض
لها الخصوصیة وهو کونهم متفقین فیها بخلاف النوع الاضافی وانما لم یقل ههنا ما قال فی الجزئی
الحقیقی والکلی الحقیقی من ان تعقله وان کان موقوفا علی تعقل الغیر الا ان تحققه لا یتوقف علی تحقق
الغیر لان تحقق النوع الحقیقی واتصاف شیء به یتوقف علی تحقق الافراد ان ذهنا فذهنا وان خارجا
فخارجا والسر فی ذلک ان مفهوم الکلی اعتبر امکان فرض الاشتراک وفی النوع الحقیقی کونه مقولا
بالفعل علی کثیرین متفقین بالحقیقة قوله فلا بد فی نوعیته ای مع ما اعتبر فی النوع الحقیقی قوله فیکون
مضایفا له ای یکون النوع الاضافی مضایفا للجنس وبهذا ظهر انه لا یجوز اخذ احدهما فی تعریف الاخر

الا انہ لم یتعرض لہ ہہنا لظہورہ مما تقدم قولہ وبیان ذلک ای التضایف بینہما قولہ الی الجنس اہ بیان سبب التضایف بینہما کالتولد سبب لتضایف الاب والابن قولہ فلا شک اہ بیان لترتب الاضافۃ الحاصلۃ بذلک السبب للنوع الاضافی اعنی مقولیۃ الجنس علیہما فی جواب ما ہو کما ان صفۃ الجنسیۃ وکونہ مقولا علی مختلفین فی جواب ما ہو قولہ متضایفان مشہوریتان عرض لہما المضافان الحقیقتان وہو کون الجنس مقولا علیہ فی جواب ما ہو وانما لم یکتف فی بیان تضایفہما لکونہما مندرجا ومندرجا فیہ لان ذلک یثبت کونہ جزئیا اضافیا لا نوعا اضافیا قولہ ہذا اشارۃ اہ یعنی انہ مواخذ علی المص بناء علی ما ہو الحق لا علی ما اختارہ من کون تعریفات الکلیات رسوما حتی یرد انہ لا یلزم ذکر الجنس فی الرسم قولہ کما ہو الظاہر مما قالوا انہ لا حقیقۃ لہا سوی ذلک المفہومات قولہ رعایۃ بطریق اہ تعلیل لقولہ لا بد اہ فلا یرد انہ علی تقدیر کون المذکور فی التعریفات حدودا رسمیۃ تامۃ یجوز ان یکون ما ذکرہ المص حدا ناقصا قولہ اذا اعتبرہ بیان لوجہ تسمیۃ الآخر بالنوع الاضافی وہو اشتمال علی الاضافۃ الاخری سوی ما اعتبر فی الحقیقی علی نحو ما قیل فی تسمیۃ القہر بالحقیقی والاضافی قال ہی الصورۃ المعقولۃ من شی ای الماخوذۃ من شی بحذف المشخصات لانہا عبارۃ عما یجاب بہا عن السوال بما ہو ولا یکون الا کلیۃ والصورۃ کما عرفت یطلق علی العلم والمعلوم ولکل منہما مساغ قال والصورۃ العقلیۃ ای الماخوذۃ عن الشی فلا یرد ان صورۃ المجردات علی تقدیر حصولہا وجزئیات الامور العامۃ فانہما عقلیۃ ولیست بکلیات قال غایۃ ما فی الباب فیہ اشارۃ الی منع کونہ لازما ذہنیا قال ینتہی بالاشخاص ہذا مثال قولہم سلسلۃ ممکنات ینتہی بالواجب فالظرف خارج عن السلسلۃ قولہ النوع الحقیقی المقید اہ فالتشخص عارض للنوع نسبۃ الیہ نسبۃ الفصل الی الجنس جزء للشخص کما یدل علیہ قولہ ففی زید مثلا ما قیل ان اول کلامہ یدل علی العرض وآخرہ یدل علی الجزئیۃ وہم ہذا التعریف للشخص بالذی ینتہی الیہ سلسلۃ الکلیات فلا یرد انہ منقوض بذاتہ تعم والمراد بالنوع ما یصدق علیہ النوع کالانسان مثلا لا مفہومہ فما قیل انہ لو صدق علیہ النوع المقید یصدق علیہ النوع المطلق لکنہ لیس کذلک وہم قولہ وہو النوع المقید بصفات عرضیۃ کلیۃ وہذہ الصفات قیود للنوع جزء للصنف والصنف مرکب من الداخل والخارج وداخل فی الخاصۃ کما صرح بہ بعضہم وفی اختیار لفظ المقید علی المتصف اشارۃ الی ان النوع المتصف بصفات عرضیۃ مساویۃ لہ کالانسان الضاحک خارج عن السلسلۃ وکذا الجنس آہ متصف بصفۃ مساویۃ لہ کالحیوان الماشی قولہ واذا حمل کلیات ذاتیات مترتبۃ فلا یرد ان حمل الانسان علی زید لیس بواسطۃ حمل الترکی علیہ قولہ لکن لا فی جواب

ما هو اتی من حیث انها فصل وخاصة وعرض عام فلا یرد انه قد یقال علیها الجنس فی جواب ما هو
اذا کانت داخلة تحته لانها بهذا الاعتبار انواع اضافیة قال فان الحیوان اه تصویر للحکم الکلی بصورة
جزئیة لیقاس علیه غیرها ولیس اثباتا له بها حتی یرد ان المثال الجزئی لا یثبت للقاعدة ای الحیوان
مثلا انما یتحد مع زید فی الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا یستدل بثبوت الاخص علی ثبوت
الاعم استدلال لم فیقال زید انسان وکل انسان حیوان فزید حیوان قوله لان الحیوان آه ای
الحیوان المطلق اعنی لا بشرط شئ الذی هو الجنس لکونه امرا مبهما محتملا لانواع کثیرة ما لم یصر انسانا ای
نوعا محصلا بضم الفصل فیه لم یکن محمولا علی زید ای متحدا مع فرد من افراد انواعه لانه یلزم منه
تحققه فی الخارج قبل تحصله فیلزم منه جواز کون زید حیوانا من غیر ان یکون نوعا من انواعه وذلک باطل
قوله فان الحیوان اه ای لو کان الحیوان المطلق محمولا علی زید من غیر تحصیله انسانا ای نوعا معینا
لجاز حمله علیه باعتبار تحققه فی نوع آخر اعنی ما لیس بانسان ویسلب عنه فدل ذلک علی ان حمله علیه
بعد تحصیله انسانا وبما ذکرنا اندفع توهم من ان عدم صحة حمل الحیوان الذی لیس بانسان لا یثبت
عدم صحة حمله علیه ما لم یصر انسانا لجواز ان یکون المحمول علیه الحیوان مطلقا فان قیل الحیوان جزء للانسان
متقدم علیه فلا یکون محمولا علیه قلنا لا نزاع فی ذلک لکن لا امتناع فی ان یکون المتاخر فی الوجود
علة لثبوت المتقدم لشئ آخر کذا فی حواشی المطالع وهو ماخوذة من کلام الشیخ فی الشفاء حیث
قال فلیکن الجسم المحمول علی الانسان علة لوجود الحیوان ولیس ذلک مانعا ان یکون الحیوان علة لوجود
الجسم للانسان فربما وصل المعلول الی الشئ قبل علته بالذات لو کان سببا العلة عنده اذا لم یکن وجود
العلیة فی نفسها ووجودها لذلک الشئ واحدا فی مثل وجود العرض فی نفسه ووجوده فی موضوعه
فان العلة فیهما واحدة ولیس کذلک حال الجسم والانسان فانه لیس وجود الجسم هو وجود للانسان
انتهی کلامه لکن لا حاجة الیه لان الجزء هو الجسم بشرط لا شئ اعنی المادة والمحمول لا بشرط شئ فالمحمول
غیر المتقدم قوله انما سمی نوع الانواع فیه انه لم لا یکن تسمیته بذلک لکونه نوعا تحت جمیع الانواع
المرتبة قوله لما کان مضایفا للجنس ای لمطلق الجنس کما عرفت ذلک من قوله قدس سره وبیان
ذلک اه فاندفع ما قیل انه اذا اعتبر قید الاول فی تعریف الجنس کان التضایف للنوع الجنس
القریب لا لمطلق الجنس فلا یلزم ان لا یکون الاجناس البعیدة اجناسا للماهیة التی هی بعیدة بالقیاس
الیها ولا استحالة فیه قوله ویقال النوع الاضافی اه فقوله کلی جنس وقوله مقول فی جواب ما هو یخرج
المصنفة الخاصة والعرض العام والفصل ویقال علیه وعلی غیرها المقول فی جواب ما هو یخرج الجنس

العالي قال دون الحقيقي حال من مراتب النوع لا من فاعل اراد ليشير على ما وهم فاعترض بانه لا حاجة
اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك اي اراد ان يشير الى مراتب النوع حال كونها متجاوزة عن النوع
الحقيقي غير موجود فيه ويستفيد ذلك التجاوز من ايراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولذا قال
يشير دون يبني لان ذلك مستفاد بطريق الاشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان
وانما قالوا مراتب النوع الاضافي دون اقسامه لحصولها بوقوعه تحت نوع اخر او فوقه لا بحسب انقسامه
اليها في نفسه قال لان النوع اه دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لا لوجودها في النوع الاضافي
وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله واما النوع الاضافي تتمة الدليل لان كلمة اما في قوله واما النوع
الاضافي تمنع العطف على اسم ان ولان ذلك المدعى ليس مذكورا صريحا قوله وذلك اه اثبات
للملازمة وحاصله ان مقصود الش لزوم كونه جنسا على تقدير الترتيب حال كونهما نوعين حقيقيين فلا
يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية لشيء واحد او خلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني
نوعا حقيقيا بصير ورته جنسا او عرضا او فصل جنس او ان لا يبقى التحتاني نوعا حقيقيا بصير ورته صنفا
قوله تمام ماهية افراده لم يقل جميع افراده لان هذا القدر كاف في النوعية الا ترى ان الحيوان نوع
حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم كونها تمام الماهية بالنسبة الى جميع افراده قوله بالقياس الى
كل فرد من افراده حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني ايضا لانها ايضا من افراده
على تقدير كونه فوقه قوله والا لكان الذي تحته اه اي لكان التحتاني مشتملا على الفوقاني الذي هو
تمام ماهية افراده وعلى امر خارج عنها كلي فيكون التحتاني صنفا او في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من
كون الشيء مشتملا على تمام الماهية وكلي ان يكون صنفا فان المركب من الانسان والضاحك كذلك مع
انه ليس بصنف قوله امر زايدا في خارج لامتناع ان يكون الشيء واحد حقيقيان قوله هذا خلف
اي خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا قوله اي اذا لا يمكن ان يكون الفوقاني تمام الماهية بالقياس
الى كل فرد من افراده يكون بالنسبة الى التحتاني لبعض تمام الماهية حتى لا ينافي نوعية التحتاني فيكون
تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليهما فيكون
جنسا بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث فرض كونه نوعا حقيقيا
حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكلي الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسا وانه
مح فتدبر فانه من المداحض تحير فيه الناظرون فبعضهم انكره رجما بالغيب وبعضهم يكون بالشبهة
والريب قوله ولو صح اه زاد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وتبيين فساده وتركه الش لظهوره

فساده قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك اى تمام ماهية كل فرد من افراده اعتبر فيما سبق نوعيته الفوقانى
فى نفسه فاكتفى على كونه تمام الماهية بالنسبة الى افراده مطلقا ثم ابطال بانه لا يمكن ان يكون تمام ماهية
كل فرد من افراده وههنا اعتبر نوعيته بالقياس الى افراد التحتانى فلذا مرتب عليه قوله لوجب ان يكون
الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان قوله لم يكن شئ منهما تمام ماهية ضرورة احتياجه فى تقومه
الى كل واحد منهما قوله بل جزء منهما بعدم كونهما خارجين عن الماهية قوله صح اى حين اذا ثبت
ان تعدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا احدهما فان كان الفوقانى وحدة تمام الماهية
يلزم كون التحتانى صنفا وان كان وحدة تمام الماهية يكون الفوقانى بالنسبة الى افراد التحتانى
تمام الماهية المشتركة فيكون جنسا قوله لما مر من استلزامه جنسية النوع الفوقانى او صنفية ما تحته
او تعدد الماهية المختصة قوله الا مفرد الما عرفت من امتناع الترتيب بين الانواع الحقيقية قوله
اما مفرد اه لانه لا يكون تحته نوع بل اشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفردا والا سافلا قوله اما مفرد
اى لا يجوز ان يكون متوسطا ولا سافلا والا لزم كون النوع الحقيقى تحت حقيقى وقد سبق بطلانه
قوله ايضا متعلق بقوله تحته اى كما ان ليس فوقه نوع حقيقى بل جنس قوله نظرا الى ملاحظة اه وكلا
قبيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه اربع يدل على ذلك قول الشارح قد يترتب فان لفظ
قد تدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل عالما باعتبار عدم العلم على ما وهم
بل من قبيل جعل الانسان قسمين باعتبار وجود العلم وعدمه قوله هذا المثال اه تعريض للمصنف
بانه ترك احد الامرين اللذين لا بد منهما فى صحة التمثيل للنوع المفرد بالعقل واللام فى قوله متفقة الحقيقة
للعهد او عوض المضاف اليه اى حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق فى الحقيقة لا يكفى فى التمثيل
وكذا ما اورد على الشارح من ان كون العقول العشرة متفقة العقل لا يكفى فى صحة التمثيل بل لا بد مع ذلك
من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق فى الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تمام الماهية ولذا اكتفوا فى تعريف
النوع الحقيقى بذلك القدر قوله ان يكون هناك نوع يعنى ان الترتيب سواء كان فى الانواع
او الاجناس لصحة الاضافة باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوع تحت نوع آخر
فيكون اخص منه وهكذا فيكون بطريق التنازل وكما كان الجنسية الى ما تحته كان معنى جنس الجنس
جنس دون جنس آخر فيكون اعم منه فيكون الترتيب من خاص الى عام وهكذا فيكون بطريق
التصاعد قوله ان النوع السافل اه وكذا النوع المفرد لظهوره بما سبق لم يتعرض له قوله وعليك
باستخراج الامثلة قال فى شرح المطالع اما بين الجنس السافل والنوع العالى فلتصادقهما فيما اذ ترتيب

جنسان فقط کاللون تحت الکیف وصدق احدہما بدون الآخر فی الجسم والحیوان واما بین الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحققہما فی الحیوان وافتراقہما فی اللون والجسم النامی واما بین الجنس المتوسط والنوع العالی فلتصادقہما فی الجسم وافتراقہما فی الجسم النامی واللون واما بین الجنس المتوسطین فلصدقہما فی الجسم النامی وافتراقہما فی الجسم والحیوان قولہ قد عرفت آہ تعریض للش بان تخصیص فساد احد التمثیلین بالتردید بین ان یکون العقول العشرۃ متفقۃ الحقیقۃ او مختلفہا لیس علے ماینبغی لان صحۃ التمثیل الاول یتوقف علی کون الجوہر جنسا والتمثیل الثانی عدم کونہ جنسا ولا یخفی ان ہذین التقدیرین ایضا لا یجتمعان کتقدیری الاتفاق والاختلاف فی الحقیقۃ واحد التمثیلین فاسد نظرا الی ہذین التقدیرین ایضا قولہ اذ یکفیہ الفرض اہ لکن لنفی وجہ تخصیص ہذا المثل بالفرض بناء علی کل واحد من التقدیرین المتنافیین مع کونہ موہما لفساد احد التمثیلین قال لماہیتہ اہ انما قال فیہ لان معنی النوع الحقیقی قد علم من تعریف النوع ومعنی النوع الاضافی من تعریف الجنس الا انہ مما لم یعلم تقدم تسمیتہما بہذین الاسمین قولہ حاصلہ اہ دفع لما یتراءی من ان الشرطیۃ المذکورۃ بقولہ لما انہ مستدرکۃ اذ یکفی قولہ قد ذہب قدماء المنطقیین الی آخر الکلام فی شرح عبارۃ المتن وحاصل الدفع ان المقصود منہا التنبیہ علی ان المقصود الاصلی من قولہ المص والنوع الاضافی اہ بیان النسبۃ والعرض لنفی العموم المطلق استطرادی لتحقق النسبۃ بالعموم من وجہ قولہ لکن لما کان اہ فی ایراد کلمۃ لکن الاستدراکیۃ اشارۃ الی ان قول الش وقد ذہب اہ استثنائیۃ جواب سوال کانہ قیل فلم تعرض لنفی العموم المطلق قولہ اولا تصریح لما علم من کلمۃ ثم فی قولہ ثم بین قولہ اعم من قولہم ای من حیث التحقق قولہ وہو اسے باہو اعم قولہ فقال تفسیر لقولہ لا قولہ فقولہ اہ تفریع علی البیان السابق ای ظہر منہ ان لفظ ذلک اشارۃ الی ماذہب القدماء وان قولہ اعم صفۃ لدعوی وان قولہ وہی راجع الی الدعوی وان الاعم ہو المنفی دون النفی فانہ ردلہ قولہ ای تلک الدعوی فسر الترکیب الوضع بالمعنی الجزئی بناء علی ان الاوصاف فی الاصل اختارہ للتنصیص علی ان العموم صفۃ المنفی دون النفی فیصح ان الحمل فی قولہ وہی ان لیس بینہما عموم مطلقا باعتبار المنفی دون النفی وقیل ان الضمیر راجع الی الفرد المدلول علیہ بقولہ ردہ والتانیث باعتبار تاویل الخبر بالقضیۃ وفیہ انہ لا شاہد لہ وقیل ان الضمیر راجع الی الصورۃ واضافتہا الی الدعوی لیست بیانیۃ قولہ بل لامیۃ بادنی ملابسۃ والمراد منہا الرد فیصح العبارۃ من غیر تکلف ولا یخفی انہ علی جمیع التوجیہات لا یظہر للفظ الصورۃ فایدۃ ولا للتعبیر عن ذلک الحکم العام بلفظ الدعوی

وجه وانه ليس دعوى القدماء ولا دعوى المصنف والوجه عندي ان المراد من الدعوى هو النفي و
معنى كونه اعم انه اعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المصنف اورده في صورة الدعوى حيث
جعلها نتيجة للدليل وليست دعواه حقيقة لان مقصوده الاصلي الرد قوله يعني الحقائق اه ليكون
انواعا حقيقية قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فيكون
انواعا اضافية قوله ولكونهما مختلفي الافراد اما العقل فلان تحته العقول العشرة التي هي انواع
حقيقية كل واحد منحصر في فرد واما النفس فلان النفس الفلكي والانساني نوعان اما حقيقيان او اضافيان
داخلان تحتهما قوله وقد يناقش اه اما في الموضع الاول فلان النقطة تحت النقطة التي هي طرف
الخط والنقطة التي هي طرف السطح المخروطة والنقطة التي يفرض في وسط الخط ونقطة المركبة فيجوز
ان يكون كل واحد منهما نوعا مندرجا بحسب جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحتها الوحدة الشخصية
والنوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضع الثاني
فانهما مندرجان بحسب جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة
في الموضعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن
فيجوز ان يكون لها ماهيات كليات مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات
العشرة اولا ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف العبارات قال وليست انواعا حقيقية
اي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي انواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية
اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بامر خارج وعدمه قوله يعني اذا
سئل اه يريد ان تعريف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود ههنا
هو قصر المقول في جواب ما هو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد اعني بالمطابقة
لا نفس الدال بالتضمن والالتزام لا يقالان في جواب ما هو قوله اذ ربما انتقال الخ بمعنى
استعمال اللفظ في جزء ما وضع له او في لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له فالهندسي والكاتب اذا استعملا استعمالا صحيحا في المعنى التضمني او الالتزامي اي
لا بد ان يكون معها قرينة من ارادة معناهما المطابقي فلا ينتقل اليه اصلا لكن يجوز ان ينتقل
الى جزء آخر او الى لازم آخر وان يكون لازم آخر والقرينة المعينة للمراد ولا يجب ان يكون قطعية
الدلالة على تعينه اذ يجوز ان يكون العرف والعادة او خصوصية المقام او اعتبار خطابي مدخل
فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقال الذهن الى معناهما المطابقي ولا يعتمد في

فہم المقصد علی القرینة لجواز خفائها ولا حاجة الی ما اعتبر قدس سره من الانتقال الی الجزء الآخر او اللازم الآخر فیجوز ان یدل علیه مطابقة کما یقال فی جواب ما زید حیوان ناطق ومع لا یکون لتفصیل تفصیل المستفاد منه مقصود الا ان المسئول عنه تمام الماهیة لا ما یوجب عنه تصورها وهو باعتبار التفصیل عند موجب التصور المحدود وتفصیله فی حواشی المطالع قوله وان یدل علیه تضمنا بان یقال فی جوابه انسان قوله لان جمیع الاجزاء مقصودة فلا ینتقل الذهن الی غیر المقصد قوله معتبرة کلا او بعضا ای معتبر فی کل الجواب وجزئه وقس علی ذلک قوله هذا ای الحکم المذکور من هجر التضمن کلا وهجر الالتزام مطلقا قوله فقد قیل اه لم یتعرض للتضمن لکونه معتبرا فیها جزءا وملحوظ لکونها مرکبة وکلا ایضا لان الرسم الاکمل یدل علی ماهیة المحدود تضمنا قوله ان الالتزام مهجور یعنی لا یجوز ان یذکر لفظ یدل بالالتزام علی مفهوم معتبر فی التعریف وحاصله عدم جواز ذکر الالفاظ المجازیة ولا یتوهم من ذلک هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المعرف قوله والاولی جوازه آه لما ستعرف من جواز استعمال الالفاظ المجازیة فی التعریفات مع القرینة المعینة للمقصد وذلک لکثرة الاحتیاج الی التعریفات ولکونها مشروطة باللوازم البینة المساویة للحدود فلما یوجد لوازم شئ واحد کذلک ولو وجد فکل واحد منها موجب لمعرفة الحدود فلا یضر الانتقال الی غیر ما قصده صاحب التعریفات قوله ای بلفظ تلبیس جزء المقول باللفظ المذکور من قبیل تلبیس الکلی بالجزئی لا من قبیل تلبیس المدلول بالدال فلا یرد ان المقول وجزئه من قبیل اللفظ فلا یمکن ان یکون مدلولا علیه بالمطابقة ولا یحتاج ان یقال المراد جزء مفهومه قوله انسب بالمدلول مطابقة لظهور الوقوع فیه کما ان الدخول فی الثانی اظهر قوله وان کان لکل منهما ای من الواقع والداخل مناسبة مع کل من الجزئیین المدلول بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام کل من الوقوع والدخول للآخر قوله نظرا الی ان الحیوان اه فان قیل فلما جعل قوله لو نهما دون حد المفرد مراتب قلت لان معنی تحصیل الفصل المقسم من الجنس تحصیل قسم له فی نفس الامر لا فی مجرد اعتبار العقل ولذا لا یکون الفصل امر عدمیا قوله لاندراجه فی الجنس المتوسط ای حکمه لاشتراکهما فی ان فوقهما جنسا وتحتهما نوعا وکذا قوله لاندراجه فی النوع المتوسط ای فی حکمه فلا یرد ان النوع العالی لا یجب ان یکون جنسا متوسطا ولا الجنس السافل نوعا متوسطا کاللون فانه نوع عالی لدخوله تحت الکیف وجنس سافل لان تحته الانواع الحقیقیة وکذا الحال فی النوع المفرد فانه فی حکم النوع السافل فی وجود المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحته وفی الجنس المفرد فانه فی حکم الجنس العالی فی وجود المقسم له لکونه جنسا دون المقوم لجواز تسامحته وهم

لم یتعرض قدس سره لبیانهما لان الکلام فی بیان النسبة بین الفصول التی للاجناس والانواع الواقعة فی الترتیب والمقرر لیبین منها قوله اراد بالعالی اه لیکون الحکم شاملا للمتوسطات ایضا قال لان جمیع مقامات العالی آه ای علی تقدیر وجودها لیشمل المتوسطات والعالی بان ترکب من امرین متساویین اه وانما لم یقل لان العالی مقوم للسافل لان الکلام فی الفصول المقومة والمقسمة قوله کان جمیع مقدماته اه لان جزء الجزء جزء قوله لان الکلام فیهما یعنی ان الحکم المذکور وان کان صحیحا فی نفسه لکنه خروج عن البحث لان المراد بقولنا کل مقوم للعالی فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففی العکس ایضا یجب ارادته قوله فرضنا متعلق بالمشترکة قوله الحد العالی والسافل ماهیة لاشتمال کل منهما علی ماهیة العالی والفصول المقومة للسافل قوله فانه اذا ترتبا اه تعلیل لقوله لیس فی السافل امر وراء ماهیة العالی الا الفصول المقومة اه وهو مختص بالسافل اذا قیس الی ما یکون عالیا بالواسطة اذ السافل بالقیاس الی العالی الذی فوقه بلا واسطة ممتاز بفصل واحد لا بفصول وهذا بیان لحال السافل بالقیاس الی العالی الذی فوقه بلا واسطة فلا یکون قوله فاذا فرض مشترکا لم یبق فرق بینهما اعادة لقوله فاذا فرض مشترکة اتحد السافل والعالی وحاصل التعلیل ان کل سافل بالقیاس الی العالی الذی فوقه بلا واسطة لا یمتاز الا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراک فیه بینهما لم یتمایزا کذلک فالسافل بالقیاس الی العالی الذی فوقه بالواسطة الواحدة لا یمتاز عنه الا بفصلین وهکذا فلو فرض الاشتراک فیهما لم یتمیز عنه ایضا قال ما یستلزم تصوره اه ای بالذات کما هو المتبادر فلا یرد النقض بالجزء الاخیر من الحد التام لان استلزامه بواسطة استلزامه لتمام الحد قوله بطریق النظر هذا التقیید اولی مما قیل ان المراد الاستلزام بطریق السببیة او الاستلزام بطریق استعقاب فانه لا قرینة علی هذا التخصیص مع ان الانتقاض بالملزومات بالنسبة الی اللوازم البینة لا یندفع قوله لما تقدم آه لیس المراد انه مذکور مما تقدم صریحا بل انه مستفاد منه علی ما ذکره قدس سره فی حواشی المطالع وذلک انهم قسموا العلم الی التصور والتصدیق وبینوا ان کلا واحد منهما ینقسم الی ضروری ونظری وانه یمکن اکتساب النظری من الضروری بطریق النظر وان الموصل الی التصور النظری یسمی قولا شارحا فمن تامل فی مقالتهم هذه علم بان مرادهم مما ذکروا ههنا بقولهم معرف الشیء ما یکون تصوره مستلزما بطریق النظر للتصور الکسبی لذلک الشیء قوله وکیف اه ضبب قرینة اخری علی التقیید قوله بیان طرق الاکتساب اه والاکتساب لا یکون الا بالنظر قوله بان تصور المعرف اه وذلک لان معنی الاستلزام امتناع الانفکاک بین التصورین فکما ان تصور الحد

بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادهما بالذات الا ان الاستلزام من جانب
الحد استلزام السبب للمسبب ومن جانب المحدود استلزام المسبب للسبب فما قيل ان تصور المحدود
مجملا غير مستلزم لتصور حده مفصلا بعين الحد فالاستلزام اصلا وهم منشاؤه عدم الفرق بين الاستلزام
والسببية قوله لتصور لزومها بالكنه او بوجه مميز لها عما عداها قوله اذ ليس شيء منها اه انما يتم في تصور الجسم
الناطق او الجسم الكاتب مثلا من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حصول الانسان في
الذهن فكيف يستلزم تصوره بكنه الحقيقة او امتيازه عما عداه قوله لا يحصل الا من تصور جميع
اجزائها فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصور الشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي
كان ذلك تصورا له بالحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث
اتحاده بذلك الشيء فكان الحد مركبا من ذلك العرضي والذاتي مع ذاتي آخر فتدبر قال لانه
قد يستلزم اه وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لامتناع الانفكاك في التصور قال ولكان قوله
وامتيازه اه حكم باستدراكه بناء على تاخره في الذكر والا فاللازم استدراك احدهما قوله من غير ان
يوصل اه بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ما عدا الخاص فكلمة ولا للانفصال الحقيقي
فالرسم الاكمل خارج عن الاقسام المعتبرة عندهم كالمركب من العرضي العام والفصل او الخاصة او منهما ولكان
مركبا معرفا فالصادق على تعريف المعرف عليه وبعض الناظرين قال من غير اشتراط ان توصل الى
كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة او لمنع الخلو وفيه انه لا حاجة الى هذا التقييد فان الاطلاق ظاهر
فيما قصد منه قوله ولذلك حكموا فيه ان الاخص توجب الامتياز عن كل ما عدا المعرف ضرورة عدم
وجوده في اغياره ولذا علله اعدم صلاحيته للتعريف بكونه اخفى او غاية ما يقال ان الاخص لا يكون
آلة ومرآة لمشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون تميز الاعم من حيث عمومه واليه
يشير قوله قد يمنع اشتراط المساواة ما ذهب اليه المتاخرون او تحصيل التميز التام بحيث
يمتاز من جميع افراد المعرف عن جميع ما عداه قوله مع التصور بالوجه قيد بذلك لان التصور
بالكنه لا يكون معه الا التمييز التام قوله اذ لا يمكن اه لان التمييز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان
يتصور الشيء بامر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التمييز اصلا توهم لانه يوجب التمييز عن نقيضه وان كان
ذلك نقيض عرفا باعتبار آخر قوله فيها يتعلق آه فلا بد من ان يخالفها في المعرف والا لم يكن المنطق
جميع قوانين الاكتساب قال ثم المعرف اه فالعلة بعد ما عرفت المعرف بما يستفاد منه مغايرة
التعريف فالتعريف بهذا المذكور قد يجيء فلهذا الالزام منعا ان يكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من

حیث انہ معرف فالمراد ثم المعرف اما ان یکون نفس المعرف من حیث انہ معرف او غیرہ قال لا فائدۃ
ان یکون نفس اہ من حیث انہ معرف نفس المعرف بحیث لا یغایرہ بوجہ من الوجوہ قولہ ہذا موقوف
اہ ای ہذا الحکم الکلی کما ہو المط موقوف علی ذینک الامرین فلا نیا فی کون وجود الخاص مستلزما
لوجود العام فی بعض التصور بان یکون العام لازما بینا للخاص قولہ معقولا بالکنہ ای التفصیلی
لا الاجمالی فانہ لا یستلزم تصور العام قولہ لم یلزم اہ والسر فیہ ای العموم والخصوص لیس بینہما
بحسب التعقل بل بحسب الصدق والحمل فی نفس الامر قولہ اذ جاز اہ اذ لیس العموم والخصوص
بینہما فی العقل فوجود اللزوم البین بینہما لیس بلازم فیجوز حصول الخاص فی العقل بدون حصول
العام فیہ قال والمعرف لا بد ان یکون اجلی من المعرف ای المعرف من حیث الوجہ الذی
ہو معرف لا بد ان یکون اکثر ظہورا من المعرف من حیث انہ معرف بالنسبۃ الی السامع لوجوب
تقدم معرفتہ لکونہ سببا والسبعۃ فی الحصول یستلزم زیادۃ ظہورہ عند العقل وانما یقید بالنسبۃ
الی السامع لان الشئ قد یکون اجلی بالنسبۃ الی قوم بحسب علمہم وصفتہم ولا یکون کذلک بالنسبۃ الی
قوم اخر کذا افادہ قدس سرہ فی حواشی شرح المطالع وانما قال اجلی لان للمعرف ظہورا فی الجملۃ
بالوجہ الذی ہو آلۃ الطلب وہذا الشرط شامل للحد والرسم کما لا یخفی فاندفع الشبہۃ التی عرضت
لبعض الناظرین وطول الکلام فیہ قال فکل ما یصدق علیہ المعرف الاول بکسر الراء والثانی
بفتحہا قال وان یکون المعرف متناولا اہ الاول بکسر الراء والثانی بفتحہا وکذا فی تفسیر المنع
قال یلازم للکلیۃ الثانیۃ آہ الصواب انہ عینہا کما نص علیہ السید فی حواشی المطالع اللہم الا
ان یعتبر التغایر الاعتباری قال وہو ملازم لکلیۃ الاولی لکونہ عکس نقیض بہا ای ما یصدق
علیہ المعرف بفتح الراء لم یصدق علیہ المعرف بکسرہا قال متی وجد المعرف اہ الاول بکسر
الراء والثانی بفتحہا وکذا فی تفسیر الانعکاس قولہ لثبت الملازمۃ اہ ای اللزوم من الطرفین
التی ادعاہا وان لم یکن لہا مدخل فی المقصد التی استلزام القضیۃ الثانیۃ للانعکاس قولہ والمقصد
بیان اہ یعنی ان مصحح الاطلاق فی المعقول ہو النقل لانہ وضع ثان والمناسبۃ بین المعنیین لمجرد
ترجیح ہذا اللفظ علی غیرہ من الالفاظ ووجود المنع لا یکفی فی الاطلاق بخلاف المجاز فان المصحح فیہ
وجود العلاقۃ والمناسبۃ فکلما یوجد فیہ یصح الاطلاق قال ما یترکب من الجنس اہ او ما فی حکمہا
بان یقام تعریف الجنس والفصل مقامہما اذ المراد الجنس والفصل الحاصلین بانفسہما سواء کانا حاصلین
بالکنہ التفصیلی اولا اذ لو کانا حاصلین بالوجہ کان المعرف ہو ذلک الوجہ وہو وجہ للمعرف ایضا فیوجد ذلک الوجہ

فی التعریف لا الجنس والفصل واما المرکب عن الفصول المساویۃ وان کان حدا ایضا الا انہ لما لم یثبت وجودہ فی الحقائق اسقطوہ عن درجۃ الاعتبار واما التحدید بالاجزاء الخارجیۃ فان شرطنا فی المعرف کونہ محمولا علی ما فی التہذیب فلا یمکن التحدید بہا الا انہ لازم بالقیاس الیہا کما یقال النسب ذو سقف وجدران فیکون رسما لا حدا وان لم یشترط ذلک فالتحدید یحصل بتلک الاجزاء الا انہ لندرتہ اسقطوہ عن الاقسام کما اسقطوا البحث عن نفس تلک الاجزاء وکذا المرکب من امرین بینہما عموم وخصوص من وجہ ساقط عن درجۃ الاعتبار لامتناعہ فی الماہیات الحقیقیۃ **قال** وان لم یعتبروا اہ فیہ اشارۃ الی انہا داخلۃ فی المعرف الا انہم لم یعتبروہا فی الاقسام فلا یرد ان تعریف المعرف منتقض بہا لانہ الرسم الاکمل من الحد التام کالحیوان الناطق الضاحک وانما لم یعتبروہ فی الاقسام لانہ فی الحقیقۃ اجتماع القسمین **قولہ** وکثیرا اہ فیعترض علی اطلاقاتہم بانا لا نسلم کونہ حدا لعدم اشتمالہ علی الذاتیات **قولہ** واعلم ان الحقائق الموجودۃ اہ ذکر الموجودۃ مع ان الحقیقۃ یقال للماہیۃ الموجودۃ تخصیصا للمراد ودفعا للحمل علی الماہیۃ مطلقا والمراد بالموجودۃ الموجودۃ فی نفس الامر سواء کانت فی الاعیان او فی الاذہان کالامکان والوجوب **قولہ** متعسرا واصلا الی حد التعذر لانہ لا یقدر علی ذلک الا اصحاب النفس القدسیۃ الذی لیس علمہ کسبیا **قولہ** رئیس القوم ای الشیخ ابا علی ابن سینا فتحدید المفہومات ای من حیث انہا مفہومات وضع اللفظ بازائہا فی اللغۃ او فی الاصطلاح **قولہ** یسمی حدودا ورسوما بحسب الاسم لانہا شارحۃ للماہیۃ الموجودۃ فی نفس الامر بالذاتیات او عرضیات **قولہ** واما الاطلاع علیہ اہ فیہ اشارۃ الی ان فی عبارۃ الشرح تسامحا اذ لیس المقصود من التحدید الاطلاع علی الذاتیات بل الاطلاع علی الحدود بالذاتیات **قولہ** بہذا الغرض الاخیر ہکذا فی اکثر النسخ ولا فائدۃ فی لفظ الاخیر والظاہر بہذا الغرض ایضا **قولہ** والعرض العام قد یفید التمیز الثانی وہو ما اذا جعل آلۃ لمعرفۃ الشیء الی ان لا یکون جزء معرف لجواز ان یصیر المرکب من العرضین العامین خاصۃ مساویۃ کالطائر الولود **قولہ** فالصواب اہ ولا شاۃ الی ہذا اطلق الشارح الرسم الناقص فی وجہ الحصر لم یفید تقیید بخصہ لما ذکرہ الا ان علی ما ذکرہ الشارح المرکب من العرض العام والفصل مع الخاصۃ داخل فی الرسم الناقص بخلاف ما ذکرہ قدس سرہ **قال** المصنف المقالۃ الثانیۃ فی القضایا واحکامہا ای فی تعریفات القضایا واقسامہا وفی بیان احکامہا ای احوالہا من العکس والنقیض وعکس النقیض والتلازم زاد لفظ فی القضایا فی العنوان اشارۃ الی ان المقدمۃ ایضا من مقاصد المقالۃ الثانیۃ کما قیل انہ لا یتعین التقابل بین القضایا واحکامہا لان معنی قولہ فی القضایا

انها الموضوعات الحقیقیة لهذه المباحث فلا یصح ذلک المعنی فی قوله واحکامها اذ احوال القضایا
لیست موضوعات حقیقیة فی شیء من المباحث فالمراد اما ما صدق علیها الاحوال وهو بعض القضایا
فیلزم مقابلة الخاص بالعام واما انفسها والمراد انها موضوعات ذکریة فیلزم ان لا یکون قوله
واحکامها علی نهج قوله فی القضایا وما اجیب عنه من ان المراد فی کلا الموضعین انها موضوعات
ذکریة لیسا ینبغی ومنشاها قلة التدبر علی انه لا معنی لکون القضایا موضوعات ذکریة اذ الموضوع
الذکری لیس الا الوصف العنوانی فهو مفهوم تصوری قال لما فرغ من مباحث القول اه قد
جرت عادة الشارحین ایراد هذه الصفة الاتفاقیة بعد الفراغ من مبحث والشروع فی آخر تنشیطا
للمتعلم وتجدیدا للطلبة فیما سیاتی حیث حصل قدر استعداده من العلم وتنبیها علی انه ان وقع مسئلة مما تقدم
فیما تاخر فهو بطریق الاستطراد ومعنی قوله شرع حان الشروع فیه کما صرح به فی اول فصل التعریفات
فالمعنی لما فرغ المص من المباحث المختصة بالقول الشارح سوی المباحث المذکورة فی فصل الرابع
حان ای شرع فی المباحث المختصة بالحجة ولما توقف تلک المباحث علی مباحث القضایا وضع المقالة
الثانیة لبیان ذلک ای قدمها علیها محط الفایدة هو وضع المقالة الثانیة واما جعلها مقالة علیحدة
فللتمییز بین المبادی والمقاصد علی ما هو الاصل فلا یحتاج الی نکتة انما المحتاج الیها جمعهما فی مقالة
واحدة من القول الش وقوله ورتبتها معطوفة علی الجملة الشرطیة لا علی الجزاء واتینا فیه فعلیک
بسلوک الطریق المستقیم وترک الالتفات الی التعلقات والتعسفات التی عرضت لبعض الناظرین
افمن یمشی مکبا علی وجهه اهدی امن یمشی سویا علی صراط مستقیم وما قیل اراد بقوله المباحث المتعلقة
بها فیه خلل فیها مباحث القضایا وکذا فی قوله مباحث القول الشارح للتوافق فقوله شرع
علی حقیقته ولا یحتاج الی التاویل بارادة ان یشرع اذ حال ان یشرع مع انه صرف عن اللفظ المتبادر
یابی عنه قوله ولما توقف معرفتها علی معرفة القضایا واحکامها قوله کما ان القول الش اه یرید بیان
جهة التوقف التی اجملها الش وحاصله ان توقف بعض المسائل علی البعض لکونها مبادی له وما یفهم
من التشبیه توضیحه ما علم سابقا من توقف مباحث القول الش علی مباحث الکلیات والمراد بالقول
الش مباحثه لان المقص بیان جهة توقف المباحث علی المباحث ولذا قال قدس سره وهی
مباحث الکلیات الخمس فان مباحثها مبادی لمباحثه لا لذاته وانما المبادی لذاته نفس الکلیات
قوله لتترکب المعرف منها ای من الکلیات الخمس ولو باعتبار البعض تعلیل لکون مباحثها مبادی
لمباحثه یعنی ان المعرف مرکب من الکلیات الخمس فلا بد من معرفته من حیث انه موصل من معرفتها

من حيث يتوقف عليها الايصال فيكون مباحثها لمبادي المباحثة قوله كذلك للحجة اے لمباحث
الحجة مبادي يتركب منهما اي من موضوعاتها على حذف المضاف بقرينة قوله وهي مباحث القضايا
بقوله كذلك اعادة ولقوله كما ان للقول الشارح مبادي لتخلل الفاصلة الكثيرة كلان الظم تركه
والناظرون اعتبروا النفس القول الشارح والحجة وجعلوا مباديهما نفس الكليات والقضايا فاشكل
عليهم امر الحمل في قوله وهي مباحث الكليات الخمس وفي قوله وهي مباحث القضايا فتكلفوا بما لا يرضى
بسماعه الاذن الكريمة وغاية جهدهم تصحيح العبارة ولم يحوموا حول انه على ذلك التقدير لم زاد لفظ
المباحث ولم يقل وهي الكليات وهي القضايا وان المقصود بيان وجه تقديم المباحث على المباحث
قال فان القضية اه تعليل لمقدمة مطوية مستفادة مما سبق اي انما قيد الاقسام بالاولية
لان القضية اقساما ثانوية والغرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية وهذا على تقدير
ان يكون قوله والغرض بالواو كما في بعض النسخ واما على تقدير كونه بالفاء كما في اكثرها فهي جزاء
شرط محذوف اي اذا تقرر ان لها اقساما ثانوية ايض فالغرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية
فلذا قيد العنوان لها والناظرون تكلفوا في تصحيح التعليل مما لا يرضى به الطبع السليم قال بل اقساما
ثانوية اي ليست باولية سواء كانت ثانوية او مابعدها قال فالغرض اه فقسمة الشرطية الى المتصلة
والمنفصلة ليست بمقصودة في المقدمة بل استطرادي ولا يخفي ما فيه والوجه ان يقال اراد بالاقسام الاولية
ما يكون اقسامها بالنظر الى ذاتها لا باعتبار امر خارج عن حقيقتها فالحملية والشرطية المتصلة والمنفصلة من الاقسام
الاولية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى الحملي والشرطي والاتصالي والانفصالي الذي هو جزء القضية
بخلاف الموجبة والسالبة واللزومية والاتفاقية فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية
والجزئية والضرورية واللاضرورية فانها باعتبار صفات الموضوع والمحمول قال قول يصح
اه لم يقل قول يقال اه اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالفعل لقايله انه صادق او كاذب
ولم يقل قول قايله صادق او كاذب فيه ليخرج قول المجنون والنايم زيد قايم فان كلا منهما و
ان كان في نفس الامر صادقا في كلامه او كاذبا الا انه لا يقال لهما انه صادق او كاذب في العرف
لان كلا منهما يلحق بالحان الطيور ليس بخبر ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قوله صادق او
كاذب لئلا يتوهم الدور حيث اخذ في تعريف الصدق والكذب الخبر المرادف للقضية ولذا ترك
التعريف المشهور اعني ما يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال بان المراد
به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية الطرفين

قوله اما التعريف اه اى اما التعريف القضية وتعريف اقسامها الاولية فلا بد من تقديمه على المباحث الآتية في الفصول الثلثة لان البحث عنها موقوف على معرفتها واما تقسيم القضية الى تلك الاقسام مما لا حاجة اليه في تلك المباحث فكانه اورده تكميلا لتعريفات القضية وتلك الاقسام اذ بالتقسيم ينكشف المقسم زيادة انكشاف حيث ينكشف من حيث التحقيق ايضا وتعيين الاقسام الاولية بحيث لا يتصور غيرها فكان التقسيم من تتمة تعريفات المقسم والاقسام فقول المص واقسامها عطف على القضية والتعريفات كلها مقصودة في المقدمة فما قيل ان التقسيم اذا كان من تتمة التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان وما قيل ان التقسيم اذا كان موجبا التعيين تلك الاقسام ناسب ان يجعل هذا وجها التقدمة لا يجعله من تتمة التعريف وهم مبنى على ان مراده قدس سره بقوله واما التعريف تعريف القضية فقط وان قول المص واقسامها عطف على تعريف القضية ومعناه تقسيمه الى اقسامها الايجاب قال الش ثم الحملية الى الضرورية آه والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وان كانت من الاقسام الاولية ظاهرا لكن الاختلاف الايجاب والسلب والكلية والجزئية في الشرطية والحملية كانت في الحقيقة اقساما ثانوية قوله لان المعتبر آه لانها الموصوفة بالصدق والكذب والاتصال هذا الوجه مختص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا من ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على المجاز قوله تسمية اه اطلقت عليه لا وضعت له والا لكان مشتركا قوله وكذلك لفظ القول النسبة في مطلق الاطلاق فان القول مرادف المركب والمركب صفة اللفظ لانه ما دل جزؤه على جزء معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض على ما نص قدس سره في اول بحث المعاني المفردة فالقول حقيقة في الملفوظ مجاز في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يقول لفظة القضية منقول من القضية الملفوظة الى المعقولة بناء على ان القدماء جعلوا موضوعات مسائل المنطق الالفاظ والمتاخرون اجروا الاحكام على المعقولات لان المنقول يشترط فيه تغير المعنى الاول ولا تغير ههنا على ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسائل لا يقتضي الوضع لجواز ان يكون ذلك الجعل باقامة الدال مقام المدلول تسهيلا للفهم كيف وقد اتفقوا على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية والمعلومات التصورية والتصديقية قوله ثم القضية آه بيان للفرق بين القضية والتصديق فانه قد يشتبه على بعض الاوهام لاعتبار الحصول في الذهن في القضية لان الصدق والكذب انما يعرض لها باعتبار حصولها في الذهن ولاطلاقهم التصديق عليها وحاصل الفرق ان القضية من قبيل المعلوم والحصول في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم واطلاق التصديق اما على التجوز

باعتبار انہ متعلق التصدیق او علی ارادۃ المصدق بہ عن التصدیق قولہ ہو العلم بالمعلوم آہ بمعنے الاذعان والتسلیم لہ لا بمعنی التصور لہ قولہ فہذہ المعلومات من حیث اہ حصول المعلومات حصول حصول ظلی الا یوجب اتصاف النفس بہا وحصول العلم حصول اصلی فلا یرد انہ اذا اعتبر الحصول فی الذہن فی القضیۃ یلزم اتحاد القضیۃ والتصدیق اذ لا فرق بین العلم والمعلوم عند القایل بحصول الاشیاء بانفسہا فی الذہن الا باعتبار القیام بالذہن وعدم القیام بہ علی ما تقرر فی محلہ قولہ العلم بالمعلوم الی آخرہ بمعنی الاذعان والتسلیم لہ لا بمعنی التصوریۃ قولہ لا یتعلق الا بہا بخلاف اطراف القضیۃ فانہا کما یتعلق التصدیق بہا یتعلق بما عداہا اعنی الوقوع واللاوقوع فلیس لہا اختصاص بالتصدیق مصحح لان یطلق بمعنی المصدق بہ علیہا فادعاء الحصر لیکون لاطلاق التصدیق بمعنی المصدق بہ نوع اختصاص بالقضیۃ قال و قولہ یصح ان یقال آہ ای فی حکم الفصل فی حق الامتیاز فان الفصل لیشترط ان یکون مفرداً محمولاً قال فاما ان یحلل الطرفیہا ای باعتبار طرفیہا و بالنظر الیہا الی مفردین فالقیود المذکورۃ فی جانب الموضوع او المحمول فالجہۃ غیر معتبرۃ فی الانحلال حتی یرد انہ قد یحلل الحملیۃ الی اکثر من مفردین نحو زید القایم قایم فی الدار قولہ القضیۃ لابد فیہا آہ مقصودہ بیان ان زوال الربط بین الطرفین انحلال لا الجزئیۃ قولہ من الحکم بمعنی الوقوع واللاوقوع کما نص بہا بقا ولاحقاً لکن بشرط کونہ معقولاً کما ذکرہ سابقا بقولہ من حیث انہا حاصلۃ فی الذہن ولا ینافی ما ذکرہ قدس سرہ فی شرح المفتاح من ان المحتمل للصدق والکذب ہو الحکم المعقول اعنی الایقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع قولہ فہا اہ الفاء للتفسیر او جزاء شرط محذوف ای اذا کان لابد فیہا من امور ثلثۃ قولہ بمنزلۃ المادۃ فی کون القضیۃ بہا بالقوۃ کالجسم بالمادۃ انما قال بمنزلۃ المادۃ لاختصاصہا بالاجسام وقس علی ذلک قولہ بمنزلۃ الصورۃ قولہ وانحلال القضیۃ اہ فان الانحلال فی اللغۃ کشادہ شدن گرہ وہو ابطال الصورۃ مع الحمل بحالہ قولہ کلمۃ لیس اہ لما کان کلمۃ لیس بحسب الترکیب الامتزاجی والا علی رفع نسبۃ الایجابیۃ فلا یکون والا علی ما یربط المحمول بالموضوع وجہہ بان المجموع من حیث المجموع یدل علی وضع النسبۃ السلبیۃ فیکون رابطاً ما بمنزلہ الصورۃ للقضیۃ السالبۃ فصح الانحلال فیہا فیشملہا التعریف بہا ای المحکوم علیہ قولہ و بہ اہ ای بالحکم الحملی والاتصالی والانفصالی فیدخل فیہما المقدم والتالی قال لہا المحکوم علیہ الی آخرہ اراد بالحکم الحملی او الاتصالی والانفصالی فیدخل فیہما المقدم والتالی قال ان یحذف اہ کما لابد فی القضیۃ المعقولۃ من الحکم الذی ہو بمنزلۃ الصورۃ بہا کذلک لابد فی القضیۃ الملفوظۃ مما یدل علی الحکم المذکور لفظاً

كان او حركة وهو بمنزلة الصورة اما سواء كانت ثنائية او ثلاثية فنحو فيهما واذا التهما البطال بصورتها
وانحلال الى اجزائهما المادية فيشتمل نحو زيد قائم وقام زيد بلا ريبة وحمل الحذف ههنا على الترك
لفظا وتقديرا ليشتمل الثنائية بناء على حمل الأداة على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح تفسير الانحلال به فانه
ابطال الصورة ثم ما ذكره الشارح معنى انحلال القضية الملفوظة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره
في الحاشية السابقة قال ان حكم فيهما آه بان احدهما هو الآخر اما صريحا كما في الحملية الاسمية او
ضمنا كما في العقلية كما سيجي في كلامه قدس سره وانما لم يعتبر والحملية العقلية قسما آخر من الحكم تقليلا
الاقسام وضبطا للانتشار بقدر الامكان قال ان حكم فيهما بان احدهما ليس الآخر الى قصدا
كما هو المتبادر فلا يرد الموجبة السالبة المحمول فان الحكم القصدي فيها الايجاب قال الشمس طالعة
والنهار موجود ه من ان كان رابطة زمانية فيجب حذفها ايضا فالمراد بقوله كلمة ان مع مدخولها او
لان معنى كانت الشمس طالعة كاين طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على حقيقة الشارح ره في شرح المطالع
من ان كلمة كان معتبر في جانب المحمول كما سيجي واما القول بان ايراده لمجرد رعاية ان حرف الشرط
لا تدخل على الاسم لا مدخل لها في القضية فلا يطابق كلامهم قال المراد فالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة
الى ما يليها فكلمة او للتعميم كما في قوله كونوا حجارة او حديدا اينما تكونوا يات بكم الله جميعا واما لمجرد التاكيد وليس للترديد
او التقسيم قال هو الذي تقسيمه للمفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة تدل على عدم كونه مفردا و يومي
على صلاحيته لها وذلك بان يمكن التعبير عنه بالمفرد قال واقلها اه اى الالفاظ المفردة التي يمكن
التعبير عنهما عن اطراف تلك القضية مشتقة هذه الالفاظ وقلة مؤنتها ظاهرة بعدم احتياجها الى ملاحظة
خصوصية الاطراف ومعانيها والنظم كلمة ان كما لا يخفى وقرانهما مكسورة غير صحيح لوقوعهما موقع المفرد
قال بل يقال اه يعني ان الحكم في الشرطية لما كان باتصال وقوع النسبة ووقوع اخرى او انفصاله
عنه لم يكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل انه قد عبر عن طرفي الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم ان المعتبر
به عنه مجموع قوله وان تحقق هذه القضية ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الاول جزءا من
حيث انه مقدم قال بقي ههنا شئ يعني وان اندفع بالتعميم المذكور الانتقاض بالامثلة المذكورة عن
التعريفين لكن بقي اشكال اخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحملية لتحقق التعبير عن
اطرافهما بالمفردين بعد الاطلاق اي حذف الحكم الاتصالي والانفصالي لانه كان مقتضيا لملاحظة
الطرفين تفصيلا مانعا عن التعبير للمفردين فاذا زال يمكن التعبير بالمفردين فيصدق على جميع الشرطيات انها ما
ينحل طرفاها الى مفردين بالقوة واندفع ما قيل انه لا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين

لان الخلال القضية الى ما فيه تركيبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير فيهما المفردين
بعد زوال الحكم الشرطي المقتضي بملاحظة الطرفين تفصيلا فيكون انحلالهما الى مفردين بالقوة
فتدبر فانه خفي على الناظرين قال والصواب اى فى التقسيم والضمير فى قوله يرد عليه راجع
الى القول المدلول عليه فيقال دور وقولنا زيد ابوه قايم على التقسيم المص لخروجه عن القسم
الاول ودخوله فى الثاني بخلاف هذا التقسيم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض المنقوض
عليه مما قيل ان الواجب تثنية الضمير فى الموضعين لرجوعه الى القسمين وتبديل لئلا يرد
بقولنا لانه يمكن لا يرد هنا لان معنى لئلا يرد دلئلا يدخل احد القسمين فى الاخر قوله والاولى
آه لم يقل والصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد عليه شئ كما اختاره المحقق التفتازاني
من ان المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزءا من القضية عند افادة حكمها
والحملية تنحل الى شيئين ويمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحملي بينهما بخلاف الشرطية
فانه لا يصح فيهما هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي فهي تنحل الى شيئين يمكن تعبيرهما بمفردين عند قصد
افادة الحكم الشرطي ولما كان هذا التوجيه تكلف فى تفسير المفرد بالقوة ولزوم استدراك
قيد الانحلال قال الش والاولى قال واما ثانيا اه انما اخره مع انه تحقيق والاولى الزامي لانه
يستلزم عدم صدق التعريف الشرطية على فرد من افراده واقوى من الاولى ففيه ترقي من
الاضعف الى الاقوى قوله ومن ضعف اه والسر فى ذلك ان الحكم فى الحملية والاتحاد الطرفين
فى الوجود وهو يقتضي ملاحظتها اجمالا فلا بد ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية
فان الحكم فيها باتصال وقوع النسبة بين شيئين لوقوع اخرى او بالانفصال بينهما ولا شك
انه يقتضي ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا اللزوم لذلك ليس تعبيرا عن الشرطية
بل هو قضية حملية معناها معنى الشرطية قوله سميت حملية زاد لفظ التسمية اشارة الى
انه مفهوم اصطلاحي قوله هذا هو المطابق اه في الحصر اشارة الى ان ما قاله المتاخرون
من زيادة لفظ الانحلال غير مطابق لكلامه قوله اى اجزائه الموجودة فيه اى المادية
كما يشعر به اخر كلامه وقول الش ما منه التركيب فان التركيب ابتداء ومنها اى
حصول الصورة فلا يرد ان الصورة من الاجزاء الموجودة ولا ينحل اليها قوله الا اذا
اعتبر فيهما الحكم ايقاعا او انتزاعا اى اعتبر الوقوع واللاوقوع حال كونه حاصلا فى الذهن
ومعقولا كما عرفت مرارا قوله لا يرتبط التعبير ضرورة آه لان النفس لا يمكن ان يلتفت

الی شیئین قصدا و بالذات و عدم صیرورتہ محکوما علیہ او بہ عدم اقتدار النفس علی ذلک لا یستلزم عدم اتصافہ بشئی من النقیضین فی نفس الامر حتی یلزم ارتفاع النقیضین علی ما وہم **قولہ** ان یصیر محکوما علیہ او بہ بالحکم الحملی والاتصالی والانفصالی **قولہ** فما لم تجرد القضیۃ ای عن الوقوع واللاوقوع من حیث حصولہ فی الذہن فلا یرد انہ کیف یمکن تجریدہا عنہ والحال ان الحکم الاتصالی والانفصالی انما ہو بین وقوع النسبتین اللتین ہما فی المقدم والتالی **قولہ** ما لا ینضم الیہ الحکم بمعنی الوقوع واللاوقوع من حیث انہ حاصل فی الذہن وکذلک فیما بعد **قولہ** فقد وجد الحکم فی الاطراف ای الوقوع واللاوقوع من حیث حصولہ فی الذہن علی وجہ الاذعان فلا یرد ان وجود الحکم لا ینافی العلم بکونہ لان القضیۃ قد یکون کاذبۃ **قولہ** ان اردت الخ ہذا التفصیل ماخوذ من کلام الشیخ فی الشفاء وظن بنقلہ لک بعبارتہ فانہ یوجب لتنامی نقلتنک فی تحقیق معنی الحملیۃ والشرطیۃ قال والقول الجازم یحکم فیہ بنسبۃ معنی الی معنی اما بایجاب واما بسلب وذلک المعنی اما لا یکون فیہ ایضا مثل ہذہ النسبۃ ولا یکون فان کان وکان النظر فیہ لا من حیث ہو واحد وحملہ بل من حیث یعتبر تفصیلہ فان القول الجازم لیس ببسیط ولا حملی کقولنا ان کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود فقد حکم ہہنا بایجاب نسبۃ الاتصال بین قولنا الشمس طالعۃ وبین قولنا النہار موجود فاوجب ہو تالیتہا الاول وکقولنا اما ان یکون الشمس طالعۃ واما ان یکون اللیل موجود فقد اوجب ہہنا النسبۃ عناد بین قولین وبین اجزاء کل واحد من القولین فی المثالین ترکیب ایضا بحکم قوما ہذہ النسبۃ اعنی النسبۃ الجاعلۃ للقول جازما فان قولنا الشمس طالعۃ قد یشتمل علی الایجاب النسبۃ بین الشمس وکذلک فی سائر الاجزاء وان لم یستعمل من حیث ہو بہذہ الصفۃ وجمیع ما کان علی ہذا الوجہ یسمی شرطیا وما جری مجری الاول یسمی متصلا وما جری مجری الثانی یسمی منفصلا واما ان لم یکن کذلک بل کان الترکیب بین معنیین لا ترکیب فیہما اصلا کقولنا زید حیوان او بین معنیین فیہما ترکیب لا صدق فیہ ولا کذب یمکن ان یقوم بدلہ مفرد کقولنا زید حیوان ناطق ثابت فان ترکیب الجزء منہ وہو حیوان ناطق ثابت ترکیب بہذہ الصفۃ لقوم بدلہ لفظ مفرد کقولنا الانسان او ترکیب فیہ صدق وکذب ولکن اخذ من حیث ہو جملۃ یمکن ان یدل علیہا لفظ مفرد واعتبرت وحدتہ لا التفصیلہ کقولنا الانسان یمشی قضیۃ فانہ لیس بمتلفت الی حال الانسان وحال حمل الشئی علیہ بل الی الحملیۃ التی یجوز ان یسمی قضیۃ کذلک لو قلت سمعت انہ رای

عبد الله زيد اه بالشبهة هذا المجموع هذه التي لا يرد ان يحكم في اجزائهما بالنسبة الايجابية او السلبية وان كان تحقق
في بعضها ان يكون في الجزء منهما ايجاب او سلب فيجعل التاليف الايجابي والسلبي كشئ واحد ملتفت الى
وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه اسم واحد ان اريد فهو حملي وخاصته ان المنسوب اليه يقال في ايجابه انه
هو فجعل منسوبا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطي فانما يقال في ايجابه
ان هذا اللازم تال لذلك ومعاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر انتهى فتامل في هذه العبارة
الجزلة تجد فيه تحقيقا وافيا ببيان الاقسام شافيا عن الشكوك والاوهام مما شفا لما ذكره قدس سره
في تفصيل المرام قوله الانسان حيوان بناء على ان معنى الحيوان جسم نام حساس لا شئ وحيوة و
الاركان مشتملا على النسبة التقييدية قوله تقييدية المراد بها ما عدا التامة بمعنى ما يصح السكوت عليه
فيدخل فيه التوصيفية والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتقات الى فاعلها قوله فيكون القضية ايضا
حملية لانه لابد من ملاحظة النسبة اجمالا ليمكن الحكم بالاتحاد كقولنا زيد ابوه قائم وكذا زيدا ضربه لانه
لا يقع محمولا الا بتاويل مقول في حقه قوله ملحوظا اجمالا لا بان لا يلتفت الى نسبة قصدا بل الى المجموع
من حيث المجموع قوله ايضا حملية لصحة الحكم بالاتحاد قوله ملحوظا تفصيلا اى يكون النسبة ملتفتا اليها
قصدا وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلا فلا يمكن الحكم بالاتحاد قوله كقولنا ان كانت الشمس طالعة
آه وكذا ان جاءك زيد فاضربه سواء جوزنا وقوع الانشائية جزءا بلا تاويل او بتاويل قوله على
التقييدية مطلقا اى من غير تفصيل كما اشار اليه بقوله ان كانت تقييدية فهي ايضا حملية وذلك
لانهما لا يكون ملحوظة الا اجمالا آلة التعريف حال المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه قوله لان لانه
اى المشتمل المذكور قوله اذ لا يمكن ان يستفاد آه لما عرفت من ان النسبة فيهما ملحوظة قصدا وبالذات
وذلك يستدعي ملاحظة الطرفين كذلك لا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة امور المتعددة مفصلة
وما قيل انه يمكن ان لو وضع مفرد بازاء مفهومات مترتبة حتى يفهم منه تلك الامور مفصلة مترتبة بناء على
ان الدلالة تابعة للوضع فجوابه انه قدس سره يعني الامكان الوقوعي لا الذاتي قوله اراد ان كل واحد
آه ونحو ان جاءك فاكرمه داخله في الشرطية بناء على ما حقق قدس سره من ان جزء الطلبي ما قيل بالجزئي
اى يقال في حقه اكرمه وما اورد عليه من ان مقصود القائل به ليس الا تعليق الطلب بالشرط و
استلزامه للاخبار لا يقتضي اتحادهما فالحق ان يقال انه ليس بقضية بل هو انشاء كقولك اكرم زيدا ان
جاءك فمندفع بما حققه في حواشي المطالع لا يليق الموضوع ببيانه قوله فيكون قضية بالقوة القريبة
من الفعل اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الرابط الى شئ سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ

النسبة اجمالا فانه قضية بالقوة البعيدة لاحتياجها الى ملاحظة النسبة تفصيلا الخ قوله فصح التقسيم
بهذا الوجه اى باعتبار الانحلال الى قضيتين مشترقة قوله لا يوجد فى شئ من طرفيهما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع
الذى اعتبر فيهما من حيث انه حاصل فى الذهن اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل
فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انه يقع الثانية على تقدير وقوع النسبة
الاولى سواء وقعت النسبتان اولا قوله فان ادوات الشرط والعناد آه اراد بالشرط معنى التعليق
كما هو الشايع فلذا قابله بالعناد قوله اخرجت اه اى على تقدير وجود الحكم فيهما قبل دخولها كما يدل
عليه البيان وانما خص هذه الصورة بالبيان لانها منشاء توهم القايل بان اطراف الشرطية قضايا
وما قيل ان المراد اخراجها عن صلاحية الحكم فمنع كونه تكلف محل المنع فانه لو انتفت
الصلاحية لما عاد الحكم بعد الحذف كما فى القياس الاستثنائى قوله المتصلة الموجبة اه لما كان تعريف
المتصلة فى المتن اعنى وهى التى تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى بعد ما افاده ثم
ان المراد بلا صدقها سلب صدقها لا العدول والا لخرج السالبة ولزم اعتبار لا صدقها فى قوله على
تقدير صدق اخرى لئلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير لا صدق اخرى انه خلاف
الواقع اذ لا يكون فى المتصلة الا تعليق الصدق بالصدق لكن فيه ايهام اختصاصه باللزومية فان
المتبادر من حدوث القضية على تقدير صدق اخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضى ذلك وايهام ان الحكم
فيهما باى وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تعين انه ليس بمعنى الحمل لكنه يجى بمعنى
المطابقة للواقع والتحقق تعرض قدس سره لتعريفها وبيان اقسامها بحيث يندفع ذلك فتعين
ان الحكم ههنا بالاتصال فى التحقق سواء كان لعلاقة اولا وان الصدق ههنا بمعنى التحقق فى
نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والا لتركب المتصلة الكلية الصادقة من مطلقتين عامتين
ضرورة ودوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان
صدق زيد قايم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قايم قوله تحقق قضية معنى
تحققت القضية وقوع نسبتها فى نفس الامر والمراد من الحكم فيهما بالاتصال ان يكون مدلوله المطابقى
ذلك لئلا ينتقض تعريف كل واحد من المتصلة والمنفصلة بالاخرى بناء على تلازم الشرطيات قوله
وسيجيئ عليك اشارة الى ما سيجئ من ان كل واحد من الاتفاقية المتصلة ومانعة الخلو ومانعة الجمع
منقسمين عاما وخاصا قوله ولكنها قد يكونان اشارة بذلك الى ان المراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص
اعنى ما حكم فيها بالتنافى بالصدق فقط اى مع عدم التنافى الكذب لا بمعنى الاعم اعنى ما حكم فيها

بالتنافي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتنافي في الكذب فانه شامل للحقيقية ايضاً وكذلك الحال في
مانعة الخلو قال فلا يكون حملية آه اي لا يصح اطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه
فلا يكون داخلة في تعاريفها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوالب بحيث لا مرية فيه لا معنى لنفيه عنها
قال ما ثبت ما موصلة اي لان الحملية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللغة التي ثبتت فيها الحمل والاتصال
والانفصال والحمل على النافية وارجاع الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وما حررنا اندفع ما قيل
ان الحمل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحكمية متحقق في السوالب
فيصح اطلاق الحملية بمعنى المنسوب الى الحمل لان الكلام في الاطلاق بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي
على ان ما ذكره لا يطرد في المتصلة والمنفصلة قال بحسب مفهوم اللغة اعني ما اتصف بالحمل والاتصال
والانفصال بل بمعناها الاصطلاحي قوله وان لم يكن معنى الشرطية آه وهو المنسوب الى الشرط بمعنى
تعليق شيء بشيء قوله وقد يتوهم آه التوهم ناشئ من تخصيص السوالب في التعبير بالتوهم وتجهيل الفاعل
اشارة الى كمال ضعفه فلذا لم يتعرض لدفعه لان التخصيص بالسوالب بواسطة ان الكلام فيها لا في الحكم
عن الموجبات يشهد عليه بيانه لقوله مفهوماتها الاصطلاحية اه ولذا قال في الاظهر ولم يقل في النظر قوله
وقد يتوهم من هذه العبارة فان معناه واما المناسبة المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق
النقل اليها والتعليل بقوله فلمشابهتها يدل على تاخيره لكن المتوهم مندفع بالعناية بان يقال معناه نعم
المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام متحققة باعتبار جميع افراده قال اما الموجبات آه والقرينة على انها
منقولة الى المعاني الاصطلاحية العامة ما سبق من قوله مفهوماتها الاصطلاحية آه فيصرح به الشارح
في شرح المطالع قوله فلا حاجة الى الالتزام اه وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقها على الموجبات
مهجوراً لان النقل مشروط بالهجر المنقول عنه قوله هي الحملية والشرطية واما ما وقع في الاشارات من ان
اصناف التركيب الخبري ثلثة حملية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه الاصناف المحصلة والشرطية لكونه جنساً
لها ليس امراً محصلاً قوله كان مفهوماتها اه انما قال كان آه لان الايجاب والسلب خارجان عن
حقيقة الحملية فالتحصيل لها بالنسبة بتحصيل الماهية المبهمة بالفصل بخلاف الشرطية ولذا قال فلا تحصيل لمفهوماتها
الا بها قوله ان انقسام القضية اه لانه حصر داير بين النفي والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومي
القسمين بالانحصار باي تقسيم قسمت من التقاسيم المذكورة واما كون كلا طرفي الشرطية مشتملاً على
ملاحظة النسبة تفصيلاً وبالنظر الى الواقع حتى لو وجد فيه احد طرفيها مفرداً بالفعل او بالقوة والاخير
مشتمل على النسبة الملحوظة تفصيلاً يكون شرطية واما ما قيل او علمت زيداً قائماً قضيتها بالفعل

والنسبة الملحوظة بين علمت وبين زيدا قائما نسبة تامة خبرية وليست بحملية لان احد طرفيها ليس بمفرد بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علمت وحده وبين ملاحظة حال كونه جزء من هذا المركب ولا شرطية لان الشرطية لا يكون شئ من طرفيها قضية صلة بالفعل ولا شك ان احد طرفيها قضية فمد فوع بان علمت قضية حملية لانه بمعنى انا عالم زيدا قائما بتاويل قيام زيد ولذا يصح دخول ان المفتوحة عليها والمجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخبرية كان قيل انا عالم لقيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية لزم ان يكون مثل ضربت زيدا قائما في الدار وقت الظهر مشتملا على نسبة خبرية ملحوظة قصدا والوجدان يكذبه وكلام القوم يبطله قوله فان الحملية اه يعني ان الحملية مركبة نفسها من اجزاء ثلثة فليس بسيط بمعنى ما لا جزء له لكنه يقع جزء الكن الشرطية فيكون بسيطة بالقياس اليها بمعنى انها اقل جزء منها ولم يكتف بكونها اقل جزء منها بان يقول الشرطية لا بد فيها مع لا بد منه في الحملية من المحكوم عليه وبه والنسبة ان يكون طرفاها مركبة بخلاف الحملية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم مباحث الحملية على مباحث الشرطية فلذا اعتبر البسائط من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار الجزئية لا حاجة الى اعتبار البسائط كما لا يخفى قوله ولا نعني اه اي من قولنا انها تقع جزء للشرطية قوله التي هي سوى الحكم اي الوقوع واللاوقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذعان وبهذه الحيثية معتبرة في كونها قضية فلا يرد ان ذات الحكم معتبر في الشرطية ايضا الا انه مفروض فيهما عن في الحملية ووصف الجزء لا مدخل له في الجزئية فيكون الحملية لجميع اجزائها جزء للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره منها قوله فكانها اه اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزائها جزءا منها فكانها بتمامها جزء منها فيكون متقدمة عليها طبعا فاستحقت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطبع قال ويسمى موضوعا اي المحكوم عليه في الحملية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولا قال ان تدل عليها بلفظ التسوية بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها بدال لفظا كان او لا قال واللفظ الدال هذا بناء على الاكثر والا فالرابط قد يكون حركة كما سيصرح به قوله لان محصل معناه اه اي معناه الذي لا يتبدل بتغير العبارات وبهذا الاعتبار حصر القضية في الحملية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف بحسب تغير العبارة وللاشارة الى ذلك زاد لفظ محصل فما قيل لا نم ان محصل معناه ذلك بل له معنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم قال واما النسبة اه اي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فان الايجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت واللاثبوت ايضا على ما ذكره المحقق التفتازاني

فی شرح العضدی حیث قال الوقوع واللاوقوع هو الایجاب والسلب ای ثبوت شی لشی او انتفائه
عنه فی توصیف النسبة الحکمیة بالمورد لهما وتوضیحها بعینه الایجاب والسلب توضیح بمغائرتهما علی ما هو رأی
المتاخرین من اثباتهم للقضیة جزءا آخر سوی الوقوع واللاوقوع یسمونه النسبة الحکمیة التقییدیة المشترکة
بینهما کما یدل علیه قولهم وقوع النسبة ولا وقوعها قال ان اجزاء الحملیة اربعة علی رأی المتاخرین
والتحقیق ما ذهب الیه المتقدمون ان الجزء الثالث هی ثبوت المحمول للموضوع لکنه یتعلق به علمان
تصوری من حیث انها نسبة بینهما وعلم تصدیقی باعتبار مطابقته للنسبة التی بینهما فی نفس الامر و
عدم مطابقته ایاها قال فان النسبة ما لم یعتبر معها آه فهی رابطة بالعرض والمتبادر من قوله بها
یرتبط ما یکون رابطة بلا واسطة وهی الوقوع واللاوقوع فیکون فی قوله بها یرتبط اشارة الیه
قال بتاویل العبارة واحدة احدهما بدلالة المطابقة والثانی بدلالة الالتزام فلا یلزم الجمع
بین الحقیقة والمجاز علی ما وهم قوله وان کانت التزامیة کما یدل علیه التعبیر بوقوع النسبة ای
وقوع النسبة التی ادرکت بین المحمول والموضوع بینهما فی نفس الامر وتعبیرهم ادراک النسبة او لا
وقوعها بادراک ان النسبة واقعة او لیست بواقعة للاشارة الی ان المراد یکون الادراک بطریق
الاذعان لذلک الوقوع او اللاوقوع الذی هو امر اجمالی مورده النسبة لا ان الوقوع واللاوقوع
عبارة عن هذه القضیة والا لزم اعتبار القضیة فی القضیة والتصدیق فی التصدیق الی ما لا یتناهی
قال ولهذا اخذ اجزاء القضیة واحدا ای فی القضیة الملفوظة وهذا متفق علیه من الفریقین انما الاختلاف
فی اجزاء القضیة المعقولة قال حتی ینحصر الاجزاء ای اجزاء القضیة الملفوظة قال ثم الرابطة اداة فقضیة
مهملة فلا یرد انه قد یکون حرکة قوله یعنی ان النسبة آه دفع لما اورده المحقق التفتازانی من انه لو کان
توقف مفهوم اللفظ علی شی موجبا لکونه اداة لکان جمیع الاسماء الدالة علی النسب والاضافات ادوات
وحاصل الدفع ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال بالمفهومیة لکونها دالة علی نسبة هی آلة لتعرف حال
الطرفین غیر ملحوظ لذاتها کسائر معانی الحروف واشار الیه بقوله علی النسبة الرابطة فانها باعتبار
ملاحظتها من حیث ذاتها لیست برابطة قال وهی غیر مستقلة وهی تمام معناها والدال علیها لفظ
مفرد ولظهور هذه القیود ترکها وما توهم من ان لیس هو مرکب فمندفع مما ذکره قدس سره سابقا من ان
المجموع موضوع لرفع النسبة السلبیة قوله وقد بینا قش آه اجاب المحقق التفتازانی بان لیس مرادهم ان
لفظة هو رابطة فی لغة العرب بل الناقلون للمنطق الی العربیة استعاروا لفظ هو للرابط الغیر الزمانیة بمنزلة
است فی الفارسیة واستن فی الیونانیة ورده المحقق الدوانی بانه مخالف لما ذکره الشیخ فی الشفاء حیث

قال ولما لغة العرب فربما حذفت الرابطة اتكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت والمذكورة ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظ هو جارت لا يدل بنفسها بل يدل على ان زيدا هو ام لم يذكر بعدها دام يقال الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالادوات لكنها مشبهة الاسماء التي واليضاما النساعت بهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابط بل لو اوجب عليهم ان يقولوا لا رابطة في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان المنطقيين لا يسلمون ان هو راجع اليه موضوع يكون هو عينه بحسب المعنى بل يصرحون على انه ادات في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفعل بالمواضع المخصوصة ولا يلزم لهم موافقة النحويين ولا يخفى انه تحكم لان اختلاف حالته بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره تنادي على عدم كونه مستعملا في لغة العرب للربط واي دليل على ما ادعوه وانما هو رجم بالغيب من غير داع يدعوا اليه قوله فلا يكون رابطة ولو قيل المراد به الفصل والعماد فيقول الامثلة التي اورده فيها ليست من مواضع الفصل ولو سلم فضمير الفصل ايضا لا يدل على الرابط بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين النعت والخبر كذا في شرح المطالع قوله ويقال آه عطف على يناقش والمناقش والقائل الشارح في شرح المطالع قوله هو حركة الرفع قال المحقق التفتازاني الكان الموضوع والمحمول مبنيين فالقضية ثنائية وان كانا معربين فثلاثية تامة وان كان احدهما فقط معربا فثلاثية ناقصة انتهى ولو اريد الرفع لفظا او تقديرا او محلا لم يكن القضية في لغة العرب ثنائية قوله زايد على مدلول الرابط فلا يكون دلالته على النسبة دلالة مطابقة فلا يكون رابطة لانها الدال على النسبة بالمطابقة ولو اريد اعم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابط وما قيل ان الرابط ما دل على نسبة شئ الى شئ بما خارجان عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة او لا فلا يدخل الافعال التامة فمع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابط يرد عليه سائر الافعال الناقصة وافعال المقاربة قال باعتبار الرابط قيد بذلك لانها باعتبار اشتمالها على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تقسيمات آخر قال لاشتمالها على ثلثة اي من حيث اعتبار الرابط فلا ينافي اشتمالها على الزائد من ثلثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة قال لثلاثة معان اي لاوقاتها فلا ينافي دلالة الرابط الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالافادة ولذا يستعمل فيما ليس زمانيا نحو كان الله غفورا رحيما ولا يرد ان المعاني اربعة كما مر ان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الايتلاف بينهما قال وان حذفت اي تركت فنحو ضرب زيد ثنائية والقول بانه خارج عن القسمين لاستغنائه عن الرابط والتقسيم للقضية فيها رابطة ففيه ان الاولى بقوله فيها رابط مدلول الرابط فهو لازم في كل قضية كما يدل

علیہ قولہ فالحملیۃ انما ہی من اجزاء ثلثۃ وان اراد بہا لفظہا فکیف یصح جعل الثنائیۃ قسما بہا قال الشعور الذہن لیس قید الحذف بل بیان لوجہ الحذف قولہ الوجوب اہ ای وجوب استعمالہ وامتناعہ وجوازہ قولہ وفیہ بعد اہ ان کان مراد القائل ضبط الاختلاف المشار الیہ بقولہ ان اللغات مختلفۃ فی استعمال الرابط فلا یخفی بعدہ لان کون الاحتمالات التسعۃ واقعۃ فی الاستعمال محل تردد وان کان مراد ضبط الاحتمالات العقلیۃ لاستعمال الرابط کما یشیر الیہ قولہ او فی شرح المطالع وعدم الشعور علی البعض لا لا لبعض بالغرض فوجہ بعدہ ان ضبط الاحتمالات العقلیۃ لیس مطلوبا فی المقام ولا فایدۃ یعتد بہا فی معرفتہا قال ای لا یستعمل الرابط زمانیۃ کانت او غیر زمانیۃ کذلک الحذف قال ولغۃ العجم ای اللغۃ الفارسیۃ فانہ المتبادر من اطلاقہا لشیوعہا یدل علیہ الامثلۃ وما وقع فی بعض کتب اللغۃ الفارسیۃ بدلہا قولہ وتقض ذلک اہ وایضا نقض بقولہم زید آمد وآید واجیب بتخصیص القضیۃ مما یحتاج فیہ الی ذکر الرابط وہو ما لا یکون المحمول من الافعال التامۃ فانہا یرتبط لدلالتہا علی النسبۃ الی موضوع معین ولذا لا یعقل معناہا بدون ذکرہ قولہ فان قولہم منجم اہ فیہ بحث لانہ من عطف المفرد علی المفرد فالرابطۃ المذکورۃ یربطہا بالموضوع ولو سلم فالمراد لا یستعملون القضیۃ التامۃ بدونہا علی انہ وقع فی بعض العبارات واللغۃ الفارسیۃ فی الاصل لا یستعملون القضیۃ بدون الرابط فیجوز ان لا یکون ہذا الکلام من اصل اللغۃ قال ہذا تقسیم ثان اہ لم یورد المص جمیع التقاسیم المذکورۃ فی ہذا الفصل بعنوان التقسیم بل قال الکان کذا یسمی کذا فلذا صرح الش بکونہا تقسیمات ومعنی کونہ اولا وثانیا وثالثا انہا کذلک فی الذکر وقولہ باعتبار الرابط وباعتبار النسبۃ وباعتبار الموضوع فی التقاسیم الثلثۃ متعلق بقولہ تقسیم لا بقولہ ثان فلا یتوہم انہ یفید ان القضیۃ تقسیما اولا باعتبار النسبۃ قال وہذا لا یشمل القضایا الکاذبۃ ای التقسیم المذکور رد ما قیل تعریف الموجبۃ یشتمل القضایا الکاذبۃ السالبۃ لان النسبۃ یصح بہا ان یقال الموضوع محمول وتعریف السالبۃ یشتمل القضایا الکاذبۃ الموجبۃ لان نسبتہا یصح بہا ان یقال الموضوع لیس بمحمول فلا یقتصر فساد التعریفین علی عدم الانعکاس لعدم اطرادہما ایضا ولا یصح قول الش وہذا لا یشتمل القضایا الکاذبۃ الا یشملہا لکن لا علی وجہ مستقیم فیہم لان النسبۃ التی ہی مدلول الرابط فی الکواذب السالبۃ لیست نسبۃ بہا ان یقال الموضوع محمول وکذا فی الکواذب الموجبۃ قولہ فیشتملہا قطعا لان النسبۃ التی ہی مدلولہ الکواذب یصح بہا عند قایلہا ان الموضوع محمول او لیس بمحمول لکن ہذا انما یصح فی الکواذب التی لا یعلم قایل کذبہا واما الکواذب التی یعلم کذبہا وبتعمد الکذب فلا یصح بزعم التامل ایضا ان الموضوع محمول او لیس بمحمول اللہم الا ان یراد بما ہو بحسب زعم القایل ما ہو کذلک نظرا الی الظاہر والی ما یستفاد من کلامہ ولا یخفی بعدہ

وقال المحقق التفتازانی ان النسبة التی تفهم من قولنا الانسان حجر هی التی بها یصح ان یقال الموضوع محمول
حیث یصح وان لم یصح ههنا بخصوصیة المادة التی فی قولنا الانسان لیس بحیوان فهی التی بها یصح ان
یقال الموضوع لیس بمحمول وان لم یصح ههنا وهذا فی غایة الوضوح لکن المانع ان یمنع اتحاد النسبة
فی الکاذبة والصادقة لم لا یجوز ان یکون للطرفین مدخل فی ذلک والاظهر ان المراد الصحة بحسب التفسیر
بهذا القول سواء طابق الواقع اولا قال ای علی کمیة الافراد سواء دخل علی الموضوع او المحمول
او علی متعلقاتهما قال یحصرها ویحیط بها بحیث یخرجها عن الشیوع الذی کان قبل دخول السور
فیدخل لفظ البعض ایضا من غیر حاجة الی محل انه یسمی باسم الکل قال فلاشتمالها علی السور وجه
التسمیة فی المنحرفة نحو زید بعض الانسان لا یصح اطلاق المسورة علیهما لعدم وجوب اطراده قال
وسورها کل وکل ما یؤدی معناه من ای لغة کانت قال ای کل واحد لا الکل المجموعی ای سور الموجبة الکلیة
الکل الافرادی الذی بشمول الافراد لا الکل المجموعی الذی هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضیة
المشتملة علیه شخصیة لامتناع صدقه علی کثیرین ذهنا وخارجا وما قیل هی مهملة ولفظ کل عنوان الموضوع
لیست بسور وعدم حسن دخول لفظ البعض علی الکل المجموعی لیس لاجل عدم تعدد افراده حتی ینافی کونه
مهملة بل لاجل کون الموضوع مفهوما منحصرا فی فرد کانه العالم وواجب الوجود والقدیم والشمس والسماء
الاولی فوهم لانه لابد فی المهملة من ان یکون الحکم علی ما یصدق علیه العنوان ولان الانحصار فی فرد انما
یصح فیما یعد افراده ذهنا وفیما نحن فیه لا عنوان ولا افراد فضلا عن الانحصار کما لا یخفی ولیت شعری
ما یقول هذا الفاضل فی نحو کل زید حسن فانه حکم علی اجزاء معینة لشخص معین ثم ما قاله من ان ادخال البعض علی
ما انحصر فی فرد لیس بحسن غیر مستحسن اذ لفظ البعض لا یقتضی ان یکون لما دخل علیه افراد متعددة فی الخارج
بل یکفیه التعدد الذهنی قال ای بعض الافراد ای انما یکون لفظ البعض سور الموجبة الجزئیة اذا ارید
به بعض افراد ما دخل علیه بخلاف ما اذا ارید به بعض اجزائه نحو بعض الزنجی اسود فانه ح لا یکون موجبة جزئیة
بل مهملة لان لفظ البعض عنوان القضیة لا سورها کانه قیل جزء الزنجی اسود وله مفهوم کلی یصدق علی
کثیرین فی الذهن لم ینبئ ان الحکم علی کل افراده او بعضها قال ان لیس کل دال آه یعنی ان لیس کل
لدخوله علی القضیة الموجبة المشتملة علی الحکم الایجابی سواء کانت ثنائیة او ثلاثیة یدل باعتبار وضعه الترکیبی
علی رفع النسبة علی الوجه الکلی ویلزمه السلب الجزئی کما فصله المجموع یدل علی وضع السلب الجزئی فیکون
لیس داخلا فی السور والرابط معا لافادته نفی الرابط الکلی قال وعلی السلب الجزئی بالالتزام وهو
مستعمل فیه لما عرفت من ان المجموع یدل علی وضع النسبة السلبیة فلا یرد ان لیس هو فی قولنا لیس الانسان

هو مقايم على وضع النسبة بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة لايكون الا رفعه
عن كل واحد وعن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي فيلزم ان يكون المهملة السالبة بل كل
المهملة الموجبة ايضا سورة والرابط سور الا انها دالة على الثبوت المطلق ويلزمها الايجاب الجزئي وذلك لان ليس
هو في السالبة المهملة وهو في الموجبة لم يستعمل في المدلول الالتزامي قال فاما ان يكون لمحمول اه وذلك
لان ارتفاع الايجاب الكلي اما بارتفاع القيد اعني الكلية او بارتفاع المقيد اعني الايجاب وما قيل ان النفي
يتوجه الى القيد وانه محط الفايدة وكون لازمه الرفع عن البعض او الثبوت للبعض فهو في المقامات
الخطابية واما في المقامات البرهانية فيتوجه اليهما لا انه اين قال جزما اي صدقا لا شبهة فيه للعقل اصلا فيكون
السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم لا على التعيين لرفع الايجاب الكلي قيل ان عدم تحقق رفع
الايجاب الكلي بدون احدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئي انما يدل على
اللزوم الخارجي وبمجرد ذلك لا يثبت ان يكون دالا لانه ليس كل عليه بالالتزام ما لم يثبت اللزوم
الذهني بينهما قلت كونه دالا عليه مسلم لانه فرض انه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كمية الافراد
والمقصود ههنا الفرق بان رفع الايجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له يدل على
هذا اكتفاء الشارح ههنا وفيما سياتي على مجرد اللزوم والتقييد باللزوم في نظر العقل او في الذهن على ما قيل تكلف
لا يساعده عبارة الشارح على السلب الجزئي بالالتزام قال من ضرورات مفهوم اي مما لا بد منه وقوله من لوازمه
عطف تفسيري له ويؤيده ما في بعض النسخ المصححة اي من لوازم قال لا يقال آه معارضة مبناه على
شيوع اطلاق السلب الجزئي على احد فرديه اعني السلب عن البعض والثبوت للبعض كما اشار الشارح الى
ذلك بتفسيره للسلب عن البعض بقوله اي السلب الجزئي والمراد من عموم رفع الايجاب الكلي منهما عمومه من
حيث الصدق اذ يصح ان يقال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع للايجاب الكلي فلا ينافي ما سيجيء و
من انه مشترك بينهما قال لان العام اه اي لفظ العام اما عدم دلالته عليه بالمطابقة فلانه يستلزم
اتحاد العام والخاص واما بالتضمن فلانه يستلزم ان لا يوجد العام بدونه واما بالالتزام فلان الخاص
من حيث انه خاص ليس لازما للعام فضلا عن اللزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة العالم على
المعلوم الذي هو اخص منه فذلك لاجل اللزوم الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص قال
لانا نقول اه منع عموم رفع الايجاب الكلي عن السلب الجزئي وبين منشاء غلطه بالاضراب بقوله بل
اعم عن السلب عن البعض مع الايجاب للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فقوله واذا انحصر
تحرير الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الايجاب الكلي وحاصله انه اذا انحصر

رفع الایجاب الکلی فی القسمین اعنی السلب الکلی والسلب عن البعض دون البعض الذین
هما ملزدمان للسلب الجزئی مکان السلب الجزئی لازماله فیثبت اللزوم بین رفع الایجاب
الکلی والسلب الجزئی ودلالۃ لیس کل علیہ مسلمۃ فیکون مدلولا التزامیا قال وبعبارۃ
اخری اہ ای بدل قولہ واذا نحصر آہ وفیہ اشارۃ الی ان مآل التحریر من واحد
کما لایخفی قال یکون مفہومہ الصریح اہ وذلک لان لفظ البعض یستعمل فیما اذا لم یقصد الحکم علی الکل
یقال بعض الانسان حیوان ویراد بہ کل بعض منہ بان یکون الاضافۃ للاستغراق بادخال حرف
السلب یکون معناہ النفی عن فرد منہ غیر معین وما قیل ان لیس بعض وبعض لیس رفع الایجاب الجزئی والسلب
الجزئی لازم لرفع الایجاب الجزئی والاختلاف فی التعبیر فقط قال واما انہما یدلان اہ تعرض لذلک مع
عدم الاحتیاج الیہ لیظہر الفرق علی وجہ الکمال ودون بینہما تعاکسا فی الدلالۃ علی رفع الایجاب الکلی
والسلب الجزئی فلیس نقیض صریح للایجاب الکلی کل بل لزوم لنقیض الایجاب الجزئی ولیس بعض وبعض لیس
بالعکس قال لان تعین بعض الافراد آہ ای لیس مدلول القضیۃ ومفہومہا فی الجزئیۃ فلا یکون
النفی فی بعض لیس متوجہا الی المعین حتی لایحمل الحمل علی السلب الکلی قال فاشبہ النکرۃ انما قال ذلک لانہ
لایستعمل لفظ کل وبعض الا مضافا او بابدال التنوین من المضاف الیہ نص علیہ الرضی فلا یکون نکرۃ لان
تنوین التنکیر لازمہا قال والنکرۃ فی سیاق النفی اہ قد یفید العموم اذا قصد منہ نفس الجنس دون الوحدۃ
نص علیہ السید السند قدس سرہ فی حواشی المطول ومعنی وقوعہ فی سیاق النفی انیکون النفی متوجہا الیہ
فلا یرد ولیس کل انسان حیوان لان النفی متوجہ الی کل قال الا انہ لیس واقعا فی سیاق النفی
ای لیس النفی متوجہا الیہ بل اعتبر البعض اولا وسلب عنہ المحمول فالسلب وارد علیہ بعد اعتبارہ
لایفید العموم واعتبار الضمیر فی لیس بمجرد الرابط فلا یفید العموم کما یدل علیہ الرجوع الی الوجدان
والتعبیر عنہ بالفارسیۃ بقولنا بعض انسان نیست آن بعض کاتب ومن لم یفہم مقصد الشارح رجع الضمیر المرفوع
الی البعض فقال بل السلب انما ہو ای لفظ البعض وارد علیہ فی الاکثر ولا یخفی ان لفظ السلب ح
زائد یکفی وان یقال بل انما ہو وارد علیہ قولہ ہذا کلام ظاہری ای منشاءہ النظر الی ظاہر اللفظ حیث
دخل لیس علی بعض فی الاول وبعض علی لیس فی الثانی واما فی الحقیقۃ فلیس کذلک
لان کلمۃ لیس رابطۃ یفید سلب ربط المحمول بالبعض سواء قدم لیس او اخر قولہ فان اردت
بحرف السلب اہ یعنی ان لیس رابطۃ یفید سلب الربط لکن یعتبار ان اعتبرت السلب اولا وعبر
البعضیۃ بعدہ ویکون معناہ سلب المحمول عن الموضوع من غیر نفی البعضیۃ کان مفادہ سلبا جزئیا وان

اعتبرت البعض اولا واعتبرت السلب بعده ويكون لازماله سلب القضية الموجبة الجزئية كان مفاده سلبا
كليا وليس مراده بقوله وان اردت سلب القضية آه اي يجعل النفي متوجها الى القضية حتى يرد عليه ان
قصدان هذه القضية ليست محققة يجعل القضية شخصية والقضية بتمامها اسم ليس وخبره محذوف فلا يصح
مع هذا القصد نصب الجزء الثاني من هذه القضية التي ذكر فيها كل او بعض قوله فعلى هذا اه على عكس
ما ذكر فانه اعتبرت السلب اولا واعتبرت الكلية بعده كان سلبا كليا وان اعتبرت كلية الموضوع
مقدما على السلب كان سلبا جزئيا قوله كما حققته اي في ليس بعض وفي بعض النسخ كما حققه اي الش
في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى
القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلي وليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول
فليس كل مطابق للسلب الكلي ليس بعض للسلب الجزئي قال بامر كان اه اشارة الى ان قوله وان لم يبين
اه عديل لقوله وان بين معطوف عليه ذلك لطول الفاصلة قال اما ان يصلح لان يصرف كلية وجزئية تميز عن
فاعل يصدق اي يصدق الكلية والجزئية وليس حالا اذ ليس المقصد صدق القضية حال مقارنتها الكلية
والجزئية ليرد ان الانسان لفي خسر وان يصلح لان يكون كلية وجزئية فلا يصلح لان يصدق حال كونها
كلية وجزئية والمهملة ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقال ان صدقها بها بل صدقه من حيث الكلية
والجزئية ولا مصدر اذا الظاهر كليا وجزئيا قال بان يكون اه تفسير الصلاحية يعني ان صلاحية الصدق
بالجهتين عبارة عن ان يكون الحكم فيهما على الافراد فانه مناط الصدق المذكور وليس المراد معناه الظاهر اعني
يصلح ان تتصف بالصدق في كلا الحالين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حجر
عن تعريف المهملة ويرد ان ذكر احد الوصفين كاف في التعريف وذكر الآخر اطالة وان التعريف
صادق على بعض الطبعيات اعني حمل الحد على المحدود مثل الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان يصدق
كلية وجزئية مع انها طبعية وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون الحكم على الافراد وليس انه يكون
الحكم على الافراد حاصل كونها طبعية نعم اذا اعتبر الحكم فيها على الافراد كانت مهملة ولله در الشارح حيث
دفع ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والعجب ممن لم يتنبه بهذه الدقة فاورده الابحاث المذكورة ثم
ان الشارح قدم ذكر المهملة لكونها وجودية واخرها المصرية لتعلق بيان الحكم بها قوله زعم بعضهم ففي اختيار الشا
رح في التمثيل به اشارة الى الرد على زاعم المذكور قوله ههنا اي من قولنا الحيوان جنس واحترز به
عن المهملة كقولنا الحيوان ماش فان المحكوم عليه فيها ما يصدق عليه الحيوان لعدم صحة الحكم على الطبيعة
قوله فان القيد اه يعني ان الزاعم المذكور لم يفرق من قيد الثبوت وقيد الاثبات فان قيد الاثبات

مايلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع وقيد الثبوت مايكون الثبوت باعتباره فان قيل قيد العموم
صرح في جانب الموضوع وانما لم يجب اعتباره حصل هناك قضية عامة كقولنا الانسان من حيث العموم
نوع قلت به كيف ماكان فالقضية طبيعية والكان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلي المطلق وفي الآخر على
طبيعة الكلي المقيد كذا في شرح المطالع **قوله** وان لوحظا اي ان لوحظ قيد الثبوت حال الحكم جعل القضية
متعددة باعتباره مثلا القيود المعتبرة في ثبوت الجنسية للحيوان من حيث الكلية والذاتية وكونه تمام المشترك
لو اعتبرت حال الحكم وتعدد القضية باعتبارها لايكون القضية منحصرة في خمسة اذ بملاحظة كل قيد قضية
اخرى كما انها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعية **قوله** احسن بما في المتن اما اولا فلما في قوله ان يصلح لان
يصدق كلية وجزئية من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الشارح واما ثانيا فلان قوله وان لم
يبين فيهما كمية الافراد يتبادر منه ان الحكم فيهما على الافراد لكن لم يبين فشموله للطبيعة بناء على ارجاع النفي
الى القيد والمقيد واما ثالثا فلان الطبيعة لمخالفة للمخصوصية باعتبار كون الموضوع فيهما كليا والمسورة والمهملة
باعتبار عدم كون الحكم فيهما على الافراد فالاولى ان يجعل في التقسيم عديلا لجميعهما ولان يجمع لشيء من تلك الاقسام
واما ما قيل في وجه الاحسنية ان الطبيعية على مقتضى تقسيم المص ما لايصلح للكلية والجزئية ولايتناول مثل قولنا
الانسان حيوان ناطق لانه يصلح الكلية والجزئية وعلى تقسيم الشارح مايكون الحكم على نفس الطبيعة سواء صلح
للكلية والجزئية كالمثال المذكور اولا كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المص متناول له ولو سلم فهو
لايفيد احسنية تقسيم الشارح بل بطلان تقسيم المص **قال** قد اهمل في التاج الاهمال فروگذاشتن فهو يقتضي بصلاحية
فلذا قال لان الحكم اه **قال** كقولنا الانسان لفي خسر على ان اللام للعهد الذهني **قال** ثلث القسمة
في التاج البيهقي التثليث سه گوشه كردن وسكي كردن چنانچه دورنج ميشود وسكي بماند ونوعي ساختن از
عطر كه آن را مثلث خوانند وسه خلف اشتر لبسنن في الحديث بشر الناس المثلث يعني الساعي باخيه يهلك
ثلثة نفسه واخاه وآماله انتهى فعلم ان التثليث مستعمل في اللغة وليس مستحدثا وانه لايقتضي سابقة حالة فما
قيل انه مستحدث وانه يتبادر منه انه كان قبل الشيخ التقسيم الرباعي فثلثه الشيخ وهم **قال** بخروج الطبيعية
اي عن الاقسام الثلثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تفاسير تلك الاقسام فلا يرد ان القسمة حاصرة
انما اللازم دخول الطبيعية في المهملة وبعضهم تكلف فادرجها في الشخصية بناء على ان الطبيعة لاتحتمل الشركة
وبعضهم في المهملة بناء على ان معناه ما لم يبين كمية الافراد سواء صلح الحكم عليهما اولا وتفصيله في شرح المطالع
قال في العلوم اي في العلوم الحكمية وذلك لان مسائل العلوم قوانين فلابد من اعتبار انطباقها
على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المنطق فمن قال ان المنطق خارج عنه بناء على ان الحكم في قولنا

کل جنس موصل یفید وکل معرف یجب ان یکون اجلی علی الطبایع فقد سہی لان الحکم فیہما علی الافراد الا ان افراد تلک القضایا الطبایع ولیس الحکم فی شئ منہا علی طبیعۃ الموضوع من حیث ہی قولہ لان الموجودات اہ ای الموجودات التی یترتب علیہا الآثار فی الخارج قولہ ہی الافراد والطبیعۃ انما توجد فی ضمنہا بمعنی امور انتزاعیۃ علی ماہو رای المتاخرین النافین لوجود الطبایع او بمعنی انہما لا یوجد بدون الفرد عند التامل لوجودہا وانضمام التشخصیات الیہا قولہ لانہ لا یبحث فیہا عن الاشخاص لما عرفت من انہ لا کمال للنفس فی معرفۃ احوالہا ولانہا لا تکاد تنحصر فی عدد قولہ ہی معتبرۃ فی ضمن المحصورات فان الحکم فیہا فی الحقیقۃ علی الاشخاص والمفہوم الکلی عنوان استحضارہا قولہ بخلاف الطبیعیۃ فانہا لیبسط اہ وما توہم من ان الحکم فی قولہم الکلی الطبیعی موجود علی الطبیعیۃ توہم لان الحکم فیہما علی الطبایع من حیث انہا افراد الموضوع لا من حیث انہا طبایع قولہ لا علی الطبایع اہ اے من حیث انہا طبایع قولہ فی الظہ انما قال ذلک معا علی ماحققہ سابقا من ان الجزئی یمتنع حملہ علی شئ واما علی تقدیر جواز حملہ علی ماذہب الیہ المحقق الدوانی فالشخصیۃ تقع کبری للشکل الاول فی الحقیقۃ ایضہ قولہ تقوم مقام الکلیۃ فلہا مناسبۃ تامۃ بمسایل العلوم لانہا کبریات الشکل الاول فلا یرد ان الطبیعۃ تقع صغری الشکل الاول لان الصغری لا اختصاص بہا بالعلوم حتی یکون مناسبتہا موجبۃ للاعتبار فی العلوم قال والطبیعۃ بدون یار النسبۃ وفی بعض النسخ بہا فح یحتاج الی تقدیر المضاف ای موضوع الطبیعۃ لیست من الافراد قال الانحصار ای عدم انحصار التقسیم واما تناول الاقسام سببا لا یتناول لہ بقسم فہو بطلان التقسیم لا عدم انحصارہ قال المہملۃ فی قوۃ الجزئیۃ یعنی مقابل الفعل ای لیس جزئیۃ بالفعل للاختلاف تذکیر السور وعدمہ والاختلاف بالسور لا یوجب لاختلاف فی حقیقتہما فیکونان متلازمین فی الصدق فتفسیر القوۃ بالتلازم تفسیر الحکم باللازم قال فانہ معنی تفسیر التلازم للا یلزم المصادرۃ والدلیل ما بعدہ قال یصدق علی بعض الافراد فلا یرد النقض بقولنا الشمس معین خارجا والواجب قدیم حقیقیا لعدم حجۃ ادخال البعض لان الافراد الممکنۃ للواجب الافراد الخارجیۃ للشمس لا یتعدد ولا بد منہ فی دخول البعض لانا لا نم اقتضاء دخول البعض وجود التعدد الاتری انہ اذا قیل کل شمس وجد فی الخارج فہو معین وکل ما فرض صدق الواجب علیہ کان تحققا او تقدیرا فہو قدیم یصدقان کلیتین وہکذا الجزئیان قال الص فی تحقیق المحصورات الاربع فی التاج التحقیق بیان حقیقت کردن وبدانستن وفی الصراح حققت الامر اذا امرت منہ علی الیقین تحقیق بیان درست وراست کردن وکلام محقق ای بین وجمیع ہذہ المعانی مناسبۃ للمقام کما لا یخفی والغرض من ہذا البحث

بیان معنی الحقیقیة والخارجیة وانقسام القضیة الیهما لیس بحطه فیه ولهذا قال نعبر تارة کذا ونعبر تارة کذا فما قیل
انه تقسیم للقضیة الی الحقیقیة والخارجیة فلا وجه لجعله بحث علاحدة لا وجه له عند المحققین قال عن الموضوع بج و
عن المحمول بب ای عما یقع موضوعا فی القضایا الموجبة الکلیة وعما یقع محمولا لها لا عن مفهوم الموضوع المحمول
اعلم انه قد اشتهر به بسیطا کما یقتضیه الکتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسمها یعنی کل جیم
باء فهو تلفظ باسمین ثلاثیین تستار کهما سائر الاسماء الثلاثیة ولانه اذا تلفظ باسمها یفهم منهما الحرفان المخصوصان
کما فی قولنا کل انسان حیوان یفهم منه مدلول طرفیه فلا یکون التعبیر دالا علی الشمول لجمیع القضایا بخلاف ما
اذا تلفظا بسیطین فانه لا معنی لهما اصلا فیعلم انه یعتبر عن الموضوع والمحمول فما قیل انه خطاء فخطاء والعجب انه
استدل علی ان الحق ان یتلفظ هکذا کل جیم باء بانه لا اسم لحروف الهجاء بسیطا لکونها من قبیل الحروف
لا حاجة فی التلفظ بها الی التوسل بالاسماء کما فی قولنا زید ثلاثی واختار واحد من الحرفین لان الالف
الساکنة لا یمکن التلفظ بها والمتحرکة لیست لها صورة فی الخط فاعتبر والحروف الاول اعنی الباء ثم الحرف
الثانی الذی یتمیز عن ب فی الخط وهو ج وعکس الترتیب الذکری فلم یقولوا کل ب ج الاشعار بانهما خارجان
عن اصلهما هو ان یراد بهما انفسهما قال وکانهم قالوا کل موضوع محمول ای کل ما یقع موضوعا فی
القضایا الموجبة الکلیة فهو عین محمولها والتشبیه فی عدم اختصاص کل منهما بقضیة معینة الا ان الشمول
کل ب ج لجمیع القضایا علی البدل وشمول کل موضوع محمول علی الافراد فلذا قال کان قال فی هذه
المادة وان ضم الیها ما یدل علی التمثیل لعدم کونه نصا فی عموم جمیع الموجبات الکلیة واحتمال ان یکون
المراد ما یکون من نوعه قال متصورا ای تصوره ومفهوم القضیة الموجبة الکلیة اعنی ثبوت المحمول
للموضوع شاملا لجمیع افراده وقس علی ذلک قال وجردها لم یعتبر واحصوله فی صورة بعینه ولیس
المراد انه انتزاعوا ذلک المفهوم من القضایا الجزئیة فیکون التجرید مقدما علی التصور یدل علی ما قلنا قوله
من غیر اشارة الی مادة من المواد قال وبحثوا عن احوالها ای عن احوال مفهومات الکلیات لا
من حیث انفسها بل من حیث صدقها وشمولها لطبائع الاشیاء التی تحتها بحیث یصل الحکم فیه الیها
فشمول لجمیع الطبائع بالنسبة الی جمیع المفهومات علی سبیل التوزیع کل واحد منها لما تحتها قال ولذا صارت
اه لانه لما صارت مباحث الکلیات والقضایا قوانین والبحث فی القول الشارح والقیاس انما هو منهما
من حیث الصورة صارت مباحث الفن کلها قوانین قوله بان یقال کل موضوع محمول آه فی
عدم ابهام هذه القضیة لتخصیص تردد لان العنوان له مدخل فی الاحکام فیجوز ان یتوهم ان الاحکام
الجاریة علیه من حیث خصوص هذا العنوان والتعبیر بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا کل ج ب فلا

معنى له فى نفسه حتى يتوهم الاختصاص **قوله** يعنى اخذوا الخ تفصيل اجمال الشرح وقوله الشامل اياها صفة للمفهومات بعد صفة اى المفهومات الشاملة للطبايع وقوله محكوما عليهما مفعول ثان لجعلوا **قال** امران بل ثلثة ثالثها كل فهو يطلق بالاشتراك على الكلى وعلى الكل المجموعى وعلى الكل الافرادى كذا فى شرح المطالع **قال** مفهوم ج وحقيقة اراد التخصيص بعد التعميم للتنصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ما تحته على ما قال فى شرح المطالع ان يعتبر القضية لابد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة فى العلوم ليكون احكامها قوانين كلية فلو كان المراد ما صفة ج لا يتناول ما حقيقة ج وكذا لو كان المراد ما حقيقة ج **قال** من الافراد اى الافراد الحقيقية كما هو المتبادر فخرج مسمى ج اى مفهومه المطابقى لعدم كونه فردا وخرج المساوى والاعم حتى لا يدخل فى قولنا بل انسان حيوان مفهوم الناطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتبارية اعنى الحصص فانها لا يغير فى الحكم وقولهم كل موجود كذا حكم على افراد الوجود وهى الموجودات الخارجية لا على حصصه على ما وهم **قوله** مستبعد اذ استعمال الكل بمعنى الكلى نادر فى الكل سيما الداخل على النكرة **قال** لفظين مترادفين اى كمترادفين سواء كان مفردين او مركبين او احدهما مفردا والآخر مركبا وسواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقيا لهما او مجازيا لهما او لاحدهما مجازيا وللآخر حقيقيا وفايدة هذه الزيادة التوضيح بانه كما لا حكم فى المترادفين لا يكون الحكم ههنا ولذا اسقطه البه قدس سره **قال** فان قلت الخ يريد ان ابطال ارادة المفهوم فيهما لا يصح الاضراب المذكور لقوله بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لجواز ان يراد ما صدق عليه من الجانبين لبقى الاحتمال بان يراد بج المفهوم وبب ما صدق عليه لم يتعرض له الشارح لانه لا يمكن ذلك الاحتمال فى المحصورات او الكلام فيها وتعرض له السيد قدس سره لانه بصدد بيان المعنى بدون السور **قال** فنقول الخ ابطال للاحتمال المذكور لتعين المط اذ لا احتمال سوى الاربعة **قال** لكان ضرورى الثبوت الخ لان الوصف العنوانى والمحمولى آلة لملاحظة الطرفين بوجه التغاير والحكم انما هو باتحاد ما صدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو فى الطرفين واحد فيكون الحكم بثبوت الشئ لنفسه وهو ضرورى فما قيل اذا اعتبرت الافراد فى جانب الموضوع من حيث يصدق عليه ج واعتبرت وجانب المحمول من حيث يصدق عليها ب كان الحكم فى القضية بان ما صدق عليه ج هو ما صدق عليه ب وعلى هذا لا يلزم انحصار القضايا فى الضرورية لاحتمال ان يكون صدق ب على ما صدق عليه ج بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية او فى بعض الاوقات لا دائما فيصدق الفعلية دون الدائمة كلام منشاؤه عدم الفرق بين ان يكون مفهوم المحمول آلة لملاحظة وبين ان يكون محمولا على ذات الموضوع **قال** ولم يصدق الخ اشارة الى ان الانحصار اضافى بالقياس الى الممكنة الخاصة التى

هي نقيض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو اعم منها ايضا
قوله فتصورهما كان آه وذلك لان الحكم الحملي عبارة عن هو هو فاما ان يعتبر بين المفهومين او بين الذاتين او بين
ذات الموضوع ومفهوم المحمول او بالعكس فما قيل ان الاحتمالات زائدة على الاربعة منشاؤه عدم فهم
معنى الحكم الحملي قوله سواء انحصراه سواء كان المحمول مساويا للموضوع او اعم منه قوله واما باعتبار
آه جواب شبهة وهو انه يجوز ان يعتبر الاتحاد في المفهوم ويكون جهة الحمل باعتبار التغاير من حيث دلالة
اللفظين قوله فغير ملتفت اليه اذ التغاير في اللفظ لا يؤثر في تغاير الاحكام بخلاف التغاير من حيث
المفهوم قوله وهو ايضا آه اي كما ان اعتبار التغاير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة ليست غير ملتفت
اليه لكن هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره بما قيل كما ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الافراد معتبرة كذلك
هذه القضية وهم لان ذلك الاحتمال بطل لانه غير معتبر قوله اذ المقصود منها اي من القضايا المعتبرة في
العلوم اجزاء الاحكام آه لان المقصود من العلوم الحكمية معرفة اعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية
فلا بد ان يسري الاحكام الى الموجودات العينية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الذهنية
فهو استطرادي او بطريق المبادي قوله هذه شبهة آه اشار بذلك الى انه ليس اعتراضا على ما سبق فان ما مر
كان بيانا وتحقيقا لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال للحمل وردها لتعلقها به فالقائل مستدل بحسب الظاهر
معارض وما تكلفه الناظرون من انه منع لقوله فقد ظهر معنى القضية آه بان بطلان الاحتمالين لا يستلزم
كون المعنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لو لم يكن هذه الاحتمال ايضا باطلا لكنه بطل لبطلان الحمل المستلزم
لبطلان جميع الاحتمالات او معارضة لان تحقق معنى القضية فرع صفة الحمل وكانه ادعى ذلك وادعى
بداهتها والمعارضة للمعارضة على هذه الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزما لبطلانه جائز فكلام لا يخفى
شناعته على ذوي الافكار السليمة قال فاما ان يكون مفهوم ج آه اي ما يفهم منه عين ما يفهم من ب
وليس المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعد ما حققه الشارح من ان معنى القضية كل ما صدق
ج من الافراد فهو ب لان الترديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه ما صدق
عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الامور المتغايرة آه فانه بعد ذلك ينكشف المقصود وينحل الشبهة
فما قيل ان ايراد هذا السوال بعد تحقيق معنى القضية ضائع لانه فائدة التحقيق ليس بشيء منشاؤه عدم
الفرق بين العبارتين قوله اذ لا حمل آه يعني ان القول بعدم الفائدة بالنظر الى جهة من حيث اللفظ
واما بحسب المعنى فلا حمل لانه يستلزم تثنية الواحد كما ان الغيرية تقتضي وحدة للاثنين قوله هذا الجواب
معارضة آه تحريرها معارضة لانه لا يمكن حمله على المنع وهو ظاهر ولا على النقض لان الدليل ليس مستلزما

للمحال بل ثبوت المدعی یستلزم لبطلانہ فیکون باطلا **قولہ** فلا یصح ہذا الجواب قیل ہذا الجواب انما یتم لو کانت الشبہۃ مخصوصۃ بالموجبات ولیس کذلک فانہ یمکن ان یقال فی قولنا لیس ج ب اما ان یکون مفہوم ج غیر مفہوم ب فلا یفید السلب واما ان یکون عینہ فیمتنع وفیہ ان تغایرہما فی نفس الامر لا یستلزم ان لا یفید السلب لجواز ان لا یکون المخاطب عالما بہ وما قیل من انہ للمجیب ان یعود ویقول ان الدلیل مشتمل علی الحمل فیستلزم ابطال الشیء بنفسہ فجوابہ اما تقریر الدلیل ہکذا لو صح الحمل فاما ان یکون مفہوم الموضوع عین مفہوم المحمول او یکون غیرہ وکل ما کان عینہ یلزم المحال اعنی اثنینیۃ الواحد وکلما کان غیرہ یلزم المحال اعنی وحدۃ الاثنین فلو رد الحمل یلزم المحال وما قیل ان للسائل ان یقول انا لا ندعی الحمل بل المنافات بین الافادۃ والامکان وجودا وعدما یعنی ان المدعی منفصلۃ حقیقیۃ لا موجبۃ حملیۃ فلا یخفی فسادہ لان المدعی ابطال الحمل لا اثبات المنافاۃ بین الافادۃ والامکان **قولہ** بل یجب ان یقال آہ ہذا الجواب منع للحصر ان ارید بالتقسیر العینیۃ من کل الوجوہ وبالغیریۃ الغیریۃ من کل الوجوہ منع للملازمۃ ان ردد فی القسمین بین السلب والایجاب **قولہ** ان مفہوم ج ہو عین مفہوم ب آہ زاد لفظ المفہوم مع ان الظاہر علی طبق ما فی شرح ان ج نفس ب لیفید ان الحکم بوحدۃ الاثنین مطلقا بحال سواء ارید المفہوم او الذات رعایۃ لمطابقۃ کلام السائل حیث قال اما ان یکون مفہوم ج عین مفہوم ب فالمراد بالمفہوم ما یفہم من اللفظ الشامل للذات والمفہوم **قولہ** ان ما صدق علیہ آہ فالاتحاد من حیث الذات والتغایر من حیث المفہوم فلا یلزم شیء من المحذورین **قولہ** فقد حملت آہ یعنی ان معنی الصدق المستعمل بعلی الحمل فیکون معنی قولک ان ما صدق علیہ مفہوم ج یصدق علیہ ب ای ما یحمل علیہ مفہوم ج یحمل علیہ مفہوم ب ویؤول الی ان الشیء الذی ہو مفہوم ج مفہوم ب فیعود التردید المذکور فی الموضعین وتضاعف الاشکال **قولہ** سواء فرض بینہما اتصال آخر وبما ذہب الیہ البعض من ان الاجزاء المحمولۃ صور لامور متعددۃ موجودۃ بوجودات متعددۃ فی الخارج الا انہا لشدۃ الاتصال بینہما وحصول ذات واحدۃ منہا وحدۃ حقیقیۃ صح حملہا علی الذات وحمل بعضہا علی البعض **قولہ** اتحاد المتغایرین ذہنا ای فی الوجود الکلی الظلی ہو العلم فی الخارج ای فی الخارج عن الوجود الذہنی الذی یتغایران فیہ سواء کان فی الوجود الخارجی المحقق او المقدر او فی الوجود الذہنی الاصلی المحقق او المقدر فالاول کالحیوان والناطق المتحدین فی ضمن وجود زید والثانی کجنس العنقاء وفصلہ المتحدین فی ضمن وجود فردہ المقدر والثالث کوجود جنس العلم وفصلہ فی ضمن فرد منہ کالعلم بانسان والرابع کشریک الباری ممتنع فانہما متحدان بالوجود الذہنی المقدر وسواء کان الاتحاد بالذات کما فی الذاتیات او بالعرض کما فی العرضیات والعدمیات فالحاصل

اتحاد المتغائرین مفهوما ای وجودا ظلیا فی الوجود المتاصل المحقق اذ المفروض ولاشک ان المتاصل فی
الوجود ہو الاشخاص فتعین للموضوعیة والمفهومات للمحمولیة وہذا امر خارج عن مفهوم الحمل **قال** یسمی ذات
الموضوع المراد بالذات ما یستعمل الوجود بالوصف ما لا یستعمل سواء کان ذاتیا او خارجیا والاضافة اما
بیانیة ای الذات الذی ہو الموضوع الحقیقی او لامیة ای یصدق علیه الموضوع الذکری وکذا الحال
فی قوله وصف الموضوع **قوله** فلابد ان یکون احد الاقسام الثلثة کما مر اشارة الی انہ لا یمکن اجتماع
القسمین کما لا یمکن ان یکون الکلی بالقیاس الی ماتحته ذاتیا وعرضیا ونوعا وجنسا وفصلا ولذلک لم یعتبر
فی الحصر المذکور ما ہو المشهور من ان الشیٔ بالقیاس الی آخر اما نفسه او جزئه او خارج عنه فانه یجوز
اجتماع الاقسام بتعدد الغیر **قال** وغیرہما من افراده دون حقیقته لما عرفت سابقا فان الحکم
علی الافراد الحقیقیة دون الاعتباریة **قال** فیحصل مفهوم القضیة الموجبة المسورة مع قطع النظر عن
خصوصیة السور یرجع الی عقدین والمراد بالعقد الاتصاف الحاصل بالمصدر لیصح تفسیر احدہما
بالآخر **قال** ترکیب تقییدی لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهومه ولفظ کل للاحاطة والتمرین
قال فههنا ثلثة اشیاء ای مقام تحقیق المحصورات فلا یرد منع الحصر بمفهوم الموضوع والمحمول والجهة وغیرہا
قال افراد ج مطلقا سواء کانت حقیقیة او اعتباریة حتی یدخل الاجناس والفصول والاوصاف بل الافراد
الحقیقیة **قال** بل الافراد الشخصیة آہ فی شرح المطالع التقیید بالجزئیات لیس لاخراج مسمی ج
فان مسمی ج لا یصدق علیه ج بل لاخراج المساوی والاعم فان اول ما یفهم من کل ج کل ما یقال
علیه ج سواء کان کلیا او جزئیا لکن المتعارف حقیقة بالجزئیات والمراد بالجزئیات الجزئیات الاضافیة
لا الحقیقیة والا لکل جزئیات کیف یتحقق حتی ان طبعة ج اذا قیدت بقید او عرض یکون داخلة فی کل
ج المراد بہا الجزئیات الشخصیة ان کان ج نوعا او بماثله من الفصل والخاصة والنوعیة ان کان
جنسا او نحوہ من فصله والعرض العام انتہی فما قیل ان المفهوم من شرح المطالع ان ادخال الانواع
والاشخاص واخرج الفصول والاجناس مع استناد الانواع متساویة الاقدام فی الاتصاف بالمحمول
فی ضمن الاشخاص وعدم الاتصاف بالاستقلال مبنی علی دعوی اقتضاء اللغة والعرف ذلک فان
تم تم والافلا اقتدار محض انما المفهوم مما فی شرح المطالع اخراج المساوی والاعم من الحکم وما قیل ان
المراد من النوع اعم من النوع الحقیقی سہو کیف وقد بین اثر الطبائع النوعیة بقوله من الانسان
والفرس وغیرہما وظن ان تخصیصہم الافراد بالاشخاص والانواع بناء علی الحکم فی القضایا المستعملة فی
العلوم انما ہو علی الافراد المتحصلة فی الخارج وہی الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانہا

غیر متحصلة فی نفسها کالاصناف المخصص قال او الافراد الشخصیة والنوعیة الکان اوالیقال ہذا الشکل یا الحکم
علی الکلیات کقولنا کل نوع کذا او کل کلی کذا الا ان الکلام فی تحقیق القضایا المستعملة فی العلوم الحکمیة واما القضایا
المستعملة فی ہذا الفن فلما کان مرادہم منہا بیّنا لم یحتج الی تعریف وتعلیم قال من قصر الحکم مطلقا سواء کان
الموضوع نوعا او جنسا قال وہو قریب الی التحقیق واما التحقیق فہو ان تخص ذلک بما سوی المحمولات
التی یتصف بہا الطبائع استقلالا نحو کل حیوان شیء او مفہوم او ممکن الا ان القرینة دالة علی ارادة التخصیص
لما ان الکلام فی تحقیق القضایا المعتبرة فی العلوم الحکمیة والمحمولات فیہا احوال للموجودات المتاصلة فی الوجود
فاتصاف الطبائع بہا انما ہو فی ضمن اشخاصہا وان وقع البحث فیہا عن احوال الطبائع ایضا علی سبیل
الملابسة والاستطراد نادرا قال لان اتصاف الطبیعة بالمحمول ای فی القضایا المعتبرة فی العلوم الحکمیة
کما سیصرح بہ الشارح فی آخر البحث قال لیس بالاستقلال ای بذاتہ بدون الاشخاص قال بل لاتصاف
شخص اولا بمعنی ان ہناک اتصافین احدہما سببا للآخر اذ لا تغایر بین الطبیعة والاشخاص فی الخارج فضلا
عن ان یتصور اتصافات یکون احدہما سببا للآخر بل بمعنی ان ہناک اتصافا واحدا یعتبر بالقیاس
الی الاشخاص ابتداءً وبالقیاس الی الطبیعة بعد انتزاعہما من الاشخاص وتحلیلہا الیہ والاعتبار الاول
سبب الثانی قال اذ لا وجود لہا آہ سواء قلنا بوجود الطبائع من الخارج وزیادة التعین علیہا
فی الخارج کما ہو مذہب الاوائل او قلنا انہا من الامور الانتزاعیة والموجود فی الخارج ہی الہویة
البسیطة قولہ لانہ لما اعتبر ثبوت المحمول لجمیع الاشخاص ای الشخص شخص بحیث لا یشذ منہا فرد کما ہو
مدلول الکل الافرادی او المجموعی من حیث ہو مجموع کما یوہم ظاہر العبارة قولہ فقد اندرج فیہ
ثبوتہ آہ قد عرفت ان ثبوتہ للشخص ہو ثبوتہ للطبیعة فالاندراج بحسب التغایر الاعتباری وما قیل ان
ثبوت الاشخاص صریحا وثبوتہ للطبیعة ضمنا ثم الاعتراض علیہ بانہ لا تکرار بین اعتبار الثبوت الصریحی
والضمنی والتمحل بجوابہ کلہا ناش من قلة التدبر قولہ فہہنا اعنی فی الاحکام المشترکة آہ قیل فیہ بحث
لانہ یجوز ان یکون الاحکام المشترکة ما یتصف بہ الطبیعة استقلالا کالاشخاص نحو کل حیوان مفہوم والجواب
ان الکلام فی القضایا المستعملة فی العلوم الحکمیة ومحمولاتہا فی الاغلب احوال الموجودات المتاصلة فی الوجود
قال واما صدق وصف آہ ای فی القضایا التی لم یقید فیہا عقد الوضع بجہة من الجہات فبالامکان
بحسب نفس الامر لا بحسب العرف اما اذا قید بجہة مخصوصة فعقد الوضع فیہا علی ما ذکروا وما قیل لیؤید
مذہب الشیخ انہ لا یصدق العرفیة والمشروطة علی ما ذہب الفارابی لکذب کل کاتب متحرک الاصابع
بالضرورة او دائما ما دام کاتبا اذ لا یکون الکاتب بالامکان متحرک الاصابع بالضرورة او دائما ما دام

کاتبا بالامکان فوہم اذ الحکم فیہما بشرط الاتصاف بوصف الموضوع فالحکم المذکور صادق ایضا اذا عبر عقد الموضوع بالامکان قال فبالامکان آہ ای الامکان العام المقید بجانب الوجود لیشتمل مایکون وصف الموضوع ضروریا للذات وما آوردہ المحقق الطوسی من ان النطفۃ یمکن یکون انسانا فلو دخل فی کل انسان لکذب کل انسان حیوان فمغالطۃ نشاءت من اشتراک لفظ الامکان بین الامکان الذاتی المراد ہہنا و بین الامکان الاستعدادی الثابت للنطفۃ قال ما امکن ان یصدق اہ ای الذات الذی امکن صدق ج علیہ قال بعد ان اہ قید بقولہ مسلوبا عنہ لیدخل تحت ما امکن ان یصدق علیہ قولہ انما عدل اہ فی الشفاء قولنا کل ابیض معناہ کل واحد مما یوصف بانہ ابیض دائما او غیر دائم کان موضوعا للابیض موصوفا بہ او کان نفس الابیض وہذہ الصفۃ لیست صفۃ الامکان والصحۃ فان قولنا کل ابیض لایفہم منہ البتہ ان کل ما یصلح ان یکون ابیض بل کل ما کان ہو موصوف بالفعل بانہ ابیض کان وقت ما غیر معین او معینا او دائما بعد ان یکون بالفعل وہذا الفعل لیس فعل الوجود فی الاعیان فقط فربما لم یکن الموضوع ملتفتا الیہ من حیث ہو موجود فی الاعیان کقولک کل کرۃ یحیط بہا عشرین قاعدۃ مثلثۃ ولا الصفۃ ہی علی ان یکون للشئی وہو موجود بل من حیث ہو معقول بالفعل موصوف بالصفۃ علی ان یکون بالفعل بصفۃ بان وجودہ بالفعل یکون کذا اسوار وجدا ولم یوجد فیکون قولک کل ابیض معناہ کل واحد مما یوصف عند العقل بان یجعل وجودہ بالفعل انہ ابیض دائما او فی وقت ای وقت کان فہذا جانب الموضوع انتہی یعنی ان ہذا الفعل الذی اعتبر فی اتصاف ذات الموضوع بمفہومہ لیس الفعل الذی یکون باعتبار الوجود فی الاعیان حتی لایشمل الموضوع الا الافراد التی دخلت فی الوجود اذ ربما لایکون الموضوع ملتفتا الیہ من حیث انہ موجود کما فی القضایا الہندسیۃ ولا الصفۃ ملتفتا الیہا علی ان یکون للشئی من حیث انہ موجود بل یکون ذات الموضوع ملتفتا الیہ من حیث انہ حاصل فی العقل موصوف بالصفۃ ای بمفہوم الموضوع علی معنی ان العقل بصفۃ ای یعتبر اتصافہ بان وجودہ بالفعل فی نفس الامر یکون کذا ای ابیض فقولہ علی معنی ان العقل بصفۃ ای الموضوع بان وجودہ بالفعل یکون کذا یدل علی ان معنی الاتصاف بالفعل فی الوضع ان یعتبر العقل الفعل الاتصاف الذی یکون لذات الموضوع بمفہومہ باعتبار وجودہ بالفعل و فی قولنا کل اسود کذا یدخل الحبشی الموجود وغیر الموجود فی الحکم ولا یدخل الرومی وہو المعنی الموافق للعرف ولکنہ الا ان یعتبر العقل اتصافہ بہ بفرضہ بالعقل بعد امکان اتصافہ بہ فیدخل الرومی فی الحکم المذکور علی ما قالہ الشارح فی شرح المطالع من ان الفارابی اقتصر علی ہذا الامکان حیث وجدہ الشیخ مخالفا للعرف زاد فیہ قید الفعل لا فعل الوجود فی الاعیان بل ما یعم الفرض الذہنی والوجود

الخارجی فالبراءات الخارجیة یدخل فی الموضوع اذا فرضه العقل موصوفا به بالفعل مثلا اذا قلنا کل اسود کذا یدخل
فی الاسود ما هو الاسود فی الخارج وما لم یکن اسود ویمکن ان یکون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل و
اما علی رای الفارابی فدخوله لا یتوقف علی هذا الفرض وقد اومی الیه الشیخ فی الشفاء حیث قال وهذا
الفعل لیس فعل الوجود فی الاعیان فقط فربما لم یکن الموضوع ملتفتا الیه من حیث هو موجود بل
من حیث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة علی ان العقل یصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم
یوجد وقال فی الاشارات اذا قلنا کل ج ب یعنی ان کل واحد مما یوصف بج کان موصوفا بج فی
الفرض الذهنی او فی الوجود الخارجی وکان موصوفا بذلک دائما او غیر دائم بل کیف اتفق فذلک
الشیء موصوف بانه ب فالکلامان صریحان فی ان اعتبار عقد الوضع یعم الفرض الذهنی والوجود
فانه فاسد من وجوه اما اولا فلانه لا یندرج من اعتبار امکان الاتصاف فی نفس الامر ایضا کما
اعترف به الشارح والا لدخل الافراد الممتنعة الاتصاف اذا فرض اتصافها ولیس فی عبارة الشیخ دلالة
علی اعتباره ای صریحة فی نفی اعتبار الامکان والصحة واعتبار الفعل واما ثانیا فلان مخالفة العرف
واللغة باق علی حالها اذ العرف واللغة لا یحکم بدخول الرومی فی الحکم المذکور واما ثالثا فلانه لا ثمرة لهذا
الاختلاف فی الاحکام اصلا وانما هو اختلاف لفظی بخلاف ما قلنا فانه یؤثر فی الاحکام من اشتراط
فعلیة الصغری فی الشکل الاول وعدم انعکاس الضروریة کنفسها وعدم انعکاس الممکنة علی ما سیجیء واما
رابعا فلان عبارة الشیخ لا یساعده فانه قال علی ان العقل یصفه بان وجوده بالفعل یکون کذا لا علی
ان العقل یصفه بها واما خامسا فلانه لا دلالة فی کلام الشیخ التعمیم الذی افاده الشارح بقوله بل ما یعم
الفرض الذهنی والوجود الخارجی اما المستفاد من کلامه تعمیم الافراد حیث قال سواء وجد او لم یوجد
وهو المراد من التعمیم الذی نقله من الاشارات لا تعمیم الاتصاف قال سواء کان ذلک الصدق فی الماضی
آه علی سبیل منع الخلو لیشتمل الدوام قال لا یقینا ولهم آه هذا علی ما هو المشهور من مذهب الشیخ من
ان المعتبر عنده الاتصاف بالفعل فی نفس الامر واما علی تحقیق الشارح لمذهبه فقد عرفت انه لا فرق بین
المذهبین الا بالاعتبار قال بحسب الحقیقة ای علی قدر حقیقة القضیة ذهبا ههنا من غیر اعتبار امر
زاید علیهما یقال هذا بحسب ذلک ای بقدر ذلک قال کانها حقیقة القضیة لکثرة استعمالها بهذا الاعتبار
فهی نسبة الشیء الی مفهومه الذی هو کالحقیقة له قال والمراد ام لا الخارج عما هو حقیقتها لان هذا
الاعتبار ایضا معنی حقیقی له ولذا قال سابقا کانها حقیقة القضیة وسوی بین الاعتبارین فقال یعتبر
تارة کذا وتارة کذا قال الخارج عن المشاعر ای ادراک المشاعر فلا یشکل بالحکم علی صفات المشاعر

مع انها خارجية وليس بخارجة عن المشاعر بل قائم بها **قوله** هي القوى المدركة اي النفس وآلاتها بل هي
جمع للقوى العالية والسافلة ولما كان كلها قابلة للعلوم الفائضة من جنابه تعم بلا واسطة او بواسطة
كانت كلها مواضع الشعور والنهاية ويكون اسناد الادراك اليها تجوزا كاسناد القطع الى السكين لا كما
وهم من ان اطلاق المشعر على النفس تغليب لانها شاعرة **قال** من الافراد الممكنة في نفس الامر فانيا في
كونه في الخارج منحصرا في فرد بالامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة انه لاخراج الافراد الممتنعة **قال**
بل على كل ما قدر وجوده اه عمم التقدير ههنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم فالمراد بالمقدرة الوجود في قوله
على افراده المقدرة في الموضعين المعدومة بقرينة المقابلة بالموجودة **قال** واما قيد الافراد آه اي في
تفسير الحقيقة الموجبة الكلية **قال** لم يصدق كلية لم يقيد بالموجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى
ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح الكلية ولا مدخل للايجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور
في الجزئية يتبع اعتباره في الكلية لتحقق التناقض بينهما **قوله** يعني اعتبر المص اه يعني ان في قوله وانما
قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الممكنة يفيد لاخراج الافراد الممتنعة وذلك لان ايراد كلمة اذ
الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المعدومة في الخارج في القضية الحقيقية و
من جملتها الممتنعات في الخارج فلا يكون الحكم ثبوت المحمول لها في نفس الامر ايجابا كان او سلبا
صادقا فلا يصدق قضية كلية اصلا نعم او كان الحكم في جانب المحمول ايض بطريق الفرض كان صادقا
في تقريره قدس سره اشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لاخراج الافراد المستحيلة بل هو لتعميم
الافراد حتى لا يتوهم اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ تحقيقه بالافراد بالفعل لان كلمة
اذ المستعملة في المقدرات دافع بذلك التوهم والى دفع ما قيل من ان التقييد المذكور لا بد منه
في تفسير القضية ليستفاد منه اعتبار الصدق بالامكان اذ لو لم يقدر وفسر القضية بمجرد ما لو وجد
فكان ب لم يصدق قضية اصلا لان لو وجد لكان ج بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان ج
لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان او بالفعل ولا يكون الشيء ج بالامكان
او بالفعل لان ايراد الشرطية لمجرد ادخال الافراد المعدومة لا لافادة التعليق حتى يكون معناه
استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان او بالفعل اذ لا معنى لتفسير الحملية بالشرطية كما سيجيء
تفصيله في كلامه قدس سره **قوله** وهذا القيد آه هذا البحث اورده المحقق التفتازاني ولم يتعرض للبحث
الثاني وهو انا لا نم امتناع صدق المحمول على الفرد المقيد بنقيضه ولا امتناع سلبه عن المقيد بعينه وانما
يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا لظهور اندفاعه لان المعتبر صدق المحمول في نفس الامر

لا يطابق الغرض والقول بجواز صدق المحمول فی نفس الامر علی الفرد المقيد بنقيضه مكابرة قوله فی
صدق الكلی آه يتعلق بالاخير قوله فلا حاجة الی اعتباره آه اذ لا ينفك امكان صدق الوصف فی ظرف
من امكان الافراد فيه فاندفع ما قيل بان قولنا كل ممتنع معدوم افراده مستحيلة وعنوانه ممكن الصدق
عليها فلا بد من اخراجه بقيد امكان الافراد لان امكان صدق العنوان عليها انما هو فی الذهن وافراده
ممكنة فيه وذلك لا ينافی استحالتها فی الخارج قال واما الموجبة الخ ای اما عدم صدق الموجبة
الكلية فلانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار ای اعتبار كون الحكم فيها علی الافراد المقدرة مطلقا صادقا
فنقول ليس كذلك ای ليس صادق فهو مدعی دليله ما بعده وليس دليلا حتی يكون مصادرة علی
ما وهم وتكلف فی دفعها قال لان فی الذی ليس ب او وحده اه اعترض بان المحمول اذا كان امرا
شاملا لا يكون القضية كاذبة مثل قولنا كل انسان شیء لان الانسان الذی ليس بشیء لا محالة يكون
شيئا والجواب ان عند الحمل بحسب نفس الامر فالانسان المفروض ليس شيئا لعدم تحققه فی الخارج
والذهن لا يكون شيئا فی نفس الامر نعم مفهوم الانسان اللاشیء فرد منه لكونه امرا ثابتا فی الذهن وخلاصة
الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفا بنقيضه لا يصدق عليه
ذلك المفهوم فی نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة قال وانه تناقض اه واذا
صدق تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة وهو المط قال هب ان ج آه منع لاستلزام فرض ج ليس
ب لصدق الجزئية المذكورة حتی يلزم كذب الكلية لسنده انه يجوز ان لا يكون فردا له والحكم فی القضية
انما هو علی افراد الموضوع فلهذا اكتفی فيه بالجواز قال لانا نقول آه وما قيل يمكن ان يدفع بذلك
بان الفرد الذی يحقق الكلية يتناول الفرد بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور وينصرف اليه الحكم
الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الی التقييد بالامكان فحاصله ما ذكره قدس سره سابقا من ان اعتبار
امكان صدق العنوان فی نفس الامر مع الفعل مغن عن اعتبار هذا القيد قال لكنه يجوز آه اكتفی
ههنا بالجواز لان المدعی انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز ان يصدق الكلية ولا يمتنع
ذلك فيكفيه جواز كونه ممتنع الوجود واما اذا كان المدعی تحقق صدقها فلانه لا بد فی الجزم بامتناع
وجوده قوله هذا بحسب الظاهر اه تحقيق للمقام ذكره الش فی شرح المطالع قوله ان لا يصدق هناك
اه اذ ليس ههنا حكم يتحقق نسبته علی تقدير اخری قوله وقد عرفت آه اذ معناها ان كل ما فرض ج ب
قوله ان يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية قوله لكنه حملی ای عقد بين
الطرفين اذ هو لا عقد بالاتصال فی التحقق بين الطرفين قوله فان كلمة الشرط اه سيما لو قال

استعمالہ فی المقدرات الشیخ قولہ فیلغو ایرادہ آہ قد یقال فائدتہ انہ لو لم یذکر لتوہم ان ما فرض ج ب بالفعل قال ولزمہم ایضا آہ عطف علی قولہ لزمہم خروج الشرطیۃ و الخروج والحصر المذکوران متغایران من حیث المفہوم وان تلازما فی التحقق فلذا جعلہما لازمین قال وفی بعض النسخ ای نسخ المتن قال علی ما فسرہ بہ ای فسر المص حیث قال ای کل ما ہو ملزوم بج فہو ملزوم لب فما قیل ان وجود الواو فی تفسیر القوم دلیل علی عدم صحۃ تفسیرہ باللزومیۃ ولا یلزم من عدم مساعدۃ تفسیر صاحب الکشف واتباعہ ایاہ کونہ غلطا فاحشا فلیکن الغلط فی التفسیر غلطا فاحشا قال ولا معنی للواو العاطفۃ بین اللازم والملزوم ای من حیث انہما کذلک بان یقصد بذکرہما افادۃ اللزوم بینہما بخلاف ما اذا لم یقصد ذلک فانہ یدخل الواو بینہما نحو الانسان والضاحک متساویان قال لیس بشبہۃ ایضا آہ ای کما انہ لیس بشبہۃ علی التفسیر المذکور قال لا بد لہ من الجواب یمکن ان یقال قد تجرد لو عن الشرطیۃ و یستعمل لمجرد الفرض کما قال صاحب الکشاف فی قولہ تعالی لو اعجبک حسنہن مفروضا اعجابک حسنہن وہو المناسب للمقام اذ لا معنی للاتصال فی تفسیر الحملیۃ فکانہ قیل کلما فرض وجودہ وکان ح قال لانہ خبر المبتدء ولا یجوز ان یکون نائبا عن الجزاء لانہ ح یکون جزاء بحسب المعنی فیکون من تتمۃ المبتدء فلا فائدۃ فی الاخباریۃ بعد اعتباریۃ فی جانب المبتدء قال وکل ج فی الخارج ب فی الخارج لا یقال قولکم فی الخارج اما ظرف لذات الموضوع والمحمول او لوصفیہما او لصدقہما علی الذات فان کان ظرفا لذات الموضوع والمحمول فقولکم ثانیا فی الخارج مستدرک لان ذات الموضوع بعین ذات المحمول بعینہما وان کان ظرفا للوصف فہو بط لان الاوصاف ربما یتقدم فی الخارج کما فی المعدولۃ وان کان ظرفا للصدق فہو ایضا بط لان الحمل والوضع من الامور الاعتباریۃ فکیف یوجدان فی الخارج لانا نقول فرق ما بین قولنا یصدق علیہ فی الخارج وبین قولنا الصدق متحقق فی الخارج فلا یلزم من بطلان ہذا بطلان ذلک کذا فی شرح المطالع والفرق ان الوجود فی الخارج ما یکون الخارج ظرفا لتحققہ لا ما یکون ظرفا لنفسہ الاثری الی قولنا زید موجود فی الخارج فان زیدا موجود خارجی دون وجودہ وبما ذکرنا ظہر ان کونہما فی الخارج لا ینافی کونہما من المعقولات الثانیۃ قال سواء کان اتصافہ فان الحکم اراد بالحکم الوقوع واللاوقوع لا الایقاع والانتزاع اذ لا یشتبہ علی احد وقوع الاخبار من الماضی والمستقبل المعدوم بین حال الحکم قال یستحیل ان یکون ب فی الخارج وفی نسخۃ السید قدس سرہ یستحیل ان یکون ج فی الخارج ولذا قال لان ما لم یوجد اصلا لم یصدق علیہ ج فی الخارج

فیہ تجرد لو عن الشرطیۃ

فرق ما بین الصدق فی الخارج و تحقق

ای ما دام ہو معدوم فی الخارج فلا نیا فی کونہ ممکن الوجود فی نفسہ فاندفع ما قیل ان ما لم یوجد فی الخارج ازلاً و ابداً لا یصح ان یکون ممکن الوجود فی الخارج فیصح ان یکون فی الخارج فلا یستحیل قولہ تعلیل لقولہ فالحکم اہ لا للتعمیم المدلول علیہ بقولہ سواء کان آہ کما توہمہ القرب منہ قولہ لان ما لم یوجد اصلاً ای فی وقت من الاوقات لم یصدق ج فی الخارج لما تقرر من ان ثبوت لشئ لاخر فرع ثبوت الآخر ان خارجاً فخارجاً وان ذہناً فذہناً والا فی نفس الامر ففی نفس الامر قولہ ای دفع لے ذکرہ آہ یعنی قولہ فان الحکم تعلیل لمقدمۃ مطویۃ مستفادۃ من قولنا وفعاً للتوہم من ظن ای دفع المص ذلک التوہم لکونہ باطلاً لان الحکم لیس آہ قال لیس علی وصف الجیم بان یکون محمولاً علیہ وشرطاً لہ او ظرفاً لہ بل ہو آلۃ لملاحظۃ ما ہو المحکوم علیہ ومرادہ لاستحضارہ قال والفن یجب ان یکون آہ یعنی ان قولکم کل ج ب یعتبر تارۃ کذا وتارۃ کذا قاعدۃ منطقیۃ لان مآلہ کل قضیۃ موجبۃ کلیۃ یعتبر باحد الاعتبارین فیجب ان یکون شاملۃ لجمیع القضایا الموجبۃ الکلیۃ مع انہ غیر شامل للقضایا الصادقۃ التی افرادہا ممتنعۃ الوجود وما قال المحقق التفتازانی من انہ انما قال یعتبر تارۃ کذا وتارۃ کذا ولم یقل اما حقیقیۃ واما خارجیۃ لان ہہنا قضایا خارجۃ عن القسمین غیر معتبرۃ فی العلوم الحکمیۃ فخدشتہ ان ذلک یستفاد فیما اذا تقدم لفظ تارۃ علی یعتبر وہہنا یعتبر قدم علی تارۃ فیفید ثبوت الاعتبار الموزع علی الوجہین فکل ج ب فیستفاد الحصر بمعونۃ انہ مقام البیان وبما ذکرہ اندفع الابحاث التی اوردہا بعض الناظرین وتکلف اجوبتہا بما لا یرضی الطبع السلیم بنقلہا قولہ ضبط القضایا المستعملۃ فی العلوم فی الاغلب ای فی اغلب مباحث تلک العلوم فالمقصود من قولنا کل ج ب یعتبر تارۃ کذا وتارۃ کذا کل قضیۃ موجبۃ کلیۃ مستعملۃ فی العلوم الحکمیۃ یعتبر باحد الاعتبارین وما ذکرتم من القضایا التی افرادہا ممتنعۃ الوجود یستعمل فی تلک العلوم نادراً فلم یلتفتوا الیہ واخرجوہا من جمیع القواعد لم یمکنہم ادراجہا فیہا بسہولۃ وفی تقدیمہ قدس سرہ الجار والمجرور اعنی فی الاغلب اشارۃ الی آن فی عبارۃ الشرح متعلقۃ بقولہ المستعملۃ الا انہ اخر عن الخبر للتوسع فی الظروف ولک ان تقول انہ حال من ضمیر ماخوذۃ والمراد اغلب افراد القضیۃ فالمعنی ان القضیۃ المستعملۃ فی العلوم ماخوذۃ کائنۃ فی الاغلب افرادہا باحد الاعتبارین فمآل العبارتین واحد الا انہ یحمل الاغلب فی عبارۃ الشرح علی الافراد لقرینۃ ذکر القضیۃ بلفظ المفرد وفی عبارتہ قدس سرہ علی المباحث لذکرہ صیغۃ الجمع فتدبر ولا تحیر باختلاف العبارات قال فلذا وضعوا لہا ای ذکروہا وعرفوہا واستخرجوا احکامہا من العدول والتحصیل والعکس والنقیض والجہۃ وغیر ذلک قال واما القضایا دفع لتوہم ان القضایا المستعملۃ

فی العلوم الحکمیۃ والکائنات ماخوذۃ باحد الاعتبارین الاان اللائق بالمباحث المنطقیۃ التعمیم لانہا آلۃ لاکتساب المجہولات مطلقا وحاصل الدفع ان احکام تلک القضایا غیر مستخرجۃ فلا یمکنہم ادخالہا فی القواعد المشتملۃ علی بیان الاحکام بسہولۃ وتعمیم القواعد انما ہو بقدر الطاقۃ وانما قال الش بل زعمہم آہ لان التحقیق عندہ ان للقضیۃ مفہوما واحدا منطبقا علی جمیع القضایا وہو ان کل ما یصدق علیہ ج فی الخارج او فی الذہن محققا او مقدرا یصدق علیہ ب والمفہومات الثلثۃ جزئیات لہ **قولہ** یتناول الافراد الموجودۃ فی الذہن فقط الظاہر ان المراد بہا المحققۃ الوجود فی الذہن فیخرج منہ کل شریک الباری ممتنع اذ لیس لہ فرد محقق فی الذہن لامتناع تعدد الواجب خارجا وذہنا علی ما قالوا وتاویلہ بالسالبۃ دون کل ممتنع معدوم تحکم فان قلت لابد من تصورہ والا امتنع الحکم علیہ فیکون موجودا فی الذہن قلت تصورہ انما ہو باعتبار مفہوم الموضوع اعنی شریک الباری واتصافہ بمجرد الفرض والتقدیر لا فی نفس الامر فالحق تعمیم الوجود الذہنی ایضا کالوجود الخارجی **قولہ** فالاولی آہ ای اذا جعل اقسام القضیۃ ثلثۃ فالاولی ان یجعل الحقیقیۃ شاملۃ للافراد الذہنیۃ والخارجیۃ محققۃ والمقدرۃ ولا یخص بالافراد الخارجیۃ المحققۃ والمقدرۃ کما حصلہ ذلک البعض لیشتمل القضایا الہندسیۃ والحسابیۃ فان الحکم فیہما شامل للافراد الذہنیۃ ایضا وانما قال الاولی لانہ یمکن ان یقال ان المقصود بالذات ہی الحکم علی الافراد الخارجیۃ والکائنات شاملۃ للذہنیۃ ایضا وذلک لان المقصود معرفۃ احوال اعیان الموجودات **قولہ** قسم یتناول اہ ای قسم یلحق الماہیۃ من حیث ہی مع قطع النظر عن خصوصیۃ احد الوجودین فانما وجدت الماہیۃ کانت متصفۃ وہذا القسم یکون شاملا لجمیع افراد الماہیۃ لازمۃ لہا والا لما کانت عارضۃ لہا من حیث ہی وما تیراءی فی بادی النظر من عروض القیام بالغیر لجمیع افراد الجوہر فی الذہن وبعضہا فی الخارج والترکیب وعدم الانقسام لہ باعتبار بعض افرادہ فی الخارج والذہن فمندفع بان القیام بالغیر العارض لہ فی الذہن مخالف فی الماہیۃ للقیام بالغیر العارض لہ فی الخارج فان الاول قیام المتقوم بمقومہ والثانی بالعکس وان اشترکا فی مفہوم القیام بالغیر اعنی الاختصاص وکذا الترکیب الخارجی وعدم الانقسام الخارجی مخالف للترکیب الذہنی وعدم الانقسام الذہنی فلیس شیء منہما من لوازم الماہیۃ بل اما من عوارض الوجود الخارجی او من عوارض الوجود الذہنی **قولہ** کالزوجیۃ للاربعۃ الی تساوی الزوایا اہ ایراد الامثلۃ اشارۃ الی انہا قد یکون بینۃ وقد یکون غیر بینۃ **قولہ** وقسم یختص بالوجود الخارجی آہ ای یکون لخصوص الوجود الخارجی دخل فی عروضہ وکذا قولہ یختص بالوجود الذہنی **قولہ** کالقضایا الہندسیۃ آہ فان قولنا کل کرۃ کذا وکل مثلث یشتمل الافراد

الذهنية اليقينية بل الذهنية الممتنعة في الخارج كالكرة التي تفرض اعظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض
شاقه اعظم من قطر الفلك الاعظم **قوله** كالقضايا الطبيعية اي المستعملة في الحكمة الطبيعي كقولنا كل جسم فله حيز
طبيعي او شكل طبيعي **قوله** كالقضايا المستعملة في المنطق فان موضوعاتها معقولات ثانية لا يحاذيها امر في الخارج
وهي كلها موجودات ذهنية بالفعل اما في القوى العالية او القوى القاصرة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية
الى تعميم الافراد الذهنية المحققة والمقدرة **قوله** فانما هو بحسب الصدق آه اي المعتبر فيما بينهم ذلك لانه
لا يتصور النسبة منها الا كذلك اذ لا مانع عن اعتبارها باعتبار التحقق كما في الدلالات الثلث وانما اعتبروها
كذلك لانها تعم المفهومات الوجودية والعدمية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فانه يختص بالمفهومات التي لها
تحقق في نفسها او في شيء **قوله** كما مر اي بحسب النسب **قوله** لان القضية لا تحمل على المفرد او لان
كون نسبتها تامة مستقلة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة يمتنع ان يلاحظ ارتباطها بشيء آخر على وجه
يكون تلك النسبة مستقلة في التعقل مقصودة بالافادة او توجه النفس الى شيئين قصداً وبالذات في آن
واحد محال **قوله** انما المعتبر آه قيل نيرازي في هذا الكلام ان المراد من النسبة المذكورة آه هي النسبة بحسب
التحقق وليس كذلك اذ النسبة المذكورة انما هي بين مفهومي القضيتين لا من بين فرديهما وهما من قبيل
المفردات اقول النسبة بين المفهومين هي التباين اذ لا شيء من افراد القضية الحقيقية مما يصدق عليه
القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احديهما على الافراد المقدرة وفي الاخرى على المحققة نعم
اذا كان الحكم مما يتناول افراد المحققة والمقدرة يتحقق مضمون القضية الاولى والثانية فالنسبة بالعموم
والخصوص انما هي فيما صدق عليه باعتبار التحقق لا بين المفهومين على ما وهم **قوله** اي تحققهما في الواقع
اي كونهما ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر فلا ينافي كونهما من الامور الاعتبارية
بمعنى ان لا وجود لها في الخارج **قوله** والصدق بمعنى الحمل آه اي لا بد في الاول من اعتبار كلمة
على مذكوراً او محذوفاً ولا يتم معناه بدونها وفي الثاني من اعتبار كلمة في كذلك وذلك لانها في
استعمال الاول بمعنى بعد ذكر كلمة على بان يقال الانسان صادق على زيد في الواقع فلا يرد انه
مناط الفرق هو استعمال كلمة على في الاول دون الثاني واما كلمة في فمشترك بين المعنيين **قال**
رفع الايجاب الكلي الايجاب بمعنى الثبوت لا الايقاع اذ لا ايقاع في القضية السالبة فالمعنى رفع الثبوت
المتصور بين الشيئين وادعاء انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت الواقع بينهما ليس
بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة الى ما قاله الشارح في شرح المطالع من الايجاب
جزء من مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافاً اليه وليس جزءاً منه كما ان البصر جزء من مفهوم

العمی ولیس جزءا من ہ الالزم اجتماع العمی او البصر فی المفہوم من الاعمی **قال** ایجاب علی البعض الافراد مطلقا ای لیستلزمہ لانہ عینہ ضرورۃ ان الایجاب علی الافراد الخارجیۃ مغایر للایجاب علی الافراد مطلقا ای الشامل للمحققۃ والمقدرۃ **قولہ** مباینۃ جزئیۃ متحققۃ فی ضمن العموم والخصوص من وجہ وانما لم یعتبر لان المعلوم ما سبق فی بیان النسب بین المعانی المفردۃ ہی المباینۃ الجزئیۃ لا العموم والخصوص من وجہ بخصوصہ **قال** البحث الثالث فی العدول لم یقل فی المعدولۃ والمحصلۃ تنصیصا علی المقصود فان البحث منہما انما ہو من حیث العدول والتحصیل ولم یضم الیہما البساطۃ لانہ اراد بالتحصیل ما یشملہما **قال** لان حرف السلب آہ تقسیم للقضیۃ الملفوظۃ الیہما متضمن التعریفی ملفوظیہما او التقسیم المعقولۃ الیہما فان یقال اما ان یکون معنی السلب جزءا لشیء من طرفیہما اولا فلا یرد ان زیدا اعمی معدولۃ علی ما نص علیہ فی شرح المطالع مع ان حرف السلب لیس جزءا من طرفیہما ولا نحو اللاجماد حی اذا سمی باللاجماد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضیۃ محصلۃ لان الاول معدولۃ من حیث المعنی لا من حیث اللفظ والثانیۃ بالعکس **قال** وغیر ای اذا استعمل بمعنی لا **قال** انما وضعت آہ فیہ بحث لانہ ان اراد انہا وضعت لسلب بحکم فہم وان اراد اعم من ذلک فلا یفید لکونہا ہہنا مستعملا فی سلب الشیء فی نفسہ فالاولی ما فی شرح المطالع من انہا سمیت معدولۃ ومعتبرۃ لان الدلالۃ اولا علی الامور الثبوتیۃ واذا قصد الامور الغیر الثبوتیۃ یعدل بہا وبغیرہا وادواۃ السلب او وضع اخری الیہا **قال** فیثبت لہ الجار والمجرور فی محل الرفع علی انہ مفعول ما لم یسم فاعلہ وکذا فی سلب عنہ وترک ذکر المثبت لعدم تعلق الغرض بہ ویثبت لہ فی الموجبۃ المعدولۃ الموضوع وعن شیء فی الموجبۃ المعدولۃ المحمول ویسلب عنہ شیء فی السالبۃ المعدولۃ الموضوع او عن شیء فی السالبۃ المعدولۃ المحمول **قال** فقد عدل بہ ای بحرف السلب عن موضوعہ الاصلی اعنی سلب الحکم فتوصیف القضیۃ بالمعدولۃ توصیف بحال جزء وہو حرف السلب وفیہ اشارۃ الی ان اصل المعدولۃ المعدول لہا علی الحذف والایصال والاستتار کما فی المشترک فان العدول علی ما فی التاج بگشتن ویعدی بعن یقال عدل عنہ واما اشتقاقہ من العدل فغیر صحیح لان العدل معناہ داد دادن ویعدی بعلی وبرابر کردن چیزی را بچیزی ویعدی الی المفعول الثانی بالباء وکلا المعنیین غیر مستقیم ہہنا **قال** قال لیست جزءا من طرفیہا ای من شیء من طرفیہا فبساطتہا بالقیاس الی المعدولۃ ولذا خص ہذا الاسم بالسالبۃ مع ان المحصلۃ الموجبۃ شریکۃ معہا فی عدم کون حرف السلب جزءا من طرفیہا **قال** لان جمیع الامثلۃ اسے کل واحد منہما **قال** حتی یرتفع الاستتباہ بمعنی ان قولہ والاعتبار بایجاب القضیۃ آہ

رفع الاشتباه الناشی من قوله سمیت القضیة معدولة موجبة او سالبة قال فقد عرفت آه یعنی قول قال المص
بالنسبة الثبوتیة السلبیة علی حذف المضاف ای بایقاع النسبة الثبوتیة ورفع النسبة السلبیة وذلک لانک
قد عرفت ان الایجاب ایقاع النسبة والسلب رفعها لا نفس النسبة الثبوتیة والسلبیة والا کانت کل قضیة صادقة فی
فی کون القضیة موجبة وسالبة ایقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما اشتمل علی الایجاب والسالبة ما اشتمل علی السلب
اشتمال الدال علی المدلول فی القضیة الملفوظة واشتمال المشروط علی الشرط فی القضیة المعقولة فالمراد بقوله
فالمعتبر هو اعتبار الشرط فی المشروط لا اعتبار الجزء فی الکل حتی یرد ان الایقاع علم فکیف یکون جزء المعلوم قال
فمتی کانت النسبة واقعة الموافق للسابق واللاحق حیث قال مرفوعة ان یقول موقعة الا انه اراد واقعة
فی الذهن قال فان الحکم فیهما ای بدایبا والمراد باللاعالمیة مفهوم اللاعالم تعبیرا عن الشیء بمبداء اشتقاقه
قال کقولنا الاشیء من المتحرک بساکن بحمل السکون وجودیا بناء علی ان المراد منه معنی اللغوی اعنی الاستقرار
فما قال المحقق التفتازانی فی تمثیل السالبة المحصلة الطرفین بقولنا لاشیء من المتحرک بساکن اشارة الی ان المراد
بعدمیة الطرفین ههنا ان یکون حرف السلب جزء امن لفظا لا ان یکون العدم معتبرا فی مفهومه فان السکون
عدم الحرکة مع انه لیس من المعدولة فی شیء محل بحث کیف وقد صرح الش فی شرح المطالع بان قولنا زید اعمی
معدولة قال کقولنا کل ما لیس بحی فهو لاعالم اشارة الی ان قول المص آه فان قولنا کل ما لیس بحی و
قولنا لاشیء من المتحرک بساکن مثالان لما تقدم والفاء للتفریع دون التعلیل اذا الجزئی لا یثبت المدعی الکلی
داو خال کلمة ان لمجرد التاکید قال کذلک یکون آه الصواب ترک کذلک العدم تعدد العهد بالنسبة السابق
قال فحین ما شرع کلمة ما زائدة او مصدریة فان حین من الظروف التی یجوز اضافتها الی الجملة وهو ظرف
لفعل محذوف ای وجب التعرض لاحکامها وقوله فلم خصص عطف علیه ولیس ظرف فالخصص بدلیل ایراد الفاء
فلا یلزم بطلان صدارة الاستفهام قال ثم ان المحصلات اه سوال ثان کانه قیل ثم نقول انه المحصلات
آه ولیس معناه انه بعد التخصیص بالموجبة المعدولة المحمول انه المحصلات اه حتی یرد انه ما بقی بعد التخصیص بالموجبة
المعدولة لا السالبة المعدولة المحمول فکیف یصح قوله کثیرة قوله ای یوجب اختلاف آه حاصل کلامه
قدس سره ان اختلاف المحمول بکونه وجودیا وعدمیا یوجب اختلاف مفهوم القضیة مطردا بلا شبهة
بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا یوجبه مطردا لجواز ان یکون لذات واحدة عنوان وجودی وعدمی فیکون
الحکم علی ذات واحدة فی الحقیقة ویمکن ان یقال ان اختلاف الموضوع لا یؤثر فی اختلاف القضیة اصلا
لان الوصف العنوانی انما هو آلة لملاحظة الذات غیر موثرة فی اختلافه فانه اذا کان لذات واحدة وصفان
وجودی وعدمی فان جعلا موضوعین لم یختلف مفهوم القضیة وان جعلا محمولین اختلف واختلاف الذات

في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بينهما ثابت في نفسها والعنوان انما آلة لملاحظة تلك الافراد المختلفة لا يخفى ان هذا الوجه انما بعد اعتبار العدول في جانب الموضوع وقوله ان الحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات اقل عليه ثم ان عدم تاثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تاثيرها مطلقا فلا يرد انه لو لم يكن للعنوان تاثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتناع اتصاف شيء بالعنوان ولما اراد الاستدلال على اختلاف العنوان قال [٨٢ق] فلان اعتبار العدول آه حاصله ان ههنا اربع قضايا وستة نسب منها خمس منها ظاهرة وفي واحد منها اشتباه فلذا تعرض لها قال [٨٢ق] فلعدم حرف السلب آه بناء هذا الفرق على عدم اعتبار السلب في جانب الموضوع واسقاط عن النظر الاعتبار كما بينه فلا يرد ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللاحي جماد وفيه حرف السلب ومن الموجبة المعدولة اللاحي لا عالم وفيهما حرف السلب فلا يصح ظهور الفرق المبتنى على عدم حرف السلب في الموجبة ووجودها في السالبة والمعدولة على وجود حرف السلب في السالبة المعدولة حرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة قال [٨٢ق] بخلاف الموجبة المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف السلب قال [٨٢ق] لوجود حرف واحد في الايجاب وحرفين في السلب بناء على ان المفهوم اما وجودي واما عدمي واما بمعنى رفع الوجود واما عدم العدمي فمجرد التعبير عن الوجودي فلا يرد ان قولنا زيد اللاكاتب معدولة موجبة مشتملا على حرفين كقولنا زيد ليس لا كاتب فالالتباس باق قال [٨٣ق] ان حرف السلب الموجود فيهما واحد بناء على ان في كل منهما سلب امر وجودي الا ان في احدهما سلبا في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء قال [٨٢ق] واما المعنوي اه حاصل الفرق ان بينهما عموما وخصوصا من حيث التحقق لان مفهوم احدهما ثبوت ومفهوم الاخرى سلب قال [٨٢ق] ولا ينعكس اي كليا قال [٨٣ق] وهو اجتماع النقيضين يعني المفهومين الذين بينهما غاية الخلاف واجتماعهما ممتنع بالبديهة وان جاز ارتفاعهما بناء على ان ثبوت شيء لشيء يقتضي وجود المثبت له سواء كان المثبت وجوديا او عدميا قال [٨٣ق] فلان الايجاب لا يصح على المعدوم اي في الظرف الذي فيه الايجاب قال [٨٣ق] ضرورة ان ايجاب الشيء اه اي صدق ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت لان صدقه يستدعي ثبوته لغيره وثبوته لغيره فرع ثبوت الغير في نفسه في ذلك الظرف اذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت بهو هو اي الاتحاد في الوجود او بالانضمام كما في ثبوت الصفات لمحالها وهذه المقدمة بديهية اذ الشيء ما لم يوجد لم يكن اتحاد الشيء معه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الموجبة السالبة المحمول فان معناه سلب المحمول عن الموضوع ثم اثبات ذلك السلب له ولا فرق بين انتفاء شيء عن شيء وثبوت ذلك الانتفاء له

الا بجرد اعتبار العقل ولو کان ذلک الاتصاف حقیقیا لزم من سلب شئی عن شئی وجود اتصافات غیر متناہیة
فی نفس الامر وہذا ما ذکرہ السید قدس سرہ ان صدقہا لا یقتضی وجود الموضوع لان حقیقتہا راجعة الی
معنی السلب ضرورة ان انتفاء شئی عن شئی آخر یستلزم اتصاف الآخر بہ وبالعکس بل لا اختلاف بینہما
الا باعتبار ولا شک ان صدق السالبة لا یقتضی وجود الموضوع فکذا ما یلازمہا قال[٨٢] کما انہ یصدق قولنا
شریک الباری لیس بصیر المثال لمجرد الایضاح ان الایجاب یقتضی الوجود دون السلب قال[٨٢] ان ہذہ القضیة
لیست حقیقیة ولا خارجیة لان الحکم فیہا لیس مقصورا علی الافراد الموجودة فی الخارج محققا او مقدرا بل یشتمل
الذہنیة ایضا والقول بانہا تصدق حقیقیة او خارجیة توہم لان الصدق فرع قصد مفہومہا قال[٨٣] لما کان
الموضوع معدوما ای فی الخارج والذہن بقرینة قولہ صح سلب کل مفہوم عنہ قال[٨٣] فی نفسہ ای مع قطع النظر
عن العرض سواء کان فی الذہن او فی الخارج قال[٨٣] لا یقال آہ معارضة لدلیل قولہ بخلاف السلب ونقیض
لہ باستلزامہ المحال ولا یجوز ان یکون منعا لانہ مدلل وما قیل انہ یمکن ایراد ہذا المنع علی ان الایجاب لا یصح
الا علی موجود بانہ لو لم یکن کذلک لم یکن الموجبة الکلیة نقیضا للسالبة الجزئیة فوہم اذ السوال وارد علی
الاختلاف بینہما فی الاقتضاء والاختصاص لہ باختصاص الایجاب بالوجود لا بعدم اقتضاء السلب ایاہ
قال[٨٤] الحکم فی السالبة ثم اللام فی لفظ السالبة والموجبة المذکورتین فی الجواب فی جمیع المواقع
للعہد ای السالبة الجزئیة والموجبة الکلیة ولفظ الجمیع بمعنی کل واحد بدلیل قولہ ای کل من الامور
الموجودة قولہ فینتفی منہ المحمول ایضا ای کما تنتفی عنہ الوجود فانما انتفی عنہ الوجود انتفی عنہ کل صفة قال[٨٤]
لم یکن شئی من الافراد موجودا انما اعتبر السلب الکلی لانہ لو کان شئی من الافراد موجودا یصدق الموجبة الکلیة
اعنی کل ج الموجود ب قال[٨٤] فلا دخل لہ فی بیان الفرق ای لیس ذلک مناط الفرق وان کان موضحا
للفرق حیث یندفع بہ الشبہة قال[٨٤] فکانہ جواب آہ یعنی انہ یذکر فی کتب القوم السوال المذکور
ہذا الکلام یصلح جوابا لہ فظن انہ جواب لذلک السوال ولیس نصا فی الجواب لعدم الاشارة فیہ الی
السوال فلذا قال فکانہ قال[٨٤] الا فی القضیة المقصود منہ نص قرینة علی ان المراد الموجود فی الخارج
علی التفصیل المذکور والا فخلاصة الجواب اختیار الشق الاول وتعمیم الوجود فیشتمل الحقیقیة قال[٨٤] لا فی
مطلق القضیة حتی لا یصح التخصیص بالموجود الخارجی ویرد النقض بالقضایا الذہنیة قال[٨٤] مقدرة الوجود
سواء کان موجودة اولا ثم اعلم ان استدعاء القضیة الموجبة وجود الموضوع علی التفصیل المذکور مبنی
علی ما حققہ الشارح ان الممکنة الموجبة لیست قضیة فی الحقیقة لظہور ان امکان المحمول لا یستدعی الا
امکان الموضوع لا وجودہ قال[٨٤] وذلک کلہ اذا لم یکن الموضوع موجودا اشارة الی ما سبق من

قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة بدليل قوله متلازمان ليس اشارة
الى اعمية السالبة البسيطة الا الى الفرق بالاعمية فان وجود الموضوع لا ينفي الاعمية والفرق بينهما وفيه اشارة
الى ان قول المص ره واما اذا كان الموضوع موجوداً فهما متلازمان عديل لقوله لصدق السلب عند عدم
الموضوع معطوف على مقدر اى هذا اذا لم يكن الموضوع موجوداً ودليل العموم مركب من مقدمتين احديهما
مطوية وهي لصدق السلب عند صدق الايجاب تركها المص لظهورها على ما يدل عليه تقرير الشارح فيما سبق
ولم يجعل قوله واما اذا كان الموضوع موجودا فهما متلازمان على انه مقدمة ثانية للدليل لان وجودا ما وادعاء
التلازم يابى عنه قوله كما ذكرته اى في قوله فالاولى قوله اذا اخذت ذهنية اى يكون الحكم
فيها على الافراد الذهنية فقط[124] اعلم ان القضايا الذهنية على اقسام منها[125] ما يكون افرادها موجودة في الذهن
متصفة بمحمولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للوقع كجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عوارض تعرض للمعقول
الاولى في الذهن ويكون لموضوعاتها وجوديان ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي
له تغاير الموضوع والمحمول وثانيهما الوجود الاصلي الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب
والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها منافية للوجود نحو شريك الباري ممتنع واجتماع
النقيضين محال والمحمول المطلق يمتنع الحكم عليه والمعدوم المطلق مقابل للوجود المطلق فاطلاق قوله وكذا الحال
في الموجبة آه يقتضي ان يكون في هذا القسم ايضا للموضوع وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتحقيقه
ان مناط الحكم هو تصورها بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود العرضي الذي باعتباره فردتها للموضوع كانه
قال ما يتصور بعنوان شريك الباري ويفرض صدقه عليه ممتنع في نفس الامر وقس على ذلك قال المحقق التفتازاني
ان هذه الذهنيات وان كانت موجبة لا يقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه
انه تهدم المقدمة البديهية التي يبتني عليه كثير من المسائل من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اذ التخصيص
لا يجري في القواعد العقلية وقال الشارح انها سوالب فيه ان الحكم فيها انما هو بوقوع النسبة والارجاع الى السلب تعسف
ومنها ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود ونفس الوجود نحو زيد ممكن او واجب بالغير او موجود فلموضوعاتها
وجود في الذهن حال الحكم كساير القضايا ويكون الاتصاف بها ذهنيا انتزاعيا لا بدان يكون لموضوعاتها
وجود آخر في الذهن ويكون مبدا الانتزاع هذه الامور ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها
ثم اذا توجه العقل اليها ولاحظها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عليها وجوداً او امكانا او وجوبا
آخر باعتبار الاتصاف بهذا الوجود يستدعي التقدم وجوده يكون مصداقا بهذه الاحكام وليس هذه الملاحظة
لازمة للذهن دائما فينقطع بحسب انقطاع الملاحظة وانما اوردنا هذه الغوامض مع عدم كونه من مسايل

ہذا الفن وعدم مناسبۃ لہذا الکتاب خذ الصنع المتعلمین کیلا یقعوا فی الشکوک التی اوردہا بعض الناظرین فی ہذا الکتاب واللہ اعلم بالصواب قال واما اللفظی آہ فیہ اشارۃ الی ان قول المص والفرق بینہما فی اللفظ عدیل قولہ والسالبۃ البسیطۃ اعم من الموجبۃ المعدولۃ وہو الظ ولیس متعلقا بقولہ واما اذا کان الموضوع موجوداً فہما متلازمان بان یکون معناہ والفرق بینہما فی اللفظ فقط اولا اختصاص بحالۃ الوجود قال و ہذان القضیۃ ای القضیۃ التی واشبہت کونہا معدولۃ موجبۃ او سالبۃ بسیطۃ وہو ما یکون حرف السلب فیہا موخرا عن الموضوع قال لان من شان الرابطۃ التی فی تلک القضیۃ وکذا فی قولہ لان من شان حرف السلب المراد حرف السلب التی من تلک القضایا فانہا لکونہا متاخرۃ عن الموضوع یکون لربط ما بعدہا بما قبلہا فلا یرد کان زید قائما وکذا الحال فی قولہ لان من شان حرف السلب فلا یرد لیس زید قائما قال بان ہو لربط السلب او سلب الربط فیکون ہذا فرقا لفظیا ای متعلقا بارادۃ المعنی من اللفظ واما ما قال المحقق التفتازانی یعنی ان الفرق اللفظی ساقط لان ہذا فرق لفظی فیان ذکرہ فی ضمن الفرق اللفظی یابی عنہ وکذا ما قیل انہ اذا نوی ربط السلب تقدیر السلب موخرا واذا نوی سلب الربط تقدیرہ مقدما فہو ایضا فرق لفظی نظرا الی تقدیر الربط لان النسبۃ لا یلزم التصدیق قولہ اذا قلت آہ یعنی ان ثبوت المحمول للموضوع والکانت متصورۃ بین الموضوع والمحمول الا ان لہ مزید اختصاص بالمحمول وہو کونہ مقتضیا للارتباط بغیرہ فلذلک اضاف النسبۃ الی المحمول قال سواء کانت ایجابیۃ او سلبیۃ نبہ علی ان ایجابیۃ او سلبیۃ فی عبارۃ المتن تعمیما للنسبۃ لا الکیفیۃ علی ما توہمہ القرب بہا لان الکیفیۃ لا یکون سلبیۃ وما قیل ان اللاضرورۃ واللادوام کیفیتان سلبیتان فتوہم نشا من التعبیر بالسلب وہما فی الحقیقۃ عبارتان عن الامکان والاطلاق العام کما سیجیء قال کالضرورۃ واللاضرورۃ آہ المراد بہا مفہوماتہا اذ لو ارید ما صدقت علیہ کان ذکر الدوام واللادوام مستدرکا لدخولہا تحت اللاضرورۃ قال فان الکل نسبۃ آہ تعلیل لقولہ لابد ای کل نسبۃ فرضت وتعلقت بین الشیئین اذا قیست الی نفس الامر واعتبر فی جوانبہا مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تکون منحصرۃ فی الضرورۃ واللاضرورۃ لامتناع ارتفاع النقیضین فی التصور عن امور موجودۃ افاد بہذا التعلیل ان المراد بالمہملۃ المذکورۃ الکلیۃ وانہ لابد من تقیید نسبۃ المحمول الی الموضوع بقید اذا قیست الی نفس الامر اذا النسبۃ المعتبرۃ بین الشیئین اذا لم یفرض وجودہا فی نفس الامر لا یفرض لہا کیفیۃ فی نفس الامر اصلا والا لیس المراد بقولہ کالضرورۃ واللاضرورۃ والدوام واللادوام حصر النسبۃ فی الاربع کما یوہم جعل الکل تمثیلا واحدا بل حصرہا فی اثنین منہا کما صرح بہ فی شرح المطالع والمص من کر التمثیلین تکسۃ الجہۃ

علی المطلق والمراد باللاضرورة واللادوام معناهما المصطلح اذ لا واسطة بین الامکان العام والضرورة والاطلاق العام والدوام فی الصدق وان وجد الواسطة فی المفهوم قال تسمّٰی مادة القضیة ہی مشترکة بین الطرفین والنسبة وکیفیتها فی نفس الامر یکون کلا منهما جزء وعنصرا لکونه جزء من القضیة المربعة الاجزاء قال واللفظ الدال علیها ای علی الکیفیة الثابتة فی نفس الامر لا بمعنی ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت من نفس الامر حتی لو لم یکن ثابتة لم یکن اللفظ الدال علیها والا علی الکیفیة الثابتة فی نفس الامر لانه ینافی تجویز مخالفة الجهة المادة بل بمعنی انه یفهم منه ثبوت تلک الکیفیة فی نفس الامر سواء کان ثابتة فیها او لا وهذا المعنی وان کان خلاف الظاهر الا انه یجب الحمل علیه بقرینة ما سیاتی من قوله لان اللفظ اذا دل علی ان کیفیة النسبة آہ قال او حکم العقل آہ لکن یشترط ان یعتبره قیدا فی القضیة المعقولة اذ لو لم یعتبر کذلک لا یکون جهة للقضیة بل حکما برأسه قال لم یکن الحکم آہ لان الحکم فی القضیة مقید بهذا القید فلا بد فی صدقه من تحقق الحکم مع القید واذا انتفی احدهما لم یکن الحکم المقید مطابقا للواقع قال وتلخیص الکلام آہ ذکر فیما سبق ان للنسبة المحمول الی الموضوع کیفیة فی نفس الامر وکیفیة فی حکم العقل وکیفیة یدل علیه اللفظ وانهما قد یختلفان لما فی نفس الامر ویکذب القضیة عند ذلک ولما کان فی ذلک اجمال من حیث ان وجود الکیفیة فی الظروف الثلثة فرع وجود النسبة وان الظاهر مطابق المعقول لما فی نفس الامر والالفاظ للمعانی وانه کیف یکذب القضیة مع تحقق حکمه فصل فی هذا التلخیص بما لا مزید علیه فاثبت وجود النسبة وکیفها فی الظروف الثلثة واوضحه لقیاسها علی المحمول والموضوع وسایر الامور الموجودة فی نفس الامر اثبت ان العلم قد لا یطابق المعلوم وان الالفاظ موضوعها بازاء الصورة فلا یلزم ثبوت مدلولاتها فی نفس الامر وان صدق القضیة باعتبار مطابقة حکمها للواقع وذلک انما یتحقق فی الموجبة اذا تحققت نسبتها مع کیفیتها فی الواقع قال نسبة المحمول الی الموضوع ای النسبة الصادقة فی القضیة الملفوظة اذ الکاذبة لا وجود لها فی نفس الامر وفی المعقولة لا وجود لها فی اللفظ فلا یصح الحکم بقوله یجب ان یکون آہ قال من الاشیاء التی لها وجود آہ وفی بعض النسخ بدون التی والاول نظرا الی التعریف والثانی الی کونه للعهد الذهنی فیجوز وصفه بالجملة الجزئیة کالنکرة قال اما مطابقة للواقع آہ اختار لجریان المطابقة واللامطابقة فی التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات کلها مطابقة للواقع والخطاء انما هو فی الحکم الضمنی فتدقیق الاصطلاح ان التصورات لا تناقض لها قال اما فی عبارة صادقة او کاذبة لما حکم علی التصورات بالمطابقة واللامطابقة وصف العبارة الدالة علیها بالصدق والکذب تجوزا واختصاص الصدق والکذب بالاخبار لا ینافی ذلک قال فلذلک ای

مثل ذلک الشبح کیفیۃ نسبۃ الحیوان اوضح جریان المطابقۃ واللامطابقۃ للواقع فی کیفیۃ النسبۃ التی ہی من المعقولات بجریانہا فی الصورۃ المحسوسۃ من الشبح ولیظہر اتصاف القضیۃ بالصدق والکذب باعتبارہا **قال** القضیۃ ای الموجہۃ قدم تقسیمہا الی البسیطۃ والمرکبۃ علی عکس اختیار المص تنبیہا علی انہما اعم من ثلثۃ عشر المذکورۃ التی قسمہا المص الی بسائط ومرکبات والمراد بالاشتمال الاشتمال الدال علی المدلول لا اعم منہ ومن اشتمال الکل علی الجزء فیعم التقسیم الملفوظۃ والمعقولۃ علی ما وہم فان فاء التفریع فی قولہ فالقضیۃ البسیطۃ یکذبہ **قال** ای لمعناہما فی الحقیقۃ بالمعنی لان حقیقۃ القضیۃ الملفوظۃ الفاظ مخصوصۃ الا ان اللفظ لا اعتبار لہ بدون المعنی فکانہ حقیقۃ التی ہو بہا ہو **قولہ** اذا حکمت اہ تفصیل لتعریف المرکبۃ و اشارۃ علی اعتبار قیود فیہ ترکہا الش لان مقصودہ امتیاز المرکبۃ عن البسیطۃ لا تعریفہا الجامع المانع وہی ان یکون السلب مقصودا فی القضیۃ کالایجاب لا ان یکون لازما غیر مقصود للمتکلم وان یکون السلب قیدا للایجاب لا بعبارۃ مستقلۃ وان یکون السلب رفعا للکیفیۃ النسبۃ لا لنفسہا نحو الشیء اما موجود ولیس بموجود **قولہ** فمن حیث آہ دفع وہم انہ اذا کان والا علی الحکم لا یکون جہۃ القضیۃ **قولہ** وکذا الحال اہ عطف قولہ اذا حکمت بایجاب آہ **قولہ** یکون موجہۃ لان العقد الدال علی السلب جہۃ القضیۃ **قولہ** ولیس کل موجہۃ مرکبۃ لجوازہ ان لا یکون الجہۃ دالۃ علی الحکم السلبی او الایجابی **قال** وہی التی یکون آہ ای القضیۃ الواحدۃ یرد المجموع القضیتین المختلفین بالایجاب والسلب **قال** ملتئمۃ من ایجاب وسلب والا یراد نحو لا شیء من الانسان بحجر بالضرورۃ فانہ مشتمل علی حکم سلبی وعلی حکم ایجابی وہو بان ذلک السلب ضروری لعدم کون الحکم الثانی جزءا من القضیۃ بل ہو مستفاد من تقیید الحکم السلبی بقید الضرورۃ بطریق اللزوم فلا حاجۃ الی التقیید بان یکون الطرفان متحدین فی الحکمین المختلفین وان صرح المص بذلک فی جامع الحقائق کما صرح بالتوافق فی الحکم توضیحا **قال** لانہ ربما یکون قضیۃ آہ خلاصتہ ان قید لا امکان لعدم اشتمالہ علی حرف السلب لا یدل علی حکم مخالف للاول لفظا بخلاف اللادوام او اللاضرورۃ لاشتمالہا علی حرف السلب یستفاد منہ سلب الحکم السابق سواء کان ایجابیا او سلبیا فالقضیۃ المشتملۃ علیہما مرکبۃ لفظا ایضا **قال** غیر محصورۃ فی عدد لان الکیفیات التی یمکن اعتبار عروضہا للنسبۃ غیر منحصرۃ **قال** الا ان التی جرت لم یقل الا ان التی یبحث عنہا لان من الموجہات قضایا تورد فی العکس والتناقض کما سیجیء الا انہ لم یجر العادۃ بالبحث عنہا وقد ضبطہا المحقق التفتازانی فی انہا ثمانیۃ عشر **قال** والقیاس عطف علی التناقض بحذف المضاف ای تالیف القیاس منہا وہو بحث المختلطات وحمل القیاس علی المعنی اللغوی وارادۃ النسبۃ من الموجہات بہا او جعلہ عطفا علی الضمیر المجرور فی عنہا وارادۃ القیاس المؤلف

منہا ومن غیرہا من مواد الادبیۃ خارج عن القیاس قال ثلثۃ عشر قد صرح صاحب الکشاف فی تفسیر
قولہ تعالی ان یتربصن بانفسہن اربعۃ اشہر وعشرا انہ اذا لم یذکر تمیز العدد یجوز ان یذکر العدد علی موافقۃ القیاس
وقال ابو حیان انہ المطرد ویجوز عکس التانیث فقولہ ثلثۃ عشر صحیح فما قیل الصحیح ثلث عشرۃ غیر صحیح
قال وہی التی یحکم آہ ای یحکم فیہما بان المحمول ضروری الثبوت لذات الموضوع سواء کان منشاءہا
نفس الذات اوامرا غیرہا فالضرورۃ لاجل الموضوع فرد منہا نحو کل جسم متحیز بالضرورۃ ما دام ذات
الموضوع موجودا بان یکون اوقات وجودہ ظرفا للضرورۃ لا شرطا فلا یرد ان قولنا زید موجود بالامکان
الخاص قضیۃ ممکنۃ ویصدق علیہا تعریف الضروریۃ لان الضرورۃ فیہما بشرط الوجود لا فی زمان الوجود
وما اوردہ علیہ انہ یلزم ح حصر الضرورۃ الذاتیۃ فی الازلیۃ لانہ لا یصدق الا فی الموضوع الواجب
او الممتنع لانہ ما لم یجب وجودہ لم یجب لہ شیء فی جمیع اوقات وجودہ فمدفوع بان ثبوت الذاتیات
للذات ضروری فی زمان وجودہ لا بشرط الوجود نحو کل انسان حیوان بالضرورۃ فان الذاتی متقدم
علی الذات وجودا وعدما وما قیل فی الجواب ان زیدا موجود قضیۃ ذہنیۃ والکلام فی القضایا الحقیقیۃ
والخارجیۃ فلا یصلح مادۃ الاشکال لان کل قضیۃ خارجیۃ او ذہنیۃ یکون محمولہا الوجود علیہ یرد الاشکال
نحو کل مربع موجود فان المحمول ضروری الثبوت ما دام الموضوع موجودا وکذا ما قیل ان الامکان
الخاص الحکمی اعنی ما لا یکون وجودہ وعدمہ لاجل ذاتہ لا ینافی الضرورۃ الذاتیۃ بہذا المعنی لجواز ان یکون
المحمول ضروری الثبوت لذات الموضوع مع عدم کونہ مقتضی الذات فزید موجود ضروریۃ مطلقۃ
منطقیۃ وممکنۃ خاصۃ حکمیۃ لان توجیہ الاشکال ہو ان زیدا یصدق علیہ الوجود بالامکان الخاص
المنطقی اذ لیس الوجود ضروری الثبوت والسلب لزید مع انہ یصدق علیہ انہ ضروری الثبوت لہ
ما دام موجودا فتدبر فانہ غلط فیہ من یدعی التبحر قال فان الحکم فیہا بضرورۃ سلب المجرید اہ یعنی ان
المعتبر فی مفہومہا ضرورۃ سلب المحمول عن ذات الموضوع فی جمیع اوقات وجودہ اتفق کل الناظرین علی
ان ہذہ السالبۃ لیست اعم من المعدولۃ لان السلب مقید بجمیع اوقات وجود الموضوع فلا یصدق عند
عدم الموضوع وقالوا معنی قولہم السالبۃ البسیطۃ اعم من الموجبۃ المعدولۃ مقید بما اذا لم یمنع مانع عن
ان لا یکون صدق السلب بعدم الموضوع ان معنی لہذا ان یکون فی جمیع الاوقات ظرفا للسلب ویلزم ح ان
لا یکون قولنا لا شیء من العنقاء بانسان بالضرورۃ ضروریۃ فالحق انہ ظرف للثبوت التی یتضمنہ السلب ای
ثبوت المحمول لذات الموضوع جمیع اوقات وجودہ یکون مسلوبا بالضرورۃ وح یجوز صدقہا بانتفاء الموضوع
نحو لا شیء من العنقاء بانسان بالضرورۃ وان یکون بانتفاء المحمول اما فی جمیع اوقات وجود الذات نحو لا شیء

[illegible]

من الانسان بحجر بالضرورة او فی بعض اوقات وجود الذات نحو لاشئی من القمر بمنخسف بالضرورة فان لاانخساف ضروری ای فی وقت الحیلولة الذی حد بعض اوقات الذات قال وانما سمیت اه ای انما عبر فی اسمها بهذان اللفظان وانما اقتصر بذلک لانه لم یقع القسمة بکل واحد من اللفظین قال لعدم تقیید الضرورة اه یعنی ان الضرورة التی یذکر فی افراد هذه القضیة لاتقید بشئی من الوصف والوقت فیفهم کل انسان حیوان بالضرورة والامکان مفهوما مقید مادام ذات الموضوع موجودا معتبر انه لاخراج الضروریة الوصفیة والوقتیة فمن قال ان فی جمیع الاوقات لیس تقییدا بل تعمیما لم یفرق بین اعتبار القید فی المفهوم وفیما حذف علیه ولم یفهم انه فی التعریف للاخراج فکیف لایکون تقییدا قال مادام ذات الموضوع موجودا المتبادر من التعریف ان یکون المحمول مغایرا للموجود فلا یرد انه یلزم علی هذا التعریف ان یکون زید موجودا دائمة لدوام ثبوت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجودا ویلزم من ذلک ان لایکون بین الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق قولنا زید موجود مادام موجودا وزید لیس بموجود بالاطلاق العام قال علی قیاس ما مر ای دائمة لاشتمالها علی الدوام ومطلقة لعدم تقیید الدوام فی موادها بوصف قال بما مر ای بادنی تغییر هو تغییر الجهة وفیه اشارة الی مادة اجتماعها قوله قد عرفت اه اعادة لما مر للتنبیه وازالة لغفلة المتعلم عما سبق قوله امتناع فی انفکاک النسبة عن الموضوع ایجابیة کانت او سلبیة لکن امتناع انفکاک السلبیة قد یکون بامتناع الموضوع وقد یکون بثبوت المحمول له ثم هذا لیس تعریفا للضرورة بل تعبیر مفهوم بعبارة مفصلة لیظهر النسبة ظهورا تاما فلا یرد ان الامتناع عبارة عن ضرورة او سلب الامکان الذی هو سلب الضرورة فیلزم الدور قال ولیس معنی کانت النسبة آه معناه لیس معنی کانت النسبة متحققة یلزمها امتناع انفکاکها عن الموضوع لان القضیة سالبة لزومیة قال لجواز امکان انفکاکها فلا یلزمها الامتناع فعلم ان جواز امکان الانفکاک کان فی ثبوت المدعی ولا یرد ان امکان الانفکاک لایستلزم امکان الانفکاک لجواز ان یمکن امکانه ولا یقع فیکون الانفکاک مرتفعا ولا حاجة الی ما قیل من ان المراد جواز اجتماع امکان مع الانفکاک عدم الوقوع ولا الی التصدی لان امکان الامکان یستلزم امکان الانفکاک اذ غایة الجهة تصحیح امکان الامکان لابیان فایدة اعتباره وفی الاکتفاء بمجرد جواز امکان الانفکاک اشارة الی ان النسبة منها وکذا بین سایر القضایا انما تعتبر بالنسبة الی مفهوم ما مع قطع النظر عن الامور الخارجیة والا فالدوام یستلزم الضرورة اذ لابد له من علة تجب اما بذاتها او بواسطة انها انما تنتهی الی ما یجب لذاته ومع وجود العلة یجب وجود المعلول ومع عدمها یمتنع کیف ولو اعتبر الامور الخارجیة یلزم انحصار

القضایا فی الضروریۃ الموجبۃ والسالبۃ لان الحکم بالنظر الی العلۃ اما واجب او ممتنع قال بشرط ان یکون آہ متعلق بضرورۃ لا بثبوت فان الضرورۃ منقسمۃ الی الذاتیۃ والوصفیۃ والوقتیۃ سواء کان الوصف منشاء للضرورۃ نحو کل متعجب ضاحک ویسمے الضرورۃ لاجل الوصف او لا نحو کل کاتب متحرک الاصابع مادام کاتبا قال وہی التی یحکم آہ خرج بقید الضرورۃ ما حکم فیہا بجہۃ غیر الضرورۃ وبقولہ بشرط ان یکون حکم فیہا بالضرورۃ الذاتیۃ والوقتیۃ وما یکون الوصف ظرفا وبقولہ مادام متصفا بوصف الموضوع ما حکم فیہا بالضرورۃ الوصفیۃ لکن لا یکون الوصف غیر العنوان نحو کل انسان متحرک الاصابع مادام کاتبا فانہ قضیۃ مشروطۃ غیر معتبرۃ قال مطلقا ای غیر مقید بوصف او وقت بان یکون فی جمیع اوقات الذات بل ضرورۃ ثبوتہ فالمثال المذکور انما ہو لشرط اتصافہ بالکتابۃ فلا ینافی ضروریتہ لہ فی مادۃ اخری لامر آخر کالمرتعش قولہ حاصلہ ان المشروطۃ اذا اعتبرت آہ یرید ان ثبوت المحمول فیہما وان کانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما کان لہ دخل فی الضرورۃ کان ما نسب الیہ الضرورۃ ایجابا وسلبا مجموع الذات والوصف فمعنی قولنا کل کاتب متحرک الاصابع مادام کاتبا کل ذات متصفہ بالکتابۃ ثبت لہ التحرک بالضرورۃ بشرط اتصافہ بہا فاندفع ما توہم من ان المحمول لیس ثابتا لمجموع الذات والوصف بل للذات فقط فانہ مبنی علی عدم الفرق بین ثبوت المحمول وضرورۃ ثبوتہ ولا حاجۃ الی تاویل کلامہ قدس سرہ بان مقصودہ ان الموضوع فی المعنی الاول مقید والثانی فی مجرد الذات فانہ مع عدم مساعدۃ العبارۃ لہ یرد علیہ ان التقیید ان کان داخلا یرد علیہ ما یرد علی تقدیر دخول الوصف من ان الثبوت للذات لا لمجموع الذات والتقیید وان کان خارجا لم یکن فرق بین المعنیین قولہ ولا فائدۃ آہ لان اعتبار الظروف لبیان اوقات الضرورۃ وقد استغنی من اعتبار الضرورۃ بالقیاس الی المجموع فانہ لو تحقق الحکم فی بعض اوقات الوصف لم یکن ضروریا للمحمول فاعتبار الضرورۃ بالقیاس الی المجموع اغنی عن اعتبارہا فی جمیع الاوقات قولہ علی ما زعموا اشارۃ الی ان ذلک مبنی علی زعمہم من ان نور القمر مستفاد من الشمس وانہ فی نفسہ کدر وان مدار حرکتہ یتقاطع مدار حرکۃ الشمس علی نقطتین اذا کان احدہما فی نقطۃ والآخر فی الاخری تقع الارض حائلا بینہما مانعا من وصول ضوء الشمس الیہ فیری علی ظلمۃ الاصلیۃ وظلمۃ الاصلیۃ ممتنع الانفکاک منہ لکونہ مقتضی طبیعۃ قولہ لان مادام الوصف اعم مطلقا منشاء زعمہم اما عدم الفرق بین الظروف والشرط واما النظر الی ان الثبوت فی وقت الوصف لا بد لہ من علۃ فثبوت الوصف فی ذلک الوقت ضروری وقد عرفت ان النظر فی النسبۃ الی مجرد مفہوم القضیۃ قال ای یکون آہ تفسیر للشرط المجرور فی قولہ بشرط آہ لا یکون

حتی یلزم اجتماع الشرطیة والجزئیة فیفسد المعنی علی ما وہم ۹۲ قولہ ومن التفسیر ان لیس المراد من الشرطیة بالوقتیة منہ حتی یکون الضرورة للذات والوصف خارجا فان الضرورة غیر متحققة بالنظر الی الذات ولو قید بالوصف قید بل بہا بالنظر الی مجموع الذات والوصف وان کان الحکم علی ذات الموضوع فللوصف دخل فی الضرورة وانما قالوا بشرط الوصف لکونہ خارجا عن الضرورة وان کان داخلا فیما ینسب الیہ الضرورة فما قیل یرید بقولہ دخل اعم من الاستقلال والدخلیة والکان المتبادر الثانی وہم قال سبب تسمیتہا ای سبب اطلاق اسم مرکب عن الجزئین مفصل لہذا التفصیل قال لیست ضروریة الثبوت لذات الکاتب اعنی افراد الانسان فلا ینافی ضرورة ثبوتہ لبعض افرادہ بسبب الارتعاش قال فما ظنک بالمشروطة بہا ای بالحرکة المشروطة ضروریتہا بالکتابة علی ما قال الشارح فی شرح المطالع فان الکتابة نفسہا لیست ضروریة لما صدق علیہ الکاتب فی اوقات ثبوتہا فکیف یکون تحرک الاصابع بہا ضروریا انتہی اراد التابع لما فی الضرورة ولا یرد ما قیل ان الکتابة مشروطة بتحرک الاصابع دون العکس ولا یحتاج الی تکلف شنیع وہو ان المراد بالمشروطة بہا الضرورة لما یقتضیہ اضافة الشرط الی تحقق الضرورة فان الکلام فی کون تحرک الاصابع ضروریا او غیر ضروری لا فی ضرورة ضرورتہا قال ذات الموضوع ای حقیقتہ قال فاذا اتحداہ فانہ اذا کان المحمول ضروریا للذات الموضوع والذات انما ہو ذات الحقیقة کان للحقیقة ایضا دخل فی تلک الضرورة قال ولم یکن للوصف مدخل اہ سواء کان الوصف خارجا کما فی مثال الشرح او ذاتیا نحو کل ناطق حیوان بالضرورة واما اذا کان الوصف مدخل فی الضرورة الذاتیة فلا یجوز ان یکون الوصف مفارقا بل لازما للماہیة فح یصدق القضایا الثلث نحو کل ناطق متعجب بالضرورة او دائما او ما دام ناطقا ونحو کل متعجب ضاحک بالقوة کذلک ومن ہذا ظہر ان ذکر صورة الاتحاد لاجتماع القضایا الثلث بطریق التمثیل واختارہ لکونہ مطردا من غیر اشتراط بخلاف ما اذا تغایرا فانہ لا بد من الاشتراط ان یکون للوصف دخل فی الضرورة الذاتیة فتدبر فانہ تحیر فیہ من یدعی الفطانة قال کقولنا کل کاتب حیوان اہ مثال للقضیة التی ہی ضروریة ودائمة ولیست بمشروطة وقولہ لا بالضرورة عطف علی قولہ بالضرورة ای امثال ذلک قولنا کل کاتب حیوان حال تلبسہ بالضرورة او الدوام وعدم تلبسہ بالضرورة بشرط الوصف قال لا دخل لہ فی ضرورة ثبوت الحیوان اہ ضرورة ثبوتہ لذات الکاتب اعنی افراد الانسان کائنا مع قطع النظر عن الکتابة قال عن الضرورة ای الضرورة التی فیہ الکلام وہی الضرورة فی جمیع اوقات الوصف فاللام للعہد او مطلق الضرورة بان لا یوجد الضرورة اصلا لا فی جمیع الاوقات ولا فی بعضہا ولیس المراد الضرورة المطلقة اذ لا یکفی الخلو عنہا فی تحقق الدائمة بدون الضرورة فی جمیع اوقات الوصف قولہ لم یعتبر معہما ان آہ یرید ان ما دام للتوقیت حکم بمدة ثبوت خبرہا

لنا علمنا وذلك التوقيت قد يكون باعتبار المدخلية وقد يكون باعتبار الظرفية الصرفة ولما كان هذان الاعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورة لانه قد تحقق الضرورة باعتبار المدخلية دون الظرفية اعتبر للضرورة المشروطة معنيان بخلاف الدوام فانه لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية فلم يعتبر له معنيان ولم يفرق بين الظرفية والمدخلية ولذا وقع في عبارة الشم ما دام الوصف من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصوده ان احد المعنيين يعتبر دون الآخر يتردد في ان ايهما معتبر وانهما متروك على ما وهم قال لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد ما دام وهي التي يكون بين وصفي موضوعه ومحموله تنافر نحو لا شيء من القائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة المعنى الى العرف ولا يجب اطراد هذا الفهم في جميع السوالب فما قيل يفهى انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس الانسان حجرا ومثال ذلك وهم وكذا ما قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب فانه يفهم في الايجاب الاطلاق العام نحو كل نائم مستيقظ وبالعكس قال بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كما لا يخفى والمراد بالفعل ما هو قسيم القوة وهو كون الشيء من شانه ان يكون وهو كائن قال لان القضية اذا اطلقت الخ يعني ان القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها بحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين الموجهات العقلية والممكنة الا انها اذا اطلقت يفهم منها فعلية النسبة فسمي المقيد باسم المطلق لغلبة استعماله فيه كذا افاده الشارح في شرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما كيفيتان زائدتان على النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان يكون امرا مغايرا للوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عد المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عد السالبة في الحمليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتمالها على الحكم وانما هو قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتمالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدها من القضايا كعدم المخيلات منها مع انه لا حكم فيها بالفعل والعجب من المحقق التفتازاني انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشارح من الجوابين كيف اعترض على الشارح بقوله وفيه نظر لان قولنا كل ج ب بالامكان يشتمل على الحكم ورابطة لا محالة مفهومه ان ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة عن الثبوت واللاثبوت ولا معنى للقضية الا ان يحكم فيها بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منها كيفية زائدة على نفس النسبة لانه ليس نظره الا التفصيل ما ذكره الشارح اولا بقوله القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها الى آخره ولانه لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في مادة الامكان فان اراد بقوله

[Marginal notes: والمراد بالفعل — قضیہ مطلقہ]

ان قولنا كل ج ب بالامكان يشتمل على حكم انه مشتمل على وقوع النسبة فهم وان اراد انه مشتمل على صورة الحكم المشعر به عطف الرابط عليه فمسلم لكن انما يصير به قضية من حيث الصورة كالمخيلات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجهة وكذا المطلقة العامة فيكون الفعل جهة مقابلة للامكان ح وان لم يكن مغايرا فلا حكم فيهما والمطلقة هي القضية المطلقة وعدها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشتمالها على قيد الفعل فتدبر فان التحقيق بالقبول **قال** [٩٢] لانها اعم من الوجودية دائمة لم يقل لانها اعم القضايا المذكورة فيكون العموم والخصوص في جميع القضايا على وتيرة واحدة وكذا في الممكنة العامة **قال** [٩٢] وهي التي حكم فيها اه لم يقل ما حكم فيها بثبوت المحمول او سلبه بالامكان اشارة الى ان الممكنة انما يشتمل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها **قال** [٩٢] لاحتوائها على الامكان اي لاشتمالها على جهة الامكان اشتمال الكل على الجزء فلا يرد ان جميع القضايا الموجبة مشتملة على الامكان فان اشتمالها عليه باعتبار الصدق والتحقق **قال** [٩٢] والاعم من الاعم اعم اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يرد ان الجنس اعم من الحيوان وهو اعم من زيد مع ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه عليه **قوله** والتفسير ان تساويان اي تحققا ان ضرورة احد الطرفين يستلزم امتناع الطرف الاخر فعدمها يستلزم عدمه **قال** [١٢٨] من المركبات المشروطة لم يقيدها بالاولية اشارة الى ان الاولية المستفادة من قول المص الاول المشروطة الخاصة اولية ذكرية وليست اولية رتبية **قال** [٩٢] مع قيد اللادوام يعني ان اللادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الاول مشروطة عامة لان كونها بسيطة انما يقتضي ان لا يشتمل على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي ان لا يعتبر معها بطريق التقييد فما قيل ان اطلاق المشروطة على الجزء الاول منه باعتبار انه كان مشروطة عامة قبل التقييد باللادوام لان المشروطة العامة هي المكيفية بكيفية واحدة لا المكيفة بالكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد **قال** وانما قيد اللادوام اه يعني ان الدوام المعتبر في الموجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد لسلبه اما ان يكون باللادوام الذاتي او اللادوام الوصفي ولا ثالث والتقييد باللادوام الوصفي وكذا باللادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد باللادوام الذاتي فمعنى قوله فان قيد تقييدا صحيحا ان قيد باللادوام تقييدا صحيحا لان الكلام فيه **قال** [٨٣] لان المشروطة اي جهة المشروطة العامة **قال** والضرورة بحسب الوصف اي مستلزم له **قال** [٨٣] لا دائمة في بعض اوقات الموضوع ظرف مستقر اي كائنة في بعض اوقات الذات فيه اشارة الى ان سلب الدوام الذاتي فيهما انما يتحقق باعتبار بعض اوقات الذات لا باعتبار جميع الاوقات لتحقق الضرورة

والدوام فی جمیع اوقات الوصف الذی ہی بعض اوقات الذات ولذا قالوا لا بد ان یکون الوصف
فیہا وصفا مفارقا علی ما ہی ومن لم یتنبہ لہذہ الدقیقۃ قال الاولی لا دائما فی جمیع اوقات الذات
او غیر متحققۃ فی بعض اوقات الذات بناء علی ما زعم ان قولہ فی بعض اوقات الموضوع ظرف لغو متعلقا بالدوام
قال لان ایجاب المحمول للموضوع ای فی القضیۃ الملفوظۃ کالمثال المذکور اذا لم یکن دائما بان قیدت
باللادوام کان معنی ذلک الایجاب المقید باللادوام انہ لیس متحققا فی جمیع الاوقات ای تحقق ذلک
الایجاب فی جمیع الاوقات متحقق فالجار والمجرور متعلق بمتحقق ولیس ظرف النفی لان رفع الدوام انما ہو رفع
استمرار الحکم واذا لم یتحقق الایجاب ای اذا انتفی تحقق الایجاب فی جمیع الاوقات تحقق السلب فی الجملۃ ای فی
جمیع الاوقات او بعضہا فمفہوم اللادوام باعتبار منطوقہ الصریح مطلقۃ عامۃ والکائنۃ متحققۃ ہہنا فی ضمن
رفع الایجاب فی بعض الاوقات بناء علی ان الجزء الاول الذی قید باللادوام یقتضی تحقق الایجاب فی
زمان الوصف ثم ان قولہ لا دائما عطف علی ما دام وہی توقیت الثبوت المحمول للموضوع فیکون اللادوام
سلبا لذلک الثبوت بالنظر الی الذات ولیس توقیتا للضرورۃ حتی یکون نفیا لدوام تلک الضرورۃ
ولما قررنا ظہر لک اندفاع الشکوک الثلثۃ التی اوردہا بعض الناظرین حیث قال یرد ہہنا اشکالات
الاول اتحاد الشرط والجزاء فی قولنا اذا لم یکن دائما لم یتحقق فی جمیع الاوقات ولزوم الاستدراک
ابداہۃ قولنا اذا لم یکن دائما تحقق السلب فی الجملۃ الثانی ان اللازم نفی تحقق الایجاب فی جمیع الاوقات
تحقق السلب فی وقت وفعلیۃ النسبۃ اعم منہا بل ہی القضیۃ المطلقۃ والمنتشرۃ لا المطلقۃ العامۃ فالتحقیق
یقتضی جعل اللادوام مطلقۃ منتشرۃ لا مطلقۃ عامۃ الثالث ان قید اللادوام فی القضیۃ لا یفید الا سلب
دوام الضرورۃ بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانہ بقاعدۃ اللغۃ عطف ایضا علی ما دام
بکلمۃ لا فیکون ظرفا للضرورۃ کما دام قال ملتئمۃ من الایجاب والسلب فیکون مشتملۃ علیہما فکیف یکون
احدہما وقد سبق ان معنی الموجبۃ والسالبۃ ما اشتمل علی الایجاب والسلب قال والجزء الثانی جملۃ
ابتدائیۃ لبیان حال الجزء الثانی لا حالیۃ اذ لا معنی للتقیید قال والنسبۃ بینہا وبین القضایا البسیطۃ اخرہ
محذوف دل علیہ ما بعدہ ای متصلۃ بہذا التفصیل وعدیل اما منوی فی الصورۃ الآتیۃ قال والقید خص
من المطلق ای بحسب التحقق قال وصفا مفارقا للذات الموضوع متعلق بوصف لا بمفارقا والایجاب
عن الوصفیۃ تسلمۃ لکونہا ماخوذۃ فی مفہومہا فاذا لم یتعرض لاثباتہ واثبت وجوب کونہ مفارقا قال
ولم یتعرض فواسدہ محذوف الخبر من العکس والنقیض وترکیب القیاس فی الصراح التعرف شناختن قال صدق
فعلیۃ النسبۃ لا بالضرورۃ اما فعلیۃ النسبۃ فلان الاطلاق العام اعم من الدوام الوصفی واما لا بالضرورۃ فلان

اعم من اللادوام قال وصدقهما بدونها فی مادة الضرورة التی یکون العنوان عین الذات نحو کل انسان حیوان بالضرورة وکذا الحال فیما سیاتی فی الوجودیة اللادائمة قال ہی التی فیہا اہ خرج بقید الضرورة مالیس الحکم بالضرورة اعنی المطلقة والممکنات والوجودیتان لقولہ فی وقت ؎ معین المنتشرتان اذ لا یعتبر فیہما تعیین الوقت بوجہ من الوجوہ وبقولہ من اوقات وجود الموضوع العامتان والخاصتان فان المتبادر منہ ما یقابل اوقات الوصف قال کالمثال المذکور ای قولنا کل قمر منخسف وقت حیلولة الارض لادائما قال وجمیع اوقات الوصف لبعض اوقات الذات لکون الوصف مفارقا بناء علی ان الکلام فی الخاصتین قال من غیر عکس ای لیس متی تحقق الضرورة فی بعض اوقات الذات تحققت الضرورة فی اوقات الوصف نحو کل قمر منخسف وقت حیلولة الارض لادائما قال لادائما بحسب الذات معطوف علی ضرورة لیصیر المعنی التی حکم فیہا الضرورة المنتشرة حال کون ذلک الثبوت او السلب مقیدا بعدم الدوام الذاتی قال ان یوجد اہ اذ وجود الوقت الغیر المعین محال فضلا عن ضرورة ثبوت شیٔ فیہ او سلبہ قال ولا یلزم من امکان الایجاب اہ لان الممکن لا یجب وقوعہ لا یقال یلزم خلو الواقع عن النقیض لانا نقول لیس الایجاب والسلب علی طرفی النقیض مطلقا فان قولنا کل انسان کاتب بالامکان الخاص صادق بمعنی ان جزئیہا کلاہما مرتفعان الواقع وہذا القدر کاف لنا فی عموم الممکنة الخاصة من سائر القضایا ولزوم فعلیة النسبة فی القضیة الشخصیة والجزئیة نحو زید کاتب بالامکان وبعض الانسان کاتب بالامکان لئلا یلزم ارتفاع النقیضین لا یضر فی ذلک قال واعم من الدائمة لجواز خلو الدوام من الضرورة کما مر قال لتصادقہما ای الخمسة فی مادة الوجودیة اللاضروریة اذا کانت الاطلاق فی مادة الدوام الخالی من الضرورة نحو کل فلک متحرک بالفعل او ما دام فلکا لا بالضرورة قال حیث لا تخرج آہ نحو کل لا عنقاء موجود بالامکان الخاص قال فی مادة الضرورة ای الذاتیة انکان الوصف العنوانی عین الذات نحو کل انسان حیوان بالضرورة قال علی وجہ ای اذا فسرت بالضرورة فی جمیع اوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانہ اخص من الوقتیة من وجہ کما مر قال وموافقین لہا فی الکم بناء علی انہما رفعان النسبة اسلتے قیدت بہا من غیر تفاوت قال فی معرفة ترکیب القضایا ای ترکیبہا مع قید اللادوام واللاضرورة واعلم ان عبارة المتن والضابط ان اللادوام اشارة الی مطلقة عامة واللاضرورة الی ممکنة عامة اہ بحذف لفظ اشارة عن الجملیة الثانیة کیلا یلزم العطف علی معمولی عاملین مختلفین فی غیر تقدیم المجرور قال فان کان اہ وکان قصدہ الاختصار بترتب الجزاء علیہ ولا یرد انہ لم یستعمل الاشارة فی اللادوام والمعنی فی اللاضرورة قال فیکون

مشترکۃ بینہما فان الاشارۃ یستعمل الی المعنی المطابقی وغیرہ وان کان استعمالہا فی غیرہ شائع وکون استعمال الاشارۃ بہذہ النکتۃ لاینافی ان یکون لاستعمالہا نکتۃ اخری لکون کل منہا امراً اجمالیا او فصلا راجعا الی القضیتین وعدم صراحتہا فی الاتفاق سفے الکم قال من الحملیات اہ جمعہا اشارۃ اسلے انواعہا المختلفۃ کما قالوا فی جمیع الطہارات والمراد من الفراغ من الحملیات الفراغ من تعریف انواعہا وتقسیمہا والنسبۃ بین اقسامہا ولایذہب علیک انہ لایجری العدول والتحصیل فی الشرطیۃ لان حرف السلب اذا کان جزءاً من المقدم والتالی کان العدول فی اطرافہما باعتبار الحکم الذی فیہما بالقوۃ لافی الشرطیۃ لان الحکم فیہا بالاتصال بین النسبتین او الانفصال او سلبہا سواء کان النسبتان موجبتین او سالبتین او معدولتین وکذا الجہۃ اذ اللزوم والعناد والاتفاق اقسام الحکم الشرطی لاکیفیۃ وکذا الحقیقۃ والخارجیۃ اذ الحکم فی کل شرطیۃ شامل لجمیع التقادیر الممکنۃ ولایقتصر علی التقادیر المحققۃ قال تذکیر لما مر فی المقدمۃ من تعریف الشرطیۃ وتقسیمہا الی المتصلۃ والمنفصلۃ لیترتب علیہ تقسیم المتصلۃ الی اللزومیۃ والاتفاقیۃ فقولہ وہی اما متصلۃ عطف علی ما یترکب من قضیتین داخل تحت المسموع قال والقضیۃ آہ معطوف علی قولہ قد سمعت ولیس داخلا تحت المسموع لعدم سبقۃ تفسیر لقول المصؔ والجزء الاول یسمی مقدما والثانی تالیا تقدم بیانہا لکونہا ماخوذین فی تعریفی اللزومیۃ والاتفاقیۃ والمراد بالموصولۃ القضیۃ بقرینۃ ان المقسم معتبر فی الاقسام فلاینتقض التعریف بالقیاس قال عند الاخیرین عند مثل الاول ظرف مکان وزمان کذا فی القاموس وہہنا ظرف زمان ای زمان حصول الاخرے قال سواء کانت آہ تعمیم للشرطیۃ لیفید ان المقام والتالی یجریان فی المتصلۃ والمنفصلۃ وجعلہ تعمیما للقضیۃ الاولے وہم لخلوہ عماہو المقصود مع ایہام ان القضیۃ لایکون حملیۃ قال لتقدمہا فی الذکر یعنی اذا ذکر الجزءان یقوم الجزء الاول غالبا فیشتمل الملفوظۃ والمعقولۃ قال والمراد بالعلاقۃ شئ یستصحب الاول اہ استصحبہ دعاہ الی الصحبۃ ولازمہ کذا فی القاموس یعنی ان المراد بالعلاقۃ ہہنا مانسبۃ یطلب الاول ای المقدم ان یکون الثانے ای التالے مصاحبا لہ سواء کانت موجبا اولا فیکون قید لیوجب ذلک احترازا عما لایوجبہ ولیس مقصودہ تفسیر العلاقۃ حتی یرد ان العلاقۃ شئ لسببہ یستصحب شئ شئیا ولا اختصاص لہ بالاول والثانی قال کالعلیۃ والتضایف ہذا علی ماذہب الیہ الجمہور من ان التلازم بین شیئین لیس احدہما علۃ للآخر بما یکون من غیر ان یقتضی الارتباط بینہما ثالث ویمثلون فی ذلک بالمتضایفین وذلک ظن باطل فان المتضایفین الحقیقیین معلولا علۃ واحدۃ کالتولد للابوۃ والنبوۃ کل منہا محتاج للآخر الی ذات فان الابوۃ یحتاج وجودہا الی

ذات الابن والنبوۃ یحتاج الی ذات الاب وہو الرابط الموجبۃ واما المتضایفان فالمشہوران فلانہما معلولا علۃ واحدۃ کالعقل مثلا وکل منہما محتاج لا کلہ بل بعضہ الی الاخر لا کلہ بل الی بعضہ کذا افادہ المحقق الطوسی والمحاکم قال فبان یکون المقدم علۃ للتالی ای علۃ موجبۃ لہ ہی ما یجب بہ وجود المعلول ناقصۃ کانت او تامۃ قال اذ لا معلولا لہ ای المقدم معلولا للتالی فان وجود المعلول یستلزم وجود العلۃ مطلقا موجبۃ کانت او لا قال او یکونا معلولی علۃ واحدۃ لا کیف ما اتفق والا لکانت الموجودات باسرہا متلازمۃ لکونہا معلولۃ للواجب بل لا بد فی ذلک من اقتضاء تلک العلۃ ارتباط احدہما بالاخر بحیث یمتنع الانفکاک بینہما کیلا یکون مجرد مصاحبتہ کالفلک الاول والعقل الثانی کذا افادہ المحقق الطوسی ومن ہذا تبین ان الاحتمالات التی ذکرہا بعض الناظرین مضمحلۃ وہی ان یکون المقدم والتالی علتی معلول واحد بان یکون احدہما علۃ تامۃ والاخر علۃ ناقصۃ فان العلۃ الناقصۃ جزء للتامۃ فالاستلزام بینہما من حیث ذاتہما من استلزام المعلول للعلۃ ومن حیث وصف الکلیۃ والجزئیۃ من المتضایفین ومن حیث اسناد المعلول الواحد الیہما مجرد مصاحبۃ وان یکون کلاہما علیتن مستلزمیتن وان یکونا معلولی علیتن متضایفین او علتی معلولین متضایفین او الشرط علۃ متضایفۃ للجزء او بالعکس فان فی جمیع ہذہ الصور مجرد مصاحبۃ کما فی العقل الثانی والفلک الاول قال واما المتضایف فبان یکونا متضایفین ای لا تفصیل فیہ کما فی العلیۃ فلا یرد ان الحمل غیر مفید وما قیل ان تضایفہما کما ہو علۃ الاستلزام تضایف علتہما ومعلولیہما ومعلول احدہما مع الاخر کک فوہم لان تضایف علتہما ومعلولیہما لا یوجب الارتباط بینہما بحیث یمتنع الانفکاک بینہما بل یوجب المصاحبۃ بینہما قال وہذا التعریف لا یتناول اہ بناء علی ان المتبادر من قولنا ہو الذی صدق التالی فیہا علی تقدیر صدق المقدم ان یکون کک فی نفس الامر ولو ارید ان یکون ذلک مفہوما منہا ومدلولا لہا سواء طابق الواقع اولا لشمل الکاذبۃ ایض ولذلک قال اولی او لما فی شرح المطالع من ان ہذا التعریف للصادقۃ وتعریف الکاذبۃ بالمقایسۃ کما انہ مختص بالموجبۃ قال لعدم اعتبار آہ لفظ الاعتبار مستدرک لان مناط الخروج وعدم صدق التالی فیہا بعلاقۃ ثم اما علی جمیع التقادیر ان کانت کلیۃ او علی بعضہا ان کانت جزئیۃ فما قیل انہ یتناول الکاذبۃ الکلیۃ التی یصدق التالی فیہا علی تقدیر حذف المقدم لعلاقۃ لکون لا یصدق علی جمیع تقادیر المقدم لعلاقۃ اما لعدم صدقہا علی بعض التقادیر اولا لعلاقۃ وہم لان المعتبر فی التعریف صدق التالی علی تقدیر صدق المقدم ان کان کلیا فکلیا وان کان جزئیا فجزئیا علی تقدیر صدق المقدم فی الجملۃ وکذا ما قیل ان التعریف یتناول الاتفاقیات الصادقۃ ایض لما حقق ان الاتصال الاتفاقی ایض لموجب لان الممکن لا یتحقق الا

لموجب لما عرفت من ان مجرد الاتصال فی التحقق لموجب لایکفی فی کونہ لعلاقۃ لوجب ذلک بل لابد ان یکون
ذلک الموجب مقتضیا للارتباط بینہما والا لکان مجرد مصاحبۃ کما فی معلول العقل الاول والسرانہ موجب
لکل واحد لجہۃ غیر ما ہو جہۃ الایجاب للآخر فلا یمتنع الانفکاک بینہما قال کان الحکم محققا ای بین الطرفین
وکک لعلاقۃ لا ان یکونا محققین فی نفسہا حتی یرد ان العلاقۃ والحکم لیسا من الموجودات قال بعد
الحکم ای بینہما قولہ اولثبوتہ من غیر علاقۃ فان صدق المقید بقید انما یکون صادقا اذا کان الحکم
مع ذلک القید محققا فی الواقع دلیس ہذا من قبیل انتفاء موجب الحکم حتے یرد ان انتفائہ لا یوجب
انتفاء الحکم کما ان بطلان الدلیل لا یوجب بطلان الحکم النظری فتدبر قال لا لعلاقۃ قال المحقق
التفتازانی ای من غیر وجود علاقۃ یقتضی ذلک او من غیر اعتبار ہا فعلی الاول لایتبع اللزومیۃ والاتفاقیۃ
بخلاف الثانی قال بمجرد توافق الجزئین بان تحقق موجب تحققہما من غیر ان یکون ارتباطہ یمتنع الانفکاک
بینہما فان قیل اذا توافق الجزء ان فی التحقق کان المقدم متحققا فما فائدۃ اعتبار تقدیر صدقہ قلت
ذلک لافادۃ معنی الاتصال الذی ہو مدلول حرف الشرط والتعلیق قال فانہ لا علاقۃ بین ناہقیۃ
الحمار اہ کلامہ یدل علی انہ لا علاقۃ فی الاتفاقیۃ بل قولہ ولیس فیہا الا توافق الطرفین علی الصدق
نص علی ذلک وہو المستفاد من کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات کما مر فما قال فی شرح المطالع
ان الاتفاقیات مشتملۃ ایضا علی علاقۃ لان المعتبر فی الوجود امر ممکن فلا بد لہ من علۃ فمدفوع بان وجود العلۃ
لا یقتضی وجود العلاقۃ والارتباط بینہما لجواز صدورہما من علۃ واحدۃ بجہتین مختلفتین بحیث لا یکون بینہما
الا المصاحبۃ فی الوجود مع جواز الانفکاک، ولا حاجۃ الی ما ارتکبہ من الفرق بان العلاقۃ فی اللزومیات
مشعور بہا بخلاف الاتفاقیات فانہا غیر مشعور بہا وان کانت واجبۃ فی نفس الامر ولا الی ما ارتکبہ
صاحب القسطاس من ان العلاقۃ فی الاتفاقیۃ نادرۃ الوقوع قال علی تقدیر المقدم لکن یجب
ان یصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم حتی لو کان التالی الصادق منافیا للمقدم کقولنا ان لم
یکن الانسان ناطقا فہو ناطق لم یصدق اتفاقیۃ کذا افادہ المحقق التفتازانی واطلاق الشارح یشعر بانہ
لا یشترط ذلک فان الصادق بای تقدیر یعتبر افترانہ قال وہی التی یحکم فیہا بالتنافی بین جزئیہا
صدقا وکذبا ای فی الصدق والکذب ظاہر التعاریف الثلثۃ یشعر بان المنفصلات الثلث لا تترکب
الا من جزئین والیہ ذہب الشارح وتبعہ المحقق التفتازانی وقالا ان مثل قولنا المفہوم اما واجب او
ممکن او ممتنع ومثل ہذا الشیء اما ان یکون شجرا او حجرا او حیوانا مثل ہذا الشیء اما ان یکون لا شجرا او لا حجرا
او لا حیوانا منفصلات متعددۃ بناء علی ان الانفصال الواحد نسبۃ واحدۃ والنسبۃ الواحدۃ لا یتصور

منفصلات

بحث

الا بین اثنین فعند زیادة الاجزاء یتعدد الانفصال وح ظهر ان القول بانه لا یمکن ترکیب الحقیقیة من اجزاء
کثیرة بناء علی انها یترکب من الشیء ومن نقیضه او مساوی نقیضه ولا یکون للشیء الا نقیض واحد و یمکن
ترکیب مانعة الجمع ومانعة الخلو فرق من غیر فارق لان المنفصلة الواحدة لا یمکن ترکیبها من اجزاء کثیرة حقیقیة
کانت او غیرها والمنفصلة المرکبة من منفصلات متعددة یمکن ترکیبها منها هذا لکن الحق ان الامثلة المذکورة
ونحوها منفصلات حقیقیة من غیر نظر الی تحلیلها الی المنفصلات وان الدلیل المذکور فیه مصادرة لانه
ان اراد بقوله والنسبة الواحدة لا یتصور الا بین اثنین کل نسبة واحدة انفصالیة کانت او حملیة فهو محل
النزاع وان اراد النسبة الحملیة والاتصالیة کک فمسلم ولا ینفع وکذا ما قال الفارق بین ان الحقیقة لا
لا یترکب الا من الشیء ونقیضه او مساوی نقیضه ممنوع بل یترکب عن الشیء وعن شیئین کل واحد منهما اخص من
نقیضه کما فی الامثلة المذکورة وکذا ما قیل لو یترکب الحقیقیة من ثلثة اجزاء فالجزء الثالث اما صادق فیجتمع مع الجزء
الصادق من ذینک الجزئین او غیر صادق فیه یجتمع مع الکاذب منهما فلا یتحقق الانفصال الحقیقی بالقیاس
الی الجزء الثالث فاللازم ان لا یکون انفصال حقیقی بین کل واحد من تلک الاجزاء بالقیاس الی الآخر
لا ان لا یکون بین مجموع الاجزاء الثلثة فالحق ان اعتبار الجزئین فی التعاریف اکتفاء علی اقل ما یوجد فیه
الانفصال فتدبر قال صدقا فقط ای من غیر ان یتنافیا فی الکذب بل یمکن اجتماعهما علی الکذب و
کذا مانعة الخلو معناه من غیر ان یتنافیا فی الصدق فکل واحد منهما بهذا المعنی یکون مباینا للحقیقیة قال فهو
احق باسم المنفصلة لکمال الانفصال فیه وان کان یوجد فی غیرها ایضا فالنسبة للمبالغة کاحمری قال
بل هی حقیقة الانفصال لحاقا الا سواه بالعدم فالنسبة ح نسبة الفرد الی الکلی کقرشی فالحقیقة بمعنی ما به الشیء
هو هو لا مقابل المجاز علی ما وهم قال مطلقا قال المحقق التفتازانی هذا یحتمل معنیین احدهما ان یکون
ان یحکم فی مانعة الجمع بالتنافی فی الصدق ولا یحکم البتة فی جانب الکذب بشیء من التنافی وعدمه ولیس
ببعید ان یکون هذا مراد المصنف ره ویکون قوله فقط اشارة الی عدم الحکم فی جانب الاخر لا الی الحکم بالعدم
ویحکم فی مانعة الخلو بالتنافی فی الکذب ولا یحکم البتة فی جانب الصدق بشیء من التنافی وعدم الحکم والاخیر ان
یحکم فی مانعة الجمع فی الصدق سواء حکم فی جانب الکذب بالتنافی او بعدمه او لم یحکم بشیء من التنافی
وعدمه ویحکم فی مانعة الخلو بالتنافی فی الکذب سواء حکم فی جانب الصدق بالتنافی وعدمه او لم یحکم
بشیء منهما فمانعة الجمع بالمعنی الاول مشروطة بالحکم بعدم التنافی فی الکذب وبالمعنی الثانی مجردة عن
ذلک لکنها مشروطة بعدم الحکم بالتنافی فی الکذب وعدمه وبالمعنی الثالث مجردة عن هذین الامرین
فکل منها اعم مما قبله وکذا قیاس مانعة فکل منها بالمعنیین الاخیرین اعم من الحقیقیة باعتبار الموجود وبالمعنی

الثالث خاصۃ اعم منہا باعتبار المفہوم ایضا قال وبہذا المعنی آہ یکونان اعم من الحقیقیۃ ومنہا بالمعنی السابق قال بحث شریف آہ وصفہ بالشرفیۃ للتکلم سواء کان نقلہ من کلامہ او وصفہ من عند نفسہ قال لکن الشیخ نص علی منع الجمع بینہما اذ لا یکون شیء واحد او کثیر من جہۃ واحدۃ قال من ہذا النظر ای فی ان یکون المراد عدم الاجتماع بحسب الحمل قال وقد جعلوا آہ وذلک لان تحقق الملزوم یستلزم تحقق اللازم وانتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم قال ورجاء من ائمۃ آہ بصیغۃ الماضی عطف علی قال وفی بعض النسخ بصیغۃ المصدر فہو معطوف بتقدیر العامل الماضی یعنی ان ذلک الفاضل قال وارجو من الله ان یفتح الجواب اظہار الصعوبۃ دفعہ قال الا نظر فیما ارادہ من عبارۃ القوم فہم انہ مراد القوم من عبارتہم لا فی ما ہو مرادہم فی نفس الامر کما یدل علیہ آخر کلامہ من قولہ فقد بان ان الاشکال انما نشاء من سوء الفہم قال لم یعتبروہ الا بین قضیتین لکونہ عبارۃ عن الحکم بالتنافی بین القضیتین ایجابا او سلبا فما قیل انہ یجوز ان یریدوا بالمنافاۃ عدم اجتماع محمول القضیتین فی الصدق وہم قال واقلہ مفرد من المفردات ای ای مفرد اخذ من المفردات ضرورۃ امتناع حمل القضیۃ علی المفرد قال واما ان الشیخ بیان لمنشاء غلط ذلک الافاضل قولہ لا یقال آہ منشاء ہذا السوال اطلاق قول الشیخ لیس مرادہم بالمنافاۃ فی الجمع وخلاصۃ الجواب تحقیقہ بالمنافاۃ فی الجمع والقضایا بالقرینۃ ان الکلام فیہا قولہ فان اردت المنافاۃ بین ہذا واحد آہ ای اردت المنافاۃ بین الحکمین المستفادین من ہاتین القضیتین فیقدر بعد الثانی موضوعا آخر قولہ فالقضیۃ حملیۃ کانہ قیل ہذا الشیء متحد باحدہما فالحکم واحد والتردید فی المحمول قولہ شبیہ بالمنفصلۃ باعتبار اشتمالہ علی التنافی بین الحکمین قولہ وقد یکون آہ جملۃ ابتدائیۃ لتکمیل بیان الانفصال بین المفہومین قولہ کانت القضیۃ منفصلۃ لاشتمالہ علی التنافی بین الحکمین قولہ کانت حملیۃ لاشتمالہ علی حکم واحد وہو ثبوت احد الامرین قولہ وبالجملۃ ای کل ما تقدم وخلاصۃ قولہ لابد ان یکون مخالفۃ آہ فان المفہوم للمتصلۃ الاتصال بین الحکمین وللحملیۃ کذا احدہما ملزوم لما للآخر قولہ وان کان المفہوم الصریح متخالفا فیہما فان المفہوم الصریح للمنفصلۃ الانفصال بین الحکمین وللحملیۃ ثبوت احد الامرین للموضوع ولا یخفی رکاکۃ العبارۃ فانہ اسندت التخالف ای امر واحد والصحیح ان کان المفہوم الصریح متخالفا فیہ قولہ والمنافاۃ آہ معطوف علی قولہ کما ان الحملیۃ آہ ہو المقصود فی الاجمال وما سبق کان تمہیدا لہ قولہ وقد یعتبر فی المفردات آہ لم یعتبر فی ہذہ الصورۃ التعبیرین کما اعتبر فی صورۃ المنافاۃ بینہما فی الوجود اذ لا یبقی المنافاۃ فی الصدق حین التعبیر بالقضیتین ثم کلام قدس سرہ صریح فی ان مدلول الحملیۃ الشبیہۃ بالمنفصلۃ الانفصال فی الصدق والحمل لا ثبوت

احدہما للموضوع فانہ لازم لہ فما قیل ان المقصود بقولنا ہذا الشئ اما واحد او کثیر لیس الانفصال بین صدقہما بل ثبوت احدہما للموضوع فانہ لازم لہ فاذا قصد الانفصال بینہما ہو معنی تصحیح القصد یکون القضیۃ غیر حملیۃ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت وبینہما بون بعید فاما ان یثبت قضیۃ غیر حملیۃ ولا شرطیۃ واما ان یبطل حصر نسبۃ الحملیۃ فی الثبوت واما ان یبطل حصر الشرطیۃ فی القضیتین مندفع لان مدلول الحملیۃ الشبیہۃ انفصال المحمولین فی الصدق فان ذکر المحمول الاول افاد ثبوتہ للموضوع ثم اذا ذکر المحمول التالی باداافاد ثبوتہ لہ مع منافاتہ ایاہ والیہ اشار قدس سرہ سابقا بقولہ فالقضیۃ حملیۃ مرکبۃ من موضوع واحد الا انہ قد ردد فی محمولہا فمدلول الشبہۃ الانفصال فی الثبوت معا فقولہ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت وبینہما بون بعید فاما ان یثبت قضیۃ غیر حملیۃ ولا شرطیۃ واما ان یبطل حصر نسبۃ الحملیۃ فی الثبوت واما ان یبطل حصر الشرطیۃ فی القضیتین مندفع لان مدلول الحملیۃ الشبہۃ انفصال المحمولین فی الصدق فان ذکر المحمول الاول افاد ثبوتہ للموضوع ثم اذا ذکر المحمول الثانی باد افاد ثبوتہ لہ مع منافاتہ ایاہ والیہ اشار قدس سرہ سابقا بقولہ فالقضیۃ حملیۃ مرکبۃ من موضوع واحد الا انہ قد ردد فی محمولہا فمدلول الشبہۃ الانفصال فی الثبوت معا فقولہ اذ نسبتہا الانفصال ونسبۃ الحملیۃ الثبوت بینہما بون بعید لیس بشئ

قولہ فہذہ حملیۃ صرفیۃ لاشتمالہا علی حکم واحد من غیر تردید قولہ وان عبرت عنہما اہ ای ان عبرت بما یدل علی حکمین کانت منفصلۃ وان عبرت بما یدل علی حکم واحد رد فی محمولہ کان حملیۃ فلا ینافی ما مر من ان ہذا الشئ اما واحد او کثیر یحتمل ان یکون منفصلۃ وان یکون حملیۃ قال کما ان المتصلۃ اہ اشار بہذا التنبیہ الی ان انقسام المنفصلات الثلث والی القسمین لیس باعتبار خصوصیۃ ذاتہا کما یوہمہ جعلہا مقسما بل باعتبار انقسام المتصلۃ الثلث الیہا کانقسام المتصلۃ الی اللزومیۃ والاتفاقیۃ الا انہ جعل المقسم کل واحد منہما تنبیہا علی وجود القسمین فی الاقسام الثلثۃ قال فنسبۃ العناد اہ متفرع علی التشبیہ المذکور ای نسبۃ العناد والاتفاق الی المتصلات فی کونہما قسمین للاتصال من غیر خصوصیۃ شئ منہا فی القسمۃ قال التی یکون الحکم فیہا اہ زاد الحکم لیشتمل الکاذبۃ وفیہ اشارۃ الی عدم شمول تعریف المتن بہا کما فی اللزومیۃ وفسر التنافی لذات الجزئین لقطع النظر عن الواقع اشارۃ الی ان لیس المراد ان یکون المراد بہما مع قطع النظر عن کل امر خارج عن ذاتہا فانہ لا یتصور الا بین الشئ ونقیضہ مع تحقق العناد بین الشئ ومساوی نقیضہ او اخص منہ او اعم منہ قال وان لم یقتضی اہ لا بنفسہ ولا باعتبار ما یستلزمہ قال قد عرفت ان من التعریفات المذکورۃ نسخۃ من المعرفۃ وقد روی علی صیغۃ المجہول من التعریف قال لان تعاریفہا اہ فہی تعریفات تقسیم

فیہا بالقرینۃ قولہ وسالبۃ کل واحد منہا الضمائر المذکورۃ فی التعاریفات راجعۃ الی المذکورات فی القسمۃ باعتبار قسم منہا وہی الموجبۃ والداعی الی تخصیص التعریف بالموجبات اولا ثم تعریف السوالب وتفصیل اقسام السوالب بحیث تمیز عند المتعلم تمیزا تاما قافہم قال ہی التی یرفع ما حکم بہ فی موجباتہا قدر العائد المحذوف فی عبارۃ المتن اشارۃ الی ان ضمیر موجباتہا راجع الی السالبۃ ولا یلزم الدور لان سالبۃ کل واحد منہا معلومۃ بعنوان انہا سالبۃ وان لم یکن معلومۃ بخصوصہا ثم المذکور تحمیل لتعاریف المفصلۃ بعدہ ولیس تعریفا حتی یلزم کون التعریف للافراد علی انا نقول انہ تعریف للمقدر المشترک بین تلک السوالب لا تعریف لہا قال ما حکم فیہا بلزوم التالی اللزوم والعناد والاتفاق انواع للحکم الاتصالی والانفصالی کما سیجیئ کلامہ قدس سرہ فالقول بانہ کیفیۃ النسبۃ الاتصالیۃ والحکم بالنسبۃ لا بالکیفیۃ فالمراد باللزوم النسبۃ المکیفۃ بہ کلام خال عن التحصیل قال فان التی حکم فیہا اہ ای بلزوم سلب شئی عن شئی لاٰخر موجبۃ لزومیۃ لانہ حکم فیہا باللزوم الا ان اللازم سلب قولہ اعنی کون الطرفین اہ فیہ اشارۃ الی ان طرف القضیۃ لا یکون معدولۃ وان کان طرف طرفہا معدولۃ قال انما ہو بمطابقۃ الحکم بالاتصال ای فی المتصلۃ علی الوجہ الذی اعتبر فیہا من اللزوم والاتفاق والانفصال ای فی المنفصلۃ علی الوجہ الذی اعتبر فیہا من الانفصال الحقیقی او منع الجمع او الخلو عنادا او اتفاقا قال لنفس الامر ای للحکم الذی بین الطرفین من الاتصال والانفصال فی حد ذاتہ مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض قال لانہما اما ان یکونا صادقین اہ ای بعد التحلیل واعتبار الحکم فیہما والا فادوات الشرط والجزاء حالتہما عن کون قضیتین فضلا عن الصدق والکذب ومعنی صدقہما ان یکونا الحکم الذی فیہما مطابقا لما فی نفس الامر او متحققۃ فیہا فلا فرق بین اعتبار الصدق بمعنی المطابقۃ وبین اعتبارہ بمعنی التحقق و قال فلیس اما علی صیغۃ الامر للمتکلم او علی صیغۃ المضارع المتکلم مع لام الابتداء قال الا کان من الشرطیات المتصلۃ والمنفصلۃ من ای ہذہ الاقسام الاربعۃ بترکیب المنفصلۃ ایضا یترکب من الاقسام الاربعۃ الا ان المقدم فیہما لما لم یکن ممتازا عن التالی بالطبع اعتبر التقسیمین فیہا قسیما واحدا قال من صادقتین ای معلومی الصدق وکذا قولہ عن کاذبین وعن مقدم کاذب وتال صادق لیصح مقابلتہا بمجہولی الصدق والکذب قال لامتناع اہ استدلال علی عدم الترکیب المذکور بامتناع الاستلزام المذکور ولیس ہذہ العادۃ الدعوی علی ما قیل علی ان الاستلزام المذکور اعم من ان یکون فی القضایا او فی المفردات قال لا یقال اہ معارضۃ للدلیل السابق الدال علی امتناع الترکیب المذکور وحاصل الجواب ان المذکور فی معرض المعارضۃ لا یصلح للمعارضۃ لان کلامنا فی الکلیۃ والا لازم من العکس

صدق الجزئية وتوجيه السوال بالمنع مع السند والجواب باثبات المقدمة الممنوعة وتعسف كما لا يخفى
قال لانا نقول ذلك اى عدم التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لا الجزئية
مثلا اذا قلنا كلما كان زيد حمارا كان حيوانا الصدق عكس جزئية وهي قد يكون اذا كان زيد حيوانا
كان حمارا ولا يصدق كلية قال فان قلت آه حاصله ان اعتبار حمل الجزئين في التركيب ينافي حصر
الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذه القسم في بيان التركيب او يزاد الاقسام على الاربعة
قال فنقول تلك الاقسام اى الاربعة كائنة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فهي اى الاقسام الزائدة
المفهومة مما تقدم داخلة في تلك الاقسام الاربعة وخلاصة الجواب ان هذا الاعتراض منشاؤه الغفلة
عن القيد الذي ذكره سابقا في بيان الاقسام وانما تعرض لمجهولي الصدق والكذب لان مقصوده بيان
ما تركب من المتصلة ولا شك ان ذكره ادخل في البيان وليس مساق كلامه في حصر اقسام ما يتركب
منه الشرطيات حيث قال ثم اذا نسبناها الى نفس الامر قال هذا اذا كانت المتصلة لزومية اى هذا
التفصيل المذكور سابقا في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاما اذا كانت
تلك الموجبة الصادقة اتفاقية فيصدق عن الصادقين ويكذب عن الاقسام الثلثة الباقية فلفظ
هذا في المتن اشارة الى مجموع ما تقدم وهو قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة اللزومية فما قيل ان اراد
المص مطلق الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق عنهما
ولا يتم قوله في بيان عدم تركب الصادقة من مقدم صادق وتال كاذب لا لامتناع استلزام الصادق
والكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة اللزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد هذا اذا كانت
لزومية واما اذا كانت اتفاقية فلكذبها عن صادقتين مع وهم قال فهي يصدق اه فيه اشارة
الى بيان استحالة كذبها عن الصادقتين لتضمن بيان صدقها عن صادقين فلذا ترك التعرض له قال
لان الكاذب لا يوافق شيئا فان قلت ثبوت الشيء على تقدير لا يقتضي ثبوته في الواقع فنقول يعني
الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة لحقيقة الثاني
فلا يبعد انتفاؤهما في الواقع لجواز استلزام مح محالا واما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون الثاني
حقا فانه لو لم يكن حقا في الواقع فلا يكون حقا على التقدير ضرورة ان التقدير والغرض لا يعتبر الشيء
في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباطا وعلاقة كذا في شرح المطالع قال نعم المتصلة اه فيه اشارة الى
رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة العلاقة بانه يلزم ان يكون المتصلة المطلقة اتفاقية قال لا يكفي
فيها اى في صدقها صدق الطرفين اى في الاتفاقية الخاصة او صدق التالي اى في الاتفاقية

العامۃ قال بل لابد مع ذلک من عدم العلاقۃ ای علی ما ذکرہ المص فی تعریفہما حیث قال وہی التی
یکون ذلک فیہا لمجرد توافق الطرفین علی الصدق فما اجاب بہ المحقق التفتازانی من ان ہذا اشارۃ
الی ان المعتبرۃ فی الاتفاقیۃ عندہ ہو عدم ملاحظۃ العلاقۃ اعتبارا لا عدم العلاقۃ اصلا غیر رافع فی
رفع البحث عن المص رہ بمقتضی تعریفہ لانہ یمکن تقیید الحکم بصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم لعدم
ملاحظۃ العلاقۃ لا الصدق فی نفس الامر قال فیجوز کذبہا فی الصادقتین سواء کانت اتفاقیۃ خاصۃ
او عامۃ وعن مقدم صادق وتال کاذب اذا کانت عامۃ قال لما ستعرف اہ فالقسمین المتاخرین
بحسب الوضع راجع الی قسم واحد قال کقولنا اما ان یکون الاربعۃ زوجا او منقسمۃ بمتساویین
الانقسام المتساویین اعم من الزوج لوجودہ فی المقادیر فالانفصال بینہما انفصال بین الخاص
والعام فیجتمعان فیکذب مانعۃ الجمع عنہما قولہ الموجبۃ الحقیقیۃ العنادیۃ لما وجب ترکیبہا اہ ہذہ الاحکام
الثلثۃ التی ذکرہا قدس سرہ مبنیۃ علی الانفصال لا یکون الا بین قضیتین واما اذا تحقق بین اکثر منہما
فہی ممنوعۃ کما عرفت فیما سبق قال ہذا اذا اخذناہ ای مانعۃ الجمع والخلو قال کما ان کلیۃ الحملیۃ
ای الکلیۃ التی صفتہ الحملیۃ لیست بسبب کون موضوعہا او محمولہا کلیا ای مقولا علی کثیرین
فان الموضوع فی قولنا الانسان نوع کلی مع ان القضیۃ لیست کلیۃ بل باعتبار کون الحکم فیہا کلیا ای
شاملا لجمیع افراد الموضوع فالیاء فی لفظۃ الکلیۃ الاولی للنسبۃ وفی الباقیتین للمصدریۃ قال لیست
لاجل ان مقدمہا وتالیہا کلیتان کذا فی بعض النسخ وہو المطابق لقولہ شخصیتان وفی بعضہا مقدمہا
وتالیہا کلی ای موضوع مقدم وتالیہا کلی ای مقول علی کثیرین فالمقابلۃ لقولہ شخصیان باعتبار ان
موضوع الشخصیۃ جزئی قولہ اراد بالاوضاع الاحوال رہ فی الصراح الوضع نہادن بجائی ولما کان
الوضع اللغوی مستلزما لحصول حالۃ لہ بسبب الوضع اطلق علی مطلق الحال وانما اختاروہا علی الاحوال ولم
یقولوا فی جمیع الازمان والاحوال لان المتبادر منہ الاحوال الحاصلۃ فی نفس الامر بخلاف الاوضاع
فانہ یشعر فی الفرض والاعتبار حاصلۃ کانت اولا ولذا قال وقع فی عبارۃ البعض بعد الاوضاع لفظ
المفروض تنصیصا لما یدل علیہ لفظ الاوضاع بالالتزام وح اندفع ما قال الشارح رہ فی شرح المطالع زاد
علی ذکر المفروض بعد الاوضاع واما المفروض فان ارید بہا التقادیر حتی یکون معنی الکلیۃ ان الاتصال
والانفصال ثابت علی جمیع التقادیر کانت شرطیۃ علی التقدیر والکلام فی الشرطیۃ فی نفس الامر وان
ارید بہا فرض المقدم مع الامور الممکنۃ الاجتماع فقد اغنی عن ذکرہ ذکر الاحوال قال فالشرطیۃ
انما یکون کلیۃ آہ لاشک ان کون اللزوم والعناد فی جمیع الازمان والاوضاع جہۃ اللزوم والعناد

والكلية صفة الشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بحصوله كما يدل عليه **قوله** بحسب
كلية الحكم بالاتصال والانفصال وهو كونها بحيث يكون اللزوم المستفاد منه كك ولذا قال الشارح اذا كان التالي
فلما كانت تلك الصفة الشبيهة عن هذا الحصول تسامح المص فقال وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما للمقدم
كما في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قيل ان الوقت مقدر في عبارة المتن ففيه انه لا يفيد بيان
معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود بيانه ثم ان هذا بيان الكلية الشرطية اللزومية والعنادية
الموجبة الصادقة ان حمل قوله اذا كان التالي لازما او معاندا على اللزوم والعناد في نفس الامر
وان حمل على ان يكون ذلك مستفادا منها سواء طابق الواقع او لا كان شاملا للصادقة والكاذبة فكلية
الاتفاقية متروك البيان لعدم الاعتبار بشانها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها وكلية السالبة
تعرف بالمقايسة بناء على ما مر غير مرة من ان السلب رفع الايجاب **قال** في جميع الازمان لا يتوهم
من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية اللزومية والعنادية التي كان المقدم غير زماني فيها نحو
كلما كان الله موجودا كان عالما او في نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجودا كان الفلك متحركا لان
كون الشيء غير زماني بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في طرفه لا ينافي ان لا يكون لزوم شيء له في جميع
الازمنة بمعنى مقارنته اياها وكذا في كونه نفس الزمان لا ينافي ان يكون لزوم شيء له في جميع اجزائه
فتدبر **قوله** فان كون الانسانية اه يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم والامور الممكنة الاجتماع
معه يحصل للمقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارنا لها وللامور كونه مقارنة له والمراد بالاحوال هذه
المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصح ما يستفاد منه كلام الشارح من سببية اقتران الاوضاع لانه
عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الامور الممكنة اعني المعنى المصدري فلا يرد ما قيل ان الاقتران
ان كان بينها للفاعل فهو عين مقارنته لذلك الامور وان كان بينا للمفعول فهو مضائف لكونه
مقارنا لها وعلى التقديرين لا يصح تعليله بالاقتران وما يجيء في كلامه قدس سره من ان الضرب سبب
للضاربية والمضروبية فهو خلاف ما اشتهر بينهم من ان المصدر المبني للفاعل بمعنى كون الشيء مفعولا فان
ذلك مبني على ان يراد بالاجتماع والاقتران المعنى المصدري لا النسبة التي بين المجتمعين والمتغايرين
وكذا الحال في الضرب **قوله** وقد يفسر في كتب الميزان الاوضاع الحاصلة اه لعل التعبير عن النتائج
بالاوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدمة الممكنة للصدق مع المقدم **قوله** لان فهمه بعيد اذ لا
ينتقل الذهن من ذكر الاوضاع الى النتائج المذكورة **قوله** سواء كانت قضايا او غيرها في هذا التعميم
المستفاد من قول الشارح مثل كونه قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة اه لتخصيصها بالنتائج فانها لا يتحقق الا

اذا کانت الامور الممکنۃ الاجتماع فقضایا یصح جعلھم کبریٰ القیاس بخلاف ما اذا کانت المفردۃ کالقیام والقعود او قضایا لا یصح ضمہما مع المقدم لکون الشمس طالعۃ مع زید انسان لیستفاد من بحث الش وجہ اخر للزوم وہو انہ قد یکون مقارنتہ مع تلک الامور بدیہیا ککونہ قائما او قاعدا فلا یحتاج الیہ الاستفتاح بالنظر قولہ ہذہ الحالات مغائر لتلک الامور ای للاقتران فتلک الامور کما یدل علیہ السیاق قولہ وبذلک ای بما بیناہ من اصل الحالات عبارۃ عن المقارنات المخصوصۃ یندفع ما قیل لان المراد مثل کونہ مقارنا بکونہ قائما او قاعدا او کون الشمس طالعۃ قولہ فی جمیع الازمان لان المعنی کلما فی کل وقت سواء کان ما مصدریۃ والوقت مقدرا او موصوفۃ عبارۃ عن الوقت وجملۃ الشرطیۃ صفۃ فتفید عموم الاوقات بحسب الوضع اللغوی قال ولنا نقتصر علی ذلک اہ اشارۃ بذلک الی ان عموم الاوضاع امر اعتبرہ القوم فی کلیۃ الشرطیۃ زائد علی ما یستفاد من سورہا من حیث اللغۃ ولذا لم یقل اردنا بہ ای لزوم الحیوانیۃ للانسانیۃ ثابت فی جمیع الازمان والاحوال ومن ہذا ظہر وجہ اقتصار الشیخ الرئیس ومن تبعہ علی الاوضاع لان عموم الازمان امر مقرر ثابت فی اللغۃ وانما العنایۃ بما امر اعتبرہ القوم فی کلیتہا اصطلاحا وما قیل ان عموم الازمان یستلزم عموم الاوضاع وبالعکس فوہم لانہ یجوز ان یکون اللزوم متحققا فی جمیع الازمان غیر متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممکنۃ وان یکون متحققا فی جمیع الاوضاع الممکنۃ دون جمیع الازمنۃ بان یکون حصول المقدم فی بعض الازمنۃ ممتنعا وما وقع فی شرح المطالع من انہ لو اکتفی بعموم الازمان لکان لہ وجہ ففیہ ان عموم الازمنۃ انما یستلزم عموم الاوضاع الممکنۃ الحاصلۃ لا عموم الاوضاع الممکنۃ التی لم یحصل قولہ الاظہر فی العبارۃ اہ اشار الی ان ما ذکرہ الش رہ ظ فی المقصود وذلک لانہ اذا فرض المقدم علی وضع عدم التالی او عدم لزوم التالی کان احد الامرین ماخوذا معہ فیکون مستلزما لہ قطعا لوجوب استلزام المفید لما قید بہ وان لم یکن مستلزما لہ نظرا الی ذاتہ لکن ما ذکرہ قدس سرہ اظہر اذ لا حاجۃ فیہ الی دعوی الاستلزام فان عدم الاستلزام کاف فی المطلوب اعنی عدم لزوم التالی للمقدم علی بعض الاوضاع وما قیل فی بیان کونہ اظہر من ان ما ذکرہ الش یرد علیہ ان فرض المقدم علی احد الحالین لا یوجب کونہ ملزوما لاحدہما بل کونہ مجامعا معہ ثم توجیہہ بان المراد من قولہ استلزام انہ امکن الاستلزام المذکور وقولہ فلا یکون التالی لازما معناہ لا یجب ان یکون لازما وقولہ والا لکان اہ معناہ ان یکون المقدم مستلزما للنقیضین او توجیہہ بان المراد بفرضہ علی عدم التالی او علی عدم لزوم التالی فرضہ علی احد العدمین بالضرورۃ ممتنع عدم ورود الاعتراض لما عرفت وکون التوجیہین خروجا عن ظاہر العبارۃ انما یفید ان صحتہما لا کونہما ظاہرۃ وما اورد علی السید بانہ ح یکون ہذہ المقدمۃ

فى قوة الدعوى فلا يصح بيانهما لان الدعوى ان المقدم مع فرض احدهما لا يلزم التالى فكيف يبين بان
المقدم اذا فرض على شئ من هذين الوصفين لا يستلزم التالى فحيط لان الدعوى مقدم على بعض الاوضاع
المفروضة لا يستلزم التالى ولابد من التقييد بالاوضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم او عدم
لزومه لا استلزام على هذا الوجه ولا لاجتمع النقيضان قال والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للنقيضين اعترض
عليه المحقق التفتازانى بانا لا نسلم امتناع استلزام الشئ للنقيضين وامتناع معاندته لهما وانما يمتنع اذا كان الشئ
امرا ممكنا واما اذا كان محالا كالمقدم مع الوضع المفروض فيجوز ان يستلزم التالى ونقيضه فى المتصلة ويعاند
التالى ونقيضه فى المنفصلة وح لا حاجة الى القيد المذكور اقول الكلام فى كلية الشرطية بحسب نفس الامر على ما مر
نقلا من شرح المطالع ولا شك انه ح لا يكون التالى لازما للمقدم فى نفس الامر ولعمرى كيف خفى هذا على الفحول
وتمحلوا الى دفعه مما لا يرضى به العقول من انه استلزام الشئ للنقيضين لزم المنافاة بين اللازم والملزوم فان منافاة
بين اللازم والملزوم ليس اجلى فسادا من استلزام الشئ للنقيضين فمن يجوز الاول على التقدير المفروض المحال
يجوز التالى ايضا ومن اطلاق الاوضاع وتعميمها يوجب عدم الجزم بصدق الكلية لان المحال وان جاز ان
يستلزم النقيضين لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندة فان للمانع ان يقول على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقا
يجوز ان يكون هذا المحال مستلزما للنقيضين بطريق الوجوب قال كصدق الطرفين فان التالى على هذا الوضع
لازم للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا لصدق التالى ومقيدا به يكون التالى لازما له بالضرورة وقيل المراد يجوز
ان يكون لازما له وقوله فيكون نقيض التالى معناه فيجوز ان يكون نقيض التالى اه وقيل المراد لصدق الطرفين
بالضرورة على قياس ما عرفت فى اللزومية قال وانما خص هذا التفسير اه اى تفسير كلية الشرطية او تفسير
الاوضاع الممكنة الاوضاع بالمتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية حيث ذكر اللزوم والعناد فى التفسير قال
فى الاتفاقية آه اى الخاصة بدل عليه جعل النتيجة قوله فلا يكون التالى صادقا على تقدير صدق المقدم
واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيه الاوضاع اصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضا لا معنى لاعتبار الاوضاع
معه فافهم ولا يلتفت الى اغلوطة الوهم قال لولا ذلك اشارة الى قوله ليست هى الاوضاع الممكنة
الاجتماع لا الى قوله بل الاوضاع الكائنة اه لان المقصود بيان وجه التخصيص فقوله بل المعتبر اه بيان للواقع
وليس داخلا فى الدعوى يفصح عليه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالى صادقا قال فلا يصدق كلية
الاتفاقية اه اى المتصلة وقس على ذلك حال المنفصلة الاتفاقية باعتبار العناد بدل اللزوم قال
كذلك اه اى الجزئية التى هى صفة المتصلة المنفصلة ليست بسبب الجزئية هى صفة المقدم والتالى
بل بسبب بعضية الازمان والاحوال والتعبير عنها بالجزئية للمشاكلة كما يفصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية فى

شئ من المواضع بالمعنی المصدری اعنی کون الشئ جزءا او جزئیا کما لا یخفی علی من له ادنی فطانة قال فی بعض الازمان وعلی بعض الاوضاع الی بعضه کلیهما لان لبعضیة احدیهما لا علی التعیین یستلزم بعضیة الاخر کذلک اذ لا یتحقق له الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدونه واما القضیة التی حکم فیهما فی جمیع الازمان من غیر تعرض للاوضاع او بالعکس معتبرة فیما بینهم لاصطلاحهم علی اعتبار الاوضاع فی مفهوم الشرطیة مع الازمان المعتبرة فیهما بحسب اللغة قال علی وضع کونه من العنصریات فان الجماد لا یطلق علی الفلکیات قال فتعین بعض الازمان والاحوال اما معا ومنفردا والقرینة المثال فان الوقف فیه متعینة دون الوضع وزاد فی شرح المطالع قوله او راکبا فیکون مثالا لتعین کل واحد منهما وکلیهما فان کلمة او لمنع الخلو فالقضیة التی حکم فیهما علی وضع معین من غیر تعرض للازمان نحو ان جئتنی راکبا راکبا اکرمتک او فی زمان معین من غیر تعرض للاوضاع کمثال الشرح داخلتان فی الخصوصیة واما القضیة التی حکم فیها علی وضع معین فی جمیع الازمان او فی زمان معین من جمیع الاوضاع فمما لا یمکن وجودها واما الثانیة فظ لان عموم الاوضاع یستلزم عدم تعین الزمان ضرورة عدم تحقق جمیع الاوضاع فی زمان واحد واما الاولی فلان الوضع المعین وان کان متحدا بحسب الازمنة لم یکن متعینا وان کان باقیا متشخصة کان جمیع الازمنة زمانا له فیکون الحکم فیها علی وضع معین فی زمان معین فاندفع ما قیل ان النقیضین المذکورین واسطتان بین الاقسام قال نحو ان جئتنی الیوم فاکرمتک لفظ الیوم ظرف للشرط فیفید توقیت اللزوم لکن توقیت الملزوم من حیث انه ملزوم یستلزم توقیت اللزوم ضرورة فاندفع ما قیل ان المثال المذکور لا یصلح للخصوصیة اذ لیس العموم وقتا للزوم بل للملزوم ذ فرق بین اللزوم فی وقت معین وبین اللزوم لا فی وقت معین فایدة الیوم قال الشارح فی شرح المطالع ومما یجب ههنا ان طبعیة المقدم فی الکلیات المقتضیة للتالی مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فیه اذ لو کان لشئ منها مدخل فی اقتضاء التالی لم یکن اللزوم والمعاند هو وحده بل هو مع الاخر واما فی الجزئیات فلبعضها دخل فی اقتضاء التالی فان کانت منحرفة عن الکلیة فظ والا فهو لا یستقل بالاقتضاء فیکون ههنا امر زاید علی طبعیة المقدم اذا انضم الیها یکفی المجموع فی الاقتضاء ویکون الملازمة بالقیاس الی المجموع کلیة وبالقیاس الی طبعیة المقدم جزئیة ثم افاد انه باشتراط الدخول فی اقتضاء اللزوم الجزئی سقط ما قیل من انه یجب ثبوت اللزوم الجزئی بین کل امرین فرضا فان کلا منهما لازم للاخر علی بعض الاوضاع وهو وضع کونه مجتمعا معه ومع لا یصدق السالبة الکلیة اللزومیة ابدا وبکل امرین الامرین من الامور التی لا تعلق بینهما کما صرح به فی سابق کلامه لا امرین مطلقا فلا یرد وما یتوهم ان سلب اللزوم الکلی متحقق بین الشئ ولازمه لا محالة لا یصدق انه مستلزم له بشرط الاجتماع لان الاستلزام ههنا بحسب الالتزام وکلامنا فی اللزوم بحسب الواقع

لا دخل فیه منها

قال واطلاق لفظ ان آہ ای اطلاق ہذہ الالفاظ من سور الکلیۃ والجزئیۃ للاہمال واکتفی بذکرہا لانہ معلوم من اللغۃ انہ لایذکر بدون عدیلہا التی ہی اما الثانیۃ او لفظ او وذکر المصنف رح لفظ او ولان الانفصال مداوتہما قال کان ترکیبہا ای ابداً قال لایزید علی ہذہ الاقسام لان الترکیب للتنافی من الثلثۃ منحصرۃ فی ہذہ الستۃ قال لان مقدم المتصلۃ اہ ای مقدمۃ المتصلۃ اللزومیۃ فانہا المتبادر شاعہا فی الفن واما الاتفاقیۃ فلا تمیز بین مقدمہا وتالیہا الا بالوضع وما قیل من ان المقدم فیہا مستصحب للتالی والمستصحب اسم فاعل غیر المستصحب اسم مفعول فوہم ان طرفیہا متوافقان فی الصدق ولیس لشیء منہما مستصحبا للاخر والا لوجد العلاقۃ بینہما علی ما مر من ان العلاقۃ امر بسببہ یستصحب الاول الثانی ولعلہ لم یفرق بین المصاحبۃ والاستصحاب قال ای بحسب المفہوم الطبع یقال بمعنی الحقیقیۃ ولما لم یکن للمقدم والتالی حقیقیۃ سوی المفہوم لکونہما من القضایا فسر الطبع بالمفہوم قال لان مفہوم المقدم اہ یعنی ان مفہوم المقدم فی القضیۃ اللزومیۃ بالنظر اذا نظر الی مفہومہا مع قطع النظر عن الخصوصیۃ المواد متمیز عن مفہوم التالی لان مفہوم المقدم فیہا الملزوم ومفہوم التالی اللازم وذلک لان معنی قولنا ہی التی حکم فیہا بصدق قضیۃ علی تقدیر صدق قضیۃ اخری لعلاقۃ انہا التی حکم فیہا بصدق اللازم علی تقدیر صدق الملزوم للشیء من حیث انہ ملزوم لہ یحتمل ان لایکون لازما لہ وان کان فی بعض المواد التلازم من الجانبین لکن ذلک خارج عن مفہوم اللزوم فالمقدمۃ فی المتصلۃ اللزومیۃ متعین بان یکون مقدما لکونہ ملزوما والتالی متعین بان لایکون تالیا لکونہ لازما وبما حررنا لک اندفع ما قال المحقق التفتازانی من ان لانسلم ان للزوم مدخلا فی مفہوم المقدم والتالی وبعض الناظرین قال یرید ان مفہوم ما یصدق علیہ المقدم فی القضیۃ ملزوم ومتصف بالملزومیۃ نظرا الی ذاتہ مع قطع النظر عن وضعہا فی القضیۃ وکذا قولہ ومفہوم التالی ولایخفی علیک انہ بعید عن عبارۃ الشرح وان لفظ المفہوم زاید قح فان اللائق ح ان یقل وما یصدق علیہ المقدم ملزوم وما یصدق علیہ التالی لازم وان کون ما یصدق علیہ احدہما ممتازا عما یصدق علیہ الاخر بصفۃ اللزومیۃ واللازمیۃ لایقتضی امتیاز احدہما عن الاخر بحسب المفہوم فی المتصلۃ ما لم یعتبر انہما من حیث انہما متصفان بصفۃ الملزومیۃ واللازمیۃ ماخوذان فیہ قال بخلاف المنفصلۃ ای العنادیۃ فان مفہوم التالی فیہا ای بعد اعتبار کونہ تالیا المعاند اسم فاعل ومفہوم المقدم فیہا بعد اعتبار کونہ مقدما المعاند اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفین المذکورین فلا فرق بینہما ولذا قیل فی تعریفہ ہی التی حکم فیہا بالتنافی لذلک الجزئین لا لکون الثانی منافیا للاول او بالعکس قال والمعاند لابد ان یکون معاندا لان المعاندۃ یکون من الطرفین والتغایر انما ہو بحسب الذکر وجعل احدہما فاعلا صریحا والاخر مفعولا صریحا وہذا معنی قولہ

لان عناد احد الشيئين للآخر في قوة عناد الآخر اياه اى يتضمن قال محل كل واحد منهما جزئية عند الاخر
واحدة اى اذا النظر الى ذاتيهما ولم يلاحظ معها الوصفان المذكوران وبما حررنا لك اندفع ما قال المحقق التفتازاني
من ان كون الشيء في قوة الآخر يقتضي عدم تميزها بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصدق ولا يخفى
ان مفهوم المعاند اسم فاعل غير المعاند اسم مفعول لان ذلك التغاير انما هو بعد ملاحظة اعتبار الوصفين فيهما
واما اذا النظر الى ذاتيهما فليس بينهما الا التعاند وهما متساويان في ذلك قال في لواحقها واحكامها لواحق
القضايا التي تقبل بها النقيض والعكس ولازم الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرية لان المحمولات
يوخذ منها فيقال مناقضة كذا ومنعكسة الى كذا ولازم لكذا والابحاث الاربعة مشتملة على بيانها قال لتوقف
غيره اه لان ادلة عكوس القضايا وتلازم الشرطيات يتوقف على اخذ النقيض قال وهو اختلاف
اه اجمل ههنا كونه حدا او رسما لان بيان كون تعريفات المفهومات الاصطلاحية حدودا لا رسوما
قد سبق في تعاريف الكليات الخمس بما لا مزيد عليه قال ان كون الاولى صادقة آه لفظ الاولى
وقع في مقابلة الاخرى فهو بمعنى احديهما وقد وقع في بعض النسخ احديهما قال جنس بعيد جزم بالجنسية
اما لكونه تعريفا للمفهوم الاصطلاحي واما لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطلقا عند المتأخرين
قال لانه قد يكون آه واذا كان كذلك فبعد والجواب عنه فيكون جنسا بعيدا قال يخرج
الاختلاف آه لم يصرح في القيود المخرجة بكون معولا او خواصا اعتمادا على التحقيق السابق في تعريف الكليات
او لعدم تعلق الغرض بتفصيلهما فيها قال لذاته او صورته اضافة الصورة الى الاختلاف من اضافة العام
الى الخاص كاضافة الذات فلا يقتضي ان يكون للاختلاف مادة وصورة على ما وهم بل مادة يكون الاختلاف
صورة له وهي القضيتان اه قوله قد تجري في المفردات اه قد حقق قدس سره في مواضع من كتبه ان التناقض في المفرد
قد يوجد بان يلاحظ مفهوم في نفسه ويدخل عليه النفي فيكون نقيضا له بمعنى العدول وقد يوخذ بان يلاحظ نسبته
الى شيء ويدفع تلك النسبة فيكون نقيضا له بمعنى السلب قوله فلا يصح تخصيصه اه لانه يلزم ان يكون التعريف جامعا
قوله بالمقايسة اى بعد العلم بان نقيض كل شيء رفعه وان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل فيحصل تعريف
التناقض في المفردين انه اختلافهما بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل احدهما وعدم حمل الاخر فلا يرد ان
المفهومات الاصطلاحية كيف يعرف بالمقايسة قوله فلا وجه متفرع على قول المصنف ههنا تعريف تناقض
القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة معترضة قال بل بخصوص المادة اى بخصوص المادة اعني
كون المحمول اعم من الموضوع في تينك القضيتين مدخل في تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق
احديهما كذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مقتضيا لصدق احديهما وكذب الاخرى

بل احدیهما صادقة والاخری کاذبة اتفاقا قال النقیضان ای القضیتان المتغایرتان فلا یرد نقض کهم بالطبیعیة علی انها داخلة فی المخصوصة عند البعض المختلفتان بالایجاب والسلب اللتان یمکن تحقق التناقض بینهما فلا یرد انه یجوز ان یکون احدیهما مخصوصة والاخری محصورة لعدم امکان التناقض بینهما بناء علی امتناع ان یتحقق بینهما الاختلاف الذی یقتضی لذاته صدق احدیهما وکذب الاخری قال لان المهملتان الی آخره فلا یرد عدم التعرض للمهملة واما ما قیل ان المراد القضیتان المختلفتان بالایجاب والسلب بالاختلاف المعهود المبین فی تعریف التناقض فلیس بشئ اذ بعد اعتبار تقییدهما بالاختلاف المخصوص لا معنی لاعتبار الشرائط فی تحقق التناقض بینهما قال فالتناقض لا یتحقق فیهما الا بعد تحقق ثمانی وحدات یعنی بعد تحقق تلک الوحدات قد یتحقق التناقض بینهما علی ما هو مقتضی الاستثناء عن السلب الکلی وذلک لم یعتبر معهما الجهة بخلاف المحصورات فانه لا یتحقق بینهما الا بعد اعتبار شرط اخر وهو الاختلاف فی الکمیة فاندفع ما قیل ان ارید ان المخصوصتین یتوقف تناقضهما علی هذه الشرائط فلا اختصاص له بالمخصوصتین وان ارید انها یکفی فی تناقض المخصوصتین فلا نم ذلک لانه لا بد من الاختلاف فی الجهة ولیس المراد یلزم تلک الوحدات فی المخصوصتین انه لا بد من تحقق جمیعها فی کل مخصوصتین متناقضتین فان اللازم فی الجمیع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا یکون الحکم مما یقبل التقیید بالشرط والزمان والمکان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر فی احدی القضیتین وحدة منها لا بد من اعتبارها فی الاخری ثم ان ذکر شرائط تحقق التناقض بعد تعریفه لان التعریف انما یفید معرفة مفهومه وبمفهومه عما عداه للناظرین عمله ونحن نحتاج فی الاقیسة الی اخذ النقیض فلذا ذکر شرائط تحققه واخذ المحقق التفتازانی ان الشرائط المذکورة لا یغنی تحقق التناقض منهما فان الاختلاف قد یکون لغیر ما ذکر نحو زید کاتب ای بالقلم الواسطی علی القرطاس البغدادی ولیس بکاتب ای بالقلم الاخر علی قرطاس اخر ولعل ان جمیع ذلک داخل فی الاختلاف فی الشرط فان المراد به قید اعتبر فی الحکم سواء کان وصفا او آلة او محلا او غیر ذلک قال وحدة الموضوع لم یقل وحدة المحکوم علیه لان المصنف بین تناقض الشرطیات علیحدة قال وحدة الشرط ای اذا اعتبر فی احدیهما قید لا بد ان یعتبر ذلک فی الاخری قال لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ای عند اختلاف القضیتین فی الشرط وذلک بان یعتبر الشرط فی احدیهما دون الاخری او یعتبر فی کل منهما شرط مخالف لشرط الاخری فلا یرد ان الدلیل لا یثبت وجوب وحدة الشرط لانه یجوز مع ذلک التناقض بین مشروطة وغیر مشروط مع انه لیس فیه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بینهما حتی یثبت وجوب وحدة الشرط مثاله الجسم مفرق للبصر بشرط کونه ابیض والجسم لیس بمفرق للبصر

ای مطلقا من غیر تقیید بالبیاض قال فانہ اذا اختلفا الکل والجزء لم یتناقضا مع اشتمال الکل علی الجزء فانہ اختلفا بان یکون الحکم فی احدہما علی الجزء الآخر علی جزء آخر نحو الزنجی اسود ای بعضہ والزنجی لیس باسود ای بعضہ کان انتفاء التناقض بطریق الاولی قال ای بعضہ وہو جلدہ وشعرہ قال ای کلہ فان عظامہ واعضائہ واظفارہ وعینہ فلیس باسود قال وحدہ القوۃ والفعل اراد بالقوۃ عدم الحصول فی الزمان الحال مع امکانہ لہ وبالفعل الحصول فی الحال وہما غیر الامکان والاطلاق الذین من الجہات الاخری انہ یمکن تقییدہما بالامکان والاطلاق العام ففی الحقیقۃ ہما قیدان للمحمول ولیسا بکیفیتین للنسبۃ قال یعنی لابد فی التناقض اہ ای معنی قولہ لتحقق التناقض حیث لم یفیدہ للمخصوصتین انہ لابد منہا فی تحققہ لانہا کافیۃ فیہ اذ لابد من الاختلاف فی الجہۃ فی الکل والاختلاف الکمیۃ فی المحصورات ولیس مرادہ انہ لابد فی تناقض المخصوصتین منہا وان لم یکن کافیۃ فیہ حتی یرد انہ لا وجہ للتخصیص بالمخصوصتین قولہ والنسب واقوی لان الشرط فی الاغلب وصف الموضوع وحال من احوالہ والکل والجزء انما ہو الموضوع والباقی قیود الاحداث دون الذات فاعتبارہا فی المحمول الذی ہو عبارۃ عن المفہوم اولی قولہ یعنی انتفاء التناقض اہ حاصلہ ان اشتراط الاختلاف فی الکم فی المحصورات انما یثبت اذا ثبت ان الاتحاد فی الکلیۃ والجزئیۃ موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقولہ لکذب الکلیتین فیما اذا کان المحمول اعم واما الثانی فلا یثبت بصدق الجزئیتین فیہ لان صدقہما کما انہ مقارن لاتحاد الحکم کذلک مقارن لعدم الاتحاد فی خصوصیۃ الموضوع فلم لایکون الاتحاد فیہما شرطا لتحقق التناقض فی الجزئیتین فلا یثبت اشتراط الاختلاف فی الکم بل عدم الاتحاد فی الکلیۃ ولیس حاصلہ الاستفسار انہ لم اعتبر الافتراق فی الکم ولم یعتبر الاتحاد فی خصوصیۃ الموضوع مع ان التناقض یحصل لکل واحد منہما مع اعتبارہ بان الشرائط حتی یرد علیہ ان الاعتبار الاختلاف اختلاف فی الکم لانہ کاف لتحقق التناقض فی جمیع المحصورات بخلاف الاتحاد فی الموضوع فانہ لایکفی لتحقق الاتحاد مع الشرائط الباقیۃ فی الکلیتین مع عدم التناقض قولہ فلم لایکون الاتحاد آہ اشارۃ بذلک الی ان المقصود المنع منع استلزام صدق الجزئیتین لاشتراط الاختلاف لسند جواز ان یکون الصدق بواسطۃ الاتحاد وانما ذکرہ بصورۃ الاعدی حیث قال انما یتصادقان لاختلاف الموضوع لا لاتحاد الکمیۃ بطریق الاستظہار قولہ انما ہو مفہوماتہا وما قیل انہ قد اعتبر فی التناقض الوحدات النسبیۃ التی ہی مواد وحدۃ الموضوع والمحمول مع انہا خارجۃ عن مفہوم القضیۃ فمندفع بما عرفت من ان المراد اعتبار تلک الوحدات فیہ انہ اذا اعتبرت احدہا فی المفہوم القضیۃ معتبرۃ فی نقیضہا ایضا قولہ خارجۃ عن مفہوم القضیۃ لان الحکم فیہما علی البعض المبہم قولہ فانہا داخلۃ فی مفہوم القضایا لان الکلام

في المحصورات الاربعة قوله هذا سوال متعلق آه منشاءه عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع
قوله في القضايا الجزئية اشار بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام قوله
وحدة الموضوع في الذكر اي يكون عنوان القضيتين واحدا قوله انه اعتبر الاختلاف في الكمية اي في
الجزئيتين ورفع اعتبارهم عطف على قوله ان القوم قد اعتبروا الاتحاد قوله ان حاصل السوال آه و
اما حاصل السوال الاول فهو المذكور سابقا قوله انهم اعتبروا وحدة فيكون السوال متعلقا باصل المدعى
اعني اشتراط الاختلاف في الكم معارضة لدليله آه قال فكيف يشترط اه على سبيل الاستفهام الانكاري
قال لكذب الضروريتين في شرح المطالع لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اختلاف
الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا يثبت الكلية لانا نقول نقيض الموجهة رفعها والانحصار في
ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجبا لتلك الجهة فلا يكون تلك الجهة ملحوظا في النقيض ولما كان هذا المعنى
كمال ظاهر انه عليه بايراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى يعني ان رفع النسبة الموجهة
بجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجها بتلك الجهة فيكون الجهة متحدة في القضيتين
وقد يكون رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة الموجهة وما يساويه اعم من الرفع المكيف بتلك الجهة
فلا يكون الرفع المكيف بالجهة نقيضا لها ولا مساويا له بل برفع الجهة لا ما يساويه فاندفع ما قيل ان رفع
النسبة الموجهة بجهة كما انه اعم من رفعها موجهة لها اعم من رفع النسبة الموجهة بجهة اخرى فينبغي ان لا يكون نقيض
الموجهة موجهة لان الجهة للاخرى مساوية لرفعها او عين رفعها كما بينه الش ره واما ما قيل ان رفع
النسبة مقيد الوقت معين تساوي رفع النسبة في ذلك الوقت ولذا اثبت صاحب الكشف التناقض
بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بانهما كالشخصيتين المتناقضتين وان رفع الاطلاق اعم من اطلاق الرفع المتحقق والاتفاق
مع اختلاف اطلاق الرفع فلا يصدق اطلاق الرفع والايجاب معا وان رفع الامكان ليس اعم من
امكان الرفع والا لم يصدق امكان الايجاب مع امكان الرفع فجوابه ما اشار اليه الش ره في شرح
المطالع من ان الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذلك الامكان فان
الممكنة ليست قضية بالفعل فضلا عن ان يكون موجهة وان التناقض بين الوقتيتين لم يثبت لاحتمال انقسام
الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها والسلب في بعض الاخر اللهم اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي
لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد منطلقا عليه بحسب التعارف ثم اقول لا نسلم ان رفع النسبة مقيد بالوقت
معين يساوي رفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يتحقق رفع النسبة في ذلك الوقت بانتفاء الوقت
رفع الاطلاق وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع لكن اطلاق الرفع اعم منه فانه يجامع مع اطلاق الايجاب

الاطلاق

ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا یکون مساویا لرفع الدوام الذی ہو نقیض الاطلاق وکذا الحال فی رفع الامکان وامکان الرفع فان رفع الامکان لا یجامع الضرورۃ وامکان الرفع یجامعها فتدبر قال اعلم اولا ای قبل بیان تقائض الموجبات فان ہذہ المقدمۃ ماخوذۃ منہ لابناء ما علی ہا یتوقف علیہ قولہ فیہ مناقشۃ یعنی ان تلک المقدمۃ سواء کان المقصود منہا الحکم علی النقیض کما یشعر بہ لفظ کل او تعریفہ لا یصح لعدم شمولہا الایجاب مع کونہ نقیضا للسلب فاذا کان تعریفا لم یکن جامعا واذا کان حکما یلزم حمل الخاص علی جمیع افراد العام قولہ فان السلب شیٔ اہ لک ان تقول لا نسلم انہ شیٔ بل ہو لا شیٔ من حیث ذاتہ وان کان شیا من حیث انہ مفہوم من المفہومات یصح تعلق العلم بہ والمتبادر من الشیٔ ما یکون فی نفسہ شیا سیما اذا رفع فی مقابلۃ الرفع ولو قال ان السلب نقیض الایجاب کما یستفاد من تعریف التناقض حیث اعتبر فیہ الاختلاف فی الایجاب والسلب فلو لم یکن الایجاب نقیض السلب لم یتحقق التناقض بینہما لکان اولی قولہ ولیس الایجاب رفع السلب لان رفع السلب یتوقف تعقلہ علی تعقل السلب بخلاف الایجاب قولہ فالاولی لہ ان یقال رفع کل شیٔ نقیضہ لانہ یکون حکما بالعام علی الخاص فیجوز ان یکون للنقیض غیر الرفع وہو الایجاب واما ورد ان یکون لشیٔ واحد نقیضان وان لا یصح تعریف التناقض لان سلب السلب نقیض السلب ولیسا مختلفین بالایجاب والسلب فمشترک الورود بین العبارتین لصعوبۃ ہذا الاشکال اختار السید الفاضل الشیرازی فی حاشیتہ علی شرح التجرید ان الایجاب لیس نقیضا للسلب بل لازم مساو لنقیضہ اعنی سلب السلب فالعبارتان عندہ متساویتان فی عبارۃ المقصود ولا یخفی ان ما اختارہ یبطل تعریف التناقض حیث اعتبر فیہ الاختلاف بین النقیضین بالایجاب والسلب ویستلزم ان لا یکون التناقض نسبۃ متکررۃ ضرورۃ ان نقیض الایجاب والسلب نقیض السلب السلب وہلم جرا من غیر انعکاس النسبۃ واختارہ المحقق الدوانی ان السلب ان اخذ بمعنی رفع الایجاب فنقیضہ الایجاب ولیس سلب السلب نقیضا لہ لانہ فی قوۃ السالبۃ المحمول وہی لا یکون نقیضا للسالبۃ وان اخذ ثبوت السلب یکون فی قوۃ الموجبۃ السالبۃ المحمول فیکون نقیضہ سلب السلب الذی فی قوۃ السالبۃ السالبۃ المحمول وکون الایجاب نقیضا لہ فعلی ہذا لا یلزم ان یکون للسلب نقیضان بل لکل اعتبار نقیض فیکون التناقض منحصرا بین الایجاب والسلب لکن یرد علیہ ان نختار الشق الاول ولا نم ان سلب السلب فی قوۃ السالبۃ السالبۃ المحمول انما یکون کک لو اعتبر سلب السلب عن شیٔ واما اذا اعتبر سلب النسبۃ السلبیۃ التی ہی بین شیئین فی نفسہا فلا نعم لو ثبت انہ لا یمکن تعقل السلب الا بین شیئین فلا یمکن تعقل سلب السلب الا بان تعقل سلبہ عن شیٔ لیتم الامر لکن دونہ خرط القتاد

اقول لا شبهة على عاقل ان النسبة بين شيئين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب لان التصديق بان الشيء اما ان يكون او لا يكون الهى او لى ليس في نفس الامر نسبة بين شيئين من سلب السلب انما هو مجرد اعتبار عقلي وتعبير عن النسبة الايجابية بما تلازمه ولا مغايرة بين الايجاب وسلب السلب في نفس الامر لاتحادهما فيما صدق عليه انما هي في العقل فلا يلزم ان يكون لشيء واحد نقيضان وهذا معنى ما قال الشارح ره في شرح المطالع في مبحث نسب الطبقات في شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب مغايرة الضرورة يعني ان عينهما في نفس الامر لاتحادهما فيما صدق عليه من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقيض ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا نقيضا له لان التناقض من الجانبين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغاير الضرورة الايجاب يلزم ان يكون لشيء واحد نقيضان وعلى هذا معنى قولهم نقيض كل شيء رفعه ان نقيض كل شيء وجودي اما لا يكون مفهومه سلب الشيء كما هو المتبادر من معاملة شيء مع الرفع رفعه واذا كان الرفع نقيضا له يكون ذلك الشيء الوجودي ايضا نقيضا له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالايجاب والسلب الذي يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعا لذلك الايجاب بعينه لانتفاء الواسطة بينهما ح ويكون التنافي بينهما بالذات وانما لم يقولوا نقيض كل ايجاب سلبه ليشتمل نقائض المفردات فانه يحكى ان نقيض ضرورة الايجاب امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب لمعنى قولهم رفعه في نفسه او رفعه عن شيء على ما في حواشي الخيالية فرفعه في نفسه في القضايا والمفردات واذا اخذ نقيضهما بمعنى العدول ورفعه عن شيء اذا اخذ نقيضهما بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس ح غيرها لا المعنى المصدري كما لا يخفى فتدبر فيه خذ ما اتيناك وكن من الشاكرين ولا تلتفت الى رهات الناظرين فانها كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء قوله الا ان يريد ثانيا من قوله فيه مناقشة اي فيه مناقشة في جميع الاوقات الا وقت تلك الارادة لكن تلك الارادة يابى عنه وهذا القدر كاف وقوله واطلق اسم النقيض عليه تجوزا ونيا فيه كون هذا الكلام تمهيدا لتعميم النقيض ولعل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق اه اندرج ليظهر صدق في تفسيره ان لم يكن مناسبا لهذا الكلام قال وهذا القدر اي هذا القدر الاجمالي من المعرفة كاف في اخذ النقيض القضية بل في اخذ النقيض اي مفهوم اريد ولهذا حتى ابتدائية لا غائية قال لكنه اه استدراك لتوهم ان هذا القدر الاجمالي اذا كان كافيا في الحاجة الى بيان نقائض الموجهات مفصلة قال قضية لما مفهوم اراد القضية الملفوظة لان المعقولة نفس المفهوم وكذا من قولهم من القضايا فهو متعلق نقيضه ومن قوله لازم مساو ومن قوله لنقائض القضايا وانما صوله تسمية النقيض في الملفوظ مع ان الاصل القضية المعقولة لان فهم المعاني في قالب الالفاظ اسهل واظهر قال لازم مساو له متحد معه في الاطراف

فلا ینتقض انہ یلزم ان یکون کل انسان حیوان نقیضا لبعض الناطق لیس بحیوان قال فانہ اطلق اسم
النقیض تجوزا من باب اطلاق اسم احد المتلازمین علی الآخر فالعلاقة التجاور ولیس ہذا النقیض حقیقیة لان
المعتبر فی التناقض ان یکون الاختلاف لذاتہ مقتضیا لصدق احدہما وکذب الاخری وما ذلک الا بین
الشیء ورفعہ کما عرفت قال فی الاحکام ای العکس وعکس النقیض وکذا فی قیاس الخلف قال فالمراد
بالنقیض اہ ای بلفظ النقیض المستعمل فی ہذا الفصل قد یراد نفس النقیض کما فی قولہ فنقیض الضروریة الممکنة
وقد یراد بہ بعض اللازم المساوی کما فی قولہم نقیض الدائمة المطلقة العامة فلفظ النقیض مستعمل فی
بعض المواضع فی المعنی الحقیقی وفی بعضہا فی المعنی المجازی او فی معنی الاعم الصادق علی کل واحد منہما علی طریق
عموم المجاز ای ما یطلق علیہ النقیض واما تفسیرہ بان المراد بالنقیض ما یصدق علی احد الامرین من المفہوم الاعم فوہم
اذ المفہوم الاعم صادق علی کل واحد منہما لا علی احدہما قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف ای
الجانب الذی قید بالامکان العام قال فضرورة الایجاب اہ ای اذا اعتبر الضرورة مفہوما وجودیا
قال وکذلک الامکان الایجاب ای اذا اعتبر الامکان مفہوما وجودیا فاندفع ما قیل من ان
بعد ما بین بان الضرورة نقیضہا الامکان ثبت ان الامکان نقیضہ الضرورة فقولہ وکذلک امکان
الایجاب مستدرک قال الذی ہو بعینہ ضرورة الایجاب ومن لم یفہم مقصود الشارح وقع فی حیص بیص
قال انما تنافیہ الایجاب فی بعض وبالعکس ای تنافیہ صدقا وکذبا ہذہ العبارة تدل علی ان
نقیض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالصواب ینافیہ اطلاق الایجاب علی ما وقع فیما بعد
اذ لیس یلزم من صدق الحکم بالفعل صدقہ فی شیء من الاوقات لجواز ان یکون الموضوع نفس الوقت فلا
یصدق الحکم علیہ فی وقت والا لکان للوقت وقت کما یقال الزمان موجود فی الجملة او مقدار الحرکة
اذ غیر قار الذات کما افادہ الشارح فی شرح المطالع فما ذکرہ الشارح مناقشة فی العبارة ولیس مقصودہ انہ
لم یثبت بذلک کون نقیض الدائمة المطلقة العامة بل ثبت بذلک کون نقیضہا المطلقة المنتشرة علی
ما وہم فاورد علیہ انہ لا یصح ان یکون المطلقة المنتشرة نقیضا للدائمة ای نقیض بدوام السلب رفعہ ویلزمہ
الثبوت فی الجملة اعم من ان یکون بالثبوت فی جمیع الاوقات او فی بعض فقط او لا فی وقت قال و
ہذا البیان فی ان نقیض المطلقة العامة ای اذا اعتبرت فیہ الاطلاق وجودیا یکون نقیضہ سلب الاطلاق
وہو یستلزم الدوام الذاتی قال المشروطة بالمعنی العام اعنی لما اعتبر فیہ الضرورة فی وقت الوصف
لا بالمعنی الاخص قال وہی التی حکم فیہا بسلب الضرورة بحسب الوصف لیس معناہ بشرط الوصف
علی ما وہم لان سلب الضرورة بشرط الوصف لا ینافی الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر بشرط الوصف

قيد للسلب فلانه يجوز ان لايكون الضرورة ولاسلبها كليهما بشرط الوصف فان لايكون للوصف دخل فيهما
نحو كل انسان كاتب مادام انسانا وليس كل انسان كاتب مادام انسانا واما اذا اعتبرت قيد الضرورة
الكائنية بشرط الوصف يجوز ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس مقيدا بشرط الوصف مثلا
ضرورة تحرك الاصابع مادام كاتبا بالفعل انما بشرط الكتابة مسلوب في غير وقت الكتابة فيصدق كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وليس كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا بل معناه في بعض اوقات
الوصف كما يشهد به المثل وح يرد عليه ما اورد عليه الش في شرح المطالع من انه انما يصح كون الحينية الممكنة
نقيضا للمشروطة اذا فسرت المشروطة بالضرورة في اوقات الوصف اما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف
فلا يكذبها في مادة ضرورة لايكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط
كونه كاتبا ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب صدقهما في مادة لايكون لوصف ضروريا
ويكون له دخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وليس بعض الكاتب متحرك الاصابع
بالامكان حين هو كاتب **قال** ورفع المجموع انما يكون برفع احد الجزئين اي الرفع المجموع لا يوجد الا
ملابسا وملزوما لرفع احد الجزئين على سبيل منع الخلو سواء كانت مغايرا له بالذات او بالاعتبار على ما بين
في محله من ان رفع الجزئين رفع الكل بالذات او غيره وذلك لانه لما صدق كلما تحقق الجزءان تحقق
المجموع صدق كلما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزءان اما بارتفاعهما معا او بارتفاع احدهما فيكون رفع
المجموع ملزوما لرفع احد الجزئين ومعلوم ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع المجموع لان انتفاء الجزء يستلزم
انتفاء الكل فيكون رفع احد الجزئين لازما مساويا لرفع المجموع فلا يرد ان كون رفع المجموع برفع احد الجزئين
لا يستلزم المساواة بينهما لجواز كون رفع المجموع برفع احد الجزئين اخص منه فلا يصح **قوله** فيكون لازما
مساويا لنقيض المركبة **قال** لا على التعيين متعلق باحد الجزئين لا بالرفع او عدم تعيين الرفع تابع لعدم
تعيين الجزئين **قال** ورفع احد الجزئين اي لا على التعيين في القضايا الكلية هو احد نقيضي الجزئين كان
الظاهر ان يقول هو نقيض احد الجزئين لا على التعيين الا ان نقيض احد الجزئين هو احد نقيض الجزئين فلذا اسقط
الواسطة **قال** وهو المفهوم المردد آه اي احد نقيض الجزئين هو المفهوم المردد بينهما الا ان احد النقيضين
مطلقا سواء كان نقيض الجزئين او غيرهما مفهوم مردد بينهما بان يقال اما هذا النقيض واما ذاك فيكون
احد نقيض الجزئين مفهوما مرددا بينهما فلا يرد ان الدليل عين المدعى فقوله ويقال عطف تفسيري لقوله
مردد بينهما وفي بعض النسخ يرد وبصيغة المضارع وهو اظهر **قال** فهي مساوية لنقيضها لانقيضها فلا يرد
انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الايجاب والسلب والاتحاد في الموضوع لكون

احدیہا حملیۃ والاخری منفصلۃ ولا اختلاف فی الجہۃ **قال** جلی فلذا لم یتعرض لتفصیل نقایض المرکبات کالبسائط
قال بحقائق المرکبات وہی ما یترکب منہ لا الاحاطۃ لمفہوماتہا **قال** و نقایض البسائط عطف علی الحقائق
قال ای نقیض الوجودیۃ اللادائمۃ اما الدائمۃ المخالفۃ لہا ای لعدم المردد بینہما لا احدیہا کما ہو یسابق الی الوہم
قال یکون نقیضہ ای بالمعنی الاعم لیصح الاضراب وانما اضرب لان الکلام فی بیان النقیض بمعنی اللازم المساوی
قال اعنی الوقتیۃ المطلقۃ والمنتشرۃ المطلقۃ بیان للجزئین **قولہ** فثبت منہ قضایا اہ لم یذکروہا فی القضایا
واوردوہا فی بیان النقایض بینہما علی عدم شہرتہا **قال** فلا یکفی اہ فیہ اشارۃ الی ان نقیضہما مشتمل علی المفہوم
المردد بین نقیضی الجزئین وشئ زاید علیہ کما سیجئ من ان نقیضہما مفہوم مردد یشتمل علی ثلث مفہومات ثالثہا
غیر نقیض الجزئین **قال** بل الحق اضراب عن الباطل فالمراد بالحق بالمقابلۃ لا معنی الراجح علی ما وہم **قال**
ان یردد اہ اللام فی الکل واحد زایدہ کما فی ردف لکم ثم لا یخفی ان نقیضی الجزئین قضیتان ولا معنی للتردید
بینہما لکل واحد واحد اذ القضیۃ لا یثبت لشئ فالمراد ان یردد بین نقیضی محمولیہما اعنی السلب بان یردد لکل واحد
بین ثبوت المحمول وسلبہ مقید بجہتی نقیضی الجزئین فیحصل قضیۃ کلیۃ ثبت محمولہا الی کل واحد من افراد موضوعہا
ایجابا او سلبا بجہتی نقیضی الجزئین کذا ذکرہ الشارح رہ فی شرح المطالع واراد بقولہ او سلبا رفع الایجاب المنسوب
الی کل واحد لیشتمل السلب الکلی والسلب عن البعض دون البعض **قال** ای کل واحد لا یخلو عن نقیضہما اعتبر
منع الخلو بینہما مع انہما لا یجتمعان ایضا اذ لا واسطۃ بین الایجاب الکلی والسلب فی الکل لا الایجاب لانہ الواجب
فی کونہ نقیضا للمرکبۃ الجزئیۃ ولا دخل لامتناع جمعہما فی ذلک کما لا یخفی **قال** او لا ثبت اہ ای لا یثبت
لکل واحد المحمول فی جمیع الاوقات فہو رفع الایجاب الکلی مقید بجہۃ الدوام ولیس سلبا کلیا حتی لا یشتمل علی المفہومین
فیجتمع مع الاصل فی الکذب ولا سلبا جزئیا فیجتمع مع الاصل فی الصدق والسلب لا دوام فانہ لیس جہۃ من
الجہات فضلا عن ان یکون نقیض الاطلاق العام کل ذلک یظہر بالتامل الصادق فتدبر ولا تتبع الی ما تحیر بہ
بعض الناظرین فی ہذا المقام فانہ من تسویلات الاوہام والی ما اعترض بہ بعضہم من انہ ان ارید بالجزء
الثانی دوام السلب فیتناول دوام السلب للبعض دون البعض وان ارید سلب الدوام فلم یحصر دوام السلب
بکل واحد ودوام السلب للبعض دون البعض بل یتناول دوام الایجاب فی البعض لا دائما الذی ہو مفہوم الجزئیۃ
المرکبۃ فیکون البعض مشتملا علی مفہوم البعض الاخر وانہ مخل بالایجاب ولا تلتفت الی ما قیل انہ فرض ان المرکبۃ
الجزئیۃ لیست بمتحققۃ واخذت القضیۃ المساویۃ لنقیضہما فلا عجب للاحتمال الذی ہو عین المرکبۃ الجزئیۃ فی
نقیضہما لانہ احسن من شیخ المنکبوتیۃ قال والجزء الثانی مشتمل اہ فی شرح الاشارات ان کل من ثبت [illegible]
لیس یصدق فی ثلث مواضع احدہا ان یکون ایجابہ علی البعض وسلبہ عن البعض فی وقتین لا انا نقول واما لیس

ب یشمل السلب الکلی والجزئی انتہی ولہذا ظہر فساد ما قیل ان المراد الجزء الثانی مما ذکرہ فی البیان لا من المفہوم
المردد لکل واحد واحد قال فانقلت آہ استفسار عن سر التفاوت کما یدل علیہ قولہ فما الفرق قال مفہوم
الکلیۃ المرکبۃ بعینہ آہ لاتحاد الموضوع فیہما وہو جمیع الافراد قال واما المفہوم الجزئیۃ المرکبۃ فہو لیس بعینہ لعدم
اتحاد الموضوع ومن ہذا ظہر انہ اذا اخذ الموضوع متحدا بان یقید فی السالبۃ بما ثبت لہ المحمول کان المفہوم
المردد بین نقیضی جزئی الجزئیۃ مساویا لنقیضہا کما اذا اخذت فی المثال المذکور نقیضہ واما کل الجسم الذی ہو حیوان
دائما ولا شیء من الجسم الذی ہو لیس بحیوان دائما وہذا طریق الآخر لاخذ نقیض المرکبۃ الجزئیۃ ذکرہ الشارح
والمحقق التفتازانی فمعنی قولہم لا یکفی فی نقیض المرکبۃ الجزئیۃ اخذ نقیض الجزئین لانہ لا یکفی فیہ فالطریق المذکور
فی الکلیۃ اعنی تحلیلہا الی البسیطتین والتردید بین نقیضہا قال بعینہ موضوع السلب لکون الجزء الثانی فی
قید الاول قال فیصدق نقیضہ بصدق الجزئیین الدائمتین قال فنقیض الجزئیۃ فیہا الجزئیۃ آہ فان قلت
قد مر ان المنفصلۃ المانعۃ الخلو المرکبۃ من ثلث المفہومات نقیض للمرکبۃ الجزئیۃ فیکون للمعقولۃ نقیض للحملیات
فلا شرط الاتحاد فی الجنس فضلا عن الاتحاد فی النوع قلت المراد ہہنا بیان البعض الحقیقی وہو مساو للبعض
فالمراد بالجزئیۃ المسورۃ بلیس کلما ولیس دائما کما یدل الامثلۃ قال فنقیض اللزومیۃ صرح اللزومیۃ بالاختلاف فی
الکیف والحمل فی العنادیۃ موجبۃ فاما ان یفید الکلیۃ بالموجبۃ والجزئیۃ بالسالبۃ علی قیاس السابق واما
ان یجری علی اطلاقہ ای العنادیۃ موجبۃ کانت او سالبۃ نقیضہا الجزئیۃ المخالفۃ لہا وقس علی ذلک قولہ
والاتفاقیۃ الکلیۃ الاتفاقیۃ لشرطیات الحقیقیۃ وباقی الجمع والخلو قال من احکام القضایا ای
من الاحوال المحمولۃ علیہا العکس بالمعنی المصدری ہو معنی اصطلاحی کما یدل علیہ قولہ وہو عبارۃ اہ وقد صرح
بہ فی شرح المطالع واما اطلاقہ علی القضیۃ فالظاہر انہ ایضا حقیقۃ لکثرۃ الاستعمال فی ذلک والیہ یشیر عبارۃ
السید قدس سرہ وفی شرح المطالع انہ بطریق التجوز ذلک ان یجمع بینہما بان العکس نقل اولا من المعنی اللغوی
الی المعنی المصدری ثم استعمال فی القضیۃ المخصوصۃ بعلاقۃ السببیۃ ثم کثیر استعمالہ فیہا صار حقیقۃ لغلبۃ عرفت
بانہ اخص قضیتہ اہ قال العکس المستوی لا یختلجن فی ذہنک من تقیید العکس المستوی واضافتہ الی النقیض ان
العکس معنی اصطلاحیا مشترکا بینہما بل بعد التخصیص للعکس اللغوی بالصفۃ والاضافۃ استعمال کل من المقیدین فی
معنی اصطلاحی ولیس لفظ العکس مشترکا لفظیا بینہما اذ لا دلیل علی وضعہ علی ما وہم وانما سمی مستویا
لاستوائہ وموافقتہ مع الاصل فی الطرفین بخلاف عکس النقیض یقال استوی الماء والخشبۃ وقیل لانہ طریق
مسلوک فیہ ولا اعوجاج وفیہ انہ نقیض انیکون توصیفہ بالمستوی توصیفا للمشبہ بالمشبہ بہ علی المبالغۃ وہو
بعید عن الفہم قال جعل الجزء الاول من القضیۃ آہ ملفوظۃ کانت او معقولۃ فقولنا بعض البشر حیوان بالقیاس

الى كل حيوان انسان مساويا للعكس وليس لعكسه معنى الجعل المذكور ان يصير الجزء الاول موصوفا الثانوية
اى المحمولية وبالعكس فلا يرد تقديم المحمول على الموضوع اذ ليس فيه تبديل الصفة قال الجزءان فى الذكر لا فى
الحقيقية افاد بهذا النفى ان المراد بالذكر ما يعم الذكر اصالة كما فى القضية الملفوظة وتبعا كما فى القضية المعقولة
قال فالتبديل اه الا انه فى القضية المعقولة بتبديلهما اصالة وذكرهما تبعا وفى الملفوظة ذكر الجزئين اصالة
بتبديلهما تبعا اذ تبديل الالفاظ فى المحمولية والموضوعية بتبعية المعانى قال فعلى هذا اه يعنى على ارادة الجزئين لا اصالة
وبتبديلهما اذ تبديل الالفاظ بما ذكر يلزم وجود العكس للمنفصلة وهو خلاف ما تقرر عندهم فلا يصح ارادة معارضة
للاستدلال المذكور على صحة الارادة عكس لعدم تميزهما بالطبع اذ المعاندة من الطرفين قال لانا نقول اه
حاصله تسليم اللزوم المذكور ومنع فى شرح المطالع حيث قال والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوى
اى تبديل بتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشيئين سواء جرى فيهما
التبديل او لا لم يتغير التبديل بها فكانه لا تبديل انتهى فان المراد بقوله لا يتغير المعنى المنفصلة تغير مقدارية بدليل
قوله لم يعتبر الدليل لها فكانه لا تبديل فمعنى قولهم لا عكس لها لا عكس معتبر لها والقول ان هذا الجواب مبنى على
تفسير الدليل بالتبديل المعتبر واجراء قولهم على ظاهرة والجواب المذكور ههنا معين على اجراء معنى التبديل
على ظاهره والتاويل فى قولهم بكذبه قوله لم يعتبر التبديل المذكور وقوله وكانه لا تبديل لها قال فان
المفهوم من قولنا قال المحقق التفتازانى الحكم فى المنفصلة انما هو بالعناد بين الطرفين معا قصدا غير ممكن
على ما يشهد به تفسير المنفصلة ونقل مفهومها فما وقع من ان الحكم فى الاولى بمعاندة الزوجية الفردية وفى الثانى
بمعاندة الفردية للزوجية ممنوع اقول الحكم بالعناد من الطرفين معا قصدا غير ممكن فلا بد من ان يكون من
احد الطرفين ملحوظا قصدا ومن الاخر تبعا على ما قالوا من خاصة باب المفاعلة ففى كل قضية منفصلة يكون احد
المعاندين ملحوظا قصدا والاخرى تبعا فتحقق المغايرة بين المفهومين قطعا لا انه مغايرة لا تاثير لها فى المقصود اعنى
الحكم فى العناد قال ليشتمل عكس الحمليات والشرطيات فهو اولى لافادته ان حقيقة العكس منهما واحدة بخلاف
اخذ الموضوع والمحمول فانه وان كان المقصود من تعريف عكس الحمليات لكنه يوهم اختلاف حقيقته فيهما قال ان يكون
صادقين كما هو المتبادر من لفظ البقاء قال بل المراد آه بان يراد بالمعية على وجه اللزوم لانه الفرد الكامل
وما بالصدق اعم من المحقق والمقدر بدليل قوله بحالهما فان معناه مع بقاء الصدق متلبسا بحاله من كونه محققا او
مقدرا وكذا معنى بقاء الكيف بحاله بقاؤه متلبسا بحاله من كونه عدوليا او تحصيليا او سلبيا وبما ذكرنا ظهر بهذه
قوله بحالهما فاندفع ما قيل انه زائدة قال وانما اعتبروا اه بيان سبب اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس
المعنى المصدرى وحاصله ان العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل لازم من لوازم القضية اصطلاحا وصدق

الملزوم بدون اللازم مستحیل فیکون اللزوم فی الصدق لازما بالعکس بمعنی القضیة فلا بد من اعتباره فی المعنی
المصدری کیلا یکون القضایا الحاصلة من التبدیل الموافقة للاصل من غیر لزوم عکسا له نحو کل ناطق انسان
بالقیاس الی کل انسان ناطق ولیس معناہما وانما صح اعتبار اللزوم فی الصدق وکذا معنی قوله ولم یعتبروه اه
ولم یصح اعتباره فی الکذب علی ما وہم فانه صرف عن الظاہر المتبادر من غیر ضرورة قال حد انما وقع الاصطلاح
علیه لانهم اه ای لیس ہذا الشرط مجرد اصطلاح بل ہہنا شیء آخر یستدعی اعتباره قال لانهم تتبعوا القضایا
اه ای القضایا المستعملة فی العلوم فما وجدوا فی الاکثر بعد التبدیل صادقة لازمة لها الا قضیة موافقة فی الکیف
لا مخالفة لها فیه وانما قال فی الاکثر اشارة الی ان ہذا استقراء ناقص یفید الظن بذلک الحکم المبنی علیه
الاصطلاح المذکور ولیس المراد انهم وجدوا فی الاقل القضیة صادقة لازمة موافقة مخالفة لها فیه علی ما وہم
بعض الناظرین ومثل له بقوله کل انسان حیوان فانه بعد التبدیل یصدق بعض الحیوان لیس بانسان
وبعض الحیوان لیس بانسان لان بعض الحیوان لیس بانسان بل لیس لازمة لها فی الکیف ولا لزوم
بین الایجاب والسلب ثم بین ہذا البعض مفاسد قلة التامل اکثر من ان یحصی قال وقد جرت العادة
ای عادة المنطقیین وہو لا ینافی ترک بعضهم للتقدیم لانه نادر خلاف العادة ولو ارید بالعادة ما ہو دائم
الوقوع فالمراد عادة اکثرہم قال لان منها اه لان بیان عکس بعض الموجبات یتوقف علی عکس
السوالب قال لانها فید لانه یصلح لکبری الشکل الاول وانضباط حصول الاحاجة لجمیع افراد الموضوع ع ج
قال لان کل منخسف قمر بالضرورة لان الانخساف عبارة عن انظلام القمر قال لانه لو انعکس الاعم
اه وتحقق اللزوم بین الانعکاس لا یقتضی ان یکون الثانی بواسطة الاول فلا یرد ان العکس عبارة عن
اخص قضیة لازمة بعد التبدیل بلا واسطة وہہنا تحقق الواسطة واما قوله لان العکس لازم الاعم اه فهو بیان
للاستلزام فیکون لزوم الاعم للاخص بواسطة فی الاثبات دون الثبوت فتدبر فانه مما خفی علی بعض الناظرین
فاحتاج الی ان المراد ان لا یکون بواسطة بتبدیل آخره قال والاعم لازم للاخص بناء علی ان المعتبر فی العموم
والخصوص بین القضایا مجرد جواز وجود احدہما بدون الآخر ولا وقوعه ولذا حکموا بان الدائمة اعم من
الضروریة فلو لم یکن الاعم لازما للاخص لجاز تحقق الاخص بدونه فلم یکن الخاص خاصا فلا یرد ان الخاص
لا یتحقق بدون العام لانه لا یجوز تحققه بدونه فلا یکون العام لازما له قال واعلم ان نفی الانعکاس اه لان
العکس لازم للقضیة وقواعد العلوم لا بد ان یکون کلیة فاذا قلنا الضروریة ینعکس الی دائمة کان معناه
ان کل ضروریة یلزمها الدائمة وہذا معنی یلزمها العکس لزوما کلیا واذا کان معنی الانعکاس
ذلک کان معنی عدم الانعکاس عدم ذلک اللزوم الکلی قال بل یحتاج الی برہان فقبل یجوز ان

ان یقام براہین متعددة علی اقسام المواد ویحصل من المجموع لزوم العکس فی جمیع المواد **اقول** لابد من لزوم العکس ههنا بان یترکب قیاس هکذا القضیة اما هذه او تلک وکل منهما یلزمها العکس ح هذا برهان واحد الا انه احتیج فی بیانها الی براهین متعددة **قال** والا لصدق ای وان یجب صدقه لجاز صدق نقیضه یضم الی الاصل علی تقدیر صدقه وینتج المحال فیکون جواز صدق النقیض مستلزما للامکان المحال وامکان المحال محال **قال** لصحته فیکون واقعا فی نفس الامر فلا یکون مستلزما للمحال والا لزم استحالته فضلا عن وقوعه **قال** فیصدق سلبه عن نفسه اعلم ان السلب والاثبات لکونه نسبة لا تعقل الا بین فی متغایرین بالذات او بالاعتبار فاثبات الشیء لنفسه وسلبه عنه انما یتصور اذا لوحظ الشیء باعتبارین یکونان مرآتین لملاحظة الی ولا یکون ماخوذین فی جانب الموضوع والمحمول ثم ان ارید باثبات الشیء لنفسه او سلبه عنه ان الشیء بعد اعتبار ثبوته ثبت له نفسه او سلبه عنه کما فی سایر الصفات فبطلانه ظ وان ارید اثباته فی نفسه وسلبه کذلک صح ذلک هذا مراد الش ره فان الشیء اذا کان معدوما یصدق سلبه عن نفسه بمعنی انه مرتفع بالمرة ولیس فی نفسه ثابتا وبما ذکرنا اندفع ما قیل کیف یصدق سلب الشیء عن نفسه مع ان السلب نسبة لا بد له من امرین وما قیل فی جوابه ان هذا القول لا توجیه له لانه ینبغی عقد الحمل فی قولنا بعض ب لیس ب لا صدقه ونفسه عقد الحمل لا یضر السائل لانه ینتقل معه من کذب اللازم الی الملزوم فانه اذا لم یتصور عقد الحمل بین الشیء ونفسه لم یلزم من ترکیب المقدمتین قضیة کاذبة لان الکذب فرع الحکم کالصدق وفی انه ح لقول المستدل بعد ترکیب المقدمتین فیلزم سلب الشیء عن نفسه وهذا مما لم یعقل فضلا عن صدقه فیتم الدلیل ویندفع السؤال وقد یجاب بان لقوله فیصدق سلب الشیء فی نفسه یصدق سلب الشیء عن افراد نفسه وهذا الجواب فی هذا المقام صحیح لکنه غیر مطرد فی القضیة الشخصیة وما قیل انه غیر مطرد فی الجزئی لیس بجزئی قضیة انه لیس من قبیل سلب الشیء عن نفسه فان معناه الجزئی لیس بموصوف بالجزئیة **قال** لوجود بعض ب الذی هو محکوم علیه فی النتیجة لان عین البعض الذی هو موضوع نقیض العکس المفروض صدقه **قال** وهو فاسد وبهذا ظهر ان السالبة الدائمة تخص قضیة لازمة للمقدمتین بعد التبدیل **قال** لا شیء من مرکوب زید اه ای بالفعل بناء علی ان عقد الوضع معتبر بالفعل **قال** فینتج بعض ب لیس ب حین هو ب لم یقیده بالضرورة او الدوام بیانا للنتیجة المشترکة بین القیاس فانه اذا کانت الکبری مشروطة عامة ینتج النتیجة المذکورة مقیدة بقید الضرورة واذا کانت عرفیة عامة نتیجتها مقیدة بقید الدوام بناء علی ان النتیجة فیهما کالکبری ومن قال بحذف المعطوف ای تنزیل لازم النتیجة منزلها فقد اخل بمقصد الش **قال** ومن البین ان الاول لا یستلزم الثانی ای معلوم بالضرورة عدم الاستلزام المذکور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول آه فی الموجبة فاندفع ما توهم ان

ما ہو بین بتجویز العقل انفکاک الثانی من الاول وذلک لا یکفی فی نفی الاستلزام بجریانہ فی کل لزوم غیر بین فہذا البیان لا یتفی العکس بل یتفی العلم بہ علی ان نقول اذا ثبت المنافاۃ بین وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفہ ثبت المنافاۃ بین وصف الموضوع ومجموع ذات الموضوع ووصف المحمول والا ثبت وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا یکون منافاۃ بین وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفہ لاجتماع الامور الثلثۃ اما الاول فللعلم بعدم الاستلزام ہہنا وفی اللازم الغیر البین عدم العلم بالاستلزام واما الثانی فلانہ انما یتم ما ذکرہ لو کان ذات الموضوع والمحمول متحدا وہہنا لیس کذلک ومثلہ الشارح فی شرح المطالع بقولہ مثلا اذا فرضنا ان لا حار فی الواقع الا الذہن لصدق لا شئی من الحار بجامد بالضرورۃ ما دام حارا ومفہوم المنافاۃ بین وصفی الحار والجامد فیما صدق علیہ الحار بالفعل وہو الذہن وہو لا یستلزم المنافاۃ بینہما فیما صدق علیہ الجامد بالفعل ضرورۃ صدق قولنا بعض الجامد حار بالامکان ہذا اذا فسرت المشروطۃ بشرط الوصف وان فسرت بما دام الوصف کذلک لا ینعکس کنفسہا لانہ حکم فی الاصل ان ذات الموضوع ینافی وصف المحمول فی جمیع اوقات وصف الموضوع ولا یلزم منہ المنافاۃ بین الوصفین مطلقا حتی یلزم من صدق احدہما علی شئی انتفاء الاخر غایتہ ما فی الباب ان یکون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافیین فی ذات الموضوع ومفہوم العکس منافاۃ ذات الموضوع ووصف الموضوع فی جمیع اوقات وصف المحمول واحدہما لا یستلزم الاخر لجواز ان یکون ذات المحمول مغایر الذات الموضوع مثلا یصدق فی الفرض المذکور لا شئی من مرکوب زید بحمار بالضرورۃ ما دام مرکوب زید ولا یصدق لا شئی من الحمار مرکوب زید بالضرورۃ ما دام حمارا لصدق نقیضہ وہو بعض الحمار مرکوب زید بالامکان حین ہو حمار نعم لو فسرت بالضرورۃ لاجل الوصف انعکست کنفسہا لان المنافاۃ بین وصف الموضوع ووصف المحمول رح متحققۃ ضرورۃ ان منشاء الضرورۃ السلبیۃ ہو وصف الموضوع واذا تحققت المنافاۃ بین الوصفین فمتی تحققت وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فیکون المنافاۃ متحققۃ بین ذات الموضوع ووصف المحمول لاجل وصف المحمول وہو مفہوم العکس کذا فسر الشارح رح فی شرح المطالع وبہذا ظہر ان تقیید المشروطۃ بقولہ ہی التی لوصف الموضوع فیہا دخل فی الضرورۃ بیان للواقع ولیس احترازا عن المشروطۃ بالمعنی العام نعم یمکن جعلہ احترازا عن المشروطۃ بمعنی ما یکون الضرورۃ فیہا لاجل الوصف لکن لا ذکر لہ فی ہذا الکتاب واللہ الملہم بالصواب **قال** وکذب لا شئی من الساکن ای ساکن الاصابع وکذا فی المثالین التالیین **قال** لان من الساکن ای ساکن الاصابع ما ہو ساکن الاصابع دائما کالارض فان السکون عدم الحرکۃ ویصدق علی الارض

انما لیس بمتحرک الاصابع دائما لعدم الاصابع وما قیل ان الظم المناسب لما ہو بصددہ انما یثال لقولنا لاشئ من الکاتب بساکن ولو لم یکن من تصرفات الناسخ لکان غایۃ توجیہہ انہ قصد الی الساکن الا انہ بنیہ بذکر الاصابع الی وجہ سلب السکون عنہ وہو انہ لابد من تحرک الاصابع فوہم مبنی علی ان حرکۃ الجزء فی الاین یستلزم حرکۃ الکل وہو بطلٌ فان الحرکۃ الوجودیۃ یخرج بہا الاجزاء عن امکنہا ولا یخرج الکل عن مکانہ **قال** قد عرفت اہ فذلک لما تقدم لتذکیر المتعلم والاہتمام لحفظہ **قال** فانہما ینعکسان عرفیۃ خاصۃ ولا یمکن اثباتہ بانہ اذا تنافی وصف الموضوع والمحمول فی ذات الموضوع بحکم وصدق الجزء الاول صدق عکس الجزء الاول بلا خفاد والجزء الثانی موجبۃ جزئیۃ مطلقۃ عامۃ وہی ینعکس کنفسہا لان ذلک انما یتم اذا کان ذات الموضوع وذات المحمول واحدا ویجوزان یتغایرا فی السالبۃ کما مر **قال** وہو ظ لان صدق العنوان علی ذات الموضوع حیث فرض ذلک البعض الذی ہو ج وثما قیل لا یظہر صدق ج علی والا یکم لا دوام الاصل فدعوی ظہورہ وبناء صدق ب علی د علی حکم اللادوام بحکم من الث تحکم **قال** لان الوصفین اذا تنافیا اہ قیل کما ان ہذہ الدعوے ظاہرۃ کذلک دعوی ان الوصفین اذا تنافیا فی ذات واحدۃ لم یثبت شئ منہما لہ فی وقت الاخر ظاہرۃ فالطریق الاخصر فی بیان لیس ج ما دام ب التمسک بالدعوی الثانیۃ وفیہ ان الاصل للبدل الاعلی تنافی الوصفین فی بعض افراد الموضوع ولا یدل علی تنافیہما فی بعض افراد المحمول لجواز تغایر البعض وتعین البعض خارج عن مفہوم القضیۃ **قال** فانہ لما صدق آہ تفصیل للاجمال السالبۃ یرد کلواحد من جزئی العکس الی ما لزم فیہ فلا یرد ان صدق بعض ب لیس ج ما دام ب لا دائما لازم مما سبق بلا بہیۃ لا حاجۃ فیہ الی الاستدلال **قال** واخص الاربع الضروریۃ مطلقا من الدائمتین العامۃ والعرفیۃ والمشروطۃ بالمعنی الضرورۃ ما دام الوصف والعرفیۃ العامۃ من وجہ کما فی المشروطۃ العامۃ المفسرۃ بالضرورۃ بشرط الوصف واذا لم ینعکس الاخص من وجہ صدق ان العکس غیر لازم للاعم من وجہ لانفکاکہ عنہ فی مادۃ الاجتماع مع الاخص فما قیل ان لازم الاعم من وجہ لیس لازم الاخص لان الاعم من وجہ لیس لازم الاخص من وجہ فلا بد فی المشروطۃ العامۃ من بیان مادۃ التخلف وہم صریح **قال** ہذا طریق آخر آہ ای ما ذکرہ ہہنا طریق آخر سوی ما فہم مما سبق من کون عدم انعکاس الاعم مستلزما لعدم انعکاس الاخص ولیس لفظ ہذا اشارۃ الی الطریق الذی ذکرہ السائل علی ما وہم **قال** فہی لا ینعکس کلیۃ لما کان انعکاسہا جزئیۃ بدیہیا لاجتماع وصفی الموضوع والمحمول فے ذات الموضوع والمحمول فیہما بین انہا لا ینعکس الی الاخص منہا اعنی الکلیۃ لیثبت کون الجزئیۃ اخص قضیۃ لازمۃ

بعد التبديل فلا يرد ان المقصود بيان الانعكاس لا عدم الانعكاس **قال** وامتناع حمل الخاص الخ
اي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام فلا يرد ان الامتناع
ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مآل النسب في المفردات يعني انهما مطلقة عامة سالبة
ضرورية لان النسب بين المفردات بحسب نفس الامر **قال** او ما دام ج اراد به الجهة المشتركة
بين العامتين فهو عطف على قوله بالضرورة او دائما فان المراد بهما اللذاتيتين على ما هو الشائع في الاستعمال
فما قيل انه عطف على قوله مقدر اي بحسب الذات ارتكب ما لا يحتاج اليه وغفل عن اختصار الشرح
يرشدك الله الى ما قلنا قوله ينتج لا شيء من ج ج بالضرورة او دائما الكان الاصل ضرورة او دائما
او ما دام ج الكان احدى العامتين **قال** اي يمتنع استحالته اي الكاتب ضرورية او دائمة
واما استحالته على تقدير كونه احدى العامتين فبينه لانه يلزم ح سلب الشيء عن نفسه في اوقات وجوده
قوله فينتج لا شيء من ب ب بالفعل وهذا ليس بمحال لان سلب الشيء عن نفسه صحيح اذا كان معدوما فلذا
لم يكتف بضم نقيض العكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول ايضا **قال** وانه اجتماع
النقيض اي يستلزم لكونهما كليتين والتناقض انما هو بين الكلية والجزئية **قال** وهذا اي البيان المذكور
في اللادوام **قال** والجزئية لا ينتج اه وان جعلت صغرى نقيض العكس كبرى لا يكون القياس
على هيئة الشكل الاول ولا بد في الخلف من ان يكون القياس المنتج للمحال لذلك **قال** ولو اجرى
هذا الطريق آه يتوهم من تخصيص المص الخلف بالاصل الكلي والافتراض بالاصل الجزئي ان احدهما لا يكفي في
ثبوت المط في كلا الاصلين وليس كذلك لان الافتراض فيهما بان اخرى في الاصل لكان ايضا لان فرض
الموضوع شخصا معينا لا ينافي كلية الاصل واقتصر على البيان بطريق الافتراض في الاصل الجزئي لان الجزئي
اعم من الكلي وانعكاس الاعم يستلزم انعكاس الخاص وفي بعض النسخ الواو الجامعة بدل او وكليهما صحيح
لمشاركتهما في الكفاية **قال** والوقتيتان اه قيل يمكن اقامة برهان واحد على ان عكس هذه القضايا
المطلقة العامة لا اخص منهما من غير حاجة الى التمسك بالنقيض فان عند الوضع مطلقة عامة بجامع الضرورة
والدوام واللاضرورة واللادوام فاذا جعلا محمولا تصدق القضية المطلقة لا محالة ولا يلزم
الصدق فيها مقيدة بخصوصه من خصوصيات اخر اصلا وفيه ان المقدمة الاخيرة ممنوعة
اذ الغاية عدم العلم بلزوم صدقها مقيدة بخصوصية لا العلم بعدم اللزوم والمطلوب هو الثاني **قال**
وهو ضم نقيض العكس اي الخلف المستعمل في العكوس هذا الفرد منه واما الخلف مطلقا فهو اثبات المط بابطال
نقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطا والجزئية او باحدهما ان كان مركبا كما عرفت في الامثلة السابقة

قال وهو فرض آه انما اعتبروا الفرض ليشتمل القضية الخارجية والحقيقية فالفرض ههنا بالمعنى الاعم الجامع للتحقق **قال** وحمل صدق الموضوع آه حمل صدق الموضوع يكون بالايجاب وحمل وصف المحمول كما هيئة في الاصل ايجابا وسلبا **قال** ليحصل العكس بان يترتب من تينك المقدمتين قياس ينتج العكس المط او يحتاج الى ضم مقدمة اخرى صادقة معهما لما عرفت في بيان عكس اللادوام في الخاصتين **قال** فانه يعم الجميع اى يجرى في الموجبات والسوالب وليس معناه انه يعم كل فرد منها لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين السالبتين **قال** ما نيا في الاصل سواء كان نقيضا له وهو في المطلقة العامة الجزئية واخص وهو فيما عداها كما سيظهر من التفصيل آتى **قوله** وهو اخص من نقيض الاصل بحسب الكم **قوله** كذلك يطلق آه فيه اشارة الى ان كلا المعنيين اصطلاحي بل الاول اصلي بالنسبة الى الثانى وانه نقل منه اليه فما قيل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق التجوز لا يعبأ به **قوله** على القضية الحاصلة بالتبديل لا مطلقا بل بشرط كونه اخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور **قوله** واذا قلنا آه عطف على قوله والضابطة **قوله** اردنا انه بحسب صدق العكس لان المقصود اثبات لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق **قوله** ويلزم منه اى من امكان صدق النقيض المحال لا وقوعه لجواز ان لا يقع النقيض وامكان المحال لانه يلزم الانقلاب فمعنى **قوله** وتضمه مع الاصل امكن ضمه مع الاصل وقد يقال معناه تضمه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم من فرض وقوعه محالا فحصل البيان الحل لا امكان باثبات استحالته ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحل محال ففيه ان خاصة الممكنة ان لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز ان يستلزم المحال بواسطة امتناعه بالغير كعدم المعلول الاول وفيما نحن فيه يجوز ان يكون كذلك لابد لنفيه من دليل فلعدم تمامية تركه الش رح في شرح المطالع والسيد السند قدس سره ههنا **قوله** فان قيل آه منع لقوله فيكون محالا لا منع لزوم **قوله** فتعين ان يكون لازما من النقيض العكس من السابق لجواز ان يكون لازما للمجموع من حيث المجموع **قوله** قلنا آه اثبات للمقدمة الممنوعة بتحريره بحث يندفع عنها المنع وهو ان المراد من قولنا فيكون محالا ان يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المراد من **قوله** نقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم العكس الى الاصل لا صدق في نفسه **قوله** على ما ذكره اى المص انما قال ذلك لما سيأتي من ان التوقف لا وجه له **قوله** وهي خمس قضايا الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة **قوله** وهي اربع قضايا الدائمتان والعامتان **قوله** وهي قضيتان الخاصتان

قوله في الجميع اي في جميع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت او غيرها **قوله** وفي غير المطلقة العامة اذا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة الموجبة الكلية يكون عين نقيض الاصل من حيث الجهة **قوله** ايضا اي كما انه اخص من حيث الكمية **قوله** كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا اذ لا فرق بين الاصل الكلي والجزئي في الانعكاس من حيث الجهة **قوله** وانما اقتصر آه يعني ان المقصود بيان ذلك اذا عكست نقيض عكوس هذه القضايا الستة يكون العكس اخص من نقايضها فلابد من جريان طريق العكس فيها وذلك انما يجري في الجزء الاول من الخاصتين فلهذا اقتصر عليه **قوله** لا يمكن اثباتها بطريق العكس لان نقيض سالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا تنافي الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السلب في بعض اوقات الذات لا ينافي الثبوت في اوقات الوصف **قوله** واخص من نقيض الخاصتين آه قيل لا حاجة الى هذا البيان لان المثبت بطريق العكس هو جزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية العامة اخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما نقيضا العامتين سواء كانتا قضيتين او جزئي الخاصتين كاف وليس بشيء لان كون العرفية العامة اخص من نقيض جزئيتهما لا يكفي فيما هو المقصود اعني كونها اخص من نقيضهما ما لم يبين ان نقيضي الجزئين اخص من نقيضهما **قوله** لانهما اي الحينية الممكنة والحينية المطلقة نقيضا الجزء الاول من الخاصتين **قوله** فيكون العرفية العامة اخص آه نحو لبعض ج ب ما دام ج لا دائما عكسه لبعض ب ج حين هو ب ونقيضه لا شيء من ب ج ما دام ب وهي تنعكس الى لا شيء من ج ب ما دام ج وهي اخص من نقيض الجزء الاول اعني لا شيء من ج ب حين هو ج الذي هو اخص من نقيض الاصل اعني كل ج ب حين هو ج او لبعض ج ب حين هو ج وليس لبعض ج ب حين هو ج **قال** مثلا اذا صدق لبعض ج ب بالفعل اه لم يتعرض لقيد اللادوام ههنا ايضا لما عرفت انها سالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس **قوله** فيكون اخص من الاخص فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص اي من نقيض العكس لان الممكنة الوقتية والممكنة الدائمة اخص من احد المفهومات الثلثة الذي هو نقيض الاول **قوله** هي اي السالبة الدائمة نقيض الجزء الاول من الوجوديتين اعني المطلقة العامة لان قيد اللادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس **قال** فيكون اخص من نقيضهما اعني احد المفهومات الثلثة **قال** لان بيان انعكاس السوالب اه يريد انه لو لم يمكن اثبات عكوس كلها بطريق العكس للزم الدور فلابد في اثبات عكوس احديهما من معرفة عكوس الاخر بطريق آخر فلما قدم المصنف السوالب واثبت عكوسها بطريق الخلف والافتراض امكنه ان يثبت عكوس الموجبات بطريق العكس بخلاف

علو سمی السوال لب فانہ لا یمکنہ اثباتہا بہ لانہ یلزم البیان بما لم یبین بعد وہو وان کان جائز الکن ترکہ بقدر الامکان اولی وہذا القدر کاف فی نکتۃ التخصیص فالمراد بقولہ امکنۃ آہ امکنۃ من غیر لزوم محذور فلا یرد ان البیان بما لم یبین بعد شایع بل قد تبین بما بین فی علم اخر وان کان الاعتراض الیضا فیہ البیان بما لم یبین بعد اعنی انتاج الشکل الثالث **قال** ممکنۃ عامۃ ولا ینعکس الممکنۃ الخاصۃ کنفسہا لصدق قولنا لبعض الانسان کاتب بالامکان الخاص مع عدم صدق لبعض الکاتب انسان بالامکان الخاص لصدق کل کاتب انسان بالضرورۃ نعم یصدق بالامکان العام لان سلب الانسانیۃ لیس بضروری من الکاتب وبما ذکرنا ظہر لک اندفاع ما توہم من ان السالبۃ الوقتیۃ اخص من الممکنۃ الخاصۃ الموجبۃ لانہا اخص من الممکنۃ السالبۃ والموجبۃ والسالبۃ لا فرق بینہما فی الممکنۃ الخاصۃ الا باللفظ ومتی لم ینعکس الاخص لم ینعکس الاعم واذا ثبت عدم انعکاس الممکنۃ الخاصۃ الموجبۃ ثبت عدم انعکاس الموجبۃ الممکنۃ العامۃ فلا وجہ لما ذہب الیہ القدماء ولا للتوقف المص وذلک لان اللازم مما ذکر عدم انعکاس الممکنۃ الخاصۃ باعتبار الجزء السلبی والقدماء انما ذہبوا الی انعکاسہا باعتبار الجزء الثبوتی وکذا توقف المص رہ فیہ **قال** فبعض ب ج بالامکان یرد علیہ انہ لا بد من اثبات کونہا اخص قضیۃ لازمۃ بعد التبدیل وہو ممنوع لجواز ان یکون اللازم کونہ ج بالفعل بناء علی کون عقد الوضع فی الاصل بالفعل وبہذا الیضا ظہر ان الاستدلال انما یتم علی مذہب الفارابی **قال** علی انتاج الصغری الممکنۃ وانما ضم المص قولہ مع الکبری الضروریۃ لان القرینۃ فیما نحن فیہ کذلک **قال** واما الثالث لم یتعرض المص رہ لہ بناء علی انہ یمکن اثبات لبعض ج ب بالامکان من غیر ملاحظۃ کون المقدمتین الافتراضیین علی ہیئۃ الشکل الثالث بان یقال اذا تفارق وصفان علی ذات واحدۃ یکون کل منہما ثابتا فی وقت آخر ولو بالامکان **قال** وستعرف انہا عقیمۃ وانما اکتفی المص علی عدم التحقق حیث قال وکل منہما غیر متحقق لانہ کاف فی عدم تمام الدلیلین ولا حاجۃ الی ادعاء البطلان **قال** وان لا یخرج اما ولو فرض خروجہ یکون ج بالفعل فیصدق لبعض ب ج بالفعل ولا یکون الممکنۃ اخص قضیۃ **قولہ** یلزم انعکاس السالبۃ الی قولہ ویکون الممکنۃ العامۃ منتجۃ فی الصغری للشکل الاول والثالث بلا اشتباہ لاندراج الاصغر فی الاوسط بلا شبہۃ واذا کان الصغری الممکنۃ منتجا ثبت بالدلیلین المذکورین انعکاس الممکنۃ کنفسہا واذا ثبت ذلک ثبت انعکاس السالبۃ الضروریۃ کنفسہا لانہ اذا صدق لا شئ من ج ب بالضرورۃ صدق لا شئ من ب ج بالضرورۃ والا لصدق نقیضہ وہو لبعض ب ج بالامکان وینعکس الی لبعض ج ب بالامکان وہو ینافی الاصل والسر فی ذلک ان الممکنتین اذا کانتا متلازمتین

کان نقیضا ہما متلازمین قطعا و بما حررنا لک ظہر ان تقدیم بیان المکنۃ علی انعکاسہا و تقدیم انعکاسہا علی انعکاس الضروریۃ فی الذکر اولی و الامر فی ذلک سہل و لما کان ترتب الاحکام الثلثۃ علی مذہب الفارابی فی غایۃ الظہور لم یتعرض قدس سرہ لبیانہ **قولہ** و النقیض اہ اخرہ عن الاحکام الثلثۃ لتعلقہ بجمیعہا فانہ لو ثبت المثال المذکور لبطل الاحکام الثلثۃ کما لا یخفی **قولہ** اذ لا یصدق علی مذہب الفارابی ان کل ما ہو مرکوب زید فرس بالضرورۃ لیصدق نقیضہ ح و لان بعض ما ہو مرکوب زید بالامکان حمار بالضرورۃ فیصدق بعض ما ہو مرکوب زید بالامکان لیس بفرس بالامکان **قولہ** بزعم المتاخرین قید بذلک لانہ لو اعتبر اتصافہ بہ بالفعل بحسب الفرض کما ہو تحقیق الشارح یکون الاحکام الثلثۃ ثابتۃ ایضا بناء علی تلازم الامکان و الفعل بحسب الفرض **قولہ** بحسب ان لا یثبت اہ ای عدم الثبوت و الانتفاء واجب لیتفرع علیہ بطلان توقف المصنف رہ **قولہ** فتوقف المصنف رہ قال المحقق التفتازانی **قلت** المعتبر ہو الفعل لکن وقع التردد فی انہ الفعل بحسب نفس الامر و بحسب فرض العقل و ان الفعل بحسب الفرض بل ہو مساو للامکان ام لا انتہی و فیہ ان اعتبار الفعل بحسب الفرض انما ہو تحقیق الشارح لم یسبق علیہ احد قبلہ فبناء تردد المصنف رہ علیہ مما لا وجہ لہ کما لا وجہ لما قیل و لعل ذلک التوقف لتوقفہ فیما ہو الحق من مذہب الفارابی و الشیخ لانہ یلزم من ذلک ان یکون المصنف رہ متوقفا فی جمیع المسایل العلمیۃ **قال** و لیتضح لک آہ فیہ اشارۃ الی ان جزم المصنف رہ لعدم انعکاس السالبۃ الضروریۃ کنفسہا المستفاد من جزئیۃ بانعکاس الدائمتین الی الدائمۃ و توقفہ فی انعکاس الممکنۃ الموجبۃ مما لا وجہ لہ لاستلزام بینہما **قال** کل ذلک بطریق العکس الا انہ اذا اثبت عکس احدہما بطریق العکس لا بد من بیان عکس الاخری بطریق آخر لئلا یلزم الدور کما اثبت الشارح رہ انعکاس الممکنۃ کنفسہا بقولہ لان مفہومہا ان ما ہو ج بالامکان اہ **قال** ان کانت موجبۃ قدم بیان حکم الموجبات ہہنا لکثرۃ استعمال الشرطیات الموجبۃ و قیل لان الایجاب اشرف و السوالب الحملیۃ انما استحق التقدیم لانعکاسہا کلیۃ و ہی افید فی العلوم و اضبط و الشرطیات لیست مسایل العلوم حتی یکون الکلیۃ افید و اضبط و فیہ ان السوالب الحملیۃ ایضا لیست مسایل العلوم **قال** بالخلف لم یبینہ بطریق العکس مع جریانہ فیہما لانہ جعل الدعوی مرکبا من انعکاس الموجبۃ و السالبۃ معا و لا یمکن اثبات ذلک بطریق العکس اذ لا بد فیہ عند اثبات عکس احدہما من تسلیم عکس الاخر و بیانہ بطریق آخر **قال** کلما ان ہذا الصادق آہ یعنی ان الصادقین متوافقان من غیر تفاوت لان الامور الصادقۃ صادقۃ فی جمیع الاوضاع و الاحوال المتحققۃ معہما فی نفس الامر فما قیل ان موافقۃ التالی للمقدم فی الاتفاقیۃ لیست کموافقۃ المقدم لجواز ان یکون التالی اعم فیکون موافقۃ المقدم

لہ جزئیۃ مع ان موافقۃ التالی لہ کلیۃ فیصدق عکس الموجبۃ الکلیۃ وہم فتدبر **قال** لجواز موافقۃ آہ لان
الصادق صادق علی ای تقدیر فرض اذا کان ممکن الاجتماع معہ **قال** ونقیض الجزء الاول ثانیا فی بعض
النسخ والاول ثانیا فہو من قبیل العطف علی معمولی عاملین مختلفین والمجرور مقدم **قال** مع بقاء الکیف
والصدق بحالہ قد عرفت فیما سبق ان المراد بالمعیۃ المعیۃ اللازمۃ ومن بقاء الصدق بحالہ بقاؤہ فی القضیۃ
الحاصلۃ بعد التبدیل متلبسا بحالہ من کونہ محققا او مقدرا اذ المتبادر من اللزوم ما لا یکون بواسطۃ فیخرج
القضیۃ اللازمۃ التی ہی اعم من عکس نقیض القضیۃ کالدائمۃ والمطلقۃ العامۃ اللازمتین للضروریۃ وہذا التعریف
لعکس النقیض مع قطع النظر عن الجہۃ بقرینۃ بیان الموجبات فمن اورد علی قولہ وہذا خلف بانہ لا تناقض
بین بعض ج لیس ب وکل ج ب المطلقۃ العامۃ لجواز ان یکون لبعض لیس ب فی وقت وب فی وقت آخر
واجاب بانہ لم یرد بقولہ کل ج ب المطلقۃ العامۃ فانہا لا تنعکس بل بالضرورۃ او دائما مثلا وانعکاسہ الی
کل لا لیس ب لا لیس ج دائما فبعض لا لیس ب ج بالفعل وینعکس بالعکس المستوی الی قولنا بعض ج لیس
ب بالفعل وقد کان کل ج ب بالضرورۃ او دائما ہذا خلف فقد خرج عن المرام واحال الکلام لجعل یمکن اثبات
انعکاس الموجبۃ الکلیۃ کنفسہا بان انعقاد الموجبۃ الکلیۃ اما من متساویین او اخص واعم مطلقا وقد ثبت ان
نقیضا المتساویین متساویان ونقیض الاخص اعم من نقیض الاعم والاعم اخص فیہ نظر لان الثابت بما ذکر ان صدق الموجبۃ
الکلیۃ من نقیضی طرفی الموجبۃ الکلیۃ علی تقدیر صدقہا والمطلوب اثبات اللزوم بینہما **قال** تنعکس سالبۃ جزئیۃ
لا کلیۃ لصدق قولنا لا شیء من الانسان او لیس بعض الانسان بفرس وکذب لا شیء من اللافرس بلا انسان
او بعض اللافرس کالحجر بلا انسان **قولہ** وقد وقع ذلک آہ وندفع بالتخصیص بان لا یکون المحمول من المفہومات
الشاملۃ وح یکون لبعض المحمول افراد موجودۃ فیتلازم السالبۃ المحصلۃ والمعدولۃ وتعمیم قواعد الفن انما ہو
بقدر الحاجۃ وقد مر مثل ذلک فی قولہ ونقیضا المتساویین متساویان ولاجل ذلک کان المستعمل فی العلوم
عکس النقیض علی رای المتقدمین اذ لا مسئلۃ فی العلوم یکون محمولہا من المفہومات الشاملۃ فلیس اعتبار
المتاخرین الا مجرد تعمیم للقاعدۃ من غیر ثمرۃ علمیۃ تترتب علیہ **قولہ** الا انا ناخذ نقیض الطرفین اہ ولذا اورد کلمۃ
لیس الدال علی سلب شیء عن شیء وزید لفظۃ ما حیث لا یضاف الی الفعل ولو ارید العدول مثل کل لا ب
لا ج **قولہ** مساویۃ للسالبۃ لان السلب عن الشیء واثبات السلب لہ لا تغایر بینہما فی نفس الامر بل و
بالاعتبار فالموجبۃ فی حکم السالبۃ فی عدم اقتضاء الموضوع **قولہ** فلا ہذا ان یصدق اہ وذلک لان کذب
الموجبۃ المذکورۃ اعنی لیس ج لیس ب اما لعدم الموضوع او لعدم ثبوت المحمول والاول باطل لعدم اقتضائہا
لوجود الموضوع لکونہا فی قوۃ السالبۃ فتعین ان یکون بالاعتبار الثانی اعنی باعتبار سلب سلب ج عن

ما صدق علیہ سلب ب واذا کان سلب ج مسلوبا عن ما صدق علیہ سلب ب کان نقیضہ اعنی ثبوت ج
صادقا علیہ لاارتفع النقیضان فالسالبۃ سالبۃ المحمول فی قوۃ الموجبۃ المحصلۃ لان سلب السلب لایغایر
الایجاب فی نفس الامر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجۃ الی التخصیص قولہم السالبۃ لاتقتضی وجود الموضوع بما عدا
الموجبۃ السالبۃ المحمول لان ذلک فیما اذا کان الایجاب حقیقیا قولہ ہذا قد یتوہم اہ ای ما ذکرہ الشارح
بقولہ قال المتاخرون قولہ ان یقال لانسلم اہ یمکن دفعہ بان ذلک العکس علی تقدیر تغایر اللزوم قولہ
لتعین نقیضہ ای لتحصیل نقیضہ بادخال حرف السلب فیہ قولہ فیجعل الجزء الاول اہ بان یوضع
ذلک النقیض المحصل بادخال حرف السلب فی الاتیۃ الاولی فیصیر الجزء الاول من العکس موصوفا بکونہ
نقیض الجزء الثانی من الاصل وخلاصتہ ان العکس المذکور انما یحصل بان یوخذ الجزء الثانی من
الاصل فتدخل علیہ حرف السلب ویذکر اولا ولا یصح ان یقال جعل نقیض الجزء الثانی اولا ای موصوفا
بالاولیۃ وہو الاوضح ویصح ان یقال جعل الجزء الاول من العکس موصوفا بکونہ نقیض الجزء الثانی من الاصل وہو
مفاد عبارۃ المصنف ان حمل علی ظاہرہا قولہ ولو فسرت ای عبارۃ المتن قولہ لزم ان یراد اہ وقاع
بتقدیم المفعول الثانی علی الاول تعویلا علی ظہور المراد وانما ترکہ السید قدس سرہ لکون المفعولین معرفۃ فیجب
یجب تقدیم الاول علی الثانی لکونہما فی الاصل مبتدأ وخبر الا اذا قامت قرینۃ والقرینۃ خفیۃ قال قد یتبین
ای مسلوب عنہ سواء کان الموضوع موجودا اولا لانہ ثابت الا بار اعنی العدول علی ما وہم فانہ غیر مفہوم
عن الجزء الاول بل یحتاج فیہ الی اعتبار اللادوام ولا حاجۃ الیہ فان بعد اعتبار صدق ج علیہ یکون
صدقہا باعتبار اتصاف ولیس ب اما باعتبار انتفاء الموضوع او باعتبار انتفاء تصافہ بوصف الموضوع
قال بحکم اللادوام لم یقل او اللاضرورۃ لان اللادوام اخص منہ فاذا اقتضی سلب الدوام وجود الموضوع
اقتضی سلب الضرورۃ ایضا لانہ ان تحقق فی ضمن اللادوام فذاک وان تحقق فی ضمن الدوام فبطریق الاولی
قال اما انعکاس الفعلیتان ای العامتان والخاصتان والمطلقۃ العامۃ وبین لانعکاس فی المطلقۃ
العامۃ التی ہی اعم منہا لان انعکاس العام یستلزم انعکاس الخاص کما مر قولہ وہی مستلزمۃ للموجبۃ
المحصلۃ یحکم بالاستلزام بالنظر الی التغایر بینہما مفہوما والا فقد عرفت ان سلب السلب عین الایجاب
من حیث الذات قال من الشکل الثالث قیل برہان من الشکل ینتج النتیجۃ المذکورۃ ہکذا اذا تحقق
ہذا الشیء تحقق المجموع وکلما تحقق المجموع تحقق الاخر انتہی ولا خفاء ان الصغری علی ہذا التقدیر اتفاقیۃ
لعدم العلاقۃ فاللازم النتیجۃ الاتفاقیۃ ومقصد الشارح والسید السند قدس سرہ اثبات الملازمۃ الجزئیۃ
بین کل امرین فلذا اخذ انتظام القیاس علی ہیئۃ الشکل الثالث ثم لا یخفی ان الامور الثلثۃ باطلۃ لان

عدم استلزام الکل للجزء وتحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين حتى النقيض يا بهی البطلان وانتاج هيئة الشكل الثالث مبرهن عليه فلا بد من القدح فی تينك المقدمتين وقد افاد الشارح فی شرح المطالع بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه مدخل فی اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخل فی تحقق المجموع فبالاولى انيكون له دخل فی اقتضائه وتاثيره ومن البيّن ان الجزء الآخر لا دخل له فی اقتضائه ذلك الجزء بل وقوعه فی الاستلزام وقوع اجنبی يجری مجری الحشو فان الانسان واللاانسان لا يستلزم اللاانسان ولا الانسان نعم الملازمتان صادقتان على تقدير الالزام لكن الكلام فی اللزومية بحسب نفس الامر انتهى يعنی على تقدير اللزوم وجود الموضوع تحقق الملازمة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة ان لكل واحد من الجزئين دخلا فی وجوده ولوجوده دخل فی الاقتضاء المذكور لكن المجموع لما كان وجوده محالا فلا يكون اللزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفيه بحث لان اللزوم بين الشيئين لا يقتضی انيكون للملزوم اقتضاء اللازم وتاثير فيه لانه عبارة عن امتناع الانفكاك منهما فيجوز انيكون المجموع مستلزما للجزء من غير اقتضاء وتاثير فضلا عن انيكون للجزء دخل فی اقتضائه وتاثيره فالحق فی الجواب ما اشار اليه بقوله نعم آه من الاكتفاء على منع كلية كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما لجواز انيكون ثبوته محالا فعلى تقدير ثبوته لا ينفی الملازمة بينه وبين جزئه وما قيل من ان اللازم مما ذكره الشارح عدم صدق المقدمتين المذكورتين لزومية وذلك انما ينفی ثبوت الملازمة الجزئية بين كل امرين لا يحسم مادة الاشكال فان كونهما اتفاقية كاف فی انتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط فی انتاجه من المتصلتين انيكونا لزوميتين فمع تبدل قوله واما ثبوت الملازمة الجزئية اه بقوله واما اجتماع كل شیء مع نقيضه فمدفوع اذ كونهما اتفاقية بالمعنى الاخص بط لعدم تحقق كل مجموع من كل افراده وبالمعنى الاعم لا يفيد اذ لا يلزم منهما اجتماع الشیء مع نقيضه فی نفس الامر **قوله** فی تلازم الشرطيات وفی بعض النسخ فی لوازم الشرطيات الى القضايا التی يلزم الشرطيات وكلاهما واقع فی عباراتهم مطابق لما مر من قوله فی العكس المستوی وفی عكس النقيض فان كلا منهما يطلق على المعنى المصدری وعلى القضية المخصوصة اللازمة ثم ان التلازم منحصر فی عشر اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة الجنس او مختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقتان او مانعات الجمع او مانعات الخلو وتلازم المختلفات اما بين الحقيقية ومانعة الجمع او بين الحقيقية ومانعة الخلو او بين مانعة الجمع ومانعة الخلو وكذا تلازم المتصلات المنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة مانعة الجمع او المتصلة ومانعة الخلو وقد جرت عادة القوم بالاستقصار فی تفاصيلها لقلة جدواه لم يتعرض المص منها

الا التلازم المتصلات و المنفصلات و تلازم المنفصلات المختلف الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة
انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع احد طرفيه واقعة كما يجئ **قال** المقصود الاقصى والمطلب الاعلى من الفن
المقص منه ترغيب المتعلم الى تحصيله و بذل السعي في تحقيقه و حفظه و كلمة من اما تبعيضية اى من جملة مباحث
الفن او اما صلة المقص فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة اه و على التقديرين لقيد ان مباحث القياس
اهم مقاصد الفن **قوله** و ذلك اه خلاصته ان المنطق آلة للعلوم و حقيقتها التصديقات بالمسايل و تصورات مبادى
و مسايل اليها و لا شك ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذي الآلة فيكون مباحث الموصل الى التصديق
ادخل من القصد مما عداها ثم العمدة منه القياس فيكون مباحثه مقصدا اقصى من كل ما عداه **قوله** لان
المقاصد آه اى المقاصد الاصلية ينافي ما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة المبادى و الموضوع و المسايل **قوله**
التي حصلت اه اى لا تحتمل النقيض في نفس الامر و لا عند العالم **قوله** في المبادى القطعية اى القضية بديهية كانت
او نظرية **قوله** ما وصل الى كنه الحقيقة لان تصور الشيء بالوجه تصور ناقص و المراد بالكنه الكنه التفصيلي فان
تصور الشيء بالكنه الاجمالي متحقق الا لا متنع التصور بالوجه **قوله** بل متعذر لعدم الاطلاع على ذاتيات
قوله فانه مع اذ لا بد لكل تصديق من ثلث تصورات **قوله** و ايضا اه عطف على قوله ان التصديقات
الكاملة بيان للسبب بوجه آخر **قوله** التصديقات يقينية كانت او غير يقينية **قوله** تقنع النفس بها تفسير
للتامات لما فيها من برد الخاطر و حصول الجزم في الجملة بخلاف التصورات فان النفس لعدها تترقب لان
يحكم عليها او بها **قوله** فاذا كان آه مقدمة ثانية للدليل معطوف على قوله فالمقصد في تلك العلوم هو الادراكات
التصديقية و ما بينهما اعتراض لبيان ذلك **قوله** بالقياس الى الموصل الى التصور فاندفع ما توهم ان
الفن قسمان مباحث التصورات و المقص الاعلى منها المعرفات و مباحث التصديقات و المقصد الاقصى منها
القياس فلا يصح حصر المقصد الاقصى من الفن في القياس **قال** وحده اشارة الى ان حد شيء لكونه
مفهوما اصطلاحيا **قال** هو المركب هو فصل او مبتدا و خبره الجملة خبر فالقول و قوله اما المفهوم العقلي خبر
بعد خبر و قيل الجملة معترضة بين المبتدا و خبره اعني اما المفهوم العقلي **قوله** حقيقية اى من حيث حقيقته و
ذاته لا باعتبار امر خارج عنه و لم يرد بها ما يقابل المجاز فان اطلاق القياس على الملفوظ ايضا حقيقية الا انه
نقل اليه بواسطة دلالته على المعقول و اليه اشار بقوله يسمى **قوله** فان جعل حدا اما يستفاد من كلام الشارح
في شرح المطالع ان القول مشترك معنوي بينهما و ان التعريف للقدر المشترك حيث قال فالقول جنس
بعيد يقال بالاشتراك على الملفوظة و على المعقول فكانه اراد بالمركب المعنى اللغوي لا الاصطلاحي الذي ليس
ذلك قدرا مشتركا بين المركب المعقول و الملفوظ و ح يرد الاعتراض المذكور في شرح المطالع من ان لفظ

مؤلفة مستدرک ولا یندفع بانه ذکر لیصح تعلق من به علی ما فہم وما ذکرہ قدس سرہ موافق لما ذکر المحقق التفتازانی یدل علی انه حمل القول علی المعنی الاصطلاحی وانه مشترک لفظی بینهما ح لا یصح تعلق کلمة من به ولذا قال المحقق التفتازانی ای ذکر المؤلف لیصح تعلق من به وقال السید السند فی شرح المواقف ان ذکر المؤلف لئلا یتوہم ان المراد قول من جملة القضایا بان یکون من تبعیضیة وما قیل ان العبارة المتعارفة فی ذلک المعنی قضیة من القضایا او قول من الاقوال وان الجمع فی ذلک المعنی یکون بمعناہ لا بمعنی ما فوق الواحد فانما یدفع کونه صریحا فی ذلک المعنی لا التوہم قال وعلی التقدیرین بخلاف المعقولیة فانه لازمة للقول المعقول وہو ظ وللملفوظ لان التلفظ یستلزم تعقل معانیہا بالنسبة الی العالم بالوضع وتعقل معانیہا علی تقدیر التسلیم یستلزم النتیجة قال وبالقیاس المرکب آہ قال المحقق التفتازانی ای القیاس المنتج لمطلوب واحد یکون مولفا بحکم الاستقراء او الصحیح من مقدمتین لا ازید ولا انقص لکن ذلک القیاس قد تفتقر مقدمتاہ او احدیہما الی الکسب بقیاس آخر وکذلک الی ان ینتہی الکسب الی المبادی البدیہیة او المسلمة فیکون ہناک قیاسات مترتبة محصلة للقیاس المنتج للمط فسموا ذلک قیاسا مرکبا وعدوہ من لواحق القیاس انتہی ویظہر منه ان کل واحد من تلک الاقیسة بالنظر الی نتیجتہا داخل فی القیاس البسیط ومجموعہا لیس من افراد القیاس فلا معنی لقوله لیشتمل القیاس المرکب فالصواب ان یقال والمراد بالقضایا ما فوق الواحد لان القیاس لا یترکب الا من قضیتین قال الش فی شرح المطالع لا یقال لو عنی بالقضایا ما ہی بالقوة دخلت القضیة الشرطیة ولو عنی ما ہی بالفعل خرج القیاس الشعری لانا نقول المعنی ای بالقوة ویخرج الشرطیة بقوله متی سلمت فان اجزاءہا لا یحتمل التسلیم لوجود المانع اعنی ادوات الشرط والعناد والمعنی بالقضیة یتضمن تصدیقا او تخییلا فیخرج الشرطیة بہا قال ما فوق الواحد سواء کانتا مذکورتین او احدیہما مقدرة نحو فلان یتنفس فہو حی ولما کانت الشمس طالعة فالنہار موجود قال یجب ان یکون مسلمة فی نفسہا ای مقبولة بل لو کانت کاذبة منکرة لکن بحیث لو سلمت لزم عنہا قول آخر فہی قیاس فان القیاس من حیث انه قیاس یجب ان یوخذ بحیث یشمل البرہانی والجدلی والخطابی والسوفسطائی والشعری والجدلی والخطابی والسوفسطائی لا یجب ان یکون مقدماتہا حقة فی نفسہا بل یجب بحیث لو سلمت لزم عنہا ما یلزم واما القیاس الشعری فانه وان لم یحاول الشاعر التصدیق به بل التخییل لکن یظہر ارادة التصدیق ویستعمل مقدماته علی انہا مسلمة فاذا قال فلان قمر لانه حسن فہو مقیس ہکذا فلان حسن وکل حسن قمر فہو قول اذا سلم ما فیه لزم قول آخر لکن الشاعر لا یقصد ہذا اللازم والا کان یظہر انه یریدہ حتی یخیل الیه فیرغب او ینفر کذا فی شرح المطالع قوله یریدہ آہ اعلم ان الوقوع واللاوقوع الذی یشتمل علیه القضیة

ليس من الامور العينية لا باعتبار انيكون الخارج ظرفا لوجوده وهو ظ ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لايكون من الامور العينية فلزوم النتيجة للقياس لايكون بحسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما ان يعتبر العينية التي يشعر به لفظ عنها فاللزوم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المخصوصة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحققها تحقق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها الا اللزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن انيكون عنها والزوم بمعنى الاستعقاب اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل ان اللزوم اعم من البين وغيره لا ينفع لان التعميم فرع تحقق اللزوم وامتناع الانفكاك والانفكاك بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وح قيد متى سلمت للاشارة الى ان اللزوم بين العلمين متحقق بشرط تسليم مقدمات القياس والاعتبار بها الا ترى ان قياس كل واحد من الخصمين لا يوجب العلم بالنتيجة للاخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب ح عنه لان للهيئة مدخلا في اللزوم واما ان لا يعتبر العلية المستفادة من لفظ عنها فاللزوم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر بمعنى لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد اولم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين الا ترى ان قولهم العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العالم مستغن عن المؤثر وح اللزوم بمعناه اعني امتناع الانفكاك وهو متحقق في جميع الاشكال بلا ريبة ولا يحتاج الى تقييد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها داخلة فيه خارجة بقوله مولف من قضايا وقيد لو سلمت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لافادة التعميم ودفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة كانه قيل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة او لا لزمها قول آخر فمفهوم المخالفة المستفاد من التقييد بالشرط غير مراد ههنا لان التقييد بها في نفس التعميم وهذا هو مراد الش والسيد قدس سرهما حملا للتعريف على ظاهره واما ما افاده المحقق التفتازاني في شرحه لشرح المختصر العضدي من ان الاستلزام في الصناعات الخمس انما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استلزام في البرهان فوجهه غير ظ لانه ان اعتبر اللزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضا فان نظر المبطل في دليل المحقق لا يفيده العلم لعدم التسليم وان اعتبر اللزوم بحسب الثبوت في نفس الامر فهو متحقق في الكل من غير التسليم كما عرفت هذا هو التحقيق بالقبول وانت بعد الاطلاع عليه وتدبره حق تدبر تقف على عثرات الناظرين في هذا المقام تركت بيانها مخافة السامة والاملال **قوله** فان اداة الشرط الخ لان التقدير يجامع التحقق فما قيل ان المتبادر من حذف الشرط المقدر فالعكس بالعكس وراجع امر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع مايلزمها من النتيجة كاذبة

فيخرج عن حد القياس الصادق المقدمات توهم قال وكاذبها كلها او بعضها فان الكذب عدم الصدق ولذا
وقع في بعض النسخ كل حجر حمار وبعضها كل حجر حمار قال ويخرج الاستقراء والتمثيل اي من حيث انه استقراء او
تمثيل اما اذا ارد الى هيئة القياس فاللزوم متحقق والسر في ذلك ان اللزوم المنوط باندراج الاصغر تحت
الاوسط والاوسط تحت الاكبر في القياس الاقتراني وباستلزام المقدم للتالي في الاستثنائي سواء كانت
المقدمات صادقة او كاذبة فاذا تحقق المقدمتان المشتملتان عليهما تحقق اللزوم بخلاف الاستقراء والتمثيل
فانه لا علاقة بين تتبع الجزئيات تتبعا ناقصا وبين الحكم الكلي الا الظن انيكون الجزئي غير المتتبع مثل المتتبع ولا
علاقة بين الجزئيتين الا وجود الجامع المشترك فيهما وتاثيره في الحكم لو كانت العلة منقوصة ويجوز انيكون
خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتمثيل من الدليل
لانهم فسروا الدليل فلا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فمدفوع له بان للدليل عندهم معنيين من احدهما الموصل
الى التصديق وبهما داخلان والثاني اخص وهو المختص بالقياس بل بالقطع على ما نص عليه في المواقف وبما حررنا
لك ان القياس الفاسد لصورة غير داخلة في تعريفه ولذا اخرجوا الضروب العقيمة عن الاشكال بالشرائط
فالمغالطة ليست مطلقا من اقسام القياس بل ما هو فاسد المادة قال بل بواسطة مقدمة غريبة اي لا يكون
لازمة لاحدى مقدمتي القياس او يكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرفي كل واحدة من المقدمتين
وبهذا اخرجوا ما يكون اللزوم فيه بواسطة عكس النقيض والفرق بين الاستلزام بواسطة العكس وبينه
بواسطة عكس النقيض بحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا تتوهمن ان الاشكال الثلثة يخرج عن التعريف لاحتياجها
الى مقدمات غريبة تثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات لا في الثبوت والمنفي من التعريف
هو الثاني قال في القياس المساواة النتيجة الكل باعتبار ما يوجد في بعض افراده وانما اخرجوا قياس
المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطردا واختلافه بحسب اختلاف المواد كما اخرج الضرب العقيمة لعدم
اطراد نتائجها واختلافها في الانتاج قال لان ملزوم الملزوم ملزوم اي في التحقق لا في الحمل فان تحقق الانسان
ملزوم للحيوان فالحيوان ملزوم للجنس مع عدم صحة حمله على الانسان فضلا عن اللزوم قال اراد به ان
الواحد اذا وصف بمغايرة للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من احاده اذ مغايرة للمجموع غير محتاج الى البيان
وما قيل انه ليفيد مغايرة الاجزاء الاحاد ايضا توهم الامرى انه اذا قال له علي دراهم وشئ آخر وفسر كشئ بنصف
الدراهم فصح قال لزم انيكون اه قد عرفت ان بناء تحقق اللزوم للتعريف على عدم اعتبار الحلية ليشعر بها كلمة
عنها فلا نتيجة ان النقيض مستلزمان لاحدهما ولا يلزم عنهما قال هذا الحد منقوض اه قال المحقق التفتازاني
في القضية المركبة انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان فسقط

اعتراض الشارح وفيه انه اذا صدق عليها انها قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من قضيتين
لزم عنها لذاتها قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا ينفع في دفع الانتقاض والجواب عن النقض ان المتبادر من
قولنا من قضايا ان يكون القضيتان مصرحتين فيه ومن القضية المركبة الجزء الثاني قيد للاول يستفاد منه القضية
باعتبار يعني دوام الحكم السابق او ضرورية **قال** اما استثنائي آه قدم في التقسيم لكون مفهومه وجوديا ولكونه
بديهي الانتاج بجميع قرائنه واخره في الاحكام اهتماما بشان الاقتراني لكثرة مباحثه **قال** مذكور فيه بالذكر
اللساني في القياس الملفوظ وبالذكر القلبي للمعقول **قال** على حرف الاستثناء اعني لكن في
انتاج الاستثناء انشاء الله گفتن واستثناء كردن والباب يدل على تكرير الشيء مرتين او جعله شيئين
متواليين او متباينين والاستثناء من قياس اللباب وذلك ان ذكره ثني مرة في الجملة ومرة في التفصيل لانك اذا
قلت خرج الناس ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الا زيد فقد ذكرت زيدا مرة اخرى ذكرا ظاهرا انتهى وبهذا
ظهر كون لكن حرف استثناء **قال** لاقتران الحدود فيه اي الاصغر والاوسط والاكبر **قال** لانه لو لم يفيد
اه ذكر النتيجة ليس الا ذكر اجزائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون متلبسا بحال كونها
بالفعل وقد يكون متلبسا بحال كونها بالقوة فلو لم يقيد بكونه بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكسا فما قيل ان ذكر
بالفعل تاكيد لا تقييد او استعمال المذكور في المذكور بالقوة فمجاز ليس بشيء لان الذكر ليس بالقوة بل كونه
نتيجة بالقوة **قال** مذكورة فيها بالقوة فاندفع ما قيل لا حد ان يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكره
بالقوة او حصل الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة **قال** والا لكان تقسيم الشيء اه اي
لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومباينه تحته
ثم الظاهر ان يقال لانه يكون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فما قيل ان كونه تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياسا فهو لازم لبطلان التقسيم وعدمه ليمكن ان
يعارض مع قوله والا لكان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره اي ان لم يبطل التقسيم كان تقسيما للشيء الى
نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وفيه نظر لان كونه تقسيما للشيء الى
نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا دون العكس **قال** بل استلزامه بوجود اي القضية التي يلزمها استلزامه
بوجود النهار **قال** النتيجة آه منشاء هذا السوال كون النتيجة جزء المقدمة يعني ان النتيجة ونقيضها قضية
والمذكور في القياس النسبة لنقيضه ولا يكون النتيجة ونقيضها مذكورة فيه ومعنى كونهما قضية انهما مشتملان
على النسبة التامة بخلاف الجزء المقدمة فما قيل ان ذكر الشيء القاؤه وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة
او نقيضها مذكورة فيه بالفعل الا انه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قولا آخر مع كونها

مذکورۃ فیہ بعینہا فانہ یصح انیکون شئ عین شئ فی الذکر ولایکون عینہ فی العلم وہم قال وعلی ہذا اشکال آہ اصل الکلام فلا اشکال علی ہذا الا انہ لما قدم الجار والمجرور ادخل علیہ الواو ولیدل علی انہ متعلق بما بعدہ وہو شایع کلامہم وفی بعض النسخ بدون الفاء فما قیل ادخل الفاء لتنزیل قولہ ہذا منزلۃ اذا کان کذلک وہم قال البسیطۃ ای اقرب الی البساطۃ لکونہا اقل اجزاء من الشرطی او اکثر البسطا واوفر بحثا قال القیاس الاقترانی آہ فیہ تعریض للمصنف بانہ ینبغی لہ ان تقسیم الاقترانی الیض الی الحملی والاتصالی ثم نقول موضوع المط او نقول والمحکوم علیہ والمحکوم بہ لان الموضوع والمحمول قال فلیتبذ علی صیغۃ المضارع مع لازم الابتداء لیصح عطف لقول علیہ قال القول اللازم تمہید لبیان لفظ المطلوب الواقع فی قولہ موضوع المط ومعنی قولہ یسمی نتیجۃ یطلق علیہ النتیجۃ وہو لایقتضی اختصاص النتیجۃ والمط بالقول اللازم من القیاس فان مایلزم منہ الدلیل یسمی نتیجۃ وکذا المط یعم المعرف الیض قولہ کل قیاس اقترانی لابد فیہ اہ مقصودہ ان القیاس مطلقا استثنائیا کان او اقترانیا حملیا او شرطیا لابد فیہ من مقدمتین فمحط الفایدۃ فی قول الش کل قیاس حملی لابد فیہ من مقدمتین احدیہما آہ ہو القید اعنی قولہ احدیہما یشتمل علی موضوع المط لا قولہ من مقدمتین لکن الصواب ترک قولہ اقترانی وقولہ الیض الاول کما لایخفی قولہ وذلک لان القیاس اہ ہذا دلیل لمی لوجوب المقدمتین فلا یرد ان الاشتمال ماخوذۃ فی تعریف القیاس فلاحاجۃ الی الاستدلال علیہ قولہ لابد ای یشتمل اہ لان المط لما کان نظریا لایکفی فیہ تصور الطرفین لامجردا ولا بانضمام التی فی المطلوب یحتاج الی ثالث یحصل بہ العلم بالنسبۃ التامۃ التی فی المط ولابد انیکون لذلک الثالث مناسبۃ الی مجموع المط بانیکون ملزوما او لازما ینتقل من ثبوت احدیہما الی ثبوت الاخر ومن انتقالہ الی انتفائہ او معاندہ ینتقل من ثبوت احدیہما الی انتفاء الاخر فلابد من مقدمتین احدیہما یفید الملازمۃ او المعاندۃ والثانیۃ تحقق احد الامرین او انتفائہ او مناسبۃ الی اجزاء المط بالثبوت والسلب اما حملیا او اتصالیا او عنادیا فیحصل المقدمتان من الثبوت والانتفاء من تکرر ذلک الثالث سواء کان اجزاء المط مفردات او قضایا وہذا الحد انما ہو بطریق الاستقراء فلا ینافیہ جدا انیکون لزوم المط للقیاس لذاتہ بواسطۃ مقدمۃ سوی ہذین الوجہین ولا یرد قیاس المساواۃ لان الکلام فی حصر القیاس المولف بما سبق وہو خارج عنہ ولا ان قولنا کل ج ب وکل ا ب ینتج لاشئ من ج ا ح عدم تکرار الاوسط لان انتاجہ بواسطۃ استلزام الکبری لقولنا لاشئ من ا ب وقس علی ذلک مثالہ ولا ما قیل من ان الدور او التسلسل والتعمیم یفید علیہ الامر المشترک مع خروجہما عن الوجہین المذکورین لانتفاء اللزوم فیہما قولہ الشرف المطالب اہ یرید ان قولہ فی الاغلب لیس علی اطلاقہ ان الموضوع فی السالبۃ الکلیۃ المحمول وفی الموجبۃ والسالبۃ الجزئیتین قد یکون اعم منہ بل المراد

منه في الاغلب لشرف المطالب اعني الموجبة الكلية انما اطلق الحكم تنبيها على شرافتهما وكانهما كل المطالب قوله وان
جاز ان يكون اه بيّنه بلفظ الجواز على قلته والا فالواجب ان يكون مساويا له قال لتوسطه اي لكونه واسطة يتوصل
الى نسبة احد الطرفين الى الآخر او متوسطا في الذكر والنقل او في الصغر والكبر لكونه اعم من الاصغر واخص من الاكبر في
الاغلب قال لانها ذات الاصغر فهو تسمية بوجه جزئيه قال واقتران اه قال المحقق التفتازاني التحقيق
ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المترتبين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما قرينة وضربا وباعتبار الهيئة
الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا ومحمولا تسمى شكلا فقد يتحد
الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظ وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث
قوله لمباحثه المتكثرة للظم لمباحثها اي الشرائط الا انه اورد ضمير المذكر الواحد نسبق التعبير عنها بالفعل قوله
على النظم الطبيعي اي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة قال ففي الشكل الاول الامران قيل قد تتحقق الشرائط
ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فنحو قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما ضروري او نظري وقولنا
بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نتيجتهما والجواب عن الاول ان الصغرى
كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب
النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون معنى المحمول فيها صادقة على افراد
الموضوع صدق الكلي على جزئياته اذ الحكم ههنا باتحاد المحمول بالموضوع ذهنا وخارجا واما الثاني فنحو قولنا
لا شيء من الحجر بحيوان او بعض الحيوان هو الصاهل فانه ينتج لا شيء من الحجر بصاهل مع انتفاء الامرين لان سلب
شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء آخر في المسلوب يفيد سلب المحصور عن ذلك الكل والجواب ان الانتاج
المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض
الحيوان جسم كان الحق الايجاب قال اما الاول اه ما ذكره دليل لمي للاشتراط المذكور ولظهوره في
الشكل الاول اورده ولم يذكر الدليل الاني اعني الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الحاجة اليه بخلاف الشكل
الباقية فان دليلهما اللمي وهو عدم الاندراج خفي فلذا اكتفوا فيها بالدليل الاني وانما قال بجريان الاختلاف
فيه عند انتفاء احد الامرين لانا اذا قلنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل حيوان حساس او جسم كان الحق في الاول السلب
وفي الثاني الايجاب واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس او ناطق كان الحق في الاول السلب
وفي الثاني الايجاب قال وضروبه الناتجة في شمس العلوم بحث الناقة ينتج انتاجا نتجها اهلها او تولّها
للوضع يتعدى ولا يتعدى وانتجت الفرس اذا حان نتاجها وقيل انتجت بمعنى نتجت فما قيل لا مساغ عند اهل
اللغة لاستعمال الناتجة لان نتج لم يستعمل الا مجهولا وكذا الاصح قولهم الصواب المنتجة على صيغة اسم الفاعل

المستعمل انتج النتائج الصادقة اہلها وہم قال الاول من الموجبتین کلیتین اہ جعلوا الضربین الاولین منتجتین للکلیتین مع انهما ینتجان للجزئیتین ایضا لان لزومها بواسطة المقدمة الاجنبیة وہی ان لازم اللازم للشئ لازم لذلک الشئ قال ونتائج ہذہ الضروب ای من حیث انها نتائج فیقول انتاجها لعینیة ای ظاہرة بذاتہا غیر لایحتاج الی برہان قال والوجه اشرف لیترتب الکمالات علیه قال لانه اضبط ای اسهل ضبطا بخلاف الجزئیات قال ولما کان المقصد من الاقیسة الی النتیجة فلذا رتب الضروب بحسب النتائج ولم یرتب الاشکال بحسبها العدم لزوم النتیجة بها قال یحصل الاختلاف الموجب للعقم موجب العقم عدم الاندراج وبخلاف اشرہ الدال علیه حال الایجاب من حیث العلم قال مستلزم لعدم انتاج الاعم اذ لو انتج الاعم انتج الاخص لان النتیجة ح لازمة الاعم والاعم لازم للاخص فیکون النتیجة لازمة الاخص لان لازم اللازم لازم ولذا یکون النتیجة عکسا لما یلزم من القیاس ولا ینافی ذلک کونها لازمة لذات الاخص لان الاعم لیس مقدمة غیریة فان لایکون لازما له او محالا لہ فی الطرفین ولان معنی انتاج الاعم کذب النتیجة لازمة فی جمیع المواد ومن جملتها الاخص فلو کان الاعم منتجا کان الاخص منتجا عدم کون للاخص ح ضرا مغایرا للاعم لایضر فی ذلک قال اذ کانت السالبة مرکبة لاحاجة الی ذلک القید لان الصغری موجبة کلیة فالموضوع موجود ولذا لم یذکرہ فی شرح المطالع قال لتحقق وجود الموضوع موجبة کلیة فالموضوع محققا او مقدرا فیصح فرضه شیئا معینا قال وانما وضعت آہ وما التقدیم للاول علی الثانی فلشرف الایجاب وکذا التقدیم الثالث علی الرابع لکون کثیرآہ موجبة وکذا التقدیم الخامس علی السادس لکون کلتا مقدمتیه موجبة ولظهور کل ذلک لم یتعرض الشارح له قال واما اذا کانتا سالبتین بین الاختلاف فی السالبتین الکلیتین مع عدم المدعی للسالبتین الجزئیتین ایضا لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم قال کما مر ای مع عکس النقیض قال فانه یمکن اہ بان یجعل مقدمة الافتراض صغری لصغری القیاس ہکذا کل د ب وکل ب ج ینتج کل د ج ثم نضم النتیجة الی المقدمة الثانیة ہکذا کل د ج وکل د ا او بالعکس لینتج النتیجة المطلوبة قال الافتراض اہ یعنی ان تخصیصهم الافتراض بالجزئیات صحیح فی الشکل الثانی والثالث لایجری فی المقدمة الکلیة التی فیهما واما فی الشکل الرابع فیتم فی المقدمة الکلیة ایضا اما فی الضرب الاول من الثانی اعنی کل ج ب ولا شئ من ا ب فلانا اذا فرضنا الموضوع د یحصل کل د ج وکل د ب فان جعلناہ صغری لکبری ہکذا کل د ب ولا شئ من ا ب یحصل بعینه منیة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناہ کبری لکبری القیاس ہکذا لا شئ من ا ب وکل د ب لیصیر الضرب الثانی منه علی انا اذا ضممنا نتیجته الی المقدمة الثانیة یحصل الضرب الرابع من الرابع ونتیجته سالبة جزئیة ولهم الکلیة واما فی الضرب

الثانی منه اعنی لاشیٔ من ج ب وکل ا ب یحصل وا وکل و ب فان جعلناه کبری لصغری القیاس یحصل بعینه هیئة الضرب المط انتاجه وان جعلناه صغری لصغری القیاس هکذا کل و ب ولاشیٔ من ج ب ینتج لاشیٔ من و ج تضمنه الی کل یحصل الضرب الثانی من الشکل الثالث مع ان نتیجه سالبة جزئیة والمط الکلیة واما فی الضرب الرابع منه اعنی ج لیس ب وکل ا ب یحصل وکل وا وکل و ب فان جعلناها کبری لصغری القیاس یصیر بعینه الضرب المط وان جعلناها صغری لصغری القیاس هکذا کل و ب وبعض ج لیس ب تبقدم شرط انتاج الشکل الثانی اعنی کلیة الکبری وکذلک فی الشکل الثالث اما فی الضرب الاول منه علی کل ب ج وکل ب ا وان فرضنا فی الصغری یحصل کل و ب کل و ج بضم المقدمة الاولی الی کبری القیاس هکذا کل و ب وکل ب ا ینتج من الضرب الاول من الشکل الاول کل و ا فبعد ضمه الی المقدمة الثانیة یحصل هیئة الضرب المط وان فرضنا فی الکبری یحصل کل و ب وکل و ا بضم المقدمة الاولی الی الصغری یحصل الضرب الاول من الشکل الاول وینتج نتیجة لعبد ضمها الی المقدمة الثانیة یحصل بعینه الضرب المط واما فی الضرب الثانی منه اعنی کل ب ج ولاشیٔ من ب ا فان جعلت المقدمة الاولی من مقدمتی الافتراض اعنی کل و ب وکل و ج صغری لکبری القیاس هکذا کل و ب ولاشیٔ من ب ا ینتج من ثانی الاول لاشیٔ من و ا فان جعلت النتیجة صغری المقدمة الثانیة ینعدم شرط انتاج الثالث اعنی ایجاب الصغری وان جعلت کبری لکبری القیاس یحصل ضرب الثالث من الشکل الرابع المنتج للسالبة الکلیة مع ان المط لکبری القیاس الجزئیة واما فی الضرب الثالث اعنی لعبض ب ج وکل ب ا یحصل کل و ب کل و ا فان جعلناها کبری للصغری یحصل الشکل الرابع وینعدم شرط انتاجه وان جعلناها صغری لصغری القیاس یحصل الشکل الاول وینعدم شرط انتاجه اعنی کلیة الکبری واما فی الضرب الخامس اعنی کل ب ج وبعض ب ا یحصل کل و ب وکل و ج فان جعلناها صغری الکبری القیاس ینعدم شرط انتاج الشکل الاول وان جعلناها کبری لکبری القیاس هکذا لعبض ب ا وکل و ب یحصل الشکل الرابع وینعدم شرط انتاجه واما فی السادس اعنی کل ب ج وبعض ب لیس ا یحصل کل و ب وکل و ا فان جعلناها المقدمة الاولی صغری لکبری القیاس ینعدم شرط انتاج الشکل الاول وان جعلناها کبری یحصل الشکل الرابع وینتج لعبض ا لیس و تضمنه الی المقدمة الثانیة یحصل الشکل الاول وینعدم شرط انتاجه ولایخفی ان لعبض الاحتمالات فی غایة الظهور ولذلک ترک الشارح الاشارة الیها وانما ذکرنا احاطة لجمیع الاحتمالات تسهیلا للمبتدی **قال** فقد ینتج فی المقدمة الکلیة لعل تخصیصهم الافتراض بالجزئیات لعدم الاعتداد بالشکل الرابع **قال** فلا ینتقض فلذلک النقوض فیها لکون السالبة المستعملة فی تلک النقوض بسیط **قال** محکوم علیه ایجابا اوسلبا **قال** والاصغر

ليس مما هو اوسط آه اى على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بل بالامكان
فجاز ان يخرج الى الفعل وليس المراد ان الاصغر ليس اوسط بالفعل بحسب الاحتمال العقلى فيكون له انه يجوز
ان يكون اوسط بالفعل فيلزم استدراك قوله فجاز ان يكتفى بالقوة آه وان يكون تعريفه على ما قبله تفريع
الشئ على نفسه على ما وهم قال وكل مركوب زيد فرس بالضرورة لا يقال لو صدق هذه القضية يصدق
لا شئ من مركوب زيد حمار بالضرورة وهى لا ينعكس الى لا شئ من الحمار بمركوب زيد دائما فكيف يصدق
كل حمار مركوب زيد بالامكان لانا نقول امكان الايجاب لا ينافى دوام السلب نعم لو استلزم الدوام
الضرورة كان منافيا له وبما ذكرنا ظهر انه لو انعكست الضرورية كنفسها بطل القياس المذكور لتحقق التنافى
بين المقدمتين قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى اليه اى نعد يا صادقا مطابقا للواقع كما يدل
عليه قوله لا مثلا يصدق آه فلا يرد ان تعريفه على ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تعدية الحكم عدم جعل
الاصغر مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد فعليه كذلك لتعدى الحكم اليه قال وكذلك اى
مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة حذفنا الضرورة المخصوصة اللادوام الجزئى فلعدم انتاجه فى
الكبرى فى الشكل الاول لا يضم الى النتيجة قال فلاندراج البين اى اندراج الاصغر تحت الاوسط
بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل فى جميع ضروب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى قال فان
الكبرى آه اثبت الاندراج البين بقياس استثنائى استثنى فيه عين المقدم فانتج عين التالى ولا يخفى ان
القياس المذكور جار فى القضيات الاربع فيلزم كون النتيجة فيها كالكبرى اجاب الشارح رح فى شرح المطالع
بانه لا شك فى ان جميع اختلافات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة فى الكبرى الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى
احدى الوضعيات الاربع هى ان الاصغر اكثر ما دام اوسط والاوسط واجب الحذف من النتيجة ولما
حذف الاوسط منها نظر فى جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة قال وان كان الاوسط
مستلزما للكبرى بالضرورة هكذا وقع فى شرح المطالع ولا يخفى ركاكته لانه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان
الاوسط مستلزما للاكبر لشموله له ولا على قوله فاذا كان ثبوت الاوسط له دائما وهو ظاهر ولان كون ثبوت
الاكبر اوسط الاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط متحقق سواء كان الاوسط مستلزما للاكبر بالضرورة او لا
والصواب ما قال المحقق التفتازانى من انه لما كان الاوسط مستلزما للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر
بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقيت والضرورة لان دائم الدائم للشئ دائم لذلك الشئ وكذا
الضرورى للشئ ضرورى لذلك الشئ وانا رد فنا قال فلان الصغرى آه هذا التعليل نقله الشارح رح فى
شرح المطالع عن البعض ثم قال وفيه ما فيه ولعل وجهه ان اللازم منه ان لا ينتج ضم لا دوام الصغرى

مع الکبری لا ان لا یکون النتیجۃ کالصغری فی اعتبار اللادوام معہ فان الاوسط اذا کان مستدیما للاکبر فبای
جہۃ ثبت الاوسط للاصغر کان النتیجۃ مقیدۃ بہا ولا یتوقف ذلک علی انتاج اللادوام السالب فی صغری
الشکل الاول وعلل صاحب المطالع بان حمل الاکبر علی الاوسط وان کان مقید الدوامیۃ الوصل لکن لا یلزم منہ
ان یکون مقتصرا علی ثبوت الاوسط بل یجوز ان یکون دایما لکل ما ثبت لہ الاوسط فلا یصدق لادوام الاصغر
کقولنا کل انسان ضاحک لادایما وکل ضاحک انسان مادام ضاحکا مع کذب کل انسان حیوان
لادایما قال المحقق التفتازانی ولا یخفی ان ہذا انما یتم علی تقدیر ان تفسیر القضیۃ بما دام الوصف لا لاجل
الوصف ولا بشرط الوصف **قال** وان فسرت آہ ذکر ہذا الشق لترویج السوال وافادہ انہا مع الصغری
الدایمۃ ینتج ضروریۃ والا فالمشروطۃ المذکورۃ فی الموجبات ما فیہا الضرورۃ بشرط الوصف والقصد بیان
الاختلاطات من الموجہات المذکورۃ سابقا وما قیل فی الجواب باختیار الشق الاول من ان انتاجہ الضروریۃ لانہا
انتاجہ الدایمۃ لاستلزام الضرورۃ الدوام الا انہ اختار فی بیان الانتاج الدوام دون الضرورۃ لیدخل
فی الضابطۃ ان النتیجۃ کالصغری فلیس بشئی لانہ قال فی شرح المطالع واعلم ان تمام البرہان علی الانتاج
بیان عدم لزوم الزاید لان الدعوی فی جہۃ النتیجۃ اخص الجہات اللازمۃ للقیاس **قال** فاللازم لیس
الا ان آہ ہذہ القدر کاف فی اثبات عدم انتاجہا مع الصغری الضروریۃ ضروریۃ اذ الضرورۃ الوصفیۃ
لیست ضروریۃ ذاتیۃ الا انہ زاد قولہ لکن وصف الاوسط اہ ترویجا للسوال بانہ لا یبقی الضرورۃ اصلا فضلا
عن الضرورۃ الذاتیۃ **قال** لانا نقول اہ جواب باختیار الشق الثانی واثبات للمقدمۃ الممنوعۃ
اعنی انتاجہا مع الضروریۃ ضروریۃ قیاس علی ہیئۃ الشکل الاول من متصلتین **قال** لان المشروطۃ الخاصۃ
اخص اہ من المشروطۃ العامۃ والوقتیتین لم یعتبر خصوصہما من المطلقۃ العامۃ والممکنتین واعتبر خصوص الوقتیۃ
منہا لاشتراکہا مع الوقتیۃ فی عدم الانعکاس **قولہ** والوقتیۃ من السبع الباقیۃ من قبیل العطف علی
معمولی عاملین والمجرور لیس عدم ولذا وقع فی بعض النسخ والوقتیۃ اخص من السبع الباقیۃ وعلی
ای تقدیر الصواب من الستۃ الباقیۃ او اخص من السبع الباقیۃ لان المفضل لا یکون داخلا فی المفضل
علیہ من التفضیلیۃ ویکون داخلا فی المفضل علیہ بالاضافۃ علی ما صرح بہ فی الشرح الرضی **قال** لجواز ان یکون
اہ بناء علی ان الدوام لا یستلزم الضرورۃ والامتنع ثبوتہ بالامکان وکذا قولہ فی ما سیاتی **قال** لجواز
ان یکون المسلوب عن الشئی بالامکان ثابتا لہ دایما **قال** لما ذکرنا من اتفاقہما فی الکیف **قال** لان
قید الوجود اہ ای فی المقدمتین مطلقتان ای ان کانت مقدمتین بالدوام او ممکنتان ان کانتا مقدمتین
باللاضرورۃ او مطلقۃ وممکنۃ ان کانتا مختلفتین **قال** ان الدوام لا یصدق علی الصغری تخصیص الصغری

بالذكر لان الكلام في حذف الضرورة منه والا كالمقدار عدم صدق الدوام على شيء من المقدمتين فاذا كان الاختلاط ان المذكوران اخص الاختلاطات فظاهر واخص الاختلاطات المشروطة مع الضرورية او الوقتية مع الضرورية

قوله وتفصيله يطالب من شرح المطالع واعلم ان الصغرى الضرورية او الدائمة مع الفعليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج ما ذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة جنسية لادائمة في الثلثة الاول ولا ضرورية في الوقتية حينية مطلقة في الاخيرة فاذا صدق كل ج ب دايما وكل ج ا بالاطلاق العام ينتج لبعض ب احيين هو ب اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر جنسا بالاتصاف الاوسط بالاصغر دايما واتصافه بالاكبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشيء من ج ا ينتج لبعض ب ليس احيين هو ب لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتاما انتهى ومقصوده الاعتراض على القوم بانهم قالوا النتيجة فيهما كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون اخص قضية يلزم القياس وفيما نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزمهما ما ذكروه يلزمهما الاخص من ذلك قال الشارح في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزايد ان الاعتبار في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان ما في شرح المطالع موافق لما في هذا الشرح فانه مبني على ان كون نتيجتها كالكبرى لا ينافي كون نتيجتها القضايا المذكورة قال انما ليتم لو بين فيهما امتناع الايجاب قال المحقق التفتازاني والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فاذا اتى تصوره امتناع السلب فقد تم المطلوب وللخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة موجبة وكثيرا ما ينتج الموجبة من السوالب بالعكس في الاستدلال لا بان فان النتيجة ينتج احسن المقدمتين بطل لان هذه القاعدة انما ثبتت باستقراء الجزئيات فلو ثبت شيء من الجزئيات لما كان دور التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي بالعكس قال من العكس والخلف اه ليرتد الى الشكل الاول في جميع ضروبها الا في الخامس فان فيه عكس الكبرى وجعلها صغرى الخ ثم عكس النتيجة الا في السادس فان فيه بالافتراض فقط

قال قد علم في فصل القياس حيث مر ان المتاخرين اشترطوا كذب السالبة في الضرب الثلثة لاحد الخاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون صغرى الثامن من احد الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبرى اه مما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دليله واما قيل من وجه عدم الذكر من انه ليتم بما ذكره للثامن كما يشعر به قوله ومن ههنا يظهر اه فليس بشيء لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراط في الثامن حتى يظهر منه اشتراط في السابع قال الفصل الثالث في الاقترانيات اه كما ان الحمليات قطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد يكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

موجود وقد يكون نظرية كقولنا كلما وجد الممكن وجد واجب الوجود فمست الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية
والاقترانية لا سيما في الهندسية المشتملة عليها كتاب اقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم
زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقترانية الحملية تغنين عن ذكرها وليس بشيء لما بين احكامهما من الاختلاف
الواضح **قال** سواء كان تركيبا ه اما تسمية الاول فظ واما تسمية الثاني فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم
قال القسم الاول هذا قسيما جعل اولا لان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقية وعلى المنفصلة مجاز **قال**
وهو غير معتبر اه اي ما يتركب من المنفصلات قسيما ثانيا لاشتماله على الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة
والحملية ثالثا لاشتماله على المتصلة **قال** بحسب تركيب لسالبتين بل بحسب كونهما من الخاصتين ولم يتعرض له لكن نتائج
التركيب في عدم تحقق الضروب الثلثة فيها **قال** وصدق منع الخلو عليهما سواء كانتا مانعتي الخلو او
حقيقيتين او مختلفتين **قال** فانه لو كان المقدمتان مانعتي الخلو بالمعنى الاعم ليشمل الحقيقية ايض **قال**
وينعقد فيه الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول مامر ومثال الشكل الثاني قولنا دائما كل اب وكل ج د ودائما
اه اما لا شيء من ه د او كل ور ينتج دائما اما كل اب ولا شيء من ج ه او كل در ينتج ومثال الشكل الثالث قولنا
دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما كل ه و ج او كل در ينتج دائما اما كل اب او بعض و ه او كل ور ومثال
الشكل الرابع قولنا دائما كل اب او كل ج د ودائما كل ه ج او كل در ينتج دائما اما كل اب او بعض و ه او كل ور
قال ما يتركب من الحملية والمتصلة واقسام اربعة لان الحملية اما ان يكون صغرى او كبرى وايا ما كان فالمشترك
بها اما مقدم المتصلة او تاليها فالاول كقولنا كل اب وكلما كان ب ج فكل ج ه والثاني كقولنا كل اب وكلما كان
ج ه فكل ه ب والثالث كقولنا كلما كان اب ج د وكل ب د والرابع وهو المطبوع ما ذكره الشارح قوله وينعقد فيه
الاشكال فالاول كما مر والثاني كقولنا كلما كان اب فج د ولا شيء من ج ه والثالث كقولنا كلما كان اب فج د ولا شيء
من د ه والرابع كقولنا كلما كان اب فد ج وكل ه د **قال** لجواز كونها اكثر من اجزاء الانفصال وانما حمله
المصنف لبعده عن الطبع **قال** ولنفرض اه اشارة الى احتمال اخر تركه المص لبعده عن الطبع وهو ان يكون الحمليات
بعدد اجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من الحمليات مشاركا لجزء من اجزاء الانفصال **قال** من الشكل
الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة اعني ليس اب وكلما تحقق نقيض الاوسط
تحقق الطرف الاخر اعني ه ز ينتج قد يكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن ج د لم يكن
اب كلما لم يكن ج د فه ز ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فه ز يصدق احد الطرفين اي ه ز **قال** لان العلم بصدق
الاتفاقية اه اي المتصلة موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اي الثاني اذ لابد فيها سواء كانت عامة او خاصة
من صدق الثاني فلهذا اكتفى ولو استفيد منه العلم بصدق احد الطرفين اعني التالي لانه لا يمكن استفاده

صدق المقدم فی الاستثنائی المتصل مطلقا یلزم الدور وہذا التوجیہ ہو الموافق لما فی شرح المطالع حیث
قال لان العلم بصدق الاتفاقیة مستفادة من العلم بصدق التالی ولو استفید العلم بہ ہہنا لزم الدور فذرح
یکون التعرض الکذب فی جمیع موارده استطرادیا وانما لم یتعرض لبیان عدم انتاج الرفع منہا لان المتصلة
الاتفاقیة لا یمکن انتاج الرفع منہا لان صدق التالی فیتعین فیہا وکذا المقدم انتاج المنفصلة الاتفاقیة
لظہور حالہا بالقیاس علی المتصلة بان یقال صدق المنفصلة الاتفاقیة موقوف علی صدق احد طرفیہا
ان کانت مانعة الجمع او کذبہ ان کانت مانعة الخلو فلو استفید العلم بصدق احد طرفیہا اعنی التالی فی الاتفاقیة
او کذبہ منہا لزم الدور والمناقشة لان المعلوم سابقا صدق احد الطرفین علی التعیین لازم فی الاتفاقیة
والمستفاد صدقہ علی التعیین مدفوعة لان العلم بصدق احد الطرفین علی التعیین لازم فی الاتفاقیة المنفصلة
ولک ان تقول فی توجیہ عبارة ان العلم بصدق الاتفاقیة متصلة کانت او منفصلة موقوف علی العلم
بصدق احد طرفیہا اعنی التالی فی الاتفاقیة المتصلة وبصدق احد طرفیہا مطلقا فی المنفصلة الاتفاقیة
المانعة جمع او کذبہ فی المنفصلة الاتفاقیة المانعة الخلو وعلی صدقہ وکذبہ معا فی حقیقیة الکلمة اذ فی قولہ
او کذبہ لمنع الخلو فلو استفید العلم بصدق احد الطرفین اعنی التالی فی المتصلة او مطلقا فی المنفصلة
المانعة الجمع او بکذبہ فی مانعة الخلو لزم الدور ح یکون ذکر قولہ او کذبہما فقط استطرادیا اذ لا دخل لکذب
الاتفاقیة فی الانتاج وعلی کلا التوجیہین یندفع ما اورده المحقق التفتازانی من ان تقریر المتن سد فی غایة
الفساد لانہ جعل کلا من الموقوف والموقوف علیہ الحکم بصدق احد الطرفین او کذبہ وجاز ان یکون الطرف
الموقوف غیر الطرف الموقوف علیہ فلا یلزم الدور تقدیر یا قیل **قال** او کلمة الاستثنائی رد دبین الامرین
علی طبق المتن وذکر اتحاد وقت الاتصال والانفصال والاستثناء لقولہ اللہم اذا کان آہ اشارة الی
جزئیة کما ذکر کلاہما فی شرح المطالع طبق المتن بلفظ اللہم اشارة الی قلتہما بالنسبة الی کلیة الشرطیة
فلذا لم یقل وثالثہا احد الامور الثلثة **قال** والمراد بکلیة الاستثناء آہ سواء کان حملیة اذا کانت الشرطیة
مرکبة من حملیتین او شرطیة بان تترکب من شرطیتین او من شرطیة وحملیة عموم اللازمان والاوضاع دون
عموم الافراد بقرینة ان الاستثناء جزء من الشرطیة وکلیتہا بعموم اللازمان والاوضاع **قال** من الشکل
الثالث بان یقال کلما کان الواجب والجزء موجودین کان الواجب موجودا وکلما کان الواجب والجزء
موجودین کان الجزء موجودا ینتج القضیة المذکورة ومنا سمعت منا فی تحقیق انتاج ہذا الدلیل وعدمہ مما لا مزید
تحقیق
علیہ فی بیان قول السید السند قدس سرہ وہہنا نکتة آہ **قال** ولیس لو لا فع اصلا لا امتناع وجود الجزء
الذی لا یتجزی عندہم **قال** فلا یلزم من وجوده ای من حیث ماہیتہ وان استلزامہ بواسطة خصوصیة المادة

المساواۃ قال المص فی لواحق القیاس عد القیاس المرکب من لواحق القیاس لان المرکب فرع البسیطۃ وتابعہ والاستقراء والتمثیل لعدم افادتہما الیقین قال فیکون ہناک قیاسات آہ فبالنظر الی نتائجہا قیستہ وبالنظر الی المط قیاس واحد قال وہو مرکب من قیاسین آہ فہو قسم القیاس المرکب وعدہ من اللواحق بالفرادہ لواسطۃ خصوصیۃ کونہ خلفا قال احدہما استثنائی لما کان القیاس منحصرا فی الاقترانی والاستثنائی وجب ردہذا القیاس وتحصیلہ الی ذلک وقد وقع اختلاف عظیم فیہ والذی استقر رای الشیخ علیہ انہ مرکب من الاقترانی والاستثنائی قال من متصلۃ وحملیۃ اہ فی شرح المطالع ویکون ہذا ابدا مرکبا من قیاسین احدہما اقترانی مرکب من متصلتین احدہما من الملازمۃ بین المطلوب الموضوع علی انہ لیس بحق ونقیض المط وہذہ الملازمۃ بینہ بذاتہا والاخری الملازمۃ بین نقیض المط الموضوع علی انہ حق وبین امر محال وہذہ الملازمۃ ربما یحتاج الی البیان فینتج نتیجۃ من المط علی انہ لیس بحق ومن الامر المحال وثانیہما استثنائی المشتمل علی متصلۃ لزومیۃ ہی نتیجۃ ذلک الاقترانی واستثناء نقیض التالی لینتج نقیض المقدم فیلزم تحقق المط تلخیصہ لو لم یتحقق المط لیتحقق نقیضہ ولو تحقق نقیضہ لیتحقق نقیضہ ولو تحقق نقیضہ لیتحقق المحال لکن المحال لیس بمتحقق فنقیض المطلوب لیس بمتحقق فالمطلوب متحقق انتہی وہہنا اعتبر ترکیب الاقترانی من متصلۃ وحملیۃ ہی المقدمۃ فی نفس الامر مطلقا لطول المسافۃ کما یظہر من المثال المذکور فی الشرح قال الاستقراء الذی عد من اللواحق فلا یرد ان القول صرحوا بانقسام الاستقراء الی تام وہذا القیاس المقسم الی ناقص وہو الاستقراء المتعارف المقدم من اطلاق لفظ الاستقراء قال ہو الحکم علی الکل اہ فیہ تسامح لان الاستقراء حجۃ موصلۃ الی التصدیق الذی ہو الحکم الکلی لا نفسہ فہو تعریف الغایۃ المرکبۃ علیہ کما ان قولہم ہو تصفح امور جزئیۃ لیحکم بحکمہا علی امور یشتمل علی تلک الجزئیات تعریف لہ بالسبب وحقیقیۃ معلومات تصدیقیۃ یحصل من تصفح الجزئیات یستلزم معلوما تصدیقیا متعلق بکل یشتملہا قال لوجودہ فی اکثر جزئیاتہ ای فی نفس الامر اعند المستقری والا لما افادہ الحکم علی الکل قال لانہ لو کان موجودا یعنی ان الاصل ان یکون القیود فی التعریفات للاحتراز فیکون قید الاکثر للاحتراز عن الجمیع فلا یرد ما اوردہ المحقق التفتازانی من ان الحکم اذا وجد فی جمیع الجزئیات یکون قد وجد فی اکثرہا ضرورۃ قال موجود فی جمیع جزئیاتہ ای فی نفس الامر کما ہو عند المستقری لم یکون استقراء ای ناقصا معدودا من لواحق القیاس بل قیاسا مقسما فی الحقیقۃ وان لم یکن فی صورۃ القیاس کما ان الاستقراء الناقص اذا اورد علی سبیل تردید الموضوع بین الجزئیات یکون فی صورۃ القیاس المقسم ولیس ذلک حقیقیۃ فلا یرد ما قیل انہ انما یکون قیاسا مقسما لو کان تحصیل الحکم الکلی بتردید الموضوع بین الجزئیات والحکم علی کل واحد بالاکبر اما لو کان بمجرد الحکم علی کل واحد بالاکبر اما لو کان بمجرد الحکم

ف متصلۃ و نتیجہ

علی کلواحد کما فی صورة تتبع الاکبر ولا تفاوت بین الاکثر والجمیع وتحقیقه ما ذکره قدس سره فی حاشیة شرح التجرید
لا بد من حصر انه کلی فی جزئیاته ثم اجراء حکم واحد علی تلک الجزئیات لیستعدی ذلک الحکم الی ذلک الکلی فان کان
فی ذلک الحصر قطعیا بان یتحقق ان لیس له جزء ان اخر کان ذلک الاستقراء تاما وقیاسا مقسما فان کان ثبوت
ذلک الحکم بتلک الجزئیات قطعیا ایضا فاد الحکم بالقضیة الکلیة والا کان ظنیا افاد الظن بها وان کان ذلک
الحصر ادعائیا بان یکون ههناک جزئی آخر لم یذکره ولم یستقرء حاله لکنه ادعی بحسب الظن ان جزئیاته ما ذکر فقط
افاد ظنیا فالقضیة الکلیة لان المنفرد الواحد ملحق بالاعم الاغلب فی غالب الظن ولم یفید نفیا لجواز المخالفة
انتهی کلامه وهو تحقیق نفیس یفید فرق الجلی بین القیاس المقسم والاستقراء الناقص والشک الذی عرض
لبعض الناظرین من انه لا یجب ادعاء الحصر فی الاستقراء الناقص کما یشهد به الرجوع الی الوجدان فمدفوع
فانه اراد به عدم التصریح به فمسلم وان اراد عدمه صریحا وضمنا فمم فانه یتعدی الحکم الکلی بدون الحصر قال
التمثیل حکم فی جزئی اه فیه ایضا تسامح لتعریف الشئ بثمره المترتب علیه وحقیقته معلومات تصدیقیة یفید
اثبات الحکم فی جزئی لثبوته فی الاخر لاجل معنی مشترک بینهما موثر فی ذلک الحکم والمراد بالجزئی الجزئی الاضافی
للمعنی المشترک بل ما یشتمله المعنی المشترک سواء کان محمولا علیه او لا علی فی شرح المطالع من ان الاستدلال بها
اما بالاشتمال او بالاستلزام والاول واما باشتمال الدلیل علی المدلول وبالعکس او باشتمال امر ثالث
علیهما والاظهر ان یقال اثبات حکم لامر فی ثبوته فی اخر لعلة مشترکة بینهما قال والمشترک علة لکونه
موثرا فی الحکم وجامعا لجمعه الاصل والفرع فی الحکم قال واثبتوا علیه المشترک آه خص اثبات العلة بینهما
لکونها اشهر الوجود المفید للعلیة قال احدهما الدوران وقد یعبر عنه بالطرد والعکس ای الاستلزام وجودا
عدما قال السبر والتقسیم فی القاموس السبر امتحان غور الجرح وغیره والمراد امتحان اوصاف الاصل انها یصلح
لعلیة الحکم قال اما الدوران آه یعنی ان الدوران لازم اعم من العلیة ولا یلزم کون المدار علیه للحکم حتی
یستلزم وجود فی الفرع وجود الحکم فیها قال مع تسلیم صحة الحصر بان یکون مرددا بین النفی والاثبات قال
لجواز ان یکون اه وبهذا ظهر ان التمثیل لا یکون مفیدا للیقین الا اذا ثبت علیه الجامع وعدم کون خصوصیة
الاصل شرطا او خصوصیة الفرع قطعا لکن تحصیل العلم لهذه الامور صعب جدا ولذا لم یقسموا التمثیل الی ما یفید
الظن کما قسموا الاستقراء قال یجب علیه النظر بموادها ای النظر فی القضایا من حیث ذاتها مع قطع النظر
عن ترکیبها لهیئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط الشرائط فی الصغری والکبری بحسب الکمیة او الکیفیة او الجهة
لیس نظرا فی مواد الاقیسة بکونها مختصة بهیئة مخصوصة قال والیقین هو اعتقاد اه حقیقة الیقین اعتقاد
بسیط وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الا انه اذا لوحظ تفصیله یرجع الی اعتقادین فان الجزم تفصیله

اعتقادیۃ بہ انہ لایکون الا کذا قال انہ لایمکن الا انہ یکون الا کذا ای لایجوز العقل نقیضہ لا انہ لا ممکن فی
نفس الامر ذلک لا اذ ذلک لاعتقاد الا لزم انحصار الیقین فی القضایا الضروریۃ قال لان الحاکم ہذا وجہ
ضبط الاقسام الثابتۃ ولیس دلیلا عقلیا للانحصار کما لایخفی قال اما الفعل ان بدون استقامۃ فی الحسی
قال او الحس معنی کونہ حاکما انہ لایتوقف حکم العقل بعد الاحساس علی امر آخر فکانہ الحاکم بخلاف ما اذا کان
الحاکم مرکبا فانہ یتوقف الحکم ح علی انضمام قیاس خفی قال بمجرد تصور الطرفین سواء کان بدیہیا کالمثال المذکور
او نظریا کنحو الممکن یحتاج فی وجودہ الی مرجح وقد یتوقف الحکم فی الحکم الاولی بعد تصور الاطراف اما النقیضان
الغریزۃ کما للصبیان والبلہ واما التدنس الفطرۃ بالعقاید المتضادۃ للاولیات کما یکون لبعض
العوام او الجہال قال والکل اعظم من الجزء ای الکل المقدر ای اعظم المقدار من جزئیۃ المقداری
قولہ ان لا تعین ای یکون تصورات اطرافہا ملزومۃ لقیاس یوجب الحکم فیہا وہی قرینۃ
من الاولیات قال لم یکن تلک القضایا مبادی الاول ضرورۃ احتیاجہا الی تحصیل قیاس مشتبہا فیہ
انہ یجوز ان یحصل للذہن مرتبا فیکون مبادی الاول والجواب انہ یکون من الحدسیات والمفروض
انہ لیس من الاقسام الباقیۃ قال فان من تصور الاربعۃ وہما متیرکب من اربع وحدات والزوج
ہو کون العدد مشتملا علی عددین لانفصال احدہما علی الاخر وہو غیر الانقسام ولذا اذا تردد الذہن فی
فردیۃ عدد وزوجیۃ قسمۃ فان القسم لمتساویین حکم بانہ زوج والا حکم بانہ فرد فما قیل ان الزوجیۃ ہو الانقسام
بمتساویین والانقسام بمتساویین وہم قال فہی المشاہدات سواء کانت جزئیۃ کقولنا ہذہ النار حارۃ او
کلیۃ نحو کل نار حارۃ فان الاحساس بالجزئیات الکثیرۃ افید للنفس لقبول الحکم الکلی والفرق بینہ وبین الاستقراء
ان الاستقراء یحتاج فیہ الی حصر الجزئیات اما حقیقیا او ادعائیا کما مر قال والکان من الحواس الباطنۃ
اختلف فی ان ہذہ القوۃ ہی ما ذا من احدی القوی المدرکۃ المشہورۃ ام غیرہا قال الامام کلا القولین یحتمل
ثم انہ اذا کانت احدہما فالظاہر انہا الوہم فالمعانی الجزئیۃ الجسمانیۃ التی یکون ادراکہا بحصولہا نفسہا تسمی
وجدانیات والتی ادراکہا بمثالہا تسمی وہمیات کذا افادہ بعض الفضلاء فی تعلیقاتہ علی شرح مختصر الاصول
والشارح اطلق الوجدانیات ہہنا علی ما یشتمل القسمین ولذا لم یذکر الوہمیات قسما سابقا من الضروریات ومن
الوجدانیات وما نجدہ بنفوسہا بالآتنا کشعورنا بذواتنا او بافعال ذواتنا قال بواسطۃ السماع اہ ولا بد مع
ذلک من انضمام قیاس خفی وہو انہ خبر قوم یستحیل تواطؤہم علی الکذب وکل خبر کذلک فمدلولہ واقع الا
ان العلم بہذا القیاس حاصل بالضرورۃ ولذا لم یفید المتواتر العلم بالبلہ والصبیان بخلاف خبر الرسول فانہ
یفید العلم النظری ولاحتیاجہ الی قیاس فکری ویشترط فی المتواترات یکون مستندۃ الی الحس فیکون

تنبیہ

الحاصل من التواتر علما جزئیا من شانہ ای یحصل بالاحساس ولعلہ ترک ہذا القید لان احاطۃ العقل تواطوہم
علی الکذب لا یکون الا فی المحسوس قال فہی المجربات ولا بد فیہا من انضمام قیاس خفی او ہو ان الوقوع
المتکرر علی نہج واحد او اکثری لا یکون اتفاقیا بل لا بد لہ من سبب وان لم یعرف ماہیۃ ذلک السبب
واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا قال وان لم یحتج الی تکرر آہ ہذا مخالف لما فی شرح
المواقف من انہ لا بد فی الحدسیات من تکرار المشاہدۃ ومقارنۃ القیاس المقارن الخفی کما فی المجربات وما
بینہما ان السبب فی المجربات معلوم السببیۃ مجہول الماہیۃ ولذا کان القیاس المفارق علی جزء واحد او ہو انہ
لو لم یکن بعلۃ لم یکن دائما واکثریا ان السبب فی الحدسیات معلوم النسبۃ وغیر ذلک کانت المقارن لہا قیاسیۃ
مختلفۃ بحسب اختلاف العلل فی ماہیاتہا انتہی والحق ان الحدسیات لا یحتاج الی المشاہدۃ فضلا عن تکررہا
فان المطالب العقلیۃ قد یکون حدسیۃ قولہ والامر حلی لانہ لا یخفی بعد التعریف ما ہو المراد قال من حرکتین
حرکۃ لتحصیل المبادی وحرکۃ لترتیبہا قال اذ لا حرکۃ فیہ ای لا یلزم فیہ حرکۃ من الحرکتین لجواز ان تسنح المبادی
والمطلوب معا فی الذہن من غیر تقدم شوق وطلب قال وحقیقیۃ ای تسنح المبادی اہ یعنی ان انتفاء الحرکۃ
الثانیۃ لازم فی الحدس سواء وجدت الحرکۃ الاولی اولا قولہ والمجربات اہ وکذا المتواترات الا انہ لم یذکرہا
لاشتمالہا القید الا حکاما جزئیا ثابتۃ من شانہ ان یحصل بالاحساس فہی لا تستعمل فی العلوم قال فی عبارۃ مسامحۃ
باقامۃ اصل الیقینیات مقامہا قال علیۃ للنسبۃ الاکبر ای الاصغر فی الذہن ای علۃ للثبوت بثبوت
الاکبر للاصغر قال لانہ یعطی اللمیۃ فی الذہن وفی الخارج یعنی اعطاء اللمیۃ فی الذہن اعطاء السبب
فی التصدیقات ومعنی اعطاء اللمیۃ فی الخارج اعطاء سبب الحکم فی الوجود الخارجی علی ما فی شرح المطالع
فہو لفظ اللمیۃ علی الاطلاق فیکون کاملا فی افادتہا فلذلک سمی برہان لمیا فاندفع ما قیل ان ذکر اعطاء
اللمیۃ فی الذہن مستدرک لاشتراکہ بین البراہین قال لانہ مفید انیۃ النسبۃ فی الخارج ای تحقق النسبۃ بین الاصغر
والاکبر فی خارج الذہن دون لمیتہا ای فی الخارج قال وہی قضایا یعترف بہا جمیع الناس
لم یرد بالناس الاستغراق الحقیقی اذ لا قضیۃ تعترف لہا جمیع افراد الانسان بل العرفی ای من اہل قرن او
اقلیم او بلدۃ او صناعۃ او غیر ذلک ولا بد من اعتبار الحیثیۃ ای یحکم بہا العقل لاجل اعتراف الناس لیخرج
الاولیات او یقید القضایا بغیر الیقینیۃ بقرینۃ القسم والقول بانہ یجوز ان یکون بعض القضایا من الاولیات
باعتبار ومن المشہورات باعتبار یا فی جعل کل منہا قسیما للمتقابلین اعنی الیقینیات وغیرہا فانہ لا یمکن ان یکون
قضیۃ یقینیۃ باعتبار غیر یقینیۃ اذ لا اجتماع الیقین بغیرہ وبہذا ظہر فساد ما قیل الجدل قیاس مؤلف من قضایا
مشہورۃ او مسلمۃ او الخالیۃ فی الواقع لیقینیۃ او اولیۃ علی انہ لیستعمل کم تداخل الصناعات الخمس قال

من الحمیة آه فی القاموس حمی من الشیء کرضی حمیة ومحمیة کمنزلة الف قال والغرض منه الزام الخصم ای اسکاتہ فان الجدلی قد یکون مجیبا حافظا للرأی وغایة سعیه ان لا یصیر ملزوما وقد یکون سائلا معترضا او یا الوضع او غایة سعیه ان یلزم الخصم قال یوخذ ممن یعتقد فیه لا بد ههنا البتہ من اعتبار الحیثیة او التقیید لغیر الیقینیة لئلا یرد ان الماخوذ ممن یعتقد فیه قد یکون یقینیا فلا یصح قوله والقیاس المرکب من المقبولات یسمی خطابة قال کالانبیاء والصواب بترکہ لان القضایا الماخوذة من الانبیاء قضایا یقینیة نظریة مستفادة من قیاس برہانی وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وکل خبر شانه هذا فهو صادق ولعله اراد اخبارهم فی غیر الاحکام السابقة فان کذبهم فیه جایز عقلا مع عدم وقوعه نقلا علی ما بین فی محله قال یحکم بها الحکم حکما راجحا ان کون سلب الحکم بها هو الرجحان فیخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات ویدخل التجربیات والمتواترات والحدسیات الغیر الواصلة حد الجزم ثم انهم خصوا الجدل والخطابیة بالقیاس لانهم لا یبحثون الا عنه حالا فهما قد یکونان استقراء وتمثیلا قال والغرض منها ترغیب الناس اه ای الغرض من الخطابة تحصیل احکام ینفع الناس او یضرهم لیرغبوا فی الاتیان منها او ینفروا عنه فیتم لهم امر المعاش والمعاد قال تخییل بها ای توقع تلک القضایا فی الخیال لا تاثر النفس بالقبض او البسط اما وجبتین للتنفر او الرغبة وذلک لان النفس اطوع للتخییل من التخییل لتصدیق لانه اغرب والفهامه والندره ولا لقایه سواء کانت مسلمة او غیر مسلمة صادقة او کاذبة واسباب التخییل کثیرة یتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنی بغیر ذلک قال الغسل مرة ممنوعة اما بالضم عندرا الحلواء بالکسر الصفراء والتهوع بقی کردن آوردن کذا فی التاج وفی بعض النسخ معناه اما انصفه اسم الفاعل او المفعول قال والغرض منه یعنی ان الشاعر یورد المقدمات المخیلة علی هیئة القیاس المنتج للنتیجة لکونها غیر مقصودة منه بالذات انما المقصود منه الترغیب والترتیب فهما بمنزلة النتیجة له قال علی وزن لطیف قال المحقق التفتازانی الوزن هیئة تابعة لنظام ترتیب الحرکات والسکنات وتناسبهما فی العدد والمقدار بحیث تجد النفس من ادراکها لذة بخصوصیة یقال بها الذوق والانتشار شعر خواندن قال وانما قیدها بالامور الغیر المحسوسة مع ان الحکم الکاذب الموهم لا یکون الا فیها فعند الکاذبة مغن عنها للاشارة الی ان حکم الوهم فی الامور المحسوسة لیس بکاذب قال قوة جسمانیة ای حالة فی الجسم وهو اخر البطن الاوسط من ان الدماغ قال تدرک الجزئیات المنتزعة اه دون الکلیات والجزئیات المنتزعة من غیر المحسوسات قال فان الوهم والحس الخ دلیل لما یفهم من قولهم فان الحکم علی غیر الحسیات باحکامها هی ان یحکم علی غیر المحسوسات مع کونها تابعة للحس ولفظ سابقا بالباء الموحدة من السبق بمعنی پیش گرفتن یعنی انهما حاصلا للنفس

رتعقل

برتعہا نہ

ووصلا الیہ قبل العقل وہی منجذبۃ الیہما مسخرۃ لہما فلذلک لطن بہنہا فی الاحکام فی غیر ملدرکاتہا دفی بعضہا بالیاء المنقوطۃ بنقطتین من تحتہ لصیغۃ المجہول من الصدق بمعنی راندن والمآل واحد من واحدۃ ونکص من حد ضرب من النکوص بمعنی برگشتن والسفسطۃ مشتقۃ من سوف بمعنی راندن وہی الحکمۃ ومن اقسطا وہو التلبیس ومعناہ الحکمۃ المتوہمۃ قال المغالطۃ اہ المغالطۃ اعم من السفسطۃ وشمولہ القیاس الفاسدۃ الصورۃ فذکرہا ہہنا استطرادی لان الخاتمۃ فی بیان مواد الاقیسۃ قال لایکون علی ہیئۃ منتجۃ لکن یکون شبہۃ بہا ولذا یقع الغلط قال وہو المصادرۃ علی المطلوب فی الصراح المصادرۃ خون کسی را ابمال او فرخشتن یقال المصادرۃ علی کذا قال کاخذ الذہنیات ای الامور الذہنیۃ مکان الامور الخارجیۃ فان الحدوث امور ذہنی اخذ مکان الخارجی فحکم علیہ بالحدوث اذ الحادث وہو الموجود الخارجی المسبوق بالعدم قال الجوہر موجود فی الذہن فان الجواہر ہو الموجود فی الخارج والموجود فی الذہن صورتہ فقد اخذ الخارجی مکان الذہنی قال دفی اخذ وضع الطبیعۃ اجیب بانہ ان اعتبر تلک القضیۃ طبیعیۃ کان الفساد من جہۃ الصورۃ وان اعتبرت کلیۃ لو قوعہا کبری کانت الفساد من جہۃ المادۃ ولاجل الاعتبارین عدہ المصنف ہہنا من فساد المادۃ وفی الجامع من فساد الصورۃ قال وہو سوفسطائیۃ ای منسوب الی الحکمۃ المتوہمۃ فانہ بزوجہا والمشاعۃ بایکدیگر شور انگیختن قال اما امر واحد اما مطلقا کالعدد او مقیدا کالجسم من حیث الحرکۃ والسکون الطبیعی قال فلابد من اشتراکہا فی امر یاخط الخ بان یبحث من العوارض التی یلحق الموضوع باعتبار ذلک الامر المشترک لایبحث عما لایعرضہ باعتبارہ قال یتوقف علیہا ای علی نوعہا مسایل العلم ای التصدیق بہا اذ لایتوقف للمسئلۃ علی دلیل مخصوص قال فمی حدود الموضوعات ای ما یصدق علیہ موضوع العلم لا مفہوم الموضوع ولذا اختار صیغۃ الجمع کالجسم الطبیعی واجزاءہا کالہیولی والصورۃ وجزئیاتہا کالجسم البسیطۃ واعراضہا الذاتیۃ کالحرکۃ للجسم الطبیعی وخلاصۃ تصورات اطراف المسایل علی وجہ مناط الحکم قولہ سمیت مصادرات لانہ یصدر بہا المسایل انما یتوقف علیہا قال کقولنا ان نعمل اہ عدہ المحقق التفتازانی من الاصول الموضوعۃ وہو الظم اذ لا فرق بین ہذا وبین قولنا لنا ان نصل بین کل نقطتین فی قبول المتعلم لہا بحسب الظن واورد امثال المصادرۃ قول اقلیدس اذا وقع خط علی خطین وکانت الزاویتان الداخلتان اقل من قائمتین فان الخطین اذا فرجا بتلک الجہۃ التقیا لکن المقدمۃ الواحدۃ قد یکون اصلا موضوعا عند شخص مصادرۃ عند اخر فیجوز ان یختلف ذلک القول عند الشارح والمحقق قولہ ان التصدیق لوجود الموضوع فی اطراف الذی اعتبر عروض العوارض الذاتیۃ خارجا او ذہنا قولہ قد صرح فی الشفا حیث قال ووضع وجودہ من جملۃ المبادی

الصناعة التی تسمی اصولا موضوعة لانہ مقدمة مسلوکة فیہا مبینۃ علیہ الصناعة انتہی ولا یخفی لانہ ان فی المبادی مبنی التصدیقیة بما یتالف منہا ولا یلی المسائل کما وقع فی الشفا ان المبادی منہا مبرہن علی المسائل فالتصدیق بالوجود لیس منہا وان فسر بما یتوقف علیہ المسائل دخل فیہا اذ لا شک ان ثبوت الاعراض للذاتیة موقوف علی وجود الموضوع من طرف الثبوت قال بل ہو من مقدمات الشروع فیہ ومقدمة الشروع خارجة عن العلم والا لزم الدور کما مر قال الا کانت کسبیة فیہ اشارة الی جواز کون المسئلة بدیہیة اورد فی العلم اما لازالة خفائہا او لبیان لمیتہا کما صرح بہ من شرح المواقف وقال المحقق التفتازانی المسئلة لا یکون الا نظریة وہذا مما لا خلاف فیہ لاحد ما قال الشارح رہ من احتمال کونہا غیر کسبیة سہو ظاہر قال کل مقدار اما مشارک او مباین مشارکة المقدارین ان یعدہما عدد غیر الواحد کالاربعة والمباینة ما یقابلہ قال مع کونہ وسطا فی النسبة ای کونہ بین مقدارین کسبیة الی احدہما مثل نسبة الآخر الیہ کالاربعة بین الاثنین والثمانیة فانہا نصف الثمانیة کما ان الاثنین نصف بہما ومعنی کونہ ضلع ما یحیط بالطرفان ان الحاصل من ضربہ فی نفسہ مثل الحاصل من ضرب احد الطرفین فی الآخر قال یثبتہ الثبوت للشیء اہ لا خفاء فیہ بعد تصور الشیء بوجہ ہو مناط الحکم اعنی الکلیة ولا یمکن بیان لمیتہا اذ الذاتی لا یعلل فلا یکون مسئلة من العلم وبہذا اندفع ما قیل انہ یجوز ان یکون مسئلة غیر کسبیة والشارح رہ یجوزہ ولک لقد الشارح بنان البیان بعون الملک المنان عن کشف الایضاح عن وجوہ فرائد ما اودع فی الکتابین بحیث یتجلی علی منصة التحقیق ودفع الشکوک والاوہام بحیث یتحیر لسماعہ ارباب التدقیق واللہ اعلم بالصواب والیہ المرجع والمآب قد وقع الفراغ فی لیلة الجمعة تسع من شہر ذی الحجہ سنة الف وستین وسبعہ من الہجرة النبویة علی صاحبہا الصلوٰة والتحیة والحمد للہ حمدا کثیرا طیبا مبارکا

تمت

خاتمة الطبع

احسن الکلام وابلغ النظام حمد العزیز العلام الذی خلق الانسان وانطق له اللسان بمنطق فصیح وبیان ملیح ورعائث المرام وصدر المقام نعت سید الانام الذی جاء بالهدایة والبرہان لیدعوا الناس الی سواء السبیل لتوحید الرحمن وآله واصحابه اللذین سعوا فی اشاعة الدین الحق المبین وفصلوا القضایا الکلیة والجزئیة علی النسق القویم عما یوجب بازاء التصدیق والیقین وبعد فبشری لکم ایها الشائقون الی استحصال العلوم الجزیلة والراغبون لاستکساب الفنون الجلیلة الآن قد استتب طبع الحاشیة النافعة للمحصلین والوافیة للمدرسین مشتملة علی تعقل تحقیقات شامخة وتحصل تدقیقات راسخة بحل المطالب المشکلة وکشف المآرب المعضلة کانها فی نوادر المعانی عدیم السہیم الموسومة بحاشیة عبد الحکیم علی شرح الشمسیة المعروف بالقطبی المنطق وحاشیة للسید الشریف الشہیر بمیر ما مستها قبله لطبعه ایدی الطباعین وما جلد بحسن الطبع ولم یصب بلطافة وقائق معانیها عام المتعلمین فقد صنفها النحریر العلامة والحبر الفہامة راس رؤس المحققین خیر اخیار المدققین وحید العصر فرید الدہر تاج العلماء فخر الفضلا المؤید بتایید الکریم المولوی عبد الحکیم السیالکوتی کلاان تصانیفه کثیرة متداولة بین جماہیر الفحول العلماء ومقبولة عند الفضلاء الاذکیا بتصحیح العالم النبیل والفاضل الجزیل اللوذعی الیلمعی مولانا ابو المحاسن ناصر الدین احمد المشہور بمولوی السید محمد صادق علی اللکنوی فی المطبع الرفیع

العالی المتعارف اکناف العالم المنتمی الی صاحب الفتوة والکرم عین اعیان

المروة والہمم المشہور بین کافة الجمہور اعنی منشی نول کشور دام برح

اقباله بالفرح الموفور ببلدة اللکنؤ فی شہر محرم الحرام سنة ١٣٠٨

الہجریة الموافقة بشہر اگست سنة ١٨٩٠ العیسویة رجاء ان

یقبل الله تعالی ہذہ الحاشیة عند سائر الناس

وینتفع بها الطالبه ومن یشتری ومن

استنسخ لقرائتها الاساس

آمین ثم آمین

تسہیل الکافیہ شرح عربی کافیہ مصنفہ
مولوی عبدالحق خیرآبادی۔

کتب فقہ عربی

درمختار شرح تنویر الابصار۔ معتبر فتاوی
مولفہ محمد علاء الدین الحصکفی بن شیخ علی چار جلد
میں یکجائی یعنی جلد اول کتاب الطہارت سے
کتاب الحج تک۔ جلد دوم کتاب النکاح سے
کتاب الوقف تک۔ جلد سوم کتاب البیوع
سے کتاب الغصب تک۔ جلد چہارم کتاب الشفعہ
سے مسائل شتے۔

ہدایہ مع شرح الکفایہ۔ از سید جلال الدین
کرلانی بہت معروف و مستند متداول چار جلد
میں بتفصیل ذیل ساتھ شرح ہدایہ پر حاشیہ
بہت مستند لکھے گئے ہیں۔

ایضاً جلد اول و ثانی مطبوعہ سنہ ۱۸۷۹ء۔
ایضاً جلد ثالث مطبوعہ سنہ ۱۸۷۹ء۔
ایضاً جلد رابع مطبوعہ سنہ ۱۸۸۱ء۔

فتاوے قاضی خان۔ مصنفہ قاضی امام حسن
بن منصور بن محمود اوزجندی مع فتاوی سراجیہ
حاشیہ پر بڑے رتبہ کا فتاوی ہے بہت مقبول و
متداول دیگری کوشش سے بصحت تمام چھپا کر
کامل چار جلد میں بتفصیل ذیل۔
(۱) جلدیں اولین یعنے جلد اول و دوم کتاب
الطہارت سے کتاب الوقف تک
(۲) جلدیں آخرین یعنے جلد سوم و چہارم کتاب البیوع
سے تا مسائل شتے۔

شرح وقایہ جلی قلم مع کامل حاشیہ ذخیرۃ العقبے
از اخی یوسف بن جنید چلپی داخل درس تقطیع کلاں
خوشخط و صحیح۔

شرح وقایہ۔ متوسط قلم مع رسالہ دائرۃ شرعیہ
جلدیں اولین مصنفہ محمود بن صدر الشریعہ۔

ذخیرۃ العقبے۔ حاشیہ شرح وقایہ از اخی یوسف
بن جنید چلپی جو طلبا و علما میں متداول ہے۔

اشباہ و النظائر مع الحموی۔ مصنفہ شیخ بن نجیم مصری
مع شرح سید احمد حموی طلبا و اہل علم و فضل کے
نزدیک بہت قابل قدر ہے۔

ملا مہیطہ۔ حاشیہ شرح وقایہ مصنفہ ملا اخوند محمد
کتاب البیوع سے تا کتاب الوصایا بہ تحشی جدید
از مولانا محمد حسن صاحب سنبھلی مرحوم۔

کنز الدقائق محشے۔ مصنفہ عبداللہ بن احمد النسفی
مستخلص الحقائق۔ شرح کنز الدقائق۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدیں اولین مصنفہ
ابا محمد محمود بن احمد العینی۔

عینی شرح کنز الدقائق۔ جلدیں آخرین مصنفہ
ابو البرکات عبداللہ بن احمد نسفی یہ شرح کمال
مبسوط بپایہ اعتبار کی ہو جامع مسائل کلیہ در مذہب
فقہ حنفی۔

مختصر وقایہ محشے۔ از عبید اللہ بن مسعود صدر الشریعہ

عمدۃ البضاعۃ فی مسائل الرضاعۃ۔ مصنفہ
مولوی محمد تراب علی بن شجاعت علی بچوں کے
دودھ پلانے کی حد میعادی از راہ شریعت۔

قدوری محشے۔ مصنفہ ابو الحسین بغدادی۔

شرح الیاس۔ مصنفہ محمود بن الیاس۔

مختصر نافع۔ فقہ مذہب امامیہ مصنفہ جناب
محقق ابو القاسم رحمہ اللہ۔

ہدایۃ الہدایہ۔ فقہ مذہب امامیہ از علامہ شیخ
محمد بن الحسن۔

بیچم صاحب کی عجیب و غریب گولیان

BEECHAM'S
PATENT PILLS
ST HELENS LANCASHIRE

سالہا سال سے بیچم صاحب کی گولیان تمام عالم مین
فروخت کیجاتی ہین اور انکی بکری دنیا کی تمام دواؤن سی بدرجہا زیادہ ہے
انیسوین صدی مین کوئی دوا ایسی سریع الاثر مفید اور عمدہ ایجاد نہین
ہوئی جیسی بیلسماتی گولیان ہین ۔ جن لوگون نی انکا ایک مرتبہ استعمال
کر لیا ہی وہ اور کسی دوا کو چھوڑتے بھی نہین اور متفق ہین کہ ان گولیون کا
ایک ایک بکس ایک ایک اشرفی کو بھی سستا ہی ہر عمر اور مزاج کی مرد و عورت کو برابر فائدہ ہوتا ہی ۔ اس سی
کوئی نقصان نہین ۲۰ منٹ مین مرض کو فائدہ دیتی ہین ۔ یہ صرف نباتات سی بنتی ہین ان مین کشتہ سی نہ پارہ نہ
چربی اور نہ کوئی ایسی شی جس سے کسی مذہب کے آدمی کو شک ہو قیمت بہت ارزان ہر بکس مین جو ۱۲ ار کو ملتا ہی
۶۰ گولیان گویا ۱۵ روز کی خوراک جتنی بیماریان خون کی خرابی سے پیدا ہوتی ہین اور جسقدر کہ تکلیف
شکم اور جگر کی نادرستی سے ہوتی ہین انکے استعمال سے بالکل دور ہو جاتی ہین ۔ کسی شخص کو اگر امراض
مندرجہ ذیل کی شکایت ہو تو انکا استعمال کرین ہم ضمانت کرتے ہین کہ اسکو ضرور ضرور فائدہ
ہوگا ترکیب استعمال کا پرچہ بکس کے ہمراہ ملیگا ۔ شکم مین بادی ۔ سر کا درد ۔ سر کا چکرانا ۔ کھانا
کھانے کے بعد معدہ کی گرانی ۔ گھمری ۔ انگھائی ۔ سردی ۔ زکام ۔ کھانسی ۔ دمہ ۔ پیٹ کا پھول آنا
بھوک کی کمی ۔ ہانپنا ۔ قبض ۔ کھسرا ۔ بدن پر سیاہ داغ ہونا ۔ نیند کا اچاٹ ہونا ۔ بدخوابی ۔ گھبراہٹ
تپ ۔ پھنسی ۔ پھوڑا ۔ ناسور ۔ خارشت ۔ جماعی امراض ۔ کمزوری ۔ بدہضمی ۔ جگر کی خرابی ۔ گلے کی
بیماری ۔ گلا بیٹھ جانا ۔ سانس رک رک کے آنا ۔ ایام کا خلاف معمول ہونا یا رک جانا ۔ سینہ کا بلغم
سے بھاری ہونا وغیرہ وغیرہ مبالغہ نہ سمجھیے واقع امر ہی لاکھون کروڑون مریضون کو فائدہ
ہو چکا ہی ۔ ایک دفعہ آزمانا شرط ہی ۔ ہر بکس پر سرکاری مہر ہی اسمین لفظ بیچمس پلس سینٹ ہلنس
چھپا ہی اگر یہ نہو تو جعلی سمجھو اور مفت مزید و ہر جگہ پر بساطی اور انگریزی دوا فروشون سے
مل سکتے ہین ۔ ہلیرس کرسس اینڈ کمپنی ۳۰ ادا اسٹریٹ کلکتہ اس کے واسطے ایجنٹ ہین اگر
ذرا بھی دقت ہو تو ایک روپیہ کے ٹکٹ آدھ آنہ والے انکو بھیجدو ۔ ۱۲ قیمت اور ۴ محصول
اشتہار سے نام ایک بکس فوراً ارسال ہوگا خوردہ فروش تھوک کے نرخ کو اسی دوکان سے
دریافت کر سکتے ہین ۔ جس ریل کے اسٹیشن پر ویلر اینڈ کو انگریزی کتابین فروخت کرتے ہین
وہان بیچم صاحب کی گولیان مل سکتی ہین